

كتاب الحضانة

إعدادة صنع النظام التعليمي

ePub

طاهريل هشتجيتون

# **صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي**

تأليف

**صامويل هنتنجتون**

ترجمة: طلعت الشايب

تقديم: د. صلاح قنصوه

هذه هي الترجمة الكاملة لكتاب

**THE CLASH OF CIVILIZATIONS AND THE REMAKING OF  
WORLD ORDER**

تأليف

**SAMUEL P. HUNTINGTON**

الصادر في سنة 1996

لمزيد من الكتب يرجى زيارة مكتبة قناديل المجانية

[KANADIL.COM](http://KANADIL.COM)

# من أجل تأمل فاحص وحوار خصيب

## د. صلاح قنصوه

مثل هذا الكتاب الحلقة الأخيرة، أو بالأحرى «آخر صيحة» في عالم المصطلحات المثيرة للجدل فيما يسمى علم المستقبلات الذي استأثر بالاهتمام مع انعطافه القرن، استجابة لما تثيره الأحداث الراهنة في العالم من مشكلات وأسئلة، لا تجد حلولها، أو الإجابات عنها في النماذج السابقة، أو النظريات والمذاهب المألوفة والمقبولة حتى وقت قريب.

فالوضع العالمي المعاصر الذي تمثل فيه أمريكا وأوروبا الغربية محركه وآلته يقدم أمام أبصارنا وقائع تثير الحيرة، وتعصف بما استقرت عليه المذاهب والنظريات من تحليل أو تفسير. فلا ريب أننا نواجه لحظة متفردة ليس بوسعنا أن نسلکها في نسق تفسيري قائم، أو نجعلها حادثة مطردة في مسار تاريخي معلوم قابل للتنبؤ. ومن ثم نشأت الحاجة إلى إعادة النظر في مسلماتنا جميعاً.

ومع تسارع التحولات في عالمنا اليوم، لا يكاد يفيق المرء من تسمية جديدة للعصر، حتى يدهمه وابل غزير من تسميات أخرى. وربما تسعى تلك المصطلحات الجديدة إلى اختزال كل ما يطراً من تغيرات متعددة ومتباينة، وحصرتها في قبضة متغير واحد يهيمن على سائرهما، ليغدو تنظيراً وتفسيراً واحداً لا شريك له. وعلى أية حال، فإن ما يطلق عليه العصر «التكنوني»، أي التكنولوجي الإلكتروني، والموجة الثالثة، أو تحول القوة، والمعلومات، وما بعد الحداثة، والتفكيكية... إلخ، هي جميعاً استجابات جديدة لمثيرات موضوعية جديدة. وهذا ما يبرر إدراجها في جدول أعمال الحوار الساخن بعد. ولكن سرعان ما تصدّر مفهوم «صدام الحضارات» الذي سكه «صمويل هنتنغتون» جدول أعمال هذا الحوار الصاخب، بل وما لبث، لأسباب معينة سنعرض لها، أن أزاح غيره من مفاهيم وتسميات ومصطلحات عن دائرة الاهتمام أو الحوار.

فالصراع في العالم الجديد، كما يقول، لن يكون أيديولوجياً أو اقتصادياً، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر، والمصدر الغالب للصراع ثقافياً.

ولقد سبق أن وضع تسلسلاً لمراحل الصراع في التاريخ. فكان قديماً بين الملوك والأباطرة، ثم بين الشعوب، ويقصد الدول القومية، ثم بين

الأيديولوجيات. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة سينشب الصراع بين الحضارات مع حلول النظام العالمي الجديد. «فما يهم الناس ليس هو الأيديولوجية أو المصالح الاقتصادية، بل الإيمان، والأسرة، والدم، والعقيدة، فذلك هو ما يجمع الناس، وما يحاربون من أجله، ويموتون في سبيله». كما يعلن أن «الدين محوري في العالم الحديث، وربما كان القوة المركزية التي تحرك البشر وتحشدتهم»، والحضارة عنده هي الكيان الثقافي الأوسع الذي يضم الجماعات الثقافية مثل القبائل والجماعات العرقية والدينية، والأمم.

وفيها يعرف الناس أنفسهم بالنسب، والدين، واللغة، والتاريخ، والقيم، والعادات، والمؤسسات الاجتماعية بدرجات متفاوتة وفقاً للجماعات الثقافية الداخلة تحت حضارة واحدة.

والحضارات، كما يقول، هي القبائل الإنسانية الكبرى. وصدام الحضارات صراع قبائلي على نطاق عالمي. والفروق الثقافية هي التي تحتل الأساس والمركز في التصنيف والتمييز بين البشر اليوم.

وتتحدد الهوية الثقافية عنده بالتضاد مع الآخرين، وفي الحروب تترسخ الهوية، ويتحقق التماسك الاجتماعي بدلاً من الانقسام الذي يتطلب زواله وجود عدو مشترك.

للتحافات أو الحضارات غير الغربية.

ولذلك يكرس «هنتنغتون» جزءاً كبيراً من كتابه لتفنيد هذا «الزعم»، حتى يحمي القارئ من أن يغرر به الأمل الكاذب في إمكان المشاركة في وفاق إنساني عالمي. فالعالم اليوم متعدد الحضارات، متعدد الأقطاب، ويمكن تقسيمه، لسهولة التصنيف في رأيه، إلى عالم غربي واحد، وكثرة من العوالم غير الغربية. أو هو الغرب، و«الباقى» بحسب تعبيره، أي الآخر، إن شئنا تعبيراً أكثر تهذيباً. الغرب يمثل عنده حضارة أو ثقافة تميزه عن غيره، وليس ممثلاً لحضارة عالمية يمكن أن تضم سائر أقطار العالم. وذلك لأن حضارة الغرب تمتد جذورها في التاريخ إلى أكثر من ألف عام.

ويرد «هنتنغتون» على الدعوى القائلة بأن حضارة الغرب ينبغي أن تكون حضارة العالم بتفرقة الصارمة بين التحديث والتغريب. فالتحديث هو الذي يمكن أن يشارك فيه العالم غير الغربي، وإن كان الغرب هو تربته الأصلية منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. بينما كان الغرب قبل التحديث غربياً منذ زمان بعيد.

ولننظر في السمات الفارقة للغرب، أي الخصائص والأصول التي تميزه في زعمه قبل أن يجرى تحديثه. ويحصيها المؤلف في ثمان خصائص هي:

- 1- التراث الكلاسيكي من الإغريق والرومان.
- 2 - المسيحية الغربية الكاثوليكية والبروتستانتية مستبعدًا منها الأرثوذكسية.
- 3- اللغات الأوروبية.
- 4 - الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية.
- 5 - حكم القانون.
- 6 - التعددية الاجتماعية والمجتمع المدني.
- 7 - الهيئات التمثيلية.
- 8 - النزعة الفردية.

السمات، لا لينفرد بها دون سائر الحضارات. ولكن اتخاذها معا في توليفة او مركب، هو الذي أتاح للغرب تفرد به.

ولا نختلف مع المؤلف فيما أجمله من سمات مميزة للغرب الآن. إلا أننا نختلف معه إلى أبعد مدى للاختلاف، عندما يجعلها سمات تاريخية أو خصائص جوهرية أصيلة في الغرب قبل أن تجرى عمليات التحديث.

وقبل أن نناقش تلك السمات «الأزلية» للغرب أرجو أن يلاحظ معي القارئ الكريم تركيزه على مصطلح التحديث «المحايد» لصرف الانتباه عن محتواه أو دلالاته الاقتصادية والسياسية الخاصة بسباق تاريخي موضوعي معين، وكأنه معطف خارجي ميسور لأن ترتديه أي أمة أو مجتمع أو دولة في أي زمن تشاء.

فالواقع أن كل تلك السمات التي يدعي أنها كانت موجودة قبل ما يسميه بالتحديث، لم تنشأ قط قبل عصر النهضة، وهو العصر الذي يقرنه المؤرخون بالتحديث. وقد بدأ في القرن الخامس عشر أو السادس عشر في إيطاليا بحيث كان يسمى «بالشيكويكشتو» أي الخمسمائة. وتفاوتت أنصبة سائر البلدان الغربية منها، والتي لم تكن تسمى غربية إلا بعد قرون وعلى مراحل متباعدة. ولكنه لكي يثبت أصالتها الغربية القديمة استخدم بتوسع طريقة في الاستدلال، والتقاط المعلومات لا يمكن وصفها بأقل من الاستخفاف بعقل القارئ الرشيد. وقد يشفع له في ذلك القصور، أو يدينه على السواء، أنه ليس عالمًا أو مؤرخًا بقدر ما هو مخطط استراتيجي سياسي أمني.

ففيما يتعلق بالتراث الإغريقي الروماني كسلف عرقي مزعوم، نجد أن الأوروبيين لم يتذكروه أو بالأحرى، لم يوظفوه إلا عندما أحسوا بالحاجة إلى شعارات جديدة تشجع على الفردية والحرية الشخصية، وتمجيد مملكة الإنسان على الأرض، والرغبة في إعادة اكتشاف العالم والإنسان معاً بعيداً عن سطوة الشروح الكنسية لسفر التكوين. وتغافل تماماً عن الحقيقة التاريخية المعروفة وهي أن إحياء التراث الكلاسيكي وما اقترن به من النزعة الإنسانية، والحركة الحامية له آنذاك، واحتجاجاً عليه.

بل إن هذا التراث الكلاسيكي في معظمه كان مدفوناً أو مجهولاً، ونقل إلى الغرب كما يعترف المؤرخون الغربيون، عن طريق الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس. كما فر به بعض البيزنطيين (أي الأرثوذكس المحرومين من الحضارة الغربية في نظر مؤلفنا) من القسطنطينية إلى بعض مدن إيطاليا عام 1453 عندما فتحتها العثمانيون. فكانت هذه المخطوطات بين أيدي هؤلاء، ولكنها لم تستثمر أو تستخدم إلا لأنها وجدت تربة فتيّة جديدة في مدن إيطاليا أو ثغورها البعيدة عن نفوذ الإقطاع، والتي كانت ساحة حوار موضوعي مع الشرق العربي الإسلامي، جرى فيها التبادل بين السلع التجارية والمنجزات الثقافية، مما أدى إلى تغيير علاقة الفئات الاجتماعية بعضها ببعض. وأنشأ فئات بورجوازية جديدة، أي سكان المدن من الطبقة المتوسطة بين النبلاء والفلاحين، اتخذت من العودة إلى ذلك التراث، المضاد للنزعة الكهنوتية، ذريعة وقناعاً يغلف تمرداً، وتحول قيمها، ووعيها الذاتي الجديد بالإنسان.

لم يكن تراثاً حقيقياً تاريخياً، بل كان تراثاً مستعاراً لخدمة أهداف جديدة، أو هو أقرب إلى نوع من اختراع التقاليد لتلبية حاجات جديدة للمجتمع الحديث.

ولقد صنع «النازي» فيما بعد ما يماثل ذلك بالتراث الإغريقي عندما فسروا إبداعاته الكلاسيكية بردها إلى الغزاة الأقدمين من القبائل الآرية الجرمانية الذين نزحوا من الشمال واستقروا في بلاد الإغريق. وذلك لكي يزيلوا كل شبهة بتأثر الإغريق بحضارات الشرق والجنوب.

بل إننا لندهش من «هنتنجتون» نفسه عندما يستبعد أحفاد الإغريق المعاصرين، ومن سبقهم، وينزع عنهم عضويتهم في ناد الحضارة الغربية لأنهم ينتمون إلى الأرثوذكسية. ولا أدري كيف يستقيم الزعم بالجذور الأصلية التاريخية البعيدة في تراث الإغريق لحضارة الغرب، ثم يطرد منها على أرومة عنصرية أو جوهر ثابت أصيل.

وبالنسبة لما يسميه بالمسيحية الغربية، يسقط المؤلف من الذاكرة الحروب الطاحنة بين الكاثوليك والبروتستانت وكأنها نوع من المشاجرات أو

الخلافاً بين الرفاق. ولم يذكر لنا لماذا نشأت البروتستانتية في القرن السادس عشر بالذات، ولماذا ازدهرت في المجتمعات الصناعية الحديثة، بينما سادت الكاثوليكية في الدول الأقل نموًا في النظام الرأسمالي.

وربما نضيف إلى ذلك أن المسيحية لم تكن ابتكارًا غريبًا بحيث يمكن أن نجعل منها سمة فارقة للغرب.

أما ما يذكره عن اللغات الأوروبية بوصفها إحدى الخصائص المميزة للغرب، فأمر يبعث على السخرية. فالغرب عنده «يتميز» بتعدد اللغات، أي بعبارة أدق، ليس متميزًا بلغة. وهو منطق طريف لأن ما يعارض فرضه بالتميز، يصبح حجة للتميز!

وإذا ما تأملنا مسألة الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية لوجدنا أنه لم يكن متاحًا إلا بعد صراع عنيف مع السلطات الحاكمة باسم الدين، أو باسم الحق الإلهي للملوك. فمصطلح الحكومة الدينية، أي الثيوقراطية، لا نعرف له أمثلة صريحة إلا في تاريخ الغرب في العصور الوسطى. وقد تم الانقلاب عليها لترسيخ الحرية الفردية والعصامية التي اقترنت بالمثل الجديدة للنظام الرأسمالي، أو البورجوازي الوليد. ولعلنا لا ننسى سلطة البابا وتوجيهه للملوك والأباطرة، كما لا نستطيع أن نمحو من ذاكرة التاريخ ممارسات محاكم التفتيش، وحرق المناضلة «جان دارك» باسم الدين على سبيل المثال.

وكذلك ما يسميه حكم القانون الذي يزعم المؤلف أنه راسخ عريق في حضارة الغرب، وموروث عند الرومان. وكأن علينا، نحن القراء، أن نصطنع لأنفسنا ذاكرة جديدة تخلو من حكم الاستبداد في العصور الوسطى الذي جعل الغربيين أنفسهم يطلقون عليها «العصور المظلمة». ولا أحسب أن حكم القانون المزعوم يمكن أن يسرى عندما يسود الظلام! فلم يعمل حكم القانون والمرور» التي أصبحت فيما بعد شعار الثورة الفرنسية.

أما حكاية «الماجنا كارتا» التي يحرص عليها «هنتنجتون» عنواناً للأصولية الغربية، فقد أصدرها الملك «جون» الذي اغتال شقيقه الملك «ريتشارد» - قلب الأسد - في طريق عودته إلى إنجلترا بعد أن أبلى بلاءه المعروف في الحروب الصليبية «المقدسة». وكانت «الماجنا كارتا» مجرد بيان لحقوق النبلاء الإقطاعيين إزاء الملك، وليس للشعب أو العامة نصيب فيها.

ويبلغ المؤلف أقصى مدى في الاستخفاف بعقل القارئ عندما يتحدث عن التعددية أو المجتمع المدني، بوصفهما مميزين للغرب منذ قديم الزمان.



فبدلاً من مفهومها الواضح الذي نشأ فقط في المجتمع الرأسمالي تعبيراً عن الهيئات والمنظمات غير الحكومية، يضعها عنواناً على كل الطوائف والجماعات مثل نظم الرهينة والأديرة، وطبقة النبلاء الأرستوقراطية، وطبقة الفلاحين، وطوائف الحرفيين، إلخ. وكأن المجتمعات الأخرى ليس فيها مثل تلك الجماعات أو ما يقابلها. فكل مجتمع، بحكم التعريف، يضم عديداً من الجماعات والهيئات والتخصصات ولكنه لم يقل لنا، لكي يتميز مجتمع عن آخر، أو حضارة عن أخرى، من كان يسيطر على من في هذه الكوكبة المتعددة من الجماعات أو الفئات أو الطوائف. وما علاقات الصراع، أو الاحتواء، أو التحالف بين القوى المختلفة. ولكنه قنع بجمعها أو جردها جنباً إلى جنب، دون إشارة إلى الخلاف أو التغير، أو نوع الصلة بين هذه التجمعات وبين السلطة أو الدولة. وأصدق مثال يفصح خفته وسطحيته قوله بأن الهند لديها مثل الغرب نظام للطبقات. فهل يا ترى يشبه ذلك نظام الطبقات المغلقة في الهند، وهو الذي ينضوي تحته «المنبوذون»!

ويرتب «هنتنجتون» على تصوره الشائن للمجتمع المدني نتيجة هي وجود الهيئات التمثيلية للفئات والطبقات السابقة. ويستخلص منها ببساطة نشأة مؤسسات الديمقراطية الحديثة من برلمانات وأحزاب.

وهذا مفهوم شاذ عن الديمقراطية يجعل منها مجرد وجود فئات متجاورة يعبر كل منها عن مصالحه. فهو لا يذكر لنا كيف تُعبر عن نفسها، هل سرّاً، كما لا يفصح عن طريقة ممارستها لسلطتها أو تحقيق مصالحها، أو كيف يتم ترشيح فئة ما للاستيلاء على السلطة، أو تنظيم العلاقات بين هذه الفئات.

ويختم سماته الفارقة للغرب بقوله أن النزعة الفردية هي العلامة المحورية المميزة لحضارته. ولم يذكر، كعاداته، متى حدث ذلك في الغرب، وكأنها سمة أزلية للغرب منذ فجر التاريخ. وكلنا يذكر أن الفردية لم تكن شيئاً مذكوراً قبل استقرار النظام الرأسمالي في الغرب. ولعل احتجاج «مارتن لوتر» على وساطة الكهنة في فهم النص المقدس، وإعلانه لضرورة «الفحص الحر للكتاب المقدس» علامة صريحة وجديدة بطبيعة الحال، على إعلاء شأن الفرد.

وموجز القول في كل ذلك، أن تلك السمات أو الملامح السابقة تنتسب جميعاً إلى مرحلة تاريخية هي عصر النهضة وما تلاه وهو الذي كان محصلة لتفاعلات، وتبادلات، وصراعات دامية بين الإمبراطورية الإسلامية في الشرق عبر البحر المتوسط، والدويلات العربية في الغرب على حدود فرنسا من جهة، والإمبراطورية الرومانية «المقدسة»، وما انفط عنها من إمارات ودوقيات وممالك متناحرة من جهة أخرى. ولم يبدأ الشعور بما يسمى

«الغرب» إلا بعد فترة طويلة من ازدهار النظام الرأسمالي، وما أدى إليه من استعمار لبلدان الشرق.

ويتبين من أسلوب استخلاصه للسّمات السابقة وقوفه عند النتائج والأعراض والمظاهر متخذًا منها العناصر التي تشكل الهوية وكأنها، أي النتائج، هي الأسباب العميقة التي تميز الغرب. ككيان حضاري مستقل متفرد، بصرف النظر عن الظروف والأوضاع التاريخية التي كان من الممكن لو تحققت في مكان آخر لأدت إلى تخليق تلك السمات. بعبارة أخرى، لا يفرق «هنتنجتون» بين الأسباب وبين النتائج، أو بين العلل الفعلية وبين الأعراض.

ويواصل مؤلفنا أسلوبه في عرضه لمسلسل مراحل الصراع في التاريخ. فقد كان الصراع عنده قديمًا بين الملوك والأباطرة، ثم بين الشعوب، ثم بين الحضارات.

ففي المرحلة الأولى يتحدث المؤلف كما لو كان التاريخ حكاية أو قصة تسلية تلعب فيها أهواء الحكام وأمزجتهم الشخصية الدور الرئيس دون أدنى اعتبار لمتغيرات التطور في السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي تعبر عنها النخب الحاكمة، وتحدد اتجاه الصراع ونوعيته. وبالنسبة إلى المرحلة الثانية، صراع القوميات أو الشعوب أو الدول، فلم يحدث مصادفة أو تبعًا لخطة خفية لمسار التاريخ كشف الوحي عنها لمؤلفنا، وجعله يمضي من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى محطته الأخيرة عند صراع الحضارات. فنشأة القوميات، أو الدول القومية، كما يدرسها الطلاب، كانت أحد النتائج الرئيسية لسيطرة الفئات التجارية والصناعية التي كانت في حاجة إلى إطار محدد، بعيدًا عن الإقطاعيات المنقسمة، والإمبراطوريات المترهلة، للمنافسة على الأسواق في العالم، والاستيلاء على المواد الخام، وتشغيل الأيدي العاملة الرخيصة. ولذلك لم يشهد العالم حروبًا شاملة إلا بين الدول الرأسمالية كما حدث في الحربين الأولى والثانية. وهي التي حشدت فيها الجنود من الفئات الدنيا من الشعب للدفاع عن أصحاب المصالح الذين نفخوا في الجنود، وألهبوا مشاعرهم القومية.

وأما ما يسميه «هنتنجتون» بحروب الأيديولوجيا، فلم يكن كذلك في الواقع، بل استمرار للمرحلة الرأسمالية، ولا ينبغي أن ننسى أن الحرب العالمية الثانية، وهي التي تنتمي عند «هنتنجتون» إلى المرحلة السابقة على الحروب أو الصراعات الأيديولوجية، بحسب تصنيفه لمراحل الصراع، لا ينبغي أن ننسى أنها لم تنشب إلا بعد اثنين وعشرين عامًا من قيام الخصم الأيديولوجي للغرب وهو الاتحاد السوفيتي.

ولم تكن خطورة الماركسية السوفيتية في نظر الغرب تهديدًا أيديولوجيًا، فلقد كانت أقوى الأحزاب الشيوعية نشطة في الكثير من بلدان الغرب. بل كانت تهديدًا بإمكان أو احتمال ظهور دول تنافسها على أسواق العالم. فلقد طبقة بورجوازية بيروقراطية لا تملك أدوات الإنتاج، على مستوى الشركات الخاصة، ولكنها كانت «تملك» اتخاذ القرار في أدوات الإنتاج. واستفحل خطرها عند تشجيعها لبعض قادة أو شعوب العالم الثالث على الخروج عن طاعة الغرب، مما يؤدي إلى التقليل الفادح من مكاسبه بعد إخراج ألمانيا وإيطاليا واليابان من حلبة المنافسة الدموية بعد الحرب الثانية. ولم يكن من قبيل المصادفة في تلك الحروب الأيديولوجية المزعومة، أن الدول التي كانت على صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي مثل مصر، والعراق، وسوريا، وليبيا، وغيرها من دول العالم الثالث، لم يكن يحظى فيها الشيوعيون المنظمون إلا بالسجون والمعتقلات. فالمسألة إذن لم تكن نزاعًا أيديولوجيًا.

وما يسمى بالحرب الباردة لا يصلح مفهومًا دقيقًا إلا إذا كان يعني الحرب العالمية، لأن ما كان حادثًا كان حروبًا ساخنة تنشب هنا وهناك في العالم الثالث «بالوكالة» عن القوى العظمى العالمية. فلم تكن حربًا باردة، بل حروبًا ساخنة بالوكالة، إن أبيح ذلك التعبير!

وفرض اختفاء المنافس العنيد، وهو الاتحاد السوفيتي، نفسه كحادث جديد على الساحة العالمية بما أثار ردود أفعال متباينة يسعى كل منها إلى الإسراع قبل غيره لشغل ذلك الفراغ المتاح للجميع، كل بحسب مصالحه السياسية، أو توجهاته النظرية. ومن ثم صيغ مصطلح النظام العالمي الجديد، الذي يعني اجرائيًا «السطوة العالمية المنفردة الجديدة». وكتابات «هنتنجتون» تفصح ذلك صراحة.

ولسنا في حاجة إلى ترديد ما تعلمناه من تاريخ تطور العلم من أن الوقائع الجديدة تفرض علينا البحث عن تفسير جديد يلائمها، مما من شأنه أن يصرفنا عن التفتيش في دفاترنا أو نظرياتنا القديمة، كما صنع «هنتنجتون» في اختياره لصدام الحضارات مفسرًا لما يحدث الآن، وكما سبقه «فوكوياما» في تصويره لنهاية التاريخ بانتصار وغلبة الليبرالية الرأسمالية الديمقراطية على كل شتون العالم بعد سقوط حائط برلين عام 1989.

سيادة الشركات العابرة للقارات التي ستفضي في النهاية إلى تحطيم قدرات الدولة القومية، ومنها أمريكا نفسها، وإلى تعظيم النزاعات الداخلية في نطاق الدولة الواحدة لإضعاف مقاومتها لسيادة السوق العالمي. ولم يكن سقوط الاتحاد السوفيتي سببًا في استفحال العولمة، فقد انعقد في طوكيو مؤتمر السياسات النقدية والمالية العالمية، قبل ذلك بسنوات.

وأصبح الهيكل العالمي الاقتصادي نامياً بمعدل يفوق نمو الاقتصاد القومي الأمريكي الذي تراجعت نسبته من 42% إلى 25% في الأعوام الأخيرة من معدل الناتج الإجمالي العالمي. ولم يعد الإنتاج رأسياً داخل المصنع في دولة واحدة، بل توزعت أجزاء السلع إلى أنصبة مختلفة تنتجها دول متعددة. ويمكن القول على سبيل الإيجاز، بأن العولمة تعني مصنع عالمي واحد، وسوق عالمي واحد تهيمن عليه تلك الشركات الهائلة العابرة للقارات. وما يسمى بالقرية العالمية هو قرية مالية تفتقد علاقات القرية وتقاليدها الإنسانية.

ومن الأعراض أو النتائج الثانوية لسيادة العولمة المالية، وتفكك الدول القومية ارتفاع أصوات النزاعات الطائفية والثقافية. ففي ظل هذه الأوضاع الجديدة يشتد حنين الإنسان إلى خصوصية صميمة وهو يحيا في بيئة متشابكة مربكة تنذر بزوال قضيته العامة، أو خصوصيته القومية.

فالعولمة إذن هي غياب البعد الوطني أو القومي كفاعل مؤثر كما كان الحال في الرأسمالية السابقة. فالمؤسسات أو الشركات العابرة للقارات تخترق وحدة الدول القومية. وتقوم بتحطيم قدرات الدول على مواجهة الغزو الجديد الناتج عن قوانين السوق، وتضخم الصراعات والنزاعات المناوئة للدولة، مثل المشكلات العنصرية والدينية لصالح تفكيك الدول، وتحويلها إلى دويلات عاجزة أمام سيادة السوق العالمية. وهنا تتفاقم مظاهر الفوضى والسيولة، وانعدام اليقين. ولا بد أن يؤدي هذا إلى استجابات انفعالية متضاربة أبرزها وأعلاها صوتاً هو البحث عن حصن دافيء في برد العراء الذي يحيط بنا من نتائج الانحسار والانكسار للذات القومية. وهكذا يتورط الجميع في حمى التعصب لها والعنف مع غيرها بمثابة الثوب الذي يستر العرى في خلاء العولمة. ولا يهم إذن افتقاد شروط العضوية العاملة في النادي الدولي، لأن لدينا خصوصيتنا، وتراثنا، وأسلافنا، فهذا هو ظهرنا القوي، وتلك هي عصبتنا في وجه محدثي النعمة من الفرنجة!

ويسمى رد الفعل، ولا أقول الفعل، أصولية. والأصولية بكل أنواعها وشعاراتها، نزعة ثقافية، بمعنى أنها تثبت مجمل تاريخ الإنسان وسلوكه عند عامل أو متغير من عوامل أو متغيرات الثقافة، بحيث يغدو فطرة أو غريزة لا تتحول. وبالتالي يميز أمة عن أمة، أو بالأحرى، يميز «نوعاً» بشرياً من نوع آخر، مرة واحدة وإلى الأبد، وإذا كانت الحيوانات تصنف بسمات بدنية، فإن البشر، عند هؤلاء، يصنفون في أغلب الأحيان، طبقاً للعقيدة الدينية التي لا تتصل بموضوعات الطبيعة، بل ينظم الثقافة وعناصرها. ويتفق الأصوليون الإسلاميون مع «هنتجتون» على أن محور التصنيف هو الدين.

وعسانا نكشف الخلل في منطق أصحاب تلك النزعة الأصولية الثقافية إذا ما تناولنا مسألة الثقافة والحضارة على أساس علمي الثقافة هي الكل المعقد المتشابك من أساليب الحياة الإنسانية والمادية، وغير المادية، أي الفكرية أو المعنوية أو الروحية التي ابتدراها الإنسان، واكتسبها، ولا يزال يكتسبها بوصفه عضوًا في جماعة أو مجتمع، في مرحلة معينة من تاريخ تطوره، تقدمًا كان أو تدهورًا.

وللثقافة جانبان، روعي أو غير مادي، وهو الذي يضم القيم والمعايير والنظم والاعتقادات والتقاليد. والمادي وهو الذي يمثل التجسيد المحسوس للجانب المعنوي فيما يصاغ من أدوات ومنشآت، وهو الذي نسميه حضارة، إذا ما كانت الجماعة المعنية مستقرة.

وتتفاعل ثقافات المجتمعات المختلفة على كلا الجانبين على الوجه الذي تنشأ فيه ثقافات جديدة تتعاقب على كل مجتمع أو أمة لأن الثقافة ليست ثابتة جامدة. فليس لكل مجتمع أو أمة ثقافة واحدة لا تتغير على مر العصور.

كان من الممكن أو اليسير أن تتمايز الحضارات بتمايز المجتمعات في العصور القديمة والوسطى. ولكن عندما توسع التبادل بين المجتمعات في الجانب المادي من الثقافة، أي الحضارة، ازداد استقلال الحضارة عن الجانب الروحي الذي ظل فيه التبادل بين المجتمعات محدودًا، وأصبحت الثقافة عنوانًا يختص بهذا الجانب الروحي أو المعنوي. وعندئذ اشتركت ثقافات متعددة في حضارة واحدة بعينها بعد أن كانت الحضارة في القديم جزءًا من الثقافة.

ومن ثم انفصلت الحضارة أو كادت تستقل بنفسها عن الأصول الثقافية التي نشأت فيها، وذلك لسهولة التبادل المادي بين المجتمعات المختلفة، وصعوبة ذلك في الجانب الروحي الذي استقل أخيرًا بمفهوم الثقافة.

ويعني هذا أن المجتمعات والأمم المتباينة يمكن أن تشارك في حضارة عالمية واحدة بقدر سعة الانفتاح والتبادل مع سائر العالم، مع احتفاظها بثقافتها الخاصة.

وكان لسيادة النظام الرأسمالي في الغرب الأثر المعجل في تجانس الحضارة العالمية. ولم يكن ذلك لفضيلة خاصة بالغرب، بل لطبيعة الرأسمالية نفسها التي ازدهرت في الغرب لعوامل موضوعية ساهمت فيها الحضارة العربية الإسلامية مساهمة الحافز والتحدي معًا لأسباب مادية لا علاقة لها بالاعتبارات الدينية أو الثقافية بوجه عام. ومعظم السمات التي ذكرها «هنتجتون» مميزة للغرب، هي سمات أو نتائج مباشرة للنظام

الرأسمالي، الذي أسقط منها مؤلفنا، عمدًا، وعن سوء طوية، السمة العالمية. الرأسمالية قائمة على المنافسة بكل درجاتها وأنواعها، داخل حدود الوطن الواحد أو خارجه، وهي في حاجة إلى مواد خام لا توجد إلا في أماكن أخرى من العالم، كما تتطلب أسواقًا واسعة لتوزيع بضائعها، كما تفضل أعدادًا هائلة من الأيدي العاملة الرخيصة التي لا تتوافر داخل حدود بلد واحد. ومن هنا ان الاستعمار الذي فتح الحدود عنوة بين أقطار العالم، وأشعل الثورات والحروب العالمية.

الصدام الدموي، فإن قواعد اللعبة الجديدة فرضت نفسها رصًا أم كرهًا على الجميع، مغلوبين أو منتصرين.

ولا يعني الانتماء لهذه الحضارة الواحدة، الألفة والمودة بين المنتسبين لها، فهي ليست مذهبًا أو عقيدة. فقد حارب الألمان أولاد عمومته من الأنجلوساكسون، كما دخلت إيطاليا اللاتينية الكاثوليكية الحرب مع ألمانيا ضد فرنسا اللاتينية الكاثوليكية.

وهذه الحضارة السائدة ليست ثقافة كما يحاول أن يخدعنا «هنتجتون»، وإلا لكانت عقيدة ومبدأ للتبشير والنشر بين من لا يؤمنون بها إذا أتيح لأصحابها القوة والسلاح. فعندما دخل الإنجليز مصر أغلقوا مجلس شورى النواب، والمصانع، وحجموا التعليم، وكمموا الأفواه، وأنكروا الفردية وحرية الرأي، وهي كلها سمات الثقافة الغربية كما يقول صاحبنا. فالأمر كله مرهون إذن بالمصالح الاقتصادية والسياسية وفقًا لقواعد اللعبة الحضارية الجديدة التي نرضخ لها جميعًا. وليس الصراع ثقافيًا، بل هو صراع بين مستويات مختلفة من النمو فالعناصر الثقافية أعطية للرأس لا تستر حقيقة الأوضاع المادية. والجميع، ونحن منهم، مدعوون للمشاركة في الحضارة العالمية الواحدة القائمة بالفعل، على تفاوت في المستويات، عن طريق المنافسة، وفقًا للشروط اللعبة ومعاييرها.

غير أننا لا نستطيع إنكار بروز النزاعات الثقافية على سطح اللحظة التاريخية الراهنة. وواجبنا العلمي، بل والخلقي أيضًا، أن نبحث عن أسباب ذلك، وليس كما صنع «هنتجتون» أن نجعلها هي نفسها السبب في تشكيل النظام العالمي الجديد.

فعندما يلح قول موجز، كبرشامة سهلة التناول، على السمع والبصر، فإنه ما يلبث أن يفرض نفسه تفسيرًا مبذولًا للجميع، ويدفع عنا مشقة البحث والتمحيص، ويصبح موضوعًا للتعقيبات والتأكيدات، وخاصة إذا ما جاء على لسان شخصية بارزة في الغرب مثل «هنتجتون»، فيرقى إلى مستوى الحكمة والمسلمات، لأنه يصادف هوى في نفوسنا.

الحرب من الشباب لخوض القتال في العصور القديمة وكذلك الحديثة، التي تعد النظم الفاشية مثالاً صارخاً له؟ أو لم تكن قوى الحلفاء المقاومة للفاشية أكثر حماساً في استخدام الشعارات الثقافية بمضامين مختلفة؟ هل كان واقع الصدام ثقافياً، أم كان لأسباب مادية أخرى؟

إن بيانات رجال السياسة أو القادة في كل مراحل التاريخ مثال بارز على الخلط المتعمد بين الشعار والواقع. ولا نعرف زعيماً أو قائداً عسكرياً صرح بأهدافه ومصالحه الحقيقية عند تعبئته للجماهير، ودفعها إلى سلخانة الحرب.

فالبيان السياسي أو الخطاب التعبوي، إن صح ذلك التعبير، من بين كل البيانات أو الخطابات الأخرى، هو الذي يستمد عباراته من معجم الأخلاق، أو الدين، أو العرق، أو غيرها من عناصر الثقافة بمعناها اللامادي أو الروحي. ودراسة التاريخ تكشف لنا عن هذه المفارقة التي تنتمي إلى الكوميديا السوداء. فكل آليات التبرير السياسي مستمدة من تلك العناصر الثقافية كالدين والقومية، واللغة، والقيم، والأعراف، والتقاليد ونحوها.

والسياسة هي طرق إدارة الصراع. ومن أهم أساليبها في هذا الشأن، تفسير الصراع بتلك العناصر الثقافية التي ترد كثيراً في الخطاب السياسي، وذلك للاستهلاك المحلي أو الخارجي على السواء.

ولقد انتشرت النزعة الأصولية الآن، ليس بوصفها اكتشافاً علمياً لسر الصراع بين الدول، فقد ابتذلت منذ زمان قديم من كثرة الاستخدام. ولكن عقب سقوط كثير من المسلمات العصرية، وفشل النظم القائمة في ستر عوراتها. فكان لابد في غمرة التخبط أو الفراغ التنظيري، وضرورة الانخراط في المزاحمية الدموية، والسوق العالمية الحرة، كان لابد من التفتيش في الدفاتر القديمة، شأن التاجر المفلس، عن نظرية عتيقة هي الصدام الحضاري أو الثقافي، حيث يختار كل منا ما يلائمه من أصول، أو أسلاف، أو آلهة حارسة.

بيد أن الأصولية الغربية التي يزعمها ويهيب بها «هنتجتون» تتخذ موقعاً يمتاز امتيازاً بيننا عن الأصولية الإسلامية، أو الشرقية بوجه عام.

تستدير إلى الماضي البعيد لإيجاد، أو اصطناع جذور قديمة لتفسير حاضرها اليوم.

أما النزعة الأصولية لدينا، فإنها تجعل من الحاضر القائم انحرافاً وتدهوراً من أصل قديم جداً، كان يمثل في نظرها العصر الذهبي لهذه الحضارة.

وينبغي إذن استعادته، ليخلص لنا بريئاً من كل شائبة، دخيلة، خارجية.

وفي هذا الاختلاف بين أصولية «هنتنجتون»، والأصولية الإسلامية أو الشرقية، ترجح كفة الأصولية الغربية المزعومة في ميزان القوى، لأنها تحيا تنشرها الذهبي في حاضرها اليوم الذي تحاول تبريره بالتاريخ القديم، وعلم الآثار. بينما ينشغل الأصوليون الإسلاميون بالتنقيب في الماضي البعيد عن من عصرهم الذهبي، تاركين، وهم في غمرة انشغالهم، مهمة قيادة العالم لمن يملكونه فعلاً، ومقدمين لهم العون السخي بضرب مخالفهم من مواطنيهم، وتخريب اقتصاد بلدانهم بكل همة وحماس.

ولأن «هنتنجتون» مخطط استراتيجي لإعادة صنع النظام العالمي، فقد التقط من الأصوليين الإسلاميين طرف الخيط، ومثل دور التلميذ عليهم، وطبق دعاواهم بمهارة محترف سياسي، ومفكر براجماتي لا يعنيه من كل ذلك الا ما تثمره الفكرة من نتائج عملية نافعة لاحتكارات الرأسمالية الأمريكية، وهي فكرة قدمها له الأصوليون على طبق من فضة، أو أثنى من ذلك كثيرًا.

فأولاً، تخدم فكرته عن صدام الحضارات في تشجيع الأصوليين الذين تطوعوا لضرب اقتصاد بلادهم أو إضعافه في وجه المنافسة الخارجية الغربية.

وثانياً، تؤدي إلى تغذية الأصولية الإسلامية، والتأكيد على صحتها لتكون ذريعة مقبولة للصدام الذي يعرف «هنتنجتون» نتيجته المظفرة سلفاً.

وثالثاً، تفيد كدعوة صالحة لتعبئة العدد الأكبر من جماهير الدول الأوروبية والأمريكية، وإثارة حماسهم في الانخراط في حروب كولونيالية جديدة، بنفس الشعارات والمبررات التي استخدمت في الحروب الصليبية في الشيوعية، الذي انتهى مفعوله كملاط أو غراء يضم جماهير البسطاء المقهورين في بلدان الغرب، إلى موقف موحد يخدم مصالح أصحاب الاحتكارات.

فما يصنعه «هنتنجتون» في نهاية الأمر، أو يقدمه، هو «خريطة» جديدة الادارة الأزمات التي تنتج عن عوامل الصراع الحقيقية. ويضع «جدول أعمال» يغير فيه من مواقع الأولويات للأوضاع الاقتصادية والسياسية الفعلية. وهو ما من شأنه أن يساهم مساهمة نشطة في تزييف وعي المواطنين في مختلف بلدان العالم. ويفضي ذلك جميعاً إلى صرف الانتباه عما يجري في الواقع العالمي بحيث يتم تحريك الأطراف المختلفة بكفاءة واقتدار، لخدمة مصالح بعينها، بعيدة عن مصالح أوسع فئات الجماهير سواء في الشرق أو الغرب..



فالكتاب كله تذكير ملحّ على واجب المواطنين في التشبث بالخصومة بين البشر، حتى يفرغ أصحاب المصالح لشئونهم وإدارة العالم الممزق. ونظرته في «الصدّام الحضاري» ليست أكثر من ثوب قشيب لفكرة أو ممارسة عتيقة جدًّا هي «فَرَّقْ تسد».

وهي ثوب قشيب لأنه يزدان برقع زاهية الألوان، يطالعها القارئ في أدلته وأمثله التي يقطّعها من هنا وهناك دون منطق متجانس موحد. فالى جانب الدين مفسرًا للصدّام الحضاري، يدهشنا بتفسيره، في مواضع أخرى كثيرة من الكتاب، للفتوح والغزوات بتزايد السكان. فقد أدى التزايد السكاني في أوروبا في القرن الحادي عشر إلى اشتعال الحروب الصليبية، ومن ثم يحذرنا الكتاب من «التنوّ» السكاني للمسلمين الذين يزداد عددهم بالنسبة للمسيحيين. ولقد تمنيت أن يكون تفسيره صحيحًا، فلم يكن لإسرائيل أن تظل على قيد الوجود يوماً واحداً مع الزيادة الفادحة لمن جاورها من العرب أو المسلمين!

غير أن ما نخشاه حقيقة من تسلط أو إغراء نظرية صدام الحضارات هو ما ذكره «إرنست ناغل» عن «التنبؤ المحقق لنفسه». وهو الذي يتألف من التنبؤات. غير أنها تغدو صادقة بسبب الأفعال التي تتخذ كنتيجة مترتبة على «الاعتقاد» بصحة تلك التنبؤات. ويضرب لذلك مثلاً: فمع أن «بنك الولايات المتحدة»، وهو بنك خاص رُغم. اسمه، لم يكن في ضائقة مالية جديدة عام 1928، إلا أن الكثير من أصحاب الودائع ظنوا أنه يعاني ضائقة لا مخرج منها، وقد يفلس سريعًا. وقد أدى ذلك «الاعتقاد» إلى سحبهم لودائعهم، مما دفع البنك إلى الإفلاس في الواقع.

ولكن لحسن الطالع، لم يكد «هنتنجتون» يفيق من نشوته لانتصار أمريكا في الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي، ويفرغ من تصميم الموضوعة الجديدة لصدّام الحضارات، ويقدم نبوءاته بالنسبة للغرب، ويبذل له نصائحه بالوحدة بين بلدانه تحت قيادة أمريكا في كتابه الذي بين أيدينا، لم يكد يستكمل ذلك، حتى استدار إلى داخل الولايات المتحدة، فأصيب بإحباط شديد.

وسبب هذا الإحباط هو «تآكل المصالح الأمريكية» وهو عنوان مقاله الأخير في عدد أكتوبر 1997 لفصلية «الشئون الخارجية». وأغلب الظن أن الصدمة كانت قوية مباغتة مما حمله على التخبط والتناقض في عرض قضيته، والتخلي عن آرائه السابقة، التي حظيت دون استحقاق علمي، بشهرة نجوم السينما والاستعراض ولاعبي كرة القدم.

ومشكلته في هذا المقال، كما يقول، هي أن «التعددية الثقافية» في أمريكا لن تقاومها أو تقضي على آثارها السيئة إلا الوحدة القائمة على «الأيدولوجية السياسية». ولن تنجو أمريكا بعد زوال أيدولوجيتها، وستنضم إلى الاتحاد السوفيتي على كومة نفايات التاريخ! إذن فنظريته عن مراحل الصراع لا تصدق على أمريكا لأن هوية أمريكا هي أيدولوجيتها التي بشرنا في كتابه بنهاية عصرها. فأمريكا اليوم، كما يقول، تفتقد بشدة وجود أي بلد واحد، أو أي تهديد ضدها يمكن أن يقنعها بالوقوف خصماً أمامها، فلسوء الحظ، الأصولية الإسلامية بعيدة، مشتتة، كما أن الصين حالة معقدة على الوجه الذي يجعل أخطارها بعيدة في المستقبل. والحل الوحيد إذن هو سياسة على حد تعبيره، في حاجة إلى قوة لخدمة الأهداف الأمريكية، بل نحن بالأحرى في حاجة إلى العثور على أهداف (أي مبررات) لاستخدام القوة الأمريكية للقيام بدورها في قيادة العالم. والخطر هو فقد الهيمنة الفعلية.

و«المصلحة القومية هي القمع القومي، وهذه فيما يبدو من المصلحة القومية الوحيدة التي يرغب الشعب الأمريكي في دعمها في هذا الوقت من تاريخهم».

وعلى أية حال، فإن العدو الحقيقي لـ «هنتنجتون» وأصحاب «المصالح الحقيقية» في أمريكا هو السلام. فقد كان من المتوقع أن يحتفي منظرنا بسقوط الاتحاد السوفيتي ليستمتع بالسلام والرخاء، ولكنه يوافق على ما قاله مستشار «جورباتشوف»: «نحن نقوم بأمر مروع لكم، فنحن نحرمكم من عدو».

وبعبارة أن «الحماية من الاتحاد السوفيتي كانت السلعة التي تروجها الولايات المتحدة». ولابد إذن من سلعة أخرى مماثلة في جودتها. وهو دائماً يفكر في الحرب والصدام مع عدو، لأنهما يحملان على التماسك بين مختلف المواطنين. ولكنه يغفل عامداً أن ذلك أمر موقوف محدود لتعود الأمور إلى طبيعتها في حال السلام، ولا يمكن أن تظل الشعوب في حالة من التعبئة والاستنفار. وبالتالي فهذه الفترة لا تصلح محدداً للمصلحة القومية أو الهوية، وإلا لما كانت الحاجة إلى أحزاب، وخلافات وطنية، واجتهادات متباينة.

ومهما يكن من أمر، فرؤية «هنتنجتون» وخططه ينتسبان إلى مرجعية فكرية لما قبل الحرب العالمية الثانية. وهي ليست المرجعية الليبرالية، بل الشمالية التي تسعى إلى التوحيد والاحتشاد عن طريق القمع والتقييد في الداخل، لفرض سيطرة مصالح بعينها على الخارج، الذي يعاد صياغته

وتشكيله وفقاً لوصفات جرّبها رجال الحكم والسياسة بنجاح منذ العصور القديمة، وهي «وصفة» أو نظرية الصدام بين الحضارات.

وأقصى ما أطمح إليه أن يعدّه مجرد «فرض» قد يثبت الكتاب صحته، أو يكشف فساده. وهو في هذا أو ذاك، لا يعدم نفعه من إثارة شهية القارئ، للتأمل الفاحص، والحوار الخصيب.

### مقدمة المؤلف

في صيف عام 1993 نشرت فصلية "Foreign Affairs" مقالاً لي بعنوان:

«صدام الحضارات؟»، أثار جدلاً استمر ثلاث سنوات. وكما يقول محررو المجلة - أكثر مما أثاره أي مقال نشره منذ الأربعينيات. والمؤكد أنه أثار بالفعل جدلاً على مدى ثلاث سنوات أكثر من أي شيء آخر كتبته.

فقد جاءت الردود والتعليقات من كل قارات العالم ومن عشرات الدول، وقد تنوعت مشاعر الناس وانطباعاتهم بين الفضول والغضب والخوف والحيرة بسبب الفكرة التي عبرت عنها، وهي أن البعد الرئيسي والأكثر خطورة في السياسة الكونية الناشئة، سوف يكون الصدام بين جماعات من حضارات مختلفة.

وإلى جانب ما أثاره المقال، فإنه لمس عصباً في أناس ينتمون إلى حضارات العالم كلها.

وبعد هذا الاهتمام و- كذلك - التحريف والجدل الذي دار حول المقال، كانت لدي الرغبة في استكشاف القضايا التي أثارها بدرجة أكثر عمقاً.

إن إحدى الطرق البناءة لطرح سؤال ما هو أن تقدم فرضاً، والمقال الذي كان ينتهي عنوانه بعلامة استفهام تم تجاهلها بشكل عام، كان محاولة لذلك.

والغرض من هذا الكتاب هو تقديم إجابة أشمل وأعمق وموثقة عن سؤال المقال. هنا أحاول أن أفصل وأنقح وأضيف، وأصف أحياناً الأفكار التي جاءت بالمقال، كما أطور أفكاراً أخرى كثيرة وأعطي موضوعات عدة لم يتناولها أو ربما تناولها على نحو سريع.

وهذا يتضمن: مفهوم الحضارات، مسألة الحضارة الكونية، العلاقة بين القوة والثقافة، ميزان القوى المتغير بين الحضارات، العودة إلى المحلية والتأصيل في المجتمعات غير الغربية، البنية السياسية للحضارات، الصراعات المنحازة للقوة الصينية، أسباب حروب خطوط التقسيم الحضاري والعوامل المحركة لها ومستقبل الغرب وحضارات العالم.

كما أن أحد الأفكار الرئيسية التي غابت عن المقال تتعلق بالأثر الحاسم للنمو السكاني على عدم الاستقرار وتوازن القوى. كذلك غابت فكرة أخرى ملخصة هنا في عنوان الكتاب وفي العبارة الأخيرة وهي: «إن صدام الحضارات هو الخطر الأكثر تهديداً للسلام العالمي، وإن نظاماً عالمياً يقوم على الحضارات هو الضمان الأكيد ضد حرب عالمية».

ولا يهدف هذا الكتاب لأن يكون عملاً في علم الاجتماع، وإنما لأن يكون تفسيراً لتطور السياسة الكونية بعد الحرب الباردة، كما يطمح إلى أن يقدم إطار عمل أو نموذجاً لرؤية السياسية العالمية، يكون ذا قيمة بالنسبة للدارسين ومفيداً لصانعي السياسة. والحكم عليه بأنه ذو قيمة أو هدف أو فائدة لن يكون باعتباره يفسر أو يحلل كل ما يحدث في السياسة الكونية، فمن الواضح أنه لا يفعل شيئاً من ذلك.

أما الحكم عليه فهو إذا ما كان يقدم عدسة أكثر قيمة وأكثر فائدة، من أي نموذج آخر - نرى من خلالها التطورات الدولية، هذا بالإضافة إلى أن أي نموذج لا يمكن أن يكون صالحاً إلى الأبد. إذ بينما قد يكون التناول الحضاري مفيداً في فهم السياسة الكونية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين، فإن ذلك لا يعني أنه كان مفيداً بنفس الدرجة في منتصف القرن العشرين أو أنه سيكون مفيداً في منتصف القرن الواحد والعشرين. والأفكار التي أصبحت في النهاية مقالاً، ثم أصبحت هذا الكتاب، كان قد تم التعبير عنها علناً في محاضرة لي في «برادلي» في American Enterprise Institute في واشنطن في شهر أكتوبر 1992، ثم قدمتها في ورقة أعدتها لمشروع Olin Institute عن «البيئة الأمنية المتغيرة والمصالح الوطنية الأمريكية» والذي تم بفضل: Smith Richardson Foundation. وبعد نشر المقال كنت طرفاً في حلقات دراسية ولقاءات ركزت على «الصدام» مع جماعات ضمت أكاديميين كان من حسن حظي أن أتمكن من المشاركة في مناقشة المقال وفرضياته في دول أخرى كثيرة مثل: الأرجنتين وبلجيكا والصين وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وكوريا واليابان ولكسمبورج وروسيا والسعودية وسنغافورة وجنوب إفريقيا واسبانيا والسويد وسويسرة وتايلاند. وقد عرفتني هذه المناقشات على كل الحضارات الرئيسية باستثناء الهندوسية. كما أفدت إلي حد كبير من آراء وُبُعد نظر كل من شارك فيها.

في سنة 1994 و1995 كنت أقوم بالتدريس في حلقة دراسية في «هارفارد» عن طبيعة عالم ما بعد الحرب الباردة، وكانت تعليقات الطلاب القوية والناقدة أحياناً حافزاً إضافياً لي. كما أفاد عملي في هذا الكتاب لدرجة كبيرة من البيئة العلمية في معهد John M.Olin للدراسات الاستراتيجية في «هارفارد» وكذلك مركز الشؤون الدولية.

وقد قام كل من «مايكل سي دش» و«روبرت أو كيوهان» و«فريد زكريا» و«آر سكوت زيمرمان» بقراءة المخطوطة، وأدت تعليقاتهم إلى تحسينات مهمة سواء في المادة أو تبويبها. وخلال العمل في هذا الكتاب قدم لي

«سكوت زيمرمان» مساعدات بحثية لا غنى لها. ولولا عونه المخلص والدؤوب والخير لما أمكن الانتهاء منه في موعده.

كما كانت مساعدة الباحثين «بيترجن» و«كريستيانا برجز» بناءة إلى حد كبير. وقامت «جريس دي ماسترس» بطباعة الأجزاء الأولى من المخطوطة وراجعتها «كارول إدواردز» بالتزام وكفاءة عدة مرات، لدرجة أنها تحفظ معظم اجزائها عن ظهر قلب. وأشرف على النشر بكل كفاءة أيضًا «دينيس شانون» و«لين كوكس» من معهد «جورج بوركهارت»، و«روبرت آساهينا»، و«روبرت بندر» و«جوهانا لي» من معهد «سيمون آند شستر»، فأنا مدين بالشكر الأولئك جميعًا على كل ما قدموه لكي يخرج هذا الكتاب إلى حيز الوجود.

لقد جعلوه أفضل مما كان يمكن أن يكون بدونهم... أما أوجه القصور الباقية فهي مسئوليتي وحدي.

ريتشاردسن» كان العمل في هذا الكتاب ممكنًا، ولولا مساعداتهم لتأخر عدة سنوات، وأنا ممتن لدعمهم الكريم لهذا الجهد. وبينما كانت مؤسسات أخرى تركز على قضايا داخلية، فإن «أولن» و«سميث ريتشاردسن» تستحقان كل التحية لمواصلة اهتمامهما ودعمهما لعمل عن الحرب والسلام والأمن القومي والدولي.

**س. ب. هـ**

(أ)  
عالم حضارات

## الفصل الأول

### الحقبة الجديدة في السياسة العالمية

# مقدمة: الأعلام والهوية الثقافية:

في الثالث من يناير عام 1992، عقد اجتماع بين باحثين روس وأمريكيين في قاعة أحد المباني الحكومية في موسكو. قبل ذلك بأسبوعين، كان الاتحاد السوفيتي قد اختفى من الوجود، وأصبح الاتحاد الفيدرالي الروسي دولة مستقلة. ونتيجة لذلك اختفى تمثال «لينين» الذي كان يزين منصة القاعة، وبدلاً منه كان علم الاتحاد الفيدرالي الروسي يرفرف على السور الخارجي. المشكلة الوحيدة التي لاحظها أحد الأمريكيين هي أن العلم كان معلقاً بالمقلوب. وبعد أن أوضح ذلك للمضيفين الروس قاموا بتصحيح الخطأ بسرعة وهدوء شديدين أثناء فترة الاستراحة الأولى.

وقد شهدت السنوات التي تلت الحرب الباردة بدايات تغيرات مثيرة في هويات الشعوب ورموز تلك الهويات، وبدأت السياسة الكونية في إعادة التشكل على خطوط ثقافية. كانت الأعلام المقلوبة علامة على الانتقال، ولكنها تدريجياً أصبحت ترفرف صحيحة، وأصبح الروس وشعوب أخرى ينظمون صفوفهم ويسيروا خلف تلك الرموز وغيرها من التي تدل على هويتهم الثقافية الجديدة.

وفي الثامن عشر من أبريل عام 1994، تجمع ألفا مواطن في «سراييفو» وهم يلوحون بعلمي المملكة العربية السعودية وتركيا. وبتلويحهم بتلك الأعلام بدلاً من أعلام الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي (NATO) فإن سكان «سراييفو» في الحقيقة كانوا يعلنون عن توحدهم مع رفاقهم المسلمين ويقولون للعالم من هم أصدقاءهم الحقيقيون وأصدقاءهم غير الحقيقيين.

وفي السادس عشر من أكتوبر عام 1994 سار سبعون ألف مواطن في «لوس أنجلوس» تحت «بحر من الأعلام المكسيكية» يعلنون معارضتهم للاقتراح رقم 187، وهو معيار استفتاءي قد يحرم المهاجرين غير الشرعيين وأطفالهم من كثير من المميزات التي تمنحها لهم الدولة.

لماذا يسيرون في الشوارع خلف علم مكسيكي ويطالبون بأن يمنحهم هذا البلد تعليمًا مجانيًا؟ كان لابد أن يلوحوا بالعلم الأمريكي. هكذا كان يتساءل المراقبون.



بعد أسبوعين كان المزيد من المحتجين يجوبون الشوارع حاملين العلم الأمريكي - مقلوبًا.

استخدام الأعلام على هذا النحو أمّن الانتصار للاقتراح رقم 187 الذي وافق عليه 59% من المقتربين في كاليفورنيا.

في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت الأعلام تدخل في الحساب، توضع في الاعتبار، وكذلك رموز الهوية الأخرى مثل الصليب والهلال..

حتى غطاء الرأس، لأن الثقافة لها أهميتها ولأن الهوية الثقافية هي الأكثر أهمية بالنسبة لمعظم الناس.

الناس يكتشفون هويات جديدة، ولكنهم في أحوال كثيرة يكتشفون هويات قديمة. ويسيطرون تحت أعلام جديدة، ولكنهم في أحوال كثيرة يسيرون تحت أعلام قديمة تؤدي إلى حروب مع أعداء جدد.. ولكن في أحوال كثيرة مع أعداء قدامى.

إحدى النظرات العرقية المروعة إلى هذه الحقبة الجديدة، يعبر عنها الديماغوجي القومي الفينيسي في رواية «ديون»: «البحيرة الميتة»: «لا يمكن أن يكون هناك أصدقاء حقيقيون دون أعداء حقيقيين. إن لم نكره ما ليس نحن، فلن يمكننا أن نحب ما هو نحن. تلك هي الحقائق القديمة التي نعيد اكتشافها بألم بعد قرن أو أكثر من النفاق العاطفي، والذين ينكرونها إنما ينكرون أسرتهم وتراثهم الثقافي وحق الميلاد.. إنهم ينكرون ذواتهم نفسها... ولن يعفى عنهم ببساطة».

والحقيقة المؤسفة في تلك الحقائق القديمة لا يمكن تجاهلها من قبل رجال الدولة أو الباحثين. بالنسبة للشعوب الباحثة عن هوية، والتي تعيد اختراع العرقية فإن العدو ضروري. وأخطر العداوات المحتملة تحدث. عبر خطوط التقسيم بين حضارات العالم الرئيسية.

الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب هو أن الثقافة والهويات الثقافية والتي هي على المستوى العام هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفكك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة. والأجزاء الخمسة في هذا الكتاب تفصل النتائج الطبيعية لهذا الافتراض الرئيسي.

**الجزء الأول:** لأول مرة في التاريخ نجد الثقافة الكونية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات، التحديث مختلف بدرجة بينة عن التغريب، ولا يُنتج حضارة كونية بأي معنى ولا يؤدي إلى تغريب المجتمعات غير الغربية.

**الجزء الثاني:** ميزان القوى بين الحضارات يتغير: الغرب يتدهور في تأثيره النسبي. الحضارات الآسيوية تبسط قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

الإسلام ينفجر سكانياً مع ما ينتج عن ذلك من عدم استقرار بالنسبة للدول الإسلامية وجيرانها، والحضارات غير الغربية عموماً تعيد تأكيد ثقافتها الخاصة.

**الجزء الثالث:** نظام عالمي قائم على الحضارة يخرج إلى حيز الوجود، المجتمعات التي تشترك في علاقات قربى ثقافية تتعاون معاً، الجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى فاشلة، الدول تتجمع حول دولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها.

**الجزء الرابع:** مزاعم الغرب في العالمية تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها مع الإسلام والصين. وعلى المستوى المحلي فإن حروب خطوط التقسيم الحضاري وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين ينتج عنها «تجمع الدول المتقاربة» وخطر التصعيد على نطاق أوسع، وبالتالي جهود من دول المركز لإيقاف تلك الحروب.

**الجزء الخامس:** إن بقاء الغرب يتوقف على الأمريكيين بتأييدهم على الهوية الغربية، وعلى الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة، ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية. إن تجنب حرب حضارات كونية يتوقف على قبول قادة العالم بالشخصية متعددة الحضارات للسياسة الدولية وتعاونهم للحفاظ عليها.

## عالم متعدد الأقطاب - متعدد الحضارات:

في عالم ما بعد الحرب الباردة ولأول مرة في التاريخ أصبحت السياسة الكونية متعددة الأقطاب متعددة الحضارات. وخلال معظم فترات الوجود الإنساني كانت الاتصالات بين الحضارات إما متقطعة أو غير موجودة، ثم مع بداية الحقبة الحديثة حوالي سنة 1500 اتخذت السياسة الكونية بُعدين. ولمدة تزيد عن أربعمئة عام كانت الدول القومية في الغرب: بريطانيا وفرنسا وإسبانيا والنمسا وبروسيا وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها، تشكل نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب في داخل الحضارة الغربية، كما تداخلت وتنافست وخاضت حروباً مع بعضها البعض.

وفي الوقت نفسه اتسعت الأمم الغربية أيضاً وهزمت واحتلت أو أثرت بدرجة كبيرة على كل حضارة أخرى. (شكل 1-1). وفي أثناء الحرب الباردة أصبحت السياسة الكونية ثنائية القطب وانقسم العالم إلى ثلاثة أجزاء.

مجموعة من المجتمعات الأكثر ثروة وديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة وكانت منغمسة في تنافس أيديولوجي وسياسي واقتصادي عام.. وأحياناً عسكري، مع مجموعة من مجتمعات أفقر إلى حد ما مرتبطة بالاتحاد السوفيتي وتحت قيادته. معظم هذا الصراع كان يدور خارج هذين المعسكرين في العالم الثالث المكون من دول فقيرة في غالبيتها تفتقر إلى الاستقرار السياسي، مستقلة حديثاً وتدعي أنها غير منحازة (خريطة 2 - 1).

وفي أواخر الثمانينيات انهار العالم الشيوعي وأصبح نظام الحرب الباردة العالمي في ذمة التاريخ. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة لم تعد الفروق المائزة بين الشعوب أيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية.. وإنما هي فروق ثقافية.

وبناء على ذلك تحاول الشعوب والأمم أن تجيب عن السؤال المهم: من نحن؟

وتأتي الإجابة عنه دائماً بالأسلوب التقليدي الذي اعتاده البشر، وذلك بالإشارة إلى الأشياء التي تعني الكثير بالنسبة لهم.

فالناس يعرفون أنفسهم من خلال النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات الاجتماعية، ويتطابقون مع الجماعات الثقافية: (قبائل - جماعات إثنية - مجتمعات دينية - أمم) ومع الحضارات على المستوى الأكبر.

كما يستخدم الناس السياسة لتحديد هويتهم إلى جانب دفع مصالحهم وتنميتها فنحن لا نعرف من تكون إلا عندما نعرف من ليس نحن، وذلك يتم غالباً عندما نعرف «نحن ضد من؟».

تظل الدول القومية هي «اللاعبون الرئيسيون» في شئون العالم. يتشكل سلوكها كما كان في الماضي بالسعي نحو القوة والثروة، كما يتشكل بانحيازاتها الثقافية وما هو مشترك وبما هو مختلف. ولم تعد الكتل الثلاث التي كانت إبان الحرب الباردة هي أهم التجمعات الدولية. الحضارات العالمية السبع أو الثمانية الرئيسية هي أهم التجمعات. (خريطة 1 - 3).

المجتمعات غير الغربية في شرق آسيا بخاصة، تقوم بتطوير ثروتها الاقتصادية وتضع أساس قوة عسكرية ونفوذ سياسي متزايدين. وبتزايد

قوتها وثقتها الذاتية فإن المجتمعات غير الغربية تؤكد كذلك - وعلى نحو متنام - قيمها الثقافية الخاصة، وترفض تلك المفروضه عليها من الغرب.

*The West and the Rest: 1920* الغرب والباقي: ١٩٢٠

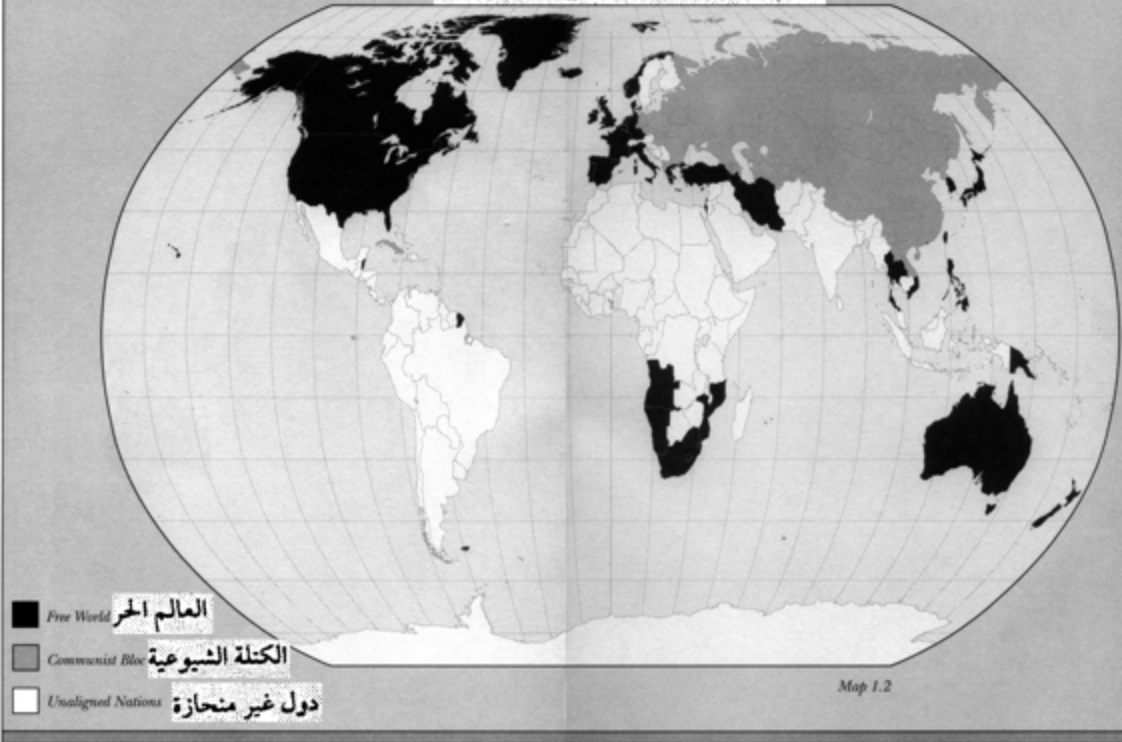


■ Ruled by the West مناطق يحكمها الغرب

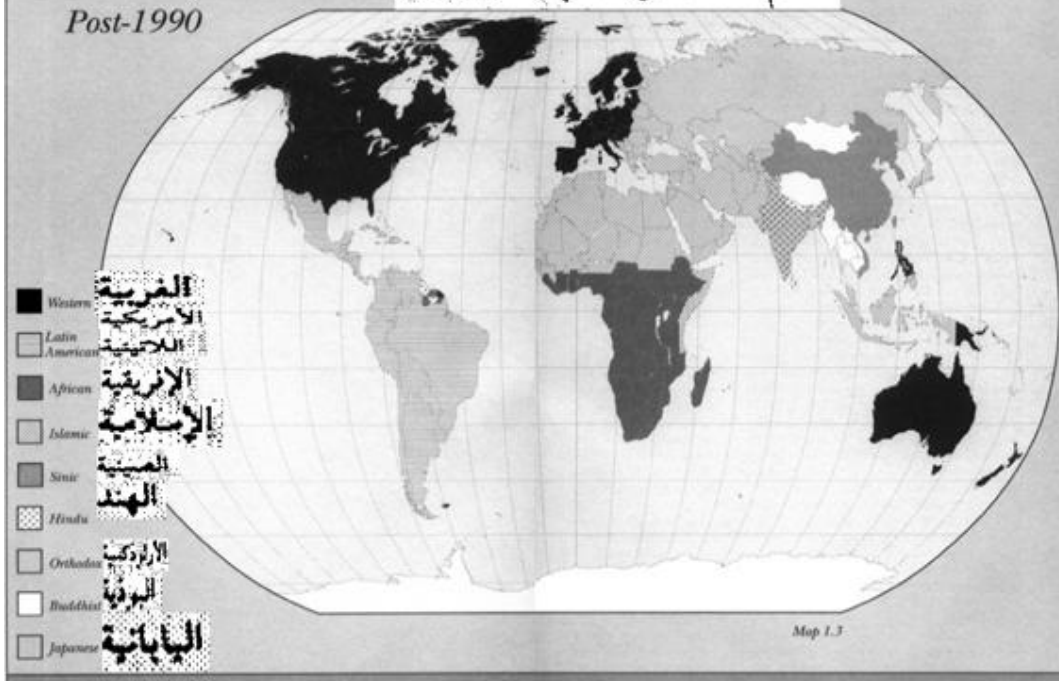
□ Actually or Nominally Independent of the West مناطق مستقلة عن الغرب فعلاً أو بالاسم

Map 1.1

*The Cold War World: 1960s* عالم الحرب الباردة في الستينيات



The World of Civilizations: ١٩٩٠ عالم الحضارات بعد  
Post-1990



يقول «هنري كيسنجر»: «النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين سيضم على الأقل ست قوى رئيسية: الولايات المتحدة، أوروبا، الصين، اليابان، روسيا، وربما الهند، بالإضافة إلى عدد كبير من الدول متوسطة أو صغيرة الحجم» (1). والقوى الرئيسية الست عند «كيسنجر»، تنتمي إلى خمس حضارات متباينة جدًا. بالإضافة إلى ذلك، هناك دول إسلامية مهمة تجعلها مواقعها الاستراتيجية وتعدادها الضخم و/ أو مواردها البترولية مؤثرة في الشؤون العالمية. في هذا العالم الجديد تكون السياسة المحلية هي السياسة العرقية والسياسة الكونية هي سياسة الحضارات، ومحل المنافسة بين القوى الكبرى يحل صدام الحضارات.

في هذا العالم الجديد لن تكون الصراعات المهمة والملحة والخطيرة بين الطبقات الاجتماعية أو بين الغني والفقير أو بين أي جماعات أخرى محددة اقتصادياً، الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة.

الحروب القبلية والصراعات العرقية سوف تحدث داخل الحضارات، إلا أن العنف بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة يحمل معه إمكانية التصعيد فتهدد دول وجماعات من تلك الحضارات وتتجمع لدعم «دول القربى» (2).

الصراع الدموي بين القبائل في «الصومال» لا يشكل أي تهديد بصراع أبعد. الصراع الدموي في «رواندا» له نتائج على «أوغندا» و«زائير» و«بوروندي»، ولكن ليس أبعد من ذلك. الصراعات الدموية بين الحضارات في البوسنة والقوقاز وآسيا الوسطى أو كشمير قد تتحول إلى حروب أوسع.

في الصراعات اليوغوسلافية قدمت روسيا مساعدات دبلوماسية للصرب وقدمت السعودية وتركيا وإيران وليبيا معونات وأسلحة للبوسنيين... لا لأسباب أيديولوجية أو سياسة قوى أو مصلحة اقتصادية، وإنما بسبب القربى الثقافية.

يقول «فاكلاف هافيل»: «الصراعات الثقافية تتزايد، وهي الآن أخطر مما كانت عليه في أي وقت سابق في التاريخ»، ويتفق «جاك ديلور» في أن:

«الصراعات المستقبلية سوف تشعلها عوامل ثقافية أكثر منها اقتصادية أو أيديولوجية» (3). كما أن أخطر الصراعات الثقافية هي تلك التي على طول خطوط التقسيم الحضاري. في عالم ما بعد الحرب الباردة، الثقافة قوة مفرقة ومجمعة في الوقت نفسه. الشعوب التي تفصل بينها الأيديولوجيا تجمع بينها الثقافة وتخرب بينها، كما فعلت الألمانيتان والكوريتان، وكما بدأ يحدث بين أكثر من صين.



المجتمعات التي اتحدت عن طريق الأيديولوجيا أو الظروف التاريخية ولكنها منقسمة بسبب الحضارات، إما أنها تتفتت كما حدث للاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا والبوسنة، أو تتعرض لتوتر شديد كما هو الحال في أوكرانيا ونيجيريا والسودان والهند وسريلانكا وغيرها. الدول التي بينها صلات قربى ثقافية تتعاون اقتصاديًا وسياسيًا. المنظمات الدولية التي تعتمد على دول بينها عناصر ثقافية متماسكة مثل الاتحاد الأوروبي، أكثر نجاحاً من تلك التي تحاول أن تتجاوز الثقافات لمدة خمسة وأربعين عاماً كان الستار الحديدي هو خط التقسيم الرئيسي في أوروبا هذا الخط تم تحريكه عدة مئات من الأميال شرقاً، وهو الآن الخط الفاصل بين شعوب المسيحية الغربية من ناحية، والشعوب الإسلامية والأرثوذكسية من ناحية أخرى. العلاقات الاجتماعية والعادات وكل النظرات الشاملة للحياة تختلف تماماً من حضارة إلى أخرى، وإعادة إحياء الدين في معظم أنحاء العالم تقوى من تلك الفروق الثقافية.

الثقافات يمكن أن تتغير، وطبيعة تأثيرها على السياسة والاقتصاد يمكن أن تتغير من فترة لأخرى، إلا أن الاختلافات الرئيسية في التطور السياسي والاقتصادي بين الحضارات ذات جذور عميقة في ثقافتهم المختلفة.

النجاح الاقتصادي في شرق آسيا له جذوره في الثقافة الشرق آسيوية، وكذلك أيضًا الصعاب التي واجهتها المجتمعات هناك لإقامة أنظمة سياسية ديمقراطية.

الثقافة الإسلامية تفسر إلى حد كبير فشل قيام الديمقراطية في أماكن كثيرة من العالم الإسلامي. التطورات في مجتمعات ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق تتشكل طبقاً لهوياتها الحضارية.

المجتمعات ذات التراث المسيحي الغربي تتقدم نحو النمو الاقتصادي والسياسة الديمقراطية، أما أفق نجاح النمو الاقتصادي والسياسي في الدول الأرثوذكسية فهي غير مؤكدة.. أفق النجاح في الجمهوريات الإسلامية كئيب. الغرب حالياً هو أقوى الحضارات وسيظل كذلك لسنوات قادمة، إلا أن قوته تتدهور بالنسبة للحضارات الأخرى. وبينما يحاول أن يؤكد قيم، ويحمي مصالحه تواجه المجتمعات غير الغربية خياراً. البعض يحاول أن يحاكي الغرب وأن يلحق به أو «ينحاز» إليه. المجتمعات الكونفوشية والإسلامية الأخرى تحاول أن توسع قوتها الاقتصادية والعسكرية وأن تتوازن ضد الغرب. وهكذا يكون تفاعل قوة وثقافة الغرب مع قوة وثقافة الحضارات غير الغربية محوراً مركزياً للسياسة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

والخلاصة أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم مكون من سبع أو ثمان حضارات. العوامل الثقافية المشتركة والاختلافات هي التي تشكل المصالح والخصومات وتقاربات الدول. أهم دول العالم جاءت من حضارات مختلفة. الصراعات الأكثر ترجيحاً أن تمتد إلى حروب أوسع هي الصراعات القائمة بين جماعات ودول من حضارات مختلفة. وأشكال التطور السياسي والاقتصادي السائدة تختلف من حضارة لأخرى. القضايا الرئيسية على أجندة العالم تتضمن الاختلافات بين الحضارات. القوة تنتقل من الغرب الذي كانت له السيطرة طويلاً إلى الحضارات غير الغربية. السياسة الكونية أصبحت متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات.

# عوالم أخرى؟

**خرائط ونماذج:** هذه الصورة للسياسة في عالم ما بعد الحرب الباردة، والتي تشكلها العوامل الثقافية والمتضمنة لتفاعلات بين الدول والجماعات المنتمية إلى حضارات مختلفة، صورة شديدة التبسيط. فهي تحذف أشياء كثيرة وتشوه بعض الأشياء وتحجب غيرها. بيد أننا إذا كنا نريد أن نفكر جدياً بشأن العالم ونعمل فيه بفعالية، فمن الضروري أن يكون لدينا خريطة حقيقية واضحة ونظرية ما ومفهوم ونموذج. بدون هذه البنى الفكرية لن يكون سوى «ارتباك» و«طنطنة» و«فوضى» كما يقول «وليم جيمس».

وكما يوضح «توماس كوهن» في عمله الشهير «بنية الثورات العلمية»، فإن التقدم الفكري والعلمي يتكون من إزاحة نموذج أصبح عاجزاً عن تفسير حقائق جديدة أو مكتشفة حديثاً، وإحلال نموذج جديد يفسر تلك الحقائق بطريقة أكثر مقبولة.

كتب «كوهن»: «لكي تصبح النظرية مقبولة كنموذج، لا بد أن تبدو أفضل من النظريات التي تنافسها، ولكنها ليست في حاجة إلى أن تفسر كل الحقائق التي يمكن أن تواجهها، ولا هي تفعل ذلك في الواقع» (4). وكما لاحظ أيضاً بحق «جون لويس جاديس»: «لكي يشق المرء طريقه عبر أرض غير مألوفة فإن ذلك يتطلب وجود خريطة ما. ورسم الخرائط مثل المعرفة نفسها، إنه توضيح ضروري يجعلنا نرى موقعنا ووجهتنا»، وصورة الحرب الباردة في التنافس بين القوى الكبرى كما يشير، كانت ذلك النموذج الذي أوضحه أولاً «هاري ترومان»: «تدريب على رسم الخرائط الجيوبوليتيكية التي تصور المنظر الدولي بأسلوب مفهوم للجميع، وبذلك مهدت الطريق لاستراتيجية الاحتواء المعقدة التي سرعان ما تلت ذلك». إن مشاهد العالم والنظريات السببية إرشادات لا غنى عنها في السياسة العالمية.

على مدى أربعين عاماً كان الطلاب وممارسو العلاقات الدولية يفكرون ويعملون بلغة النموذج المبسط جداً والمفيد جداً رغم ذلك، نموذج الحرب الباردة في العلاقات الدولية. هذا النموذج لم يستطع أن يفسر كل شيء في السياسة العالمية، وبتعبير «كوهن»: «كانت هناك حالات شاذة كثيرة. وأحياناً كان النموذج يعمى الدراسين ورجال الدولة عن قياس التطورات الحادثة مثل الشقاق الصيني السوفيتي. إلا أنه كنموذج بسيط للسياسية الكونية كان يفسر ظواهر أكثر أهمية عن النماذج الأخرى، كما كان نقطة بداية ضرورية للتفكير في الشؤون الدولية وأصبح مقبولاً بوجه عام وظل يشكل التفكير في السياسة العالمية على مدى جيلين.

النماذج التبسيطية أو الخرائط لا غنى عنها بالنسبة للفكر والعمل الإنسانيين. من جانب، فإننا قد نصوغ نظريات أو نماذج ونستخدمها بوعي من أجل توجيه سلوكنا، أو بدلاً من ذلك قد ننكر الحاجة لتلك الأشياء ونفترض أننا سوف نتصرف بلغة الحقائق «الموضوعية» المحددة، متناولين كل حالة كما هي ودون التأثير بالعواطف الشخصية». وإذا فعلنا ذلك فإننا نضل أنفسنا، حيث تكمن في خلفية عقولنا افتراضات وانحيازات وأحكام مسبقة وتحاملات تشكل رؤيتنا للواقع، والحقائق المنظورة وكيفية حكمنا على أهميتها ومزاياها. نحن نحتاج إلى نماذج واضحة أو ضمنية لكي نكون قادرين على:

- 1- الترتيب والتعميم بشأن الواقع.
- 2 - فهم العلاقات السببية بين الظواهر.
- 3- توقع وتنبؤ - إن كنا محظوظين - بالتطورات المستقبلية.
- 4 - التمييز بين المهم وغير المهم.
- 5 - رؤية أي الطرق نسلك لتحقيق أهدافنا.

إن أي خريطة أو نموذج ما هي إلا تجريد وسوف تكون أكثر فائدة من أجل أهداف بعينها، لا من أجل أهداف أخرى. فخريطة الطرق سوف توضح كيف تتحرك بالسيارة من النقطة «أ» إلى النقطة «ب» مثلاً، ولكنها لن تكون مفيدة لنا إذا كنا نقوم بتوجيه طائرة، حيث في الحالة الثانية نكون في حاجة إلى خريطة توضح أماكن الهبوط والإرشاد اللاسلكي وممرات الطيران والطوبوغرافيا. ودون خريطة فلا شك أننا سوف نضل. وكلما كانت الخريطة أكثر تفصيلاً فإنها ستعكس الحقيقة بطريقة أشمل. ولكن الخريطة المغرقة في التفاصيل لن تكون مفيدة لأغراض كثيرة. لو أننا نريد الذهاب من مدينة كبرى إلى مدينة أخرى على طريق سريع، فلن نكون في حاجة إلى خريطة عليها معلومات كثيرة لا علاقة لها بالنقل البري، بل إنها قد تكون مربكة، لأن الطرق الرئيسية ستضيع بين شبكة معقدة من الطرق الثانوية.

بينما خريطة مبين عليها طريق سريع واحد سوف تستبعد معلومات كثيرة وتحدد قدرتنا لكي نجد طرقاً بديلة في حال إغلاق الطريق السريع نتيجة حادث ما مثلاً. وباختصار، نحن في حاجة إلى خريطة تصور الحقيقة وتبسطها في الوقت نفسه وعلى نحو يخدم هدفنا. وقد قدمت خرائط ونماذج كثيرة للسياسة العالمية في نهاية الحرب الباردة.

## عالم واحد: الشعور بالبهجة والتوافق:

أحد النماذج المغرقة في التفاصيل كان يقوم على افتراض أن انتهاء الحرب الباردة يعنى إنتهاء الصراع الكبير في السياسة الكونية، وظهور عالم واحد منسجم نسبياً. والصيغة التي نوقشت على أوسع نطاق من هذا النموذج كانت هي أطروحة «نهاية التاريخ» لـ «فرانسيس فوكوياما» (5). يقول «فوكوياما»:

«ربما كنا نشهد نهاية التاريخ بما هو: نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية وتعميم الليبرالية الديمقراطية الغربية على مستوى العالم كشكل نهائي للحكومة الإنسانية»، ثم يقول: وللتأكيد فقد تحدث بعض الصراعات في أماكن من العالم الثالث، ولكن الصراع الكبير قد انتهى وليس في أوروبا فقط، «وبالتحديد في العالم غير الأوروبي» حيث حدثت التغيرات الكبرى خاصة في الصين والاتحاد السوفيتي. لقد انتهت حرب الأفكار. وقد يظل المؤمنون بالماركسية اللينينية موجودين «في أماكن مثل مانجوا، بيونجيانج، كمبودج، ماساشوستس»، ولكن الديمقراطية الليبرالية الشاملة قد انتصرت.

وسوف يكون المستقبل مكرسًا ليس من أجل الصراعات الكبرى الحامية حول الأفكار، بل بالأحرى من أجل حل المشكلات الاقتصادية والفنية المعاشة، ثم ينهى كلامه بأسف قائلاً إن ذلك سيكون مضجراً (6).

توقع التوافق كان أمراً مشتركاً على نطاق واسع، وقد عبر قادة السياسة والفكر عن أفكار مشابهة. حائط برلين سقط، النظم الشيوعية تهاوت، الأمم المتحدة كان لها أن تتبنى لنفسها أهمية جديدة، متنافسو الحرب الباردة منهمكون في مشاركات و«صفقة كبرى»، صناعة السلام والحفاظ عليه تصبح هي الحالة السائدة، رئيس الدولة المهيمنة في العالم أعلن عن «النظام العالمي الجديد»، رئيس الجامعة الرئيسية - تقريباً في العالم اعترض على تعيين أستاذ للدراسات الأمنية لأن الحاجة لذلك لم تعد قائمة: «هللوا! لم نعد ندرس الحرب، فلم تعد هناك حرب!».

لحظة الشعور بالبهجة في نهاية الحرب الباردة ولدت وهماً بالتوافق والانسجام، الذي سرعان ما تكشف أنه وهم بالفعل. أصبح العالم مختلفاً في أوائل السبعينيات ولكنه بالضرورة ليس أكثر سلاماً. التغير كان حتمياً، التقدم لم يكن كذلك. ازدهرت أوهام مماثلة عن التوافق والانسجام في نهاية كل من صراعات القرن العشرين الرئيسية الأخرى. كانت الحرب العالمية الأولى «حرب إنهاء الحروب»، ولكي تجعل العالم آمناً من أجل الديمقراطية. الحرب العالمية الثانية كما يقول «فرانك روزفلت»:

«قد تضع نهاية لأسلوب العمل من جانب واحد، وللتحالفات المنعوية. (المقصورة على جماعات بعينها) ولكافة الحيل الأخرى التي كانت تمارس على مدى قرون. وفشلت دائماً»، بدلاً من ذلك كله سيكون لدينا منظمة عامة... شاملة من أجل «الأمم المحبة للسلام» وبدايات «بنية سلام دائم»(7).

وبالرغم من ذلك فقد ولدت الحرب العالمية الأولى الشيوعية والفاشية وعكست اتجاه نزعة إلى الديمقراطية كان عمرها قرن من الزمان. الحرب العالمية الثانية أفرزت «حرباً باردة» كانت كونية فعلاً.

وَهُم التوافق أو الانسجام في نهاية تلك الحرب الباردة سرعان ما تبدد بسبب تضاعف الصراعات العرقية و«التطهير العرقي»، انهيار النظام والقانون، بروز أشكال جديدة من التحالفات والصراعات بين الدول، انبعاث حركات شيوعية وفاشية جديدة، اتساع الأصولية الدينية، انتهاء «دبلوماسية الابتسامات»، و«سياسة العيون» في علاقات روسيا بالغرب، عجز الأمم المتحدة والولايات المتحدة عن كبح الصراعات المحلية الدموية والتوكيد المتزايد لصين ناهضة.

في السنوات الخمس التي تلت سقوط حائط برلين، كانت كلمة «المذبحة الجماعية»، تتكرر أكثر مما سبق أن ترددت على مدى أى خمس سنوات أخرى من الحرب الباردة. من الواضح أن نموذج عالم واحد منسجم، بعيد جدًا ومنفصل عن الواقع لكي يكون دليلًا مفيدًا لعالم ما بعد الحرب الباردة.

## عالمان: «نحن» و«هم»:

في الوقت الذي تظهر فيه توقعات بعالم واحد في نهاية الصراعات الرئيسية، إلا أن الميل للتفكير بعالمين كان يتردد دائماً عبر التاريخ الإنساني.

فالناس لديهم دائماً ما يغريهم بتقسيم بعضهم إلى «نحن» و«هم»، الجماعة التفضيلية<sup>1</sup> والجماعة الأخرى، حضارتنا وأولئك البرابرة. الباحثون يحللون العالم على أساس: الشرق والغرب، الشمال والجنوب، المركز والمحيط الخارجي. المسلمون يقسمون العالم على نحو تقليدي إلى «دار الإسلام» و«دار الحرب». هذا التمييز انعكس بمعنى ما في نهاية الحرب الباردة بواسطة الباحثين الأمريكيين الذين قسموا العالم إلى «مناطق سلام» ومناطق «اضطراب». الأولى تضم الغرب واليابان وهي حوالي 15% من تعداد العالم والأخرى هي كل ما عدا ذلك.

وحسب تعريف الأجزاء فإن: صورة عالم من جزئين قد تكون متطابقة مع الواقع على نحو ما. التقسيم الأكثر شيوعاً والذي يظهر تحت مسميات مختلفة هو ما بين الدول الغنية (الحديثة والمتقدمة) والدول الفقيرة (التقليدية، المتخلفة، النامية)، ويرتبط بهذا التقسيم تاريخياً ذلك التقسيم الثقافي بين الغرب والشرق حيث يكون التأكيد أقل على الفروق الاقتصادية، وأكبر على الفروق في الفلسفة والقيم وأسلوب المعيشة(8).

كل من هذه الصور يعكس بعض عناصر الواقع، إلا أنه ينطوي على أوجه قصور. فالدول الغنية الحديثة تشترك في بعض الصفات التي تميزها عن الدول الفقيرة التقليدية، التي تشترك هي أيضاً بدورها في بعض الصفات.

قد تؤدي الفروق في الثروة إلى صراعات بين المجتمعات ولكن الدلائل تشير إلى أن ذلك يحدث أساساً عندما تحاول المجتمعات الغنية والأقوى غزو أو احتلال المجتمعات الفقيرة أو الأكثر تقليدية. لقد فعل الغرب ذلك على مدى أربعة قرون، ثم ثارت بعض المستعمرات وخاضت حروب تحرير ضد القوى المحتلة التي فقدت الإرادة في أن تكون إمبراطوريات. في العالم المعاصر تم التخلص من الاحتلال، وبدلاً من حروب التحرير ظهرت الصراعات بين الشعوب المحررة.

وعلى مستوى أعم، فإن الصراع بين الأغنياء والفقراء غير وارد الآن، فالدول الفقيرة - باستثناء حالات خاصة - تنقصها الوحدة السياسية والقوة الاقتصادية والمقدرة العسكرية لكي تتحدى الدول الغنية.

والنمو الاقتصادي في آسيا وأمريكا اللاتينية يطمس الانقسام البسيط بين من يملكون ومن لا يملكون، الدول الغنية قد تشن حروبًا تجارية على بعضها البعض، الدول الفقيرة قد تشن حروبًا طاحنة على بعضها البعض، ولكن حرباً عالمية طبقية بين الجنوب الفقير والشمال الغني لهي أمر بعيد عن الواقع، كما هو بعيد عن الواقع كذلك عالم سعيد متآلف.

التشعب الثقافي لتقسيم العالم يظل أقل فائدة. الغرب كيان على مستوى ما، ولكن ما هو المشترك بين المجتمعات غير الغربية سوى كونهم غير غربيين؟ الصينيون، الهندوس، المسلمون، الحضارات الإفريقية.. كل أولئك يشتركون في القليل من ناحية الدين والبنية الاجتماعية والمؤسسات والقيم السائدة. إن وحدة غير الغربيين وثنائية الشرق - الغرب، ما هي إلا أساطير صنعها الغرب. هذه الأساطير تعاني من نفس عيوب الاستشراق التي ينتقدها «إدوارد سعيد» لتبنى «الفرق بين المألوف (أوروبا - الغرب - نحن) والغريب (الشرق - هم) ومن أجل ادعاء التفوق المتأصل للأول على الأخير»<sup>2</sup>.

أثناء الحرب الباردة كان العالم مستقطباً على نحو كبير بامتداد منظور أيديولوجي، بيد أنه لا يوجد منظور ثقافي وحيد. إن استقطاب «الشرق» و«الغرب» ثقافياً، هو في جزء منه وليسوء الحظ، نتيجة أخرى لتسمية الحضارة الأوروبية بالحضارة الغربية. وبدلاً من «الشرق» و«الغرب»، من الملائم أن نتكلم عن «الغرب والآخرين» والذي يعني على الأقل وجود أكثر من «غير غربي».

إن العالم لعلّى درجة كبيرة من التعقيد، بحيث لا يمكن أن نقسمه - ببساطة - اقتصادياً: إلى شمال وجنوب، وثقافياً: إلى شرق وغرب، ونتصور أن ذلك سوف يكون مفيداً لأغراض كثيرة.



## 184 دولة، أكثر أو أقل.

خريطة ثالثة لعالم ما بعد الحرب الباردة تنشأ مما يسمى عادة بالنظرية «الواقعية» للعلاقات الدولية. طبقاً لهذه النظرية، فإن الدول هي في الأساس والواقع اللاعبون الوحيدون المهمون في الشؤون العالمية، العلاقة بين الدول علاقة فوضى، وعليه فإن الدول لكي تضمن بقاءها وأمنها تحاول باستمرار أن تعظم من قوتها. عندما ترى دولة ما أن دولة أخرى تزيد من قوتها وبالتالي تصبح خطراً محتملاً، فإنها تحاول أن تحمي أمنها الخاص بتقوية نفسها ومضاعفة قوتها و/ أو التحالف مع دول أخرى. إن مصالح وأفعال الـ 184 دولة تقريباً في عالم ما بعد الحرب الباردة يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من هذه الافتراضات(9).

هذه الصورة الواقعية للعالم هي نقطة بداية مفيدة لدرجة كبيرة من أجل تحليل الشؤون الدولية كما أنها تفسر الكثير من سلوك الدولة. وستظل الدول - كما هي الآن - الكيانات السائدة في الشؤون العالمية. فهي تحتفظ بالجيوش، وتمارس الدبلوماسية وتتفاوض للوصول إلى اتفاقيات، وتخوض الحروب وتتحكم في المنظمات الدولية كما تُشكل الإنتاج والتجارة وتؤثر عليهما إلى حد كبير. وتعطي الحكومات الأولية لضمان الأمن الخارجي لدولها (رغم أنها غالباً ما قد تولى أهمية لأمنها كحكومة ضد التهديدات الداخلية).

وفوق ذلك، فإن نموذج الدولة هذا يقدم لنا صورة أكثر واقعية ودليلاً إلى السياسة الكونية أكثر مما يقدم نموذج عالم واحد أو عالمين. إلا أنه ينطوي أيضاً على عيوب شديدة، فهو يفترض إدراك جميع الدول لمصالحها بنفس الدرجة وتصرفها على نفس النحو.

افتراض الدولة البسيط أن القوة هي كل شيء، يعتبر هو نقطة البداية لفهم سلوكها، ولكنه لن يوصلنا بعيداً. الدول تعرف مصالحها بلغة القوة وبأشياء أخرى غيرها، وغالباً ما تحاول أن توازن القوى. ولكن، لو كان ذلك هو كل ما تقوم به لكانت دول غرب أوروبا قد اندمجت مع الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة في أواخر الأربعينيات.

الدولة تستجيب أساساً للأخطار التي تتصورها، والدول الأوروبية الغربية آنذاك كانت ترى خطراً سياسياً وأيديولوجياً وعسكرياً من ناحية الشرق، ورأت مصالحها بطريقة ما كان يمكن التنبؤ بها بواسطة النظرية الواقعية التقليدية. وتؤثر القيم والثقافة والمؤسسات باستمرار على كيفية تحديد الدولة لمصالحها، وكذلك فإن مصالح الدول لا تتشكل بواسطة قيمها ومؤسساتها المحلية فقط، وإنما بالنماذج والمؤسسات الدولية كذلك.

وعلاوة على اهتمامها الرئيسي بالأمن، فإن أنماطاً مختلفة من الدول تحدد مصالحها بأساليب متباينة، الدول ذات الثقافات والمؤسسات المماثلة سوف ترى مصلحة مشتركة. الدول الديمقراطية بينها أشياء مشتركة مع الدول الديمقراطية الأخرى ومن ثم لا يحارب بعضهم بعضاً. كندا مثلاً ليست مضطرة للتحالف مع قوى أخرى لمنع غزو من قبل الولايات المتحدة. وعلى مستوى أساسي فإن فروض نموذج الدولة كانت صحيحة عبر التاريخ، وهكذا تساعدنا على فهم كيف أن السياسة الكونية بعد الحرب الباردة ستختلف عما كانت عليه أثناءها وقبلها. وواضح بالرغم من ذلك أن هناك اختلافات، والدول تتابع مصالحها بوسائل مختلفة من مرحلة تاريخية إلى أخرى. في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت الدول تحدد مصالحها على أسس حضارية. تتعاون وتتتحالف مع دول ذات ثقافة مشتركة، وغالباً ما تكون في حالة صراع مع دول تنتمي لثقافات مختلفة. الدول تحدد الأخطار والتهديدات على أساس نوايا الدول الأخرى، هذه النوايا. وكيفية إدراكها تشكلها الاعتبارات الثقافية على نحو جلي. الشعوب ورجال الدولة لا يتوقعون تهديداً محتملاً من شعوب يشعرون أنهم يفهمونها ويثقون بها بسبب اللغة أو الدين أو القيم أو المؤسسات أو الثقافة المشتركة. إنهم يتوقعون التهديد، بدرجة أكبر، من دول مختلفة عنهم ثقافياً.

وبينما تظل الدول هي «اللاعبون الرئيسيون» في الشؤون العالمية فإنها تعاني أيضاً من فقدان في السيادة والمهام والقوة. فالمؤسسات الدولية الآن تؤكد حقها في الحكم على ما تفعله الدول داخل أراضيها وحقها في أن تقيده. وفي بعض الحالات، وفي أوروبا بالذات، تقوم المؤسسات الدولية بمهام كانت في الماضي من بين وظائف الدولة، كما نشأت بيروقراطيات دولية قوية تعمل مباشرة بواسطة أفراد من بين المواطنين العاديين.

وعلى مستوى العالم أصبح هناك توجه لأن تتخلى الحكومات عن قوتها أيضاً من خلال التنازل لكيانات سياسية إقليمية وجهود محلية. في دول كثيرة بما فيها تلك في العالم المتقدم، أصبحت الحركات الإقليمية تدعو إلى الحكم الذاتي الواقعي أو الانفصال، بل فقدت حكومات الدول القدرة إلى حد كبير على التحكم في تدفق الأموال داخل وخارج بلادها، كما تعاني من صعوبة متزايدة في السيطرة على تدفق التكنولوجيا والأفكار والسلع والبشر.

وباختصار، أصبحت حدود الدولة مخترقة وبشكل متزايد. هذه التطورات كلها أدت بكثيرين إلى أن يروا النهاية التدريجية للدولة الأشبه بكرة البلياردو الصلبة والتي كانت باختصار هي النموذج منذ «معاهدة وستفاليا» سنة 1648<sup>(12)</sup>، وظهور نظام عالمي متنوع معقد متعدد الطبقات يشبه إلى حد كبير نظام العصور الوسطى.



## فوضى عارمة:

ضعف الدول وظهور «الدولة الواهنة»، يسهم في رسم صورة رابعة لعالم غارق في الفوضى. هذا النموذج يؤكد: انهيار السلطة الحكومية، تفكك الدول، اتساع نطاق الصراعات القبلية والعرقية والدينية، ظهور المافيا الإجرامية الدولية، زيادة أعداد اللاجئين بعشرات الملايين، انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، انتشار الإرهاب، تفشي المذابح والتطهير العرقي. هذه الصورة للعالم في حالة فوضى تم تقديمها وتلخيصها في عنواني عمليين مهمين صدرا في عام 1993، هما: «خارج السيطرة» لـ «زيجينيو بريجنسكي»، و«الجحيم» لـ «دانيل باتريك موبنيهان» (13). ومثل نموذج الدولة، فإن نموذج الفوضى قريب من الحقيقة، فهو يقدم صورة نابضة ودقيقة لكثير مما يحدث في العالم، وعلى عكس نموذج الدولة يلقي الضوء على التغيرات الأساسية في السياسة العالمية والتي حدثت مع نهاية الحرب الباردة. فمنذ بدايات عام 1993 مثلاً، كان هناك ما يقرب من 48 حرباً عرقية في العالم، و164 «شكوى وصراعاً عرقياً على الحدود» في الاتحاد السوفيتي السابق، كان من بينها ثلاثين تضمنت شكلاً ما من أشكال الصراع المسلح (14). إلا أن هذا النموذج يعاني أيضاً أكثر من نموذج الدولة لكونه قريباً جداً من الحقيقة.

قد يكون العالم في حالة فوضى ولكنه ليس دون نظام بالكلية. وصورة فوضى عارمة بلا تمييز، تقدم لنا بعض المفاتيح لفهم العالم، من أجل ترتيب الأحداث وتقييم أهميتها، والتنبؤ باتجاهات الفوضى والتمييز بين أشكالها، وأسبابها المحتملة ونتائجها المختلفة، ولاستجلاء خطوط هادية تساعد صانعي السياسة الرسميين.

## المقارنة بين عوالم: الواقعية والاقتصاد الشديد والتنبؤات

كل من هذه النماذج الأربعة يقدم تركيبة - مختلفة إلى حد ما - من الواقعية والاقتصاد الشديد، كل منها أيضاً فيه عيوبه وقصوره، ومن الممكن أن نتصور أن كلاً من هذه النماذج يمكن أن يجادل بنماذج مركبة، والافتراض على سبيل المثال، أن العالم منهمك في عمليات من التشظي والاندماج في ذات الوقت (15). النموذجان كلاهما موجود في الواقع، والنموذج الأكثر تعقيداً سوف يقرب الواقع أكثر من النموذج البسيط. إلا أن ذلك قد يضحى بالاقتصاد الشديد لصالح الواقعية، وإذا واصلناه أكثر من ذلك فسوف يؤدي بنا إلى رفض كل النماذج والنظريات. بالإضافة إلى أننا إذا تبينا اتجاهين متعارضين في نفس الوقت فإن نموذج التشظي/الاندماج يفشل في أن يحدد لنا الظروف التي يمكن أن يسود فيها أحد التوجهين.

والتحدي هو أن نتبنى نموذجاً يفسر الأحداث الأكثر أهمية ويقدم لنا فهماً أفضل للتوجهات عما تقدمه النماذج الأخرى في نفس المستوى من التجريد الذهني كما أن هذه النماذج الأربعة متنافرة فيما بينها، فالعالم لا يمكن أن يكون واحداً وفي الوقت نفسه مقسماً بين «شرق» و«غرب» أو «شمال وجنوب»، ولا الدولة القومية يمكن أن تكون حجر الأساس في الشؤون العالمية إن كانت ممزقة ومفتتة بفعل الصراع الأهلي. العالم إما واحد أو اثنان أو 184 دولة، وربما عدد لا محدود من القبائل والجماعات العرقية والقومية.

إن النظر إلى العالم باعتباره سبع حضارات أو ثمانية يجعلنا نتجنب الكثير من هذه الصعاب، ولا يضحى بالحقيقة لحساب الاقتصاد الشديد كما هي الحال في نموذج عالم واحد أو عالمين، إلا إنه كذلك لا يضحى بالاقتصاد الشديد من أجل الحقيقة كما هي الحال في نموذج الدولة أو نموذج الفوضى.

إنه يقدم لنا إطار عمل مفهوماً وسهل الاستيعاب لفهم العالم وتمييز المهم من غير المهم بين الصراعات الكثيرة وبتنباً بالصراعات المستقبلية، ويقدم الخطوط الهادية لصانعي السياسة. كما أنه يبنى على النماذج الأخرى ويتكامل معها، وهو أكثر تناغمًا معها أكثر مما هي مع بعضها الآخر. وتناول الأمر على أساس الحضارات مثلاً ينطوي على:

- أن قوى الاندماج في العالم حقيقية وهي بالتحديد ما يولد قوى مضادة من التوكيد الثقافي والوعي الحضاري.

- أن العالم اثنان بمعنى ما، ولكن التمييز الرئيسي هو بين الغرب باعتباره الحضارة السائدة حتى اليوم، وكل الآخرين الذين لا يوجد بينهم سوى القليل المشترك إن وجد. وباختصار فإن العالم مقسم إلى عالمين: عالم غربي واحد، وكثرة غير غربية.

- أن الدول القومية. هي. وسوف تظل أهم اللاعبين في الشؤون الدولية، ولكن مصالحها وصراعاتها وارتباطاتها تتشكل بدرجة متزايدة بعوامل ثقافية وحضارية.

- أن العالم فعلاً في حالة فوضى، حافل بالصراعات القبلية والجنسية، ولكن الصراعات التي تشكل الخطر الأعظم على الاستقرار هي تلك التي بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة.

وهكذا فإن نموذجاً يقوم على الحضارة، يقدم لنا خريطة مبسطة، ولكن دون إخلال، لفهم ما يدور في العالم، والقرن العشرون يجمع أوراقه. إلا أنه لا يوجد نموذج ما صالح إلى الأبد. فنموذج الحرب الباردة في السياسة.

العالمية كان مفيداً وملائماً لعدة سنوات، ولكنه أصبح قديماً في نهاية الثمانينيات، وفي مرحلة ما سوف يلقي هذا النموذج القائم على الحضارة نفس المصير.

ومع ذلك فإنه يقدم في الحقبة المعاصرة دليلاً مفيداً للتمييز بين ما هو أكثر أهمية وما هو أقل أهمية. أقل قليلاً من نصف عدد الصراعات العرقية الثمانية والأربعين التي شهدتها العالم في سنة 1993 كان بين جماعات من حضارات مختلفة. المنظور الحضاري سوف يؤدي بالسكرتير العام للأمم المتحدة ووزير خارجية الولايات المتحدة أن يركزا جهودهما لصنع السلام، على تلك الصراعات التي تحمل إمكانية الاتساع أكثر من غيرها والتحول إلى حروب أوسع.

والنماذج أيضاً تؤدي إلى تنبؤات، واختبار دقيق لصلاحية وفائدة النموذج هو مدى صحة التنبؤات المتولدة عنه، أكثر من تلك المتولدة عن نماذج بديلة. نموذج الدولة مثلاً يؤدي إلى أن يتنبأ «جون ميرشيمر» بأن:

«الموقف بين أوكرانيا وروسيا واضح لنشوب حرب منافسة أمنية بينهما. القوى الكبرى التي تشترك في حدود طويلة غير محمية مثل التي بين روسيا وأوكرانيا، غالباً ما تنجرف إلى منافسات تذكيتها مخاوف أمنية. لابد لروسيا وأوكرانيا أن تتغلبا على هذه العوامل المحركة وتعرفا كيف تعيشان في وفاق، ولكن ذلك سيكون أمراً غير عادي لو أنهما فعلاً» (19)، من ناحية أخرى، فإن تناول الأمر من منظور حضاري يؤكد الروابط الثقافية والشخصية

والتاريخية بين روسيا وأوكرانيا وامتزاج الروس والأوكرانيين في كلا البلدين، ويركز بدلاً من ذلك على خط التقسيم الحضاري الذي يفصل بين أوكرانيا الشرقية الأرثوذكسية، وأوكرانيا الغربية المنتمية للكنيسة الشرقية، وهي حقيقة تاريخية رئيسية يتجاهلها «ميرشيمر» تماماً عندما يلتزم بالمفهوم الواقعي للدول ككيانات موحدة أو متماثلة الهوية.

وبينما يركز التناول طبقاً لنموذج الدولة على احتمال حرب روسية أوكرانية، فإن نموذج الحضارات يقلل من ذلك إلى أدنى حد، وبدلاً منه يركز على احتمال انقسام أوكرانيا إلى اثنتين، وهو انفصال تجعل فيه العوامل الثقافية المرء يتنبأ بأنه سيكون أكثر عنفاً عما كان في تشيكوسلوفاكيا، ولكنه أقل دموية عما كان في يوغوسلافيا. هذه التنبؤات المختلفة بالتالي تخلق أوليات سياسية مختلفة.

والتنبؤ الذي يصل إليه «ميرشيمر» لاحتمال حرب وقيام روسيا باحتلال أوكرانيا، يجعله يوافق على أن تكون لأوكرانيا أسلحتها النووية.

أما التناول من منظور حضاري فسوف يشجع التعاون بين روسيا وأوكرانيا، ويحث أوكرانيا على التخلي عن أسلحتها النووية، والحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة ووسائل أخرى للحفاظ على الوحدة الأوكرانية وعلى استقلالها وأن تكفل تخطيطاً لمواجهة الطوارئ المحتملة لتفكك البلاد.

تطورات مهمة كثيرة بعد نهاية الحرب الباردة كانت متماشية مع النموذج الحضاري، وكان يمكن التنبؤ بها من خلاله. وهي تتضمن:

تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا، الحروب الدائرة في أراضيها السابقة، انبعاث الأصوليات الدينية في العالم، النزاعات داخل روسيا وتركيا والمكسيك حول الهوية، اتساع الصراعات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان، مقاومة الدول الإسلامية للضغط الأمريكي على العراق وليبيا، جهود الدول الإسلامية والكونفوشية للحصول على أسلحة نووية ووسائل استخدامها، الدور المتواصل للصين كقوة عظمى من «الخارج»، تعزيز النظم الديمقراطية في بعض الدول دون غيرها وتطور المنافسة في مجال السلاح في شرق آسيا.

إن وثيقة الصلة بين النموذج الحضاري والعالم الذي ظهر، تصورها الأحداث التي تلائم هذا النموذج والتي وقعت في فترة ستة شهور من عام 1993:

- استمرار واتساع رقعة الحرب بين الكروات والمسلمين والصرب.

- فشل الغرب في تقديم دعم ذي قيمة لمسلمي البوسنة أو إدانة فظائع الكروات بنفس الدرجة التي أدانت بها فظائع الصرب.

- عدم استعداد روسيا للانضمام إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين لحمل الصرب في كرواتيا على عقد سلام مع الحكومة الكرواتية، وعرض إيران ودول إسلامية أخرى لتقديم قوات قوامها 18000 جندي لحماية مسلمي البوسنة.

- اتساع نطاق الحرب بين الأرمن والأذريين، ومطالبة الأتراك والإيرانيين للأرمن بالتخلي عن الأراضي التي احتلوها، ونشر قوات تركية وإيرانية على حدود أذربيجان، والتحذير الروسي من أن الإجراء الإيراني يسهم في «تصعيد الصراع»، «ويدفع به إلى حدود تدويل خطيرة».

- القتال المستمر في آسيا الوسطى بين القوات الروسية وعصابات المجاهدين.

- المواجهة في مؤتمر حقوق الإنسان في «فيينا» بين الغرب بقيادة «وارن كريستوفر» وزير خارجية الولايات المتحدة الذي يدين «النسبية الثقافية»، وتحالف الدول الإسلامية والكونفوشية الرافضة لمبدأ العالمية الأمريكية.

- إعادة تركيز المخططين العسكريين في روسيا وحلف شمال الأطلسي بصورة متوازية على «الخطر القادم من الجنوب».

- الاقتراع، الذي يبدو أنه قد تم بصورة كاملة تقريباً على أسس حضارية، والذي منح «سيدني» تنظيم الأولمبياد عام 2000 ولم يمنحه لـ «بكين».

- بيع مكونات الصواريخ من الصين إلى باكستان، وما نتج عن ذلك من فرض الولايات المتحدة عقوبات على الصين، والمواجهة بين الصين والولايات المتحدة على النقل المزعوم للتكنولوجيا النووية لإيران.

- كسر الصين قرارها بوقف انتشار الأسلحة وإجراء تجارب نووية رغم الاحتجاجات الأمريكية الشديدة، ورفض كوريا الشمالية الاستمرار في المحادثات بخصوص برنامجها لإنتاج الأسلحة النووية.

- الكشف عن اتباع وزارة الخارجية الأمريكية لـ «سياسة تحجيم مزدوجة» ضد كل من إيران والعراق.

- إعلان وزارة الدفاع الأمريكية عن استراتيجيات جديدة استعداداً «لنزاعين إقليميين كبيرين»، أحدها ضد كوريا الشمالية والثانية ضد إيران والعراق.



- دعوة الرئيس الإيراني لتحالفات مع الصين والهند «حتى تكون لنا الكلمة الأخيرة في الأحداث العالمية».

- التشريع الألماني الجديد الذي يحد بصورة كبيرة من قبول اللاجئين.

- الاتفاق بين الرئيس الروسي «يلتسين» والأوكراني «ليونيد كرافتشوك» حول وضع أسطول البحر الأسود وقضايا أخرى.

- قصف الولايات المتحدة بغداد، والدعم الإجماعي لها من الحكومات الغربية وإدانتها من قبل جميع الحكومات الإسلامية تقريباً.

- وضع الولايات المتحدة للسودان على قائمة الدول الإرهابية واتهام الشيخ «عمر عبد الرحمن»، المصري الجنسية، وأتباعه بالتآمر «وشن حرب إرهاب مدني ضد الولايات المتحدة».

- تحسن احتمالات قبول جمهوريات بولنده. والمجر والتشيك وسلوفاكيا في حلف شمال الأطلسي أخيراً.

- الانتخابات الرئاسية في روسيا سنة 1993، والتي أظهرت أن روسيا كانت بالفعل بلدًا «ممزقاً»، كما أظهرت شعباً ونخبة في شك وحيرة بين الانضمام إلى الغرب أو تحديه.

إن من الممكن تقديم قائمة مشابهة بأحداث تصور وثيقة الصلة بالنموذج الحضاري عن أي ستة شهور أخرى في بداية التسعينيات.

في السنوات الأولى من الحرب الباردة، أشار «ليستر بيرسون» - رجل الدولة الكندي - بكل نفاذ بصيرة إلى انبعاث وحيوية المجتمعات غير الغربية.

وحذر قائلاً إنه سيكون من العبث أن نتخيل أن هذه المجتمعات السياسية الجديدة التي ظهرت إلى حيز الوجود في الشرق سوف تكون نسخاً مطابقة من تلك المألوفة لنا في الغرب. إن إحياء تلك الحضارات القديمة سيتخذ أشكالاً جديدة».

وفي إشارة إلى أن العلاقات الدولية «لعدة قرون» كانت تلك العلاقات بين دول أوربا، يقول: «إن أعقد المشاكل لم تعد تنشأ بين دول داخل حضارة واحدة، وإنما بين الحضارات نفسها» (17). إن الثنائية القطبية الطويلة للحرب الباردة، أخرت التطور الذي كان «بيرسون» يراه قادماً.

انتهاء الحرب الباردة أطلق القوى الثقافية والحضارية التي عيها «بيرسون» في الخمسينيات، وقد أدرك قطاع كبير من الباحثين والمراقبين الدور الجديد

لهذه العوامل في السياسة العالمية وألقوا الضوء عليها(18).

وقد حذر «فرناند برودل» بحكمة: «على قدر اهتمام أي إنسان في العالم المعاصر، وعلى قدر رغبة أي إنسان أن يعمل فيه، فإن الأمر يستحق أن نحدد الحضارات القائمة اليوم على خريطة العالم، حتى يمكننا أن نعين حدودها، مراكزها ومحيطاتها، وأقاليمها، والهواء الذي يمكن أن تتنفسه هناك، والصيغ العامة والخاصة الموجودة والمرتبطة بها، وإلا فإن النتيجة لن تكون سوى التخيُّط الفادح»(19).

## الفصل الثاني الحضارات في التاريخ واليوم

# طبيعة الحضارات:

التاريخ الإنساني هو تاريخ الحضارات، ومن المستحيل أن نفكر بتاريخ الإنسانية بأي معنى آخر، والقصة ممتدة عبر أجيال من الحضارة منذ السومرية القديمة إلى المصرية إلى الكلاسيكية والأمريكية الوسطى، وعبر تجليات متتالية للحضارات الصينية والهندية. والنتيجة، أن أسباب وظهور وصعود وتفاعلات وإنجازات وانهيار وسقوط الحضارات، كان يتم استكشافها بواسطة مؤرخين وعلماء اجتماع وأجناس متميزين.. منهم «ماكس ويبر» و«إميل دوركهايم» و«أوزوالد شينجلر» و«بيتريم سوروكين» و«أرنولد توينبي» و«الفريد ويبر» و«أ.ل. كروبر» و«فيليب باجباي» و«كارول كويجلي» و«رشتون كولبورن» و«كريستوفر داوسن» و«س. ن. إيزنشتاد» و«فرناند برودل» و«وليم. هـ.

ماكجيل» و«آدا بوزيمان» و«إيمانويل والرشتاين» و«فيليب فرناندز أرمستو»(1).

هؤلاء الكتاب وغيرهم أنتجوا كمّاً ضخماً من المؤلفات العميقة مكرسة للتحليل المقارن بين الحضارات. ورغم الاختلافات في المنظور والمنهج وبؤرة الاهتمام والمفاهيم التي تعم تلك المؤلفات، إلا أن هناك اتفاقاً عريضاً على الفروض الرئيسية التي تتعلق بطبيعة وهوية الحضارات وقواها المحركة.

أولاً: هناك فروق بين الحضارة بمعناها المفرد والحضارات بصيغة الجمع، وقد كشف المفكرون الفرنسيون عن فكرة الحضارة وطوروها في القرن التاسع عشر كنقيض لمفهوم «البربرية»، فالمجتمع المتحضر يختلف عن المجتمع البدائي لأنه كان مستقراً ومدينياً وليس أمياً. كان من الحسن أن تكون متحضراً، ومن السيئ ألا تكون.

ومفهوم الحضارة قدم معياراً نحكم به على المجتمعات، وخلال القرن التاسع عشر، كرس الأوروبيون الكثير من الجهد الفكري والدبلوماسي: السياسي لشرح المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على المجتمعات غير الأوروبية، إن كانت «متحضرة» بما يكفي حتى يمكن قبول عضويتها في النظام العالمي الذي تسيطر عليه أوروبا.

في الوقت نفسه، كان الناس يتكلمون بشكل متزايد عن الحضارات بصيغة الجمع، وكان هذا يعني رفض «الحضارة التي تعرف على أنها نموذج، وبالأحرى على أنها المثال الذي يجب أن يحتذى». كما يعني تحولاً عن الافتراض الذي يقول أن هناك معياراً واحداً لما هو متحضر، أو عبارة «برودل»: «مقصود على قلة متميزة من الشعوب أو الجماعات، النخبة الإنسانية».

بدلاً من ذلك، كان هناك عدة حضارات، كل منها متحضر على طريقته الخاصة. أما الحضارة بصيغة المفرد فباختصار قد «فقدت جزءاً من طابعها»، والحضارة بصيغة الجمع يمكن في الواقع أن تكون غير متحضرة بالمعنى فردي. الحضارات بصيغة الجمع هي ما يهم هذا الكتاب، بيد أن التمييز بين الفردي والجمعي يحمل علاقة وثيقة، وقد عادت فكرة الحضارة بالمفهوم المفرد للظهور في المحاجة بأن هناك حضارة عالمية عامة.

ثانياً: الحضارة كيان ثقافي خارج ألمانيا. لقد وضع المفكرون الألمان في القرن التاسع عشر تمييزاً حاداً بين الحضارة التي تتضمن الآلات والتكنولوجيا والعوامل المادية، وبين الثقافة التي تتضمن القيم والمثل والصفات الذهنية والفنية والأخلاقية الراقية في المجتمع. وظل هذا التمييز قائماً في الفكر الألماني وإن كان لم يقبل في أي مكان آخر. وقد عكس بعض علماء الأجناس العلاقة وفكروا بثقافات لها سمات المجتمعات البدائية الجامدة غير المدنية، بينما اعتبروا المجتمعات الأكثر تعقيداً وتطوراً ومدنية وحركة حضارات. إلا أن هذه المحاولات للتمييز بين الثقافة والحضارة لم تنتشر.

وهناك اتفاق عام خارج ألمانيا مع «برودل» على أن «من المضلل أن نحاول على الطريقة الألمانية - فصل (الثقافة) عن أساسها (الحضارة)» (3).

الحضارة والثقافة كلاهما يشير إلى مجمل أسلوب الحياة لدى شعب ما، والحضارة هي ثقافة على نطاق أوسع. وكلاهما يضم «المعايير والقيم والمؤسسات وطرائق التفكير، التي علقت عليها أجيال متعاقبة أهمية أساسية في مجتمع ما» (4)، الحضارة عند «برودل»: «فضاء..» «مساحة ثقافية»، «مجموعة من المواصفات الثقافية» ... و«ظاهرة». ويعرفها «وولرشتاين» بأنها: «نظرة مركزة إلى العالم والعادات والبنى الثقافية (المادية والراقية معاً) التي تكون نوعاً من الكل التاريخي والتي تتعايش (وإن لم يكن دائماً في نفس الوقت) مع ظواهر أخرى متنوعة».

الحضارة عند «داوسن» نتاج: «عملية أصيلة خاصة من الإبداع الثقافي والتي هي من صنع شعب ما». بينما هي عند «دوركهايم» و«ماوس»: «نوع من

وسط أخلاقي يضم عددًا معينًا من الأمم، كل ثقافة وطنية هي شكل خاص من الكل»، وعند «شينجلر»: «الحضارة هي المصير الحتمي للثقافة... نتيجة».

والثقافة هي الفكرة العامة في كل تعريف للحضارة تقريباً (5).

وقد حدد الأثينيون العناصر الثقافية الأساسية التي تعرف الحضارة على شكل كلاسيكي، عندما أكدوا لأهل «إسبرطة» أنهم لن يفشوا أمرهم للفرس: «حيث أن هناك اعتبارات كثيرة وقوية تمنعنا من أن نفعل ذلك حتى لو كنا نريد. أولاً وأساساً هناك صور ومنازل الآلهة، الآثار المحروقة والمدفونة: هذه تحتاج إلى أن ننتقم لها بأقصى ما نستطيع بدلاً من أن نصل إلى تفاهم مع من ارتكب تلك الأفعال. ثانيًا، الجنس الإغريقي من نفس الدم ونفس اللغة، ومعابد الآلهة والأصحيات عموماً وعاداتنا المتشابهة.. وأن يخون الأثينيون، ذلك لن يكون فعلاً حسناً». الدم واللغة والدين وأسلوب الحياة، كانت هي العوامل المشتركة بين الإغريق، وما يميزهم عن الفرس والآخرين من غير الإغريق (6). والدين هو أهم عامل بين العوامل الموضوعية التي تعرف الحضارات كما كان الأثينيون يؤكدون. والحضارات الرئيسية في التاريخ الإنساني كانت دائماً متوحدة ومتطابقة مع ديانات العالم الكبرى وبدرجة كبيرة، والناس المشتركون في العرق واللغة ويختلفون في الدين قد يذبحون بعضهم البعض كما حدث في لبنان ويوغوسلافيا السابقة وشبه القارة (7). وهناك تشابه كبير بين تقسيم الناس إلى حضارات طبقاً للمواصفات الثقافية، وتقسيمهم إلى أجناس طبقاً لمواصفات جسمانية، إلا أن الحضارة والجنس ليسا متماثلين. الناس المنتمون لنفس الجنس يمكن أن ينقسموا حضارياً، كما أن الناس المنتمين لأجناس مختلفة، قد توحدتهم الحضارة.

الأديان الكبرى ذات الرسالة مثل الإسلام والمسيحية على نحو خاص تضم مجتمعات من أجناس مختلفة، أما الاختلافات الأساسية بين الجماعات الإنسانية فتتعلق بالقيم والمعتقدات والبنى الاجتماعية وحجم الجسم وشكل الرأس ولون البشرة.

ثالثاً: الحضارات شاملة، بمعنى أن أي جزء من مكوناتها لا يمكن فهمه تماماً دون الرجوع إلى الحضارة التي تضمه. يقول «توينبي»: «الحضارة تشمل.. ولا يشملها غيرها». الحضارة «وحدة كلية». ويقول «ميلكو»:

«الحضارات بها درجة معينة من التكامل، أجزاؤها تعرف أو تتحدد بعلاقتها بالأجزاء الأخرى وبالكل، وإذا كانت الحضارة مكونة من دول، فإن هذه الدول

ستكون بينها علاقات أكثر مما بينها وبين دول من حضارات أخرى، وهي قد تناضل أكثر، وتدخل في علاقات دبلوماسية أكثر، وسيكون اعتمادها الاقتصادي المتبادل على بعضها أكثر، وستكون هناك تيارات فنية وفلسفية سائدة» (8).

الحضارة هي الكيان الثقافي الأوسع. القرى والمناطق والجماعات العرقية والقوميات والجماعات الدينية... كلها لديها ثقافات محددة وعلى مستويات مختلفة من التمايز الثقافي. فثقافة قرية في الجنوب الإيطالي قد تختلف عن ثقافة قرية في الشمال، ولكنهما يشتركان في ثقافة إيطالية عامة تميزهما عن القرى الألمانية. والمجتمعات الأوروبية بالتالي ستشارك في ملامح ثقافية مميزها عن المجتمعات الصينية أو الهندية.

الصينيون والهندوس والغريون ليسوا جزءًا من أي كيان ثقافي أوسع. وهم يشكلون حضارات.

وهكذا فإن الحضارة هي أعلى تجمع ثقافي من البشر وأعرض مستوى من الهوية الثقافية يمكن أن يميز الإنسان عن الأنواع الأخرى. وهي تعرف بكل من العناصر الموضوعية العامة مثل اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات والتحقق الذاتي للناس. وهناك مستويات للهوية لدى البشر. فساكن روما قد يعرف نفسه بدرجات مختلفة من الاتساع: روماني، كاثوليكي، مسيحي، أوروبي، غربي.

والحضارة التي ينتمي إليها هي أعرض مستوى من التعريف الذي يمكن أن يعرف به نفسه. الحضارات في «نحن» الكبرى، التي نشعر ثقافياً بداخلها أننا في بيتنا، في مقابل أي «هم» عند الآخرين خارجنا.

والحضارات قد تضم عددًا كبيرًا من البشر مثل الحضارة الصينية، أو عددًا قليلًا مثل الكاريبي الأنجلوفوني. وعلى مدى التاريخ وجدت جماعات صغيرة كثيرة ذات ثقافات مائزة وتفتقر إلى معين ثقافي أوسع لهويتها. وكانت الفروق تتحدد حسب الحجم والأهمية بين الحضارات الرئيسية والفرعية (باجباي) أو بين الحضارات الرئيسية والحضارات المعتقلة أو الجهيضة (توينبي).

وهذا الكتاب معني بما يعتبر - بوجه عام - الحضارات الرئيسية في التاريخ الإنساني. الحضارات ليس لها حدود حاسمة التحديد ولا بدايات أو نهايات دقيقة. الناس بإمكانهم إعادة تعريف هوياتهم ويفعلون ذلك حقيقة، وكنتيجة لذلك فإن تكوين وشكل الحضارات يتغير مع الزمن.

ثقافات الناس تتفاعل وتتداخل، ومدى التشابه أو الاختلاف بين الحضارات متباين كذلك إلى حد كبير. إلا أن الحضارات كيانات ذات معنى وهدف، وبينما الخطوط بينها نادرًا ما تكون حادة، إلا أنها حقيقية.

رابعًا: الحضارات فانية.. أو ليست أبدية إلا أنها أيضاً تعيش طويلاً، فهي تتطور وتتكيف وهي أكثر الجماعات الإنسانية ثباتاً وتحملًا... «حقائق المدى الطويل»... «جوهرها الفريد والخاص» هو «استمرارها التاريخي الطويل. الحضارة هي أطول قصة في الواقع».

الإمبراطوريات تنهض وتسقط، الحكومات تجيء وتذهب، الحضارات تبقى «وتنجو من كل التقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى وحتى الأيديولوجية» (9).

ويصل «بوزيمان» إلى نتيجة مؤداها أن: «التاريخ الدولي يوثق عن حق أطروحة أن النظم السياسية حيل زائلة على سطح الحضارة، وأن مصير كل مجتمع متحد لغويًا ومعنويًا يعتمد تمامًا على بقاء أفكار بنية أساسية تجمعت والتحمت حولها أجيال متتالية، وبالتالي فهي ترمز إلى استمرارية المجتمع» (10).

وعملياً، فإن جميع الحضارات الرئيسية في العالم في القرن العشرين، إما أنها استمرت لمدة ألف عام، أو مثل حضارة أمريكا اللاتينية، الذرية المباشرة لحضارة أخرى عاشت طويلاً. وبينما الحضارات تبقى، إلا أنها تتطور أيضاً.

وهي حركية، تنهض وتسقط، تتحد وتنقسم، وكما يعرف كل دارس للتاريخ فهي أيضاً تندثر وتدفن في رمال الزمن. ويمكن تحديد مراحل تطورها بوسائل مختلفة. ويرى «كويجلى» أن الحضارات تتحرك عبر سبع مراحل: الامتزاج، الحمل، التوسع، عصر الصراع، الإمبراطورية الكونية، التآكل، الغزو.

ويعمم «ميلكون» نموذجاً للتغير من نظام إقطاعي محدد، إلى نظام إقطاعي في مرحلة تحول، إلى نظام دولة محدد، إلى نظام دولة في مرحلة تحول، إلى نظام إمبراطوري ضخم.

ويرى «توينبي» أن الحضارة تقوم ردًا على تحديات، ثم تمر بمرحلة نمو تتضمن سيطرة متزايدة على بيئتها بفضل أقلية خلاقة، يتبعها مرحلة صعوبات، قيام دولة شاملة، ثم بعد ذلك يكون التفسخ.

وبينما توجد فروق أساسية بين تلك النظريات، إلا أنها جميعاً ترى أن الحضارات تتطور عبر مرحلة من الصعوبات أو الصراعات إلى دولة شاملة، ثم إلى تآكل وتفسخ (11).

خامساً: وحيث إن الحضارات كيانات ثقافية وليست كيانات سياسية، فهي لا تحفظ النظام ولا تقيم العدل أو تجمع الضرائب أو تخوض الحروب أو تتفاوض على اتفاقيات أو تفعل شيئاً آخر مما تفعله الحكومات. والتركيب السياسي للحضارات يختلف من حضارة إلى أخرى، كما يختلف مع الزمن داخل الحضارة الواحدة. وبالتالي فإن الحضارة الواحدة قد تحتوي على وحدة سياسية واحدة أو أكثر. وهذه الوحدات قد تكون ولايات، إمبراطوريات، اتحادات فيدرالية، اتحادات كونفيدرالية، دولاً قومية، دولاً متعددة الجنسيات، وكل منها قد يكون له شكل حكومة مختلف.

ومع تطور الحضارة، تحدث عادة تغيرات في عدد وطبيعة الوحدات السياسية المكونة لها، وقد يصل الحد إلى أن تتصادف حضارة مع كيان سياسي.

يقول «لوسيان باي» إن «الصين عبارة عن حضارة تتظاهر بأنها دولة» (12). اليابان حضارة ودولة، ومع ذلك فقد تضم معظم الحضارات أكثر من دولة أو كيان سياسي آخر، وفي العالم الحديث معظم الحضارات تضم دولتين أو أكثر.

وأخيراً، فإن الباحثين بشكل عام متفقون في تحديدهم للحضارات الرئيسية في التاريخ وعلى تلك الموجودة في العالم الحديث، ولكنهم غالباً ما يختلفون على العدد الإجمالي للحضارات التي وجدت في التاريخ.

«كويجلي» يقول بوجود «16» حالة تاريخية واضحة وباحتمال وجود (8) إضافية أخرى.

«توينبي» حدد الرقم في البداية بـ «21» ثم بـ «23»، «شينجلر» يحدد «8» ثقافات رئيسية، «ماكيل» يناقش «9» حضارات في التاريخ كله، «باجباي» يرى «9» حضارات أيضاً أو ربما «11»، إذا تمايزت اليابان والأرثوذكسية عن الصين والغرب. «برودل» يحدد «9»، كما يحدد «روستافاني» «9» حضارات رئيسية معاصرة (13).

هذه الاختلافات تعتمد في جزء منها على ما إذا كانت الجماعات الثقافية مثل الهندية أو الصينية حضارة واحدة عبر التاريخ أو حضارتين أو أكثر من حضارة قريبة الصلة أو أن إحداها كانت من ذرية الأخرى. ورغم هذه الاختلافات والفروق، فإن الحضارات الرئيسية لا خلاف عليها. وبعد مراجعة الملفات



التي تناولت هذا يصل «ميلكو» إلى نتيجة مؤداها أن «هناك اتفاقاً معقولاً على «12» حضارة على الأقل، من بينها «7» لم يعد لها وجود، (وادي الرافدين - المصرية - الإغريقية - الكلاسيكية - البيزنطية - وسط أمريكا - الأندين)، بينما تظل هناك خمس، (الصينية - اليابانية - الهندية - الإسلامية - الغربية) (14).

ويضيف عدد كبير من الباحثين: الحضارة الروسية الأرثوذكسية كحضارة مستقلة متميزة عن سلفها الحضارة البيزنطية وعن الحضارة المسيحية الغربية».

ومن المفيد لأهدافنا في العالم المعاصر أن نضيف إلى تلك الحضارات الست، الحضارة الأمريكية اللاتينية، كما يمكن أن نضيف الحضارة الإفريقية.

### **وهكذا تكون الحضارات الرئيسية المعاصرة هي:**

**الصينية:** يقر جميع الباحثين إما بوجود حضارة صينية واحدة متميزة ترجع على الأقل إلى عام 1500 قبل الميلاد وربما قبل ذلك بألف عام، أو بوجود حضارتين صينيتين تلت إحداهما الأخرى في القرون الأولى من العهد المسيحي. وفي مقالي الذي نشرته "Foreign Affairs" أطلقت على تلك الحضارة اسم الحضارة الكونفوشية. من الأدق أن نستخدم اصطلاح «الصينية»، إذ بينما الكونفوشية أحد المكونات الأساسية في الحضارة الصينية، إلا أن الحضارة الصينية أكبر من مجرد أن تكون كونفوشية، كما أنها تتخطى الصين ككيان سياسي. واصطلاح «الصينية» الذي استخدمه كثير من الباحثين يصف الثقافة العامة للصين - بشكل صحيح - في جنوب شرق آسيا وفي أي مكان آخر خارج الصين، وكذلك الثقافات ذات الصلة مع فيتنام وكوريا.

### **اليابانية:** يضم بعض الباحثين الثقافتين الصينية واليابانية تحت عنوان:

حضارة الشرق الأقصى، ويعتبرونهما حضارة واحدة، ولكن كثيرين لا يفعلون ذلك، ويعتبرون اليابان حضارة مستقلة، وأنها كانت من ذرية الحضارة الصينية وظهرت خلال الفترة من سنة 100 ق. م إلى سنة 400 م.

**الهندية:** وهي حضارة أو أكثر من حضارة متتالية، والمتفق عليه بشكل عام هو أنها وجدت على شبه القارة منذ سنة 1500 ق. م على الأقل.

ويشار إليها عادة بـ «الأندين» أو «الإنديك» أو «الهندو» والاصطلاح الأخير هو المفضل بالنسبة للحضارة الأحدث. وعلى نحو أو آخر فإن الهندوسية

كانت دائماً في المركز بالنسبة لثقافة شبه القارة منذ الألف الثانية ق. م، «وهي أكثر من مجرد دين، أو نظام اجتماعي، فهي لب الحضارة الهندية» (15). وقد استمرت في أداء هذا الدور عبر الأزمنة الحديثة، رغم أن الهند نفسها يوجد بها مجتمع إسلامي كبير بالإضافة إلى أقليات ثقافية أخرى متعددة. ومثل «الصينية» فإن اصطلاح «الهندية» أيضاً يفصل اسم الحضارة عن اسم دولة المركز، وهو الأمر المرغوب فيه - كما في تلك الحالات - عندما تمتد ثقافة الحضارة إلى خارج حدودها.

**الإسلامية:** يقر جميع الباحثين الرئيسيين بوجود حضارة إسلامية متميزة.

بعد أن نشأ الإسلام في شبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي، انتشر بسرعة عبر شمال إفريقيا وشبه جزيرة أيبيريا، كما انتشر شرقاً في آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. ونتيجة لذلك فإن ثقافات متميزة وحضارات فرعية كثيرة توجد داخل الإسلام، تضم العربية والتركية والفارسية والملايو.

**الغربية:** يَؤرَّخُ للحضارة الغربية عادة بأنها ظهرت حوالي سنة 700 أو 800 ميلادية، ويرى الباحثون عامة أنها تتكون من ثلاث مكونات رئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية.

**الأمريكية اللاتينية:** أمريكا اللاتينية لها هوية مميزة تجعلها مختلفة عن الغرب، ورغم إنها من نبت الحضارة الأوروبية إلا أنها تطورت على امتداد كل المسارات المختلفة عن أوروبا وأمريكا الشمالية، وقد كانت لها ثقافتها المشتركة الخاصة كالتي كانت لأوروبا بدرجة أقل، بينما لم تكن متوفرة لأمريكا الشمالية بالمرّة. وقد شعرت كل من أوروبا وأمريكا الشمالية بأثار الإصلاح وجمعتا بين الثقافة الكاثوليكية والبروتستانتية. ومن الناحية التاريخية - ورغم أن ذلك قد يكون متغيراً. كانت أمريكا اللاتينية كاثوليكية فقط.

ويندمج في الحضارة الأمريكية اللاتينية ثقافات محلية لم تكن موجودة في أوروبا وتم إزالتها بحسم في أمريكا الشمالية، وهي تتنوع في أهميتها من المكسيك وأمريكا الوسطى وبيرو وبوليفيا من ناحية، إلى الأرجنتين وشيلي من ناحية أخرى.

وقد كان التطور السياسي والتقدم الاقتصادي في أمريكا اللاتينية يختلفان تماماً عن الأنماط السائدة في دول شمال الأطلسي. من الناحية الذاتية فإن

الأمريكان اللاتين منقسمون في تطابقهم مع أنفسهم، بعضهم يقول: «نعم.. نحن جزء من الغرب»، والبعض الآخر يقول: «لا، نحن لنا ثقافتنا الفريدة». وكم كبير من الأدب المكتوب بواسطة اللاتين والأمريكيين الشماليين يُفَصِّلُ اختلافاتهم الثقافية (16).

أمريكا اللاتينية يمكن اعتبارها، إما حضارة فرعية داخل الحضارة الغربية أو حضارة مستقلة مرتبطة بالغرب، ومنقسمة حول ما إذا كانت تنسب إليه.

وبالنسبة لتحليل يركز على المتضمنات السياسية الدولية للحضارات، بما في ذلك العلاقات بين أمريكا اللاتينية من جانب، وأمريكا الشمالية وأوروبا من جانب آخر، فإن الأخير يكون هو التعيين الأكثر ملاءمة والأكثر فائدة. الغرب إذن يضم أوروبا وأمريكا الشمالية بالإضافة إلى دول الاستيطان الأوروبي الأخرى مثل استراليا ونيوزيلندا.

ومع ذلك فقد تغيرت العلاقة بين المكونين الرئيسيين للغرب مع الزمن.

وعلى امتداد معظم تاريخهم، كان الأمريكيون يعرفون مجتمعهم في مقابل أوروبا.. أمريكا كانت هي أرض الحرية والمساواة والفرصة والمستقبل، أوروبا كانت تمثل الظلم والصراع الطبقي والكهنوت والتخلف. بل كانت هناك حاجة أن أمريكا تمثل حضارة مائزة.

هذا الافتراض بوجود تعارض بين أمريكا وأوروبا، كان بقدر كبير نتيجة لحقيقة قائمة، وهي أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن لأمريكا سوى علاقات محدودة بالحضارات غير الغربية. وبمجرد أن خرجت الولايات المتحدة إلى المشهد العالمي، ظهر الإحساس بالتطابق الأوسع مع أوروبا (17).

وبينما كانت أمريكا القرن التاسع عشر تعرف نفسها بأنها مختلفة عن أوروبا ومضادة لها، فإن أمريكا القرن العشرين تعرف نفسها كجزء، والحقيقة كقائد، لكيان أوسع وهو الغرب.. الذي يضم أوروبا.

واصطلاح «الغرب» يستخدم الآن بشكل عام للإشارة إلى ما كان يسمى عادة بـ «العالم المسيحي الغربي»، وهكذا فإن الغرب هو الحضارة الوحيدة التي تحدد باتجاه بوصلة، وليس باسم شعب أو دين أو مساحة جغرافية بعينها<sup>3</sup>.

هذا التحديد يرفع الحضارة من سياقها التاريخي والجغرافي والثقافي.

ومن الناحية التاريخية فإن الحضارة الغربية حضارة أوروبية. وفي العصر الحديث الحضارة الغربية هي حضارة أوروبية أمريكية أو شمال أطلنطية.

يمكن أن نجد أوروبا وأمريكا والشمال الأطلسي على خريطة، بينما لا يمكن أن نجد الغرب. واسم الغرب هو الذي أدى إلى نشأة مفهوم «التغريب» كما أدى إلى الدمج المضلل بين التغريب والتحديث: من الأسهل أن نفكر باليابان «متغربة» أكثر منها «متأمركة» أو «متأورية».

الحضارة الأوروبية الأمريكية يشار إليها عموماً كحضارة غربية ورغم الضعف الخطير في هذا الاصطلاح إلا أنه سوف يستخدم هنا.

**الإفريقية: (احتمال):** معظم الباحثين في الحضارة باستثناء «برودل» لا يعترفون بوجود حضارة إفريقية مائزة، فشمال القارة الإفريقية وساحلها الشرقي ينتمون إلى الحضارة الإسلامية. تاريخياً، كانت إثيوبيا تمثل حضارة خاصة بها. وفي أماكن أخرى جاء الاستعمار والمستوطنون بعناصر من الحضارة الغربية. في جنوب إفريقيا صنع المستوطنون الهولنديون والفرنسيون ثم الإنجليز ثقافة أوروبية متعددة المكونات الصغيرة (18).

والأهم من ذلك أن الاستعمار الأوروبي جلب معه المسيحية إلى معظم البلاد جنوب الصحراء. عبر إفريقيا، الهويات القبلية سائدة ومنتشرة، ولكن الإفريقيين - وبدرجة متزايدة - أصبحوا يتبعون إحساساً بالهوية الإفريقية، ويمكن أن نفكر بإفريقيا المجاورة للصحراء والتي يمكن أن تتحد في حضارة مائزة ويمكن أن تكون جنوب إفريقيا هي دولة المركز فيها. الدين من السمات الأساسية المحددة للحضارات، وكما يقول «كريستوفر داوسن»: «الأديان الكبرى هي الأسس التي تعتمد عليها الحضارات الكبرى» (19).

ومن بين أديان العالم الخمسة عند «ويبر»، أربعة مرتبطة بحضارات رئيسية: وهي المسيحية والإسلام والهندوسية والكونفوشية. أما الخامس «البوذية» فهو ليس كذلك. ولكن لماذا؟ البوذية، مثل المسيحية والإسلام، انقسمت باكراً إلى قسمين فرعيين رئيسيين. ومثل المسيحية لم تبق البوذية في مكان مولدها. في بداية القرن الأول الميلادي تم تصدير بوذية الماهيانا إلى الصين ومن ثم إلى كوريا وفيتنام واليابان. وفي تلك المجتمعات تم تكيف البوذية على أنحاء مختلفة، وتم استيعابها في الثقافات المحلية (في الصين مثلاً تم استيعابها في الكونفوشية والطاوية) وبعد ذلك طمست. وبالتالي رغم أن البوذية تظل مكوناً مهماً من مكونات ثقافتهم. إلا أن تلك المجتمعات لا تعتبر نفسها جزءاً من الحضارة البوذية ولا تعرف نفسها بها.

وما يمكن بحق أن يطلق عليه اسم «حضارة الثيرفادا البوذية» موجود في «سريلانكا» و«بورما» و«تايلاند» و«لاوس» و«كمبوديا». هذا بالإضافة إلى أن سكان التبت ومنغوليا وبهوتان قد أسهموا تاريخياً في النمط «اللامى» من بوذية الماهيانا، وهذه المجتمعات تمثل منطقة ثانية من الحضارة

البوذية. وبشكل عام على أية حال فإن الانقراض الفعلي للبوذية في الهند، وتكييفها ودمجها في الثقافات القائمة في الصين واليابان يعني أن البوذية، رغم أنها دين رئيسي لم تصبح أساساً لحضارة رئيسية<sup>4</sup>.

# العلاقات بين الحضارات:

## مواجهات: الحضارات قبل سنة 1500 ق. م

مرت العلاقات بين الحضارات عبر مرحلتين وهي الآن في الثالثة، ولمدة تزيد على ثلاثة آلاف عام بعد ظهور الحضارات كانت الاحتكاكات بينها إما غير موجودة أو محدودة أو متقطعة أو متوترة، مع بعض الاستثناءات.

وطبيعة هذه العلاقات تعبر عنها جيداً العبارة التي يستخدمها المؤرخون عادة بوصفها على أنها «مواجهات» (21).

الحضارات كان يفصل بينها الزمان والمكان. القليل منها فقط كان يوجد في وقت واحد، وهناك فرق كبير، كما يقول «بنيامين شوارتز» و«صامويل إيزنشتاد» بين حضارات العصر المحوري وحضارات ما قبل العصر المحوري بخصوص إدراكهم للفرق بين «الأنظمة المتسامية والأنظمة الأرضية».

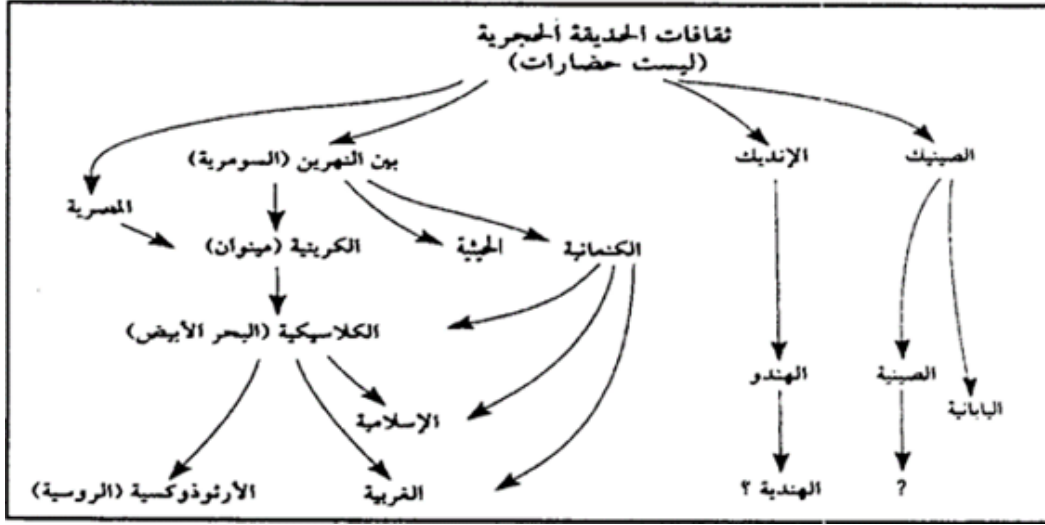
حضارات العصر المحوري على غير أسلافها كان لها أساطيرها المتسامية التي روجت لها طبقة مثقفة متميزة: «الأنبياء والكهنة اليهود، الفلاسفة الإغريق والمتصوفة، المثقفون الصينيون، البراهما الهندوس، السانفا البوذيون، وعلماء المسلمين» (22).

وقد شهدت بعض المناطق جيلين أو ثلاثة من الحضارات ذات الصلة، مع زوال حضارة وخلو الساحة الذي يتبعه نهوض جيل تال.

ويقدم الشكل 2 - 1 رسماً توضيحياً مبسطاً (عن كارول كوبجلي) يبين العلاقة بين الحضارات الأوراسية الرئيسية عبر الزمن. والحضارات أيضاً منفصلة عن بعضها جغرافياً. وحتى سنة 1500 لم يكن بين حضارتي الأندين والأمريكية الوسطى أي احتكاك بأي حضارات أخرى ولا ببعضها البعض. الحضارات الباكرا على وديان النيل ودجلة والفرات والهندوس والبحار الصفراء أيضاً لم يكن لها احتكاك ببعضها.

وأخيراً زادت الاحتكاكات بين الحضارات في شرق البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق آسيا وشمال الهند. كانت الاحتكاكات والعلاقات التجارية مقيدة بسبب المسافات التي تفصل بين الحضارات ومحدودية وسائل الانتقال المتيسرة لقهر تلك المسافات. وبينما كانت هناك تجارة ملاحية محدودة عن طريق البحر الأبيض والمحيط الهندي «كانت الخيول قاطعة السهول وليست السفن قاطعة المحيطات هي وسائل الانتقال الرئيسية بين حضارات العالم المنفصلة كما كانت قبل سنة 1500، هي الصلة بقدر المستطاع» (23).





## شكل رقم 1-2 حضارات نصف الكرة الشرقي

المصدر: كارول كوبجلي: تطور الحضارات: مقدمة لتحليل تاريخي  
(Indianapolis: Liberty Press: 2nd) edition 1979 P. 83.

انتقلت الأفكار والتكنولوجيا من حضارة إلى أخرى، ولكن ذلك أخذ قروناً لكي يحدث، وربما كان أهم انتشار ثقافي لم يتم نتيجة غزو، هو انتشار البوذية في الصين، والذي حدث بعد ستمائة عام من نشأتها في شمال الهند.

الطباعة اخترعت في الصين في القرن الثامن والأسلوب المتحرك في القرن الحادي عشر، ولكن هذه التكنولوجيا لم تصل إلى أوروبا إلا في القرن الخامس عشر. الورق دخل إلى الصين في القرن الثاني، وجاء إلى اليابان في القرن السابع، ثم انتشر شرقاً إلى آسيا الوسطى في القرن الثامن، وإلى شمال إفريقيا في العاشر، وإسبانيا في الثاني عشر، وشمال أوروبا في الثالث عشر.

اختراع صيني آخر وهو البارود الذي صنع في القرن التاسع، وصل إلى العرب بعد قرون قليلة، وإلى أوروبا في القرن الرابع عشر (24).

أهم وأبرز صور الاحتكاك بين الحضارات كانت عندما يغزو شعب من حضارة معينة، شعباً آخر من حضارة أخرى وبزيله من الوجود أو يخضعه له. هذه الاحتكاكات لم تكن عنيفة فقط، وإنما قصيرة أيضاً ولم تحدث إلا على نحو متقطع.



الاحتكاك الحضاري بين الإسلام والغرب، والإسلام والهند بدأ في القرن السابع وتعزز نسيئًا، وفي بعض الأحيان كان متوترًا. معظم العلاقات التجارية والثقافية والعسكرية المتبادلة كانت تتم في إطار حضارات. وعلى سبيل المثال بينما كانت الهند والصين محتلتين وخاضعتين لشعوب أخرى (المغول والمنغول)، إلا أن الحضارتين عرفتا مراحل «حروب بين دول» داخل الحضارة نفسها. نفس الشيء حدث عند الإغريق الذين حارب بعضهم البعض وتاجر بعضهم مع البعض أكثر مما فعلوا مع الفرس وغيرهم من الحضارات الأخرى.

## الأثر: صعود الغرب

بدأت المسيحية الغربية في الظهور كحضارة مائزة في القرنين الثامن والتاسع، وظلت عدة قرون متخلفة عن عدة حضارات أخرى في مستواها الحضاري.

الصين تحت حكم أسر «تانج» و«سانج» و«مينج»، العالم الإسلامي من القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر، البيزنطيون من القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر.. كل أولئك كانوا متفوقين على أوروبا في الثروة والاتساع والقوة العسكرية والإنجازات الفنية والأدبية والعلمية(25).

بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر بدأت الثقافات الأوروبية في التقدم، وقد سهل ذلك «استيعاب منظم ومتحمس لعناصر ملائمة من الحضارات الإسلامية والبيزنطية الراقية، مع تطويع ذلك الميراث لظروف ومصالح الغرب الخاصة» أثناء نفس الفترة، كانت هنغاريا وبولندة وسكاندينافيا وساحل البلطيق قد تحولوا إلى المسيحية الغربية، مع ما استتبع ذلك من القانون الروماني وجوانب الحضارة الغربية الأخرى، واستقرت الحدود الشرقية للحضارة الغربية حيث ستبقى بعد ذلك دون تغير يذكر. أثناء القرنين الثاني عشر والثالث عشر ناضل الغربيون لبسط نفوذهم على إسبانيا ونجحوا بالفعل في تحقيق سيطرة مؤثرة على البحر الأبيض المتوسط، إلا أن صعود القوة التركية بعد ذلك أدى إلى انهيار أول «إمبراطورية أوروبية غربية فيما وراء البحار» (26). ورغم ذلك كانت النهضة الأوروبية في الطريق بحلول عام 1500، وكانت التعددية الاجتماعية، والتجارة التي أخذ نطاقها يتسع، والانجازات التكنولوجية، تضع الأساس لمرحلة جديدة في السياسة الكونية.

المواجهات متعددة الاتجاه. سواء كانت متقطعة أو محدودة - بين الحضارات، أفسحت الطريق أمام التأثير القوي والمستمر ذي الاتجاه الواحد من الغرب على كل الحضارات.

كما شهدت نهاية القرن الخامس عشر إعادة الاستيلاء على شبه جزيرة أيبيريا من المورسكيين، وبداية الاختراق البرتغالي لآسيا والاختراق الإسباني لأمريكا. وخلال المائتين وخمسين عامًا التالية، كان كل نصف الكرة الغربي وأجزاء كبيرة من آسيا قد أصبحت تحت حكم أوروبا أو تحت سيطرتها.

وشهدت نهاية القرن الثامن عشر تراجعًا للنفوذ الأوروبي المباشر، أولاً:

الولايات المتحدة، ثم هايتي، ثم معظم أمريكا اللاتينية، كلهم تمردوا على الحكم الأوروبي وحصلوا على الاستقلال.

إلا أن الاستعمار الغربي الجديد، في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر بسط النفوذ الغربي على معظم إفريقيا تقريباً ودعم السيطرة الغربية على شبه القارة وفي أماكن أخرى من آسيا، ومع بداية القرن العشرين كان قد أخضع كل الشرق الأوسط تقريباً - فيما عدا تركيا - للسيطرة الغربية المباشرة أو غير المباشرة.

في سنة 1800 كانت المستعمرات الأوروبية، أو الأوروبية سابقاً (في أمريكا) تسيطر على 35% من مساحة سطح الأرض، وفي سنة 1878 على 67% وفي سنة 1914 على 84%، وفي سنة 1920 كانت النسبة ما تزال مرتفعة حيث تم تقسيم الإمبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

في سنة 1800 كانت الإمبراطورية البريطانية تتكون من «1.5» مليون ميل مربع و«20» مليون نسمة.

وفي سنة 1900 كانت الإمبراطورية الفيكتورية التي لم تغرب عنها الشمس تضم «11» مليون ميل مربع و«390» مليون نسمة.

ومع التوسع الأوروبي فإن الحضارتين الأندينية والأمريكية الوسطى كانتا قد محيتا بالفعل، والهندية والإسلامية والإفريقية قد أخضعت، والصينية اخترقت وخضعت للنفوذ الغربي. الحضارات الروسية واليابانية والإثيوبية فقط، وكلها كانت محكومة بواسطة سلطات مركزية عالية، كانت قادرة على مقاومة الهجمة الغربية والمحافظة على وجود مستقل ومتميز. وعلى مدى أربعة قرون، كانت العلاقات المتبادلة بين الحضارات عبارة عن تبعية من المجتمعات الأخرى للحضارة الغربية. أسباب هذا التطور الفريد والعميق كانت تتضمن البنية الاجتماعية والعلاقات الطبقة بالغرب، نشوء المدن والتجارة، التفرق النسبي للقوة في المجتمعات الغربية بين سلطات إقطاعية وملكية وعلمانية ودينية، ظهور روح الوعي القومي بين الشعوب الغربية وتطور بيروقراطيات الدولة. وعلى أية حال، كان المصدر المباشر للتوسع الغربي تكنولوجياً: اختراع وسائل الملاحة في المحيطات للوصول إلى شعوب بعيدة وتطوير القدرات العسكرية لغزو تلك الشعوب، وكما يلاحظ «جيو فري باركر» أن «صعود الغرب كان يعتمد على ممارسة القوة إلى حد كبير، وعلى حقيقة أن التوازن العسكري بين الأوروبيين وخصومهم فيما وراء البحار كان يميل باضطراب لصالح المجموعة الأولى.. مفتاح نجاح الغربيين لإقامة أول إمبراطوريات كونية بحق بين عامي 1500 و1750 كان

يعتمد تحديدًا على تلك التحسينات في القدرة على شن حرب، وهو ما أطلق عليه «الثورة العسكرية».

ومما سهل توسع الغرب أيضاً تفوقه في التنظيم والانضباط وتدريب القوات، ثم في النهاية الأسلحة المتفوقة، وسائل الانتقال، الإمداد والتموين، الخدمات الطبية، وكان ذلك كله من نتائج قيادته للثورة الصناعية (28).

وقد استطاع الغرب أن يكسب العالم، ليس فقط بسبب تفوق أفكاره أو قيمه أو دينه (الذي تحول إليه عدد من الحضارات الأخرى)، وإنما بالأحرى بسبب تفوقه في تطبيق العنف المنظم، وكثيراً ما ينسى الغربيون تلك الحقيقة ولكن غير الغربيين لا ينسونها. وبحلول عام 1910 كان العالم قد أصبح وحدة سياسية واقتصادية أكثر مما كان في أي وقت آخر في التاريخ الإنساني.

وكجزء من الناتج الإجمالي العالمي، كانت التجارة العالمية أكبر مما كانت في أي وقت قبل ذلك ولن تقترب من ذلك مرة أخرى حتى السبعينيات والثمانينيات. الاستثمار الدولي، كنسبة من الاستثمار الإجمالي، كان أعلى حينذاك عنه في أي وقت آخر (29). وكانت الحضارة تعني الحضارة الغربية.

القانون الدولي يعني القانون الغربي الدولي النابع من ناموس «جروتوس» والنظام الدولي هو نظام «وستفاليين» الغربي للدول القومية المتحضرة ذات السيادة، والمناطق التي تسيطر عليها.

ظهور هذا النظام العالمي المسمى بـ «الغربي»، كان هو التطور الرئيسي الثاني في السياسة الكونية في القرون التالية لسنة 1500، وبالإضافة إلى التفاعل بأسلوب السيطرة/ التبعية مع المجتمعات غير الغربية، كانت المجتمعات الغربية أيضاً يتفاعل بعضها مع البعض على أساس أكثر مساواة.

هذه التفاعلات المتبادلة بين كيانات سياسية داخل حضارة واحدة، كانت تشبه تلك التي حدثت داخل الحضارات الصينية والهندية واليونانية. كانت تقوم على تجانس ثقافي يتضمن «اللغة والقانون والدين والممارسات الإدارية والزراعة وملكية الأراضي وربما درجة القربى أيضاً».

الشعوب الأوروبية «كانت تشترك في ثقافة عامة، وحافظت على اتصال كبير عبر شبكة تجارة نشطة، وحركة انتقال مستمرة للأفراد وتواشج واسع بين الأسر الحاكمة». كما حارب بعضهم البعض عملياً وبلا نهاية. السلام كان هو الاستثناء بين الدول الأوروبية وليس القاعدة (30). ورغم أن الإمبراطورية العثمانية كانت معظم تلك الفترة تسيطر على ربع ما كان يعرف بأوروبا، إلا أن الإمبراطورية لم تكن تعتبر عضواً في النظام الأوروبي العالمي.

وعلى مدى 150 عامًا، كانت سياسة الغرب بين الحضارات، يغلب عليها الانقسام الديني الكبير والحروب الدينية وحروب الأسر الحاكمة، ولمدة قرن آخر ونصف قرن بعد معاهدة «وستفاليا» كانت صراعات العالم الغربي أساساً بين الأمراء والأباطرة والملوك الطغاة والملوكيات المستبدة والملوكيات الدستورية الذين يحاولون بسط نفوذ بيروقراطياتهم وجيوشهم وقوتهم الاقتصادية غير الواقعية.. والأهم من ذلك توسيع المساحات التي يحكمونها.

في أثناء ذلك كله صنعوا الدول القومية، ومع بداية الثورة الفرنسية كانت خطوط القتال الرئيسية قد أصبحت بين دول أكثر منها بين أمراء.

وفي سنة 1793 كما يقول «ر. ر. بالمر»: «كانت الحروب بين الملوك قد انتهت وبدأت حروب الشعوب». وقد استمر نموذج القرن التاسع عشر هذا حتى الحرب العالمية الأولى. في سنة 1917، ونتيجة للثورة الروسية، أضيف إلى الصراع بين الدول صراع الأيديولوجيات: في البداية بين الفاشية والشيوعية والديمقراطية الليبرالية، ثم بين الأخيرتين. في أثناء الحرب الباردة تجسدت تلك الأيديولوجيات في قوتين كبيرين، كلاهما كان يعرف هويته بأيديولوجيته، ولم يكن أي منهما دولة قومية بالمعنى الأوروبي التقليدي. كان وصول الماركسية إلى السلطة في روسيا أولاً، ثم في الصين وفيتنام ثانياً، يمثل مرحلة انتقالية من النظام الأوروبي العالمي، إلى نظام ما بعد أوروبي متعدد الحضارات. كانت الماركسية أحد منتوجات الحضارة الأوروبية، ولكنها لم تتجذر هناك.. ولم تنجح. وبدلاً من ذلك استوردتها النخب الثورية والتحديثية في المجتمعات غير الغربية... طوعها «لينين» و«ماو» و«هو» لأهدافهم واستخدموها لتحدي القوى الغربية، ولتعبئة شعوبهم، ولتأكيد هويتهم الوطنية واستقلالية بلادهم. انهيار تلك الأيديولوجية في الاتحاد السوفيتي، وتطويعها الأساسي في الصين وفيتنام لا يعني بالضرورة أن تلك المجتمعات سوف تستورد الأيديولوجية الغربية الأخرى، أي الديمقراطية الليبرالية. الغربيون الذين يفترض أنهم يفعلون ذلك، من المحتمل أن يفاجئوا بأبداع ومرونة ونهج مستقل من الثقافات غير الأوروبية.

## التفاعلات: نظام متعدد الحضارات:

هكذا انتقلت العلاقات بين الحضارات في القرن العشرين من مرحلة يغلب عليها التأثير الموجه من إحدى الحضارات على غيرها، إلى تأثير ذي تفاعلات متعددة الاتجاه بين كل الحضارات. السمات الرئيسية للعلاقات المتداخلة بين الحضارات، والتي كانت تميز المرحلة السابقة بدأت في الاختفاء.

**- أولاً:** وبعبارة المؤرخين المفضلة: انتهى «توسع الغرب» وبدأ «التمرد على الغرب». القوة الغربية تراجعت بدرجات غير متساوية وبوقفات وتقلبات، بالنسبة لقوة الحضارات الأخرى. خريطة العالم في عام 1990 أصبحت تحمل القليل من الشبه بخريطة العالم سنة 1920، موازين القوى العسكرية والاقتصادية والنفوذ السياسي تغيرت (سنتناولها تفصيلاً في فصل لاحق). استمر الغرب في أن يكون له تأثير واضح على المجتمعات الأخرى ولكن العلاقات بين الغرب والحضارات الأخرى أصبح يغلب عليها «رد فعل» الغرب إزاء التطورات في تلك الحضارات. وبعيداً عن كونها أدوات للتاريخ المصنوع بواسطة الغرب، فإن المجتمعات غير الغربية أصبحت تحرك وتشكل تاريخها وتاريخ الغرب.

**- ثانياً:** نتيجة لتلك التطورات امتد النظام العالمي إلى ما وراء الغرب وأصبح متعدد الحضارات، في الوقت نفسه، خمد الصراع بين الدول الغربية وهو الذي كان يسيطر على ذلك النظام على مدى قرون، وبأواخر القرن العشرين خرج الغرب كحضارة، من مرحلة «حالة الحرب» نحو مرحلة «حالته العالمية». وفي نهاية القرن تظل هذه المرحلة ناقصة، حيث تترابط الدول القومية مع بعضها في دولتين نصف عالميتين.. في أوروبا وأمريكا الشمالية. هذان الكيانان ووحدتهما المكونة، مرتبطان معاً بشبكة معقدة - بدرجة غير عادية - من الروابط المؤسسية الرسمية وغير الرسمية.

كانت الدول العالمية في الحضارات السابقة إمبراطوريات، وحيث إن الديمقراطية هي الشكل السياسي للحضارة الغربية، فإن الدولة العالمية الناجمة عن الحضارة الغربية ليست إمبراطورية، وإنما هي بالأحرى تركيبة من فيدراليات وكونفيدراليات وأنظمة ومؤسسات دولية.

الأيديولوجيات السياسية الكبرى في القرن العشرين تتضمن: الليبرالية، الاشتراكية، الفوضوية، الاتحادية، الماركسية، الشيوعية، الديمقراطية، الاشتراكية، المحافظة، القومية، الفاشية، الديمقراطية المسيحية، وكلها تشترك في شيء واحد: جميعها من نتاج الحضارة الغربية، ولم يتولد عن أي حضارة أخرى مثل هذا الكم الكبير من الأيديولوجيات السياسية.

الغرب كذلك، لم ينتج ديناً رئيسياً. أديان العالم الكبرى جميعاً كانت نتاج حضارات غير غربية، وفي معظم الأحوال أقدم من الحضارات الغربية.

والعالم ينتقل خارجاً من مرحلته الغربية، تنهار الأيديولوجيات التي طبعت الحضارات الغربية المتأخرة بصيغ هوية والتزام، تقوم على الدين وعلى أسس ثقافية أخرى. فصل «وستفالين» بين الدين والسياسة الدولية، والذي هو نتاج خاص للحضارة الغربية يصل إلى نهايته. والدين كما يرى

«مورتيمر»: «من المرجح تدخله بشكل متزايد في الشؤون العالمية»، صدام الأفكار السياسية بين الحضارات الذي أفرخه الغرب، يحل محله صدام ثقافات وأديان بين الحضارات.

وهكذا انتقلت الجغرافيا السياسية الكلية من عالم 1920 الواحد، إلى عوالم 1960 الثلاثة، إلى عوالم التسعينيات التي تزيد عن ست. صاحب ذلك تقلص إمبراطوريات العشرينيات الغربية الكونية إلى «العالم الحر» المحدود في الستينيات (والذي يضم الكثير من الدول غير الغربية المعارضة للشيوعية)، ثم إلى «الغرب» والذي أصبح أكثر تحديدًا في الستينيات.

هذا التحول كان له انعكاسات لغوية بين 1988، 1993 في تدهور استخدام الاصطلاح الأيديولوجي «العالم الحر»، وزيادة استخدام الاصطلاح الحضاري «الغرب». (انظر جدول 1-2) كما نراه كذلك في الإشارات المتزايدة إلى «الإسلام» كظاهرة ثقافية - سياسية، و«الصين الكبرى» و«روسيا» و«خارجها القريب» و«الاتحاد الأوروبي»، وجميعها مصطلحات ذات مضامين حضارية.

العلاقات الحضارية في هذه المرحلة الثالثة متعددة وأوسع كثيرًا مما كانت عليه في المرحلة الأولى، وهي أكثر مساواة وتبادلاً مما كانت عليه في المرحلة الثانية. كذلك، وعلى عكس الحرب الباردة، لا سيادة لتفرع واحد من الانقسام، بل إن هناك تفرعات كثيرة توحد بين الغرب والحضارات الأخرى، كما بين غير الغربيين.

وكما يقول «هيدلي بول»: «يوجد نظام عالمي، عندما يكون هناك احتكاك كاف بين دولتين أو أكثر، لهما تأثير كاف على قرارات الآخر بحيث تجعله يتصرف - إلى حد ما على الأقل - كجزء من الكل».

وعلى أية حال، فإن المجتمع الدولي يوجد فقط عندما تكون الدول في النظام العالمي لها «مصالح مشتركة»، «يشاركون في عمل مؤسسات مشتركة» و«لديهم ثقافة أو حضارة مشتركة» (33). وكما كان الأمر في الحضارات السالفة عند السومريين والإغريق والهيلنستيين والصينيين والهنود والمسلمين، فإن النظام الأوروبي العالمي من القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر كان أيضاً مجتمعاً عالمياً، أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين اتسع النظام الأوروبي العالمي لكي يضم بالفعل جميع المجتمعات في الحضارات الأخرى.

كما تم تصدير بعض الممارسات والمؤسسات الأوروبية إلى تلك الدول أيضاً. إلا أن تلك المجتمعات مازال ينقصها الثقافة المشتركة التي كان يستند عليها

المجتمع الأوروبي العالمي.

وحسب نظرية العلاقات الدولية البريطانية، فإن العالم هكذا يكون نظامًا عالميًا متطورًا ولكنه في أفضل حالاته مجتمع عالمي بدائي.

كل حضارة ترى نفسها مركزًا للعالم، وتكتب تاريخها وكأنه الدراما الرئيسية في التاريخ الإنساني، وربما كان ذلك ينطبق على الغرب أكثر مما هو على أن ثقافة أخرى.

وجهات النظر هذه ذات المنطلق الحضاري المفرد، ليست ذات صلة كبيرة أو فائدة في عالم متعدد الحضارات، وقد أدرك الباحثون في الحضارة هذه الحقيقة البديهية منذ زمن.



| % التغير في<br>الإشارات | عدد الإشارات |      |               |
|-------------------------|--------------|------|---------------|
|                         | ١٩٩٣         | ١٩٨٨ |               |
| ٣٨ -                    | ٤٤           | ٧١   | نيويورك تايمز |
| ٢١٣ +                   | ١٤٤          | ٤٦   | - العالم الحر |
|                         |              |      | - الغرب       |
| ٤٠ -                    | ٦٧           | ١١٢  | الواشنطن بوست |
| ١٤٢ +                   | ٨٧           | ٣٦   | - العالم الحر |
|                         |              |      | - الغرب       |
| ٦٨ -                    | ١١٤          | ٣٥٦  | سجل الكونغرس  |
| ٤٣ +                    | ١٠           | ٧    | - العالم الحر |
|                         |              |      | - الغرب       |

المصدر: Lexis/Nexis

عدد الإشارات هو عدد الموضوعات عن «العالم الحر» أو «الغرب» أو التي يرد فيها المصطلحان. الإشارات إلى «الغرب» تمت مراجعتها من ناحية ملائمة المضمون للتأكد من أن المصطلح يشير إلى «الغرب» كحضارة أو ككيان سياسي.

### (جدول رقم 1-2).

### استخدام مصطلحي «العالم الحر» و«الغرب»

في سنة 1918 استنكر «شينجلر» تلك النظرة القاصرة للتاريخ السائدة في الغرب، بتقسيمه إلى مراحل قديمة ووسطى وحديثة تتعلق بالغرب فقط.

وقال إن: «من الضروري أن يحل محل ذلك (تحليل بطليموس للتاريخ» وتناول بأسلوب (كوبرنيكوس)، وأن يحل محل التلفيق الفارغ لتاريخ خطي، دراما يشترك فيها عدد من الثقافات القوية» (34). وبعد عقود قليلة كان «توينبي» ينتقد بشدة «ضيق أفق الغرب ووقاحته» التي تتبدى في «الأوهام المتمركزة حول الذات» بأن العالم يدور حوله، وأن هناك «شرقاً ثابتاً» وأن «التقدم» حتمي.

ومثل «شينجلر» لم يجد فائدة لافتراض وحدة التاريخ، افتراض وجود «نهر واحد للحضارة، حضارتنا، وأن الآخرين جميعاً إما روافد له، أو يضيعون في رمال الصحراء» (35).

بعد «توينبي» بخمسين عاماً، كان «برودل» أيضاً. وبدرجة مماثلة - يستحث الحاجة إلى منظور أوسع وإلى فهم «الصراعات الثقافية الكبرى في العالم وتعدد حضاراته» (36).

ما زالت الأوهام والتحيزات التي حذر منها هؤلاء الباحثون حية، وقد ازدهرت في أواخر القرن العشرين على هيئة وهم وضيق أفق وزعم بأن حضارة الغرب الأوروبية هي الحضارة العالمية اليوم.

### الفصل الثالث حضارة عالمية؟ التحديث والتغريب

## الحضارة العالمية: المعاني

يعتقد البعض أن هذه الحقبة تشهد ما يدعوه «ف. س. نايبول» بـ الحضارة العالمية»(1)، فما هو المقصود بهذا المصطلح؟

تتضمن الفكرة بشكل عام: التقارب الثقافي الإنساني والقبول المتزايد بقيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات مشتركة، من قِبَل شعوب العالم.

وبشكل أكثر تحديداً فإن الفكرة قد تعني بعض الأشياء العميقة ولكنها ليست ذات صلة، وبعض الأشياء ذات الصلة ولكنها ليست عميقة، وبعض الأشياء غير ذات الصلة والسطحية في الوقت نفسه.

**أولاً:** البشر في كل المجتمعات بالفعل يشتركون في قيم أساسية معينة مثل اعتبار الجريمة شرّاً، وفي بعض المؤسسات الرئيسية المعنية مثل شكل ما للأسرة. وأغلب الناس في معظم المجتمعات لديهم «حس أخلاقي» مماثل، وحد أدنى من الأخلاقيات عن المفاهيم الأساسية بخصوص الصواب والخطأ(2). وإذا كان ذلك هو المقصود بالحضارة العالمية، فإنه يصبح من المهم والمهم جداً، ولكنه ليس جديداً وليس له صلة بالمسألة.

وإذا كان الناس قد اشتركوا في قليل من القيم والمؤسسات عبر التاريخ، فإن ذلك قد يفسر بعض الثوابت في السلوك الإنساني ولكنه لا يفسر لنا التاريخ الذي يتكون من تغيرات في السلوك الإنساني. بالإضافة إلى أنه إذا كانت هناك حضارة عالمية معروفة لكل البشرية، فما هو المصطلح الذي سوف نستخدمه إذن لتحديد الجماعات الثقافية الرئيسية الأقل من الجنس البشري؟

الإنسانية مقسمة إلى جماعات فرعية - قبائل، أمم، وكيانات ثقافية أكبر تسمى عادة بالحضارات.

وإذا رفعنا مصطلح «الحضارة» وقصرناه على ما هو مشترك بين الإنسانية ككل، يكون علينا إما أن نخترع مصطلحاً جديداً للإشارة إلى أكبر الجماعات الثقافية الأقل من الإنسانية ككل، أو أن نفترض أن تلك الجماعات الكبيرة - ولكن ليس إلى درجة استيعابها للإنسانية ككل - تتبخر.

يقول «فاكلاف هافيل» مثلاً: «نحن نعيش الآن حضارة كونية واحدة» وإنها «ليست أكثر من قشرة رقيقة»، وهي قشرة «تغطى أو تخفى التنوع الكبير في الثقافات، في الشعوب، في عالم الأديان، في التقاليد التاريخية والاتجاهات التي تشكلت على مر التاريخ، وجميعها يوجد «تحت» تلك القشرة على نحو ما» (3).

نفس الارتباك يحدث على المستوى اللغوي، عندما نقصر «الحضارة» على المستوى الكوني، ونعتبر الجماعات الثقافية الكبرى التي كانت تسمى حضارات على مدى التاريخ، مجرد «ثقافات» أو «حضارات فرعية»<sup>5</sup>.

**ثانياً:** مصطلح «الحضارة العالمية» يمكن أن يستخدم للإشارة إلى ما هو مشترك بين المجتمعات المتحضرة: مثل المدن، معرفة القراءة والكتابة، والذي يميزها عن المجتمعات البدائية والبربرية. وهذا بالطبع هو المعنى المفرد للمصطلح في القرن الثامن عشر، وبهذا المعنى تنشأ حضارة عالمية، مما يسبب فزعاً لعلماء الأنثروبولوجيا وغيرهم ممن ينظرون بضيق إلى اختفاء الشعوب البدائية.

الحضارة بهذا المعنى آخذة في الاتساع تدريجياً عبر التاريخ الإنساني، وانتشارها بهذا المعنى المفرد كان يتوافق مع وجود حضارات كثيرة بالمعنى الجمعي.

**ثالثاً:** مصطلح «الحضارة العالمية» قد يشير إلى الافتراضات والقيم والمبادئ التي يعتنقها الكثيرون الآن في الحضارة الغربية، والبعض في الحضارات الأخرى. وهذا يمكن أن يطلق عليه «ثقافة دافوس». في كل عام يلتقي في المنتدى الاقتصادي العالمي "World Economic Forum" في «دافوس» بسويسرة حوالي ألف من رجال الأعمال والبنوك وممثلي الحكومات والمثقفين من عشرات الأقطار. كل هؤلاء تقريباً يحملون درجات علمية في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإدارية والقانون، يتعاملون مع الكلمات و/ أو الأرقام، ومتمكنون من اللغة الإنجليزية بدرجة معقولة ويعملون لدى حكومات أو هيئات أو مؤسسات أكاديمية ذات اهتمامات دولية واسعة، ويسافرون كثيراً خارج بلادهم. وهم بوجه عام مشتركون في الأفكار بخصوص الفردانية، واقتصاد السوق، والديمقراطية السياسية وهي أمور سائدة أيضاً في الحضارة الغربية.

ناس «دافوس» هؤلاء يتحكمون بالفعل في كل المؤسسات الدولية وفي الكثير من حكومات العالم وفي معظم مقدرات العالم الاقتصادية والعسكرية.

من هنا تصبح ثقافة «دافوس» على درجة كبيرة من الأهمية. ولكن كم من الناس يشترك في هذه الثقافة؟ يشارك فيها من خارج الغرب تقريباً أقل من خمسين مليوناً، أو 1% من تعداد العالم، وربما 0.1 % وهي أبعد من أن تكون ثقافة عالمية. والقادة الذين يشتركون في ثقافة «دافوس» لا يقبضون بالضرورة على السلطة في بلادهم. ويشير «هيدلي بول»: «هذه الثقافة الفكرية المشتركة توجد فقط على مستوى النخبة: ليس لها جذور عميقة في مجتمعات كثيرة... ومن المشكوك فيه حتى على المستوى الدبلوماسي إذا ما كانت تنطوي على ما يسمى بثقافة أخلاقية عامة أو مجموعة من القيم العامة المتميزة عن ثقافة فكرية مشتركة»(4).

**رابعاً:** الفكرة تقوم على أساس أن انتشار أنماط الاستهلاك الغربية والثقافة الشعبية حول العالم سوف يؤدي إلى حضارة عالمية. وهذه المحاجة ليست عميقة وليست ذات صلة. الأزياء الثقافية انتقلت من حضارة لأخرى عبر التاريخ، وإبداعات حضارة ما، تتبناها الحضارات الأخرى بانتظام. وهذه على أية حال، إما أنها أساليب فنية ليس لها نتائج ثقافية مهمة، أو موضات تجيء وتذهب دون أن تغير من الثقافة الأساسية للحضارة المستقبلة لها. وهذه المستوردات يتم قبولها في الحضارات المتلقية لها إما لغرابتها أو لأنها تكون مفروضة عليها.

في القرون الماضية كان يحتاج العالم الغربي حماس دورى لعناصر متعددة من الثقافة الصينية أو الهندية. في القرن التاسع عشر كانت المستوردات الثقافية الغربية قد أصبحت منتشرة في الصين والهند، لأنها تبدو وكأنها تعكس القوة الغربية. والزعم بأن انتشار ثقافة «البوب» والبضائع الاستهلاكية في أرجاء العالم يمثل انتصاراً للحضارة الغربية، يجعل الثقافة الغربية تبدو تافهة. إن جوهر الحضارة الغربية هو «الماجنا كارتا» وليس «الماجنا ماك»<sup>6</sup>.

وأن يقبل غير الغربي على قضم الأخير، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنه قد يقبل بالأول. كما أنه لا يتضمن أيضاً ما يعبر عن موقف من الغرب.

في مكان ما من الشرق الأوسط قد تجد حفنة من الشباب الذين يرتدون الجينز ويشربون الكوكاكولا ويستمعون إلى موسيقى «الراب»، وبين نوبات ركوعهم باتجاه «مكة» يقومون بزرع قبيلة لتفجير طائرة ركاب أمريكية. في السبعينيات والثمانينيات استهلك الأمريكيون ملايين السيارات وأجهزة الفيديو والتلفزيون والكاميرات والمكونات الإلكترونية اليابانية دون أن «يتبينوا» - يصبحوا يابانيين - والواقع أن ذلك تم بينما كان عداؤهم لليابان يتزايد.

الغطرسية البدائية فقط هي التي يمكن أن تجعل الغرب يتصور أن غير الغربيين سوف «يتغربون» باقتناء السلع الغربية. عندما يربط الغربيون بين

حضارتهم والمشروبات الغازية والبنطلونات الباهتة والأغذية الدسمة.. فماذا يعني ذلك فعلاً بالنسبة للعالم عن الغرب؟ شكل آخر أكثر تعقيداً لثقافة عالمية يركز على الإعلام وليس على السلع الاستهلاكية، يركز على هوليوود أكثر من الكوكاكولا. سيطرة أمريكا على السينما العالمية والتلفزيون والفيديو تفوق سيطرتها حتى على صناعة الطائرات.

المائة فيلم التي جذبت أكثر المشاهدين في العالم سنة 1993 كان من بينها 88 فيلمًا أمريكيًا. هناك مؤسستان أمريكيتان ومؤسستان أوروبيتان تسيطران على جمع ونشر الأخبار على مستوى الكون(5). هذا الموقف يعكس ظاهرتين:

الظاهرة الأولى هي عمومية الاهتمام الإنساني بالحب والجنس والعنف والغموض والبطولة والثروة، وقدرة الشركات الساعية للربح. والأمريكية بالأساس - على استغلال تلك الاهتمامات لصالحها. ويوجد دليل غير قوي - وربما لا يوجد - يدعم الافتراض القائل بأن ظهور وسائل الاتصال الكونية وانتشارها يؤدي إلى تحول كبير في الاتجاهات والأفكار. وكما يقول «مايكل فلاهوس»: «التسلية لا تعادل التحول الثقافي».

**ثانياً:** الناس يفسرون الاتصالات على ضوء قيمهم السائدة ومن منظورهم. يقول «كيشوري محبوباني»: «نفس الصور المرئية المنقولة في نفس الوقت إلى غرف المعيشة في أنحاء كوكب الأرض تؤدي إلى تصورات عكسية»، غرف المعيشة في الغرب ستصفق للصور والصواريخ العابرة وهي تدك بغداد. معظم المقيمين في الخارج يرون أن الغرب سينزل عقاباً سريعاً بالعراقيين أو الصوماليين غير البيض ولكن ليس بالصرب البيض، وهي إشارة خطيرة بأى مقياس»(6).

الاتصالات الكونية واحدة من أهم تجليات القوة الغربية المعاصرة. هذه السيطرة الغربية، رغم ذلك، تشجع السياسيين الشعبين في المجتمعات غير الغربية أن يستنكروا الاستعمار الثقافي الغربي وأن يستحثوا شعوبهم للحفاظ على بقاء ونقاء ثقافتهم المحلية. وهكذا يصبح المدى الذي وصلت إليه سيطرة الغرب على الاتصالات الكونية مصدرًا للاستياء والعداء ضد الغرب من قبل الشعوب غير الغربية. بحلول التسعينيات كان التحديث والنمو الاقتصادي في المجتمعات غير الصناعية يؤديان إلى ظهور صناعة

إعلام محلية وإقليمية لخدمة الأذواق الخاصة بتلك المجتمعات(7). في سنة 1994 مثلاً كانت «CNN إنترناشيونال» تقدر جمهورها بـ 50 مليون مشاهد، أو حوالي 1% من سكان العالم (نسبة تتطابق إلى حد كبير مع نسبة ناس ثقافة دافوس)، وتنبأ رئيسها بأن موادها المذاعة بالإنجليزية في النهاية سوف تروق لـ 2:4 % من السوق ومن هنا فإن الشبكات الإقليمية (أي الحضارية) قد تبدأ البث بالإسبانية واليابانية والعربية والفرنسية (لغرب إفريقيا) وغيرها من اللغات. ويستنتج ثلاثة من الباحثين أن: «غرفة الأخبار الكونية ما تزال في مواجهة مع برج بابل»(8). ويقدم «رونالد دور» حالة معبرة عن ظهور ثقافة فكرية كونية بين الدبلوماسيين والمسؤولين الرسميين، لدرجة أنه يصل إلى نتيجة مهمة عن أثر وسائل الاتصال الواسعة: «إذا كانت الأشياء الأخرى متساوية، فإن الكثافة المتزايدة للاتصالات لابد أن تؤكد الأساس المتزايد للشعور بالتقارب بين الأمم، أو على الأقل بين الطبقات المتوسطة، أو على أقل القليل بين الدبلوماسيين في العالم»، إلا أنه يضيف: «على أن بعض الأشياء التي قد لا تكون متساوية، يمكن أن تكون مهمة بالفعل» (9).

**اللغة:** اللغة والدين هما العنصران الرئيسيان في أي ثقافة أو حضارة.

وإذا كانت هناك حضارة عالمية تظهر أو تبزغ، فلا بد أن تكون هناك ميول نحو ظهور لغة عالمية ودين عالمي. هذا الزعم يتم غالباً بخصوص اللغة.

يقول رئيس تحرير «وول ستريت جورنال» إن: «الإنجليزية هي لغة العالم» (10) وهذا يعني شيئين، أحدهما فقط هو الذي يدعم حالة الحضارة العالمية، وربما يعني ذلك أن نسبة متزايدة من سكان العالم تتكلم الإنجليزية، ولكن لا يوجد دليل يدعم هذا الافتراض، والدليل الوحيد الموجود الذي يستند إليه والذي يمكن ألا يكون دقيقاً يدل على العكس تماماً.

البيانات المتوفرة والتي تغطي أكثر من ثلاثة عقود (1958 - 1992) توجي بأن النمط الإجمالي لاستخدام اللغة في العالم لم يتغير جوهرياً، وأن انخفاضاً حدث في نسبة الناطقين بالإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية واليابانية، وأن انخفاضاً أقل حدث في نسبة المتكلمين بـ «الماندارين»، وأن زيادات حدثت في نسبة المتكلمين بالهندية والإندونيسية المالوية والعربية والبنغالية والإسبانية والبرتغالية وغيرها من اللغات. نسبة المتكلمين بالإنجليزية في العالم انخفضت من 9.8% بين الناس الذين كانوا يتكلمون في سنة 1958 بلغات يتحدث بها على الأقل مليون شخص، إلى 7.6% في سنة 1992 (انظر الجدول 3 - 1).

نسبة عدد سكان العالم الذين يتكلمون باللغات الأوروبية الرئيسية الخمس (الإنجليزية - الفرنسية - الألمانية - البرتغالية - الإسبانية) انخفضت من 24.1% في 1958 إلى 20.8% في 1992، وفي سنة 1992 تضاعف تقريباً عدد من يتكلمون الماندارين، 15.2% تقريباً من سكان العالم كانوا يتكلمون الإنجليزية، 3.6% يتكلمون لغات صينية (انظر الجدول رقم 3 - 2) وبمعنى ما، فإن اللغة الغربية على 92% من البشر في العالم لا يمكن أن تكون لغة العالم. وبمعنى آخر يمكن أن توصف بأنها هكذا لو أنها كانت لغة الاتصال بين جماعات لغوية وثقافية مختلفة، لو أنها كانت لغة العالم المشتركة Lingua Franca أو بالمصطلح اللغوي: لغة الاتصال الأشمل (LWC) Language of Wider Communication (11).

والناس الذين يحتاجون إلى الاتصال فيما بينهم عليهم أن يجدوا الوسيلة لذلك. على أحد المستويات يمكنهم الاعتماد على محترفين مُدَرِّبين تدريباً خاصاً من الذين أصبحوا مجيدين للغتين أو أكثر للعمل كمترجمين ومفسرين، وهذا بالطبع شيء صعب ومكلف ويستغرق وقتاً طويلاً. وهكذا ظهرت اللغات المشتركة Lingua Francas: اللاتينية في العالم الكلاسيكي والقرون



الوسطى، الفرنسية لعدة قرون في الغرب، السواحيلي في مناطق كثيرة من إفريقيا، الإنجليزية في معظم العالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

يحتاج الدبلوماسيون ورجال الأعمال والعلماء والسياح والخدمات الخاصة بذلك، والطيارون ومرشدو حركة الطيران... إلى وسيلة معينة للاتصال الكفاء مع بعضهم البعض ويفعلون ذلك على نطاق واسع بالإنجليزية. وبهذا المعنى فإن الإنجليزية هي وسيلة العالم للاتصال بين الثقافات، مثلما التقويم الميلادي هو وسيلة العالم لحساب الزمن، والأرقام العربية هي وسيلة العالم للحساب، والنظام المتري وسيلة للقياس في معظم الأنحاء.

(جدول رقم 3-1)

الناطقون باللغات الرئيسية

(النسب المئوية لتعداد السكان في العالم)\*

| اللغة      | السنة | ١٩٥٨ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٢ |
|------------|-------|------|------|------|------|
| العربية    | ٢,٧   | ٢,٩  | ٣,٣  | ٣,٥  |      |
| البنغالية  | ٢,٧   | ٢,٩  | ٣,٢  | ٣,٢  |      |
| الإنجليزية | ٩,٨   | ٩,١  | ٧,٧  | ٧,٦  |      |
| الهندية    | ٥,٢   | ٥,٣  | ٥,٣  | ٦,٤  |      |
| الماندارين | ١٥,٦  | ١٦,٦ | ١٥,٨ | ١٥,٢ |      |
| الروسية    | ٥,٥   | ٥,٦  | ٦,٠  | ٤,٩  |      |
| الإسبانية  | ٥,٠   | ٥,٢  | ٥,٥  | ٦,١  |      |

\* العدد الإجمالي لأناس يتحدثون بلغات ينطق بها مليون شخص أو أكثر  
المصدر: النسب محسوبة طبقاً للبيانات التي أعدها البروفيسور «سيدنى س. كليرت» قسم علم النفس، جامعة واشنطن، سياتل، عن عدد المتكلمين بلغات ينطق بها مليون شخص أو أكثر كما تنشر سنوياً في World Almanac & Book of Facts وتتضمن تقديراته كلاً من «اللغة الأم» و«اللغة الأجنبية» وهي مستمدة من التعداد القومى وعينات المسح السكاني والراديو والتلفزيون وبيانات النمو السكاني ومصادر أخرى.

واستخدام اللغة الإنجليزية على هذا النحو يعتبر على أية حال اتصالاً ما بين الثقافات. وهو يفترض مسبقاً وجود ثقافات منفصلة. اللغة المشتركة franca Lingua وسيلة للتغلب على الفروق اللغوية والثقافية وليست وسيلة لإزالتها. وهي وسيلة اتصال ولكنها ليست مصدرًا للهوية والمجتمع،

فعندما يتكلم مصرفي ياباني مع رجل أعمال إندونيسي بالانجليزية فإن ذلك لا يعني ان أحدهما «يتأنجلز أو يتغرب».

نفس الشيء يمكن أن نقوله عن السويسريين الذين يتكلمون الإنجليزية والفرنسية، ويحتمل أن يتفاهموا مع بعضهم البعض بالإنجليزية مثلما يتفاهمون بأي من لغتيهما الوطنيتين، ونفس الشيء... فالإبقاء على الإنجليزية كلغة تعامل واتصال قومي في الهند، رغم مشروعات «نهرو» من أجل العكس، يشهد على رغبة الشعوب غير الناطقة بالإنجليزية في الهند في الحفاظ على لغاتها وثقافتها، والحاجة إلى أن تظل الهند مجتمعًا متعدد اللغات.

## و(جدول رقم 2-3)

### الناطقون باللغات الصينية واللغات الغربية الرئيسية

| اللغة            | ١٩٥٨             |                        | ١٩٥٨             |                        |
|------------------|------------------|------------------------|------------------|------------------------|
|                  | النسبة في العالم | عدد المتكلمين بالمليون | النسبة في العالم | عدد المتكلمين بالمليون |
| المندارين        | ١٥,٢             | ٩٠,٧                   | ١٥,٦             | ٤٤٤                    |
| الكانتونية       | ١,١              | ٦٥                     | ١,٥              | ٤٣                     |
| الـ «وو»         | ١,١              | ٦٤                     | ١,٤              | ٣٩                     |
| الـ «مين»        | ٠,٨              | ٥٠                     | ١,٣              | ٣٦                     |
| الـ «هاكا»       | ٠,٦              | ٣٣                     | ٠,٧              | ١٩                     |
| اللغات الصينية   | ١٨,٨             | ١١١٩                   | ٢٠,٥             | ٥٨١                    |
| الإنجليزية       | ٧,٦              | ٤٥٦                    | ٩,٨              | ٢٧٨                    |
| الإسبانية        | ٦,١              | ٣٦٢                    | ٥,٠              | ١٤٢                    |
| البرتغالية       | ٣,٠              | ١٧٧                    | ٢,٦              | ٧٤                     |
| الألمانية        | ٢,٠              | ١١٩                    | ٤,٢              | ١٢٠                    |
| الفرنسية         | ٢,١              | ١٢٣                    | ٢,٥              | ٧٠                     |
| اللغات الغربية   | ٢٠,٨             | ١٢٣٧                   | ٢٤,١             | ٦٨٤                    |
| الإجمالي العالمي | ٣٩,٤             | ٥٩٧٩                   | ٤٤,٥             | ٢٨٤٥                   |

المصدر: النسب محسوبة طبقاً لبيانات اللغة التي أعدها البروفيسور «سيدني س. كولبرت» قسم علم النفس - جامعة واشنطن - سياتل - وكما نشرت في World Almanac & Book of Facts لعامي ١٩٥٩ و ١٩٩٣.

وكما لاحظ العالم اللغوي البارز «جوشوا فيشمان» فإن اللغة من المرجح أن تقبل كلغة مشتركة "Lingua Franca" أو كلغة اتصال واسع "LWC"، إذا لم تكن متوحدة أو مرتبطة بجماعة عرقية بعينها أو بدين أو بأيدولوجية.

الانجليزية كانت لها هذه الارتباطات في الماضي، وحديثاً جداً أصبحت «منزوعة العرقية» أو «عرقية في الحد الأدنى»، كما حدث في الماضي مع الأكادية<sup>7</sup>، والآرامية، واللاتينية. و«من حسن حظ الإنجليزية النسبي كلغة إضافية أنه لا مصدرها الرئيسي البريطاني ولا الإنجليزي كان ينظر إليهما كإطار عرقي أو أيديولوجي على نطاق واسع في معظم ربع القرن الماضي» (12).

وهكذا فإن استخدام الإنجليزية للاتصال بين الثقافات، يساعد على دعم الهويات الثقافية المستقلة للشعوب ويقويها. ولأن الناس تحديداً يريدون الحفاظ على ثقافتهم الخاصة فإنهم يستخدمون الإنجليزية للاتصال مع أناس

من ثقافات أخرى. والذين يتكلمون الإنجليزية في أنحاء العالم، أخذوا تدريجياً يتكلمون إنجليزيات مختلفة. فهي تُطَوِّعُ محلياً وتأخذ صفات خاصة تميزها عن الإنجليزية البريطانية أو الأمريكية، وقد يبلغ ذلك مدى بعيداً فتصبح إنجليزيات غير مفهومة لبعضها الآخر، كما هو الحال مع التنوعات المختلفة من الصينية الإنجليزية «البدجن»<sup>8</sup> في نيجيريا، الإنجليزية الهندية وغيرهما من الإنجليزيات أصبحت متضمنة في الثقافات المضيفة، ومن المرجح أن تستمر في تمايزها حتى تصبح لغات مرتبطة بتلك الثقافات ولكن بشكل مختلف، مثلما خرجت اللغات الرومانسية من اللاتينية.

وعلى خلاف الإيطالية والفرنسية والإسبانية، فإن هذه اللغات المستمدة

من الإنجليزية، إما أنها ستكون منطوقة بواسطة قطاع صغير من الناس في المجتمع، أو أنها سوف تستخدم للاتصال بين جماعات لغوية معينة وكل هذه العمليات يمكن ملاحظتها في الهند.

خلاصة القول إنه كان هناك 18 مليوناً يتكلمون الإنجليزية في سنة 1983 دن مجمل عدد السكان البالغ عددهم 733 مليوناً، و20 مليوناً في سنة 1991 من مجمل عدد السكان البالغ 867 مليوناً، ونسبة المتكلمين بالانجليزية بين السكان الهنود ظلت مستقرة نسبياً عند 2% إلى 4%(13).

والانجليزية لا تستخدم كلغة مشتركة إلا داخل نخبة ضيقة نسبياً. يقول اثنان من أساتذة اللغة الإنجليزية في جامعة نيودلهي: «الحقيقة الأساسية هي ان المرء عندما يسافر من «كشمير» نزولاً إلى أبعد قمة في الجنوب عند «كانيا كوماري» فإن الاتصال يتم في أحسن الأحوال عن طريق صيغة هندية أكثر منه عن طريق الإنجليزية». هذا بالإضافة إلى أن الإنجليزية الهندية أصبحت تأخذ سماتها الخاصة: إنها «تُهَنَّد»، أو تطوع محلياً فتتغير الفوارق بين الناطقين بالانجليزية بالسنة مختلفة (14).

الانجليزية لم يتم استيعابها في الثقافة الهندية مثلما حدث بالنسبة للسنسكريتية والفارسية من قبل.

وتَوَزَّع اللغات في العالم عبر التاريخ كان يعكس تَوَزُّع القوة العالمية.

اللغات الأوسع انتشاراً: (الإنجليزية، الماندارين<sup>9</sup>، الإسبانية، الفرنسية، العربية. الروسية)، أما أنها (أو كانت) لغات دول إمبراطورية جعلت شعوباً أخرى تستخدم لغتها.

التحولات في توزيع القوة، تؤدي إلى تحولات في استخدام اللغات.

«قرنان من القوة البريطانية والأمريكية الاستعمارية والتجارية والصناعية والعلمية والمالية، تركا مिरاثًا ضخماً في التعليم العالي والحكومة والتجارة والتكنولوجيا» في أنحاء العالم (15).

بريطانيا وفرنسا أصرتا على استخدام لغتيهما في مستعمراتهما. إلا أن معظم المستعمرات حاول بعد الاستقلال - وبدرجات مختلفة وبنسب نجاح مختلفة - إحلال لغات محلية أصلية محل اللغة الإمبراطورية. في الاتحاد السوفيتي، كانت اللغة الروسية هي اللغة المشتركة "Lingua Franca" من «براغ» حتى «هانوي». انهيار القوة السوفيتية صاحبه انهيار مواز في استخدام الروسية كلغة ثانية. وكما كان الحال مع الأشكال الثقافية الأخرى، فإن القوة المتزايدة يتولد عنها تأكيد للغة من قبل الناطقين الأصليين بها ودوافع لدى الآخرين لتعلمها. وفي الأيام العنيفة التي تلت سقوط حائط برلين مباشرة وبدا الأمر وكأن ألمانيا أصبحت هي فرس البحر الجديد، كان هناك ميل ملحوظ من الألمان الذين يتحدثون الإنجليزية جيداً، أن يتكلموا بالألمانية في الملتقيات الدولية. القوة الاقتصادية اليابانية حفزت غير اليابانيين على تعلم اليابانية، والنمو الاقتصادي للصين يحدث ازدهاراً مماثلاً بالنسبة للغة الصينية. اللغة الصينية تحل محل الإنجليزية بسرعة كلغة سائدة في «هونج كونج»، وبسبب دور الصينيين المقيمين بالخارج، في جنوب شرق آسيا، أصبحت هي لغة الصفقات العالمية في تلك المنطقة.

ومع تدهور قوة الغرب تدريجياً بالنسبة للحضارات الأخرى، فإن استخدام الإنجليزية وغيرها من اللغات الغربية سوف يقل تدريجياً داخل المجتمعات غير الغربية وكوسيلة للاتصال فيما بينها. وفي المستقبل البعيد، إذا حلت الصين محل الغرب كحضارة سائدة في العالم، فإن الإنجليزية سوف تخلق مكانها للماندارين كلغة عالمية مشتركة. ومع تحرك المستعمرات السابقة نحو الاستقلال وحصولها عليه، كان من بين وسائل النخب الوطنية لتمييز أنفسهم عن المستعمرين الغربيين وتحديد هويتهم، تبني اللغات المحلية واستخدامها وكبح اللغات الإمبراطورية. بعد الاستقلال، كانت النخب في تلك المجتمعات في حاجة لتمييز أنفسهم عن الناس العاديين، وإجادة اللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو أي لغة غربية أخرى كان يحقق لهم ذلك. وكنتيجة لذلك فإن النخب في المجتمعات غير الغربية غالباً ما تكون أكثر قدرة على الاتصال بالغربيين وبين بعضهم البعض، عنه مع أبناء مجتمعاتهم. (مثلما كان الحال في الغرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما كان الارستقراط من دول مختلفة يستطيعون بسهولة أن يتفاهموا بالفرنسية مع بعضهم البعض، بينما لا يمكنهم النطق بلغاتهم المحلية). في المجتمعات غير الغربية، يبدو اتجاهان متعارضان في الطريق. من ناحية، فإن اللغة الإنجليزية

يتزايد استخدامها على مستوى الجامعات، لإعداد خريجين للعمل بكفاءة في المنافسة الكونية على رأس المال والعملاء. من الناحية الأخرى، تؤدي الضغوط الاجتماعية والسياسية وبشكل متزايد إلى استخدام اللغات المحلية على نطاق أوسع. العربية تحل محل الفرنسية في شمال أفريقيا، الأوردو تستأصل الإنجليزية كلغة للحكومة والتعليم في باكستان وتحل محلها. لغة اعلام محلية تحل محل إعلام إنجليزي في الهند.

وكانت لجنة التعليم الهندية قد توقعت حدوث هذا التطور عندما نهبت منذ سنة 1948 إلى أن «استخدام الإنجليزية يقسم الشعب إلى أمتين، الأقلية الحاكمة والأغلبية المحكومة، وكلاهما لا يستطيع أن يتكلم لغة الآخر، ولا يفهم بعضهم البعض». استمرار الإنجليزية كلغة للنخبة أكد هذا التوقع بعد أربعين سنة وخلق «موقفاً غير طبيعي في ديمقراطية عاملة تقوم على حق الاقتراع للراشدين...

الهند الناطقة بالإنجليزية والهند ذات الوعي السياسي يتباعداً أكثر فأكثر»، وهو موقف مثير «للتوترات بين قلة في القمة تعرف الإنجليزية ومئات الملايين المسلحين بأصواتهم الانتخابية الذين لا يعرفون الإنجليزية» (17).

وبقدر ما تقيم المجتمعات غير الغربية المؤسسات الديمقراطية، وعلى قدر مشاركة الناس في حكومات تلك المجتمعات، تنهار اللغات الغربية وتسود اللغات المحلية.

نهاية الإمبراطورية السوفيتية والحرب الباردة شجعت انتشار وتجديد اللغات التي كانت مكموعة أو منسية. جهود كبيرة تجري في معظم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة لإحياء لغاتها التقليدية. اللغات الإستونية واللاتفية والليتوانية والأوكرانية والجيورجية والأرمنية، هي الآن اللغات القومية للدول المستقلة. كما حدث بين الجمهوريات الإسلامية توكيد لغوي مماثل: أذربيجان، كورجستان، تركمانستان، أوزبكستان... تحولت من الأبجدية السيريلية<sup>10</sup> لسادتهم السابقين الروس، إلى الأبجدية الغربية لأقاربهم الأتراك، بينما اتخذت طاجيكستان التي تتكلم الفارسية، الأبجدية العربية.

الصرب من ناحية أخرى يسمون لغتهم الآن بـ «الصربية» بدلاً من «الصرب كرواتية»، وتحولوا من الأبجدية الغربية لأعدائهم الكاثوليك إلى الأبجدية السيريلية لأقاربهم الروس. وفي خطوات موازية يسمى الكروات الآن لغتهم بـ «الكرواتية» ويحاولون تنقيتها من الكلمات التركية وغيرها.

وفي الوقت نفسه فإن «الاقتباسات التركية والعربية والرواسب اللغوية التي خلفتها الإمبراطورية العثمانية على مدى 450 سنة في البلقان قد عادت

مرة أخرى إلى الرواج في البوسنة»(18).

اللغة يعاد رصفها ويعاد بناؤها لكي تتلاءم مع الهويات وخطوط الحضارات، ومع انتشار القوة وتفرقها تنتشر الجلبة وتختلط الأصوات.

**الدين:** احتمال ظهور دين عالمي أقل من احتمال ظهور لغة عالمية، وأواخر القرن العشرين شهدت انبعثاً أو صحوة دينية في أنحاء العالم. هذا الانبعث تضمن اتساع الوعي الديني وبروز الحركات الأصولية، وأدى ذلك إلى تقوية الاختلافات بين الأديان، ولكنه لم يتضمن بالضرورة تغييراً في نسب السكان الذين يعتنقون أدياناً مختلفة. والبيانات المتوفرة عن اتباع الأديان بيانات جزئية ولا يعتد بها أكثر من تلك المتوفرة عن الناطقين باللغات المختلفة. ويقدم لنا الجدول رقم «3 - 3» بيانات وأرقاماً مستمدة من أحد المصادر المستخدمة على نطاق واسع. وتوحي تلك البيانات وغيرها بأن القوة العددية النسبية للأديان في أنحاء العالم لم تتغير جذرياً في هذا القرن، أما التغير الأكبر الذي سجله هذا المصدر فقد كان زيادة نسبة الناس المصنفين «لا دينيين» و«ملحدين» من 12% في سنة 1900 إلى 20.9% في سنة 1980 ومن الواضح أن ذلك يمكن أن يعكس تحولاً رئيسياً عن الدين.



(جدول رقم 3-3)

نسبة سكان العالم الملزمين بالتقاليد الدينية الرئيسية (%)

| السنة | الدين          | ١٩٠٠ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٥٨<br>(تقديري) | ٢٠٠٠<br>(تقديري) |
|-------|----------------|------|------|------|------------------|------------------|
| ٢٦,٩  | مسيحي غربي     | ٣٠,٦ | ٣٠,٠ | ٢٩,٧ | ٢٩,٩             |                  |
| ٧,٥   | مسيحي أرثوذكسي | ٣,١  | ٢,٨  | ٢,٧  | ٢,٤              |                  |
| ١٢,٤  | مسلم           | ١٥,٣ | ١٦,٥ | ١٧,١ | ١٩,٢             |                  |
| ٠,٢   | لا ديني        | ١٥,٠ | ١٦,٤ | ١٦,٩ | ١٧,١             |                  |
| ١٢,٥  | هندوس          | ١٢,٨ | ١٣,٣ | ١٣,٥ | ١٣,٧             |                  |
| ٧,٨   | بوذي           | ٦,٤  | ٦,٣  | ٦,٢  | ٥,٧              |                  |
| ٢٣,٥  | شعبي صيني      | ٥,٩  | ٤,٥  | ٣,٩  | ٢,٥              |                  |
| ٦,٦   | قبلي           | ٢,٤  | ٢,١  | ١,٩  | ١,٦              |                  |
| ٠,٠   | ملحد           | ٤,٦  | ٤,٥  | ٤,٤  | ٤,٢              |                  |

المصدر: David B. Barrett, ed. World Christian

Encyclopedia: A comparative study of churches and religions in the modern world-A.D: 1900-2000 (Oxford: Oxford University Press, 1982).

وفي سنة 1980 كان الانبعاث الديني يستجمع قواه، إلا أن نسبة الى 20.7% الزيادة في عدد اللادينيين تتناسب إلى حد كبير مع نسبة الـ 19% تنشأ في أولئك المصنفين تابعين للعقائد الدينية الشعبية من 23.5% في سنة 1900 إلى 4.5% في سنة 1980.

هذه الزيادات والتناقضات المتساوية تقريباً، توحى بأنه مع مجيء الشيوعية. أعيد تصنيف الجزء الرئيسي من سكان الصين بكل بساطة من «تابعين لعقائد شعبية» إلى «لا دينيين». كما تظهر البيانات زيادة في نسب سكان العالم التابعين للديانتين الجديدتين الرئيسيتين: الإسلام والمسيحية على مدى ثمانين عامًا. كان المسيحيون الغربيون يقدرّون بـ 26.9% من سكان العالم في سنة 1900، وبـ 30% في سنة 1980، المسلمون زادوا بدرجة كبيرة من 12.4% في سنة 1900 إلى 16.5% - وفي تقديرات أخرى إلى

18%\_ في سنة 1980، وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين زاد عدد كل من المسلمين والمسيحيين في إفريقيا، وحدث تحول رئيسي إلى المسيحية في كوريا الجنوبية. وفي المجتمعات سريعة التحديث، عندما لا تكون الأديان أو العقائد الشعبية قادرة على التأقلم مع متطلبات التحديث، توجد إمكانية لانتشار المسيحية الغربية والإسلام. وفي تلك المجتمعات يظل أكثر أبطال الثقافة الغربية نجاحًا، ليسوا طبقة الاقتصاديين المحدثين، ولا دعاة الديمقراطية المتحمسين ولا كبار موظفي المؤسسات متعددة الجنسيات... الأكثر نجاحًا هم المبشرون المسيحيون، والمرجح أن يظلوا كذلك. لا «آدم سيمث» ولا «توماس جيفرسون» سيفي بالاحتياجات النفسية والعاطفية والأخلاقية للمهاجرين الجدد إلى المدينة، أو للجيل الأول من خريجي المدارس الثانوية، ولا «المسيح» قد يفي بها وإن كانت فرصته أكبر... على المدى الطويل «محمد» سينتصر.

المسيحية تنتشر أساساً عن طريق التحول، الإسلام ينتشر عن طريق التحول والتناسل. نسبة المسيحيين في العالم ارتفعت إلى حوالي 30% في الثمانينيات، ثم استقرت، وهي الآن تنخفض وقد تصل إلى 25% من سكان العالم بحلول عام 2025، ونتيجة لمعدل الزيادة السكانية المرتفع جدًا، فإن مسلمي العالم سيستمرون في الزيادة الكبيرة التي قد تصل إلى 20% من سكان العالم مع نهاية القرن وتفوق عدد المسيحيين بعد سنوات قليلة، وربما تصل إلى 30% من سكان العالم بحلول سنة 2000.

# الحضارة العالمية: المصادر

مفهوم «الحضارة العالمية» إنتاج مميز للحضارة الغربية. في القرن التاسع عشر كانت فكرة «عبء الرجل الأبيض» تساعد على تبرير بسط السيطرة الغربية السياسية والاقتصادية على المجتمعات غير الغربية. وفي نهاية القرن العشرين فإن مفهوم «الحضارة العالمية» يساعد على تبرير بسط السيطرة الثقافية الغربية على المجتمعات الأخرى وحاجة تلك المجتمعات إلى تقليد الممارسات والمؤسسات الغربية. «العالمية» هي أيديولوجياً الغرب لمواجهة الثقافات غير الغربية. وكما هي الحال عادة مع المهمشين أو المتحولين وبين المتحمسين لفكرة الحضارة الغربية يوجد المهاجرون بأفكارهم إلى الغرب مثل «نايبول» و«فؤاد عجمي» الذين يقدم لهم هذا المفهوم إجابة مريحة عن السؤال الرئيسي: من أنا؟

وقد أطلقت أحد المثقفين العرب على هؤلاء المهاجرين اصطلاح «زنج الرجل الأبيض»<sup>(2)</sup>، كما أن فكرة الحضارة العالمية لا تجد سوى القليل من التأييد في الحضارات الأخرى. فما يراه الغرب عالمياً أو كونياً، يراه غير الغربيين «غريباً».

وما يرحب به الغربيون كتكامل كوني حميد مثل انتشار الإعلام على مستوى العالم. يستنكره غير الغربيين كاستعمار غربي شائن. وبقدر ما يرى غير الغربيين العالم وحدة واحدة، يرونه خطراً. والقول بأن شكلاً من أشكال الحضارة العالمية يمكن أن ينشأ، يعتمد على واحد من ثلاثة افتراضات:

**أولاً:** هناك الافتراض الذي ناقشناه في الفصل الأول، وهو أن انهيار الشيوعية السوفيتية يعني نهاية التاريخ والانتصار العالمي للديمقراطية في أنحاء العالم، وهذا الزعم يعاني من المغالطة الواحدة البديلة، فالمتجذر في منظور الحرب الباردة أن البديل الوحيد للشيوعية هو الديمقراطية الليبرالية، وأن زوال الأولى يؤدي إلى عالمية الثانية.

من الواضح أن هناك صوراً كثيرة للسلطوية، والقومية، والاتحادية، وشيوعية السوق (كما في الصين)، وهي حية موجودة في عالم اليوم، وعلى نحو أكثر تحديداً هناك كل البدائل الدينية التي تقع خارج عالم الأيديولوجيات العلمانية في العالم الحديث، الدين قوة مركزية، وربما كانت هي القوة الرئيسية التي تعبئ الناس وتدفعهم. ومن فرط الثقة الزائد أن نتصور أن الغرب قد كسب العالم على طول الزمن لأن الشيوعية السوفيتية قد انهارت، وأن المسلمين والصينيين والهنود وغيرهم سيهرعون لاعتناق الليبرالية الغربية كخيار وحيد.

تقسيم العالم القائم على الحرب الباردة قد انتهى، وانقسامات البشرية على أساس العرق والدين والحضارة تظل كما هي وتفرخ صراعات جديدة.

**ثانياً:** هناك الافتراض بأن العلاقات المتداخلة بشكل متزايد بين الشعوب:

التجارة، الاستثمار، السياحة، الإعلام، الاتصالات الإلكترونية عموماً، تولد ثقافة عالمية مشتركة. التحسن الذي طرأ على وسائل الانتقال وتكنولوجيا الاتصال، جعل من الأسهل والأرخص فعلاً على الأموال والسلع والناس والمعارف والأفكار والصور أن تتحرك عبر العالم، ولا يوجد أي شك في زيادة حركة المرور الدولية بهذا المعنى، ولكن هناك شك كبير في أثر هذه الحركة.

هل تريد التجارة أم تقلل من احتمالات الصراع؟

الافتراض بأنها تقلل احتمالات الحرب بين الأمم إلى حدها الأدنى لم يثبت، بل يوجد دليل كبير على العكس. التجارة العالمية اتسعت جداً في الستينيات والسبعينيات، وفي العقد التالي لذلك انتهت الحرب الباردة. في سنة 1913 كانت التجارة العالمية عند أعلى معدلاتها، وفي السنوات القليلة التالية كانت الدول تذيب بعضها البعض وبأعداد لم يسبق لها مثيل (21).

فإذا كانت التجارة الدولية عند ذلك المستوى لم تستطع أن تمنع الحرب..

فمتى يمكنها ذلك؟

الدليل بكل بساطة لا يدعم الافتراض الدولي بأن التجارة تحقق السلام وتحافظ عليه، والتحليلات التي أجريت في التسعينيات تضع هذا الافتراض أمام تساؤل أبعد. تستنتج. إحدى الدراسات أن «المعدلات الزائدة في التجارة قد تكون قوة مسببة للشقاق بالنسبة للسياسة العالمية»، وأن «زيادة التجارة في النظام الدولي في حد ذاتها لا يحتمل أن تخفف من التوترات العالمية أو تؤدي إلى استقرار عالمي أكبر» (22).

وتقول دراسة أخرى أن المعدلات العالمية للاعتماد الاقتصادي المتبادل «إما أن تكون مغرية بالسلام أو مغرية بالحرب، ويتوقف ذلك على توقعات التجارة في المستقبل». الاعتماد الاقتصادي المتبادل لا يعزز السلام إلا «عندما تتوقع الدول أن تستمر المعدلات العالية للتجارة في المستقبل المنظور»، إذا كانت الدول لا تتوقع أن تستمر المعدلات العالية في التجارة، فمن المرجح أن تكون الحرب هي النتيجة» (23). فشل التجارة ووسائل الاتصال في تحقيق السلام أو الشعور المشترك متوافق مع معطيات العلم الاجتماعي. في علم النفس الاجتماعي تقول نظرية التميز، أن الناس

يعرفون أنفسهم بما يجعلهم مختلفين عن الآخرين في إطار معين: «فإنسان يرى نفسه على ضوء الموصفات التي تميزه عن غيره من البشر، خاصة أولئك الذين هم من نفس وسطه الاجتماعي العادي... فالباحثة النفسية التي تعمل في شركة بها 12 امرأة تعملن في مهن أخرى ستنظر إلى نفسها كباحثة نفسية، بينما إذا كانت تعمل بين 12 باحث نفسي من الذكور فإنها ستنظر إلى نفسها كامرأة» (24).

الناس يحددون هويتهم بما هم ليسوا عليه. وحيث أن التطور في وسائل الاتصال والتجارة والانتقال يزيد من العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين الحضارات، فإن الناس يُصَفُّون وثيقة أكبر على هوياتهم الحضارية. أوروبيان أحدهما ألماني والآخر فرنسي سيحدد كل منهما الآخر بـ «ألماني» و«فرنسي»، أوروبيان أحدهما ألماني والآخر فرنسي يتعاملان مع عربيين أحدهما سعودي والآخر مصري سوف يحددون أنفسهم بـ «أوروبيين» و«عرب». الهجرة من شمال إفريقيا إلى فرنسا تُولِّدُ عداوة بين الفرنسيين، وفي الوقت نفسه قبولاً متزايداً بهجرة البولنديين الأوروبيين الكاثوليك.

رد فعل الأمريكيين بالنسبة للاستثمارات اليابانية أكثر سلبية عنه بالنسبة للاستثمارات الأكبر من كندا والدول الأوروبية. نفس الشيء كما أشار «دونالد هوروفيتش»: «المواطن الإيبو».. قد يكون «إيبو أوبري» أو «إيبو أونيتشا» في ما كان يعرف بالمنطقة الشرقية من نيجيريا، ولكنه في «لاجوس» ليس سوى «إيبو»، بينما في لندن هو «نيجيري»... وفي نيويورك هو إفريقي» (25).

وتستمد نظرية التجمع نتيجة مماثلة من علم النفس: «في عالم يسير باضطراب نحو التجمع يتميز بدرجات لا مثيل لها في التاريخ من الاعتماد المتبادل حضارياً واجتماعياً وانتشار الوعي، هناك استفحال في الوعي الذاتي الحضاري والاجتماعي والعرقى». الإحياء الديني على مستوى الكون، أو «العودة إلى المقدس»، ما هو إلا استجابة لرؤية الناس للعالم على أنه مكان واحد» (26).

## الغرب والتحديث:

المحاجة الثالثة والأكثر شيوعاً عن قيام حضارة عالمية، ترى ذلك على أنه نتيجة لعمليات التحديث الواسعة التي تدور منذ القرن الثامن عشر.

والتحديث يتضمن التصنيع والتمدين وزيادة معدلات القراءة والكتابة والتعليم والثروة والتعبئة الاجتماعية والمزيد من البنى المهنية المتنوعة والمتقدمة، وهذا كله نتاج للتوسع الهائل في المعرفة العلمية والهندسية التي بدأت في

القرن الثامن عشر وجعلت بإمكان البشر أن يتحكموا في بيئتهم ويشكلونها بطرق غير مسبوقة بالمرّة. التحديث عملية ثورية، تقارن فقط بالتحول من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المتحضرة، أي ظهور الحضارة بمعناها المفرد والتي بدأت في وديان دجلة والفرات والنيل والإندوس حوالي سنة 5000 ق. م (27).

وتختلف توجهات الناس وقيمهم ومعارفهم وثقافتهم في المجتمع الحديث عنها في المجتمع التقليدي. ولأن الحضارة الغربية كانت أول حضارة تقوم بالتحديث، فإنها تعتبر القائدة في استحوادها على ثقافة التجديد.

وحيث إن المجتمعات الأخرى لديها أنماط مماثلة من التعليم والعمل والثروة والتركيب الاجتماعي، يسرى الزعم بأن الثقافة الغربية ستكون هي الثقافة العالمية أو الثقافة العامة في العالم.

ووجود هذه الاختلافات بين الثقافات الحديثة والثقافات التقليدية أمر لا خلاف عليه، ولا يستتبع ذلك بالضرورة أن تكون المجتمعات ذات الثقافات الحديثة مشابهة لبعضها البعض، أكثر من تشابه المجتمعات ذات الثقافات التقليدية مع بعضها.

ومن الواضح أن عالمًا يضم مجتمعات شديدة التقدم ومجتمعات أخرى ما تزال تقليدية، لابد أن يكون أقل تجانساً من عالم تكون كل المجتمعات فيه على مستوى واحد عالٍ من التحديث.

ولكن ماذا عن عالم كل مجتمعاته تقليدية؟ هذا المجتمع كان موجوداً منذ سنوات قليلة. فهل كان أقل تجانساً عما يمكن أن يكون عليه عالم مستقبلي متقدم تقدماً شاملاً من المرجح ألا يكون كذلك. يعتقد «برودل» أن: «الصين في عهد (المينج) كانت أقرب إلى فرنسا (الفلواز)<sup>11</sup>، عن صين ماوتسي تونج بالنسبة لفرنسا الجمهورية الخامسة» (28). إلا أن المجتمعات الحديثة يمكن أن تكون متشابهة مع بعضها أكثر مما هي المجتمعات التقليدية لسببين:

**أولاً:** التفاعل المتزايد بين المجتمعات الحديثة قد لا ينتج عنه ثقافة عامة ولكنه قد يسهل عملية انتقال الأساليب التقنية والاختراعات والممارسات من مجتمع لآخر، بسرعة وبدرجة لم تكن ممكنة في العالم القديم.

**ثانياً:** المجتمع التقليدي كان يقوم على الزراعة، والمجتمع الحديث يقوم على الصناعة التي قد تتراوح بين الصناعة اليدوية والصناعة الكلاسيكية الثقيلة إلى الصناعة القائمة على المعرفة. أنماط الزراعة والتركيب

الاجتماعي الذي يصاحبها أكثر اعتمادًا على البيئة الطبيعية من أنماط الصناعة، وهي تتباين حسب التربة والمناخ، وبالتالي قد ينتج عنها أشكال مختلفة من الملكية والتركيب الاجتماعي والحكومة.

ومهما كانت المزايا الشاملة لفكرة «ويتفوجل» عن الحضارة الهيدروليكية، فإن الزراعة المعتمدة على تركيب وتشغيل أنظمة ري ضخمة، تُقوّى من إمكانية ظهور سلطات سياسية وبيروقراطية مركزية. ومن الصعب ألا يكون الأمر غير ذلك. التربة الخصبة والمناخ الجيد من الأرجح أن تشجعا تطور الزراعة على نطاق واسع، وبالتالي على تركيب اجتماعي يضم طبقة صغيرة من ملاك الأراضي الأغنياء وطبقة عريضة من الفلاحين أو العبيد أو الأقنان، الذين يعملون بالزراعة. الظروف التي لا تساعد الزراعة على نطاق واسع قد تشجع على ظهور مجتمع من الفلاحين المستقلين.

وباختصار، التركيب الاجتماعي في المجتمعات الزراعية تحدده الجغرافيا، الصناعة على العكس من ذلك، أقل اعتمادًا على البيئة الطبيعية المحلية.

الفروق في التنظيمات الصناعية من المحتمل أن تكون ناجمة عن الفروق في الثقافة والتركيب الاجتماعي أكثر مما هي عن الجغرافيا. الأولى قد تتقارب أما الثانية فلا. وهكذا فإن المجتمعات الحديثة توجد بينها عوامل كثيرة مشتركة.

ولكن هل تندمج بالضرورة نحو تجانس؟

الزعم بأن ذلك يحدث، يعتمد على افتراض أن المجتمع الحديث لابد أن يقترب من نمط وحيد: النمط الغربي، وأن الحضارة الحديثة هي الحضارة الغربية والحضارة الغربية هي الحضارة الحديثة. ولكن هذا تحديد زائف تمامًا.

الحضارة الغربية ظهرت في القرنين الثامن والتاسع وطلورت سماتها الخاصة في القرون التالية، ولم تكن قد بدأت التحديث حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر. الغرب كان هو الغرب قبل أن يكون حديثًا بوقت طويل. السمات الرئيسية للغرب والتي تميزه عن الحضارات الأخرى أقدم من تحديث الغرب.

فماذا كانت تلك السمات الرئيسية المميزة للمجتمع الغربي على مدى مئات السنين قبل تحديثه؟ قدم باحثون مختلفون إجابات عن هذا السؤال، وإجاباتهم تختلف على بعض السمات ولكنها تتفق على المؤسسات والممارسات والمعتقدات الرئيسية التي يمكن أن تعرف بحق أنها جوهر الحضارة الغربية، وتتضمن ما يلي:

**التراث الكلاسيكي:** حضارة جيل ثالث، ورث الغرب الكثير عن الحضارات السابقة، بما في ذلك الحضارة الكلاسيكية على نحو خاص.

وميراثه عنها كبير ويتضمن: الفلسفة اليونانية والعقلانية والقانون الروماني واللاتينية والمسيحية. كما ورثت أيضاً الحضارات الإسلامية والأرثوذكسية عن الحضارة الكلاسيكية، ولكن ليس بنفس درجة الغرب.

**الكاثوليكية والبروتستانتية:** المسيحية الغربية: أولاً الكاثوليكية، ثم الكاثوليكية والبروتستانتية، هي تاريخياً أهم سمة في الحضارة الغربية. خلال معظم الألف الأولى في الواقع كان ما يدعى الآن بالحضارة الغربية يعرف بالمسيحية الغربية. كانت توجد روح اجتماعية متقدمة بين الشعوب المسيحية الغربية وكانوا يتميزون عن الأتراك والمورسكيين والبيزنطيين وغيرهم. وكان في سبيل الله والذهب أن خرج الغربيون لغزو العالم في القرن السادس عشر.

الإصلاح والإصلاح المضاد وانقسام المسيحية الغربية إلى شمال بروتستانتية وجنوب كاثوليكية هي أيضاً ملامح مميزة في التاريخ الغربي، وغائبة تماماً عن الأرثوذكسية الشرقية وتمت إزالتها إلى حد كبير في تجربة أمريكا اللاتينية.

**اللغات الأوروبية:** اللغة هي التي تلي الدين كعامل مميز لشعب ثقافة ما عن شعب ثقافة أخرى، والغرب يختلف عن معظم الثقافات الأخرى في تعدد لغاته. اليابانية والهندية والماندارين والروسية، حتى العربية، معروف عنها جميعاً أنها اللغات الأساسية لحضاراتها. الغرب ورث اللاتينية، ولكن دولاً كثيرة نشأت وتجمعت معها اللغات القومية داخل الأقسام الرئيسية من الرومانسية والجرمانية. وبحلول القرن السادس عشر كانت تلك اللغات قد أخذت شكلها المعاصر.



## الفصل بين السلطة الروحية والسلطة الدنيوية:

عبر التاريخ الغربي، وجدت أولاً الكنيسة بمعنى السلطة الدينية، وبعد ذلك وجدت عدة كنائس بعيداً عن الدولة. الله والقيصر، الكنيسة والدولة، السلطة الروحية والسلطة الدنيوية، كانت دائماً ثنائية سائدة في الثقافة الغربية، ولم يكن الدين والسياسة منفصلين على هذا النحو الواضح إلا في الحضارة الهندية.

**في الإسلام:** الله هو القيصر، في الصين واليابان: قيصر هو الله، في الأرثوذكسية: الله هو الشريك الأصغر للقيصر. الفصل والصدمات المتكررة بين الكنيسة والدولة التي تطيع الحضارة الغربية لم تحدث في أي حضارة أخرى. هذا الفصل بين السلطتين أسهم إلى حد كبير في تطوير الحرية في الغرب.

**حكم القانون:** مفهوم مركزية القانون بالنسبة للوجود المتحضر موروث عن الرومان، وقد قام مفكرو العصور الوسطى بتوسيع فكرة القانون الطبيعي التي كان من المفترض أن الملوك يمارسون سلطاتهم بناء عليها، ونشأ تقليد القانون العام في إنجلترا. وأثناء مرحلة الاستبداد المطلق في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان خرق القانون يتم أكثر من مراعاته في الواقع، غير أن فكرة إخضاع القوة الإنسانية لكابح خارجي بقيت: «لا يوجد إنسان مهيم، وإنما إنسان وقانون». تقليد حكم القانون وضع الأساس للدستورية وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الملكية، ضد ممارسة قوة الاستبداد. في معظم الحضارات الأخرى، كان القانون عاملاً أقل أهمية في تشكيل الفكر والسلوك.

**التعددية الاجتماعية:** من الناحية التاريخية، كان المجتمع الغربي متعددًا إلى حد كبير. وكما يذكر «دويتش» فإن ما يميز الغرب هو «نشوء واستمرار جماعات مختلفة مستقلة لا تعتمد على صلة الدم أو الزواج» (30)، ومن بداية القرنين السادس والسابع كانت تلك الجماعات تضم الأديرة والنظم الرهبانية والطوائف، ثم اتسعت لتشمل في مناطق كثيرة من أوروبا جماعات ومجتمعات أخرى عديدة (31). التعددية المجتمعية استكملت بتعددية طبقية.

معظم المجتمعات الأوروبية الغربية كانت تضم أرستقراطية مستقلة وقوية نسبياً، وطبقة كبيرة من الفلاحين، وطبقة صغيرة من التجار ورجال الأعمال ولكنها متميزة. كانت قوة الأرستقراطية الإقطاعية بارزة على نحو خاص في تحجيم مدى ترسيخ الحكم الاستبدادي لجذوره في معظم الأمم الأوروبية.

هذه التعددية الأوروبية تتناقض تماماً مع فقر المجتمع المدني وضعف الأرستقراطية وقوة الإمبراطوريات البيروقراطية المركزية التي كانت موجودة في روسيا والصين والأراضي العثمانية وغيرها من المجتمعات غير الأوروبية في نفس الوقت.

**الهيئات النيابية:** منذ وقت باكر، خلقت التعددية الاجتماعية طبقات سياسية متميزة وبرلمانات ومؤسسات أخرى لتمثيل مصالح الأرستقراطية ورجال الدين وغيرها من الجماعات. وقد وفرت هذه الهيئات أشكالاً من التمثيل تطورت مع التحديث إلى مؤسسات للديمقراطية الحديثة. وفي بعض المراحل كانت تلك الهيئات تلغى أو تقيد سلطاتها بشدة أثناء حكم الاستبداد.

ولكن حتى عندما كان ذلك يحدث، كان يعاد إحيائها من جديد كما حدث في فرنسا، لكي توفر وسيلة للمشاركة السياسية الواسعة. اليوم لا يوجد عند أي حضارة أخرى معاصرة مثل هذا الإرث من الهيئات النيابية التي يعود تاريخها إلى ألف عام. على المستوى المحلي أيضاً، بدأت في القرن التاسع عشر تقريباً تحركات نحو حكومات ذاتية في المدن الإيطالية ثم انتشرت شمالاً «تجبر الأساقفة والبارونات المحليين وكبار النبلاء الآخرين على أن يتشاركوا في السلطة مع المواطنين العاديين، وغالباً كانوا في النهاية يسلمونها لهم تماماً» (32). وهكذا كان يُستكمل التمثيل على المستوى الوطني بدرجة من الحكم الذاتي على المستوى المحلي، ليس لها مثيل في المناطق الأخرى من العالم.

**الفردانية<sup>12</sup>:** كثير من الملامح السابقة للحضارة الغربية، أسهم في ظهور روح الفردانية، وتراث للحقوق والحريات الفردية بين المجتمعات المتحضرة.

الفردية نمت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وقبول حق الاختيار الفردي - الذي يصفه الألمان بـ «ثورة روميو وجولييت» ساد في الغرب في القرن السابع عشر. حتى المطالبة بحقوق متساوية للجميع «أفقر الفقراء في إنجلترا له حياة يحياها مثل أغنى الأغنياء»، كان يتم التعبير عنها بوضوح وإن لم تكن مقبولة بشكل عام. وتبقى الفردانية علامة مميزة للغرب بين حضارات القرن العشرين.

في تحليل تضمن عينات مماثلة من خمسين دولة، كانت أعلى عشرين دولة في قائمة الفردانية في جميع الدول الغربية (ما عدا البرتغال) بالإضافة إلى إسرائيل (33). مؤلف آخر، في دراسة تقدم مسحاً ثقافياً شاملاً عن الفردانية والجماعية، أظهر سيادة الفردانية في الغرب مقارنة بسيادة الجماعية في مناطق أخرى واستنتج أن «القيم الأكثر أهمية في الغرب هي

تلك الأقل أهمية في أنحاء العالم». مرارًا وتكرارًا، يشير كل من الغربيين وغير الغربيين إلى الفردانية على أنها السمة الرئيسية المميزة للغرب (34).

والقائمة السابقة ليست إحصاءً كاملاً متكاملًا للسّمات المميزة للحضارة الغربية، ولا نقصد بها التدليل على إن تلك السّمات كانت حاضرة دائماً أو كانت عامة في المجتمع الغربي فمن الواضح أنها لم تكن كذلك، وكثيراً ما كان الطغاة في التاريخ الغربي - وهم كثيرون - يتجاهلون حكم القانون ويعطلون الهيئات النيابية. كما أنه ليس من المقصود بها أن تعنى أن لا شيء من تلك السّمات قد ظهر في الحضارات الأخرى، فالواضح أنها كانت هناك أيضاً. القرآن والشرعة يشكلان قانوناً أساسياً للمجتمعات الإسلامية. في اليابان والهند كانت توجد أنظمة طبقية توازي تلك التي كانت في الغرب (وربما كنتيجة لذلك، كان هذان المجتمعان الرئيسيان غير الغربيين اللذين عرفا الحكومات الديمقراطية لأطول فترة زمنية).

لا عامل من هذه العوامل بمفرده كان هو الحاسم أو الفريد بالنسبة للغرب. الحاسم والفريد هو امتزاجها جميعاً معاً، وهذا ما أعطى الغرب خاصيته المتميزة. هذه المفاهيم، والممارسات والمؤسسات - ببساطة. كانت أكثر شيوعاً في الغرب منها في الحضارات الأخرى. وهي تشكل على الأقل، جزءاً من الجوهر الضروري والدائم للحضارة الغربية. إنها ما هو غربي، وليس ما هو حديث عن الغرب. وهي أيضاً في جزء كبير منها نفس العوامل التي مكنت الغرب من أن يملك الزمام لتحديث نفسه ويسبق العالم في ذلك.

## الاستجابة للغرب والتحديث:

توسع الغرب أدى إلى تحديث وتغريب المجتمعات غير الغربية. القادة السياسيون والمفكرون في تلك المجتمعات استجابوا للتأثير الغربي بواحد أو أكثر من الأساليب الثلاثة التالية: إما رفض التحديث والتغريب معاً، أو تبنيهما معاً، أو تبني الأول ورفض الثاني (35).

**الرفضية:** انتهجت اليابان مساراً رافضاً في الأساس منذ أول احتكاك لها بالغرب في سنة 1542 وإلى منتصف القرن التاسع عشر. لم تسمح إلا بأشكال محدودة من التغريب مثل الاحتفاظ بالأسلحة النارية، أما استيراد الثقافة الغربية المتضمنة للمسيحية فكان مقيداً إلى حد كبير. كان الغربيون قد طردوا جميعاً في منتصف القرن السابع عشر. هذا الموقف الرفض انتهى بانفتاح اليابان القسري على يد «الكومودور بيرى» سنة 1854 والجهود الكبيرة للتعليم من الغرب بعد الاحياء المسيحي في 1868، الصين أيضاً ظلت لعدة قرون تحاول منع أي تحديث أو تغريب. ورغم السماح

للبعثات التبشيرية بدخول الصين في سنة 1601، إلا أنهم مُنعوا فعلاً بعد ذلك في سنة 1722.

وعلى العكس من اليابان، فإن سياسة الرفض الصينية كانت في جزء كبير منها عميقة الجذور في نظرة الصين لنفسها كمملكة وسطى وفي الاعتقاد الراسخ بتفوق الثقافة الصينية على كل الثقافات الأخرى. ولكن العزلة الصينية انتهت كما انتهت العزلة اليابانية عن طريق الأسلحة الغربية التي استخدمها البريطانيون في الصين في حرب الأفيون (1839 - 1842). وكما توحى تلك الحالات، فإن القوة الغربية خلال القرن التاسع عشر جعلت من الصعب بشكل متزايد، وفي النهاية من المستحيل، على المجتمعات غير الغربية أن تلتزم بالاستراتيجيات المقصورة على جماعات معينة.

التحسن الذي طرأ على وسائل النقل والاتصال والاعتماد المتبادل بين الدول في القرن العشرين، زاد بشدة من تكاليف هذا القصر. وباستثناء المجتمعات الريفية الصغيرة المعزولة والمستعدة للعيش عند مستوى الكفاف، فإن الرفض. العام للتحديث وكذلك للتغريب صعب جدًا في عالم يتجه بشدة نحو التحديث، وعلى مستوى عالٍ من الاتصال المتبادل.

بالنسبة للإسلام كتب «دانييل بيس» وحدهم الأصوليون المتشددون هم الذين يرفضون التحديث والتغريب، ويلقون بأجهزة التلفزيون في الأنهار، ويحرمون ساعات المعصم، ويرفضون ماكينة الاحتراق الداخلي. استحالة تطبيق برامجهم يحد بشدة من الإعجاب بهم. وفي حالات عديدة - مثل «ألين أزالا» في كانو، وقتلة «السادات»، ومهاجمو المسجد في مكة، وبعض جماعات التقوى في ماليزيا - فإن هزائمهم في المواجهات العنيفة مع السلطات أدت إلى اختفائهم تاركين أثرًا قليلًا» (36).

ان هذا الاختفاء وترك أثر قليل يلخص بشكل عام مصير السياسات شديدة التطرف في نهاية القرن العشرين. والتعصب - ببساطة - إذا استخدمنا اصطلاح «توينبي» - ليس خيارًا قابلاً للتطبيق.

**الكمالية<sup>13</sup>:** استجابة ثانية أخرى بالنسبة للغرب وهي «هيروديانبة» «توينبي» لتبنى كل من التحديث والتغريب. هذه الاستجابة تقوم على افتراض أن التحديث أمر مرغوب فيه وضروري، وأن الثقافة المحلية تتعارض مع التحديث وغير قابلة للامتزاج ويجب تجنبها أو الغاؤها، وأن المجتمع لابد أن يتغرب بكامله لكي ينجح تحديثه.

التحديث والتغريب يقوى كل منهما الآخر ويعززهما، ولابد أن يمضيا معًا.

هذا الفهم تم تلخيصه في محاجات بعض مفكري القرن التاسع عشر اليابانيين والصينيين، فلكى يقوموا بالتحديث، فإن على مجتمعاتهم أن تتخلى عن لغاتها التاريخية وتتبنى الإنجليزية كلغة قومية. هذه النظرة، ودون غرابة، أصبحت أكثر انتشارًا بين النخب الغربية أكثر مما هي بين غير الغربية.

ورسالتها هي: «لكي تنجح يجب أن تكون مثلنا، طريقنا هي الطريق الوحيدة»، والمحاجة هي أن: «القيم الدينية والافتراضات الأخلاقية والبنى الاجتماعية لتلك المجتمعات (غير الغربية) - هي في أحسن الأحوال - غريبة، وأحيانًا معادية لقيم وممارسات التصنيع»، وهكذا فإن التقدم الاقتصادي «إعادة صنع جذرية وتدميرية للمجتمع، وغالبًا إعادة تفسير لمعنى الوجود ذاته، كما يفهمه الناس الذين يعيشون في هذه الحضارات» (37).

ويقول «بيبس» نفس الشيء وهو يشير إلى الإسلام: «لكي ينجو من اللامعيارية، أمام المسلمين خيار واحد، حيث إن التحديث يتطلب التغريب... والإسلام لا يقدم طريقاً بديلة للتحديث... العلمانية لا يمكن تجنبها. العلم الحديث والتكنولوجيا يتطلبان استيعابًا للعمليات الفكرية التي تصاحبهما.. ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات السياسية. ولأن المضمون يجب ألا يحاكي بأقل مما يحاكي الشكل، فلا بد من الاعتراف بهيمنة الحضارة الغربية حتى يمكن التعلم منها. اللغات الأوروبية والمؤسسات التعليمية الفرعية لا يمكن تجنبها، حتى وإن كانت الأخيرة تشجع على التفكير الحر والعيش السهل. فقط... عندما يقبل المسلمون بالنموذج الغربي صراحة، سيكونون في وضع يمكنهم من استخدام التقنية، ومن ثم أن يتقدموا...» (38).

قبل ستين عامًا من كتابة تلك الكلمات، كان «مصطفى كمال أتاتورك» قد وصل إلى استنتاجات مشابهة، خلق تركيا جديدة من بين أطلال الامبراطورية العثمانية وبدأ جهدًا ضخمًا لتغريبها وتحديثها في آن واحد.

وبحده على هذا المنحى ورفضه للماضي الإسلامي، جعل «أتاتورك» من تركيا «دولة ممزقة». جعل منها مجتمعًا مسلمًا دينًا وتراثًا وعادات ومؤسسات ولكن بنخبة حاكمة كلها إصرار على أن تجعله حديثًا، غربيًا، ومنسجمًا مع الغرب.

في أواخر القرن العشرين تنتهج دول كثيرة خيار «أتاتورك» وتحاول إحلال الهوية الغربية محل الهوية غير الغربية، وسوف نقوم بتحليل محاولات تلك الدول في الفصل الخامس.

**الإصلاحية:** ينطوي الرفض على مهمة يائسة لعزل مجتمع ما عن العالم الحديث الذي يضيق. وتنطوي الكمالية على مهمة تدمير ثقافة عاشت عدة

قرون وترسيخ ثقافة جديدة تماماً في مكانها.. ثقافة مستوردة من حضارة أخرى. هناك خيار ثالث وهو محاولة الجمع بين التحديث والمحافظة على القيم الأساسية والممارسات والمؤسسات الموجودة في ثقافة المجتمع المحلية.

هذا الخيار، وبكل ذكاء كان الأكثر شيوعاً بين النخب غير الغربية. في الصين. وفي المراحل الأخيرة من حكم أسرة «شنج»، كان الشعار المرفوع هو «تي يونج»: «المعرفة الصينية من أجل المبادئ الأساسية، المعرفة الغربية من أجل الاستخدام العملي».

في اليابان كان الشعار المرفوع هو: «واكون يوشي»: «الروح اليابانية...التكنيك الغربي». في ثلاثينيات القرن التاسع عشر في مصر، حاول «محمد علي» «التحديث التقني دون تغريب ثقافي زائد». ولم يفشل هذا الجهد إلا عندما أجبر البريطانيون «محمد علي» على التخلي عن معظم إصلاحاته التحديثية. يلاحظ «المزروعي» أن «قدر مصر لم يكن مثل مصيرها، (تحديث تقني دون تغريب ثقافي)، كما لم يكن مثل المصير الأتاتورك (تحديث تقني من خلال تغريب ثقافي)» (39).

في النصف الثاني من القرن العشرين حاول «جمال الدين الأفغاني» و«محمد عبده» ومصلحون آخرون، القيام بتوفيق جديد بين الإسلام والتحديث، وكانت المحاولة هي: «تساوق الإسلام مع العلم الحديث ومع أفضل ما في الفكر الغربي»، وتقديم «عقلانية إسلامية لقبول الأفكار والمؤسسات الحديثة سواء كانت علمية أو تكنولوجية أو دستورية سياسية وحكومة نيابية»: (40). كان ذلك إصلاحاً واسع المدى يميل نحو «الكمالية»، فهو لم يقبل التحديث فقط، وإنما بعض المؤسسات الغربية كذلك. كانت «الإصلاحية» بهذا الشكل هي الاستجابة السائدة للغرب من جانب النخبة المسلمة على مدى خمسين سنة من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين، عندما واجهتها تحديات بصعود «الكمالية» أولاً، ثم بصعود «إصلاحية» قح أكثر تجريباً، على شكل «أصولية».

«الرفضية» و«الكمالية» و«الإصلاحية»، كلها مؤسسة على افتراضات مختلفة بالنسبة لما هو ممكن وما هو مرغوب فيه.

بالنسبة للرفضية: التحديث والتغريب كلاهما غير مرغوب فيه، ويمكن رفضهما معاً. بالنسبة للكمالية: التحديث والتغريب كلاهما مرغوب فيه، الثاني لا مفر منه لتحقيق الأول، وكلاهما ممكن. بالنسبة للإصلاحية:

التحديث مرغوب فيه.. وممكن دون تغريب أساسي غير مرغوب فيه.

وهكذا فإن الصراعات قائمة بين الرفضية والكمالية حول الرغبة في التحديث والتغريب، وبين الكمالية والإصلاحية حول ما إذا كان التحديث ممكناً دون تغريب.

ويوضح شكل رقم 1-3 تلك المسارات الثلاثة، المسار «الرافض» سيبقى عند النقطة «أ»، «الكمالي» يتحرك على امتداد الخط المائل حتى النقطة «ب»، «الإصلاحي» يتحرك أفقيًا نحو النقطة «ح».

ولكن على أية مسارات تحركت المجتمعات بالفعل؟ من الواضح أن كل مجتمع غير غربي قد مضى في مساره الخاص، والذي قد يختلف تماماً عن تلك المسارات النمطية الثلاث. يقول «المزروعى» إن مصر وإفريقيا قد تحركتا نحو النقطة «د» عبر عملية تغريب ثقافي مؤلمة دون تحديث تقني.

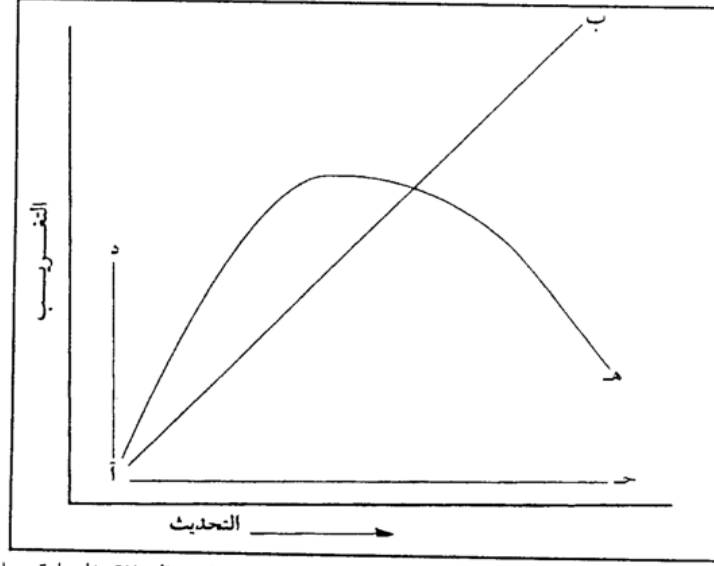
وإلى درجة أن أي نمط عام للتحديث والتغريب في استجابات المجتمعات غير الغربية للغرب، سيظهر أنه على طول المنحنى أ-هـ.

بداية، التغريب والتحديث مرتبطان تماماً بالمجتمع غير الغربي الذي يستوعب عناصر أساسية من الثقافة الغربية، ويحقق تقدماً بطيئاً في توجهه نحو التحديث، إلا أنه بارتفاع معدل التحديث ينخفض معدل التغريب وتمر الثقافة المحلية بمرحلة إحياء. التحديث الزائد إذن يغير توازن القوى الحضاري بين الغرب والمجتمع غير الغربي، ويقوى الالتزام بالثقافة المحلية. وهكذا يؤدي التغريب في المراحل الباكرة من التغيير إلى التحديث، وفي المراحل التالية يؤدي التحديث إلى الابتعاد عن التغريب وانبعاث الثقافة المحلية على نحوين: على المستوى الاجتماعي، يعزز التحديث القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للمجتمع ككل، ويشجع شعب ذلك المجتمع على الثقة بثقافته وأن يصبح ميالاً لتوكيدها. وعلى المستوى الفردي يولد التحديث مشاعر الاغتراب واللامعيارية، حيث تنفصم عرى التقاليد والعلاقات الاجتماعية وتنشأ أزمة الهوية التي يقدم لها الدين حلاً. هذا المسار السببي موضح على نحو مبسط في الشكل رقم 3 - 2.

### (شكل رقم 3-1).

## الاستجابات البديلة لتأثير الغرب.

(شكل رقم ٣-١)  
الاستجابات البديلة لتأثير الغرب.



النموذج الافتراضي العام منسجم مع كل من نظرية العلم الاجتماعي والتجربة التاريخية. ومن خلال المراجعة العميقة للدليل المتوفر بشأن «افتراض الثبات» يستنتج «راينريوم» أن «التحقق المستمر من بحث الإنسان عن سلطة مفهومة، وعن استقلال شخصي ذي معنى يتم بأساليب متميزة ثقافياً. في تلك الأمور لا يوجد أي ميل نحو عالم متجانس ثقافياً. وبدلاً من ذلك يبدو هناك ثبات في الأنماط التي تطورت إلى أشكال مختلفة أثناء مراحل التطور التاريخية الحديثة والباكرة» (41).

نظرية الاقتباس كما شرحها «فروبنينوس» و«شينجلر» و«بوزيمان» وغيرهم، تؤكد المدى الذي تصل إليه الحضارات المتلقية في اقتباسها الاختياري لعناصر من حضارات أخرى وتعديلها وتحويلها واستيعابها لكي تؤكد وتدعم بقاء القيم الجوهرية أو لب ثقافتها (42).

جميع الثقافات غير الغربية في العالم تقريباً استمرت على الأقل ألف عام، وفي بعض الحالات عدة ألوف. وتؤكد سجلاتها أنها قد اقتبست من حضارات أخرى بصور مختلفة لكي تؤمن وجودها. استيعاب الصين للبوذية الهندية، كما يرى الباحثون، لم ينجح في «تهنيد» الصين. الصينيون طوعوها لأهداف واحتياجات صينية وظلت الثقافة الصينية صينية كما هي. وإلى يومنا هذا هزم الصينيون كافة المحاولات الغربية المضنية لتحويلهم إلى المسيحية. ولو



حدث أن استوردوا المسيحية بدرجة ما فلا بد أن نتوقع أنه سيتم تمثيلها وتطويعها على نحو تصبح به مندمجة مع العوامل الأساسية في الثقافة الصينية. وبالمثل، استقبل العرب التراث الإغريقي وثنوه واستخدموه لأسباب منفعية أساساً.

ومع حرصهم على اقتباس أشكال خارجية أو جوانب فنية معينة، إلا أنهم عرفوا أيضاً كيف يتغاضوا عن كافة عناصر الفكر اليوناني التي قد تؤدي إلى صراع مع «الحق المبين» في مبادئهم وتعاليمهم القرآنية (43).

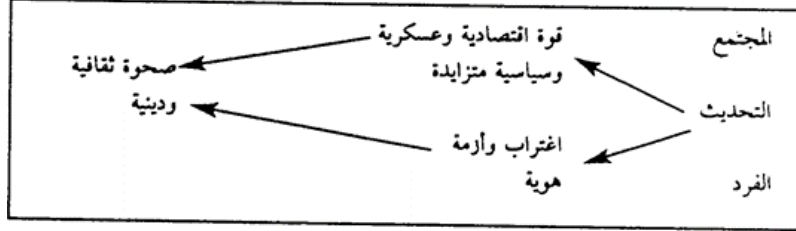
واتبع اليابانيون نفس النهج. في القرن السابع كانت اليابان تستورد الثقافة الصينية وتقوم «بالتحول بمبادرة ذاتية بعيداً عن الضغط الاقتصادي والعسكري» إلى حضارة راقية. «وخلال القرون التالية وفترات العزلة النسبية عن المؤثرات القارية والتي تم أثناءها فرز الاقتباسات السابقة وتمثل المفيد منها، وتلتها فترات احتكاك متجدد واقتباس ثقافي آخر» (44).

## (شكل رقم 2-3).

### التحديث والصحة الثقافية

(شكل رقم ٣-٢)

التحديث والصحة الثقافية



الصيغة المعتدلة للمحاجة الكمالية بأن المجتمعات غير الغربية «قد» تتحدث عن طريق التغريب، تظل في حاجة إلى إثبات. والمحاجة الكمالية المتطرفة بأن المجتمعات غير الغربية «لا بد» لها أن تتغرب لكي تتحدث، لا تصمد كافتراض عام، بل لعلها تثير سؤالاً: هل هناك مجتمعات غير غربية تواجه عتبات في طريق التحديث ناجمة عن الثقافة المحلية، لدرجة أن يصبح من الضروري إحلال الثقافة الغربية محلها حتى يتم التحديث؟ من الناحية النظرية قد يكون ذلك ممكناً بالنسبة للثقافات المتكاملة أكثر منه بالنسبة للثقافات الذرائعية. فالثقافات الذرائعية «تتميز بوجود قطاع كبير من الأهداف المتوسطة، منفصلة ومستقلة عن الأهداف النهائية». هذه الأنظمة «تبدع بسهولة من خلال فرد غطاء التراث على التغيير نفسه... وتستطيع أن تبتكر دون أن تبدو أنها تغير مؤسساتها الاجتماعية تغييراً أساسياً. الإبداع هنا يتم لخدمة الإمعان في القدم».

وتتميز الأنظمة المتكاملة باستمرار «بعلاقة وثيقة بين الأهداف المتوسطة والأهداف النهائية، فالمجتمع والدولة والسلطة وما شابهها، كلها جزء من نظام قوي متضامن، يسوده الدين كدليل معرفي. هذا النوع من الأنظمة معاد للأبداع» (45). يستخدم «إيزنشتاد» تحليلاً مماثلاً على «حضارات آسيا الكبرى وبصل إلى استنتاج مماثل. التحول الداخلي يصبح سهلاً بفضل استقلالية المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية» (46)، ولهذا السبب فإن المجتمعات اليابانية والهندية الأكثر ذرائعية انتقلت باكراً وبسهولة أكثر نحو التحديث عن المجتمعات الكونفوشية والإسلامية، وكانت أكثر قدرة على استيراد التكنولوجيا الحديثة واستخدامها لتدعيم ثقافتها الموجودة.

فهل يعني هذا أن المجتمعات الصينية والإسلامية إما أن تُمسيك عن كل من التحديث والتغريب، أو أن تتبناهما؟ إن الخيار لا يبدو محدودًا بهذا الشكل، بالإضافة إلى أن اليابان وسنغافورة وتايوان والسعودية و- بدرجة أقل - إيران، أصبحت مجتمعات حديثة دون أن تصبح غربية.

والحقيقة أن الجهد الذي قام به الشاه لينهج النهج الكمالي وأن يقوم بالعمليتين ولد رد فعل مضاد للغرب ولكنه ليس مضافًا للتحديث.

ومن الواضح أن الصين عاكفة على طريق إصلاح، والمجتمعات الإسلامية لديها مشكلة مع التحديث. ويدعم «بييس» دعواه بأن التغريب شرط أساسي، بالإشارة إلى الصراعات القائمة بين الإسلام والتحديث في المسائل الاقتصادية مثل فوائد البنوك، والصيام، والموارث، وعمل المرأة، لدرجة أنه يقتبس عن «مكسيم رودنسون» قوله: «لا يوجد هناك ما يدل - بطريقة مقنعة - على أن الدين الإسلامي منع العالم الإسلامي من التقدم على الطريق نحو الرأسمالية الحديثة»، ويقول إن ذلك حدث في معظم النواحي الأخرى غير الاقتصاد.

«الإسلام والتحديث لا يتصادمان، المسلمون المتدينون يحضون على العلم، ويعملون في المصانع بكفاءة، ويستخدمون الأسلحة المتطورة. التحديث لا يتطلب أيديولوجية سياسية ولا مجموعة من المؤسسات بعينها مثل: الانتخابات، الحدود الوطنية، المؤسسات المدنية، وكل مظاهر الحياة الغربية الأخرى ليست ضرورية من أجل التقدم الاقتصادي. وكعقيدة، فإن الإسلام يُرضى كافة المستويات من المستشارين في العمل الإداري والمزارعين سواء بسواء. والشريعة لا تقول شيئًا عن التغيرات التي تصاحب التحديث مثل التحول من الزراعة إلى الصناعة، من الريف إلى المدينة أو من الاستقرار الاجتماعي إلى التغيير الاجتماعي المتواصل، ولا هي تصطدم بأمور مثل تعليم العامة أو وسائل الاتصال السريعة أو وسائل الانتقال الحديثة أو الرعاية الصحية» (47).

وبالمثل. فإن المتطرفين المعادين للتغريب والمتعصبين لإحياء الثقافات المحلية لا يترددون في استخدام الوسائل الفنية الحديثة مثل البريد الإلكتروني والتلفزيون والكاسيت للدفاع عن قضاياهم.

وباختصار، فإن التحديث لا يعني التغريب بالضرورة. المجتمعات غير الغربية يمكن أن تتحدث، وقد حدث ذلك بالفعل، دون أن تتخلى عن ثقافتها المحلية الخاصة، كما تبنت القيم والمؤسسات والممارسات الغربية بالجملة.

والأخيرة في الواقع قد تكون مستحيلة تقريباً. ومهما كانت العراقيل التي تضعها الثقافات غير الغربية أمام التحديث فهي أقل بكثير من تلك التي تضعها أمام التغريب. وربما يكون من «الحماقة» - كما يقول «برودل» - أن نعتقد أن التحديث أو «انتصار الحضارة بالمفهوم المفرد»، قد يؤدي إلى نهاية تعددية الثقافات التاريخية التي تجسدت في حضارات العالم الكبرى على مدى قرون (48).

التحديث، بدلاً من ذلك، يقوى من تلك الحضارات ويقلل من القوة النسبية للغرب، والعالم يصبح أكثر «حادثة» وأقل «غربية» في أمور أساسية.

(ب) الميزان المتغير للحضارات

#### الفصل الرابع

#### اضمحلال الغرب:

القوة والثقافة والعودة إلى المحلية

## القوة الغربية: السيطرة والاضمحلال:

هنالك صورتان لقوة الغرب بالنسبة للحضارات الأخرى. الأولى هي صورة لسيطرة وسيادة غربية شاملة. تفكك الاتحاد السوفيتي أزال المتحدي الخطير الوحيد بالنسبة للغرب، ونتيجة لذلك فإن العالم قد أصبح وسيظل يتشكل طبقاً لأهداف وأوليات ومصالح الدول الأوروبية الغربية القوية وربما بمساعدة من اليابان أحياناً. وحيث إنها القوة الكبرى الوحيدة المتبقية، فإن الولايات المتحدة، مع بريطانيا وفرنسا، يتخذون القرارات الحاسمة في القضايا السياسية والأمنية، والولايات المتحدة مع ألمانيا واليابان يتخذون القرارات الحاسمة في القضايا الاقتصادية.

الغرب هو الحضارة الوحيدة التي لها مصالح أساسية في كل حضارة أو منطقة أخرى، ولها القدرة على التأثير على سياسة وأمن واقتصاد كل حضارة أو منطقة أخرى. المجتمعات التي تنتمي إلى حضارات أخرى محتاجة دائماً إلى مساعدة غربية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها. والدول الغربية، كما لخص أحد الباحثين:

- تمتلك وتدير النظام المصرفي العالمي.
- تتحكم في كل العملات الصعبة.
- الزبون الرئيسي في العالم.
- تقدم غالبية سلع العالم الرئيسية.
- تسيطر على أسواق العالم الرئيسية.
- تمارس قيادة معنوية كبيرة داخل مجتمعات كثيرة.
- قادرة على التدخل العسكري الواسع.
- تتحكم في الطرق البحرية.
- تقود معظم البحث العلمي والتطوير التقني.
- تسيطر على وسائل الدخول إلى الفضاء.

- تسيطر على الصناعة الخاصة بالفضاء.
- تسيطر على وسائل الاتصال العالمية.
- تسيطر على صناعة الأسلحة ذات التقنية العالية (1).

الصورة الثانية للغرب مختلفة تماماً. إنها صورة حضارة تنهار، نصيبها من القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم في هبوط بالنسبة لنصيب الحضارات الأخرى. انتصار الغرب في الحرب الباردة لم يسفر عن فوز، بل إنهاك. الغرب مهتم بدرجة متزايدة بمشاكله واحتياجاته الداخلية، حيث يواجه نموًا اقتصاديًا بطيئًا وركودًا سكانيًا وبطالة وعجزًا حكوميًا وأخلاقيات عمل متدهورة ومعدلات ادخار منخفضة، وفي دول كثيرة بما فيها الولايات المتحدة يواجه تفككًا اجتماعيًا بالإضافة إلى مشكلات المخدرات والجريمة. القوة الاقتصادية تنتقل بسرعة إلى شرق آسيا، وبدأت تتبعها القوة العسكرية والنفوذ السياسي. الهند على حافة إقلاع اقتصادي والعالم الإسلامي يتزايد عداؤه للغرب. استعداد المجتمعات الأخرى لقبول أوامر الغرب أو التقيد بنصائح يتبخر بسرعة، وكذلك ثقة الغرب بنفسه وإرادته في السيطرة. أواخر الثمانينيات شهدت جدلاً واسعاً حول أطروحة ضعف الولايات المتحدة، وفي منتصف التسعينيات انتهى تحليل متوازن إلى نفس الاستنتاج تقريباً:

في جوانب كثيرة، سوف تتدهور القوة النسبية للولايات المتحدة بمعدل متسارع. ومن ناحية قدراتها الاقتصادية الخام فإن وضع الولايات المتحدة بالنسبة لليابان وفي النهاية بالنسبة للصين، من المحتمل أن يضعف أكثر من ذلك. في المجال العسكري فإن ميزان القدرات المؤثرة بين الولايات المتحدة وعدد من القوى الإقليمية النامية (بما فيها إيران والهند والصين) سوف يتحول من المركز إلى المحيط الخارجي.

بعض قوة أمريكا البنيوية سوف ينتقل بسرعة إلى دول أخرى، وسيجد جزء من قوتها غير البنيوية كذلك طريقه إلى أيدي لاعبين غير رسميين مثل الشركات متعددة الجنسية (2).

فأي من هاتين الصورتين لمكانة الغرب في العالم يصف الحقيقة؟ الإجابة بالتأكيد: كلاهما.

الغرب الآن مسيطر بشكل طاع وسيظل رقم واحد من ناحية القوة والنفوذ في القرن الواحد والعشرين. وهناك كذلك تغيرات تدريجية قوية وأساسية تحدث في موازين القوى بين الحضارات، وقوة الغرب بالنسبة لقوة الحضارات الأخرى سوف تستمر في الاضمحلال.

ومع تآكل أولية الغرب، فإن معظم قوته سوف يتبخر والباقي منها سوف ينتشر على أساس إقليمي بين الحضارات الرئيسية العديدة ودولها المركزية.

الزيادة البارزة في القوة تتراكم، وسوف تتراكم لدى الحضارات الآسيوية مع بروز الصين كمجتمع هو الأكثر ترجيحًا لتهديد الغرب على النفوذ الكوني.

هذه التحولات في القوة بين الحضارات أدت وسوف تؤدي إلى يقظة المجتمعات غير الغربية وتوكيد ثقافتها، وإلى زيادة رفضها للثقافة الغربية.

### **اضمحلال الغرب له ثلاث سمات أساسية:**

**أولاً:** هي عملية بطيئة. صعود القوة الغربية أخذ أربعة قرون. انحسارها قد يأخذ مثل تلك المدة الطويلة. في الثمانينيات كان الباحث البريطاني المتميز «هيدلي بول» يقول: «إن السيادة الغربية أو الأوروبية على المجتمع العالمي بكامله يمكن أن يقال إنها وصلت إلى أوجها حوالي سنة 1900» (3). الجزء الأول من كتاب «شينجلر» ظهر سنة 1918، وكان «اضمحلال الغرب» موضوعاً رئيسياً في تاريخ القرن العشرين. العملية نفسها امتدت عبر معظم القرن وواضح أنها يمكن أن تتسارع. النمو الاقتصادي والزيادات الأخرى في مقدرات أي دولة تسير عادة بامتداد «منحنى» "S": بداية بطيئة ثم تسارع يتبعه معدلات اتساع أقل ثم ثبات أو استواء. انهيار وضمحل الدول يمكن أن يتم أيضاً بأسلوب المنحنى S المعكوس كما حدث بالنسبة للاتحاد السوفيتي.

اعتدال في البداية ثم تسارع قبل الهبوط إلى القاع. انهيار الغرب مازال في المرحلة الأولى البطيئة، ولكنه قد يتسارع بدرجة كبيرة عندما يصل إلى نقطة معينة.

**ثانياً:** الانهيار لا يسير في خط مستقيم، وهو غير منتظم، به وقفات وانعكاسات وإعادة توكيد للقوة الغربية على أثر تجليات للضعف. المجتمعات الغربية المنفتحة لديها إمكانات عظيمة للتجدد، بالإضافة إلى أن الغرب يوجد به مركزان رئيسيان للقوة، على عكس كثير من الحضارات. الانهيار الذي كان «بول» يرى بدايته في حوالي سنة 1900، كان في الأساس انهيار المكون الأوروبي في الحضارة الغربية.

من سنة 1910 إلى سنة 1945 كانت أوروبا منقسمة على نفسها ومشغولة بمشاكلها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي الأربعينيات بدأت المرحلة الأمريكية في السيادة الغربية، سادت الولايات المتحدة العالم في



سنة 1945 لفترة قصيرة، وإلى درجة يمكن أن تقارن بقوة الحلفاء في سنة 1918.

انحسار الاستعمار الذي حدث بعد الحرب قلل من النفوذ الأوروبي بدرجة أكبر، ولكن ليس من نفوذ الولايات المتحدة الذي أحل استعمارًا جديدًا متخطيًا للحدود القومية، بديلًا للإمبراطورية التقليدية. وأثناء الحرب الباردة، كانت القوة العسكرية الأمريكية تتناسب مع مثلتها عند السوفيت، والقوة الاقتصادية الأمريكية تدهورت بالنسبة لمثلتها في اليابان، إلا أن جهودًا كانت تبذل من وقت لآخر من أجل التجديد العسكري والاقتصادي.

في سنة 1991 كان الباحث الإنجليزي البارز «باري بوزان» يقول أيضاً:

«الحقيقة الأعمق هي أن المركز قد أصبح الآن أكثر سيادة والمحيط أكثر تبعية عن أي وقت مضى منذ بدأ انحسار الاستعمار»(4). إلا أن دقة هذه الملاحظة تضعف حيث إن النصر العسكري الذي أدى إلى قيامها كان هو الآخر يضعف تدريجياً.

**ثالثاً:** القوة هي قدرة فرد أو جماعة ما على تغيير سلوك فرد أو جماعة أخرى، والسلوك يمكن أن يتغير عن طريق الإقناع أو القسر أو النصح، والذي يتطلب بدوره أن يكون لدى مستخدم القوة مصادر اقتصادية وعسكرية ومؤسسية وديموغرافية وتكنولوجية واجتماعية أو غيرها. قوة الجماعة أو الدولة هكذا تقدر عادة بحساب المصادر الموجودة تحت تصرفها، في مقابل تلك التي في يد الدول أو الجماعات التي تريد أن تمارس نفوذًا عليها.

نصيب الغرب من معظم - وليس كل - مصادر القوة المهمة وصل إلى أعلى مستوى له في بدايات القرن العشرين، ثم بدأ في التدهور مقارنة به لدى الحضارات الأخرى.

## مساحة الأرض والسكان:

في سنة 1490 كانت المجتمعات الغربية تسيطر على معظم شبه الجزيرة الأوروبية خارج البلقان، أو ربما 1.5 مليون ميلًا مربعًا من مجمل مساحة (باستثناء الأنتاركتكا) تبلغ 52.5 مليون ميلًا مربعًا. وفي قمة اتساعه المساحي في سنة 1920 كان الغرب يحكم - مباشرة - 25.5 مليون ميلًا مربعًا أو ما يقرب من نصف مساحة الكرة الأرضية. وبحلول 1993 كانت هذه السيطرة قد انخفضت إلى النصف، أي إلى حوالي 12.7 مليون ميل

مربعًا. عاد الغرب إلى مركزه الأوروبي الأصلي بالإضافة إلى أراضي الاستيطان المترامية في أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا.

في المقابل، ارتفعت مساحة المجتمعات الإسلامية المستقلة من 1٨٨ ميل مربع في سنة 1993. وحدثت تغيرات مماثلة في السكان. في سنة 1900 كان الغربيون يمثلون 30% تقريباً من سكان العالم، وكانت الحكومات الغربية تحكم قرابة 45% من السكان آنذاك، و48% في سنة 1920، وفي سنة 1993 كانت الحكومات الغربية لا تحكم أحدًا سوى الغربيين، باستثناء بعض البقايا الاستعمارية مثل هونغ كونج.

## (جدول رقم 4-1)

### الأراضي الواقعة تحت السيطرة السياسية للحضارات: (1900-1993)

| السنة                          | تقدير إجمالي لأراضي الحضارات محسوبة بألف ميل مربع |           |         |        |           |           |                     |       |
|--------------------------------|---|-----------|---------|--------|-----------|-----------|---------------------|-------|
|                                | المغربية  | الإفريقية | الصينية | الهندو | الإسلامية | اليابانية | الأمريكية اللاتينية | آخرون |
| 1900                           | 20.29   | 164       | 4.317   | 54     | 3.592     | 161       | 7.721               | 7.468 |
| 1920                           | 25.427  | 400       | 3.913   | 54     | 1.811     | 261       | 8.098               | 2.258 |
| 1971                           | 12.807  | 4.636     | 3.936   | 1.316  | 9.183     | 142       | 7.833               | 2.302 |
| 1993                           | 12.711  | 5.682     | 3.923   | 1.279  | 11.054    | 145       | 7.819               | 2.718 |
| تقدير الأراضي بالنسبة المئوية* |   |           |         |        |           |           |                     |       |
| 1900                           | 23.8  | 1.3       | 8.2     | 0.1    | 6.8       | 0.3       | 14.7                | 14.3  |
| 1920                           | 48  | 0.8       | 7.5     | 0.1    | 3.5       | 0.5       | 14.5                | 4.3   |
| 1971                           | 24.2  | 8.8       | 7.5     | 2.5    | 17.5      | 0.3       | 14.9                | 4.4   |
| 1993                           | 24.2  | 10.8      | 7.5     | 2.4    | 21.1      | 0.3       | 14.9                | 5.2   |

ملحوظة: المساحات العالمية النسبية محسوبة على أساس حدود الدول في السنة المينة.

\* تقدير أراضي العالم بـ 25.5 مليون ميل مربع لا يتضمن «التركتكا».

المصادر: Statesman's Year-Book (New York: St Martin's Press, 1901-1927), World Book Atlas

(Chicago: Field Enterprises Education Corp., 1970); Britannica Book of the Year (Chicago:

Encyclopedia Britannica, Inc., 1992-1944).

الغربيون وصلوا إلى ما يزيد قليلاً عن 13% من البشر في العالم، ومن المحتمل أن تهبط النسبة إلى 11% مع بداية القرن القادم، وإلى 10% بحلول عام 2025(5).

ومن حيث عدد السكان الكلي، كان الغرب في سنة 1993 يحتل المركز الرابع بعد الحضارات الصينية والإسلامية والهندية. الغربيون يمثلون إذن أقلية في سكان العالم وهي تتناقص باضطراد.

من ناحية الكيف فإن الميزان بين الغرب وعدد سكان الحضارات الأخرى يتغير أيضاً. شعوب الدول غير الغربية أصبحت أكثر صحة، أكثر تمديناً، وزاد فيها عدد القادرين على القراءة والكتابة، كما أصبحت أفضل تعليماً.

في بداية التسعينيات كانت معدلات الوفيات بين الأطفال في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، قد انخفضت من ثلث إلى نصف ما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً.

متوسط العمر المتوقع في تلك المناطق ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً، بمعدلات تتراوح بين 11 سنة في أفريقيا و23 سنة في شرق آسيا. في بداية الستينيات كان عدد من يقرأون ويكتبون في معظم دول العالم الثالث أقل

من ثلث عدد البالغين. في بداية التسعينيات كان من يستطيعون القراءة والكتابة في بلاد قليلة جدًا ما عدا أفريقيا، أقل من نصف عدد السكان. حوالي 50% من الهنود و75% من الصينيين يستطيعون القراءة والكتابة.

معدلات القراءة والكتابة وصلت في الدول النامية في سنة 1970 إلى 41% مما هي عليه في الدول المتقدمة. وفي سنة 1992 وصلت إلى 71%، في بداية التسعينيات، كانت المجموعة العمرية الملائمة بالكامل مسجلة في التعليم الابتدائي بالفعل في جميع المناطق ما عدا أفريقيا. ومن الدلائل المهمة أنه في بداية الستينيات في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا كان أقل من ثلث المجموعة العمرية الملائمة مسجلًا في التعليم الثانوي، وفي أوائل التسعينيات وصل التسجيل إلى نصف المجموعة ما عدا أفريقيا.

(جدول رقم 4 - 2).

**تعداد الدول التي تنتمي إلى الحضارات الرئيسية في العالم -  
1993 (بالآلاف)**

|           |           |                  |         |
|-----------|-----------|------------------|---------|
| الصينية   | ١,٣٤٠,٩٠٠ | أمريكا اللاتينية | ٥٠٧,٥٠٠ |
| الإسلامية | ٩٢٧,٦٠٠   | الإفريقية        | ٣٩٢,١٠٠ |
| الهندو    | ٩١٥,٨٠٠   | الأرثوذكسية      | ٢٦١,٣٠٠ |
| الغربية   | ٨٠٥,٤٠٠   | اليابانية        | ١٢٤,٧٠٠ |

المصدر: محسوبة بناء على الأرقام (Chicago: Encyclopedia Britannica 1994 Book of the Year, 1994,) pp. 764-69.

في سنة 1960 كان سكان المدن يمثلون أقل من ربع سكان العالم الأقل نموًا. بين 1960 و1992 ارتفعت نسبة سكان المدن من 49% إلى 73% في أمريكا اللاتينية، ومن 34% إلى 55% في الدول العربية، ومن 14% إلى 29% في أفريقيا، ومن 18% إلى 27% في الصين، ومن 19% إلى 26% في الهند (6).

هذه التغيرات في معرفة القراءة والكتابة والتعليم والتمدين خلقت سكاناً معبأين اجتماعياً، لديهم إمكانيات سريعة وتوقعات أعلى يمكن أن تنشط من أجل أغراض سياسية، وعلى نحو ما كان يمكن أن يحدث للفلاحين الأميين.

المجتمعات المعبأة اجتماعياً مجتمعات قوية. في سنة 1953 عندما كان القادرون على القراءة والكتابة من الإيرانيين 15%، وسكان المدن أقل من 17%، تمكن «كيرمت روزفلت»، ومجموعة من الـ CIA من قمع انتفاضة وإعادة «الشاه» إلى عرشه. في سنة 1979 عندما كان 50% من الإيرانيين يقرأون ويكتبون، ونسبة من يعيشون في المدن 47%، لم يستطع أي قدر من القوة العسكرية أن يبقى «الشاه» على عرشه.

### (جدول رقم 4 - 3).

## أنصبة السكان في العالم تحت السيطرة السياسية للحضارات (%) (1900-2025).

| السنة            | الغربية | الإفريقية | الصينية | الهندو | الإسلامية | اليابانية | الأمريكية<br>اللاتينية | الأرثوذكسية | آخرون |
|------------------|---------|-----------|---------|--------|-----------|-----------|------------------------|-------------|-------|
| الإحصاء العالمي* |         |           |         |        |           |           |                        |             |       |
| ١٩٠٠ [١.٦]       | ٤٤.٣    | ٠.٤       | ١٩.٣    | ٠.٣    | ٤.٢       | ٣.٥       | ٣.٢                    | ٨.٥         | ١٦.٣  |
| ١٩٢٠ [١.٩]       | ٤٨.١    | ٠.٧       | ١٧.٣    | ٠.٣    | ٢.٤       | ٤.١       | ٤.٦                    | ١٣.٩        | ٨.٦   |
| ١٩٧١ [٣.٧]       | ١٤.٤    | ٥.٦       | ٢٢.٨    | ١٥.٢   | ١٣.٠      | ٢.٨       | ٨.٤                    | ١٠.٠        | ٥.٥   |
| ١٩٩٠ [٥.٣]       | ١٤.٧    | ٨.٢       | ٢٤.٣    | ١٦.٣   | ١٣.٤      | ٢.٣       | ٩.٢                    | ٦.٥         | ٥.١   |
| ١٩٩٥ [٥.٨]       | ١٣.١    | ٩.٥       | ٢٤.٠    | ١٦.٤   | ١٥.٩      | ٢.٢       | ٩.٣                    | ٦.١         | ٣.٥   |
| ٢٠١٠ [٧.٢]       | ١١.٥    | ١١.٧      | ٢٢.٣    | ١٧.١   | ١٧.٩      | ١.٨       | ١٠.٣                   | ٥.٤         | ٢.٠   |
| ٢٠٢٥ [٨.٥]       | ١٠.١    | ١٤.٤      | ٢١.٠    | ١٦.٩   | ١٩.٢      | ١.٥       | ٩.٢                    | ٤.٩         | ٢.٨   |

ملاحظات: تقديرات سكان العالم النسبية مبنية على أساس حدود الدول الموجودة في السنة المبينة. تقديرات السكان من سنة ١٩٩٥ وحتى سنة ٢٠٢٥ على أساس حدود ١٩٩٤.

\* التقدير محسوب بالبلين.

- التقديرات لا تتضمن أعضاء كومنولث الدول المستقلة ولا البوسنة.

+ التقديرات تتضمن كومنولث الدول المستقلة وجورجيا وبوغوسلافيا السابقة.

المصادر: United Nations, Population Division, Department of Economic and Social Information and Policy Analysis, World Population Prospects, the 1992 Revision (New York: United Nations, 1993), Statesman's Year-Book (New York: St. Martin's Press, 1901-1927) World Almanac and Book of Facts (New York: Press Pub. Co., 1970-1933).

هناك هوة كبيرة مازالت تفصل الصينيين والهنود والعرب والأفارقة عن الغربيين واليابانيين والروس، إلا أنها تضيق بسرعة. وفي نفس الوقت هناك هوة أخرى مختلفة تتفتح. متوسط العمر عند الغربيين واليابانيين والروس يزيد باضطراد، والنسبة الأكبر من السكان الذين لم يعودوا يعملون تفرض عبئاً كبيراً على أولئك الذين مازالوا يعملون وينتجون. الحضارات الأخرى مثقلة بأعداد كبيرة من الأطفال، ولكن الأطفال هم عمال وجنود الغد.

## النتاج الاقتصادي:

نصيب الغرب من مجمل الناتج الاقتصادي العالمي ربما يكون قد وصل إلى أعلى معدلاته في العشرينيات، وواضح أنه بدأ في الانهيار منذ الحرب العالمية الثانية. في سنة 1750 كان نصيب الصين من الناتج الصناعي العالمي الثلث تقريباً، والهند حوالي الربع، والغرب أقل من الخمس. في سنة 1830 كان الغرب قد تقدم قليلاً على الصين. وفي العقود التالية كما يشير «بول بايروخ»، أدى تصنيع الغرب إلى عدم تصنيع بقية العالم، وفي 1913 كان الناتج الصناعي للدول غير الغربية ثلثي ما كان عليه تقريباً في سنة 1800، ومع بداية منتصف القرن العشرين ارتفع نصيب الغرب بدرجة كبيرة ليصل إلى قمته في سنة 1928 وتصبح نسبته 48.2% من نتاج العالم الصناعي.

وبعد ذلك انخفض نصيب الغرب حيث ظل معدل نموه متواضعاً، كما زادت الدول الأقل تصنيعاً من إنتاجها بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي سنة 1980 كان الغرب يقدم 57.8% من الناتج الصناعي العالمي، وهذا تقريباً نفس نصيبه منذ 120 سنة أو في ستينيات القرن التاسع عشر (7).

ولا توجد بيانات يعول عليها عن مجمل الناتج الاقتصادي لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية. في سنة 1950 كان الغرب يقدم 64% تقريباً من مجمل الناتج العالمي، وهبطت النسبة في الثمانينيات لتصل إلى 49% (انظر جدول 4-5). وطبقاً لأحد التقديرات، فإن الغرب سيكون مسئولاً عن نسبة 30% من جدال نتاج العالم في سنة 2013، ويشير تقدير آخر إلى أنه في سنة 1991 كان هناك أربعة دول غير غربية بين الدول السبع الأقوى اقتصادياً، وهي اليابان (في المركز الثاني) والصين (الثالث) وروسيا (السادس) والهند (الرابع). وفي سنة 1992 كانت الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، كما كانت أكبر عشرة أنظمة اقتصادية تضم تلك الموجودة في خمس

#### (جدول رقم 4-4)

### أنصبة الحضارات أو الدول في الناتج الصناعي العالمي 1750: 1980 (محسوبة بالنسبة المئوية، العالم = 100%)

| نسبة الحضارة               | 1750 | 1800 | 1830 | 1860 | 1880 | 1900 | 1913 | 1928 | 1938 | 1953 | 1963 | 1973 | 1980 |
|----------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| غرب                        | 18.2 | 23.3 | 31.1 | 53.7 | 68.8 | 77.4 | 81.6 | 84.2 | 88.6 | 94.6 | 96.4 | 97.2 | 97.8 |
| الصين                      | 32.8 | 33.3 | 29.8 | 19.7 | 12.5 | 6.2  | 3.6  | 3.4  | 3.1  | 2.3  | 3.5  | 3.9  | 5.2  |
| الهند                      | 3.5  | 3.5  | 2.8  | 2.6  | 2.4  | 2.4  | 2.7  | 3.3  | 5.2  | 2.9  | 5.1  | 8.8  | 9.1  |
| الولايات المتحدة           | 24.5 | 19.7 | 17.6 | 8.6  | 2.8  | 1.7  | 1.4  | 1.9  | 2.4  | 1.7  | 1.8  | 2.1  | 2.3  |
| روسيا الاتحادية السوفيتية* | 5.0  | 5.6  | 5.6  | 7.0  | 7.6  | 8.8  | 8.2  | 5.3  | 9.0  | 16.0 | 20.9 | 20.1 | 21.1 |
| البرازيل/ المكسيك          | —    | —    | —    | 0.8  | 0.6  | 0.7  | 0.8  | 0.8  | 0.8  | 0.9  | 1.2  | 1.6  | 2.2  |
| أخرى                       | 15.7 | 12.6 | 13.1 | 7.6  | 5.3  | 2.8  | 1.7  | 1.1  | 0.9  | 1.6  | 2.1  | 2.3  | 2.5  |

\* بما في ذلك دول حلف وارسو في سنوات الحرب الباردة.

المصدر: Paul Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980" Journal of

European Economic History, 11 (Fall 1982), 269 - 334.

دول غربية، يضاف إليها الدول الرئيسية في خمس حضارات أخرى وهي:

الصين واليابان والهند وروسيا والبرازيل. وتشير تقديرات معقولة إلى أنه في سنة 2020 ستكون أعلى خمسة أنظمة اقتصادية موجودة في خمس حضارات مختلفة، وأنه ستكون هناك ثلاثة أنظمة غربية فقط بين أعلى عشرة أنظمة في العالم. هذا الانهيار النسبي للغرب، ناتج في جزء كبير منه عن الصعود السريع لشرق آسيا (8).

الأرقام الكلية عن الناتج الاقتصادي، تخفي جزئياً المميزات الكيفية للغرب. الغرب واليابان تقريباً يسيطران تماماً على الصناعات التكنولوجية المتقدمة. التكنولوجيات تنتشر، وإذا كان الغرب يريد أن يحافظ على تفوقه فسوف يفعل كل ما في وسعه ليكون ذلك الانتشار عند حده الأدنى. وبفضل العالم الذي أصبح وثيق الاتصال، والذي خلقه الغرب، يصبح من الصعب عرقلة انتشار التكنولوجيا وتعطيل وصولها إلى حضارات أخرى. وتزداد الصعوبة في غياب خطر واحد متفق عليه مثل ذلك الذي كان إبان الحرب الباردة والذي كان يعطي وسائل التحكم في نقل التكنولوجيا بعض الفعالية. ويبدو محتملاً أن الصين كان لديها أكبر اقتصاد في العالم على مدار معظم التاريخ.



**(جدول رقم 4-5)**

**أنصبة الحضارات من مجمل الناتج الاقتصادي العالمي (1950-1992) (%)**

| السنة | الغربية | الإفريقية | الصينية | الهندو | الإسلامية | اليابانية | الأمريكية<br>اللاتينية | الأرثوذكسية* | آخرون* |
|-------|---------|-----------|---------|--------|-----------|-----------|------------------------|--------------|--------|
| ١٩٥٠  | ٦٢,١    | ٠,٢       | ٣,٣     | ٣,٨    | ٢,٩       | ٣,١       | ٥,٦                    | ١٦,٠         | ١,٠    |
| ١٩٧٠  | ٥٣,٤    | ١,٧       | ٤,٨     | ٣,٠    | ٤,٦       | ٧,٨       | ٦,٢                    | ١٧,٤         | ١,١    |
| ١٩٨٠  | ٤٨,٦    | ٢,٠       | ٦,٤     | ٢,٧    | ٦,٣       | ٨,٥       | ٧,٧                    | ١٦,٤         | ١,٤    |
| ١٩٩٢  | ٤٨,٩    | ٢,١       | ١٠,٠    | ٣,٥    | ١١,٠      | ٨,٠       | ٨,٣                    | ٦,٢          | ٢,٠    |

\* تقدير الحضارة الأرثوذكسية لسنة ١٩٩٢ يتضمن الاتحاد السوفيتي السابق ويوغوسلافيا السابقة.

- «الآخرون» يتضمن حضارات أخرى وخطأ تقريبي.

المصادر: السب الخاصة بسنوات ١٩٥٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠ محسوبة على أساس بيانات الدولار الثابتة كما قدمها Herbert Block, The Planetary Product in 1980: A Creative Pause? (Washington, D.C: Bureau of Public Affairs, U.S Dept. of State, 1981) PP. 30-45.

رأس ١٩٩٢ محسوبة بناء على تقديرات البنك الدولي للقوة الشرائية في الجدول رقم ٣٠ من: World Development Report 1994 (New York- Oxford University Press, 1994).

انتشار التكنولوجيا، والنمو الاقتصادي للدول غير الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين، يؤديان الآن إلى عودة النموذج التاريخي، وهذه ستكون عملية بطيئة. ولكن في منتصف القرن الواحد والعشرين - إن لم يكن قبل ذلك. يحتمل أن يماثل توزيع الناتج الاقتصادي والناتج الصناعي بين الحضارات الرئيسية، ما كان عليه في سنة 1800.

الضغط الغربي التي استمرت مائتي عام على الاقتصاد العالمي سوف تنتهي.

## القدرة العسكرية:

للقدرة العسكرية أربعة أبعاد:

**بعد كمي:** عدد الأفراد والأسلحة والمعدات والمصادر.

**بعد تكنولوجي:** فاعلية وتعقد الأسلحة والمعدات.

**بعد تنظيمي:** التماسك والانضباط والتدريب ومعنويات القوات وفاعلية علاقات القيادة والسيطرة.

**بعد مجتمعي:** القدرة والاستعداد لدى المجتمع لاستخدام القوة العسكرية بكفاءة.

في العشرينيات، كان الغرب سابقاً الجميع في كل تلك الأبعاد. في السنوات التالية لذلك انهارت قوة الغرب العسكرية بالنسبة لتلك لدى الحضارات الأخرى، وهو انهيار يتضح من الميزان المتغير في عدد العسكريين، أحد المقاييس رغم أنه ليس أهمها لقياس القدرة العسكرية.

## (جدول رقم 4-6).

### أنصبة الحضارات من مجمل القوى البشرية العسكرية في العالم (%)

| السنة | الإحصائي العالمي | الغربية | الافريقية | الصينية | الهندو | الإسلامية | اليابانية | الأمريكية اللاتينية | الأرثوذكسية* | آخرون |
|-------|------------------|---------|-----------|---------|--------|-----------|-----------|---------------------|--------------|-------|
| ١٩٠٠  | {١٠.٨٦}          | ٤٣.٧    | ١.٦       | ١٠.٠    | ٠.٤    | ١٦.٧      | ١.٨       | ٩.٤                 | ١٦.٦         | ٠.١   |
| ١٩٢٠  | {٨.٤٥}           | ٤٨.٥    | ٣.٨       | ١٧.٤    | ٠.٤    | ٣.٦       | ٢.٩       | ١٠.٢                | ١٢.٨         | ٠.٥   |
| ١٩٧٠  | {٢٣.٩٩١}         | ٢٦.٨    | ٢.١       | ٢٤.٧    | ٦.٦    | ١٠.٤      | ٠.٣       | ٤.٠                 | ٢٥.١         | ٢.٣   |
| ١٩٩١  | {٢٥.٧٩٧}         | ٢١.١    | ٣.٤       | ٢٥.٧    | ٤.٨    | ٢٠.٠      | ١.٠       | ٦.٣                 | ١٤.٣         | ٣.٥   |

ملاحظات: التقديرات على أساس حدود الدول في السنوات المبينة

إحصائي تقديرات القوات المسلحة (العامة) مبينة بالآلاف عن كل سنة.

\* نصيب الاتحاد السوفيتي من هذا الرقم مقدر بسنة ١٩٢٤ حسب:

J.M. Mackintosh in B.H. Liddell-Hart, The Red Army: The Red Army-1918: 1945, The Soviet Army-1946 to present (New York: Harcourt, Brace, 1956).

المصادر: U.S Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditure & Arms Transfers (Washington D.C: The Agency, 1971-1994); Statesman's Year Book (New York: St. Martin's Press, 1091-1927).

التحديث والتقدم الاقتصادي يولدان المصادر والرغبة لدى الدول لتطوير قدراتها العسكرية، والقليل من الدول هو الذي يفعل ذلك. في الثلاثينيات أنشأت اليابان والاتحاد السوفيتي قوات مسلحة قوية، كما ظهر في الحرب العالمية الثانية. أثناء الحرب الباردة كان لدى الاتحاد السوفيتي واحدة من أقوى قوتين عسكريتين في العالم. وفي الوقت الحاضر، يحتكر الغرب المقدرة على نشر قوات عسكرية تقليدية كبيرة في أي مكان من العالم، ولا يوجد تأكيد على أنه سيستطيع الاحتفاظ بهذه المقدرة. ويبدو مؤكدًا أنه لن تتمكن أي دولة ولا مجموعة من الدول غير الغربية أن تحقق مقدرة مماثلة خلال العقود القادمة. بالإضافة إلى ذلك، كانت تسود السنوات التي تلت الحرب الباردة خمسة توجهات في تطور القدرات العسكرية الكونية الرئيسية:

**أولاً:** بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي مباشرة، لم يعد للقوات المسلحة السوفيتية وجود. وبصرف النظر عن روسيا، فإن أوكرانيا فقط هي التي ورثت إمكانيات عسكرية بارزة. القوات الروسية تم تخفيض حجمها لدرجة كبيرة، وسحبت من أوروبا الوسطى ودول البلطيق. حلف وارسو انتهى. هدف تحدي البحرية الأمريكية تم التخلي عنه. المعدات العسكرية إما تم التخلص منها أو تركت لتسوء حالتها وتفقد صلاحيتها. مخصصات الدفاع في الميزانية خفضت جدًا. انخفاض الروح المعنوية ساد صفوف الضباط والجنود. في نفس الوقت كانت العسكرية الروسية تعيد تحديد واجباتها ومبادئها وتعيد

بناء نفسها من أجل الدور الجديد في حماية روسيا والتعامل مع الصراعات الإقليمية مع الجوار.

**ثانياً:** التخفيض الشديد في الإمكانيات الروسية حفز تخفيضاً بطيئاً - وإن كان كبيراً في الإنفاق العسكري الغربي، وكذلك في القوات والإمكانيات.

وفي ظل خطط إدارتي «بوش» و«كلينتون»، كان المطلوب تخفيض الإنفاق العسكري بنسبة 35% من 342.3 بليون دولار في سنة 1990 إلى 222.3 بليون دولار في 1988، وليصبح حجم القوات المسلحة في ذلك العام ما بين نصف إلى ثلثي ما كان عليه في نهاية الحرب الباردة.

ويهبط عدد الأفراد العسكريين من 2,1 مليوناً إلى 4.1 مليوناً. تم إلغاء برامج تسليح رئيسية، ويجرى إلغاء أخرى. المشتريات السنوية من الأسلحة الرئيسية هبطت بين 1985 و1995: السفن من 26 إلى 6، الطائرات من 943 إلى 127، الدبابات من 720 إلى صفر، الصواريخ الإستراتيجية من 48 إلى 18.

وبدءاً من أواخر الثمانينيات نفذت بريطانيا وألمانيا وفرنسا تخفيضات مماثلة في نفقات الدفاع والإمكانيات العسكرية، وإن كان بدرجة أقل. وفي منتصف التسعينيات كان المخطط هو تخفيض عدد أفراد القوات المسلحة الألمانية من 370.000 إلى 340.000 وربما إلى 320.000، وتخفيض الجيش الفرنسي من 290,000 في سنة 1900 إلى 225.000 في سنة 1997، كما تم تخفيض عدد الأفراد في القوات المسلحة البريطانية من 377.100 في سنة 1985 إلى 274.000 في سنة 1993، كما اختصرت دول القارة الأعضاء في حلف شمال الأطلسي "NATO" شروط التجنيد وناقشوا إمكانية إلغائه.

**ثالثاً:** في آسيا، كانت التوجهات تختلف تماماً عنها في روسيا والغرب.

زيادة الإنفاق العسكري وتطوير القوات كانت بمثابة جدول الأعمال، كما كانت الصين هي محددة سرعة الانطلاق. الدول الشرق آسيوية الأخرى تقوم بتحديث قواتها العسكرية وزيادة حجمها، يحفزها إلى ذلك القوة الاقتصادية المتزايدة والتعاظم الصيني. اليابان واصلت تطوير قدراتها العسكرية المتقدمة.

تاوان وكوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا... كلهم يزيدون من الانفاق العسكري ويقومون بشراء الدبابات والطائرات والسفن من روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول أخرى. وبينما

هبط الانفاق الدفاعي لحلف شمال الأطلسي "NATO" بحوالي 10% بين عامي 1985 و1993 (من 539.6 بليون دولار إلى 485.0 بليون دولار)، نجد أنه قد زاد في شرق آسيا بنسبة 50% تقريباً من 89,8 بليون دولار إلى 134.8 بليون دولار) وذلك خلال نفس الفترة(9).

**رابعاً:** تنتشر الإمكانيات العسكرية بما فيها أسلحة الدمار الشامل على نطاق واسع في العالم. ومع تقدم الدول اقتصادياً، تصبح لديها القدرة على إنتاج السلاح. بين الستينيات والثمانينيات مثلاً زاد عدد دول العالم الثالث المنتجة للطائرات من 1:8، والمنتجة للدبابات من 1:6، ولطائرات الهليكوبتر من 1:6 وللصواريخ التكتيكية من صفر:1، كما شهدت التسعينيات توجّهاً رئيسياً نحو عالمية صناعة الدفاع، الأمر الذي سيققل من أفضلية العسكرية الغربية (10).

الكثير من الدول غير الغربية إما أنهم يمتلكون أسلحة نووية (روسيا - الصين - إسرائيل - الهند - باكستان - وربما كوريا الشمالية)، أو يقومون بجهود دؤوبة للحصول عليها (إيران - العراق - ليبيا - وربما الجزائر)، أو في وضع يمكنهم من الحصول عليها بسرعة إن استدعت الحاجة (اليابان).

وأخيراً، فإن كل تلك التطورات تجعل تقسيم العالم إلى مناطق هو التوجه الرئيسي في الاستراتيجية والقوة العسكرية في عالم ما بعد الحرب الباردة. هذا التقسيم الإقليمي يقف وراء منطق عمليات تخفيض القوات المسلحة في روسيا والغرب، وزيادتها في الدول الأخرى. لم يعد لروسيا قدرات عسكرية كونية، ولكنها تركز استراتيجيتها وقواتها على خارجها القريب. الصين أعادت توجيه استراتيجيتها وقواتها لتأكيد القوة المحلية والدفاع عن المصالح الصينية في شرق آسيا. الدول الأوروبية كذلك توجه قواتها من خلال كل من الـ «ناتو» و«الاتحاد الأوروبي الغربي» للتعامل مع القلاقل على حدود وأطراف أوروبا الغربية. الولايات المتحدة حولت تخطيطها العسكري بوضوح من ردع وقاتل الاتحاد السوفيتي على أساس كوني، لكي تكون مستعدة للتعامل مع الطوارئ الإقليمية في الخليج الفارسي وشمال شرق آسيا في نفس الوقت. ورغم ذلك لا يبدو أن الولايات المتحدة لديها الإمكانيات العسكرية للوفاء بهذه الأهداف. فلكي تهزم العراق، قامت الولايات المتحدة بنشر 75% من طيرانها التكتيكي النشط في الخليج الفارسي، وكذلك 42% من دباباتها الحديثة و46% من رجال البحرية.

ومع التخفيض الكبير في القوات في المستقبل، سيكون من الصعب عليها أن تنفذ تدخلا واحداً، ومن الأكثر صعوبة أن تنفذ تدخلين ضد قوى إقليمية كبيرة خارج نصف الكرة الغربي. إن الأمن العسكري في أنحاء العالم أصبح

بشكل متزايد لا يعتمد على التوزع الكوني للقوة، ولا على أعمال القوى الكبرى، وإنما على توزع القوة داخل كل منطقة في العالم وعلى أعمال دول المركز في الحضارات.

وباختصار، فإن الغرب سيطر أقوى الحضارات في العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين، وربما استمرت له الصدارة بعد ذلك من ناحية الموهبة العلمية وإمكانيات البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي في النواحي المدنية والعسكرية.

السيطرة على مصادر القوة الأخرى أصبحت أيضاً موزعة وبشكل متزايد بين دول المركز والدول القيادية في الحضارات غير الغربية.

سيطرة الغرب على تلك المصادر كانت قد بلغت ذروتها في العشرينيات، ومنذ ذلك أخذت تضمحل بشكل غير منظم وإن كان واضحاً. في سنة 2020 أي بعد حوالي مائة عام من تلك الذروة ستصبح سيطرة الغرب على حوالي 24% من مساحة العالم (بعد أن كانت 49%)، وعلى 10% من سكان العالم (بعد أن كانت 48%) وربما على 15: 20% من سكان العالم المعبأين اجتماعياً، وعلى حوالي 30% من مجمل الناتج الاقتصادي العالمي (بعد أن كانت 70%) وربما على 25% من الناتج الصناعي (بعد أن كانت 84%) وعلى أقل من 10 من مجمل القوة البشرية العسكرية في العالم بعد أن كانت (بعد أن كانت 45%).

في سنة 1919 كان «وودرو ويلسون» و«لويد جورج» و«جورج كليمنصو» يتحكمون في العالم بالفعل. وهم جالسون في باريس، قرروا ما هي الدول التي يجب أن توجد وما هي التي لا ينبغي لها، ما هي الأقطار الجديدة التي تنشأ، ما هي حدودها ومن يحكمها، وكيف يجب أن يقسم الشرق الأوسط وأرجاء أخرى من العالم بين القوى المنتصرة. كما اتخذوا قرارات بشأن التدخل العسكري في روسيا والتنازلات الاقتصادية التي يجب أن تنتزع من الصين. بعد مائة عام لن تكون أي مجموعة صغيرة من الدول قادرة على ممارسة قوة مماثلة. وإن حدث، فإن أي مجموعة تستطيع ذلك لن تكون مكونة من ثلاث دول غربية، وإنما من قادة دول المركز في حضارات العالم السبع أو الثمانية الرئيسية. خلفاء «ريجان» و«تاتشر» و«ميتران» و«كول» سوف يزاحمهم خلفاء «دنج زيارينج» و«ناكاسوني» و«انديرا غاندي» و«يلتسين» و«الخميني» و«سوهارتو».

عصر السيادة الغربية سينتهي، وفي نفس الوقت فإن اضمحلال الغرب وصعود مراكز قوى أخرى، سينمى عمليات التأصيل الكونية والعودة إلى المحلية وصحة الثقافات غير الغربية.



## التأصيل: صحة الثقافات غير الغربية

توزع الثقافات في العالم يعكس توزيع القوة. التجارة قد تتبع العلم وقد لا تتبعه، ولكن الثقافة تتبع القوة دائماً. وعبر التاريخ كان توسع حضارة ما، يحدث دائماً إبان ازدهار ثقافتها، وكان يتضمن دائماً استخدام تلك القوة لنشر قيمها ومؤسساتها وممارساتها والوصول بها إلى مجتمعات أخرى.

الحضارة العالمية تحتاج إلى قوة عالمية. القوة الرومانية صنعت حضارة قريبة من العالمية داخل حدود العالم الكلاسيكي. القوة الغربية متمثلة في الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر والهيمنة الأمريكية في القرن العشرين، نشرا الثقافة الغربية في معظم أنحاء العالم المعاصر. الاستعمار الأوروبي انتهى، الهيمنة الأمريكية تنحسر، وذلك يتبعه تآكل في الحضارة الغربية، حيث تهب الأعراف العميقة الجذور واللغات والمعتقدات والمؤسسات الأصلية لتؤكد نفسها. القوة المتنامية للمجتمعات غير الغربية الناتجة عن التحديث، تؤدي إلى إحياء الثقافات غير الغربية في أنحاء العالم<sup>14</sup>.

هناك فرق كما يقول «جوزيف ناي» بين «القوة الصارمة» التي هي قوة الأمر والتي تستند إلى قوة اقتصادية وعسكرية، و«القوة اللينة» التي هي قدرة أي دولة على «حمل دولة أخرى على أن تقول ما تريده» من خلال اللجوء إلى ثقافتها وأيديولوجيتها. وكما يقر «ناي»، فإن هناك انتشاراً واسعاً للقوة الصارمة في العالم، والأمم الرئيسية «أقل قدرة من استخدام مصادر قوتها التقليدية لتحقيق أهدافها عما كانت عليه في الماضي». ويواصل «ناي»: «إذا كانت ثقافة وأيديولوجية دولة ما، لها جاذبية، سيكون الآخرون أكثر استعداداً «لأتباع» قيادتها، ومن هنا تكون القوة اللينة «على نفس درجة أهمية القوة الصارمة» (11).

. ولكن ما الذي يجعل الثقافة والأيديولوجية جذابة؟ إنها تصبح كذلك عندما ينظر إليها متجذرة في النجاح المادي وفي النفوذ. فالقوة اللينة لا تكون قوة إلا عندما تعتمد على أساس من القوة الصارمة. الزيادة في القوة الاقتصادية والعسكرية تولد ثقة بالنفس وغطرسة واعتقاداً بتفوق الثقافة الخاصة مقارنة بتلك التي لدى الآخرين، كما تزيد من جاذبيتها بالنسبة للغير.

انهيار القوة الاقتصادية والعسكرية يؤدي إلى عدم الثقة بالنفس وإلى أزمة هوية والسعي لإيجاد مفاتيح للتقدم الاقتصادي والعسكري والسياسي لدى الثقافات الأخرى.



وحيث إن المجتمعات غير الغربية تزيد من قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فإنها - بدرجة متزايدة - تعلن بعلو الصوت عن فعالية قيمها ومؤسساتها وثقافتها الخاصة. الأيديولوجية الشيوعية كانت تروق لكثيرين في أنحاء العالم في الخمسينيات والستينيات عندما كانت مرتبطة بالنجاح الاقتصادي والقوة العسكرية للاتحاد السوفيتي، هذا الميل تبخر عندما كسد الاقتصاد السوفيتي وعجز عن الحفاظ على القوة العسكرية السوفيتية. القيم والعادات الغربية تروق لأناس من ثقافات مختلفة لأنهم ينظرون إليها على أنها مصدر القوة والثروة. هذه العملية استمرت عدة قرون. وكما يشير «وليم ماكنيل» إن المجرين والبولنديين والليتوانيين تبنا المسيحية والقانون الروماني وعناصر الثقافة الغربية الأخرى بين عامي 1000 و1300، وإن «الحافز على هذا القبول للثقافة الغربية، كان الخوف الممزوج بالإعجاب بالقوة العسكرية للأمراء الغربيين» (12).

ومع انهيار القوة الغربية، فإن قدرة الغرب على فرض المفاهيم الغربية الخاصة بحقوق الإنسان والليبرالية والديمقراطية على حضارات أخرى تنهار كذلك، كما تنهار جاذبية تلك القيم بالنسبة للحضارات الأخرى، وقد حدث ذلك بالفعل على مدى قرون عدة، كانت الشعوب غير الغربية تحسد المجتمعات الغربية على تفوقها الاقتصادي وتقدمها التكنولوجي وقوتها العسكرية وتماسكها السياسي، وكانوا يبحثون عن سر هذا النجاح في القيم والأعراف الغربية. وعندما تأكد لهم أن ما يتصورونه قد يكون هو المفتاح، حاولوا تطبيقه في مجتمعاتهم: لكي يصبحوا أغنياء وأقوياء لابد أن يكونوا مثل الغرب. هذه التوجهات «الكمالية»<sup>15</sup> اختفت الآن من شرق آسيا.

الآسيويون يعززون نموهم الاقتصادي الكبير إلى التزامهم بثقافتهم الخاصة وليس إلى مستورداتهم من الثقافة الغربية. ويقولون إنهم يحققون نجاحًا لأنهم مختلفون عن الغرب. وبالمثل، عندما شعرت المجتمعات غير الغربية بالضعف مقارنة بالغرب، توسلوا بالقيم الغربية لتحقيق الذات، وبالليبرالية والديمقراطية والاستقلالية لتبرير معارضتهم للسيادة الغربية. لم يعودوا ضعفاء، بل إن قد تم تتزايد باستمرار، والآن لا يترددون في الهجوم على نفس تلك القيم التي سبق أن استخدموها لتنمية مصالحهم. التمرد على الغرب كان في الأساس يجد شرعيته من خلال توكيد عالمية القيم غير الغربية.

نهوض هذه التوجهات هو أحد تجليات ما يسميه «رونالد دور» بـ «الجيل الثاني لظاهرة التأصيل». في كل من المستعمرات الغربية السابقة والدول المستقلة مثل الصين واليابان، فإن «الجيل الأول للتحديث أو ما بعد الاستقلال كان يتلقى تعليمه غالباً في الجامعات الأجنبية (الغربية) وبلغه

غربية كوزموبوليتانية. وإلى حد ما لأنهم كانوا يذهبون إلى الخارج في مقبيل العمر، قابلين للتأثر، ربما كان استيعابهم للقيم الغربية وأساليب الحياة عميقًا». الجيل الثاني الأكبر حجمًا، على العكس من الجيل الأول تلقى تعليمه في الداخل، في جامعات أنشأها الجيل الأول، حيث يتم استخدام اللغة المحلية في التعليم بتوسع أكثر من اللغة الاستعمارية. هذه الجامعات «توفر حدًا أدنى من الاحتكاك بالثقافة العالمية» «و» يتم تأصيل المعارف عن طريق الترجمة - وعادة على مستوى محدود وهزيل. خريجو هذه الجامعات يستهجنون سيطرة الجيل السابق - الذي تدرب في الغرب - عليهم، ومن هنا فإنهم غالباً ما «يستجيبون لنداء حركات المقاومة المحلية» (13).

ومع انحسار النفوذ الغربي، لا يستطيع القادة الصغار الطموحون أن يتطلعوا إلى الغرب لكي يزودهم بالقوة والثروة. عليهم أن يبحثوا عن وسائل النجاح في داخل مجتمعاتهم، ومن هنا فلا بد لهم من أن يتأقلموا مع القيم والثقافة المحلية.

عملية التأصيل أو العودة إلى المحلية ليست في حاجة لانتظار الجيل الثاني. قادة الجيل الأول القادرون، المدركون، والذين يستطيعون التكيف يقومون بعملية التأصيل بأنفسهم.

وتوجد لذلك ثلاث حالات جديرة بالذكر هي «محمد علي جناح» و«هاري لي» و«سولومون باندرا نايكا». الثلاثة كانوا خريجين لامعين من «أكسفورد» و«كمبردج» و«لنكولنز إن» علي التوالي. محامون ممتازون ومن بين النخبة في مجتمعاتهم المتغربة تماماً. «محمد علي جناح» كان علمانياً ملتزماً، «لى» كما يصفه وزير بريطاني كان «أفضل إنجليزي شرق السويس»، «باندرا نايكا» نشأت مسيحية. ولكي يقود الثلاثة بلادهم نحو الاستقلال وبعده كان عليهم أن يعودوا إلى الأصول.. إلى المحلية. عادوا إلى ثقافتهم، ارتدوا إلى ثقافات الأسلاف، وفي الطريق إلى ذلك غيروا أحياناً هوياتهم، أسماءهم، ملابسهم، معتقداتهم.

المحامي الإنجليزي «محمد علي جناح» أصبح «القائد الأعظم» في الباكستان، «هاري لي» أصبح «لى كوان يو»، «جناح» العلماني أصبح المصلح الإسلامي المتحمس للإسلام كأساس لدولة إسلامية. «لى» المتأنجلز تعلم «الماندارين» وأصبح داعية للكونفوشية، «باندرا نايكا» المسيحية تحولت إلى البوذية ولجأت إلى القومية السنهالية.

التأصيل والعودة إلى المحلية والجذور كانت هي جدول الأعمال في كل العالم غير الغربي في الثمانينيات والتسعينيات. الصحة الإسلامية، والتأسلم

هي القضايا الرئيسية في المجتمعات الإسلامية، التوجه السائد في الهند هو رفض الأنماط والقيم الغربية والعمل على (تهنيد) السياسة والمجتمع.

الحكومات في شرق آسيا تتبنى الكونفوشية، والقادة السياسيون والمفكرون يتحدثون عن «أسينة» بلادهم (جعلها آسيوية قلباً وقالباً).

في منتصف التسعينيات كانت اليابان تستحوذ عليها فكرة «النيهون جيزون» - أو اليابان واليابانيون». بعد ذلك كان مفكر ياباني بارز يقول إن اليابان تاريخياً قد مرت بـ «دورات استيراد للثقافات الخارجية»: «تأصيل» تلك الثقافات عن طريق المطابقة والتقنية، اضطراب حتمي ناتج عن استنفاد المستورد، انفتاح أخير على العالم الخارجي»، واليابان في الوقت الحاضر «عاكفة على المرحلة الثانية من هذه الدورة» (14).

مع نهاية الحرب الباردة، أصبحت روسيا «دولة ممزقة» مرة أخرى مع عودة ظهور الصراع التقليدي بين المتغربين والمتعصبين للسلاقية. لمدة عقد من الزمان تقريباً كان التوجه من التغريب إلى السلاية، عندما أفسح «جورباتشوف» المتغرب المجال أمام «يلتسين» الروسي الأسلوب والغربي الأفكار، والذي كان بدوره مهدداً من قِبَل القوميين الذين يمثلون التأصيل الروسي الأرثوذكسي. وعملية التأصيل تتعمق من خلال التناقض الديمقراطي الظاهري: تبنى المجتمعات غير الغربية للتقاليد الديمقراطية الغربية يشجع ويفتح الطريق نحو السلطة أمام الحركات السياسية القومية والمعادية للغرب.

في الستينيات والسبعينيات، كانت الحكومات المتغربة والمالية للغرب في الدول النامية مهددة بالانقلاب عليها والثورة ضدها. في الثمانينيات والتسعينيات كانت تواجه خطراً متزايداً بأن تخرج من السلطة عن طريق الانتخابات. التحول إلى الديمقراطية يتصادم مع التغريب، والديمقراطية في صميمها عملية محدودة وليست كوزموبوليتانية. والسياسيون في المجتمعات غير الغربية لا يفوزون في الانتخابات عن طريق إظهارهم مدى تغريبهم أو تعلقهم بالغرب، بل إن المنافسة الانتخابية تغريبهم، بدلاً من ذلك، بتقديم ما يتصورون أنه يرضي المطالب الشعبية، والتي عادة ما تكون عرقية ودينية في طبيعتها.

والنتيجة، هي التعبئة الشعبية ضد النخب ذات الثقافة والتوجهات الغربية. الجماعات الإسلامية الأصولية فازت في بعض الانتخابات التي تمت في الدول الإسلامية، وكانت قاب قوسين أو أدنى من السلطة في الجزائر، لو لم يقدم العسكر على إلغاء انتخابات 1992.

في الهند، ربما تكون المنافسة على التأيد الانتخابي قد شجعت على الفتنة الطائفية والعنف الطائفي (15). الديمقراطية في سريلانكا هي التي مكنت حزب الحرية السريلانكي من إسقاط الحزب الوطني الاتحادي النخبوي ذي التوجه الغربي في عام 1956، وهيأت الفرصة لحركة «بائيكاشينتاليا» السنهالية الوطنية في الثمانينيات.

قبل عام 1949 كان كل من جنوب إفريقيا والنخب الغربية ينظرون إلى جنوب إفريقيا على أنها دولة غربية وبعد اتضاح شكل النظام العنصري، بدأت النخب الغربية تطرد جنوب إفريقيا من المعسكر الغربي بالتدرج، بينما استمر البيض في جنوب إفريقيا يعتبرون أنفسهم غربيين. ولكي يستعيدوا مكانهم في النظام العالمي الغربي، اضطروا إلى إدخال المؤسسات الديمقراطية الغربية التي أدت إلى وصول النخبة السوداء الشديدة التغريب إلى السلطة.

وإذا قام عامل التأسيس في الجيل الثاني بمهامه بنجاح، فإن خلفاء تلك النخبة سيكونون أكثر انتماء لقبائل «الهاوسا» و«الزولو»، وأكثر إفريقية في توجهاتهم، وسوف يتزايد تعريف جنوب إفريقيا لنفسها كدولة إفريقية.

في مراحل مختلفة قبل القرن التاسع عشر، كان البيزنطيون والعرب والصينيون والعثمانيون والمغول والروس، على ثقة عالية بقوتهم وإنجازاتهم مقارنة بتلك التي لدى الغرب. في تلك المراحل أيضاً، كانوا يشعرون بازدياد نحو ضعف الغرب الثقافي وتخلف مؤسساته وما به من فساد وتفسخ. ومع انخفاض نجاح الغرب نسبياً، تعود تلك الاتجاهات للظهور ويشعر الناس أنهم ليسوا في حاجة للاقتباس عنه»..

إيران حالة متطرفة لذلك، ولكن كما يلاحظ أحد المراقبين: «القيم الغربية مرفوضة بصور مختلفة ولكنها ليست أقل حزمًا مما هي عليه في ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة والصين واليابان» (16). نحن نشهد «نهاية الحقبة التقدمية»، التي كانت تسودها الأيديولوجيات الغربية، ونتحرك نحو حقبة تفاعل فيها حضارات متعددة ومتنوعة، وتنافس وتتعايش وتتكيف مع بعضها البعض (17).

تتجلى عملية التأسيس الكونية هذه بشكل واضح في الإحياء الديني الذي يحدث في أجزاء كثيرة من العالم، خاصة ذلك الانبعاث الثقافي في الدول الآسيوية والإسلامية، الناجم في جزء كبير منه عن نشاطها الثقافي ونموها الديموغرافي.

## تأثر الله:

في النصف الأول من القرن العشرين، كانت النخب المثقفة تفترض أن التحديث الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى ذبول الدين كعامل مهم في وجود الإنسان. هذا الافتراض كان يشترك فيه المرحبون بهذا التوجه والمنددون به على السواء. العلمانيون من دعاة التحديث كانوا يرحبون بالمدى الذي وصل إليه العلم والعقلانية والبراجماتية في القضاء على الخرافات والأساطير واللاعقلانية والطقوس التي تُكوّن جوهر الأديان الموجودة: المجتمع الناشئ سيكون متسامحًا، عقلانيًا، عمليًا، تقدميًا، إنسانيًا، وعلمانيًا.

المحافظون المنزعجون على الجانب الآخر، حذروا من العواقب الوخيمة لاختفاء المعتقدات والمؤسسات الدينية والهداية الأخلاقية التي يقدمها الدين والمتعلقة بسلوك الفرد والجماعة. النتيجة النهائية ستكون: الفوضى والفساد وتقويض الحياة المتحضرة. كان «ت. س. إليوت» يقول: «إن لم تتخذ لنفسك إلهًا - وهو إله ضنين - فلا بد أن تقدم احتراماتك لـ «هتلر» أو «ستالين»» (18).

النصف الثاني من القرن العشرين، أثبت أن تلك الآمال والمخاوف لا أساس لها. التحديث الاقتصادي والاجتماعي أصبح كونيًا من ناحية الحجم، وفي نفس الوقت حدثت يقظة أو صحوة دينية كونية. هذه الصحوة، أو «ثار الله» كما يطلق عليها «جيل كيل»، انتشرت في كل قارة وكل حضارة وكل دولة في الواقع. وكما يلاحظ «كيل» أيضاً أن التوجه نحو «العَلَمَة» ونحو تكيف الدين مع العلمانية «أخذ وجهة معاكسة، ظهر توجه ديني جديد، لم يعد يهدف إلى التكيف مع القيم العلمانية وإنما إلى استعادة أساس مقدس لتنظيم المجتمع، وعن طريق تغييره إذا لزم الأمر. وباستخدام طرق متعددة للتعبير عن ذلك، فإن هذا التوجه يؤيد التحول عن الحداثة التي فشلت، مع عزو انتكاساتها ونهايتها الميتة إلى البعد عن الله. ولم تعد القضية قضية تحديث، وإنما قضية «أنجلة»<sup>16</sup> ثانية لأوروبا»، ولم يعد الهدف هو تحديث الإسلام، وإنما «أسلمة الحداثة». هذا الإحياء الديني تضمن في جزء منه اتساع رقعة بعض الأديان التي كسبت معتنقين جدد في مجتمعات لم يكن لها فيها أنصار من قبل، وتضمنت الصحوة الدينية إلى حد بعيد أناسًا يعودون إلى التعاليم الدينية لمجتمعاتهم وتنشيطها وإعطائها معان جديدة. المسيحية والإسلام واليهودية والهندوسية والبوذية والأرثوذكسية، كلها حدثت فيها صحوة في الالتزام والاقتراب والممارسة من قِبَل الذين كانوا يعتنقونها في السابق. وجميعها ظهر فيه حركات أصولية ملتزمة بتنقية عنيفة للمعتقدات والتقاليد والعادات الدينية وإعادة تشكيل السلوك الشخصي والاجتماعي العام بما يتفق مع العقائد الدينية. الحركات الأصولية مثيرة ويمكن أن يكون لها أثر سياسي واضح. وهي ليست سوى الأمواج السطحية على المد الديني

الأوسع والأعمق والذي يعطي شكلًا مختلفًا للحياة الإنسانية في نهاية القرن العشرين. تجديد الدين في أنحاء العالم يتخطى بكثير نشاطات الأصوليين المتطرفين، ويتجلى ذلك في الحياة اليومية للناس واهتمامات وخطط الحكومات في مجتمع بعد الآخر.

الصحة الثقافية في الثقافة الكونفوشية العلمانية تتخذ شكل تأكيد القيم الآسيوية، ولكنها في بقية العالم تعبر عن نفسها بتأكيد القيم الدينية. وكما يلاحظ «جورج ويجل» فإن «نزع العلمنة عن العالم، هو إحدى الحقائق السائدة في أواخر القرن العشرين» (20). ظهر تغلغل الدين وانتشاره جلياً في الدول الشيوعية السابقة، وتدفع دعاة الإحياء الديني عليها من ألبانيا إلى فيتنام. وفي روسيا حدثت صحة كبرى للأرثوذكسية، وفي 1994 أعلن 30% من الروس تحت سن الخامسة والعشرين أنهم تحولوا من الإلحاد إلى الإيمان بالله. عدد الكنائس العاملة في منطقة موسكو زاد من 50 في سنة 1988 إلى 250 في سنة 1993، القادة السياسيون أصبحوا يحترمون الدين، والحكومات تدعمه.

وكما نقل أحد المراقبين الأذكياء في سنة 1993: في المدن الروسية «تعود أصوات أجراس الكنائس لتملأ الجو مرة أخرى، وتلمع قباب مذهب جديدة في الشمس، ويتردد الإنشاد الديني في الكنائس التي كانت أنقاضاً منذ وقت قريب... وهي أكثر الأماكن ازدهاراً في المدينة» (21).

ومع إحياء الأرثوذكسية في الجمهوريات السلافية، اجتاحت آسيا الوسطى صحة إسلامية في نفس الوقت. في سنة 1989 كان يوجد في آسيا الوسطى 160 مسجدًا عاملاً ومدرسة إسلامية واحدة. في أوائل 1993 كان العدد قد أصبح عشرة آلاف مسجد وعشرة مدارس.

ورغم أن هذه الصحة كانت تتضمن بعض الحركات السياسية الأصولية ومدعومة من الخارج بواسطة السعودية وإيران وباكستان، إلا إنها كانت حركات ثقافية واسعة بالأساس (22). فكيف يمكن تفسير هذه الصحة الدينية الكونية؟ من المؤكد أنه كانت هناك أسباب خاصة في بعض الدول والحضارات، إلا أنه من المبالغة أن نتوقع أن عددًا كبيرًا من الأسباب المختلفة يمكن أن يؤدي إلى تطورات مماثلة ومتزامنة في معظم أنحاء العالم. الظاهرة الكونية تتطلب تفسيرًا كونيًا، ومع ذلك فقد يكون الكثير من الأحداث في دول بعينها قد تأثر بعوامل فريدة، مع تدخل بعض الأسباب العامة. فما هي؟ السبب الأكثر وضوحًا والأكثر بروزًا والأقوى في هذه الصحة الدينية الكونية هو ما يفترض أنه كان سببًا لموت الدين بالتحديد: عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التي اجتاحت العالم في

النصف الثاني من القرن العشرين. مصادر الهوية وأنظمة السلطة التي بقيت طويلاً تمزقت.

الناس ينتقلون من الريف إلى المدينة، ينفصلون عن جذورهم ويشغلون بأعمال جديدة أو لا يعملون. يتفاعلون ويتعاملون مع أعداد كبيرة من الأعراب ويتعرضون لأنماط جديدة من العلاقات. يحتاجون إلى: مصادر جديدة للهوية، أشكال جديدة من مجتمعات مستقرة، مجموعات جديدة من التعاليم والمبادئ الأخلاقية التي تجعل لحياتهم معنى. الدين العام والأصولي يفي بهذه الاحتياجات. وكما يشرح «لي كوان» عن الوضع في شرق آسيا:

«نحن مجتمعات زراعية تحولت إلى التصنيع خلال جيل واحد أو جيلين. ما حدث في الغرب على مدى 200 سنة يحدث هنا في خلال 50 سنة أو أقل. كل شيء مكسوس ومضغوط في وقت محدد ولذلك لا بد أن يحدث اضطراب وقصور. إذا نظرت إلى دول سريعة النمو - مثل كوريا وتايلاند وهونج كونج وسنغافورة - تجد أن هناك ظاهرة واحدة مميزة: لم تعد التقاليد والعقائد القديمة - عبادة الأسلاف: الشامانية<sup>17</sup> - كافية، هناك بحث جديد عن تفسيرات أرقى لهدف الإنسان، لماذا نحن هنا، ويصاحب ذلك كله فترات توتر شديد في المجتمع (23).

الناس لا يعيشون بالعقل فقط، لا يمكنهم أن يفكروا أو يتصرفوا بعقل في متابعة مصالحهم الخاصة إلا إذا عرفوا أنفسهم. سياسة المصالح تفترض وجود الهوية. في أوقات التغير الاجتماعي السريع تذوب الهويات الراسخة، لا بد من إعادة تعريف الذات، هكذا تخلق هويات جديدة. بالنسبة لمن يواجهون احتياجاً لتحديد «من أنا؟» و«لمن أنتمي؟» يقدم الدين إجابات قوية، وتوفر الجماعات الدينية مجتمعات صغيرة عوضاً عن تلك التي فقدت أثناء عملية التمددين. كل الأديان، كما يقول «حسن الترابي» «تزود الناس بإحساس بالهوية وباتجاه في الحياة».

في هذه العملية يعيد الناس اكتشاف هويتهم أو يخلقون هوية جديدة، ومهما كانت أهدافهم العامة فإن الدين يمنحهم هوية بما يصنعه من تمييز بين المؤمنين وغير المؤمنين، بين جماعة متماسكة أرقى وجماعة خارجية أقل (24).

يقول «برنارد لويس»: «في العالم الإسلامي يوجد ميل متواتر لدى المسلمين في أوقات الأزمة، لأن يبحثوا عن هويتهم الأساسية وانتمائهم في المجتمع الإسلامي - أي في كيان محدد بالإسلام أكثر منه بأي معيار آخر إثني أو مكاني». ومثله يبرز «جيل كيل» مركزية البحث عن هوية: «إعادة

التأسلم من القاعدة، هي أولاً وأخيراً وسيلة لإعادة بناء هوية في عالم فقد معناه وتحول إلى فوضى ويدفع إلى الاستلاب» (25).

في الهند «هوية هندية جديدة في سبيل البناء» نتيجة للتوتر والاستلاب الناجمين عن التحديث (26). في روسيا، الصحوه الدينية «نتيجة لرغبة فورية في الهوية التي يمكن أن توفرها الكنيسة الأرثوذكسية فقط، الصلة الوحيدة غير المقطوعة مع ماضي الروس الذي يبلغ ألف عام»، بينما تنبع الصحوه في الجمهوريات الإسلامية كذلك «من طموح سكان آسيا الوسطى القوى لتوكيد الهوية التي قمعتها موسكو لعدة عقود» (27). الحركات الأصولية على نحو خاص، هي «وسيلة للتأقلم مع تجربة الفوضى وفقدان الهوية، ومعنى وضمان للبنية الاجتماعية التي نتجت عن إدخال الأنماط الاجتماعية والسياسية الحديثة بسرعة، والعلمانية، والثقافة العلمية، والتقدم الاقتصادي». ويتفق «وليم هـ. ماكنيل»، على أن «الحركات الأصولية المهمة هي تلك التي يتم التجنيد فيها من المجتمع ككل، وتنتشر لأنها تجيب أو تبدو أنها تفي بالاحتياجات الإنسانية الجديدة. وليس مصادفة أن تتركز تلك الحركات في دول مزدحمة، حيث الضغط السكاني على الأرض يجعل استمرار أساليب القرية القديمة مستحيلًا بالنسبة لغالبية السكان، وحيث بدأت وسائل الاتصال الجماهيري المتمركزة في المدينة تحدث تآكلًا في إطار العمل القديم للحياة الريفية عن طريق اختراقها للقرية» (21). وبشكل أعم، فإن الصحوه الدينية في أرجاء العالم هي رد فعل ضد العلمانية، والنسبية الأخلاقية، والانغماس الذاتي، وإعادة تأكيد لقيم النظام والانضباط والعمل والعون المتبادل والتضامن الإنساني. الجماعات الإنسانية تلبى الاحتياجات الاجتماعية التي أهملتها بيروقراطيات الدولة (الأجهزة الإدارية)، وهي تتضمن توفير الخدمات الطبية والعلاجية ودور الحضانة والمدارس ورعاية المسنين والإغاثة السريعة بعد الكوارث الطبيعية وغيرها والمساعدة الاجتماعية أثناء فترات الحرمان الاقتصادي. انهيار النظام والمجتمع المدني يحدث فراعًا تملأه الجماعات الدينية، والأصولية غالبًا.

وإذا كانت الأديان التقليدية السائدة لا تشبع الاحتياجات العاطفية واجتماعية للمجتمين من جذورهم، فإن جماعات دينية أخرى تتحرك، وأثناء ذلك توسع من عضويتها ومن إبراز دور الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية.

تاريخياً، كانت كوريا الجنوبية مجتمعًا بوذيًا بشكل عام، المسيحيون فيه كانوا تقريباً 3:1 % في سنة 1950، وعندما أُلغيت كوريا الجنوبية نحو النمو الاقتصادي مع حركة تمدين واسعة وتمايز مهني، شعر الناس بغياب البوذية... افتقدوها، «بالنسبة للملايين الذين تدفقوا على المدن، وبالنسبة للكثيرين من الذين ظلوا في الريف المتغير ضاعت البوذية الهادئة، وفقدت



بوزية عهد الإصلاح الزراعي الكوري جاذبيتها. المسيحية برسالتها في الخلاص الشخصي والصير الفردي قدمت لهم السلوى المريحة في وقت الفوضى والتحول»(30).

وفي الثمانينيات كان عدد المسيحيين، وغالبيتهم من المنتمين للكنيسة والكاثوليك، قد أصبح على الأقل 30% من سكان كوريا الجنوبية. في أمريكا اللاتينية حدثت نقلة مماثلة ومتوازنة، زاد عدد البروتستانت من 7 مليون تقريباً في سنة 1960 إلى حوالي 50 مليوناً في سنة 1990، وكانت أسباب هذا النجاح كما أدرك الكهنة الكاثوليك في سنة 1989 تتضمن «بطء الكنيسة الكاثوليكية في الوصول إلى وفاق مع الأساليب الحديثة في الحياة المدنية» و«بنيتها التي تجعلها عاجزة عن الوفاء بالاحتياجات النفسية للناس اليوم». ويلاحظ أحد القساوسة البرازيليين أن الكنائس البروتستانتية، على عكس الكنيسة الكاثوليكية تفي «بالاحتياجات الأساسية للفرد، دفء إنساني، شفاء. تجربة إنسانية عميقة». انتشار البروتستانتية بين الفقراء في أمريكا اللاتينية ليس بالأساس عملية إحلال لعقيدة مكان أخرى، وإنما بالأحرى زيادة - رئيسية في الالتزام الديني والمشاركة، حيث يصبح الكاثوليكيون معاً والسليبيون. إيفانجليكيين نشطاء ومخلصين. في بداية التسعينيات، في البرازيل مثلاً. كان 20% من السكان يعرفون أنفسهم بأنهم بروتستانت، و73% كاثوليك، ورغم ذلك كان 20 مليوناً يذهبون إلى الكنائس البروتستانتية في أيام الأحد وحوالي 12 مليوناً يذهبون إلى الكنائس الكاثوليكية. ومثل الأديان العالمية الأخرى، تمر المسيحية بصحوة ذات علاقة بالتحديث، وقد أخذت في أمريكا اللاتينية شكلاً بروتستانتياً أكثر منه كاثوليكياً.

هذه التحولات في كوريا الجنوبية وأمريكا اللاتينية تعكس عجز البوزية والكاثوليكية الراسخة، عن الوفاء بالاحتياجات النفسية والعاطفية والاجتماعية للناس الواقعين في فخ أذى التحديث. وحدثت تحولات أخرى مهمة في الالتزام الديني، يتوقف على مدى قدرة الدين القائم على الوفاء بتلك الاحتياجات. وبسبب. جفافها العاطفي، تبدو الكونفوشية هي الأكثر تعرضاً للسقوط.

في الدول الكونفوشية، يمكن أن تجد البروتستانتية والكاثوليكية جاذبية منانة ما حدث مع البروتستانتية الإيفانجليكية في أمريكا اللاتينية والمسيحية في كوريا الجنوبية والأصولية بالنسبة للمسلمين والهندوس. في نهاية الثمانينيات وعندما كان النمو الاقتصادي في أوجه في الصين، انتشرت المسيحية «خاصة بين الشباب». هناك حوالي خمسين مليون مسيحي صيني.

حاولت الحكومات أن تمنع زيادة أعدادهم عن طريق سجن القساوسة والمبشرين وتحريم وقمع الطقوس والأنشطة الدينية، وفي سنة 1994 أصدرت قانون يحظر على الأجانب القيام بمحاولات لهداية الناس إلى أديان أو إقامة مدارس ومؤسسات دينية، ومنع الجماعات الدينية من الدخول في أنشطة مستقلة أو ممولة من الخارج. في سنغافورة، كما في الصين، حوالي 5% من الناس مسيحيون. وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات تم تحذير الإيفانجيليست من قلب «الميزان الديني الدقيق» واعتقال العمال المتدينين بما فيهم المسؤولين عن المنظمات الكاثوليكية، كما طاردوا الجماعات المسيحية والأفراد المسيحيين بوسائل مختلفة (32).

وبنهاية الحرب الباردة، ومع الانفتاح السياسي الذي تبعها، تحركت الكنائس الغربية أيضاً في الجمهوريات الأرثوذكسية في الاتحاد السوفيتي السابق ودخلت في منافسة مع الكنائس الأرثوذكسية التي تم إحيائها، وهنا أيضاً بذل جهد كبير لتحجيم دعوتهم كما حدث في الصين. وفي سنة 1993. وبعد الحاح بين الكنيسة الأرثوذكسية أصدر البرلمان الروسي تشريعاً يقضي بأن تحصل الجماعات الدينية على تصريح من الدولة، أو أن تكون تابعة لمؤسسة دينية روسية إن كانت ستعمل في التبشير أو أي نشاط تعليمي آخر ولكن الرئيس «يلتسين» رفض أن يوقع على مشروع هذا القانون (33).

وبوجه عام، فإن هذا السجل يبين أنه «حينما يوجد صراع، فإن «ثار الله» يلعب الورقة الرابعة، ورقة العودة إلى الأصول:

فإذا كانت الاحتياجات الدينية للتحديث لا يمكن الوفاء بها عن طريق المعتقدات القديمة. فإن الناس يتحولون إلى المستوردات الدينية المشبعة لعواطفهم. وبالإضافة إلى الصدمات النفسية والعاطفية والاجتماعية للتحديث. فإن المحفزات الأخرى على الصحة الدينية تتضمن تراجع الغرب وانتهاء الحرب الباردة. مع بداية القرن التاسع عشر، كانت استجابات الحضارات غير الغربية للغرب بشكل عام تتحرك خلال متوالية من الأيديولوجيات المستوردة من الغرب. وفي القرن التاسع عشر، كانت النخب غير الغربية تتشرب القيم الليبرالية الغربية، وكان أول تعبير لهم عن معارضتهم للغرب يأخذ شكل القومية الليبرالية. في القرن العشرين، استوردت النخب الروسية والآسيوية والعربية والإفريقية والأمريكية اللاتينية، الأيديولوجيات الاشتراكية والماركسية ومزجتها بالقومية في معارضة للرأسمالية الغربية والاستعمار الغربي.

انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي، تعديلها العميق في الصين، فشل الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية في تحقيق تقدم مستمر.. كل ذلك أحدث

فراغا أيديولوجياً. الحكومات والجماعات والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حاولت أن تملأ هذا الفراغ بالمبادئ الاقتصادية والسياسات الديمقراطية الجديدة، ولا يوجد تأكيد لاستمرارية تأثير هذه المبادئ عن الثقافات غير الغربية. في نفس الوقت ينظر الناس إلى الشيوعية على أنها ليست سوى الإله العلماني الوحيد الذي فشل مؤخرًا. وفي غيبة آلهة علمانية جديدة قوية، فإنهم يتوجهون بكل عواطفهم وبكل ارتياح نحو الشيء الحقيقي. الدين يتسلم الزمام من الأيديولوجية والقومية الدينية تحل محل القومية العلمانية (34).

التحركات من أجل الإحياء الديني معادية للعلمانية، ومعادية للعالمية، ومعادية للحضارة الغربية أيضًا فيما عدا تجلياتها المسيحية. كما أنها معارضة للنسبية والألانية والاستهلاكية المرتبطة بما يطلق عليه «بروس.ب. لورانس»:

«الحدثة» التي تختلف عن «العصرية»، وبشكل عام فإنهم لا يرفضون التمدين ولا التصنيع ولا التنمية ولا الرأسمالية ولا العلم ولا التكنولوجيا ولا ما يعنيه أي من ذلك بالنسبة للمجتمع. وبهذا المعنى فهم ليسوا ضد الجديد.

، ثم يقبلون «التحديث»، أو كما يقول «لي كوان يو»: «حتمية العلم والتكنولوجيا وما يوفرانه من أساليب للحياة» ولكنهم «لا يتقبلون فكرة أن يستغربوا».

ويقول «الترابي» إن: «لا القومية ولا الاشتراكية حققت التقدم للعالم الإسلامي. الدين هو محرك التقدم»، والإسلام النقي هو الذي سيلعب دورًا في الحقبة المعاصرة مثل ذلك الذي قام به الخلق البروتستانتي في تاريخ الغرب. كما أن الدين لا يتعارض مع تطور الدولة الحديثة (35).

الحركات الإسلامية قوية في المجتمعات الإسلامية الأكثر تقدمًا والتي تبدو علمانية مثل الجزائر وإيران ومصر ولبنان وتونس (36). الحركات الدينية بما فيها تلك الأصولية على نحو خاص، شديدة الحرص على استخدام وسائل الاتصال وأساليب التنظيم الحديثة لنشر رسالتها، كما يتضح ذلك بشكل جلي في نجاح استخدام التليفزيون لنشر البروتستانتية في أمريكا الوسطى. المسهمون في الصحة الدينية يأتون من كل المهن والتخصصات ولكن بشكل عام من دائرتين: كلاهما مديني ومتنقل. المهاجرون الجدد إلى المدن، عادة ما يكونون في حاجة إلى عون وإرشاد عاطفي واجتماعي ومادي، وهو ما تقدمه لهم الجماعات الدينية أكثر من أي مصدر آخر. والدين بالنسبة لهم كما يقول «ريجيه ديبراي»، ليس «أفيون الشعوب وإنما فيتامين الضعفاء» (37) الدائرة الرئيسية الأخرى التي يجيئون منها هي الطبقة

المتوسطة الجديدة، والتي تجسد فكرة «دور»، التي يطلق عليها «ظاهرة الجيل الثاني في التأصيل». النشاط في الجماعات الدينية الأصولية ليسوا «المحافظين من كبار السن ولا الفلاحين الاميين»، كما يقول «كيل» بالنسبة للمسلمين وكما هو الحال بالنسبة للآخرين: الصحة الدينية ظاهرة مدنية، تروق لأناس من ذوي التوجهات الحديثة والتعليم الجيد، والذين يمارسون أعمالاً ووظائف في الحكومة و التجارة (38).

بين المسلمين: الشباب متدينون والآباء علمانيون. نفس الشيء تقريباً نجده في الهندوسية، حيث قادة الحركات الإحيائية ينتمون إلى الجيل الثاني في التأصيل. وهم غالباً «رجال أعمال وإداريون ناجحون». الذين أيدوهم وتبعوهم في أوائل التسعينيات كانوا - وبدرجة متزايدة - من «هندوس الطبقة المتوسطة الصلبة، تجارها ومحاسبوها ومحاموها ومهندسوها»، ومن «كبار موظفيها ومثقفوها وصحفيها» (39).

في كوريا الجنوبية، كان نفس النوع من الناس يملأ الكنائس الكاثوليكية والمشيخة في الستينيات والسبعينيات.

الدين سواء كان أصلياً أو مستوردًا، يقدم المعنى والاتجاه للنخب الصاعدة في المجتمعات الآخذة بالتحديث. وكما لاحظ «رولاند دور» فإن «نسبة القيمة إلى دين تقليدي دعوى تستحق الاحترام، معلنة ضد دول أخرى مسيطرة، وغالباً في نفس الوقت ضد طبقة محلية حاكمة تتبنى قيم وأساليب حياة تلك الدول الأخرى المسيطرة». ويلاحظ «وليم ماكنيل» أن «إعادة تأكيد الإسلام مهما كان شكله الطائفي، يعني رفض النفوذ الأوروبي والأمريكي على المجتمع والسياسة والقيم المحلية» (40). وبهذا المعنى فإن صحة الأديان غير الغربية، هي أقوى مظاهر معاداة التغريب في المجتمعات غير الغربية.

هذه الصحة ليست رفضاً للحدث، بل هي رفض للغرب وللثقافة العلمانية النسبية المتفسخة المرتبطة به. إنها رفض لما يطلق عليه «التسمم بالغرب» الذي يصيب المجتمعات غير الغربية، وهي إعلان استقلال ثقافي عن الغرب. إعلان كله كبرياء يقول: «سنكون حديثين، ولكننا لن نكون أنتم».

## الفصل الخامس الاقتصاد والديموغرافيا وحضارات التحدي

العودة إلى الأصول وإحياء الدين ظاهرة عالمية، وقد تبدت في أوضح صورها في التوكيد الثقافي وتحديات الغرب التي جاءت من آسيا ومن الإسلام، وهي الحضارات الديناميكية في الربع الأخير من القرن العشرين.

ويتجلى التحدي الإسلامي في الصحة الثقافية والاجتماعية والسياسية العامة للإسلام في العالم الإسلامي، وما يصاحبه من رفض لقيم الغرب ومؤسساته الاجتماعية. كما يتجلى التحدي الآسيوي في كل الحضارات الشرق اسيوية - الصينية، اليابانية، البوذية، الإسلامية. ويؤكد على الاختلافات الثقافية بينها وبين الغرب، وأحيانًا على ما هو مشترك فيما بينها هي والذي يتحدد غالبًا بالكونفوشية. كل من الآسيويين والمسلمين يؤكد على تفوق ثقافته على الثقافة الغربية. الناس في الحضارات غير الغربية الأخرى - الهندوسية، الأمريكية اللاتينية - الإفريقية - قد يؤكدون على الشخصية المتميزة لثقافتهم، ولكنهم منذ منتصف التسعينيات أصبحوا يترددون في إعلان تفوقهم على ثقافة الغرب. الحضارتان الآسيوية والإسلامية تقف كل منهما منفردة في ثقافتها المتزايدة وتؤكد نفسها بالنسبة للغرب، وأحيانًا تقفان معًا.

هناك أسباب تتعلق بهذه التحديات ولكنها مختلفة. التوكيد الآسيوي جذوره في النمو الاقتصادي، التوكيد الإسلامي نابع إلى حد كبير من التعبئة الاجتماعية والنمو السكاني. كل من هذه التحديات له - وستبقى له - آثاره على عدم استقرار السياسة العالمية في القرن الواحد والعشرين، ولكن طبيعة تلك الآثار تختلف فيما بينها.

النمو الاقتصادي للصين والمجتمعات الآسيوية الأخرى، يزود حكوماتها بالدوافع والمصادر لكي تصبح أكثر قوة في تعاملها مع الدول الأخرى. النمو السكاني في الدول الإسلامية، وبخاصة زيادة نسبة من هم بين الخامسة عشرة والثانية والعشرين، يقدم مجندين جدد للأصولية والإرهاب والتمرد والهجرة.

النمو الاقتصادي يقوى الحكومات الآسيوية، بينما يهدد النمو الديموغرافي الحكومات الإسلامية والمجتمعات غير الإسلامية.

## التوكيد الآسيوي:

النمو الاقتصادي في شرق آسيا هو أحد التطورات المهمة في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. هذه العملية بدأت في اليابان في الخمسينيات، وقد ظلت اليابان لفترة تعتبر الاستثناء: دولة غير غربية تنجح في التحديث وتتقدم اقتصاديًا. وانتقلت عملية النمو الاقتصادي بسرعة إلى النمور الأربعة (هونج كونج - تايوان - كوريا الجنوبية - سنغافورة)، ثم إلى الصين واليابان وتايواند وإندونيسيا، كما تترسخ في الفيليبين والهند وفيتنام.

هذه الدول حافظت غالباً لمدة عقد من الزمان أو أكثر على معدل تنمية سنوي بان 8، 10% أو يزيد. كما حدث نمو مماثل في مجال التجارة، بين آسيا والعالم أولاً، ثم بعد ذلك في داخل آسيا.

هذا الأداء الاقتصادي الآسيوي يتناقض تماماً مع النمو المتواضع في اقتصاد أوروبا وأمريكا، والركود الذي ساد معظم دول العالم. وهكذا لم تعد اليابان هي الاستثناء، وإنما آسيا كلها.. وبشكل متصاعد. اقتران الثروة بالغرب والتخلف بغير الغرب لن يتخطى القرن العشرين. سرعة هذا التحول مذهلة. وكما يشير «كيشوري محبوباني» فقد احتاجت بريطانيا والولايات المتحدة إلى 58 سنة و47 سنة على التوالي، لمضاعفة متوسط دخل الفرد فيها، ولكن اليابان استطاعت أن تحقق ذلك في 33 سنة، وإندونيسيا في 14 سنة وكوريا الجنوبية في 11 سنة والصين في 10 سنوات. الاقتصاد الصيني نما بمعدل سنوي 8% في الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات، وكانت النمور أقل من ذلك بقليل. (انظر الشكل رقم 5 - 1).

في سنة 1993 أعلن البنك الدولي أن «المساحة الاقتصادية للصين قد أصبحت قطب التنمية الرابع» إلى جانب الولايات المتحدة واليابان وألمانيا.

وطبقاً لمعظم التقديرات، فإن الاقتصاد الصيني سيصبح الأكبر في العالم في أوائل القرن الحادي والعشرين. ومع أعظم ثاني وثالث اقتصاديين في العالم في التسعينيات، من المرجح أن يصبح لدى آسيا أربعة من أكبر خمسة وسبعة من أكبر عشرة اقتصادات بحلول سنة 2020، وعندها سيكون نصيب الصين من مجمل الناتج الاقتصادي العالمي 40%، أما أكثر الاقتصادات تنافسية فمن المرجح أن يكون معظمها آسيوي(1)، حتى وإن استقر النمو الاقتصادي الآسيوي بأسرع وأقوى مما هو متوقع، فإن نتائج النمو التي قد تحققت بالفعل لآسيا والعالم ما تزال ضخمة.

التنمية الناجحة تُؤلِّدُ ثقة بالنفس لمن يحققونها وللمن يستفيدون منها.

والثروة مثل القوة، يفترض أنها دليل على الأفضلية واستعراض للتفوق الأخلاقي والثقافي.

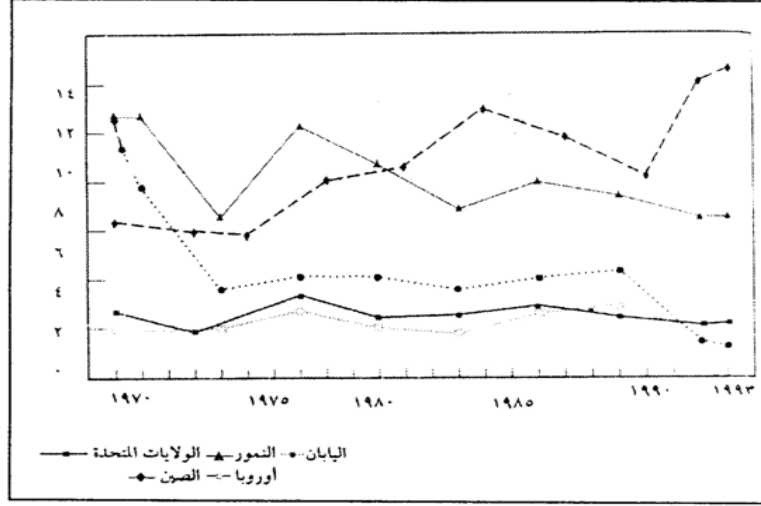
وبعد أن أصبح الشرق آسيويون أكثر نجاحًا من الناحية الاقتصادية، لم يتردد في تأكيد تميز ثقافتهم والإعلان بعلو الصوت عن تفوق قيمهم وأساليب حياتهم، على تلك التي لدى الغرب والمجتمعات الأخرى. وهكذا أصبحت المجتمعات الآسيوية أقل استجابة، وبشكل متزايد، لمطالب ومصالح الولايات المتحدة كما أصبحت أكثر قدرة على مقاومة ضغوطها وضغوط الدول الغربية الأخرى. وكما لاحظ السفير «تومي كوه» في سنة 1993 «إن نهضة ثقافية تجتاح آسيا»، تتضمن «ثقة متزايدة بالنفس» مما يعني أن الآسيويين لم يعودوا يعتبرون كل ما هو أمريكي. أو أوروبي الأفضل بالضرورة»(2).

## (شكل رقم 5-1).

### التحدي الاقتصادي: آسيا والغرب

(شكل رقم ١-٥)

التحدي الاقتصادي: آسيا والغرب



هذه النهضة تعبر عن نفسها في التوكيد المتزايد على تميز الهوية الثقافية لكل دولة آسيوية، وفي نفس الوقت على العوامل المشتركة بين الثقافات الآسيوية والتي تميزهما معًا عن الثقافة الغربية. ومغزى هذا الإحياء الثقافي واضح في التفاعل المتغير بين المجتمعين الآسيويين الرئيسيين والثقافة الغربية.

عندما فرض الغرب نفسه على الصين واليابان في منتصف القرن التاسع عشر، اختارت النخب السائدة استراتيجية إصلاحية بعد افتتاح وجيز بالكمالية. وبعد «إحياء أسرة مي جي»، وصلت إلى السلطة في اليابان جماعة نشطة من المصلحين، درسوا واستعاروا الأساليب الفنية والممارسات والمؤسسات الغربية، بدأوا عملية تحديث في اليابان. وفعلوا ذلك بأسلوب يحافظ على أساسيات الثقافة اليابانية التقليدية التي ساعدت من جوانب كثيرة على عملية التحديث، جعلت اليابان قادرة على استلهام وإعادة صياغة عناصر تلك الثقافة والبناء عليها. لاستشارة الدعم لها وتبرير سيادتها في الثلاثينيات والأربعينيات.

في الصين، من ناحية أخرى، كانت أسرة «منج» المضمحلة، عاجزة عن التكيف بنجاح مع تأثير الغرب. كانت الصين مهزومة، ومُستَغلة، ومستذله من اليابان والقوى الكبرى، وتبع سقوط الأسرة في سنة 1910 انقسام وحرب



أهلية وتوسل لمفاهيم غربية منافسة من قِبَل المثقفين الصينيين والقادة السياسيين المتنافسين: مبادئ «صن يات صن» الثلاثة: «الماركسية والديمقراطية وقوت الشعب». ليبرالية «ليانج تشي تشاو»، الماركسية اللينينية عند «ماوتسي تونج». وفي نهاية الأربعينيات انتصرت الواردات السوفيتية على الواردات الغربية - القومية، الليبرالية الديمقراطية، المسيحية - وتحدد شكل الصين مجتمعاً اشتراكياً.

الهزيمة الكاملة لليابان في الحرب العالمية الثانية تمخضت عن حالة من الارتباك الثقافي التام. في سنة 1949 علق أحد الخبراء الغربيين بشئون اليابان: «من الصعب علينا الآن أن ندرك المدى الذي استخدم فيه كل شيء لخدمة الحرب - الدين والثقافة، وكل صغيرة وكبيرة من الكيان الثقافي لهذا البلد - وخسارة الحرب كانت صدمة كاملة للنظام، فتخلوا عن كل شيء وجدوا أنه قد أصبح عديم القيمة» (3). وبدلاً من ذلك كانوا ينظرون إلى كل ما له صلة بالغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، على أنه أمر جيد ومطلوب.

هكذا حاولت اليابان أن تحاكي الولايات المتحدة، كما كانت الصين تحاكي الاتحاد السوفيتي.

وفي نهاية السبعينيات، كان فشل الشيوعية في إحداث تقدم اقتصادي ونجاح الرأسمالية في اليابان ومجتمعات آسيوية أخرى قد أدى بالقيادة الصينية الجديدة إلى أن تبتعد عن النموذج السوفيتي. انهيار الاتحاد السوفيتي بعد عقد من الزمان، زاد من تأكيد فشل تلك الواردات. وهكذا واجه الصينيون قضية الخيار بين التوجه غرباً أو التوجه داخلياً.

كان كثير من المثقفين وبعض الآخرين مع التغريب، الكامل. وهو توجه وصل إلى ذراه الثقافية والشعبية في المسلسل التلفزيوني «مرثاة النهر» وإلهة الديمقراطية منتصبه في ميدان «تيانان من». هذا التوجه الغربي لم يحظ بتأييد المئات القليلة في بكين ولا الثمانمائة مليون فلاح الذين يعيشون في الريف.

التغريب الكامل لم يكن عملياً في نهاية القرن العشرين، أكثر مما كان في نهاية القرن التاسع عشر. وبدلاً من ذلك، اختارت القيادة شكلاً جديداً من الـ «تاي يونج»: الرأسمالية والاشتراك في الاقتصاد العالمي من جانب، مع سلطوية سياسية وإعادة التزام بالثقافة الصينية التقليدية من جانب آخر. وبدلاً من الشرعية الثورية في الماركسية اللينينية، جاء النظام بشرعية الأداء الناتجة عن النمو الاقتصادي والشرعية القومية الناتجة عن توسل السمات المميزة للثقافة الصينية. ويلاحظ أحد المراقبين أن نظام «ما بعد تيانان

من»: قد «تبنى القومية الصينية بحماس كمعين جديد للشرعية»، وأثار بكل وعي المشاعر المعادية للأمركة لكي يبرر قوتها وسلوكها» (4).

وهكذا تنبثق قومية صينية ثقافية، تلخصها كلمات أحد قادة «هونج كونج» في 1994: «نحن الصينيين نشعر بالقومية كما لم نشعر بها من قبل ونشعر بالفخر لذلك»، وفي الصين نفسها، ظهرت في بداية التسعينيات.:

رغبة عامة في العودة إلى ما هو صيني حقيقة، والذي هو بطريركي ووطني وسلطوي، وفي هذا الانبثاق التاريخي الجديد تصبح الديمقراطية سيئة السمعة مثلها مثل اللينينية، كهدف أجنبي آخر (5). في بداية القرن العشرين، كان المثقفون الصينيون بالتوازي مع «ويبر»، يعتبرون الكونفوشية مصدر التخلّف الصيني. في أواخر القرن العشرين، القادة السياسيون، بالتوازي مع علماء الاجتماع الغربيين يحتفون بالكونفوشية كمصدر للنهضة الصينية. في الثمانينيات بدأت الحكومة الصينية تنمى الاهتمام بالكونفوشية، وكان قادة الأحزاب يعلنون أنها «الاتجاه الرئيسي» للثقافة الصينية (6). كما تصبح الكونفوشية بالطبع مركز حماس «لي كوان يو» الذي اعتبرها مصدرًا لنجاح سنغافورة، وأصبح مبشرًا بقيمها في كل العالم. في التسعينيات أعلنت الحكومة التايوانية نفسها «وريثة للفكر الكونفوشي»، ويتحدث الرئيس «لى تىج هيو» عن تحول تايوان الديمقراطي و«موروثها الثقافي الصيني» الممتد بجذوره إلى «كاو ياو» (القرن الواحد والعشرون قبل الميلاد) والكونفوشية (القرن الخامس بعد الميلاد) و«منكيوس» (القرن الثالث قبل الميلاد) (7). وسواء كانوا يريدون تبرير السلطوية أو الديمقراطية، فإن القادة الصينيون يبحثون عن شرعية في ثقافتهم الصينية المشتركة وليس في المفاهيم الغربية المستوردة.

القومية التي يتبناها النظام هي قومية «هان»، التي تهدف إلى كبح كل الاختلافات اللغوية والإقليمية والاقتصادية بين 90% من سكان الصين، وفي نفس الوقت تؤكد على الاختلافات بينها وبين الأقليات العرقية غير الصينية التي تمثل أقل من 10% من السكان وإن كانت تشغل 60% من المساحة. كما تقدم أساسًا لمعارضة النظام للمسيحية، والمنظمات المسيحية، ودخول الناس المسيحية، التي تقدم عقيدة غريبة بديلة لملء الفراغ الناجم عن سقوط الماوية اللينينية. في نفس الوقت، كان النمو الاقتصادي الناجح في اليابان يتناقض مع الفشل والتدهور الملحوظ في الاقتصاد والنظام الاجتماعي الأمريكيين، وادي ذلك باليابانيين - وبشكل متزايد - إلى أن يصبحوا أقل انبهارًا بالنماذج الغربية. ويزداد اقتناعهم بأن مصادر نجاحهم لا بد أن تكون موجودة في ثقافتهم. الثقافة اليابانية التي أدت إلى كارثة عسكرية في سنة 1945، وبالتالي كان لا بد من رفضها، هي التي أنتجت انتصارًا

اقتصاديًا بحلول عام 1985. وبالتالي كان لابد من تبنيها. ألفة اليابانيين المتزايدة مع المجتمع الغربي جعلتهم يدركون: «أن يكونوا غربيين، فذلك ليس شيئًا رائعًا في حد ذاته أو بسببه، وإنما يمكن أن يحققوا ذلك من خلال نظامهم».

وبينما كان اليابانيون في عهد «الإصلاح الميجي» يتبنون سياسة «التحلل من الارتباط بآسيا والالتحاق بأوروبا»، يابانيو الإحياء الثقافي في نهاية القرن العشرين قد أقروا سياسة «الابتعاد عن أمريكا والارتباط بآسيا» (8). وهذا التوجه يتضمن:

**أولاً:** إعادة التوحد بالتقاليد الثقافية اليابانية والتوكيد المتجدد على قيم تلك التقاليد.

**ثانياً:** الأكثر إشكالية: السعي لأسينة اليابان وربطها - رغم حضارتها المائزة - بثقافة آسيوية عامة. ورغم اتساع صلة اليابان بالغرب بعد الحرب العالمية الثانية على عكس الصين، ورغم أن الغرب - مع كل فشله - لم يواجه انهياراً كاملاً كما حدث للاتحاد السوفيتي، فإن حوافز اليابان لرفض الغرب بالكلية لم تصل إلى المدى الذي وصلت إليه حوافز الصين لإبعاد نفسها عن كلا النموذجين السوفيتي والغربي. من جانب آخر فإن فرادة الحضارة اليابانية، وذكريات الاستعمار الياباني في الدول الأخرى، والتمركز الاقتصادي الصيني في معظم الدول الآسيوية الأخرى، كل ذلك يعني أيضاً أنه سيكون من الأسهل على اليابان أن تبعد نفسها عن الغرب، وعن الامتزاج بآسيا (9).

وبإعادة توكيد هويتها الثقافية الخاصة، فإن اليابان تؤكد تفردا واختلافها عن كل من ثقافة الغرب والثقافات الآسيوية الأخرى. وبينما وجد الصينيون واليابانيون قيمة جديدة في ثقافتهم الخاصة، فإنهم شاركوا أيضاً في توكيد أوسع لقيمة الثقافة الآسيوية مقارنة بتلك لدى الغرب. التصنيع والنمو الذي صاحبه، أنتج في الثمانينيات والتسعينيات ما يمكن أن يطلق عليه التوكيد الآسيوي. هذا المركب من التوجهات له أربعة مكونات رئيسية:

**أولاً:** يعتقد الآسيويون أن شرق آسيا سوف يحافظ على نموه الاقتصادي السريع، وأنه سوف يتفوق على الغرب بسرعة في التناج الاقتصادي، وبالتالي سوف يصبح قوياً - وبشكل متزايد - في الشؤون الدولية مقارنة به. النمو الاقتصادي يثير بين المجتمعات الآسيوية شعوراً بالقوة وتأكيداً لقدرتها على التصدي للغرب. في سنة 1993 صرح صحفي ياباني بارز: «لقد ولت تلك الأيام.. عندما كانت الولايات المتحدة تعطس فتصاب آسيا بالزكام»،

ويضيف مسئول ماليزي إلى هذا المجاز الطبي: «حتى الحمى الشديدة في أمريكا لن تجعل آسيا تسعل».

ويقول زعيم أسوي آخر: «الآن، الآسيويون في نهاية حقبة الرهبة وبداية حقبة الرد بقبوة» في علاقتهم بالولايات المتحدة.

ويؤكد نائب رئيس وزراء ماليزيا: «الازدهار المتزايد في آسيا يجعلها الآن في وضع من يستطيع أن يقدم بدائل خطيرة للترتيبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية السائدة» (10).

ويقول الآسيويون أن ذلك يعني أن الغرب يفقد - وبسرعة - قدرته على جعل المجتمعات الآسيوية تعمل وفق المعايير الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وغيرها من القيم.

**ثانياً:** يعتقد الآسيويون أن هذا النجاح الاقتصادي جاء نتيجة للثقافة الآسيوية التي هي أرقى من ثقافة الغرب المتفسخ ثقافياً واجتماعياً. أثناء فورة الثمانينيات، عندما كان الاقتصاد والصادرات والميزان التجاري واحتياطات النقد الأجنبي اليابانية كلها تتعاضد، كان اليابانيون مثل السعوديين من قبلهم يتفاخرون بقوتهم الاقتصادية الجديدة ويتكلمون بازدراء عن انهيار الغرب، ويعززون نجاحهم والفشل الغربي، إلى تفوق ثقافتهم وتفسخ الثقافة الغربية.

في بداية التسعينيات، ظهر الانتصار الآسيوي من جديد على نحو واضح فيما يمكن أن يوصف فقط بـ «الهجوم الثقافي السنغافوري». وابتداءً من «لي كوان يو» كان قادة سنغافورة يتكلمون بملء الفم عن صعود آسيا بالنسبة للغرب، ويقارنون بين قيم الثقافة الآسيوية التي هي كونفوشية في الأساس، (النظام، الانضباط، مسئولية الأسرة، العمل الجاد، الجماعية، الاعتدال) وقيم الغرب المتمثلة في الانغماس الذاتي والكسل والفردانية والجريمة والتعليم الهابط وعدم احترام السلطة و«التحجر العقلي»، وكلها مسئولة عن انهياره. وكانت المحاجة هي: إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تنافس الشرق «فعلينا أن تعيد النظر وبكل شك، في نظمها الاجتماعية والسياسية، وأثناء ذلك تحاول أن تتعلم شيئاً أو أكثر من المجتمعات الشرق آسيوية» (11).

ويعتقد الشرق آسيويون أن نجاحهم هو على نحو خاص، نتيجة للتأكيد الشرق آسيوي على الجماعية أكثر من الفردية. «القيم والممارسات الأكثر مجتمعية لدى الشرق آسيويين بخاصة - اليابانيون، الكوريون، التايوانيون، الهونج كونجيون، السنغافوريون - أثبتت أنها أصول استثمارية واضحة في عملية اللحاق بالنهضة»، كما يقول «لي كوان يو»: «القيم التي ترفعها وتبناها

الثقافة الآسيوية، مثل أولية مصالح الجماعة على المصالح الفردية، تدعم جهد الجماعة الضروري من أجل التقدم السريع»، «أخلاقيات العمل عند اليابانيين والكوريين، والتي تتكون من الانضباط والإخلاص والعمل الجاد» كما يقول رئيس وزراء ماليزيا: «كانت بمثابة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي لدولهم». أخلاقيات العمل هذه، نابعة من الفلسفة التي تعلن أن الجماعة والدولة أهم من الفرد(13).

ثالثًا: وبينما يدركون الاختلافات بين المجتمعات الآسيوية وبين الحضارات، يقول الشرق آسيويون كذلك أن هناك عوامل كثيرة مشتركة بينهم. في المركز من هذه الأشياء كما لاحظ أحد المنشقين الصينيين: «نظام القيمة في الكونفوشية - الذي يمجد التاريخ وتشارك فيه معظم دول المنطقة»، وبخاصة تأكيده على الاقتصاد (بمعنى عدم الإسراف) والأسرة، والعمل، والانضباط. وعلى نفس الدرجة من الأهمية: الرفض المشترك للفردانية وسيادة «سلطوية» ناعمة أو أشكال محدودة جدًا من الديمقراطية.

المجتمعات الآسيوية لها مصالح مشتركة في مواجهة الغرب دفاعاً عن هذه القيم المتميزة ومتابعة لمصالحها الاقتصادية الخاصة. ويرى الآسيويون أن ذلك يتطلب تطوير أشكال جديدة من التعاون الآسيوي، مثل توسيع اتحاد الأم الشرق آسيوية Association of South East Asian Nations (ASEAN)

وإنشاء المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا (EAEC). East Asian Economic. Caucus .

وبينما الوصول إلى الأسواق الأوروبية هو الاهتمام الاقتصادي المباشر للمجتمعات الشرق آسيوية، إلا أن الإقليمية الاقتصادية من المحتمل أن تسود في المدى البعيد، وبناء عليه فإن شرق آسيا لابد أن يزيد بشكل متصاعد من التجارة والاستثمار داخل وبين دوله(13).

على نحو خاص، من الضروري لليابان كقائد للتنمية الآسيوية أن تنتقل من سياستها التاريخية «سياسة عدم التوجه نحو آسيا وموالة الغرب» وأن تتبع «طريق العودة إلى الآسيوية»، أو أن تتبع على نحو أوسع «أسينة آسيا» وهي الطريق التي أقرها المسؤولون في سنغافورة(14).

رابعًا: يعتقد الشرق آسيويون أن التقدم الآسيوي والقيم الآسيوية نماذج يجب على الدول غير الغربية محاكاتها في سعيها للحاق بالغرب، وأن الغرب يجب عليه أن يتبناها لكي يجدد نفسه. «نموذج التقدم الأنجلو ساكسوني، الذي كان يحظى بالتقدير على مدى العقود الأربعة الماضية كأحدث وسيلة

لتجديد الاقتصاد في الدول النامية وبناء نظام سياسي ذي جدوى، لم يعد صالحاً». هكذا يزعم الشرق آسيويون. النموذج الشرق آسيوي يحل محله، حيث تحاول دول من المكسيك إلى إيران وتركيا والجمهوريات السوفيتية السابقة أن تتعلم من نجاحه الآن، كما كانت الأجيال السابقة تحاول أن تتعلم من النجاح الغربي آسيا لابد «أن تنتقل إلى بقية العالم تلك القيم الآسيوية ذات الجدوى العالمية... فكل هذا النموذج يعني تصدير نظام آسيا الاجتماعي، نظام شرق آسيا تحديداً»، من الضروري لليابان والدول الآسيوية الأخرى أن تتبنى «كوكبة آسيوية»، أن «تعولم آسيا»، وبالتالي «تشكل طبيعة النظام العالمي الجديد على نحو حاسم» (15).

إن المجتمعات القوية لها صفة العمومية، أما المجتمعات الضعيفة فلها صفة الخصوصية، تعاظم الثقة بالنفس لدى شرق آسيا أدى إلى ظهور عالمية آسيوية تشبه تلك التي كانت تميز الغرب. في سنة 1996 كان رئيس الوزراء «ماهااتير»، يقول أمام رؤساء الحكومات الأوروبية إن «القيم الآسيوية قيم عامة.. عالمية، أما القيم الأوروبية فهي قيم أوروبية» (16).

يلزم ذلك أيضاً «استغراب» آسيوي يصور الغرب على نفس النحو وبنفس الطريقة السلبية التي كان يصور بها «الاستشراق» الغربي الشرق. عند الشرق آسيويين، الرخاء الاقتصادي دليل على التفوق الأخلاقي، وإذا حلت الهند في مرحلة معينة محل شرق آسيا كأسرع منطقة في التنمية الاقتصادية سيكون على العالم أن يستعد لسماع خطبة مسهبة عن تفوق الثقافة الهندية ودور نظام الكاستي<sup>18</sup> في التنمية الاقتصادية، وكيف أنها بالرجوع إلى جذورها والتغلب على الميراث الغربي المميت الذي خلفه الاستعمار البريطاني، استطاعت الهند أن تجد مكانها اللائق في المرتبة الأولى بين الحضارات.

التوكيد الثقافي يتبع النجاح المادي. القوة الصلبة تولد القوة اللينة.

## الصحة الإسلامية:

بينما أصبح الآسيويون واثقين نتيجة للتقدم الاقتصادي، فإن المسلمين بأعدادهم الغفيرة، كانوا في نفس الوقت يتوجهون نحو الإسلام كمصدر للهوية والمعنى والاستقرار والشرعية والقوة والأمل، ذلك الأمل الذي يعبر عنه شعار «الإسلام هو الحل». هذه الصحة الإسلامية<sup>19</sup> باتساعها وعمقها هي أحدث مرحلة في تكيف الحضارة الإسلامية مع الغرب، وسعى لإيجاد حل، ليس في الأيديولوجيات الغربية وإنما في الإسلام. وهي تجسد قبول الحداثة ورفض الثقافة الغربية والعودة إلى الالتزام بالإسلام كدليل حياة في العالم الحديث. وكما شرح مسئول سعودي كبير في عام 1994 «الواردات الأجنبية جميلة مثل الأشياء البراقة أو «الأشياء» التكنولوجية، ولكن المبادئ والأفكار الاجتماعية والسياسية غير الملموسة، المستوردة من أماكن أخرى، يمكن أن تكون قاتلة - اسأل شاه إيران... الإسلام بالنسبة لنا ليس مجرد دين وإنما أسلوب حياة. نحن السعوديين نريد أن نأخذ بالحداثة ولكن ليس بالضرورة أن نتغرب» (17).

الصحة الإسلامية هي الجهد الذي يبذله المسلمون لتحقيق هذا الهدف، وهي حركة فكرية ثقافية اجتماعية سياسية عريضة منتشرة في معظم أنحاء العالم العربي.

و«الأصولية» الإسلامية التي يُتَظَر إليها على أنها الإسلام السياسي ليست سوى إحدى المكونات في عملية الإحياء الواسعة للأفكار والمعتقدات والدعوة وإعادة الإخلاص للإسلام الذي تمارسه جماهير المسلمين. الصحة تيار عام وليست تطرفاً، متغلغلة وليست منعزلة. الصحة أثرت على المسلمين في كل دولة، وعلى معظم جوانب المجتمع والسياسة في معظم البلاد الإسلامية.

كتب «جون ل. اسبوسيتو» عن مؤشرات الصحة الإسلامية في الحياة الشخصية يقول:

«هي كثيرة: الاهتمام المتزايد بالطقوس الدينية (الذهاب إلى المسجد، الصلاة، الصيام)، نشر البرامج والمطبوعات الدينية، تركيز كبير على الملابس والقيم الإسلامية، إعادة الحياة للصوفية. هذا التجديد بقاعدته العريضة يصاحبه تأكيد لحضور الإسلام في الحياة العامة: زيادة في عدد الحكومات والمؤسسات والقوانين والبنوك والخدمات الاجتماعية والمؤسسات التعليمية ذات التوجه الإسلامي. الحكومات والحركات المعارضة اتجهت نحو الإسلام لتقوية سلطتها وحشد التأييد الجماهيري... معظم الحكام والحكومات بما

فيها الدول الأكثر علمانية مثل تركيا وتونس أصبحت على دراية بالقوة المحتملة للإسلام وأظهرت حساسية وقلقاً بخصوص القضايا الإسلامية.

باحث إسلامي بارز آخر، هو «على.. هلال دسوقي» على نحو مشابه، يرى الصحة متضمنة لمساع من أجل إحلال القانون الإسلامي محل القانون الغربي والاستخدام المتزايد للغة الدينية والرمزية وانتشار التعليم الديني (ويظهر ذلك في زيادة عدد المدارس الإسلامية وأسلمة المناهج في المدارس الرسمية) والالتزام المتزايد بالقواعد الإسلامية للسلوك الاجتماعي (تغطية وجه المرأة والامتناع عن المسكرات) والمساهمة المتزايدة في الطقوس الدينية، وسيطرة الجماعات الإسلامية على المعارضة في المجتمعات الإسلامية واتساع الجهود المبذولة لزيادة التعاون الدولي بين الدول والمجتمعات الإسلامية (18).

«ثأر الله» ظاهرة كونية، ولكن الله قد جعل ثأره متغلغلاً في «الامة»..  
مجتمع الإسلام.

وفي تجلياتها السياسية تأخذ الصحة الإسلامية بعض الشبه مع الماركسية: نصوصها المكتوبة، رؤيتها للمجتمع المثالي، الالتزام بتغيير جوهري، رفضها للدولة القومية، وما يمكن أن يصبح دولة، وتنوع مذهبي يتراوح بين الإصلاح المعتدل والعنف الثوري. وهناك تشابه أهم بينها وبين الإصلاح البروتستانتي. كلاهما رد فعل الفساد وكساد المؤسسات القائمة، كلاهما يؤيد العودة إلى صيغة أنقى ومطلوبة من الدين، تدعو للعمل وللنظام والانضباط، كلاهما يستهوي أبناء الطبقة المتوسطة النشطة، وكلاهما أيضاً حركة معقدة ذات جدائل متنوعة، فيما عدا جديلتين رئيسيتين: اللوثرية والكالفيينية، الشيعة والسنة الأصولية، حتى التشابه بين «جون كالفن» و«آية الله الخميني» والانضباط الرهباني اللذان يريدان فرضه على مجتمعاتهم.

الروح الرئيسية في كل من الإصلاح والصحة هي الإصلاح الجذري.

«الإصلاح لابد أن يكون شاملاً».. كما صرح أحد الكهنة المتطهرين..

إصلاح جميع الأماكن، جميع الأفراد، جميع الأعمال والمهن، إصلاح مقاعد القضاء، القضاة، إصلاح الجامعات، المدن، الريف، المدارس، المعاهد، إصلاح يوم الأحد، إصلاح الطقوس وعبادة الله».

وعلى نحو مشابه يؤكد «حسن الترابي»: «هذه الصحة شاملة، إنها ليست عن الإصلاح الفردي فقط، ليست فكرية وثقافية فقط، وليست مجرد صحة



سياسية، هي كل ذلك. إعادة بناء شاملة للمجتمع من القاع إلى القمة»(19).

وتجاهل أثر الصحوة الإسلامية على سياسة نصف الكرة الشرقي في أواخر القرن العشرين، يعادل تجاهل أثر الإصلاح البروتستانتي على السياسة الأوروبية في أواخر القرن السادس عشر. إلا أن الصحوة تختلف عن الإصلاح في جانب واحد أساسي: أثر الإصلاح كان محدودًا بأوروبا الشمالية، حقق نجاحاً قليلاً في إسبانيا وإيطاليا وشرق أوروبا وأراضي الهابسبورج عموماً. وعلى العكس من ذلك لمست الصحوة كل مجتمع في العالم تقريباً. مع بداية السبعينيات اكتسبت الرموز والمعتقدات والمبادئ والممارسات والسياسات والتنظيمات الإسلامية التزاماً متزايداً ودعماً في كل أنحاء العالم المكون من بليون مسلم والممتد من المغرب إلى إندونيسيا، ومن نيجيريا إلى كازاخستان.

عنيت عملية الأسلمة أن تتم أولاً في عالم الثقافة ثم تنتقل إلى المجالات الاجتماعية والسياسية. لم يستطع قادة الفكر والسياسة سواء كانوا معها أو ضدها أن يتجاهلوها أو يتجنبوا التكيف معها على نحو أو آخر.

التعميمات المطلقة خطيرة، وخاطئة غالباً. إلا أن أحدها له ما يبرره. في سنة 1995، كانت كل دولة ذات أغلبية مسلمة، ما عدا إيران، قد أصبحت أكثر إسلاماً وتأسلماً... ثقافياً واجتماعياً وسياسياً عما كانت عليه قبل ذلك بخمسين عاماً(20). عنصر أساسي في التأسلم في معظم البلاد كان إنشاء وتنمية مؤسسات اجتماعية إسلامية واستيلاء الجماعات الإسلامية على المؤسسات القائمة. أعطى الإسلاميون اهتماماً خاصاً لإنشاء المدارس الإسلامية وزيادة النفوذ الإسلامي في المدارس العادية في نفس الوقت.

والحقيقة أن الجماعات الإسلامية أخرجت إلى حيز الوجود مجتمعاً مدنياً إسلامياً يوازي في حجمه ونشاطه - وغالباً ما يفوق - المؤسسات الضعيفة في المجتمع المدني العلماني. في مصر، وفي أوائل التسعينيات، قامت الجماعات الإسلامية بإنشاء وتطوير شبكة واسعة من المؤسسات التي استطاعت أن تملأ فراغاً تركته الحكومة، بتقديم خدمات صحية واجتماعية وتعليمية وغيرها، لعدد كبير من المصريين الفقراء. بعد زلزال عام 1992 في القاهرة، كانت تلك المؤسسات «في الشارع في خلال ساعات، تقدم الطعام والبطاطين، بينما تأخرت جهود الحكومة في الإغاثة». في الأردن، واصل الإخوان المسلمون بكل وعي سياسة تطوير «البنية الأساسية» الاجتماعية والثقافية «من أجل جمهورية إسلامية». وفي بداية التسعينيات، في ذلك البلد ذي الأربعة مليون نسمة، كان هناك مستشفى كبير يعمل،

وعشرون مستوصفاً وأربعون مدرسة إسلامية ومائة وعشرون مركزاً لتحفيظ القرآن، وبالقرب منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة: أنشأت المنظمات الإسلامية وأدارت: «اتحادات الطلاب ومنظمات الشباب والجمعيات الدينية والاجتماعية والتعليمية»، بما في ذلك المدارس من الروضة إلى الجامعات الإسلامية، والمستوصفات وملاجئ الأيتام ودار للمسنين ونظام للقضاء الإسلامي.

في إندونيسيا، انتشرت المنظمات الإسلامية في السبعينيات والثمانينيات، ومع بداية 1980، كانت «المحمدية»، أكبر تلك المنظمات، تتكون من ستة ملايين عضو، الأمر الذي يمثل «دولة دينية اجتماعية داخل الدولة العلمانية» وكانت تقدم الخدمات «من المهد إلى اللحد» لكل المجتمع من خلال شبكة واسعة من المدارس والمستوصفات والمستشفيات والمؤسسات التي تصل إلى مستوى الجامعة.

وفي هذا المجتمع الإسلامي وفي غيره، كانت المنظمات الإسلامية المحظورة سياسياً، تقدم الخدمات الاجتماعية التي تشبه ما كانت تقدمه الأجهزة السياسية في الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين (21).

التجليات السياسية للصحة الإسلامية أقل تغلغلاً وانتشاراً عن تجلياتها الاجتماعية والثقافية، ولكنها ما تزال التطور السياسي المهم والوحيد في المجتمعات الإسلامية في الربع الأخير من القرن العشرين.

ويختلف حجم وبنية الدعم السياسي للحركات الإسلامية من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك ملامح عامة: فهذه الحركات لا تحظى بدعم كبير من النخب الريفية أو الفلاحين أو كبار السن. ومثل الأصوليين في الأديان الأخرى، الإسلاميون مسهمون في عملية التحديث ونتاج لها. إنهم شباب حركي ذو توجهات حديثة جاؤوا في جزء كبير منهم من ثلاث مجموعات كما هو الحال في كل الحركات الثورية. العنصر الرئيسي يتكون من الطلاب والمثقفين. في معظم الدول، كانت سيطرة الأصوليين على الاتحادات الطلابية والمنظمات المشابهة هي المرحلة الأولى في عملية التأسلم السياسي، ومع «الاختراق» الإسلامي للجامعات والذي حدث في السبعينيات في مصر والباكستان وأفغانستان ثم انتقل إلى الدول الإسلامية الأخرى، أصبحت النزعة الإسلامية قوية على نحو خاص بين طلاب المعاهد الفنية وكليات الهندسة والأقسام العلمية. في التسعينيات، كان «جيل التأصيل الثاني» يعبر عن نفسه بنسب متزايدة بين طلاب الجامعات في السعودية والجزائر وغيرهما، والذين كانوا يتلقون تعليمهم بلغتهم وبالتالي كانوا أكثر تعرضاً للمؤثرات الإسلامية (22). كما اتبع الإسلاميون أيضاً أسلوباً متطوراً في

مخاطبة المرأة، وقد شهدت تركيا تمييزًا واضحًا بين الجيل الأكبر سنًا من النساء العلمانيات وبناتهن وحفيداتهن ذوات التوجه الإسلامي (23).

في دراسة لإحدى القيادات العسكرية للجماعات الإسلامية المصرية، وجد أنها تحمل خمس سمات رئيسية تبدو مطابقة للجماعات الإسلامية في الدول الأخرى. الغالبية العظمى من صغار السن، في العشرينيات أو الثلاثينيات من العمر، 80% منهم من بين طلاب الجامعات، أكثر من النصف من كليات القمة أو التخصصات الفنية العالية مثل الطب والهندسة. أكثر من 70% من الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة - خلفية متواضعة ولكنها ليست فقيرة - ومن الجيل الأول في أسرهم الذي يحصل على تعليم عال. قضوا سنوات الدراسة الأولى في مدن صغيرة أو مناطق ريفية ثم أصبحوا من سكان المدن الكبيرة (24). وبينما يكون الطلاب والمثقفون الكوادر العسكرية وقوات الصدام في الحركات الإسلامية، فإن أبناء الطبقة المدنية المتوسطة يشكلون الجزء الرئيسي من الأعضاء وإلى حد ما، جاء هؤلاء مما يسمى غالبًا بالطبقات المتوسطة «التقليدية»: التجار، الباعة، أصحاب الحرف الصغيرة، عمال الأسواق، وهؤلاء لعبوا دورًا أساسيًا في الثورة الإيرانية، كما قدموا دعمًا مهمًا للحركات الأصولية في الجزائر وتركيا وإندونيسيا. وإلى حد أبعد من ذلك، ينتمي الأصوليون إلى أكثر القطاعات تقدمًا في الطبقة المتوسطة.

النشطاء الإسلاميون «ربما يتضمنون عددًا كبيرًا غير متكافئ من أفضل المتعلمين والأذكىء من الشباب بين مواطني بلادهم»، أطباء، محامون، علماء، مدرسون، موظفون (25).

العامل الأساسي الثالث في المقوم الإسلامي هو: المهاجرون الجدد إلى المدينة. في السبعينيات والثمانينيات زاد عدد سكان المدن في أنحاء العالم الإسلامي بمعدلات رهيبية. المهاجرون المكдسون في الأحياء العشوائية والحقيرة من المدن كانوا دائمًا في حاجة إلى الخدمات الاجتماعية التي توفرها لهم المنظمات والمؤسسات الإسلامية، وكانوا هم المستفيدين منها. بالإضافة إلى ذلك كما يشير «إرنست جلنر»، فإن الإسلام قدم إلى «تلك الجموع المجتثة من جذورها حديثًا هوية محترمة».

في اسطنبول وأنقرة والقاهرة وأسيوط والجزائر وفاس وقطاع غزة نجحت الأحزاب الإسلامية في تنظيم نفسها وخلبت لب «المسحوقين والمحرومين».

يقول «أوليفر روي»: «جماهير الإسلام الثوري هم نتاج المجتمع الحديث، القادمون الجدد إلى المدينة، ملايين الفلاحين الذين ضاعفوا وضاعفوا من

عدد سكان المدن الإسلامية الكبرى» (26).

منتصف التسعينيات، وصلت الحكومات الإسلامية إلى السلطة في إيران والسودان فقط. في عدد صغير من الدول الإسلامية مثل تركيا وباكستان، توجد أنظمة تدعى الشرعية والديمقراطية إلى حد ما، أما حكومات العشرين دولة الإسلامية الأخرى فكانت غير ديمقراطية: هي ملكيات، أنظمة الحزب الأحاد، أنظمة عسكرية، دكتاتوريات شخصية، أو بعض من هذه التركيبات مجتمعة، عادة تعتمد على أسرة واحدة، أساس قبلي أو عشائري، وفي بعض الحالات تعتمد على الدعم الخارجي. هناك نظامان في المغرب والسعودية حاولا توسل شكل من أشكال الشرعية الإسلامية. ومعظم هذه الحكومات مفتقدة لأي أساس يمكن أن تبرر به حكمها على أساس من الإسلام أو الديمقراطية أو القيم الوطنية. وبعبارة «كليمنت هنري مور»: «هي أنظمة متحجرة، قمعية، فاسدة، معزولة تمامًا عن احتياجات وتطلعات مجتمعاتها. أنظمة كهذه يمكن أن تحافظ على نفسها لفترات طويلة، ومع ذلك يظل احتمال تغييرها أو سقوطها كبيرًا في العالم الحديث. وهكذا كانت إحدى القضايا الأساسية في منتصف التسعينيات هي البدائل المحتملة: من أو ماذا سيخلفها؟ وفي منتصف التسعينيات كان الخلف الأكثر احتمالاً هو نظام متأسلم.

في السبعينيات والثمانينات اجتاحت العالم موجة من التحول إلى الديمقراطية، وكان لهذه الموجة أثرها على المجتمعات الإسلامية وإن كان محدودًا. وبينما كانت الحركات الديمقراطية تكتسب قوة وتصل إلى السلطة في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية والمحيط الشرقي آسيوي وأوروبا الوسطى، كانت الحركات المتأسلمة تكتسب قوة في البلاد الإسلامية في نفس الوقت.

التأسلم كان هو البديل العملي للمعارضة الديمقراطية للسلطوية في المجتمعات المسيحية، وكان في جانب كبير منه نتاج أسباب مشابهة: التعبئة الاجتماعية، فقدان الأنظمة السلطوية لشرعية الأداء، والبيئة العالمية المتغيرة بما في ذلك الزيادة في أسعار النفط والتي شجعت التوجهات المتأسلمة في العالم الإسلامي أكثر مما شجعت التوجهات الديمقراطية. القساوسة والكهنة والجماعات الدينية العادية، كلهم لعبوا أدوارًا رئيسية في معارضة الأنظمة السلطوية في المجتمعات المسيحية. العلماء والجماعات المتمركزة في المساجد والمتأسلمون، لعبوا أدوارًا مماثلة في الدول الإسلامية. «البابا» كان عاملاً مركزيًا في إنهاء النظام الشيوعي في بولندا، و«آية الله»، في إسقاط نظام الشاه في إيران.

في الثمانينات والتسعينيات سيطرت الحركات المتأسلمة، واحتكرت غالباً عملية المعارضة للحكومات في الدول الإسلامية. قوتها كانت تعود في جزء منها إلى ضعف مصادر المعارضة البديلة. الحركات اليسارية والشيوعية فقدت مصداقيتها ثم قل شأنها لدرجة كبيرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والشيوعية العالمية. جماعات المعارضة الديمقراطية الليبرالية كانت موجودة في معظم المجتمعات الإسلامية، ولكنها كانت تقتصر عادة على أعداد محدودة من المثقفين وغيرهم من ذوي الارتباطات أو الجذور الغربية. ومع استثناءات قليلة، كان الديمقراطيون الليبراليون عاجزين عن كسب الدعم الشعبي في المجتمعات الإسلامية، حتى الليبرالية الإسلامية فشلت في تكوين جذور لها.

ويلاحظ «فؤاد عجمي» أنه «في مجتمع إسلامي تلو الآخر، كان أن تكتب عن الليبرالية أو عن تقاليد برجوازية وطنية يعني أنك تكتب شهادة وفاة أناس اختاروا المستحيل وفشلوا» (27). الفشل العام للديمقراطية الليبرالية في أن تترسخ في المجتمعات الإسلامية ظاهرة متكررة ومستمرة على مدى قرن كامل، بدأ في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر. هذا الفشل له مصدره - في جزء منه على الأقل - في طبيعة الثقافة الإسلامية والمجتمع الإسلامي الرافضين للمفاهيم الغربية الليبرالية. ونجاح الحركات المتأسلمة في السيطرة على المعارضة وتعيين نفسها بديلاً وحيداً صالحاً للضغط على الأنظمة، ساعد عليه بشكل كبير سياسات تلك الأنظمة نفسها.

في أوقات مختلفة أثناء الحرب الباردة، كانت حكومات كثيرة، بما فيها تلك في الجزائر وتركيا والأردن ومصر وإسرائيل، تشجع وتدعم المتأسلمين كإجراء مضاد للحركات الشيوعية أو الحركات الوطنية المعارضة. وحتى حرب الخليج على الأقل، كانت السعودية ودول الخليج الأخرى تقدم تمويلاً هائلاً للإخوان المسلمين وجماعات التأسلم في دول مختلفة. قدرة الجماعات المتأسلمة على السيطرة على المعارضة، كان يذكى أيضاً قمع الحكومات للمعارضة العلمانية.

القوة الأصولية عموماً تنوعت عكسياً مع قوة الأحزاب الديمقراطية العلمانية أو الأحزاب الوطنية، وكانت ضعيفة في بلاد مثل المغرب وتركيا، مما سمح بدرجة من المنافسة بين أحزاب مختلفة، أكثر منها في البلاد التي قمعت المعارضة بالكامل. المعارضة العلمانية على أية حال أكثر عرضة للقمع من المعارضة الدينية، فالأخيرة تستطيع أن تعمل من خلال ومن وراء شبكة من المساجد ومؤسسات العمل الاجتماعي ومنظمات إسلامية أخرى تشعر الحكومة أنها لا يمكن أن تقمعها. الديمقراطيون الليبراليون ليس لديهم غطاء كهذا، ومن هنا يصبح من السهل على الحكومة أن تسيطر عليهم أو أن

تتخلص منهم. وفي سعيها لكي تكسب أرضًا على حساب زيادة التوجه نحو التأسلم، زادت الحكومات من جرعة التعليم الديني في المدارس الرسمية، والذي يسيطر عليه غالباً مدرسو وأفكار التأسلم، ووسّعت من دعمها للدين والمعاهد الدينية. هذه الأعمال كانت في جزء منها دليلاً على التزام الحكومة بالإسلام، ومن خلال هذا التمويل فهي توسع من سيطرتها على المؤسسات الإسلامية والتعليم. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تلقي عدد أكبر من التلاميذ والناس لتعليمهم على أسس دينية، وجعلهم أكثر انفتاحاً لنزعات التأسلم، وساعد على تخريج مقاتلين ذهبوا للعمل باسم أهداف التأسلم.

قوة الصحوه وجاذبية حركات التأسلم، اقنعت الحكومات بتبني المؤسسات والممارسات الدينية، ودمج رموزها في أنظمتها. على المستوى العريض، كان ذلك يعني تأكيد أو إعادة تأكيد الشخصية الإسلامية للدولة والمجتمع. في الثمانينات والتسعينيات اندفع الزعماء السياسيون لتوحيد انظمتهم وأنفسهم بالإسلام. الملك «حسين» ملك الأردن، مقتنعاً بأن مستقبل الحكومات العلمانية في العالم العربي قليل، كان يتكلم عن الحاجة إلى إقامة «ديمقراطية إسلامية» و«إسلام حديث». الملك «الحسن» في المغرب كان يؤكد على أنه من سلالة النبي «محمد» كما راح يؤكد على دوره «كأمير للمؤمنين». سلطان بروناي الذي لم يُعرف من قبل بأي ممارسات إسلامية أصبح «شديد الورع» وراح يعرف نظامه بأنه «ملكية ملايوية إسلامية». «بن علي» في تونس بدأ يتوسل إلى الله بانتظام في خطبه و«لف نفسه في عباءة الاسلام» ليختبر الميل المتزايد للجماعات الإسلامية» (29).

في أوائل التسعينيات تبني «سوهارتو»، صراحة، سياسة أن يصبح «أكثر اسلاماً». في بنجلاديش تم إلغاء مبدأ «العلمانية» من الدستور في منتصف السبعينيات. وفي أوائل التسعينيات كانت الهوية العلمانية الكمالية في تركيا تواجه تحدياً كبيراً لأول مرة (30). وبغرض إبراز التزامهم الإسلامي هرع رؤساء الحكومات - أوزال، سوهارتو - كريموف - لآداء فريضة الحج.

حكومات الدول الإسلامية عملت من أجل أسلمة القانون. في إندونيسا تم دمج المفاهيم والممارسات القانونية الإسلامية في النظام القانوني العلماني.

وتعبيراً عن حجم عدد سكانها الكبير من غير المسلمين، تحركت ماليزيا بالعكس نحو تبني نظامين قضائيين منفصلين: أحدهما إسلامي والآخر علماني (31). في الباكستان، وفي عهد الجنرال «ضياء الحق» بذلت جهود كبيرة لأسلمة القانون والاقتصاد. أدخلت الحدود الإسلامية، وأقيم نظام للمحاكم الشرعية، وأعلنت الشريعة الإسلامية قانوناً أعلى للبلاد.

ومثل التجليات الأخرى للإحياء الديني العالمي، فإن الصحة الإسلامية انتاج للتحديث، وفي نفس الوقت سعي للإمساك به.

وأسابه هي تلك المسئلة عادة عن اتجاهات التأصيل في المجتمعات غير الغربية: التمدين، التعبئة الاجتماعية، المعدلات العالية في زيادة أعداد القادرين على القراءة والكتابة، وسائل الاتصال الواسعة، الاستهلاك الإعلامي والتفاعل المتزايد مع الثقافات الغربية وغيرها. هذه التطورات تقلل من شأن روابط القرية والقبيلة التقليدية، وتخلق الاغتراب وأزمة الهوية.

الرموز والالتزامات والمعتقدات الإسلامية تفي بهذه الاحتياجات النفسية، والمؤسسات الخيرية الإسلامية: تفي بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمسلمين أثناء عملية التحديث. المسلمون يشعرون بالحاجة للعودة إلى الأفكار والممارسات والمؤسسات الإسلامية التي تزودهم بالبوصله والمحرك في عملية التحديث (32).

كما يقال أيضاً إن الإحياء الإسلامي «هو نتيجة انهيار قوة وهبة الغرب... فمع فقدانه لسطوته، فقدت مُثله ومؤسساته بريقها». وبتحديد أوضح، فإن الطفرة النفطية التي حدثت في السبعينيات حفزت على الصحة الإسلامية وزودتها بالوقود، هذه الطفرة زادت لدرجة كبيرة من ثروة وقوة كثير من الدول الإسلامية، ومكنتها من أن تعكس اتجاه علاقة السيطرة والتبعية التي كانت بينها وبين الغرب. وكما لاحظ «جون ب. كيلي» في ذلك الوقت: «هناك بلا شك شعور مضاعف بالرضا لدى السعوديين لإنزالهم عقوبات بالغربيين، إنهم لا يعبرون بذلك عن قوة واستقلالية السعودية فقط، ولكنهم يظهرون - حيث هم مصرون على أن يظهروا - احتقارهم للمسيحية وتفوق الإسلام عليها». إن تصرفات الدول الإسلامية الغنية بالنفط، إذا وضعت في إطارها التاريخي والديني والعربي، لا تصل إلى أقل من محاولة واضحة وقوية لإخضاع الغرب المسيحي للشرق المسلم» (33).

الحكومات السعودية والليبية وغيرها استخدمت ثرواتها النفطية لاستشارة وتمويل عملية الإحياء الإسلامي، والثروة الإسلامية أدت بالمسلمين إلى أن يتحولوا بسرعة عن الافتتان بالثقافة الغربية إلى الانغماس العميق في ثقافتهم والاستعداد لتوكيد مكانة وأهمية الإسلام في الدول غير الإسلامية. ومثلما كان يُنظر في السابق إلى الثروة الغربية كدليل على تفوق ثقافة الغرب، أصبح يُنظر إلى الثروة النفطية كدليل على تفوق الإسلام. الزخم الذي صنعه الارتفاع الشديد في أسعار النفط هبط في الثمانينيات، ولكن النمو السكاني كان قوة دافعة باستمرار.

وبينما صعود شرق آسيا تدعمه معدلات نمو اقتصاد عالية جدًا، فإن الصحوّة الإسلامية تدعمها وبنفس الدرجة معدلات نمو سكاني عالية جدًا.

الزيادة السكانية في الدول الإسلامية، خاصة البلقان، وشمال إفريقيا، وآسيا الوسطى، أعلى بكثير منها في الدول المجاورة وفي العالم بوجه عام. بين عامي 1965 و1990 ارتفع عدد سكان العالم من 3.3 بليون نسمة إلى 5.3 بليونًا بنسبة زيادة سنوية 1.85%، في المجتمعات الإسلامية كانت نسبة الزيادة 2.0% تقريباً، وغالباً كانت تتخطى 2.5% وأحياناً كانت تصل إلى أعلى من 3.0%.

وبين 1965 و1990 مثلاً، زاد عدد سكان المغرب بمعدل 2.65% في السنة، أي من 29.8 مليون نسمة إلى 59 مليوناً (الجزائريون يتكاثرون بمعدل 3.0% سنوياً):

خلال نفس الفترة زاد عدد سكان مصر بمعدل 2.3%، أي من 29.4 مليون نسمة إلى 52.4 مليوناً.

في آسيا الوسطى ارتفع عدد السكان بين عامي 1970 و1993 بالمعدلات التالية: 2.9% في طاجيكستان، 2.6% في أوزبكستان، 2.5% في تركمانستان 1.9% في كورجستان، بينما زاد بنسبة 1.1% في كازاخستان التي يبلغ عدد سكانها نصف عدد سكان روسيا تقريباً.

في باكستان وبنجلاديش ارتفعت معدلات الزيادة عن 2.5% في السنة، بينما كانت في أندونيسيا أكثر من 2.0% سنوياً. المسلمون عموماً، كما ذكرنا كانوا يمثلون 18% من سكان العالم في سنة 1980، ومن المتوقع أن زيد النسبة عن 20% في سنة 2000، وعن 30% في سنة 2025 (24)، معدلات الزيادة السكانية في المغرب وغيرها وصلت إلى دورتها وبدأت في الهبوط. ولكن الزيادة في الأعداد الإجمالية سوف تستمر بحجمها الكبير، وسوف يكون أثر تلك الزيادة ملموساً في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي السنوات القادمة سيكون عدد السكان في الدول الإسلامية صغيراً بشكل غير متكافئ، مع بروز ديموغرافي ملحوظ في عدد الشباب بين 13 و20 سنة (شكل 5-2) بالإضافة إلى أن الأفراد في هذه المجموعة العمرية سيكون معظمهم من سكان المدن الذين أتموا المرحلة الثانوية على الأقل، هذا الجمع بين الحجم والتعبئة الاجتماعية له ثلاث نتائج سياسية مهمة:

**أولاً:** الشباب هم أبطال الاحتجاج وعدم الاستقرار والإصلاح والثورة. وتاريخياً، فإن وجود مجموعات عمرية شبابية كبيرة يتصادف دائماً مع تلك



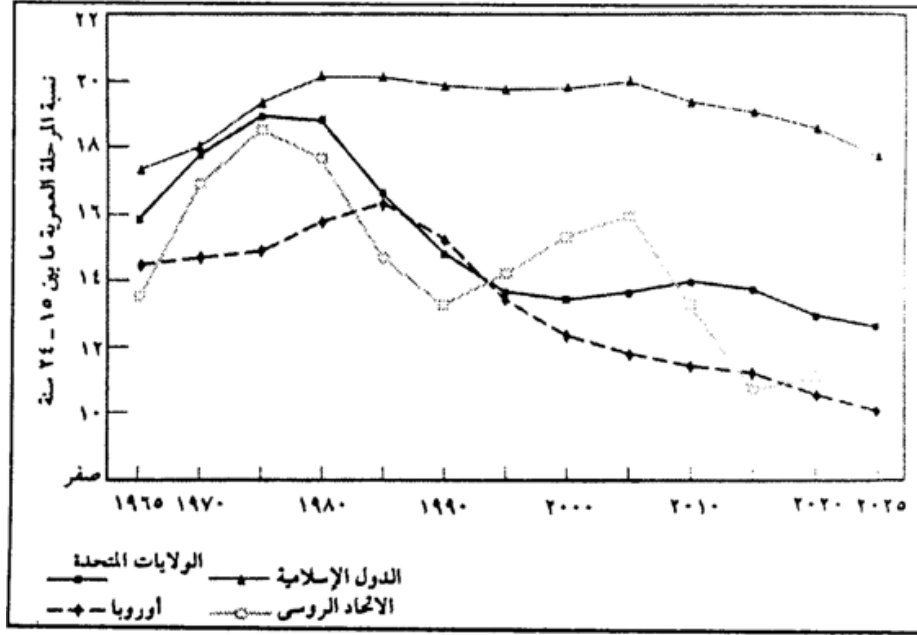
الحركات. وكما يقال فإن: «الإصلاح البروتستانتى مثال على إحدى الحركات الشبابية البارزة في التاريخ».

ويقول «جاء جولدستون» بطريقة مقنعة: «إن النمو الديموغرافى كان عاملاً رئيسياً في الموجتين الثورتين في أوراسيا في منتصف القرن السابع عشر وأواخر القرن الثامن عشر (35). زيادة ملحوظة في نسبة الشباب في الدول الغربية تصادفت مع «عصر الثورة الديمقراطية». في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، وفي القرن التاسع عشر، قلل التصنيع الناجح والهجرة من الأثر السياسى الناتج عن الزيادة في نسبة الشباب في المجتمعات الأوروبية. ارتفعت نسبة الشباب مرة أخرى في العشرينيات وزودت الفاشية والحركات المتطرفة الأخرى بالمجندين (36).

بعد أربعة عقود من الحرب العالمية الثانية، ظهرت آثار الزيادة الكبيرة في جيل الأطفال في مظاهرات واحتجاجات الطلاب في الستينيات. شباب الإسلام لهم علامتهم الواضحة في الصحوة الإسلامية. عندما بدأت الصحوة في السبعينيات، وقويت شوكتها في الثمانينيات كانت نسبة الشباب (بين 15 و24 سنة) في معظم البلاد الإسلامية قد ارتفعت بشكل كبير، وبدأت تتخطى نسبة الـ 20% من عدد السكان.

(شكل رقم 5-2).

**التحدي الديموغرافي: الإسلام- وروسيا والغرب**



في كثير من الدول الإسلامية وصل البروز الشبابي إلى ذروته في السبعينيات والثمانينيات، وسيصل في دول أخرى إلى ذروته باكراً في القرن القادم، الذرا الحقيقية أو المتوقعة في كل تلك البلاد، مع استثناء واحد هي فوق الـ 20%، الذروة السعودية المتوقعة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أقل من ذلك بكثير. هؤلاء الشباب يزودون المنظمات الإسلامية والحركات السياسية بالقوة البشرية. وربما لا يكون بالمصادفة تماماً أن نسبة الشباب بين سكان إيران قد ارتفعت بشكل كبير في السبعينيات لتصل إلى 20% في النصف الأخير من تلك الحقبة، وأن الثورة الإيرانية حدثت في سنة 1979، أو أن تلك العلاقة المحددة قد تم الوصول إليها في الجزائر في أوائل التسعينيات، عندما كانت الجبهة الإسلامية تكتسب التأييد الشعبي وتسجل انتصارات في الانتخابات.

ومن المحتمل أن تحدث اختلافات كثيرة في زيادة نسبة الشباب في الدول الإسلامية (شكل 5-3)، وبينما يجب التعامل مع هذه البيانات بحذر، إلا أن التقديرات تشير إلى أن نسبة الشباب البوسني والألباني سوف تنخفض بشكل حاد عند منتصف القرن، الزيادة العالية في نسبة الشباب من جانب آخر، ستظل عالية في دول الخليج. في سنة 1988 قال ولي العهد

السعودي الأمير «عبد الله»: إن أعظم خطر يهدد بلاده هو قيام الأصولية الإسلامية بين شبابها (37).

وحسب هذه التقديرات فإن الخطر سوف يستمر في القرن الحادي والعشرين في الدول العربية الرئيسية (الجزائر - مصر - المغرب - سوريا - تونس)، سوف يتزايد عدد من هم في أوائل العشرينيات من العمر والباحثين عن عمل، ويستمر في الزيادة حتى حوالي سنة 2010، ومقارنة بالتسعينيات فإن الداخلين إلى سوق العمل سيزيدون بنسبة 30% في تونس، وحوالي 50% في الجزائر ومصر والمغرب، وأكثر من 100% في سوريا. الزيادة السريعة في نسبة من يتعلمون القراءة والكتابة في المجتمعات العربية أيضاً تصنع فجوة بين جيل شاب متعلم قادر على القراءة والكتابة، وجيل أكبر سناً معظمه أمي، وهكذا فإن «الانفصال بين المعرفة والقوة» من المرجح أن يصبح «مصدر قلق للأنظمة السياسية» (38).

الكثرة السكانية تحتاج إلى موارد أكثر، ومن هنا فإن الناس الذين ينتمون إلى مجتمعات تتزايد أعدادها بكثافة و/ أو بسرعة يميلون إلى الاندفاع نحو الخارج، يحتلون أرضاً، يبسطون ضغوطهم على المجتمعات الأخرى الأقل نمواً من الناحية الديموغرافية.

وهكذا يكون النمو السكاني الإسلامي عاملاً مساعداً ومهماً في الصراعات على طول حدود العالم الإسلامي بين المسلمين والشعوب الأخرى.

## (جدول رقم 5-1)

### تضخم نسبة الشباب المسلم حسب المناطق

| في السبعينيات | في الثمانينيات | في التسعينيات | في سنة ٢٠٠٠ | في العقد الأول من سنة ٢٠٠٠ |
|---------------|----------------|---------------|-------------|----------------------------|
| السعودية      | سوريا          | الجزائر       | طاجيكستان   | قرغيزستان                  |
| البحرين       | ألبانيا        | العراق        | تركمانستان  | ماليزيا                    |
| دولة الامارات | اليمن          | الأردن        | مصر         | باكستان                    |
| إيران         | تركيا          | المغرب        | إيران       | سوريا                      |
| مصر           | تونس           | بنجلاديش      | السعودية    | اليمن                      |
| كازاخستان     | باكستان        | إندونيسيا     | الكويت      | الأردن                     |
|               | ماليزيا        |               | السودان     | العراق                     |
|               | قرغيزستان      |               | عمان        | ليبيا                      |
|               | طاجيكستان      |               | أفغانستان   |                            |
|               | تركمانستان     |               |             |                            |
|               | أذربيجان       |               |             |                            |

العدد الذي رُفعت فيه نسبة الشباب في المرحلة العمرية ما بين ١٢ - ٢٤ سنة أو من المتوقع أن ترتفع فيها (أكثر

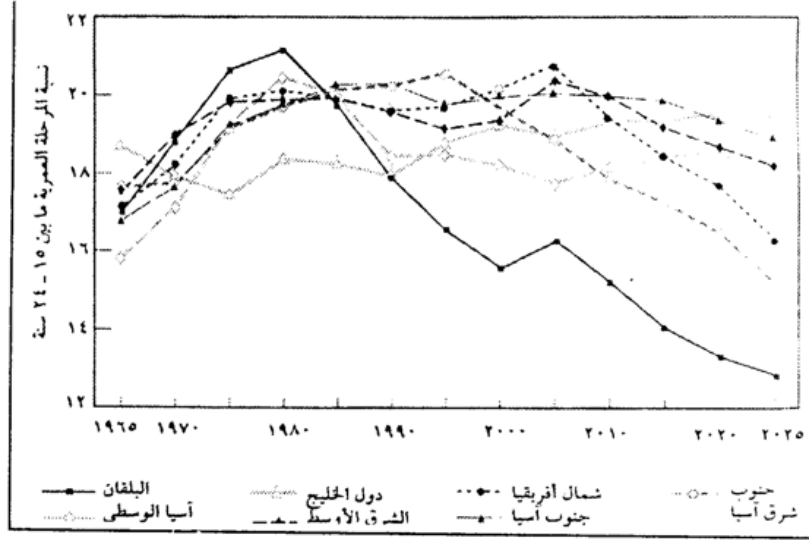
من ٢٠٪ تقريباً). وفي بعض المجتمعات تتضاعف هذه النسبة مرتين.

المصدر: (مصدر الشكل رقم ٥ - ٢)

الضغط السكاني المصحوب بالركود الاقتصادي يؤدي إلى هجرة المسلمين إلى المجتمعات الغربية ومجتمعات أخرى غير إسلامية، ويجعل من الهجرة قضية في تلك المجتمعات. إن تجاوز الكثافة السكانية في شعب ثقافة ما، والزيادة البطيئة أو الكساد في شعب ثقافة أخرى، يولد ضغوطاً على عمليات التكيف الاقتصادية و/ أو السياسة في كلا المجتمعين. في السبعينيات مثلاً، تغير التوازن الديموغرافي في الاتحاد السوفيتي السابق بسبب زيادة المسلمين بنسبة 24% بينما كانت زيادة الروس بنسبة 6.5% مما سبب قلقاً بالغاً للزعماء الشيوعيين في آسيا الوسطى (39).

### (شكل رقم 5-3)

#### تضخم نسبة الشباب المسلم حسب المناطق



نفس الشيء، فإن النمو السريع في عدد الألبانيين لا يريح الصرب ولا اليونانيين ولا الإيطاليين. الإسرائيليون قلقون كذلك بسبب معدلات الزيادة المرتفعة بين الفلسطينيين. إسبانيا بمعدلها السكاني الذي يزيد بأقل من خمس واحد بالمائة يقلقها وجود جيران مغاربة يزيد نموهم السكاني بمعدل أكثر منها عشر مرات، مع معدل زيادة في دخل الفرد حوالي العُشر بالنسبة لما تحققه.

### تحديات متغيرة:

لا يوجد مجتمع يستطيع أن يواصل نموًا اقتصاديًا من رقمين إلى ما لا نهاية. والطفرة الاقتصادية الآسيوية سوف تستقر في وقت ما في بداية القرن الواحد والعشرين. معدلات النمو الياباني هبطت بشدة في منتصف السبعينيات، وبعد ذلك لم تكن أعلى كثيرًا عنها في الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ودول «المعجزات الاقتصادية» الآسيوية، سوف تشهد واحدة بعد أخرى انهيارًا في معدلات نموها لتصل إلى المستويات «العادية» في الأنظمة الاقتصادية المعقدة. وبالمثل، فإن أي إحياء ديني - أو حركة ثقافية - لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، وعند نقطة ما سوف تخدم الصحة الإسلامية وتذوب في التاريخ. ومن المرجح أن يحدث ذلك عندما يضعف الدفع الديموغرافي الذي يقويها في العقدين الثاني والثالث من القرن الواحد والعشرين. حينذاك ستضعف صفوف المجاهدين والمقاتلين

والمهاجرين، ومن المرجح أن تهبط معدلات الصراع العالية داخل الدول الإسلامية وبين المسلمين وغيرهم. (انظر الفصل العاشر).

لن تصبح العلاقات بين الإسلام والغرب وثيقة، ولكنها ستصبح أقل صراعا أو ما يشبه الحرب. (انظر الفصل التاسع). سيكون الطريق مفتوحاً أمام حرب باردة وربما سلام بارد. النمو الاقتصادي في آسيا سوف يخلف ميراثا من أنظمة اقتصادية أكثر ثروة وأكثر تعقيداً، ذات اهتمامات دولية واسعة، وبرجوازيات مزدهرة، وطبقات متوسطة غنية، والمرجح أن يقود ذلك كله نحو سياسات أكثر تعددية وأكثر ديمقراطية، ولن تكون أكثر توجهاً نحو الغرب بالضرورة. القوة الزائدة، على العكس من ذلك، سوف تنمي من التوكيد الآسيوي في الشؤون الدولية والسعي نحو دفع التوجهات الكونية بأساليب غير ملائمة للغرب، وإعادة تشكيل المنظمات والمؤسسات الدولية بعيدا عن النماذج والأنماط الغربية.

الصحة الإسلامية مثل كل الحركات المشابهة، بما فيها الإصلاح، سوف تخلف أيضاً ميراثاً مهماً. سيصبح المسلمون أكثر وعياً بالعوامل المشتركة بينهم وبما يميزهم عن غيرهم.

الجيل الجديد من القيادات التي سوف تتسلم الزمام عندما يكبر أولئك الشبان لن يكون أصولياً بالضرورة، ولكنه سيكون أكثر التزاماً بالإسلام عن سلفه. التأصيل سيتعزز، الصحة الإسلامية ستخلف شبكة من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الإسلامية داخل التجمعات والمجتمعات التي تمتد إليها. ستكون الصحة قد أثبتت أن «الإسلام هو الحل» لمشكلات الأخلاق والهوية والمعنى والاعتقاد، ولكن ليس لمشكلات الظلم الاجتماعي والقمع السياسي والتخلف الاقتصادي والضعف العسكري.

هذا الفشل يمكن أن يؤلّد خيبة أمل واسعة في الإسلام السياسي وربما ولّد رد فعل ضده ومحاولة للبحث عن «حلول» أخرى لتلك المشكلات.

ويمكن حتى أن تتصور ظهور قوميات أكثر حدة في عدائها للغرب، تحمله مسئولية فشل الإسلام.

أو من ناحية أخرى، لو واصلت كل من إندونيسيا وماليزيا نموها الاقتصادي، فربما يقدمان نموذجاً للتنمية ينافس النموذجين الغربي والآسيوي.

على أية حال، خلال العقود القادمة سيكون للنمو الاقتصادي الآسيوي آثار عميقة، تؤدي إلى عدم استقرار النظام العالمي الذي يسيطر عليه الغرب وذلك بسبب تقدم الصين - إذا استمر - والذي يؤدي بدوره إلى تحول هائل في القوة بين الحضارات. بالإضافة إلى ذلك، سوف تتحرك الهند نحو نمو

اقتصادي سريع وتظهر كمنافس على النفوذ في الشؤون الدولية. في نفس الوقت، سيكون النمو السكاني الإسلامي قوة تؤدي إلى عدم الاستقرار في داخل

(ج) نظام الحضارات الناشئ



الفصل السادس  
إعادة التشكيل الثقافي  
للسياسة الكونية

## تلمس الطريق نحو التجمع: سياسة الهوية

السياسة الكونية يعاد تشكيلها الآن على امتداد الخطوط الثقافية، مدفوعة بالتحديث. الشعوب ذات الثقافات المتشابهة تتقارب، والشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة تتباعد. الانحيازات التي تعتمد على الأيديولوجية والعلاقات مع القوى الكبرى تفسح الطريق لتلك التي تعتمد على الثقافة والحضارة. الحدود السياسية يعاد رسمها لكي تتوافق مع الحدود الثقافية:

العرقية والدينية والحضارية. المجتمعات الثقافية تحل محل تكتلات الحرب الباردة، وخطوط التقسيم بين الحضارات تصبح هي خطوط الصراع الرئيسية في السياسة العالمية.

أثناء الحرب الباردة، كان يمكن أن تكون هناك دولة غير منحازة، كما كان عدد كبير بالفعل، أو كان بإمكانها، كما فعل كثيرون - أن تغير انحيازها من جانب إلى آخر. كان يمكن لقادة تلك الدول أن يختاروا على ضوء إدراكهم لمصالحهم الأمنية وحساباتهم لموازن القوى وخياراتهم الأيديولوجية.

في العالم الجديد، أصبحت الهوية الثقافية هي العامل الرئيسي في تحديد صداقات دولة ما وعداواتها. وبينما كانت دولة ما تستطيع أن تتجنب الانحياز أثناء الحرب الباردة، إلا أنها لا يمكن أن تفقد هويتها.

سؤال: «إلى أي جانب أنت؟» حل محله سؤال: «من أنت؟» وعلى كل دولة أن تجد له إجابة. هذه الإجابة هي هويتها الثقافية، وهي التي تحدد مكان الدولة في السياسة العالمية، كما تحدد أصدقاءها وأعداءها.

لقد شهدت التسعينيات انفجار أزمة هوية كونية. أينما تنظر تجد الناس يتساءلون: «من نحن؟»، «لمن ننتمي؟»، «من هو الآخر؟»، وهي أسئلة مركزية، ليس فقط بالنسبة للشعوب التي تحاول أن تصوغ دولاً قومية جديدة كما في يوغوسلافيا السابقة، وإنما على المستوى العام كذلك.

في منتصف التسعينيات كان من بين الدول التي تناقش فيها أسئلة الهوية بالحاح: الجزائر، كندا، الصين، ألمانيا، بريطانيا، الهند، إيران، اليابان، المكسيك، روسيا، جنوب إفريقيا، سوريا، تونس، تركيا، أوكرانيا، الولايات المتحدة. أصبحت قضايا الهوية تأخذ شكلاً حاداً، وبخاصة في البلاد ذات

الصدع التي يوجد بها جماعات كبيرة من البشر ينتمون إلى حضارات مختلفة. وفي تمشيهم مع أزمة الهوية، فإن ما يهم الناس هو الدم والعقيدة والايمان والأسرة. الناس عادة يهرعون نحو أولئك من نفس السلف والدين واللغة والمؤسسات ويتباعون عمن هم عكس ذلك. في أوروبا: كانت النمسا وفنلندة والسويد، الذين هم ثقافياً جزء من الغرب، مضطرين للانفصال عن الغرب، وأن يكونوا محايدين أثناء الحرب الباردة، والآن يستطيعون الالتحاق بعشيرتهم الثقافية في الاتحاد الأوروبي. الدول الكاثوليكية والبروتستانتية في حلف وارسو السابق: بولندة، المجر، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، يتحركون نحو عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي "NATO"، ودول بحر البلطيق وراءهم على نفس الخط.

القوى الأوروبية يُظهرون صراحة أنهم لا يريدون دولة إسلامية (تركيا) في الاتحاد الأوروبي، ولا يسعدهم أن تكون دولة إسلامية أخرى (البوسنة) في القارة الأوروبية. في الشمال، تثير نهاية الاتحاد السوفيتي ظهور أنماط جديدة و(قديمة) من الارتباطات بين جمهوريات البلطيق وبين السويد وفنلندة.

رئيس وزراء السويد، يُذكّر روسيا بكل وضوح، أن جمهوريات البلطيق جزء من الخارج القريب للسويد، وأن السويد لا يمكن أن تكون محايدة في حال اعتداء روسيا عليها.

في البلقان، تجرى إعادة صياغة مماثلة للانحيازات، أثناء الحرب الباردة كانت اليونان وتركيا أعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO)، وكانت بلغاريا ورومانيا أعضاء في حلف وارسو، ويوغوسلافيا غير منحازة، وألبانيا كانت منعزلة، وأحياناً مرتبطة بالصين الشيوعية.

الآن. تخلق هذه الانحيازات التي عاشت في ظل الحرب الباردة الطريق لانحيازات حضارية، جذورها في الإسلام والأرثوذكسية. قادة البلقان يتحدثون عن بلورة تحالف يوناني صربي بلغاري أرثوذكسي. رئيس وزراء اليونان يزعم أن «حرب البلقان» أبرزت إلى السطح أصدقاء الروابط الأرثوذكسية.. كانت روابط كامنة، ولكن مع التطورات في البلقان أصبحت تأخذ شكلاً محدداً. في عالم مائع تماماً، الناس يبحثون عن الهوية والأمان، وعن جذور وصلات لحماية أنفسهم من المجهول».

هذه الأفكار عبر عنها زعيم حزب المعارضة الرئيسي في الصرب:

«الموقف في جنوب شرق أوروبا، سيتطلب سريعاً تكوين تحالف بلقاني جديد للدول الأرثوذكسية، بما فيها الصرب وبلغاريا واليونان، وذلك لمقاومة

زحف الإسلام».

وإذا نظرنا جنوبًا، نجد أن الصرب الأرثوذكسية ورومانيا تتعاونان بشدة للتعامل مع مشاكلهما المشتركة مع المجر. ومع اختفاء الخطر السوفيتي، نجد ان التحالف «غير الطبيعي» بين اليونان وتركيا يصبح بلا معنى، حيث تتسع الصراعات بينهما على: بحر إيجه، وقبرص، والتوازن العسكري، ودورهما في الـ «ناتو»، والاتحاد الأوروبي، وعلاقاتهما بالولايات المتحدة.

تركيا تعيد تأكيد دورها كحامية للبلقان وتدعم البوسنة. في يوغوسلافيا السابقة: روسيا تساند الصرب الأرثوذكسية، ألمانيا تساعد كرواتيا الكاثوليكية، الدول الإسلامية تهرع لمساعدة الحكومة البوسنية، الصرب يحاربون الكروات ومسلمي البوسنة ومسلمي ألبانيا.

البلقان بشكل عام تمت بلقنتها مرة أخرى على امتداد الخطوط الدينية.

وكما لاحظ «ميشا جلينى»: «فأسان تظهران، واحدة ترتدي لباس الأرثوذكسية الشرقية، والثانية محجة في الثوب الإسلامي»، وهناك احتمال لصراع أعظم من أجل النفوذ بين محور بلغراد/ أثينا والتحالف الألباني / التركي»(1).

في نفس الوقت، في الاتحاد السوفيتي السابق: روسيا البيضاء (بيلاروسيا) الأرثوذكسية ومالداقيا وأوكرانيا يجذبون نحو روسيا، والأرمن والأذريون يتقاتلون، بينما أقاربهما الروس والأتراك يحاولون مساعدتهما واحتواء الصراع.

الجيش الروسي يحارب الأصوليين المسلمين في طاجيكستان والقوميين المسلمين في شيشينيا. الجمهوريات السوفيتية السابقة تعمل على تطوير أشكال مختلفة من الارتباط الاقتصادي والسياسي بين بعضها والبعض، ومن أجل توسيع ارتباطاتها بجيرانها المسلمين، بينما تكرر تركيا وإيران والسعودية الكثير من الجهد لإقامة علاقات مع الدول الجديدة.

في شبه القارة: الهند وباكستان تطلان على خلافهما حول كشمير والتوازن العسكري بينهما. القتال في كشمير يتسع، وفي داخل الهند تظهر صراعات جديدة بين الأصوليين المسلمين والهندوس.

في شرق آسيا، حيث شعوب تنتمي لست حضارات: يحظى بناء الجيوش بأهمية قصوى، والنزاعات الإقليمية تتواصل. الصينات (الدول الصينية) الأصغر: تايوان وهونغ كونج وسنغافورة والمجتمعات الصينية ما وراء البحار

في جنوب شرق آسيا، تصبح كلها أكثر توجهاً واهتماماً واعتماداً على البر الرئيسي. الكوريتان تتحركان بتردد، ولكن بهدف، نحو الوحدة.

العلاقات في جنوب شرق آسيا بين المسلمين من جانب، والمسيحيين والصينيين من جانب آخر تصبح أكثر توترًا، وأحياناً أكثر عنفاً.

في أمريكا اللاتينية: الاتحادات الاقتصادية - «ميركوسار»، «حلف الأندين»، الحلف الثلاثي (المكسيك وكولومبيا وفنزويلا)، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى - تتخذ حياة جديدة لتؤكد النقطة التي يعبر عنها الاتحاد الأوروبي بياناً، وهي أن التقدم الاقتصادي يكون أسرع وأعمق إذا قام على عوامل ثقافية مشتركة. في نفس الوقت فإن الولايات المتحدة وكندا تحاولان استيعاب المكسيك في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، في عملية يعتمد نجاحها على المدى الطويل وإلى حد كبير، على قدرة المكسيك على إعادة تعريف نفسها ثقافياً من دولة أمريكية لاتينية إلى دولة أمريكية شمالية.

مع نهاية نظام الحرب الباردة، بدأت الدول في أنحاء العالم في تكشف وإعادة تنشيط عداوات وارتباطات قديمة. أصبحت تتلمس الطريق نحو التجمع، ويجدون هذه التجمعات مع دول لها نفس الثقافة ونفس الحضارة.

السياسيون يناشدون، وال جماهير تتوحد مع المجتمعات الثقافية «الأكبر»، التي تتخطى حدود الدولة القومية، ومن ضمنها «الصرب الكبرى»، «الصين الكبرى»، «تركيا الكبرى»، «هنغاريا الكبرى»، «كرواتيا الكبرى»، «أذربيجان الكبرى»، «روسيا الكبرى»، «ألبانيا الكبرى»، «إيران الكبرى»، «أوزبكستان الكبرى». فهل تتطابق الانحيازات السياسية والاقتصادية مع الانحيازات الثقافية والحضارية دائماً؟ بالطبع لا.

اعتبارات توازن القوى ستؤدي أحياناً إلى تحالفات غير حضارية، كما حدث عندما انضم «فرانسييس الأول» إلى العثمانيين ضد الهابسبورج.

بالإضافة إلى ذلك فإن أنماط الارتباطات التي تتكون لخدمة أهداف الدول في منطقة ما، سوف تستمر في منطقة أخرى، وهي قابلة لأن تصبح أكثر ضعفاً وأقل أهمية وأن يتم تعديلها لتناسب خدمة أهداف عصر جديد اليونان وتركيا ستظلان عضوين في الـ «ناتو»، ولكن علاقاتهما بأعضاء الحلف الآخرين، من المرجح أن تضعف. وكذلك تحالفات الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا، وتحالفها القائم بالفعل مع إسرائيل، وعلاقتها الأمنية بالباكستان. المنظمات الدولية المتعددة الحضارات مثل اتحاد دول جنوب شرق آسيا " <sup>20</sup> ASEAN قد تواجه مصاعب متزايدة للحفاظ على

تماسكها، دول مثل الهند وباكستان، شركاء قوى كبرى مختلفة أثناء الحرب الباردة، تعيدان الآن تعريف مصالحهما وتبحثان عن ارتباطات جديدة تعكس حقائق السياسية الثقافية. الدول الأفريقية التي كانت تعتمد على الدعم الغربي والذي كان بغرض مواجهة الاتحاد السوفيتي، تتطلع الآن - وبدرجة متزايدة - نحو جنوب إفريقيا للقيادة والعون.

ولكن لماذا تسهل العوامل الثقافية المشتركة من عملية التعاون والتلاحم بين الناس؟ ولماذا تنمى الاختلافات الثقافية الشقاق والصراعات؟

**أولاً:** يوجد لدى كل فرد هويات متعددة قد تتنافس مع بعضها وقد تقوى دن بعضهما البعض: القرابة، المهنة، الثقافة، المؤسسة، الإقليم، التعليم، الحزب، الأيديولوجيا... وغيرها. التوحد مع بعد واحد قد يتصادم مع أبعاد أخرى. في حالة نموذجية لذلك نجد الآتي: في سنة 1914 كان على العمال الألمان أن يختاروا بين التوحد الطبقي مع البروليتاريا العالمية أو التوحد القومي مع الشعب الألماني والإمبراطورية الألمانية. في العالم المعاصر، يأخذ التوحد الثقافي شكلاً متزايداً في أهميته مقارنة بالأبعاد الأخرى للهوية. على امتداد بعد واحد تكون الهوية عادة أكثر مغزى على المستوى المباشر. والهويات الضيقة، على أية حال، لا تتصارع بالضرورة مع الهويات الأوسع. الضابط في القوات المسلحة يمكن أن يتوحد مؤسسياً مع سرية، قوّجه، فرقته، ومع الخدمة العسكرية عموماً. ونفس الشيء بالنسبة للفرد الذي قد يتوحد ثقافياً مع قبيلته. جماعته العرقية، جنسيته، دينه، حضارته. البروز المتزايد للهوية الثقافية على المستويات الدنيا، قد يقوى بروزها على المستويات العليا. وكما

يقول «بيرك»: «حب الكل لا يطفئه الولع الثانوي.. أو أن تكون متعلقاً بالجزء. أن نحب الفصيل الصغير الذي ننتمي إليه في المجتمع، هو المبدأ الأول (جرثومة) في الحب العام». في عالم للثقافة فيه اعتبار: فإن الفصائل هي القبائل والجماعات العرقية والأفواج هي الأمم، والجيوش هي الحضارات.

اتساع المدى الذي نميز به شعوب العالم أنفسها على أساس الخطوط الثقافية، يعني أن الصراعات بين الجماعات الثقافية تتزايد أهميتها. الحضارات هي الكيانات الثقافية الأوسع، ومن هنا فإن الصراعات بين جماعات من حضارات مختلفة تصبح مركزية في السياسة الدولية.

**ثانياً:** البروز المتزايد للهوية الثقافية، في جزء كبير منه كما ناقشنا في الفصلين الثالث والرابع، هي نتيجة للتحديث الاجتماعي / الاقتصادي على المستوى الفردي، حيث يخلق التشوش والاعترا ب الحاجة إلى هويات أكثر

معنى. وكذلك على المستوى الاجتماعي، حيث تدفع القدرات الزائدة وقوة المجتمعات غير الغربية إلى إعادة تنشيط الهويات والثقافات الأصلية.

**ثالثاً:** الهوية على أي مستوى - شخصي، قبلي، عرقي، حضاري - يمكن أن تعرف فقط في علاقتها بـ «الآخر»: شخص آخر، قبيلة أخرى، جنس آخر، حضارة أخرى.

تاريخياً، كانت العلاقات بين دول أو كيانات أخرى في نفس الحضارة، تختلف عن العلاقات بين دول أو كيانات من حضارات مختلفة.

قوانين منفصلة، هي التي كانت تحكم سلوكنا تجاه أولئك الذين هم «مثلنا». و«البرابرة» الذين ليسوا كذلك. قواعد دول «المسيحية» في التعامل مع بعضهم والبعض كانت تختلف عن تلك التي يتعاملون بها مع «الأتراك» و«الهمج» الآخرين. المسلمون كانوا يتصرفون على نحو مختلف مع أولئك من «دار الإسلام»، وغيرهم من «دار الحرب». الصينيون كانوا يعاملون الصينيين الأجانب والأجانب غير الصينيين بطرق مختلفة.

«نحن» الحضارية، و«هم» الذين خارج تلك الحضارية، من الثابت في التاريخ الإنساني. هذه الاختلافات بين السلوك داخل الحضارة الواحدة والسلوك مع خارج تلك الحضارة نابعة من:

1- مشاعر التفوق (وأحياناً الدونية) تجاه الناس الذين يعتبرون مختلفين تماماً.

2- الخوف من أمثال أولئك الناس وعدم الثقة بهم.

3- صعوبة الاتصال معهم نتيجة اختلافات اللغة وما يعتبر سلوكاً مهذباً.

4- غياب الألفة مع الافتراضات والدوافع والعلاقات والممارسات الاجتماعية للآخرين.

في عالم اليوم، أدى التحسن الذي حدث في مجالات الانتقال والاتصال إلى تفاعلات وعلاقات أكثر تكراراً واتساعاً وتناسقاً وشمولاً بين شعوب من حضارات مختلفة. ونتيجة لذلك أصبحت هوياتهم الحضارية أكثر بروزاً.

الفرنسيون والألمان والبلجيكي والهولنديون يتزايد تفكيرهم في أنفسهم كأوروبيين. مسلمو الشرق الأوسط يتوحدون ويهرعون لمساعدة البوسنيين والشيشان. الصينيون في آسيا كلها يوحدون مصالحهم مع مصالح البر الرئيسي. الروس يتوحدون مع الصرب والشعوب الأرثوذكسية الأخرى

ويدعمونها. هذه الحدود الأوسع للهوية الحضارية تعني وعياً أعمق بالاختلافات الحضارية والحاجة إلى حماية ما يميز «نحن» عن «هم».

**رابعاً:** مصادر الصراع بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة، بمقياس أوسع، هي تلك التي كانت دائماً تولد صراعاً بين الجماعات: السيطرة على الناس، الأرض، الثروة، الموارد، القوة النسبية، أي القدرة على فرض القيم والثقافة والمؤسسات الخاصة على جماعة أخرى، مقارنة بقدرة تلك الجماعة على أن تفعل ذلك بك. الصراع بين الجماعات المختلفة قد يتضمن أيضاً قضايا ثقافية. الاختلافات في الأيديولوجية العلمانية بين الماركسية اللينينية والديمقراطية الليبرالية يمكن على الأقل أن تكون محل جدل إن لم يتم حلها. الاختلافات في المصلحة المادية يمكن أن يتم التفاوض بشأنها، وغالباً ما تتم تسويتها عن طريق التفاهم وبأسلوب لا يمكن اتباعه بالنسبة للقضايا الثقافية.

الهندوس والمسلمون لن يحلوا قضية الخلاف على بناء «معبد أم مسجد» في «أيوديا» بين الإثنيين، أو عدم بناء الإثنيين، ولا بإقامة بناء توفقي يمكن أن يكون معبداً ومسجداً في نفس الوقت.

نفس الأمر بالنسبة لما قد يبدو قضية أرض بين الألبان المسلمين والصرب الأرثوذكس بخصوص «كوسوفو»، ولا بين اليهود والعرب بخصوص «القدس»، طالما إن المكان له مغزى تاريخي وثقافي وعاطفي عميق لدى كل طرف. نفس الشيء في فرنسا، فلا السلطات الفرنسية ولا أولياء الأمور المسلمين سيقبلون حلاً وسطاً يسمح لطالبات المدارس بارتداء الزي الإسلامي بالتناوب مع الزي المدرسي أثناء العام الدراسي.

إجابات الأسئلة الثقافية من هذا النوع هي إما «لا» أو «نعم» ولا يوجد خيار آخر.

**خامساً وأخيراً:** كلية وجود الصراع. الكره شيء إنساني. ولتعريف النفس ودفعها يحتاج الناس إلى أعداء: منافسين في العمل، خصوماً في الإنجاز، وفي السياسة. ومن الطبيعي ألا يثق الناس في المختلفين عنهم ومن لديهم القدرة على إلحاق الضرر بهم، بل يرونهم خطراً عليهم. حل صراع ما أو اختفاء عدو ما، يولد قوى شخصية واجتماعية وسياسية تؤدي إلى نشوء صراعات جديدة أو أعداء جدد. نزعة الـ «نحن» والـ «هم»، كما يقول «على المرزوقي»: «عامة تقريباً في عالم السياسة». الـ «هم» في العالم المعاصر، وعلى نحو متزايد، هم أناس ينتمون إلى حضارة أخرى. انتهاء الحرب الباردة لم يضع نهاية للصراع بين الجماعات التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة والتي هي على المستوى الأوسع: حضارات. في نفس

الوقت، فإن الثقافة العامة أيضاً تشجع التعاون بين الدول والجماعات التي تشترك في تلك الثقافة، وهو التعاون الذي يمكن أن نلمسه في شكل الارتباطات الإقليمية التي تنشأ بين الدول، وبخاصة في المجال الاقتصادي.

## الثقافة والتعاون الاقتصادي:

في بداية التسعينيات كان يتردد كلام كثير عن الإقليمية و«أقلمة» السياسة العالمية. الصراعات الإقليمية حلت محل الصراع الكوني على جدول أعمال الأمن الدولي. القوى الرئيسية مثل روسيا والصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى القوى الثانوية مثل السويد وتركيا أعادت تعريف مصالحها على أساس إقليمي واضح. التجارة داخل الأقاليم اتسعت أسرع منها بين الأقاليم، وكان كثيرون يتوقعون ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية: أوروبية، شمال أفريقية، شرق آسيوية وربما غيرها.

اصطلاح «الإقليمية» على أية حال لا يصف ما كان يحدث على نحو كاف. الأقاليم كيانات جغرافية وليست كيانات سياسية أو ثقافية، ومثل البلدان والشرق الأوسط قد تندفع نحو صراعات بين الحضارات المختلفة أو في داخل الحضارة الواحدة. الأقاليم أساس للتعاون بين الدول فقط، وبالقدر الذي تتطابق فيه الجغرافيا مع الثقافة.

والقرب المكاني إذا كان بعيداً عن الثقافة لا يُنتج عوامل مشتركة، بل إنه قد يؤدي إلى العكس. التحالفات العسكرية والارتباطات الاقتصادية تتطلب تعاوناً بين الأعضاء، والتعاون يعتمد على الثقة، والثقة تنبع بسهولة من القيم والثقافة المشتركة. ونتيجة لذلك بينما يلعب الزمن والهدف دوراً، فإن الفعالية النهائية للمنظمات الإقليمية تتنوع عكسياً مع التنوع الحضاري للأعضاء.

وعلى العموم فإن المنظمات ذات الحضارة الواحدة تحقق أشياء أكثر، كما أنها تكون أكثر نجاحاً من المنظمات المكونة من دول تنتمي إلى حضارات متعددة، وبصدق ذلك بالنسبة للمنظمات السياسية والأمنية من جانب، والمنظمات الاقتصادية من جانب آخر.

إن نجاح حلف شمال الأطلسي - الـ «ناتو» - نتج في جانب كبير منه، عن كونه المنظمة الأمنية الرئيسية للدول الغربية ذات القيم والافتراضات الفلسفية المشتركة. كما أن الاتحاد الأوروبي هو نتاج ثقافة أوروبية مشتركة.

ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، من ناحية أخرى، تضم دولاً تنتمي إلى ثلاث حضارات على الأقل، وذات قيم ومصالح مختلفة تشكل عقبات أساسية



في سبيل تطويرها لهوية مؤسسية مهمة، ومجال أوسع من الأنشطة المؤثرة.

التجمع الكاريبي، "21" CARICOM الذي يضم دولاً من حضارة واحدة، يتكون من 13 مستعمرة بريطانية سابقة تتكلم الإنجليزية، صنع تنوعاً واسعاً من الترتيبات التعاونية بين الجميع، مع تعاون أشمل بين بعض المجموعات الفرعية. والمسعاي من أجل إنشاء منظمات كاريبية أوسع تجسر خط التقسيم الحضاري الأنجلو / هيسبانيك في الكاريبي كانت فاشلة باستمرار. وبالمثل، فإن الاتحاد الآسيوي الجنوبي للتعاون الإقليمي، الذي تكون في سنة 1985 ويضم سبع دول هندوسية وإسلامية وبوذية كان بلا فاعلية، لدرجة عدم القدرة حتى على عقد الاجتماعات (3). إن الصلة بين الثقافة والإقليمية واضحة جداً فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي.

المستويات الأربعة المتعارف عليها للارتباط الاقتصادي بين الدول من الأقل إلى الأعلى تكاملاً هي:

1- منظمة تجارة حرة.

2 - وحدة نظام جمركي.

3- سوق مشتركة.

4- وحدة اقتصادية.

الاتحاد الأوروبي قطع خطى أبعد على طريق التكامل، وذلك بإقامة سوق مشتركة، وتحقيق عناصر كثيرة للوحدة الاقتصادية. في سنة 1994 كانت دول الـ Mercosur والـ Andean Pact المتجانسة نسبياً ماضية في عملية إقامة اتحادات جمركية. الـ "ASEAN" في آسيا بدأت التحرك نحو تطوير منطقة تجارة حرة في سنة 1992 فقط. المنظمات الاقتصادية الأخرى ذات الحضارات المتعددة لم تصل إلى هذا المستوى. في سنة 1995، لم تنشأ أي منظمة أخرى منطقة تجارة حرة مع الاستثناء الهامشي للـ "NAFTA22". في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية تدعم العوامل الحضارية المشتركة عمليات التعاون والتنظيم الإقليمية. الأوروبيون والأمريكيون اللاتينيون يعرفون أن بينهم عوامل كثيرة مشتركة. في شرق آسيا توجد خمس حضارات (ست إذا أضفنا روسيا)، وبالتالي تكون تلك المنطقة هي أفضل حالة لتطوير منظمات مهمة ليس لها جذور في حضارة مشتركة. منذ بداية التسعينيات لم يقم في شرق آسيا أي منظمة أمنية أو تحالف عسكري متعدد الجوانب مثل حلف شمال الأطلسي. "NATO". في سنة 1967

تكونت منظمة إقليمية واحدة متعددة الحضارات هي الـ ASEAN بعضوية دولة صينية ودولة بوذية ودولة مسيحية ودولتين إسلاميتين، كانت كلها تعاني من أخطار الانبعاث الشيوعي ومن القوة القائمة بالفعل في فيتنام والصين.

ينظر إلى الـ ASEAN دائماً كنموذج للمنظمة ذات الثقافات المتعددة والفاعلة في نفس الوقت، إذ بينما يتعاون أعضاؤها أحياناً في النواحي العسكرية على أساس ثنائي، فإنهم جميعاً يوسعون ميزانياتهم العسكرية ومنهمكون في بناء قواتهم المسلحة على عكس التخفيض الشديد الذي تقوم به دول غرب أوروبا وأمريكا اللاتينية. وعلى الجبهة الاقتصادية فإن الـ ASEAN كانت من البداية مصممة من أجل تحقيق «التعاون الاقتصادي أكثر من التكامل الاقتصادي»، ونتيجة لذلك فإن «الإقليمية» قد تطورت بشكل متواضع لدرجة أن التفكير في إقامة منطقة حرة لم يعد مطروحاً حتى القرن الواحد والعشرين.

في سنة 1978 أنشأت الـ "ASEAN" المؤتمر ما بعد الوزاري "23" PMC وهو مؤتمر يجتمع فيه وزراء خارجية الدول المشاركة في المنظمة مع أولئك من «الشركاء في الحوار»: الولايات المتحدة، اليابان، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية والسوق الأوروبية المشتركة. ورغم ذلك كان الـ "PMC" بداية منتدى للمحادثات الثنائية، ولم يكن قادراً على تناول أي قضايا أمنية مهمة» (5).

وفي سنة 1993 أفرخت الـ ASEAN ساحة تنافس أكبر - وساكنة أيضاً - وهي المنتدى الإقليمي "The ASEAN Regional Forum" الذي يضم أعضائها وشركاء في الحوار إلى جانب روسيا والصين وفيتنام ولاوس وبابوا غينيا الجديدة. وكما يدل اسمها، فإن تلك المنظمة كانت مكاناً للثرثرة الجماعية وليس للعمل المشترك. فقد استغل الأعضاء اجتماعها الأول في يوليو 1994 «للتعبير عن رأيهم في القضايا الأمنية الإقليمية»، مع تجنب القضايا الخلافية لأنها لو أثرت - كما يقول أحد المسؤولين - «فسوف يبدأ المشاركون في مهاجمة بعضهم الآخر» (6). الـ ASEAN وذريتها، شهود على القصور الذي يلزم المنظمات الإقليمية متعددة الحضارات. ولكن منظمات إقليمية شرق آسيوية مهمة سوف تنشأ فقط في حال وجود عوامل ثقافية شرق آسيوية مشتركة تبقى عليها، والمجتمعات الشرق آسيوية بلا شك تشترك في بعض الأشياء، والتي تميزها عن الغرب. يقول رئيس وزراء ماليزيا «ماهاتير محمد» إن تلك العوامل المشتركة تهيء الأساس للارتباط وهي التي ساعدت على تكوين الـ EAEC «المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا»، ويمكن أن يضم دول الـ ASEAN وميانمار، وتايوان، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، والأهم من ذلك: الصين واليابان. ويقول «ماهاتير» إن جذور الـ

EAEC عميقة في ثقافة مشتركة ويمكن النظر إليه كجماعة ثقافية وليس مجرد جماعة جغرافية، وأن الشرق آسيويين قد يكونون يابانيين أو كوريين أو إندونيسيين إلا إن بينهم أوجه شبه ثقافية.. الأوروبيون يتجمعون، والأمريكيون يتجمعون، ونحن الأسير بين يجب كذلك أن نتجمع سوياً». والهدف كما قال أحد مساعديه هو «تعزيز التجارة الإقليمية بين الدول التي يوجد بينها عوامل مشتركة هنا في آسيا»(7).

المقدمة المنطقية وراء الـ EAEC إذن، هي: أن الاقتصاد يتبع الثقافة.

استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة مستبعدون منها لأنهم ليسوا آسيويين ثقافياً. ومع ذلك فإن نجاح الـ EAEC يعتمد أساساً على إسهام اليابان والصين. وراح «ماهاتير» يناشد اليابانيين للانضمام. «اليابان آسيوية، اليابان من شرق آسيا» كان يخاطب جمهوراً يابانياً... «لا يمكنكم أن تدير وا ظهوركم لهذه الحقيقة الجغرافية - الثقافية، إنكم تنتمون إلى هنا». إلا أن الحكومة اليابانية كانت مترددة في الانضمام إلى الـ EAEC. جزء من هذا التردد كان خوفاً من إغضاب الولايات المتحدة، والجزء الآخر كان انقسامها حول مسألة ربط نفسها بآسيا.

إذا انضمت اليابان إلى الـ EAEC فإنها سوف تسيطر عليها، الأمر الذي يمكن أن يثير خوفاً وقلقاً بين الأعضاء بالإضافة إلى العداء الشديد من جانب الصين. ولعدة سنوات، كان يتردد أن اليابان ستنشئ «كتلة ين» آسيوية لكي توازن الاتحاد الأوروبي والـ NAFTA.

من جانب آخر، فإن اليابان دولة وحيدة (منعزلة)، ذات صلات ثقافية قليلة بجيرانها، ومنذ سنة 1955 لم تتحقق أي «وحدة ين». وبينما تحركت الـ ASEAN ببطء، ظلت «كتلة الين» مجرد حلم، اليابان مترددة والـ ASEAN لم تنهض، ومع ذلك زاد التداخل الاقتصادي في شرق آسيا زيادة كبيرة. هذا التوسع كان عميق الجذور في العلاقات الثقافية بين المجتمعات الصينية في شرق آسيا، كما أدت هذه العلاقات إلى نشوء «تكامل غير رسمي مستمر» لاقتصاد عالمي قاعدته الصين، يشبه في جوانب كثيرة «كتلة الهانسياتيك»<sup>24</sup> - hanseatic league وربما يؤدي إلى سوق صينية مشتركة بالفعل»(9).

في شرق آسيا كما في أماكن أخرى، أصبحت العوامل الثقافية المشتركة في الشرط الرئيسي الذي يتطلبه تكامل اقتصادي ذو معنى. حفز انتهاء الحرب الباردة الجهود من أجل إقامة منظمات اقتصادية إقليمية وتنشيط القديم منها، ويعتمد نجاح هذه الجهود كلية على التجانس الثقافي للدول المعنية. مشروع «شيمون بيريز» لإنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة من

المحتمل أن يظل مجرد «سراب» لفترة قادمة، وكما علق مسئول عربي: «العالم العربي ليس في حاجة إلى مؤسسة أو بنك للتنمية تشارك فيه إسرائيل» (10).

اتحاد دول الكاريبي الذي أنشئ في 1994 ليصل الى CARICOM بـ«هايتي» ودول المنطقة الناطقة بالإسبانية يقدم دلائل بسيطة للتغلب على الفوارق اللغوية والثقافية لأعضائه المتنوعين، وعزلة المستعمرات البريطانية السابقة وتوجهها الشديد نحو الولايات المتحدة (11). بينما نجد أن الجهود التي كانت تقوم بها منظمات أكثر تجانساً من الناحية الثقافية كانت تحقق تقدماً.

ورغم انقسام باكستان وإيران وتركيا بخطوط حضارية، إلا إنها استطاعت في سنة 1985 أن تحيي «مجلس التعاون الإقليمي للتنمية»، والذي كان يحتضر منذ إنشائه في سنة 1977، وأعادت تسميته باسم «منظمة التعاون الاقتصادي - "ECO"». وبعد ذلك تم الاتفاق على تخفيضات في التعريفات الجمركية وإجراءات أخرى كثيرة. وفي سنة 1992 كانت عضوية الـ ECO قد اتسعت لتشمل أفغانستان والجمهوريات الإسلامية الست في الاتحاد السوفيتي السابق. في نفس الوقت فإن الدول الآسيوية الخمس الرئيسية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي اتفقت في سنة 1991 من ناحية المبدأ على إنشاء سوق مشتركة، وفي 1994 وقعت الدولتان الكبيرتان أوزبكستان وكازاخستان اتفاقاً يسمح بـ «حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال» وتوحيد سياساتها المالية والنقدية والجمركية. في سنة 1991 انضمت البرازيل والأرجنتين وأوراجواي وباراجوي إلى الـ Mercosur بهدف القفز على المراحل العادية للتكامل الاقتصادي، وبحلول عام 1995 كان هناك وحدة جمركية جزئية بالفعل. في 1990 أنشأت السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ACAM، والتي كانت راکدة في السابق، منطقة تجارة حرة. وفي 1994 أنشأت «مجموعة الأندين»، والتي لم تكن تقل سلبية في الماضي عن السوق الأمريكية المشتركة، اتحاداً جمركياً. وفي سنة 1992 اتفقت دول الفيزيجراد (بولندا والمجر والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا) على إنشاء منطقة تجارة حرة في أوروبا الوسطى "CEFTA<sup>25</sup>"، وفي سنة 1994 أسرعوا الخطى نحو تحقيقها (12).

اتساع التجارة يتبع التكامل الاقتصادي، وفي الثمانينيات وأوائل التسعينيات أصبحت التجارة داخل الأقاليم والمناطق أكثر أهمية مقارنة بالتجارة بينها. التجارة داخل الاتحاد الأوروبي كانت تمثل 60.5% من مجمل تجارة الاتحاد في سنة 1980، وارتفعت إلى 58.9%، كما حدثت تحولات مماثلة نحو التجارة الإقليمية في أمريكا الشمالية وشرق آسيا.

انشاء ال Mercosur وإحياء ال Andean Pact في أمريكا اللاتينية حفز على زيادة سريعة في التجارة في أمريكا اللاتينية في بداية التسعينيات، وذلك بمضاعفة التجارة بين البرازيل والأرجنتين ثلاث مرات، وبين كولومبيا وفنزويلا أربع مرات بين عامي 1990، 1993.

وفي سنة 1994 حلت البرازيل محل الولايات المتحدة كشريك تجاري رئيسي مع الأرجنتين. إنشاء ال NAFTA، كان بالمثل مصحوباً بزيادة كبيرة في التجارة بين المكسيك والولايات المتحدة. وكذلك اتسعت التجارة داخل شرق آسيا على نحو أسرع من التجارة مع المناطق الأخرى، ولكن ميل اليابان للاحتفاظ بأسواقها مغلقة، عرقل هذا الاتساع. التجارة بين دول منطقة الحضارة الصينية (ASEAN)، تايوان، هونغ كونج، كوريا الجنوبية، الصين) من جانب آخر، زادت من 20% في مجملها إلى حوالي 30% في 1992، بينما هبطت حصة اليابان في تجارتها من 23% إلى 13%.

في سنة 1992 كانت صادرات المنطقة الصينية إلى دول المناطق الأخرى، تزيد عن صادراتها إلى الولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبية معاً (13).

وتواجه اليابان، كمجتمع وكحضارة فريدة في ذاتها، صعوبات في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع شرق آسيا وفي التعامل مع الاختلافات الاقتصادية مع الولايات المتحدة. ومهما كانت قوة الروابط التجارية والاستثمارية التي يمكن أن تقيمها اليابان مع بقية دول شرق آسيا، إلا أن اختلافاتها الثقافية عن تلك البلاد، وعلى نحو خاص عن النخب الاقتصادية الصينية، تعوقها عن إنشاء تجمع اقتصادي إقليمي بقيادة اليابان مقارنة بـ NAFTA أو الاتحاد الأوروبي، في نفس الوقت، فإن اختلافاتها الثقافية عن الغرب تفاقم من سوء الفهم والعداء في علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوروبا. وإذا كان التكامل الاقتصادي يعتمد على العوامل الثقافية المشتركة كما يبدو الأمر، فإن اليابان كدولة وحيدة ثقافياً سيكون لها مستقبل اقتصادي وحيد أيضاً. في الماضي كانت أشكال التجارة بين الدول تتبع وتتوازي مع أشكال التحالف بينها (14). في العالم الجديد، سوف تتأثر أشكال التجارة تأثراً حاسماً بأشكال الثقافة.

رجال الأعمال يعقدون صفقات مع أناس يمكن أن يفهمونهم ويشقون بهم، الدول تُخضع سيادتها للاتحادات الدولية المكونة من دول ذات عقول متقاربة يفهمونهم ويشقون بهم. جذور التعاون الاقتصادي توجد في المشترك الثقافي.

## بنية الحضارات:

في الحرب الباردة، كانت علاقة الدول بالقوتين العظميين على النحو التالي: إما حلفاء، أو توابع، أو عملاء، أو محايدين، أو غير منحازين. في عالم ما بعد الحرب الباردة: الدول في علاقاتها بالحضارات:

إما دول أعضاء، أو دول مركز، أو دول وحيدة، أو دول مصدوعة، أو دول ممزقة.

والحضارات، مثل القبائل والأمم لها بنية سياسية. الدولة العضو هي دولة متوحدة ثقافياً مع إحدى الحضارات: مثل مصر مع الحضارة العربية الإسلامية، وإيطاليا مع الحضارة الأوروبية الغربية.

والحضارة أيضاً يمكن أن تضم أناساً يشتركون في نفس الثقافة ويتوحدون بها ولكنهم يعيشون في دول يسيطر عليها أناس من حضارة أخرى.

والحضارات لها مكان أو أكثر يراه أعضاؤها المصدر أو المصادر الرئيسية لثقافة تلك الحضارة. هذه المصادر غالباً ما تكون موجودة في داخل دولة أو دول المركز في تلك الحضارة، أي أنها تكون الدولة أو الدول الأقوى وذات الثقافة المركزية. يختلف دور وعدد دول المركز من حضارة إلى أخرى، وقد يتغير بتغير الزمن. الحضارة اليابانية متطابقة فعلاً مع الدولة اليابانية المركزية الوحيدة. الحضارات الصينية والأرثوذكسية والهندوسية، لكل منها دولة مركز ذات سيادة تامة، ودول أعضاء أخرى، وأناس مرتبطون بحضاراتهم في دول يسيطر عليها أناس من حضارة مختلفة. (الصينيون فيما وراء البحار، روس الخارج القريب، التاميل في سريلانكا). تاريخياً، كان للغرب عادة دول مركز عديدة، الآن له اثنتان: الولايات المتحدة، ومركز آخر فرانكو - ألماني في أوروبا، مع بريطانيا كمركز إضافي للقوة وتحت رحمة الرياح بينهما.

حضارات الإسلام وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، ليس لها دول مركز. وهذا في جزء منه راجع إلى استعمار القوى الغربية لها، والتي قسمت بينها إفريقيا والشرق الأوسط، كما قسمت قبل ذلك أمريكا اللاتينية وإن كان بدرجة أقل حدة.

عدم وجود دولة مركز إسلامية، يمثل مشكلات مهمة لكل من المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية (نناقشها في الفصل السابع). وبالنسبة لأمريكا

اللاتينية، كان من المتصور أن تكون إسبانيا هي دولة المركز لحضارة ناطقة بالإسبانية أو حتى حضارة «أيبيرية»، ولكن زعماءها اختاروا - بوعي - أن يصبحوا دولة عضوًا في الحضارة الأوروبية، وفي نفس الوقت يحافظون على الروابط الثقافية مع مستعمراتها السابقة.

الحجم والمصادر والسكان والقدرة العسكرية والاقتصادية تؤهل البرازيل لأن تكون زعيمة لأمريكا اللاتينية، ويبدو ذلك ممكناً، إلا أن البرازيل بالنسبة لأمريكا اللاتينية مثل إيران بالنسبة للإسلام. رغم أنها مؤهلة لأن تكون دولة مركز، إلا أن الفوراق الخاصة بالحضارات الفرعية (دينية في حالة إيران ولغوية في حالة البرازيل) يجعل من الصعب عليها أن تقوم بهذا الدور.

وهكذا فإن أمريكا اللاتينية بها عدة دول: (البرازيل، المكسيك، فنزويلا، الأرجنتين) تتعاون وتتنافس على الزعامة. الموقف في أمريكا اللاتينية معقد كذلك، بسبب محاولة المكسيك إعادة توحيد نفسها أو نسبة نفسها إلى أمريكا الشمالية بدلاً من أمريكا اللاتينية، وقد تتبعها شيلي ودول أخرى في ذلك.

وفي النهاية فإن حضارة أمريكا اللاتينية قد تمتزج معاً لتكون شكلاً فرعياً من حضارة أوروبية، ذا ثلاث شعب.

قدرة أي دولة مركز على زعامة إفريقيا شبه الصحراوية تتحدد بتقسيمها إلى بلاد ناطقة بالإنجليزية وأخرى ناطقة بالفرنسية. وإلى حد كبير كانت فرنسا هي دولة المركز بالنسبة لإفريقيا لأنها أبقت على علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع مستعمراتها السابقة بعد استقلالها. الدولتان الإفريقيتان الأكثر تأهيلاً لتكونا دولتي مركز، هما دولتان ناطقتان بالإنجليزية.

الحجم والموقع والمصادر، تجعل من نيجيريا دولة مركز ممكنة، ولكن تفككها بسبب الحضارات الفرعية والفساد الواسع وعدم الاستقرار السياسي والحكومة القمعية والمشكلات الاقتصادية، كل ذلك قد حد بشدة من قدرتها على الاضطلاع بذلك الدور رغم قيامها به أحياناً. تحول جنوب إفريقيا السلمي وانتقالها من التفرقة العنصرية، وقوتها الاقتصادية، ومستوى نموها الاقتصادي المرتفع بالنسبة للدول الإفريقية الأخرى، وقدرتها العسكرية، ومواردها الطبيعية وزعامتها السياسية السوداء البيضاء، كل ذلك يجعلها - بوضوح - زعيمة لإفريقيا الجنوبية وربما لإفريقيا الناطقة بالإنجليزية، ويمكن أن تنزع كل إفريقيا شبه الصحراوية. الدولة الوحيدة «أو المنعزلة» تفتقر إلى العوامل الثقافية المشتركة مع المجتمعات الأخرى. إثيوبيا مثلاً دولة معزولة ثقافياً بلغتها الأمهرية السائدة التي تكتب بحرف إثيوبي، وديانتها الأرثوذكسية القبطية وتاريخها الإمبراطوري، واختلافها الديني عن

المجتمعات الإسلامية المحيطة بها. ورغم أن النخبة في «هايتي» يستطيعون روابطها الثقافية بفرنسا، إلا أن لغة هايتي «الكريولي»، وديانتها «الفودو»، وأصولها العبودية، وتاريخها القاسي، كل ذلك يجعل منها دولة وحيدة.

يقول «سيدني منتز»: «كل أمة فريدة، ولكن هايتي وحدها طبقة»، ونتيجة لذلك، فإنه أثناء أزمة «هايتي» في سنة 1994، لم تكن دول أمريكا اللاتينية تنظر إلى هايتي كمشكلة أمريكية لاتينية، ولم يكونوا على استعداد لاستقبال لاجئين منها رغم قبولهم للاجئين من كوبا. ويقول أحد المرشحين لرئاسة بنما: «في أمريكا اللاتينية لا يُعترف بـ «هايتي» كدولة من دول أمريكا اللاتينية، أهلها يتكلمون لغة مختلفة، لهم جذور عرقية مختلفة وثقافة مختلفة.. إنهم مختلفون تماماً».

هايتي، بنفس الدرجة معزولة عن الدول السوداء الناطقة بالإنجليزية في الكاريبي. وكما لاحظ أحد المعلقين: «الهايتيون يُعْتَبَرُونَ أَعْرَاباً في نظر شخص من «جرينادا» أو «جامايكا»، كما هم بالنسبة لشخص من «أيوا» أو «مونتانا». «هايتي» هي الجار الذي لا يريد أحداً، وهي فعلاً دولة بلا أقارب (15). اليابان هي أهم الدول الوحيدة، لا تشاركها دولة أخرى في ثقافتها المائزة. والمهاجرون اليابانيون في البلاد الأخرى، إما أنهم لا أهمية لهم، أو قد تم استيعابهم في ثقافات تلك الدول. (مثل اليابانيين الأمريكيين).

وحدة اليابان يعمقها أن ثقافتها خاصة جداً، ونخبوية لدرجة كبيرة، ولا تتضمن ديناً عالمياً (مثل الإسلام أو المسيحية)، أو أيديولوجية (مثل الليبرالية أو الشيوعية) والتي يمكن أن تُصَدَّرَها إلى مجتمعات أخرى وبالتالي تستطيع أن تقيم صلة ثقافية بالناس في تلك المجتمعات.

كل الدول تقريباً مختلفة العناصر، بمعنى أنها تتضمن جماعتين أو أكثر مختلفتين في العرق أو الجنس أو الدين. وهناك دول كثيرة مقسمة، بمعنى أن الفوارق والصراعات بين تلك الجماعات تلعب دوراً مهماً في سياسة الدولة، ويتغير عمق هذا الانقسام مع الزمن دائماً.

الانقسامات العميقة في داخل الدولة قد تؤدي إلى عنف واسع أو تهدد وجود الدولة ذاته. هذا الخطر الأخير، والتحركات نحو الحكم الذاتي أو الانفصال، يصبح احتمال حدوثها كبيراً عندما تتطابق الفوارق الثقافية مع الفوارق في الموقع الجغرافي. وإذا لم تتطابق الثقافة والجغرافيا يمكن جعلهما يتطابقان: إما عن طريق الإبادة الجماعية أو الهجرة الاضطرارية.

الدول ذات الجماعات الثقافية المتميزة والتي تنتمي إلى نفس الحضارة قد يتعمق انقسامها بالانفصال الذي قد يحدث (تشيكوسلوفاكيا) أو المحتمل



حدوثه (كندا). الانقسامات العميقة على أي حال، احتمال حدوثها كبير في دول الصدع، حيث توجد جماعات كثيرة تنتمي إلى حضارات مختلفة.

و غالباً ما تتطور مثل تلك الانقسامات وما يصحبها من تغيرات، عندما تكون هناك مجموعة تمثل أغلبية تنتمي إلى حضارة واحدة وتحاول أن تعتبر الدولة أدواتها السياسية وأن تجعل لغتها ودينها ورموزها هي لغة ودين ورموز الدولة، كما حاول الهندوس والسنهاليون والمسلمون في الهند وسريلانكا وماليزيا.

دول الصدع التي تتركب الحدود على مناطق التماس بين الحضارات، تواجه مشكلات خاصة في الحفاظ على وحدتها. في السودان مثلاً، استمرت الحرب الأهلية عدة عقود بين المسلمين في الشمال والأغلبية المسيحية في الجنوب. نفس الانقسام الحضاري هو الذي أفسد السياسة النيجيرية لفترة زمنية مماثلة وأدى إلى حرب انفصال كبيرة بالإضافة إلى الانقلابات والانتفاضات وأعمال العنف الأخرى.

في تنزانيا، تباعد البر الرئيسي المسيحي الأنيمست26، وزنبار العربية وقد أصبحتا - باعتبارات كثيرة - دولتين منفصلتين. وفي سنة 1992 انضمت زنبار سراً إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم اقنعتها تنزانيا بعد ذلك بأن تنسحب منه في العام التالي (16). نفس الانقسام الإسلامي المسيحي أدى إلى توترات وصراعات في كينيا. وعلى القرن الإفريقي انفصلت إثيوبيا ذات الأغلبية المسيحية وأريتريا ذات الأغلبية المسلمة عن بعضهما في سنة 1993 وخرجت إثيوبيا بأقلية مسلمة بين شعبها «الأرومو». الدول الأخرى التي تفصل بينها خطوط تقسيم حضاري تشمل: الهند (مسلمون وهندوس)، وسريلانكا (سنهاليون وبوذيون وتاميل نادو) وماليزيا وسنغافورة (صينيون ومسلمون ملايو) والصين (صينيون هان، بوذيون من التبت، مسلمون توركيك) والفلبين (مسيحيون ومسلمون) وإندونيسيا (مسلمون ومسيحيون تيمور).

الأثر الانشقاقي لخطوط التقسيم بين الحضارات كان ملحوظاً على نحو خاص في دول الصدع التي جُمعت معاً أثناء الحرب الباردة بواسطة الأنظمة الشيوعية السلطوية، والتي أخذت شرعيتها من الأيديولوجية الماركسية اللينينية. وبسقوط الشيوعية حلت الثقافة محل الأيديولوجية كمغناطيس الجذب والطرد، وتباعدت يوغوسلافيا عن الاتحاد السوفيتي وانقسم كل منهما إلى كيانات جديدة تتجمع على امتداد خطوط الحضارة: جمهوريات البلطيق (البروتستانت والكاثوليك) والأرثوذكسية والإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، وسلوفينيا الكاثوليكية وكرواتيا والبوسنة هيرزيجوفينا ذات الجزء المسلم والصرب مونتينيغرو الأرثوذكسية ومقدونيا في يوغوسلافيا

السابقة. وحيث إن هذه الكيانات الجديدة مازالت تضم جماعات متعددة الثقافات، فإن انقسامات المرحلة الثانية قد ظهرت.

البوسنة هيرزيجوفينا قسمتها الحرب إلى صرب مسلمة وأجزاء كرواتية، وراح الصرب والكروات يتقاتلون في كرواتيا. الوضع السلمي لـ «كوسوفو» الألبانية المسلمة داخل الصرب الأرثوذكسية السلافية غير مضمون. كما نشبت التوترات بين الأقلية الألبانية المسلمة والأغلبية السلافية الأرثوذكسية في مقدونيا. جمهوريات سوفيتية سابقة كثيرة تركب خطوط التقسيم الحضاري، ويرجع ذلك في جزء منه إلى أن الحكومة السوفيتية رسمت الحدود التي تصنع جمهوريات مقسمة: القرم الروسية تذهب إلى أوكرانيا، وناجورنو كاراباخ الأرمنية تذهب إلى أذربيجان. روسيا بها أقليات مسلمة كثيرة وصغيرة نسبياً، على الأخص في شمال القوقاز ومنطقة الفولجا استونيا ولاتفيا وكازاخستان يوجد بها أقليات روسية أفرزتها أيضاً السياسة الروسية، أوكرانيا مقسمة بين الغرب المسيحي الشرقي القومي الناطق بالأوكرانية، والشرق الأرثوذكسي الناطق بالروسية. الجماعات الرئيسية التي تنتمي إلى حضارتين أو أكثر في دول الصدع تقول في الواقع: «نحن شعوب مختلفة وننتمي إلى أماكن مختلفة»، قوى الطرد تباعد بينهم، وتجذبهم قوى مغناطيسية حضارية نحو مجتمعات أخرى.

وعلى العكس من ذلك، فإن الدول الممزقة لها ثقافة واحدة سائدة تضعها في حضارة واحدة ولكن زعماءها يريدون الانتقال إلى حضارة أخرى.

يقولون: «نحن في الواقع شعب واحد وننتمي كلنا إلى مكان واحد ولكننا نريد تغييره». وعلى عكس شعوب دول الصدع، فإن شعوب الدولة الممزقة متفقون على «من هم»، مختلفون على أي حضارة هي حضارتهم الملائمة.

وعلى نحو نموذجي، يتبنى عدد كبير من القادة استراتيجية كمالية<sup>27</sup>، ويقررون أن مجتمعاتهم لابد لها أن ترفض الثقافة والمؤسسات غير الغربية وأن لابد لها من الالتحاق بالغرب والقيام بالتحديث والتغريب.

منذ «بطرس الأكبر»، كانت روسيا دولة ممزقة، منقسمة حول قضية ما إذا كانت جزءاً من الحضارة الغربية، أو مركزاً لحضارة أوراسية أرثوذكسية.

دولة «مصطفى كمال» بالطبع مثال نموذجي للبلد الممزق الذي يحاول منذ العشرينيات أن يقوم بالتحديث وأن يتغرب وأن يصبح جزءاً من الغرب. بعد قرنين من الزمان تقريباً من تعريف المكسيك لنفسها كدولة من دول أمريكا اللاتينية في معارضة للولايات المتحدة، يجعل منها قادتاً بلداً ممزقاً في الثمانينيات بمحاولة إعادة تعريفهم لها كمجتمع أمريكي شمالي. على

العكس من ذلك، يحاول قادة أستراليا في التسعينيات قطع صلة بلدهم بالغرب وجعله جزءاً من آسيا، وبالتالي فإنهم يصنعون بلدًا ممزقًا بطريقة عكسية.

«روسيا تنظر غرباً - وشرقاً»، «تركيا: شرقاً وغرباً، فأيهما أحسن؟»، «القومية الأسترالية: ولاءات منقسمة».. تلك كلها عناوين دالة تلقي الضوء على مشكلات الهوية في دولة ممزقة (17).

## الدول الممزقة: فشل التحول الحضاري:

روسيا: في التسعينيات كانت المكسيك دولة ممزقة وظلت كذلك عدة سنوات، وهكذا أيضاً كانت تركيا لعدة عقود. روسيا على العكس من ذلك كانت دولة ممزقة لعدة قرون، وعلى خلاف المكسيك أو تركيا الجمهورية فإنها دولة المركز. في حضارة رئيسية. وإذا أعادت كل من تركيا والمكسيك تعريف نفسها كعضو في الحضارة الغربية، فإن أثر ذلك على الحضارة الإسلامية أو الأمريكية اللاتينية سيكون قليلاً أو معتدلاً. أما إذا أصبحت روسيا غربية، فإن الحضارة الأرثوذكسية لن يكون لها وجود. سقوط الاتحاد السوفيتي، أضرم الجدل من جديد حول القضية الرئيسية: روسيا والغرب.

علاقات روسيا بالحضارة الغربية دارت عبر أربعة مراحل: في المرحلة الأولى التي استمرت حتى حكم «بطرس الأكبر» (1689 - 1725) كانت «كييفان روس» و«موسكوفي» موجودتان بمعزل عن الغرب، ولهما اتصال محدود بالمجتمعات الأوروبية الغربية. الحضارة الروسية تطورت كذرية للحضارة البيزنطية، ثم لمدة مائتي عام من منتصف القرن الثالث عشر إلى منتصف القرن الخامس عشر، كانت روسيا تحت سيادة المغول. لم تتعرض روسيا بالمرّة، أو ربما تعرضت قليلاً، لظواهر الحضارة الغربية التاريخية المحددة: الكاثوليكية الرومانية، الإقطاعية، النهضة، الإصلاح الديني، التوسع فيما وراء البحار، الاستعمار، التنوير، ظهور الدولة القومية. سبعة من الملامح الثمانية السابقة والمميزة للحضارة الغربية: الدين، اللغات، الفصل بين الدولة والكنيسة، حكم القانون، التعددية القانونية، الهيئات النيابية، الفردانية.. كانت كلها غائبة بالكامل تقريباً من التجربة الروسية. الاستثناء الممكن الوحيد هو التراث الكلاسيكي الذي جاء إلى روسيا عن طريق بيزنطة، ومن هنا كان مختلفاً تماماً عن ذلك الذي جاء إلى الغرب عن طريق روما مباشرة. الحضارة الروسية كانت نتاج جذورها الأصلية في «كييفان روسي» و«موسكوفي» والتأثير البيزنطي الأساسي والحكم المغولي الطويل. هذه المؤثرات شكلت مجتمعاً وثقافة، قليلة الشبه بتلك التي نشأت وتطورت في أوروبا الغربية تحت تأثير قوى مختلفة تماماً. في نهاية القرن

السابع عشر، لم تكن روسيا مختلفة فقط عن أوروبا، ولكنها كانت متخلفة عنها، كما أدرك «بطرس الأكبر» خلال جولته الأوروبية في 1697 - 1698، وعقد العزم على القيام بعملية تحديث وتغريب لبلده في نفس الوقت. ولكي يجعل شعبه يبدو مثل الأوروبيين، كان أول شيء يقوم به بعد أن عاد إلى موسكو هو خلق لحى النبلاء وحظر ثيابهم الطويلة وقبعاتهم المخروطية. ورغم أنه لم يبلغ الأبجدية السيريلية<sup>28</sup>، إلا أنه أصلحها وبَسَّطَهَا وأدخل كلمات وعبارات غريبة. كما أعطى أولية لتطوير وتحديث القوات المسلحة الروسية: فأنشأ بحرية، وأدخل التجنيد الإجباري، وشيد صناعات دفاعية، وأنشأ مدارس فنية، وأرسل بعثات إلى الغرب للدراسة، واستورد من الغرب أحدث المعارف الخاصة بالتسليح والبحرية وبناء السفن والإدارة البيروقراطية وأشياء أخرى لازمة للكفاءة القتالية. ولكي ينفق على كل تلك الأمور المستحدثة قام بإصلاح وتوسيع نظام الضرائب كما أعاد تنظيم بنية الحكومة بالقرب من نهاية عهده.

وفي إصرار منه على جعل روسيا قوة في أوروبا وليس مجرد قوة أوروبية، ترك موسكو وأنشأ عاصمة جديدة في سان بطرسبورج، وشن الحرب الشمالية الكبرى ضد السويد لكي يدشن روسيا كقوة مهيمنة في البلطيق، ويجعل لها حضورًا في أوروبا. وفي محاولاته لجعل بلده حديثًا وغربيًا، قَوَّى «بطرس الأكبر» سمات روسيا الآسيوية وذلك بإحكام الاستبداد واستئصال أي مصدر محتمل للتعددية الاجتماعية أو السياسية.

لم تكن طبقة النبلاء الروسية قوية في يوم من الأيام، و«بطرس الأكبر» خفضها أكثر وأكثر، ووسَّع طبقة نبلاء الخدمة ووضع «جدولاً للرتب» يعتمد على الجدارة وليس على المولد أو الوضع الاجتماعي. ومثل الفلاحين، أصبح النبلاء يجندون لخدمة الدولة، مكوّنين «الاستقرائية الخنوعة التي أغاظت «كوستين» فيما بعد»<sup>(18)</sup>. وتم تقييد استقلالية الأتقان على نحو أشد حيث كانوا مرتبطين بقوة بالأرض وبالسيد.

الكنيسة الأرثوذكسية التي كانت دائماً تحت السيطرة الواسعة للدولة، أعيد تنظيمها ووضعت تحت رئاسة مجلس كنسي يعين بواسطة القيصر مباشرة.

وكانت للقيصر سلطة تعيين خليفته دون الرجوع إلى الممارسات السائدة بشأن الميراث. بهذه التغييرات بدأ «بطرس الأكبر»، وقدم مثالا للصلة الوثيقة في روسيا بين التحديث والتغريب من ناحية، والاستبداد من ناحية أخرى. متبعين هذا النموذج البطرسي، حاول «لينين» و«ستالين» -وبدرجة أقل - «كاترين الثانية» و«الكساندر الثاني» تحديث وتغريب روسيا وتقوية السلطة الأوتوقراطية بطرق مختلفة. وحتى الثمانينيات على الأقل، كان

دعاة الديمقراطية في روسيا دائما من المتغربين، ولكن المتغربين لم يكونوا من دعاة الديمقراطية.

دَرْسُ التاريخ الروسي هو أن مركزية السلطة هي الشرط الرئيسي للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. في أواخر الثمانينيات، كان رفاق «جورباتشوف» ينفجون على فشلهم في فهم هذه الحقيقة بالتهوين من شأن العقبات التي خلقتها «الجلاسناست»<sup>29</sup> لتحرير الاقتصاد. «بطرس الأكبر» كان ناجحاً في جعل روسيا جزءاً من أوروبا أكثر من نجاحه في جعل أوروبا جزءاً من روسيا.

وعلى عكس الإمبراطورية العثمانية، أصبحت الإمبراطورية الروسية مقبولة كشریک رئيسي وشرعي في النظام الأوروبي العالمي. أحدثت إصلاحات «بطرس» بعض التغيرات في الداخل، ولكن مجتمعه ظل هجيناً: سادت الأساليب والمعتقدات والمؤسسات الآسيوية والبيزنطية المجتمع الروسي باستثناء نخبة صغيرة، وكان من المتوقع أن تكون كذلك من خلال الأوروبيين والروس على السواء. يقول «دي ماستري»: «أخمش روسياً تجرح تترياً». «بطرس الأكبر» صنع بلداً ممزقاً، وخلال القرن التاسع عشر كان أنصار السلافية والمتغربون يتفجعون على هذه الحال التعسة ويختلفون حول إذا ما كان من الضروري وضع نهاية لها بأن يصبحوا أوروبيين تماماً، أو بإزالة المؤثرات الأوروبية والعودة إلى الروح الحقيقية لروسيا. مستغرب مثل «شادايف» كان يقول: «الشمس هي شمس الغرب»، وإن على روسيا أن تستخدم هذا الضوء لتنوير وتغيير مؤسساتها الموروثة. محب للسلافية مثل «دانيفسكي» يستنكر في كلمات ترددت أيضاً في التسعينيات جهود «الأوربة» - التشبه بأوروبا - على أنها «تشوه حياة الناس وتحل أنماطاً وأشكالاً من الاغتراب والغربة»، «استعارة المؤسسات الغربية وزرعها في التربة الروسية»، «النظر إلى العلاقات الداخلية والخارجية ونواحي الحياة الروسية من وجهة نظر أوروبية، النظر إليها - كما حدث - بنظارة مصممة حسب زوايا انكسار أوروبية» (19). وفي التاريخ الروسي اللاحق، أصبح «بطرس» بطل المتغربين وشيطان خصومهم، في العشرينيات بلغ استهجان الأوراسيين له مداه وكانوا ينعته بالخيانة، كما رحبوا بالبلشفيك لرفضهم التغريب وتحديثهم أوروبا وإعادة العاصمة إلى موسكو.

الثورة البلشفية بدأت مرحلة ثالثة في العلاقة بين روسيا والغرب مختلفة تماماً عن تلك المرحلة المرتبكة التي استمرت قرنين. خلقت نظاماً سياسياً واقتصادياً لا يمكن أن يوجد في الغرب وذلك باسم أيديولوجية صنعت في الغرب. المتحمسون للسلافية والمتغربون دار بينهم جدل حول ما إذا كانت روسيا يمكن أن تكون مختلفة عن الغرب دون أن تكون متخلفة عنه.

الشيوعية حلت هذه القضية بذكاء: كانت روسيا مختلفة عن الغرب ومعارضة له أساساً لأنها كانت أكثر تقدماً عنه. كانت تأخذ زمام القيادة في الثورة البروليتارية التي سوف تنتشر في النهاية عبر العالم.

لم تكن روسيا تجسد ماضياً آسيوياً متخلفاً فقط، وإنما تجسد مستقبلاً سوفيتياً تقدماً. والواقع أن الثورة مكنت روسيا من أن تتخطى الغرب، ليس «لأنك متخلف ولا نريد أن نكون مثلك» وإنما «لأننا مختلفون وفي النهاية ستصبح أنت مثلنا»، هكذا كانت رسالة الشيوعية الدولية. ومع ذلك، في نفس الوقت الذي مكنت فيه الشيوعية الزعماء السوفيت أن يمتازوا عن الغرب، خلقت أيضاً علاقات قوية مع الغرب. «ماركس» و«انجلز» ألمان، معظم العناصر الرئيسية لأفكارهما في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت أوروبية غربية. وبحلول عام 1910 كانت اتحادات عمالية كثيرة وأحزاب ديمقراطية اجتماعية وعمالية في المجتمعات الغربية قد أصبحت ملتزمة بأيديولوجيتهما وأصبحت ذات تأثير متزايد في السياسة الأوروبية.

بعد الثورة البلشفية انقسمت الأحزاب اليسارية إلى أحزاب شيوعية واشتراكية، وكلاهما كان قوة مؤثرة في الدول الأوروبية. المنظور الماركسي ساد معظم أنحاء الغرب: كان ينظر إلى الشيوعية والاشتراكية على أنهما موجة المستقبل، وكان يتم تبنيهما بشكل أو آخر بواسطة النخب السياسية والفكرية. الجدل في روسيا بين المتحمسين للسلافية والمتغربين حول مستقبل روسيا، حل محله جدل في أوروبا بين اليسار واليمين حول مستقبل الغرب، وإذا ما كان الاتحاد السوفيتي هو الذي يمثل ذلك المستقبل.

بعد الحرب العالمية الثانية، دعمت سلطة الاتحاد السوفيتي التوجه نحو الشيوعية سواء في الغرب، أو / وعلى نحو أوضح في تلك الحضارات غير الغربية التي كانت تعمل الآن ضد الغرب. النخب في المجتمعات غير الغربية التي كان يسيطر عليها الغرب والتي كانت تريد أن تغوى الغرب بدأت تتكلم بلغة تقرير المصير والديمقراطية، وأولئك الذين كانوا يريدون مواجهة الغرب توسلوا الثورة والتحرر الوطني.

وبتبنى الأيديولوجية الغربية واستخدامها لتحدي الغرب، فإن الروس على نحو ما، أصبحوا أكثر قرباً وعلاقة بالغرب من أي وقت مضى في التاريخ. ورغم أن أيديولوجيات الديمقراطية الليبرالية والشيوعية كانت تختلف جداً، إلا أن كلا الجانبين كان يتكلم نفس اللغة تقريباً. انهيار الشيوعية والاتحاد السوفيتي أنهى هذا التداخل السياسي - الفكري بين الغرب وروسيا.

الغرب كان يتمنى ويعتقد أن النتيجة ستكون هي انتصار الديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن ذلك لم يكن مقدراً له أن يحدث.

وبدءاً من سنة 1995 بدا مستقبل الديمقراطية الليبرالية في روسيا وغيرها من الجمهوريات الأرثوذكسية غير مؤكد. بالإضافة إلى أن الروس عندما توقفوا عن التصرف كماركسيين وبدأوا يتصرفون كروس، اتسعت الهوة بين روسيا والغرب.

الصراع بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية كان بين أيديولوجيتين، ورغم الفروق الأساسية بينهما إلا أنهما حديثتان وعلمانيتان وتشتركان في الزعم بأن أهدافهما النهائية هي الحرية والمساواة والرفاه المادي.

الديمقراطي الغربي يمكن أن يدخل في جدل مع ماركسي سوفيتي، وسيكون من المستحيل بالنسبة له أن يفعل ذلك مع روسي قومي أرثوذكسي.

خلال السنوات السوفيتية، كان الصراع بين المتحمسين للسلافية والمتغربين معلقاً، حيث تحدى كل من «سولجنتسين» و«ساخاروف» التركية الشيوعية، ومع سقوط تلك التركية ظهر الجدل من جديد بقوة حول الهوية الحقيقية لروسيا. هل عليها أن تتبنى القيم والمؤسسات الغربية وتحاول أن تصبح جزءاً من الغرب؟ أم إنها تجسد حضارة أرثوذكسية وآسيوية مائزة تختلف عن حضارة الغرب، مع قَدَر خاص لوصل أوروبا بآسيا؟ النخب السياسية والفكرية والعامة أيضاً كانوا منقسمين بحدة حول تلك القضايا.

كان هناك المتغربون «الكوزمبوليتان» أو «الأطلنطيون»، وفي الجانب الآخر خلفاء المتحمسين للسلافية الذين يشار إليهم أحياناً بـ «الوطنيين» و«الأوراسيين» و«الديرجافنيك». مؤيدي الدولة الأشداء (20)، وتتركز الفروق الرئيسية بين هذه الجماعات حول السياسة الخارجية - وإلى درجة أقل - حول الإصلاح الاقتصادي وبنية الدولة: كانت الآراء موزعة حول سلسلة متصلة من اتجاه متطرف إلى آخر. ثم كان هناك الذين تجمعوا حول نهاية من المنظور وأعلنوا «الفكر الجديد» الذي تبناه «جورباتشوف» ولخصه في هدفه «بيت أوروبي مشترك»، وكثير من كبار مستشاري «يلتسين»، الذي عبر عن هذا الفكر في رغبته أن تكون روسيا «بيتاً عادياً»، وأن تُقبل كعضو ثامن في نادي الـ (G-7) - السبعة الكبار - للديمقراطيات الصناعية الرئيسية.

القوميون الأكثر اعتدالاً مثل «سيرجي ستانكيفتش»، كانوا يقولون إن روسيا يجب أن ترفض المسار «الأطلنطي» وأن تعطى أوليّة لحماية الروس في الدول الأخرى، وتؤكد على صلاتها التركية والإسلامية وأن تتبنى «إعادة توزيع ملموس لمواردنا وخياراتنا وعلاقاتنا واهتماماتنا لصالح آسيا أو التوجه الشرقي» (21).

وانتقد أصحاب هذا الرأي «يلتسين» لتقديمه مصالح الغرب على مصالح روسيا وتخفيضه للقوة العسكرية الروسية وفشله في مساعدة الأصدقاء التقليديين مثل الصرب، ولدفعه الإصلاح الاقتصادي والسياسي بطرق ضارة بالشعب الروسي.

ويعبر عن هذا التوجه الانتشار الجديد لأفكار «بيتر سافيتسكي» الذي كان يقول في العشرينيات إن روسيا هي حضارة أوراسية فريدة. القوميون الأكثر تطرفاً كانوا منقسمين بين القوميون الروس مثل «سولجنتسين» الذي يؤيد قيام روسيا تضم كل الروس بالإضافة إلى سكان روسيا البيضاء السلافيين الأرثوذكس والأوكرانيين فقط، والقوميين الإمبراطوريين مثل «فلاديمير جرينوفسكي» الذي يريد أن يعيد إقامة الإمبراطورية السوفيتية والقوة الروسية العسكرية.

المنتمون للجماعة الثانية، كانوا أحياناً معادين للسامية كما كانوا معادين للغرب ويريدون إعادة توجيه سياسة روسيا الخارجية نحو الشرق والجنوب، إما بالسيطرة على الجنوب المسلم (كما يدعى جرينوفسكي) أو بالتعاون مع الدول الإسلامية والصين ضد الغرب. القوميون أيضاً أيدوا الدعم الواسع للصرب في حربهم ضد المسلمين. الاختلافات بين الكوزموبوليتان والقوميين كانت تنعكس مؤسسياً في وجهات نظر وزارة الخارجية ووجهات النظر العسكرية. كما انعكست كذلك في تحولات سياسات «يلتسين» الخارجية والأمنية من اتجاه إلى آخر. الشعب الروسي كان منقسماً مثل النخبة تماماً. في اقتراع تم في سنة 1992 على عينة من 2069 روسي أوروبي، وُجِدَ أن 40% من الذين أدلوا بأرائهم كانوا «منفتحين على الغرب»، و36% «منغلقين عن الغرب»، و24% مترددين.

في انتخابات 1993 البرلمانية، حصلت الأحزاب الإصلاحية على 34.2% من الأصوات، وحصلت الأحزاب المعارضة للإصلاح والأحزاب القومية على 43.3%، وأحزاب الوسط على 13.7% (22). نفس الشيء حدث في انتخابات الرئاسة في يونيو 1996، عندما انقسم الشعب الروسي مرة أخرى بنسبة 43% يؤيدون «يلتسين» مرشح الغرب ومرشحي الإصلاح الآخرين، بينما صوّت 52% لصالح القوميون والشيوعيين.



بخصوص القضية المركزية قضية الهوية، ظلت روسيا في التسعينيات دولة ممزقة، كما أن «ثنائية الغربية - السلافية» ملمح ثابت من ملامح «الميثاق الوطني» (23).

تركيا: عبر سلسلة من الإصلاحات المحسوبة بدقة في العشرينيات والثلاثينيات حاول «مصطفى كمال أتاتورك» أن يحرك شعبه بعيدًا عن ماضيه العثماني الإسلامي. كانت المبادئ الأساسية أو السهام الست الكمالية هي:

الشعبية، الجمهورية، القومية، العلمانية، الدولانية<sup>30</sup>، الإصلاحية. رافضاً لفكرة الإمبراطورية متعددة الجنسيات، كان هدف «أتاتورك» إنشاء دولة قومية متجانسة، وطرد وقتل الأرمن واليونانيين في هذه العملية.

فخلع السلطان وأقام نظاماً جمهورياً للسلطة السياسية على النمط الغربي، وألغى الخلافة، المصدر الرئيسي للسلطة الدينية، وأنهى التعليم التقليدي والوزارات الدينية وألغى المدارس والمعاهد الدينية المستقلة وأقام نظاماً علمانياً للتعليم العام وألغى المحاكم الدينية التي كانت تطبق الشريعة الإسلامية وجاء مكانها بنظام جديد مؤسس على القانون الدولي السويسري. كما حل محل التقويم التقليدي بالتقويم الميلادي، وألغى أن يكون الإسلام الدين الرسمي للدولة.

وحاكي «بطرس الأكبر»، فحرم لبس الطربوش لأنه كان رمزاً للتقليدية الدينية، وشجع الناس على لبس القبعات وأصدر قراراً بأن تكتب اللغة بالحروف الرومانية بدلاً من الحروف العربية. وكان لهذا الإصلاح الأخير أهمية سياسية «فقد جعل من المستحيل على الأجيال الجديدة التي تعلمت بالأبجدية الرومانية أن تصل إلى ذلك الكم المهم من الآداب التقليدية وشجع على تعلم اللغات الأوروبية، وقد سهّل ذلك من مشكلة زيادة نسبة القادرين على القراءة والكتابة» (26).

وبعد أن حدد الهوية الوطنية والسياسية والدينية والثقافية للشعب التركي، حاول «أتاتورك» بشدة أن يدفع بالتقدم الاقتصادي لتركيا. كان التغريب يسير جنباً إلى جنب مع التحديث كما كان الوسيلة إليه. أثناء الحرب الأهلية في الغرب بين 1939 و1945 كانت تركيا محايدة، وبعدها تحركت بسرعة أكبر نحو ربط نفسها بالغرب. واقتفاءً لأثر النماذج الأوروبية بوضوح، انتقلت تركيا من نظام الحزب الواحد، إلى نظام حزبي تنافسي. حاولت كثيراً الانضمام إلى الـ «ناتو»، ثم تمكنت من الحصول على عضويته في سنة 1952، وبذلك ثبتت نفسها عضوًا في العالم الحر. كما أصبحت تتلقى بلايين الدولارات من المساعدات الاقتصادية والأمنية الغربية، قواتها المسلحة يقوم

الغرب بتسليحها وتدريبها وتم استيعابها في بنية قيادة الـ «ناتو»، كما استضافت قاعدة عسكرية أمريكية. وأصبح الغرب ينظر إلى تركيا على أنها حصنه الشرقي الواقى، والمانع لتوسع الاتحاد السوفيتي نحو البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والخليج الفارسي: الارتباط بالغرب والتوحد به جعل الدول غير الغربية ودول عدم الانحياز يشجبون الأتراك في مؤتمر باندونج عام 1955، كما هاجمتها الدول الإسلامية على اعتبار أنها دولة كافرة (25).

وبعد الحرب الأوروبية ظلت النخبة التركية مؤيدة تماماً لكون تركيا غربية وأوروبية. الحفاظ على عضوية الـ «ناتو» شيء لا يمكن الاستغناء عنه لأنها تقدم لهم رابطة تنظيمية وثيقة وحميمة بالغرب، كما أنها ضرورية لموازنة اليونان. تورط تركيا مع الغرب المتمثل في عضويتها في الـ «ناتو»، كان على أية حال نتاجاً للحرب الباردة. ونهاية الحرب الباردة تزيل السبب الرئيسي لهذا التورط وتؤدي إلى إضعاف وإعادة تعريف تلك الصلة. لم تعد تركيا مفيدة للغرب كحصن ضد الخطر الرئيسي من الشمال، ولكنها بالأحرى - كما حدث في حرب الخليج - شريك ممكن في التعامل مع أخطار أقل من ناحية الجنوب. في تلك الحرب، قدمت تركيا مساعدة أساسية للتحالف المضاد لـ:

«صدام حسين»، وذلك بإغلاق خط الأنابيب المار عبر أراضيها، والذي كان يصل بترول العراق عن طريقه إلى البحر الأبيض المتوسط، وكذلك بالسماح للطائرات الأمريكية أن تعمل ضد العراق من قواعد في تركيا.

هذه القرارات من قبل الرئيس «أورزال» على أية حال، أثارت انتقادات واسعة داخل تركيا وأدت إلى استقالة وزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة، إلى جانب قيام تظاهرات عامة واسعة اعتراضاً على التعاون الوثيق بين «أورزال» والولايات المتحدة. وفيما بعد كان الرئيس «ديميريل» ورئيسة الوزراء «تشيللر» يحثان على سرعة رفع عقوبات الأمم المتحدة عن العراق، الأمر الذي فرض على تركيا عبئاً اقتصادياً كبيراً كذلك (26).

استعداد تركيا للعمل مع الغرب في تناول الأخطار الإسلامية من الجنوب غير مؤكد، وبدرجة أكبر مما كان استعدادها للوقوف معه ضد الخطر السوفيتي. أثناء حرب الخليج عارضت ألمانيا - الصديق التقليدي لتركيا - اعتبار أي هجوم عراقي بالصواريخ على تركيا، اعتداءً على الـ «ناتو»، مما أوضح أن تركيا لا تستطيع أن تعتمد على الدعم الغربي ضد التهديدات الجنوبية. مواجهات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي لم تؤد إلى إثارة سؤال الهوية

الحضارية التركية، بينما علاقات ما بعد الحرب الباردة مع الدول العربية تؤدي إلى ذلك. ومنذ بداية الثمانينيات، كان أحد الأهداف الرئيسية، وربما «الهدف» الرئيسي الأول للسياسة الخارجية للنخبة التركية ذات التوجه الغربي، هو الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. تقدمت تركيا للعضوية رسميًا في أبريل 1987، وفي ديسمبر 1989 أبلغت أن طلبها لن يُنظر فيه قبل سنة 1993، وفي 1994 قبل الاتحاد طلبات عضوية النمسا وفنلندا والسويد والنرويج. وكان من المتوقع جدًا أن تشهد السنوات المقبلة موقفًا لصالح طلبات بولندا والمجر وجمهورية التشيك، وربما بالنسبة لطلبات سلوفينيا وسلوفاكيا وجمهوريات البلطيق فيما بعد.

ثم خاب أمل الأتراك ثانية خاصة عندما لم تدعم ألمانيا - وهي أكبر أعضاء الاتحاد الأوروبي نفوذًا - طلب عضويتهم بحماس، وبدلاً من ذلك أعطت أولية لدفع عضوية دول أوروبا الوسطى (27). وتحت ضغط من الولايات المتحدة ناقش الاتحاد وحدة جمركية مع تركيا، أما العضوية الكاملة فتظل أملاً بعيداً وغير مضمون.

لماذا تم تخط تركيا؟ ولماذا تظهر دائماً في نهاية الطابور؟ في العلن، يشير المسؤولون الأوروبيون إلى المستوى التركي المتدني في النمو الاقتصادي، وإلى قلة احترامها لحقوق الإنسان عن دول اسكاندنافيا، وفي السر فإن كلا من الأوروبيين والأتراك متفقون على أن الأسباب الحقيقية هي المعارضة الواسعة من قبل اليونانيين، ثم الأهم من ذلك وهو كون تركيا دولة إسلامية. الدول الأوروبية لا تريد أن تواجه احتمال فتح حدودها للهجرة من دولة ذات ستين مليون مسلم ونسبة بطالة عالية. أما الأبعد من ذلك، فهو أنهم يشعرون أن الأتراك لا ينتمون إلى أوروبا ثقافياً. وكما قال الرئيس «أوزال» في سنة 1992: «سجل تركيا بالنسبة لحقوق الإنسان سبب مُلقَق لعدم قبول طلب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، السبب الرئيسي هو أننا مسلمون وهم مسيحيون»، ويضيف: «ولكنهم لا يقولون ذلك». المسؤولون الأوروبيون بدورهم يتفقون على أن الاتحاد عبارة عن «ناد مسيحي»، وأن «تركيا فقيرة جدًا، مكتظة بالسكان جدًا، مسلمة جدًا، فظة جدًا، مختلفة ثقافياً جدًا... وهي «جداً... في كل شيء».

وكما علق أحد المراقبين: «الكابوس الخاص» للأوروبيين هو الذكرى التاريخية «إغارات المسلمين في أوروبا الغربية، والأتراك على أبواب فيينا».

هذه التوجهات بدورها ولَّدت «إدراكاً عاماً بين الأتراك» وهو أن «الغرب لا يرى مكاناً لتركيا مسلمة داخل أوروبا» (28). وبعد أن رفضتها مكة ورفضتها بروكسل انتهزت تركيا الفرصة التي أتاحها ذوبان الاتحاد السوفيتي لتتجه

صوب طشقند. الرئيس «أوزال» وقادة أتراك آخرون يتصورون مجتمعاً من الشعوب التركية، وبذلوا جهداً كبيراً لتنمية الروابط مع «الأتراك الخارجيين» في «الخارج القريب» لتركيا، والممتد «من الأدرياتيكى حتى حدود الصين».

فوجها اهتماماً خاصاً نحو أذربيجان وجمهوريات وسط آسيا الأربع الناطقة بلغات تركية (أوزبكستان، تركمانستان، كازاخستان، كورجستان) وفي عامي 1991 و1992 بدأت تركيا جهوداً واسعة ومتنوعة لتمكين علاقاتها ونفوذها في تلك الجمهوريات الجديدة. وقد تضمن ذلك قروضاً طويلة الأجل وصلت إلى 1.5 بليون دولار وبسعر فائدة منخفض، و79 مليون دولار مساعدة إغاثة مباشرة، وإرسال تليفزيوني بالقمر الصناعي (يحل محل قناة باللغة الروسية) واتصالات تليفونية وخدمة نقل جوي، وألوف المنح الدراسية والتدريبية في تركيا للطلاب وموظفي البنوك من أبناء آسيا الوسطى والأذريين ورجال الأعمال والدبلوماسيين والمئات من ضباط الجيش. وتم إرسال المدرسين إلى الجمهوريات الجديدة لتدريس اللغة التركية كما بدأت حوالي 2000 شركة مشتركة نشاطها، وقد سهلت العوامل الثقافية المشتركة كل هذه العلاقات الاقتصادية. وكما يقول أحد رجال الأعمال الأتراك: «أهم شيء للنجاح في أذربيجان أو تركمانستان هو أن تجد الشريك المناسب، وبالنسبة للشعب التركي ليس ذلك بالأمر الصعب. فلدينا نفس الثقافة، ونفس اللغة تقريباً، كما أننا نأكل من نفس المطبخ» (29).

إعادة توجه تركيا صوب القوقاز وآسيا الوسطى، لم يكن دافعه فقط الحلم بزعامة تجمع تركي دولي، ولكنها الرغبة أيضاً في مواجهة محاولات إيران والسعودية لنشر نفوذهما وتنمية الأصولية الإسلامية في تلك المنطقة.

الأتراك يرون أنهم يقدمون «النموذج التركي» أو «فكرة تركيا» - دولة علمانية ديمقراطية إسلامية مع اقتصاد سوق - كبديل. بالإضافة إلى ذلك فإن تركيا تتمنى أن تحتوي صحة النفوذ الروسي. وبتقديم بديل لكل من روسيا والإسلام، فإن تركيا تُقَوِّى كذلك من طلبها للدعم الأوروبي والحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي في النهاية. نشاط تركيا الذي بدأ قوياً في علاقاتها بالجمهوريات التركية (تركمانستان، أذربيجان، قرغيزيا... إلخ) أصبح أقل جموحاً في سنة 1993 لمحدودية مواردها ووصول «سليمان ديميريل» إلى الرئاسة بعد موت «أوزال» وإعادة تأكيد النفوذ الروسي فيما يعتبره «خارج القريب». في البداية، عندما استقلت الجمهوريات التركية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، اندفع زعمائها نحو أنقرة لمغازلة تركيا. وعندما مارست روسيا بعد ذلك ضغطاً وإغراء عادوا على أعقابهم وراحوا يؤكدون الحاجة إلى علاقات «متوازنة» بين «ابن عمهم الثقافي» و«سيدهم الإمبراطوري السابق»، إلا أن الأتراك استمروا في محاولة استخدام القربى الثقافية

لتوسيع روابطهم الاقتصادية والسياسية، وفي أهم ضربة موفقة لهم حصلوا على اتفاق بين الحكومات المعنية والشركات النفطية لبناء خط أنابيب ينقل نفط آسيا الوسطى وأذربيجان عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط (30). وبينما عملت تركيا على تطوير روابطها بالجمهوريات التركية للاتحاد السوفيتي السابق كانت هويتها الكمالية العلمانية تواجه تحديات في الداخل.

**أولاً:** بالنسبة لتركيا كما هو لدول أخرى كثيرة، أثار انتهاء الحرب الباردة بالإضافة إلى الخلل الناتج عن النمو الاقتصادي والاجتماعي قضايا أساسية.

عن «الهوية القومية والانتماء العرقي» (31) وكان الدين هناك ليقدم الإجابة، وأصبح الميراث العلماني الأتاتوركى والنخبة التركية لثلاثي قرن، تحت النيران وبشكل متزايد. تجربة الأتراك في الخارج أدت إلى إثارة عواطف الإسلاميين في الداخل. الأتراك العائدون من ألمانيا الغربية «كان رد فعلهم على العداء هنا هو العودة إلى ما هو مألوف، وأن ذلك هو الإسلام». التوجه العام والسلوك أصبحا إسلاميين.. وبشكل متزايد. في سنة 1993، كما يقول أحد التقارير، «زادت أعداد الملتحين والمحجبات في تركيا، وأصبحت المساجد تجتذب أعدادًا أكبر وازدحمت المحلات بالكتب والصحف الدينية والأسطوانات وأشرطة الكاسيت والفيديو التي تمجد التاريخ الإسلامي والمفاهيم الإسلامية كما تمجد الإمبراطورية العثمانية لحفاظها على قيم وتعاليم النبي «محمد»، ويقول التقرير إن «ملا يقل عن 290 دار نشر ومطبعة و300 مطبوعة (من بينها أربعة يومية) وبعض المحطات الإذاعية غير المرخصة وحوالي 30 قناة تليفزيونية غير مرخصة أيضاً، كانت كلها تروج الأيديولوجية الإسلامية (32).

وإزاء مواجهتهم بهذا الشعور الإسلامي العارم، حاول الحكام الأتراك أن يتبنوا ممارسات أصولية وأن يستميلوا تأييد الأصوليين. الحكومة التي من المفترض أنها علمانية، أنشأت في الثمانينيات والتسعينيات مكتبًا للشئون الدينية بميزانية تزيد عن ميزانية بعض الوزارات وذلك لتمويل إنشاء المساجد والتعليم الديني في المدارس العامة، كما دعمت المدارس الدينية القائمة التي زاد عددها خمسة أضعاف في الثمانينيات وأصبحت تضم حوالي 15% من طلاب المدارس الثانوية وتخرج فيها الآلاف الذين التحقوا بعد ذلك بخدمة الحكومة.

وفي تناقض رمزي ولكنه درامي، سمحت الحكومة في فرنسا بالفعل للطالبات بارتداء غطاء الرأس الإسلامي التقليدي (الحجاب) بعد سبعين سنة من تحريم «أتاتورك» للطربوش (33). هذا الأداء الحكومي، والذي كان دافعه - إلى حد كبير - تفريغ أشربة الإسلاميين من الهواء، يشهد على مدى قوة ذلك الهواء في الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

**ثانياً:** الانبعاث الإسلامي غير شخصية السياسة التركية. كان القادة السياسيون وبالذات «أوزال»، يوحّدون أنفسهم بكل وضوح مع الرموز والسياسات الإسلامية. وفي تركيا - كما في كل مكان - تؤدّي الديمقراطية إلى العودة إلى الأصول وإلى الدين. و«في تلهفهم على تملق الجماهير وكسب رضاها وأصواتها الانتخابية، كان على السياسيين - حتى العسكريين الذين هم حصن العلمانية - أن يضعوا طموحات الناس الدينية في الاعتبار: وكان لكثير من التنازلات التي قدموها طعم الدهماوية<sup>31</sup>.

أصبحت الحركات الشعبية تنزع إلى الدين. وبينما كانت النخبة والجماعات البيروقراطية، خاصة العسكر، ذوى توجهات علمانية، إلا أن التوجهات الإسلامية كانت تعبر عن نفسها بين صفوف القوات المسلحة، كما تم تطهير الأكاديميات العسكرية من مئات الطلاب في سنة 1987 بسبب الشك في انتماءاتهم الإسلامية. الأحزاب السياسية الرئيسية أصبحت تستشعر الحاجة - وبدرجة متزايدة - إلى الدعم الانتخابي من الطرق الإسلامية التي تم إحيائها أو الجمعيات المختارة التي كان «أتاتورك» قد حظرها(34).

في الانتخابات المحلية التي أجريت في سنة 1994 كان حزب الرفاه الأصولي من بين خمسة أحزاب رئيسية هو الوحيد الذي زاد نصيبه من الأصوات وحصل تقريباً على 19% منها مقارنة بنسبة 21% لحزب رئيسة الوزراء «الطريق القويم»، و20% لحزب «أوزال» «الوطن الأم». كانت لحزب الرفاه السيطرة على المدينتين الرئيسيتين في تركيا: اسطنبول وأنقرة، كما كانت قوته تتزايد في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد. في انتخابات سنة 1995 حصل حزب الرفاه على أصوات ومقاعد أكثر من أي حزب آخر في البرلمان، وبعد ستة أشهر شكّل مع أحد الأحزاب العلمانية حكومة ائتلافية. وكما حدث في بلاد أخرى، فإن دعم الأصوليين كان يجيء أساساً من الشباب المهاجرين العائدين «المسحوقين والمعدمين» و«المهاجرين الجدد إلى المدينة»، «عراة المدن الكبرى».

**ثالثاً:** انبعاث الإسلام أثر على السياسة الخارجية التركية. كانت تركيا تحت قيادة الرئيس «أوزال» منحازة إلى الغرب تماماً في حرب الخليج، متوقعة أن ذلك سوف يعزز عضويتها في السوق الأوروبية ولكن هذه النتيجة لم تتحقق، كما أن تردد الـ «ناتو» في القرار الذي يمكن أن يتخذه في حال هجوم العراق على تركيا أثناء تلك الحرب، لم يؤكّد للأتراك كيف سيكون رد «الحلف» في حال تعرضهم لخطر غير روسي (36). حاول القادة الأتراك أن يوسعوا من علاقاتهم العسكرية مع إسرائيل، الأمر الذي أثار انتقادات واسعة من قبل الإسلاميين الأتراك، وعلى نحو أكثر تحديداً وسّعت تركيا في

الثمانينات من علاقاتها بالدول العربية والإسلامية الأخرى، وفي التسعينيات تبنت المصالح الإسلامية بحماس فقدمت دعماً مهماً لمسلمي البوسنة وأذربيجان. كانت السياسة الخارجية التركية بالنسبة للبلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط تأخذ شكلاً إسلامياً بشكل متزايد، ولعدة سنوات كانت تركيا تفي باثنين من المتطلبات الثلاث الضرورية التي تحتاجها دولة ممزقة لكي تحول هويتها الحضارية. كانت النخب التركية بالإجماع تؤيد هذا التحرك وبشكل متزايد، وأذعنت الجماهير لذلك، أما نخب المتلقين للحضارة الغربية فلم يكونوا متقبلين له، وبينما كانت القضية معلقة في الميزان، تَشَطَّ انبعاث الإسلام داخل تركيا مشاعر العداء للغرب بين الجماهير، وبدأ التقليل من شأن التوجه العلماني الموالي للغرب بين النخب.

العقبات التي تَحُول دون أن تصبح تركيا دولة أوروبية بالكامل، وقدراتها المحدودة في أن تلعب دوراً مهماً بالنسبة للجمهوريات التوركيكية في الاتحاد السوفيتي السابق، وصعود التوجهات الإسلامية الذي أضعف التراث الأتاتوركي.. كل ذلك كان يؤكد أن تركيا ستظل دولة ممزقة.

وأثناء تعبيرهم عن عوامل الجذب المتصارعة هذه، كان القادة الأتراك يصفون بلادهم بانتظام بأنها جسر بين الثقافات. في سنة 1993 كانت رئيسة الوزراء «تانسو تشيللر» تقول، أن تركيا «ديمقراطية غربية» و«جزء من الشرق الأوسط» في نفس الوقت. وأنها «جغرافياً وفلسفياً جسر بين حضارتين» ولكي تعبر عن هذه الازدواجية كانت «تشيللر» تظهر في بلادها كمسلمة، ولكنها عندما كانت تخاطب الـ «ناتو» تقول: «الواقع الجغرافي والسياسي يقولان إن تركيا دولة أوروبية». وعلى نفس المنوال كان الرئيس «سليمان ديميريل» يصف تركيا بأنها: «جسر مهم في منطقة تمتد من الغرب إلى الشرق، أي من أوروبا إلى الصين» (37). الجسر على أية حال عمل صناعي يصل بين كيانين مستقلين ولكنه ليس جزءاً من أيهما. وعندما يصف زعماء تركيا بلادهم بأنها جسر فإنهم يؤكدون - بطريقة مخففة - أنها ممزقة.

المكسيك: تركيا أصبحت دولة ممزقة في العشرينيات، أما المكسيك فليس قبل الثمانينيات. إلا أن هناك أوجه شبه معينة بين العلاقات التاريخية لكل منهما بالغرب المكسيك، مثل تركيا، كان لها ثقافة مائزة غير غربية. حتى في القرن العشرين، كما يقول «أوكتابيوات»: «جوهر المكسيك هندي، وهي ليست أوروبية» (38). في القرن التاسع عشر تم تقطيع أوصال المكسيك بأيد غربية كما حدث للإمبراطورية العثمانية. في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، مَرَّت المكسيك - مثل تركيا - بثورة وضعت أساساً جديداً لهوية قومية ولنظام سياسي ذي حزب واحد. كانت الثورة في

تركيا تتضمن رفضاً لكل من الثقافة الإسلامية التقليدية والثقافة العثمانية، وسعيًا لاستيراد الثقافة الغربية والالتحاق بالغرب. في المكسيك - كما في روسيا - تضمنت الثورة دمجًا وتكييفًا لعناصر من الثقافة الغربية، مما أفرز قومية جديدة معارضة لرأسمالية وديمقراطية الغرب. وهكذا، حاولت تركيا على مدى ستين عامًا أن تعرف نفسها كدولة أوروبية، بينما حاولت المكسيك تعريف نفسها في معارضة الولايات المتحدة. وحتى الثمانينيات كان قادة المكسيك يتبعون سياسة خارجية واقتصادية تتحدى المصالح الأمريكية، ولكن الأمر تغير في الثمانينيات. بدأ الرئيس «ميجل دي لامدريد» وواصل بعده خليفته الرئيس «كارلوس ساليناس دي جورتاري» إعادة تعريف جديدة واسعة لأهداف المكسيك وممارساتها وهويتها، وهذا تحديدًا هو أوسع جهد للتغير منذ ثورة 1910.

وأصبح «ساليناس» بالفعل «أتاتورك» المكسيك. كان «أتاتورك» قد تبنى العلمانية والقومية، وهما الفكرتان السائدتان في الغرب في زمنه، أما «ساليناس» فتبنى الليبرالية الاقتصادية وهي إحدى فكرتين سائدتين في الغرب في زمنه. (الثانية هي الديمقراطية السياسية التي لم يتبعها). ومثلما حدث مع «أتاتورك» كانت تشارك في تلك الأفكار نخب سياسية واقتصادية، وكان كثير منهم قد حصلوا على تعليمهم في الولايات المتحدة مثل «ساليناس» و«دي لامدريد». نجح «ساليناس» في تخفيض التضخم إلى درجة كبيرة، وخصص عددًا كبيرًا من المؤسسات العامة، وشجع الاستثمار الأجنبي، وخفض التعريفات الجمركية والدعم، وأعاد جدولة الدين الأجنبي، وتحدى قوة الاتحادات العمالية، وزاد الإنتاجية، ودخل بالمكسيك إلى اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "NAFTA" إلى جانب كل من الولايات المتحدة وكندا.

ومثلما كانت إصلاحات «أتاتورك» مخططة بالضبط لتحويل تركيا من دولة شرق أوسطية مسلمة إلى دولة أوروبية علمانية، فإن إصلاحات «ساليناس» كانت مخططة لتحويل المكسيك من دولة أمريكية لاتينية إلى دولة أمريكية شمالية. لم يكن ذلك اختيارًا حتميًا بالنسبة للمكسيك، حيث يمكن تصور أن النخب المكسيكية كان يمكن أن تواصل معاداة الولايات المتحدة، وهو طريق العالم الثالث الوقائي الذي اتبعه أسلافهم على مدى معظم القرن.

وبدلاً من ذلك، كما كان يحدث بعض المكسيكيين، كان يمكن أن يحاولوا تكوين اتحاد أيبيري مع إسبانيا والبرتغال ودول أمريكا الجنوبية. فهل تنجح المكسيك في هذا المسعى الأمريكي الشمالي؟ الحجم الرئيسي من النخب السياسية والاقتصادية والفكرية يؤيد هذا المسار. وكذلك على خلاف الموقف في تركيا، فإن الحجم الرئيسي من النخب السياسية والاقتصادية



والفكرية في الحضارة المتلقية فضلوا إعادة الانحياز الثقافي المكسيكي. قضية الهجرة بين الحضارات، وهي قضية مهمة، تلقي الضوء على هذا الاختلاف، التخوف من هجرة تركية واسعة وَلَدَ مقاومة من جانب كل من النخب والجماهير الأوروبية لإدخال تركيا إلى أوروبا. وعلى العكس من ذلك فإن الهجرة المكسيكية الواسعة إلى الولايات المتحدة، والقائمة بالفعل سواء بشكل قانوني أو غير قانوني كانت جزءاً من محاجة «ساليانس» للـ «نافتا» NAFTA - «إما أن تقبلوا سلعنا أو تقبلوا شعبنا». بالإضافة إلى أن المسافة الثقافية بين المكسيك والولايات المتحدة أقل بكثير مما هي بين تركيا وأوروبا. ديانة المكسيك هي الكاثوليكية، لغتها هي الإسبانية، نخبها متوجهون تاريخياً نحو أوروبا (حيث أرسلوا أطفالهم للتعليم)، والتكيف بين أمريكا الشمالية الأنجلو أمريكية والمكسيك الإسبانية الهندية لابد أن يكون أسهل بكثير منه بين أوروبا المسيحية وتركيا المسلمة. رغم هذه العوامل المشتركة، بعد التصديق على الـ «نافتا» تنامت في الولايات المتحدة المعارضة للتورط مع المكسيك أكثر من ذلك، والمطالبة بتقييد الهجرة والشكوى من مصانع تتحرك جنوباً وتساؤلات حول قدرة المكسيك على الالتزام بالمفاهيم الأمريكية الشمالية عن الحرية وحكم القانون (39).

المتطلب الثالث لدولة ممزقة لكي تنجح في تحويل هويتها، هو القبول الجماهيري العام، رغم أنه ليس من الضروري أن يكون دعماً. أهمية هذا العامل تعتمد في درجة منها على مدى أهمية رأي الجماهير في عملية اتخاذ القرار في بلد ما. موقف المكسيك الموالي للغرب منذ 1995 لم يُخْتَبَر من خلال التحول الديمقراطي. تمرد يوم رأس السنة الذي قامت به ألوف قليلة من أفراد العصابات المنظمة جيداً في «شيباس» لم يكن دليلاً في حد ذاته على مقاومة قوية «للتأمرك» الشمالي، كما توحى ردود الأفعال المتعاطفة التي تولدت عنه بين المثقفين والصحفيين وغيرهم ممن يشكلون الرأي العام، بأن عملية التأمرك وبخاصة الـ «نافتا» يمكن أن تلقى مقاومة متزايدة من النخب ومن الجماهير في المكسيك.

الرئيس «ساليانس» - وبكل وعي - أعطى الإصلاح الاقتصادي والتغريب أولية على الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. إلا أن كلاً من التقدم الاقتصادي والتورط المتزايد مع الولايات المتحدة سوف يُقَوِّى من العوامل التي تساعد على تحول ديمقراطي حقيقي في النظام السياسي للمكسيك. ولكن السؤال الأساسي بالنسبة لمستقبل المكسيك هو: إلى أي مدى سوف يحفز التحديث والتحول الديمقراطي عملية الابتعاد عن الغرب ويؤدي إلى انسحابها من الـ «نافتا» أو إلى إضعافها الشديد، ويكون مضارعاً للتغيرات

التي فرضتها على المكسيك النخب الموالية للغرب في الثمانينيات والتسعينيات؟ هل تأمر المكسيك متساو مع تحولها الديمقراطي؟

أستراليا: على خلاف روسيا وتركيا والمكسيك، فإن أستراليا من الأصل مجتمع أوروبي. وعلى مدى القرن العشرين كانت متحالفة في البداية مع بريطانيا ثم مع الولايات المتحدة. وأثناء الحرب الباردة لم تكن فقط مجرد عضو في الغرب، بل وفي صميم النظام (الأمريكي - البريطاني - الكندي - الأسترالي) العسكري والاستخباراتي الغربي.

في بداية الستينيات قرر قادة أستراليا بالفعل أنها لا بد أن تخرج عن الغرب، وتعيد تعريف نفسها كمجتمع آسيوي، وتقيم علاقات وثيقة مع جيرانها الجغرافيين. أعلن رئيس وزرائها «بول كيتنج» إنها لا بد أن تتوقف عن أن تكون «مكتباً فرعياً لإمبراطورية» وتصبح جمهورية وتسعى نحو «الوقوع في شرك آسيا». كما قال إن ذلك ضروري من أجل تأسيس هوية لأستراليا كدولة مستقلة: «أستراليا لا تستطيع أن تقدم نفسها للعالم كمجتمع متعدد الثقافات، مرتبط بآسيا ويحافظ على تلك العلاقة باقتناع، بينما تظل من ناحية أخرى مجتمعاً ثانوياً من الناحية الدستورية على الأقل». وكما أعلن «كيتنج» فإن أستراليا قد عانت لسنوات طويلة من «حب الإنجليز والبلادة»، وإن استمرار الارتباط ببريطانيا سيكون «سبباً في إضعاف ثقافتنا الوطنية ومستقبلنا الاقتصادي ومصيرنا في آسيا والباسيفيكي». كما عبر وزير الخارجية «جاريث إيفانز» عن مشاعر مماثلة (40). كانت قضية إعادة تعريف أستراليا كدولة آسيوية تعتمد على افتراض أن الاقتصاد يتجاوز الثقافة في تشكيل مصير الأمم، وكان الدافع الرئيسي هو النمو الاقتصادي القوي في دول شرق آسيا، والذي ساعد بدوره على التوسع السريع في تجارة أستراليا مع آسيا. في سنة 1971 استوعب شرق وجنوب شرق آسيا 39% من صادراتها، كما وصلت وارداتها منها إلى 21%، وبحلول عام 1994 كان شرق وجنوب شرق آسيا يتلقيان 62% من صادراتها ويقدمان لها واردات بنسبة 41%.

على العكس من ذلك كانت صادرات أستراليا إلى السوق الأوروبية في سنة 1991 حوالي 11.8% وإلى الولايات المتحدة 10.1%، هذه العلاقة الاقتصادية التي تتعمق مع آسيا كانت تقوى في العقول الأسترالية إلى جانب الاعتقاد بأن العالم يتحرك نحو ثلاث كتلات اقتصادية رئيسية، وأن مكان أستراليا لا بد أن يكون في الكتلة الشرق آسيوية. ورغم هذه العلاقات الاقتصادية، فإن الحيلة الأسترالية الآسيوية تبدو غير قادرة على الوفاء بأي من متطلبات النجاح اللازمة لعملية التحول الحضاري في بلد ممزق.

**أولاً:** في منتصف الستينيات كانت النخب الأسترالية بعيدة عن الحماس الكامل لهذا المسار، وإلى حد ما كان ذلك قضية مثارة بين قادة الحزب الليبرالي متأرجحين أو معارضين. كانت حكومة العمل قد تعرضت أيضاً لنقد عنيف من كثير من المثقفين والصحفيين. ولم يكن هناك إجماع نخوي واضح على الخيار الآسيوي.

**ثانياً:** فإن الرأي العام كان متردداً. ومن سنة 1987 إلى سنة 1993 كانت نسبة الشعب الأسترالي المؤيدة لإنهاء الملكية قد ارتفعت من 21% إلى 46%، وعند هذه الدرجة بدأ التأييد في التآرجح أو الهبوط، نسبة الجماهير المؤيدة لإزالة «جاك» الاتحاد من على العلم الأسترالي هبطت من 42% في مايو سنة 1992 إلى 35% في أغسطس 1993، وكما لاحظ مسئول أسترالي في عام 1992: «من الصعب أن تهضم الجماهير ذلك، وأستطيع أن أطلعك على عدد خطابات الكراهية التي تصلنى» (41).

ثالثاً: وهو الأهم، أن النخب في الدول الآسيوية كانت أقل تقبلاً لمساعي أستراليا، عن النخب الأوروبية بالنسبة لمساعي تركيا، وأعلنوا بوضوح أنه إذا كانت أستراليا تريد أن تكون جزءاً من آسيا فلا بد أن تصبح آسيوية بحق، الأمر الذي يعتقدون أنه غير محتمل، إن لم يكن مستحيلاً.

وكما قال أحد المسؤولين الإندونيسيين: «نجاح أستراليا في التكامل مع آسيا يعتمد على شيء واحد - وهو مدى ترحيب الدول الآسيوية بالنوايا الأسترالية. وقبول أستراليا في آسيا يتوقف على مدى فهم الحكومة والشعب في أستراليا للثقافة والمجتمع الآسيوي».

الآسيويون يرون فجوة بين خطاب أستراليا الآسيوي وواقعها الغربي المعاكس. والتايلانديون، كما يقول أحد الدبلوماسيين الأستراليين، يتعاملون مع إصرار الأستراليين على أنهم ينتمون إلى آسيا «بتسامح مريب» (42).

«ماهاتير» رئيس وزراء ماليزيا أعلن في أكتوبر 1994: «أستراليا مازالت أوروبية ثقافياً.. نحن نعتقد أنها أوروبية»، ومن هنا فإنها، لا يجب أن تكون عضواً في المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا - "EAEC"، نحن الآسيويين «لا نميل كثيراً إلى توجيه نقد مباشر للدول الأخرى أو إصدار أحكام بشأنها. ولكن أستراليا لكونها أوروبية ثقافياً، تشعر أن من حقها أن تخبر الآخرين بما يجب أن يفعلوه أو لا يفعلوه.. تريد أن ترشد الآخرين للصواب والخطأ، الأمر الذي لا يتماشى مع المجموعة. هذا هو سبب اعتراضى على عضويتهم في الـ "EAEC"، ليس لون البشرة، ولكنها الثقافة» (43) وباختصار فإن

الآسيويين مصرّون على استبعاد الاستراليين من ناديهم لنفس السبب الذي يتذرّع به الأوروبيون لاستبعاد تركيا: إنهم مختلفون عنا.

كان رئيس الوزراء «كيتنج» يحب أن يقول إنه يريد أن يحول استراليا من «الرجل الغريب الخارجي إلى الرجل الغريب الداخلي» في آسيا. ولكن ذلك تناقض لفظي على أي حال: فالغرباء لا يدخلون.

وكما عبر «ماهاتير»، فإن الثقافة والقيم هي العقبة الأساسية في انضمام استراليا إلى آسيا. وكثيراً ما تحدث خلافات وصدامات بسبب التزام استراليا بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة واحتجاجاتها على انتهاك تلك الحقوق من قِبَل حكومات جميع جيرانها تقريباً. وكما لاحظ دبلوماسي أسترالي كبير: «المشكلة الحقيقية لأستراليا في المنطقة ليست في العَلَم، وإنما في القيم الاجتماعية الجذرية، وأشك أن تجد استراليين على استعداد للتخلي عن أي من تلك القيم لكي يتم قبولهم في المنطقة» (44). كما يذكرون أيضاً الاختلافات في الشخصية والأسلوب والسلوك، وكما يقول «ماهاتير» فإن الآسيويين عموماً يتابعون أهدافهم مع الآخرين بأساليب مهذبة وغير مباشرة ولطيفة ومراوغة ودون تمييز أو تزمّت أو مواجهة. الأستراليون على العكس من ذلك: في العالم الناطق بالإنجليزية هم الأكثر مباشرة وفضاطة وجراءة، ويمكن أن تقول.. عدم إحساس.

هذا الصدام بين الحضارات، لم يكن واضحاً بشكل حاسم في تعاملات «بول كيتنج» الخاصة مع الآسيويين. كان «كيتنج» يجسد السمات الأسترالية القويمة إلى حد بعيد. ويوصف بأنه «سياسي أخرق» ذو أسلوب «استفزازي ومشاكس»، ولم يتردد في اتهام خصومه السياسيين ووصفهم بأنهم «أكياس نفاية» و«راقصون محترفون» و«حمقى ذوو عقول خربة» (45). ويقول: إن استراليا لابد أن تكون آسيوية، ولكنه في نفس الوقت يزعج الزعماء الآسيويين ويصدمهم ويناصبهم العداء بصراحته الوحشية، كانت الفجوة بين الثقافات كبيرة لدرجة أنها حجت اقتراح التقارب الثقافي، ولدرجة أن سلوكه الشخصي كان منفراً بالنسبة لأولئك الذين كان يزعم إنهم إخوة في الثقافة.

خيار «كيتنج - ايفانز» يمكن اعتباره النتيجة قصيرة النظر لتغليب العوامل الاقتصادية، وتجاهل ثقافة البلاد بدلاً من تجديدها، وحيلة سياسية تكتيكية لتحويل الاهتمام عن مشاكل استراليا الاقتصادية. أو يمكن النظر إليه كمبادرة بعيدة النظر مُخططة لربط استراليا وإعادة تعريفها بالمراكز الصاعدة اقتصادياً وسياسياً، وأخيراً بالقوة العسكرية في جنوب شرق آسيا.

وبهذا الاعتبار، يمكن أن تكون استراليا الدولة الأولى بين دول غربية كثيرة تحاول أن تخرج عن الغرب وتلحق بعربة الحضارات غير الغربية الصاعدة.

في بداية القرن الثاني والعشرين قد ينظر المؤرخون إلى خيار «كيتنج - إيفانز» كعلامة أساسية في انهيار الغرب. وإذا تم المضي في هذا الاتجاه فإنه لن يمحو تراث استراليا الغربي، وسيبقى «البلد المحظوظ» بلدًا ممزقًا بصفة دائمة.. كلاهما: «المكتب الفرعي للإمبراطورية» الذي وصفه «بول كيتنج»، «وقمامة أسيا البيضاء الجديدة»، كما وصفها باحتقار «لي كوان يو» (46). لم يكن ذلك قَدَرًا يمكن تجنبه بالنسبة لاستراليا، ولا هو كذلك. وبقبول رغبتهم في القطيعة مع بريطانيا، بدلاً من تعريف استراليا كقوة آسيوية، فإن قادة استراليا كان بإمكانهم تعريفها كبلد باسيفيكي، كما حاول أن يفعل «روبرت هوك» الذي خلف «كيتنج» في رئاسة الوزراء.

وإذا كانت استراليا ترغب في أن تجعل من نفسها جمهورية منفصلة عن التاج البريطاني، فيمكنها أن تصطف إلى جوار أول دولة في العالم تفعل ذلك. وهي دولة من أصل بريطاني مثلها، دولة هجرة، حجمها قاري، تتكلم الإنجليزية، كانت حليفة في ثلاث حروب، وذات غالبية أوروبية مع زيادة في نسبة الآسيويين مثلها أيضاً. من الناحية الثقافية، فإن مبادئ إعلان الاستقلال في 4 يوليو 1776 تسمح بتطابق أكثر مع القيم الأسترالية عنها مع القيم الآسيوية من الناحية الاقتصادية، وبدلاً من محاولة شق طريقها وسط مجموعة من المجتمعات التي هي غريبة عنها بالفعل، والذين يرفضونها لذلك، يستطيع قادة استراليا أن يقترحوا توسيع الـ «نافتا» إلى منظمة أمريكية شمالية باسيفيكية جنوبية "NASP"، تضم الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا.

إن تجمعاً كهذا، سوف يوفق بين الثقافة والاقتصاد، ويقدم هوية صلبة. ومتماسكة لاستراليا، لا يمكن أن تتحقق من خلال جهود لا طائل من ورائها بسعيها لأن تصبح آسيوية.

## الفيروس الغربي والشيذوفرانيا الآسيوية:

بينما عكف قادة أستراليا على السعي نحو آسيا، فإن قادة الدول الممزقة الأخرى: تركيا والمكسيك وروسيا، حاولوا دمج الغرب في مجتمعاتهم ودمج مجتمعاتهم في الغرب. وتبين تجربتهم قوة ومرونة وتماسك الثقافات الأصلية وقدرتها على تجديد نفسها، ومقاومة واحتواء وتكييف الواردات الثقافية الغربية.

وبينما الاستجابة الرافضة للغرب مستحيلة، فإن الاستجابة الكمالية لم تكن ناجحة. إذا كانت المجتمعات غير الغربية تريد التحديث فيجب أن يكون ذلك على طريقته وليس على الطريقة الأوروبية، وأن تحاكي اليابان وتبني على ما لديها من تقاليد ومؤسسات وقيم وتستخدمها. القادة السياسيون الذين تسيطر عليهم فكرة متغطسة بأن بإمكانهم إعادة تشكيل مجتمعاتهم من الأساس لابد أن يفشلوا. وبينما يمكنهم إدخال عناصر من الثقافة الغربية، فإنهم لا يستطيعون دائماً كبح أو إزالة العناصر الجوهرية في ثقافتهم الأصلية.

وعلى العكس من ذلك، فإن الفيروس الغربي بمجرد أن يسكن مجتمعاً آخر، يصبح من الصعب استئصاله. الفيروس يبقى، ولكنه غير قاتل، يظل المريض على قيد الحياة، ولكنه يبقى مريضاً. القادة السياسيون يمكن أن يصنعوا التاريخ ولكنهم لا يستطيعون الهروب منه. إنهم يصنعون دولاً ممزقة ولا يصنعون مجتمعات غربية، ويصيبون بلادهم بعدوى الشيذوفرانيا الثقافية التي تظل سمة ملازمة لها على الدوام.

**الفصل السابع**  
**دول المركز والدوائر المتحدة المركز**  
**والنظام الحضاري**

## **الحضارات والنظام:**

في السياسة الكونية الناشئة، تحل دول المركز في الحضارات الرئيسية محل القوى الكبرى في الحرب الباردة، وتصبح هي أقطاب الجذب والطرْد بالنسبة للدول الأخرى. وتتضح هذه التغيرات بجلاء في الحضارات الغربية والأرثوذكسية والصينية.

وفي هذه الأحوال تنبثق تجمعات حضارية تضم دول مركز ودولاً أعضاء، وأقليات سكانية لها نفس ثقافة الدول المجاورة، ثم - وهذا هو الأكثر إثارة للجدل - شعوباً من ثقافات أخرى في الدول المجاورة. وتنزع الدول في هذه التكتلات الحضارية إلى أن تكون دوائر متحدة المركز حول دولة أو دول المركز، معبرة عن درجة توحيدها وتكاملها مع تلك الكتلة.

ولأن الإسلام يفتقر إلى دولة مركز، فإنه يقوم بتوسيع وعيه المشترك، ولكنه لم يحقق حتى الآن سوى بنية سياسية ناقصة.

وتميل الدول إلى اللحاق بركب الدول الأخرى التي لها نفس الثقافة، وإلى أن تتوازن ضد الدول التي لا توجد عوامل ثقافية مشتركة معها، وهذا صحيح على نحو خاص بالنسبة لدول المركز. قوة دول المركز تجذب أولئك الذين يشبهونها ثقافياً وتطرد المختلفين عنها.

ولأسباب أمنية، فقد تحاول دول المركز أن تدمج فيها بعض شعوب الحضارات الأخرى، أو أن تسيطر عليها، كما تحاول تلك الشعوب بدورها أن تقاوم أو أن تهرب من تلك السيطرة. (الصين ضد سكان التبت والأويغور، وروسيا ضد التتار والشيشان ومسلمي آسيا الوسطى). وقد أدت العلاقات التاريخية وتوازن القوى كذلك، ببعض الدول إلى أن تقاوم نفوذ دول المركز.

جورجيا وروسيا دولتان أرثوذكسيتان، ولكن الجيورجيين، تاريخياً، قد قاوموا السيطرة الروسية وكانوا ضد التقارب الوثيق معها. فيتنام والصين دولتان كونفوشيّتان ومع ذلك يوجد بينهما نوع من العداء التاريخي، وبمرور الزمن تمكنت العوامل الثقافية المشتركة ونمو الوعي الحضاري الواسع والعميق من التقريب بين الدولتين، مثلما حدث بين الدول الأوروبية الأخرى.

أثناء الحرب الباردة، كان النظام السائد هو نتيجة سيطرة كل من القوتين العظميين على كتلتها ونفوذ كل منهما في العالم الثالث. في العالم الناشئ، أصبحت القوة الكونية أسلوبًا قديمًا، وأصبح المجتمع الكوني حلمًا بعيد المنال.

لا توجد أي دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، لها مصالح أمنية كونية مهمة. مكونات النظام في عالم اليوم الذي أصبح أكثر تعقيدًا وأقل تجانسًا، موجودة في داخل الحضارات وفيما بينها. العالم سيتم تنظيمه على أساس الحضارات أو لن ينظم أبدًا. في هذا العالم، دول المركز في الحضارات هي مصادر النظام، وذلك في داخل الحضارات ثم بين الحضارات وبعضها عن طريق التفاوض مع دول المركز في كل منها. العالم الذي تلعب فيه دول المركز دورًا قياديًا أو مسيطرًا هو عالم مناطق نفوذ، ولكنه أيضاً عالم تضبط فيه دول المركز سياستها وتعديل من ممارستها لنفوذها عن طريق الثقافة التي تشترك فيها مع الدول الأعضاء في نفس الحضارة. العوامل الثقافية المشتركة تعطى شرعية للقيادة ولدور دولة المركز في فرض النظام، بالنسبة لكل من الدول الأعضاء والقوى والمؤسسات الخارجية. وهكذا يصبح من العبث أن نفعل كما فعل «بطرس غالي» الأمين العام للأمم المتحدة في سنة 1994 بإعلان قاعدة: «منطقة حفظ النفوذ»، التي تقضي بأن القوة الإقليمية المسيطرة: يجب أن تسهم بأكثر من ثلث قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. هذا الشرط يتحدى الواقع السياسي، وهو أن السلام لا يمكن أن يتحقق أو أن يتم الحفاظ عليه في أي منطقة إلا بقيادة الدولة المسيطرة في تلك المنطقة. الأمم المتحدة ليست بديلاً عن القوة الإقليمية، والقوة الإقليمية تصبح مسئولة وشرعية عندما تمارسها دولة المركز مع الدول الأعضاء في حضارتها. دولة المركز يمكن أن تقوم بوظيفتها النظامية، لأن الدول الأعضاء تنظر إليها كقوى ثقافية. الحضارة أسرة ممتدة، ومثل أعضاء الأسرة الأكبر سنًا، تقوم دول المركز بتوفير الدعم والنظام للأقارب، وفي غيبة علاقة القربى هذه، فإن قدرة الدولة الأقوى على حل الصراعات في منطقتها أو فرض النظام فيها تصبح محدودة.

باكستان وبنجلاديش، حتى سريلانكا، لن تقبل بالهند لكي توفر لها النظام في جنوب آسيا، كما لن تقبل أي دولة شرق آسيوية أخرى أن تقوم اليابان بهذا الدور في نفس المنطقة. عندما تفتقر الحضارات لدول مركز، تصبح مشكلات إرساء النظام داخل الحضارات أو التفاوض عليه فيما بينها أكثر صعوبة. وغياب دولة مركز إسلامية قادرة على الاتصال بشعب البوسنة بشكل شرعي وسلطوي، كما فعلت روسيا مع الصرب، وألمانيا مع الكروات، هو الذي دفع الولايات المتحدة للقيام بهذا الدور. أما عدم فاعليتها



في ذلك فسببه غياب الاهتمام الأمريكي الاستراتيجي بالحدود التي كانت قد رسمت في يوغوسلافيا السابقة وعدم وجود أي علاقة ثقافية بين الولايات المتحدة واليوغوسنة، وذلك بالإضافة إلى المعارضة الأوروبية لإقامة دولة مسلمة في أوروبا. غياب دولة مركز في كل من إفريقيا والعالم الغربي، عَقَّدَ إلى درجة كبيرة مساعي حل مشكلة الحرب الأهلية في السودان. من جانب آخر، فإن العوامل الرئيسية للنظام العالمي الجديد القائم على الحضارات توجد حيث توجد دول المركز.

## تعيين حدود الغرب:

أثناء الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة في المركز من تجمع يضم دولاً متعددة الحضارات، تشترك كلها في هدف منع زيادة توسع الاتحاد السوفيتي. هذا التجمع الذي كان يعرف في الماضي باسم «العالم الحر» أو «الغرب» أو «الحلفاء» كان يضم الكثير من المجتمعات الغربية. ولكن ليس جميعها: تركيا واليونان واليابان وكوريا والفلبين وإسرائيل، وإلى حد ما دولاً أخرى مثل تايوان وتايوان وتايوان وباكستان.

في معارضة لذلك، كان هناك تجمع آخر من دول أقل تجانساً بدرجة بسيطة يضم كل البلاد الأرثوذكسية باستثناء اليونان وعديد من الدول التي كانت غربية تاريخياً: فيتنام وكوبا، وبدرجة أقل: الهند، وأحياناً دولة أو اثنتين من أفريقيا. وبانتهاء الحرب الباردة، تفتت تلك التجمعات المتعددة الحضارات والمتداخلة الثقافات. ذوبان النظام السوفيتي، وبخاصة حلف وارسو، تم بشكل درامي، «العالم الحر» المتعدد الحضارات، والذي كان موجوداً أثناء الحرب الباردة يتم إعادة تشكيله بطريقة مشابهة، وإن كان ببطء أكثر، في تجمع جديد ممتد مع الحضارة الأوروبية تقريباً. وفي الطريق، هناك عملية تحديد تتضمن تعريف العضوية في المنظمات الدولية الغربية. دولتا المركز في الاتحاد الأوروبي: فرنسا وألمانيا، محاطتان أولاً بتجمع داخلي من بلجيكا وهولندا ولكسمبورج، وجميعها وافق على إزالة الحدود أمام التجارة والأفراد، ثم بدول أعضاء أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال والدانمرك وبريطانيا وأيرلندا واليونان، ثم بدول أصبحت أعضاء في الاتحاد الأوروبي في سنة 1995 (استراليا، فنلندا، السويد) ثم تلك التي كانت اعتباراً من ذلك التاريخ أعضاء منتسبين (بولندا، المجر، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا)، وتعبيراً عن هذا الواقع فإن كلا من الحزب الحاكم في ألمانيا وكبار المسؤولين الفرنسيين تقدموا باقتراحات في خريف 1994 من أجل إنشاء اتحاد مختلف من حيث الشكل والمهام.

كانت الخطة الألمانية تقترح أن يتكون قلب هذا الاتحاد من الأعضاء الاصليين فيما عدا إيطاليا و«أن تكون ألمانيا وفرنسا قلب هذا القلب». دول القلب هذه تحاول أن تقيم وحدة نقدية وأن تكامل بين سياساتها الخارجية والدفاعية على وجه السرعة.

في نفس الوقت تقريباً، اقترح رئيس وزراء فرنسا «إدوارد بالادير» اتحاداً من ثلاث دوائر مترتبة، الدول الخمس المؤيدة للتكامل تشكل القلب، بقية الدول الأعضاء تكون دائرة ثانية، والدول الجديدة التي في طريقها للعضوية تشكل الدائرة الخارجية. فيما بعد، قَصَلَ «آلان جوبيه» وزير خارجية فرنسا

هذه الفكرة مقترحًا «دائرة خارجية مكونة من دول «مشاركة» تضم دول أوروبا الشرقية والوسطى، ودائرة وسطى من الدول الأعضاء التي قد يطلب منها أن تقبل بقواعد عامة في مجالات معينة (سوق واحدة، وحدة جمركية.. إلخ).

ودوائر داخلية عديدة تتكون من «تضامنيات قوية» يندمج فيها المستعدون والقادرون على التحرك على نحو أسرع من الآخرين في مجالات مثل الدفاع والتكامل النقدي والسياسة الخارجية وهكذا»(1).

كما اقترح قيادة سياسيون آخرون أشكلاً من الترتيبات الأخرى كلها تضمنت على أي حال تجمعاً داخلياً للدول الأشد ارتباطاً، ثم تجمعات خارجية من الدول الأقل تكاملاً مع الدولة المركز، حتى نصل إلى الخط الذي يفصل بين الأعضاء وغير الأعضاء.

كانت إقامة هذا الخط في أوروبا، أحد التحديات الرئيسية التي واجهت الغرب في عالم ما بعد الحرب الباردة. أثناء الحرب الباردة لم تكن أوروبا موجودة كوحدة، إلا أنه مع سقوط الشيوعية أصبح من الضروري الإجابة عن سؤال: ما هي أوروبا؟

حدود أوروبا في الشمال والغرب والجنوب مساحات من الماء يصاحبها في الجنوب فروق ثقافية واضحة. ولكن أين هي الحدود الشرقية لأوروبا؟ من الذي يمكن اعتباره أوروبياً وبالتالي يكون عضواً محتملاً في الاتحاد الأوروبي والـ «ناتو» والمنظمات المشابهة؟ الإجابة الأكثر شيوعاً عن هذه الأسئلة يقدمها لنا الخط التاريخي الشهير الذي ظل لعدة قرون يفصل بين الشعوب الغربية المسيحية والشعوب الإسلامية والأرثوذكسية. يعود تاريخ هذا الخط إلى تقسيم الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع، وإلى إقامة الإمبراطورية الرومانية المقدسة في القرن العاشر، وقد ظل في مكانه الحالي تقريباً خمسمائة عام على الأقل. وهو يبدأ في الشمال ويمتد على طول ما يعرف الآن بالحدود بين فنلندا وروسيا ودول البلطيق (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا) وروسيا عبر بيلاروسيا (روسيا البيضاء) الغربية، وأوكرانيا فاصلاً غربها الذي يتبع الكنيسة الشرقية عن شرقها الأرثوذكسي، وعبر رومانيا بين ترانسيلفانيا بسكانها المجريين الكاثوليك وبقية البلاد، وعبر يوغوسلافيا السابقة على امتداد الحد الذي يفصل بين سلوفينيا وكرواتيا عن الجمهوريات الأخرى.

في البلقان، يتوافق هذا الخط بالطبع مع التقسيم التاريخي بين الامبراطورية النمساوية - المجرية والإمبراطورية العثمانية. هذا الخط هو الحد الثقافي

لأوروبا، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة كان هو الحد السياسي والاقتصادي لأوروبا والغرب.

وهكذا يقدم النموذج الحضاري إجابة واضحة وملحة عن السؤال الذي يواجه الأوروبيين الغربيين: أين تنتهي أوروبا؟ أوروبا تنتهي حيث تنتهي المسيحية الغربية ويبدأ الإسلام والأرثوذكسية. هذه هي الإجابة التي يريد الأوروبيون الغربيون أن يسمعوها، والتي يؤيدونها جميعاً همساً، والتي كرسها بوضوح مثقفون وقادة سياسيون كثيرون. ومن الضروري كما يقول «مايكل هوارد» أن نعترف بالتمايز الذي كان مطموساً خلال السنوات السوفيتية، بين أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية على نحو صحيح. تضم أوروبا الوسطى «تلك الأراضي التي كانت تُكوّن في وقت من الأوقات جزءاً من العالم المسيحي الغربي، والأراضي القديمة لإمبراطورية الهابسبورج والنمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا مع بولندا والتخوم الشرقية في ألمانيا.

ومصطلح «أوروبا الشرقية» يجب الاحتفاظ به للإشارة إلى تلك المناطق التي تطورت تحت رعاية الكنيسة الأرثوذكسية: مجتمعات البحر الأسود في بلغاريا ورومانيا والتي لم تخرج من تحت السيطرة العثمانية إلا في القرن التاسع عشر، والأجزاء «الأوروبية» من الاتحاد السوفيتي.

ويقول: إن المهمة الأولى لأوروبا الغربية يجب أن تكون: «إعادة استيعاب شعوب أوروبا الوسطى في مجتمعاتنا الثقافي والاقتصادي حيث يوجد انتمائهم الصحيح، وإعادة عقد الصلات بين لندن وروما وميونخ وليفنجر ووارسو وبراغ وبودابست». إن «خط تقسيم حضاري جديد يخرج إلى حيز الوجود»، كما علق «بييربيهار» بعد ذلك بعامين: «انقسام ثقافي في الأساس بين أوروبا ذات صبغة مسيحية غربية (رومان كاثوليك، أو بروتستانت) من ناحية، وأوروبا ذات صبغة مسيحية شرقية وتقاليد إسلامية من ناحية أخرى». وكذلك يرى قيادي فنلندي أن الانقسام الأوروبي الحاد، الذي حل محل الستار الحديدي مثل «خط التقسيم الثقافي القديم بين الشرق والغرب»، الذي يضع «أراضي الإمبراطورية النمساوية - المجرية بالإضافة إلى بولندا ودول البلطيق ضمن أوروبا الغربية»، ودول شرق أوروبا والبلقان الأخرى خارجها. ويتفق معه في الرأي إنجليزي بارز بأن «الفصل الديني بين الكنائس الشرقية والغربية: أو بشكل عام بين أولئك الذين تلقوا مسيحيتهم من روما مباشرة أو عبر وسائط سلتية جيرمانية، وأولئك في الشرق والجنوب الشرقي الذين جاءت إليهم عبر القسطنطينية (بيزنطة)» (2).

كما يؤكد الناس في أوروبا الوسطى أيضاً على أهمية خط التقسيم ذلك.

الدول التي أحرزت تقدمًا ملحوظًا في خلع نفسها من تراث الشيوعية وتحركت صوب السياسة الديمقراطية واقتصاد السوق، منعزلة عن تلك التي لم تنخلع، بواسطة الخط الذي يفصل بين الكاثوليكية والبروتستانتية من جانب. الأرثوذكسية من جانب آخر».

ومنذ قرون، كان رئيس ليتوانيا يقول إن الليتوانيين لابد أن يختاروا بين «حضارتين»، وقد اختاروا «العالم اللاتيني وتحولوا إلى الكاثوليكية الرومانية، كما اختاروا شكلًا من تنظيم الدولة مؤسس على القانون».

وبنفس الأسلوب يقول البولنديون إنهم كانوا جزءًا من الغرب منذ اختيارهم للمسيحية اللاتينية ضد بيزنطة في القرن العاشر (3). على العكس من ذلك، تنظر شعوب الدول الأوروبية الشرقية الأرثوذكسية بعدم ثقة إلى الأهمية الجديدة لخط التقسيم الثقافي هذا. البلغاريون والرومانيون يرون ميزة كبيرة في أن يكونوا جزءًا من الغرب وأن يندمجوا في مؤسساته، ولكنهم أيضاً يتوحدون مع تراثهم الأرثوذكسي، كذلك يتوحد البلغاريون مع ارتباطاتهم التاريخية الوثيقة بروسيا وبيزنطة. إن توحيد أوروبا بالمسيحية الغربية يقدم معيارًا واضحًا لقبول أعضاء جدد في المنظمات الدولية. الاتحاد الأوروبي هو الكيان الغربي الأساسي في أوروبا، وتم استئناف التوسع في عضويته في 1994 بقبول مواطني النمسا وفنلندا والسويد ذوي الثقافة الغربية. وفي ربيع 1994 قرر الاتحاد من باب الاحتياط، أن يستبعد من العضوية جميع الجمهوريات السوفيتية السابقة عدا دول البلطيق. كما وقع «معاهدات صداقة» مع الدول الأوروبية الرئيسية الأربع (بولندا - المجر - جمهورية التشيك - سلوفاكيا) ودولتين من شرق أوروبا (رومانيا وبلغاريا). ولا يحتمل أن يصبح أحد من هذه الدول عضوًا في الاتحاد الأوروبي حتى وقت ما في القرن الواحد والعشرين، وسوف تحقق دول وسط أوروبا تلك المكانة بلا شك قبل رومانيا وبلغاريا، هذا إذا حققتها الأخيرة في الواقع. في نفس الوقت تبدو احتمالات قبول عضوية دول البلطيق وسلوفينيا النهائية واعدة، بينما كانت طلبات تركيا المسلمة ومالطة الصغيرة جدًا وقبرص الأرثوذكسية ما تزال معلقة في سنة 1995، وبالنسبة لتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي تعطى الأندية الأفضلية لتلك الدول ذات الثقافة الغربية والمتجهة نحو نمو اقتصادي أكبر.

ولو تم تطبيق هذا المعيار فإن دول الفيزيجراد (بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر) وجمهوريات البلطيق وسلوفينيا وكرواتيا ومالطة ستصبح في النهاية دولًا في الاتحاد وسيصبح الاتحاد متساويًا في الامتداد مع الحضارة الغربية كما كان تاريخياً مع أوروبا.

ويملى منطق الحضارات نتيجة مماثلة بخصوص توسع الـ «ناتو». بدأت الحرب الباردة باتساع السيطرة السياسية والعسكرية السوفيتية في أوروبا الوسطى. الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية كَوَّنُوا الـ «ناتو» لردع الاتحاد السوفيتي أو دحر عدوانه عند الضرورة. في عالم ما بعد الحرب الباردة، يصبح الـ «ناتو» هو المؤسسة الأمنية للحضارة الغربية. بانتهاء الحرب الباردة يصبح لدى «ناتو» هدفاً واحداً رئيسياً ومهماً، وهو تأكيد أن السيادة ما تزال له، عن طريق منع إعادة فرض السيطرة السياسية والعسكرية الروسية في أوروبا الوسطى. وحيث إنها المؤسسة الأمنية للغرب، تبقى الـ «ناتو» مفتوحة لعضوية الدول الغربية التي تريد الانضمام إليها والتي تنطبق عليها الشروط من ناحية الكفاءة العسكرية والديمقراطية السياسية والسيطرة المدنية على العسكر.

تشكل السياسة الأمريكية تجاه الإجراءات الأمنية الأوروبية بعد الحرب الباردة، من حيث المبدأ توجهاً أكثر عالمية، وقد تجسد ذلك في «الشراكة من أجل السلام» والتي ستكون مفتوحة بشكل عام أمام الدول الأوروبية والدول الأوروبية الآسيوية، كما أكد هذا الأسلوب أيضاً على دور «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا»، وقد ظهر ذلك في ملاحظات الرئيس «كليتتون» عندما زار أوروبا في يناير 1994: «حدود الحرية الآن يجب أن يميزها سلوك جديد وليس التاريخ القديم. أقول للجميع ممن يريدون رسم خط جديد في أوروبا:

اننا لن نعوق إمكانية تحقيق أفضل مستقبل ممكن لأوروبا - الديمقراطية في كل مكان، اقتصاد السوق في كل مكان، دول تتعاون من أجل الأمن المتبادل في كل مكان، يجب ألا نرضى بنتيجة أقل من ذلك».

بعد عام تقريباً، اعترفت الإدارة بأهمية الحدود التي حددها التاريخ القديم واضطرت لقبول «نتيجة أقل من ذلك»، مما يعكس واقع الفروق الثقافية. تحركت الإدارة بهمة لتطوير معايير وجدول توسيع العضوية في الـ «ناتو»، لكي يشمل في البداية: بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا، ثم يمتد إلى سلوفينيا... وربما إلى جمهوريات البلطيق فيما بعد. روسيا عارضت بشدة أي توسع للـ «ناتو». الروس الذين من المفترض أنهم أكثر ليبرالية وموالاة للغرب، يقولون إن هذا التوسع من شأنه أن يدعم القوى القومية والقوى السياسية المعارضة للغرب في روسيا. توسع الـ «ناتو» تحدد بالدول التي كانت تاريخياً جزءاً من المسيحية الأوروبية، ومع ذلك يضمن لروسيا أيضاً أنه سوف يستبعد الصرب وبلغاريا ورومانيا ومالدايفيا وبيلاروسيا (روسيا البيضاء) وأوكرانيا، طالما ظلت الأخيرة متحدة.

توسع الـ «ناتو» المقصور على الدول الغربية يؤكد كذلك دور روسيا كدولة مركز لحضارة أرثوذكسية منفصلة، وبالتالي كدولة يجب أن تكون مسئولة عن النظام في داخل الأرثوذكسية وعلى امتداد حدودها. فائدة التمييز على أساس الحضارة تتضح بالنسبة لجمهوريات البلطيق، فهي الجمهوريات السوفيتية السابقة الوحيدة الواضح أنها غربية من ناحية التاريخ والثقافية والدين، ومصيرها كان دائماً محل اهتمام رئيسي من قبل الغرب.

لم تعترف الولايات المتحدة رسمياً أبداً باندماجها في الاتحاد السوفيتي، وكانت باستمرار تؤيد تحركها نحو الاستقلال أثناء عملية انهيار الاتحاد السوفيتي، كما كانت تصر على أن يلتزم الروس بالجدول المتفق عليه لسحب قواتهم من تلك الجمهوريات.

كانت الرسالة الموجهة إلى الروس في أنهم لابد أن يعترفوا بأن البلطيق خارج أي منطقة نفوذ يريدون إقامتها بالنسبة للجمهوريات السوفيتية السابقة.

همه الانجاز الذي حققته إدارة «كلينتون» كما قال رئيس وزراء السويد: «واحد من أهم إسهاماتها من أجل الأمن والاستقرار الأوروبيين»، كما ساعد أيضاً الديمقراطيين الروس بترسيخ فكرة أن أي خطط انتقامية من قبل القوميين الروس المتطرفين لاستعادة تلك الجمهوريات لن يكون وراءها طائل، أمام الالتزام الغربي حيال تلك الجمهوريات (4). وبينما تم تكريس جهد كبير لتوسيع الاتحاد الأوروبي والـ «ناتو»، إلا أن إعادة التشكيل الثقافي لتلك المنظمات أثار مسألة احتمال تقلصها. إحدى الدول غير الغربية «اليونان» عضو في المنظميتين، ودولة أخرى «تركيا» عضو في الـ «ناتو» ومتقدمة بطلب لعضوية الاتحاد، هذا النوع من العلاقات كان من إفرازات الحرب الباردة.

فما لتلك العلاقات مكان في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي هو عالم حضارات؟

عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي مشكلة، وعضويتها في الـ «ناتو» كانت محل هجوم من حزب الرفاة. والمرجح أنها ستظل عضواً في الـ «ناتو» اللهم إلا إذا حقق حزب الرفاة فوزاً ساحقاً في الانتخابات أو إذا رفضت تركيا - عن وعي - كل موروثها الأتاتوركي وأعادت إعلان نفسها زعيمة للإسلام يمكن تصور ذلك. ويمكن أن يكون مرغوباً فيه من قبل تركيا. ولكنه غير وارد في المستقبل القريب.

ومهما كان دور تركيا في الـ «ناتو» فإنها ستواصل الحفاظ على مصالحها الخاصة والتميزة مع البلقان والعالم العربي وآسيا الوسطى. اليونان ليست جزءاً من الحضارة الغربية، ولكنها كانت مهذاً لحضارة كلاسيكية هي أحد المصادر المهمة للحضارة الغربية. وفي معارضتهم للأتراك، فإن اليونانيين كانوا، تاريخياً، يعتبرون أنفسهم حَمَلَة رماح المسيحية. وعلى خلاف الصرب والبلغاريين والرومانيين فإن تاريخهم (تاريخ اليونانيين) كان دائماً مضافاً بتاريخ الغرب. إلا أن اليونان أيضاً حالة شاذة. إنها الخارج الأرثوذكسي في المنظمات الغربية، ولم تكن عضويتها سهلة أبداً في الاتحاد الأوروبي ولا في الـ «ناتو»، كما كانت تجد صعوبة دائماً في التكيف مع أهداف كل منهما.

من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات كانت تحكمها مجموعة عسكرية ولم تتمكن من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلا بعد أن تحولت إلى الديمقراطية. كان قادتها كثيراً ما ينحرفون عن المبادئ الغربية ويعادون حكومات الغربية. كانت أفقر من دول الاتحاد والـ «ناتو» الآخرين، وغالباً ما كانت تتبع سياسات اقتصادية تبدو إهانة للمستويات السائدة في بروكسل.

تصرفاتها كرئيس لمجلس الاتحاد الأوروبي في سنة 1994 أغضبت بقية الأعضاء، كما كان المسؤولون الغربيون - في السر - يعتبرون عضويتها غلطة.

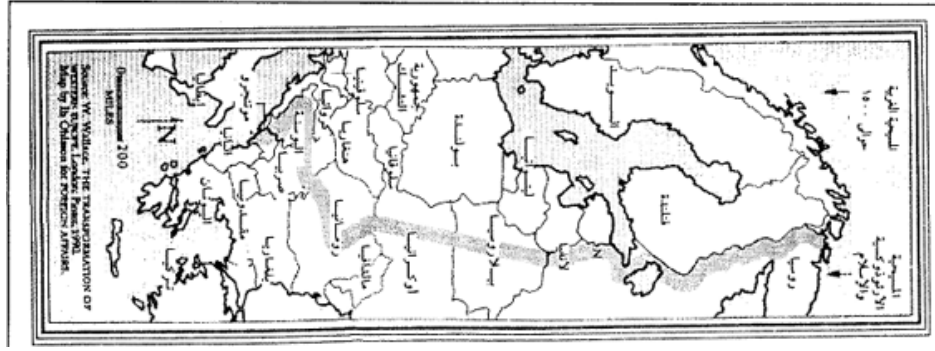
في عالم ما بعد الحرب الباردة زاد انحراف سياسة اليونان عن سياسات الغرب. عارضت الحكومات الأوروبية بشدة حصارها لمقدونيا ونتج عنه أن سعت اللجنة الأوروبية إلى توجيه انذار لها من محكمة العدل الدولية.

بالنسبة للصراعات في يوغوسلافيا السابقة فصلت اليونان نفسها عن السياسات المتبعة بواسطة القوى الغربية الرئيسية، وساعدت الصرب بكل همة، وخرقت - بوضوح - عقوبات الأمم المتحدة المفروضة عليهم. ومع انتهاء الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي، أصبحت لليونان مصالح متبادلة مع روسيا ضد عدوهم المشترك... تركيا، فسمحت لروسيا بتواجد مهم في قبرص اليونانية، ونتيجة «لعقيدتهم الأرثوذكسية الشرقية المشتركة» رحب القبارصة اليونانيون بكل من الروس والصرب على الجزيرة(5).

في 1995 كان هناك حوالي ألفي عمل تجاري يملكها روس في قبرص، الصحف الروسية والكرواتية الصربية توزع هناك، كما تشتري الحكومة القبرصية اليونانية كميات رئيسية من السلاح الروسي. كما بحثت اليونان مع روسيا إمكانية نقل بترول القوقاز وآسيا الوسطى إلى البحر الأبيض المتوسط بواسطة خط أنابيب بلغاري - يوناني يتخطى تركيا والدول



الإسلامية الأخرى. مجمل السياسات الخارجية اليونانية أخذت توجهاً أرثوذكسياً واضحاً. ستظل اليونان بلا شك عضواً رسمياً في الـ «ناتو» والاتحاد الأوروبي، إلا أنه مع اتساع عملية إعادة التشكل الثقافي سوف تصبح تلك العضوية أكثر ضعفاً وأقل معنى وأكثر صعوبة للأطراف المعنية. وهكذا تحول عدو الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة إلى حليف لروسيا بعد زوال الحرب.



## الحدود الشرقية للحضارة الغربية (خريطة رقم 1-7).

### روسيا وخارجها القريب:

كتلة حضارية تشبه في جوانب كثيرة منها كتلة الغرب في أوروبا هي التي خلفت الإمبراطوريات القيصرية والشيوعية. في مركز هذه الكتلة توجد روسيا، المرادف لفرنسا وألمانيا، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدائرة داخلية تضم الجمهوريتين ذات الأغلبية الأرثوذكسية السلافية الساحقة: بيلاروسيا (روسيا البيضاء) ومالدايفيا، وكازاخستان التي تبلغ نسبة الروس بين سكانها 40%، وأرمينيا الحليف التاريخي لروسيا. في منتصف التسعينيات كانت هناك في تلك الدول كلها حكومات موالية لروسيا وصلت إلى السلطة عن طريق الانتخاب بشكل عام. توجد بين روسيا وجورجيا علاقات عميقة ولكنها أكثر غموضاً (أغلبية جورجيا أرثوذكس) وكذلك بينها وبين أوكرانيا (نسبة كبيرة أرثوذكس) وكلاهما لديه إحساس قوي أيضاً بالهوية القومية والاستقلال السابق.

وفي البلقان الأرثوذكسية توجد لروسيا علاقات حميمة مع بلغاريا واليونان وصربيا وقبرص، وعلاقات على درجة أقل مع رومانيا. الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق تظل معتمدة بدرجة كبيرة على روسيا اقتصادياً وأمنياً. جمهوريات البلطيق على العكس من ذلك أبعدت نفسها عن النفوذ الروسي. روسيا كلها تكون تحت زعامتها كتلة أرثوذكسية القلب ذات سياج حاجز محيط من الدول الإسلامية الضعيفة نسبياً، والتي تسيطر عليها بدرجات مختلفة وستحاول أن تطرد القوى الأخرى منها.

تتوقع روسيا أيضاً أن يقبل العالم نظامها وأن يوافق عليه. الحكومات الأجنبية والدولية كما قال «يلتسين» في فبراير 1993 في حاجة إلى أن «تمنح روسيا صلاحيات خاصة كضامن للسلام والاستقرار في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق». وبينما كان الاتحاد السوفيتي قوة عظمى ذات مصالح

كونية. فإن روسيا قوة رئيسية ذات مصالح إقليمية وحضارية. الدول الأرثوذكسية في الاتحاد السوفيتي السابق ذات أهمية مركزية في تطوير كتلة روسية متماسكة في الشئون الأوروبية والآسيوية والعالمية. أثناء تشقّق الاتحاد السوفيتي تحركت تلك الدول الخمس كلها في اتجاه قومي، مؤكدة على استقلالها الجديد وعلى الابتعاد عن موسكو. بعد ذلك أدى الاعتراف بالواقع بالحقائق الثقافية والجيوبوليتيكية بالناخبين في أربع دول منها، أن تنتخب حكومات موالية لروسيا وأن تؤيد. السياسات الموالية لها أيضاً. والشعوب في تلك الدول تتطلع إلى روسيا من أجل الدعم والحماية. وفي الدولة الخامسة «جورجيا»، أدى التدخل الروسي العسكري إلى تحول مماثل في موقف الحكومة. أرمينيا كانت دائماً توحد مصالحها مع مصالح روسيا، كما كانت روسيا تفخر دائماً بأنها المدافعة عنها ضد جيرانها المسلمين. هذه العلاقة تعززت في السنوات التالية لزوال الاتحاد السوفيتي. الأرمن يعتمدون على الدعم الاقتصادي والعسكري الروسي، وقد أيدوا روسيا في القضايا الخاصة بالعلاقات بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، كما أن للدولتين مصالح استراتيجية متقاربة.

وعلى خلاف أرمينيا، فإن إحساس بيلاروسيا (روسيا البيضاء) بالهوية قليل، وربما كانت هي الأخرى أكثر اعتماداً على الدعم الروسي. معظم سكانها يبدو متوحداً مع روسيا كما هو مع بلده. في يناير 1994 حلت الهيئة التشريعية محل الزعيم القومي الوسطي المعتدل الذي كان رئيساً للدولة بآخر محافظ موال لروسيا. وفي يوليو 1994 اختار 80% من الناخبين متطرفاً موالياً لروسيا هو «فلاديمير جرينوفسكي». «بيلاروسيا» انضمت باكراً إلى كومنولث الدول المستقلة، وكانت عضواً كاملاً في الاتحاد الاقتصادي الذي تكون في 1993 مع روسيا وأوكرانيا، ووافقت على وحدة نقدية مع روسيا، وسلمت أسلحتها النووية لها ووافقت على تواجد قوات روسية على أراضيها حتى نهاية القرن الحالي. في سنة 1995 كانت بيلاروسيا (روسيا البيضاء) قد أصبحت بالفعل جزءاً من روسيا في كل شيء باستثناء الاسم.

وبعد أن أصبحت مالدافيا مستقلة على أثر سقوط الاتحاد السوفيتي، كان الكثيرون يتطلعون إلى إعادة تكاملها النهائي مع رومانيا، وبالتالي حفر الخوف من حدوث ذلك على حركة انفصالية في الشرق الذي أصبح روسياً. حظيت مالدافيا بالدعم الضمني من موسكو والدعم النشط من الجيش الروسي الرابع عشر وأدى ذلك إلى إنشاء جمهورية «ترانس دنيستر». توجه مالدافيا للاتحاد مع رومانيا قل على أي حال نتيجة للمشكلات الاقتصادية في كليهما، إلى جانب الضغط الروسي. انضمت مالدافيا إلى

كومنولث الدول المستقلة "CIS"، وفي فبراير 1994 كانت الأحزاب الموالية لروسيا متفوقة باكتساح في الانتخابات البرلمانية. في تلك الدول الثلاث أسفرت استجابة الرأي العام للربط بين المصالح الاستراتيجية والاقتصادية عن حكومات تؤيد العلاقات الوثيقة مع روسيا. وفي النهاية حدث شيء مشابه في أوكرانيا. وفي جورجيا كان مجرى الأحداث مختلفاً. حتى سنة 1801 كانت جورجيا دولة مستقلة عندما طلب حاكمها الملك «جورج الثالث عشر» الحماية من روسيا ضد الأتراك، ولمدة ثلاث سنوات بعد الثورة الروسية (1918-1923) كانت جورجيا مستقلة مرة أخرى، ولكن البلشفيك دمجوها عنوة في الاتحاد السوفيتي. وعندما زال الاتحاد السوفيتي أعلنت جورجيا الاستقلال مرة أخرى. فاز ائتلاف وطني في الانتخابات، ولكن زعيمه انغمس في قمع مدمر للذات فأطيح به بعنف. وعاد «إداورد أ. شفرنادزة» الذي كان وزيراً لخارجية الاتحاد السوفيتي لقيادة الدولة، ثم تثبت في السلطة بانتخابات رئاسية في 1992 و1995، إلا أنه ووجه بحركة انفصالية في «أبخازيا» التي تلقت دعماً روسياً كبيراً، ووجه بعضيان مسلح بقيادة «جاما ساخورديا» المخلوع.

ساتراً على نهج الملك «جورج الثالث عشر» استنتج «شفرنادزة» أن «ليس أمامنا من خيار واسع» واتجه صوب موسكو طلباً للنجدة، فتدخلت القوات الروسية لدعمه، وكان الثمن هو انضمام جورجيا إلى الكومنولث "CIS".

وفي سنة 1994 وافق الجورجيون على السماح للروس بالاحتفاظ بثلاث قواعد عسكرية في جورجيا لفترة غير محدودة. وهكذا فإن التدخل العسكري الروسي الذي أضعف الحكومة الجورجية أولاً ثم حافظ عليها في النهاية، أدخل جورجيا ذات الفكر الاستقلالي إلى المعسكر الروسي.

وبصرف النظر عن روسيا، فإن جمهورية أوكرانيا هي الأكثر سكاناً والأكثر أهمية بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة. كانت أوكرانيا دولة مستقلة في أوقات مختلفة من التاريخ، إلا أنها خلال معظم الحقبة الحديثة كانت جزءاً من كيان سياسي يُحكم من موسكو وفي سنة 1654 وقع الحدث الحاسم عندما وافق «بودهان خميلنتسكي» زعيم القوزاق في ثورة ضد الحكم البولندي على أن يؤدي يمين الولاء للقيصر مقابل مساعدته ضد البولنديين، ومنذ ذلك الحين وحتى سنة 1991 - باستثناء فترة قصيرة كانت فيها مستقلة بين 1917 و1920 - فإن ما يعرف الآن باسم أوكرانيا كان يحكم سياسياً من موسكو.

ولكن أوكرانيا بلد مصدوع، ذو ثقافتين مائزتين. خط التقسيم الحضاري بين الغرب والأرثوذكسية يمر عبر قلبها وكان كذلك لعدة قرون. في الماضي

وفي بعض الأحيان كانت أوكرانيا الغربية جزءًا من بولندا أو ليتوانيا أو الإمبراطورية النمساوية - المجرية. كان قطاع كبير من سكانها يتبعون الكنيسة الشرقية التي تمارس الشعائر الأرثوذكسية ولكنها تعترف بسلطة البابا. ومن الناحية التاريخية كان سكان أوكرانيا الغربية يتكلمون الأوكرانية كما كانوا قوميين متشددين في أفكارهم وآرائهم.

من جهة أخرى، كان شعب أوكرانيا الشرقية في أغليته الساحقة أرثوذكس، وكان جزء كبير منه يتكلم الروسية. في أوائل التسعينيات كانت نسبة الروس 22%، والذين يتكلمون الروسية حوالي 31% من مجموع سكان أوكرانيا.

كان غالبية طلاب المدارس الابتدائية والثانوية يتلقون تعليمهم باللغة الروسية (6). القرم في أغليتها الساحقة روسية، وكانت جزءًا من الفيدرالية الروسية حتى سنة 1945 عندما حولها «خروشوف» إلى أوكرانيا ظاهريًا اعترافًا بقرار «خميلنيتسكي» قبل ثلاثمائة عام. الاختلافات بين أوكرانيا الشرقية والغربية واضحة في توجهات الشعبين. في أواخر عام 1992 مثلًا كان ثلث الروس في أوكرانيا الغربية مقارنة بـ 10% فقط في «كييف» يقولون بأنهم يعانون من مشاعر العداء ضد الروس (7).

الانشقاق بين الشرق والغرب كان واضحًا بشكل صارخ في انتخابات الرئاسة في يوليو 1994، «ليونيد كرافتشوك» الموجود في السلطة والذي كان يعرف نفسه بأنه قومي رغم أنه كان يعمل مع القادة الروس، فاز في الثلاثة عشر إقليمًا من أوكرانيا الغربية بأغليات تصل إلى أكثر من 90%، بينما فاز منافسة «ليونيد كوشما» الذي كان يتلقى دروسًا في التحدث بالأوكرانية أثناء الحملة الانتخابية بأغليات مماثلة في الثلاثة عشر إقليمًا في الجانب الشرقي.

حصل «كوشما» على 52% من الأصوات. والواقع أن أغلبية ضئيلة من الجماهير الأوكرانية أكدت في سنة 1994 خيار «خميلنيتسكي» لسنة 1654، وكما لاحظ أحد الخبراء الأمريكيين، فإن «الانتخابات عكست أو بالأحرى بلورت الشق بين سلافيين «مُتأوربين» في أوكرانيا الغربية، وبين الرؤية الروسية - السلافية لما يجب أن تكون عليه أوكرانيا. وهو ليس استقطابًا إثنياً بقدر ما هو اختلاف ثقافات» (8).

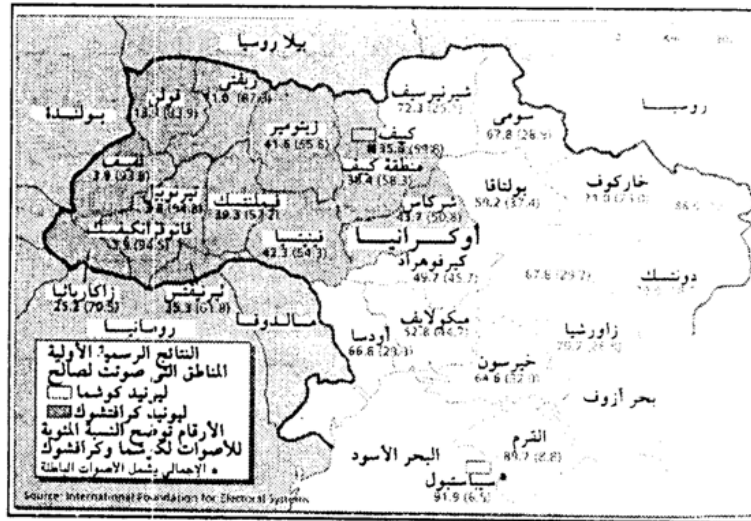
وكنتيجة لهذا التقسيم فإن العلاقات بين أوكرانيا وروسيا أمكن أن تتطور بإحدى طرق ثلاث: في أوائل التسعينيات كانت هناك قضايا ملحة جدًا بين الدولتين بخصوص الأسلحة النووية والقرم وحقوق الروس في أوكرانيا وأسطول البحر الأسود والعلاقات الاقتصادية.

وكان كثير من الناس يظنون أن الصراع المسلح وارد، الأمر الذي دفع ببعض المحللين الغربيين أن يناقشوا إمكانية أن يدعم الغرب فكرة احتفاظ أوكرانيا بترسانة نووية لردع أي عدوان روسي(9). وإذا كانت الحضارة هي الأمر المهم، إلا أن العنف بين الأوكرانيين والروس أمر بعيد الاحتمال. فهما شعبان سلافيان وأرثوذكسيان في الأساس، وبينهما علاقات وثيقة منذ قرون والتزاوج بينهما مسألة عادية. ورغم القضايا الكثيرة المثيرة للنزاع بينهما، والضغط من القوميين المتطرفين من الجانبين، إلا أن قادة الدولتين عملا بكل جد، ونجحا إلى حد كبير، في التخفيف من حدة تلك النزاعات. كما أن انتخاب رئيس ذي توجه روسي واضح في أوكرانيا في انتخابات منتصف 1994 قلل كثيرا من احتمالات تفاقم الصراعات بين الدولتين.

وبينما حدث قتال خطير بين المسلمين والمسيحيين في أماكن أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أنه لم تحدث أي أعمال عنف بين الروس والأوكرانيين منذ 1995 بالفعل.

وهناك احتمال آخر وارد بشدة، هو أن أوكرانيا يمكن أن تنشق بطول خط التقسيم إلى كيانتين منفصلين، يمكن أن يندمج الشرقي منهما مع روسيا. وقد ظهرت قضية الانفصال هذه أيضاً بخصوص القرم. فالشعب القرمي الذي يضم حوالي 70% من الروس كان في الأساس يؤيد استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي في استفتاء ديسمبر 1991.

## أوكرانيا : دولة صدع



( خريطة رقم ٧ - ٢ )

وفي مايو 1992 صوّت البرلمان القرمي أيضاً ليعلن الاستقلال عن أوكرانيا، ثم أُلغى التصويت تحت ضغط أوكراني. البرلمان الروسي صوت لإلغاء انفصال القرم عن أوكرانيا في سنة 1954، وفي يناير 1994 انتخب القرميون رئيساً كان قد رشح نفسه على أساس برنامج «الوحدة مع روسيا»، مما حفز الناس على طرح سؤال: «هل تكون القرم هي ناجورنو كاراباخ أو ابخازيا الثانية؟» (10). وكانت الإجابة «لا» مدوية، عندما تراجع الرئيس القرمي عن تعهده بأن يجري استفتاء على الاستقلال، وبدلاً من ذلك تفاوض مع حكومة كييف. في مايو 1994 سخن الموقف مرة أخرى عندما صوت البرلمان القرمي لاستعادة دستور 1992 الذي جعلها بالفعل مستقلة عن أوكرانيا. ومرة أخرى على أية حال، فإن ضبط النفس من قِبَل القادة الروس والأوكرانيين هو الذي منع أن تتمخض هذه القضية عن أعمال عنف، كما أن انتخاب «كوشما» الموالي لروسيا رئيساً لأوكرانيا بعد ذلك بشهرين أضعف كثيراً من توجه القرم نحو الانفصال. إلا أن هذا الانتخاب زاد من إمكانية انفصال الجزء الغربي من البلاد عن أوكرانيا التي كانت تقترب من روسيا أكثر فأكثر. بعض الروس قد يرحب بذلك، فكما عبر أحد الجنرالات: «أوكرانيا، أو بالأحرى أوكرانيا الشرقية، سوف تعود في ظرف خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة، ولتذهب أوكرانيا الغربية إلى الجحيم» (11). هذا الردف الأوكراني ذو التوجه الغربي والتابع للكنيسة الشرقية، يمكن أن تقوم له قائمة فقط إذا حصل على دعم قوي ومؤثر من الغرب. ودعم مثل ذلك بدوره، لا يمكن أن يحدث إلا إذا تدهورت العلاقات بين الغرب وروسيا بشدة وأصبحت تشبه تلك التي سادت أثناء الحرب الباردة.

السيناريو الثالث والأكثر احتمالاً هو أن تبقى أوكرانيا متحدة، تبقى مصدوعة، تبقى مستقلة، وتتعاون بشكل عام مع روسيا. وبمجرد حل أسئلة الانتقال الخاصة بالأسلحة النووية والقوات المسلحة، فإن القضايا الأخطر والطويلة المدى ستكون قضايا اقتصادية، وسوف تسهل الثقافة المشتركة والعلاقات الشخصية الوثيقة من حلها إلى حد ما. ويشير «جون موريسون» إلى أن «العلاقات الروسية الأوكرانية بالنسبة لأوروبا الشرقية، تشبه العلاقات الفرنسية الألمانية بالنسبة لأوروبا الغربية» (12)، وحيث إن الأخيرة هي قلب أو مركز الاتحاد الأوروبي، فإن الأولى هي القلب أو المركز اللازم للوحدة بين العالم الأرثوذكسي.



# الصين العظمى ومجال الرخاء الاقتصادي المشترك التابع لها:

تاريخياً، كانت الصين ترى نفسها دائماً أنها تضم «منطقة صينية» تشمل كوريا وفيتنام وجزر ليوشيو وأحياناً اليابان، و «منطقة آسيوية داخلية» تشمل المانشو غير الصينيين والمغول والأويغور والأتراك وسكان التبت الذين يجب أن تتم السيطرة عليهم لأسباب أمنية، ثم «منطقة خارجية» من البرابرة أو الهمج، «الذين يتوقع منهم - برغم ذلك - أن يدفعوا الجزية ويعترفوا بسيادة الصين» (13).

الحضارة الصينية المعاصرة، أصبحت على نحو مماثل، تتكون من: القلب الرئيسي: صين هان، والأقاليم البعيدة التي هي جزء من الصين ولكنها تتمتع باستقلال كبير، والأقاليم التي هي قانوناً جزء من الصين ولكنها مسكونة بكثافة غير صينية تنتمي إلى حضارات مختلفة (التبت وجين جيانج) والمجتمعات الصينية التي ستصبح أو هناك احتمال لأن تصبح جزءاً من الصين وعاصمتها بكين على أساس شروط محددة (هونج كونج وتايوان)، ودولة صينية في غالبيتها متوجهة صوب بكين (سنغافورة)، وتجمعات سكانية كبيرة ومؤثرة في تايلاند وفيتنام وماليزيا وإندونيسيا والفلبين، ومجتمعات غير صينية (كوريا الشمالية والجنوبية وفيتنام) والتي تشترك، رغم ذلك، في الثقافة الكونفوشية مع الصين. وفي الخمسينيات، كانت الصين تعرف نفسها بأنها حليف للاتحاد السوفيتي وبعد الانشقاق الصيني السوفيتي أصبحت ترى نفسها زعيمة للعالم الثالث ضد كل من القوتين العظميين، الأمر الذي كلفها كثيراً وعاد عليها بنفع ضئيل. بعد التحول في سياسة الولايات المتحدة في عهد إدارة «نيكسون»، أرادت الصين أن تكون الطرف الثالث في لعبة توازن القوى مع القوتين العظميين، بأن اتخذت جانب الولايات المتحدة في السبعينيات عندما كانت الولايات المتحدة تبدو ضعيفة، ثم بعد ذلك تحولت إلى وضع متساوي البعد في الثمانينيات عندما زادت القوة العسكرية للولايات المتحدة وانهار الاتحاد السوفيتي اقتصادياً وأصبح متورطاً في مستنقع أفغانستان. إلا أن الورقة الصينية فقدت قيمتها بانتهاء المنافسة بين القوتين العظميين، وكان على الصين أن تعيد تحديد دورها مرة أخرى في السياسة العالمية.

وضعت الصين هدفين نصب عينيها لتصبح بطلاً للثقافة الصينية: أن تكون المغناطيس الحضاري لدولة المركز الذي. يتعين على كل المجتمعات الصينية الأخرى أن تتجه صوبه، وأن تستأنف وضعها التاريخي الذي كانت قد

فقدته في القرن التاسع عشر كقوة مهيمنة في شرق آسيا. هذه الأدوار المنبثقة للصين، ينظر إليها على أساس:

**أولاً:** الأسلوب الذي تصف به الصين موقعها في الشؤون العالمية.

**ثانياً:** مدى تورط الصينيين فيما وراء البحار اقتصادياً مع الصين.

**ثالثاً:** العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية المتزايدة للكيانات الصينية الثلاث الرئيسية الأخرى (هونغ كونج - تايوان - سنغافورة) مع الصين، بالإضافة إلى التوجه المتسارع نحو الصين من قبل الدول الغرب اسيوية حيث يوجد للصينيين نفوذ سياسي مؤثر.

تنظر الحكومة الصينية إلى صين البر الرئيسي كدولة مركز الحضارة صينية يجب أن تتجه صوبها كل المجتمعات الصينية الأخرى. وبعد أن تخلت منذ زمن طويل عن تنمية مصالحها في الخارج من خلال الأحزاب الشيوعية المحلية، تحاول الحكومة الآن أن «تجعل من نفسها ممثلاً للصينية في كل أنحاء العالم» (14).

الحكومة الصينية تعتبر كل من هم من أصل صيني حتى وإن كانوا مواطنين في بلاد أخرى، أعضاء في المجتمع الصيني، ومن هنا فهم يعتبرون خاضعين لسلطة الحكومة الصينية على نحو ما.

الهوية الصينية تتحدد على أساس جنسي، والصينيون هم أولئك من نفس «الجنس والدم والثقافة» كما عبر عن ذلك أحد الباحثين في شؤون الصين. وفي منتصف التسعينيات كانت هذه الفكرة تتردد من قِبل مصادر صينية حكومية وغير حكومية.. بالنسبة للصينيين ولمن هم من أصل صيني، فإن العيش في متجمعات غير صينية يصبح بمثابة «اختبار المرأة»: اختبار من هم.. «أذهب وانظر في المرأة»... هذه هي النصيحة التي يوجهها الصينيون الموالين لبكين إلى أولئك من أصل صيني ويحاولون أن يتمثلوا المجتمعات الأجنبية.

صينية الشتات (أو ال: هيوارن) تميزاً لهم عن شعب الدولة الصينية (أو جونج جيورن) يعبرون بشكل واضح ومتزايد عن مفهوم «الصين الثقافية» والوعي المشترك (أو الجونشي). الهوية الصينية التي كانت عرضة لهجمات كثيرة من الغرب في القرن العشرين تعاد صياغتها الآن على أساس من العناصر الثابتة في الثقافة الصينية. ومن الناحية التاريخية فإن تلك الهوية كانت تتلاءم دائماً مع العلاقات المتغيرة بالسلطات الرئيسية في الدولة الصينية.

هذا الشعور بالهوية الثقافية يسهل توسيع العلاقات الاقتصادية بين الكيانات الصينية العديدة، كما أن تلك العلاقات بدورها تقوى منه. وقد أصبحت هذه العلاقات عاملاً مهماً في التنمية الاقتصادية في صين البر الرئيسي وغيرها، وذلك بدوره يوفر الحافز المادي والمعنوي لتعزيز الهوية الثقافية الصينية. وهكذا فإن «الصين العظمى» ليست محض مفهوم مجرد، إنها واقع ثقافي واقتصادي يتنامى بسرعة كما بدأ في تكوين واقع سياسي. الصينيون هم المسؤولون عن النمو الاقتصادي الهائل في الثمانينيات والتسعينيات: على البر الرئيسي وفي النمر (ثلاثة من الأربعة صينيون) وفي جنوب شرق آسيا. اقتصاد شرق آسيا مركزه الصين، وهي تسيطر عليه بشكل متزايد. الصينيون من هونغ كونج وتايوان وسنغافورة هم الذين قدموا معظم رأس المال المطلوب لتنمية البر الرئيسي في التسعينيات. الصينيون فيما وراء البحار في أماكن أخرى في جنوب شرق آسيا يسيطرون على الاقتصاد في بلادهم. في أوائل التسعينيات كان الصينيون يمثلون 1% من سكان الفلبين ولكنهم كانوا مسؤولين عن 35% من مبيعات الشركات المملوكة محلياً.

في إندونيسيا كان الصينيون في الثمانينيات يمثلون 2:3% من السكان ومع ذلك كانوا يملكون 70% من رأس المال المحلي الخاص. كان هناك 16 من بين أكبر 25 نشاط تجاري في أيدي الصينيين. وكما تقول التقارير: كان أحد التكتلات الاقتصادية يحقق 5% من مجمل الناتج القومي لإندونيسيا.

في أوائل التسعينيات كان الصينيون يمثلون 10% من سكان تايلاند، ومع ذلك كانوا يملكون 9 من أكبر 10 مجموعات تجارية، ومسؤولين عن 50% من مجمل الناتج القومي. الصينيون يشكلون حوالي ثلث سكان ماليزيا، ولكنهم يسيطرون على الاقتصاد بكامله تقريباً (16).

خارج اليابان وكوريا، الاقتصاد صيني أساساً في شرق آسيا. ظهور مجال الرخاء المشترك للصين العظمى ساعد عليه وسهل منه «شبكة خيزران» من العلاقات العائلية والشخصية للثقافة المشتركة. الصينيون في الخارج أكثر قدرة من كل من الغربيين أو اليابانيين على القيام بأعمال تجارية في الصين.

وفي الصين، تعتمد الثقة والالتزام على العلاقات والاتصالات الشخصية وليس على العقود أو القوانين أو أي وثائق قانونية أخرى. رجال الأعمال الغربيون يجدون من السهل عليهم أن يقوموا بأعمالهم في الهند عن الصين، حيث تعتمد قداسة الاتفاق على العلاقات الشخصية بين الأطراف. وكما لاحظ قيادي ياباني - بحسد شديد - في سنة 1993 أن الصين قد أفادت من «شبكة غير محدودة من التجار الصينيين في هونغ كونج وتايوان وجنوب

شرق آسيا» (17)، ويتفق كذلك رجل أعمال أمريكي على أن «الصينيين في الخارج لديهم المهارات اللازمة لعقد الصفقات والاتفاق على المقاولات:

«لديهم اللغة، كما أنهم يعتمدون على شبكة متشعبة وقوية من العلاقات العائلية في اتصالاتهم، وهذه ميزة كبرى يتفوقون بها على أي شخص آخر ينبغي عليه أن يعود إلى مجلس إدارته، في أكرون أو فيلادلفيا». كما يعبر «لي كوان يو» عن مميزات تعامل الصينيين المقيمين في الخارج مع الصينيين في الداخل بقوله: «نحن صينيون إثنيون. نشترك في سمات معينة من خلال سلف واحد وثقافة مشتركة... الناس يشعرون بميل طبيعي نحو من يشتركون معهم في صفات فيزيائية. هذا الشعور بالتقارب يقوى منه اشتراكهم في أسس الثقافة واللغة، الأمر الذي يخلق الألفة والحميمية والثقة التي هي أساس كل علاقات العمل التجاري» (18).

في أواخر الثمانينيات وفي التسعينيات كان الصينيون الإثنيون في الخارج قادرين على أن «يثبتوا» لعالم نزع للشك، أن الصلات الحميمة من خلال نفس اللغة والثقافة يمكن أن تعوض غياب حكم القانون والشفافية في القواعد والتعليمات». وفي المؤتمر العالمي الثاني للمقاولات الصينية الذي عقد في هونج كونج في نوفمبر 1993، تم إلقاء الضوء على كيف أن جذور النمو الاقتصادي موجودة في الثقافة المشتركة، وقد وُصِفَ المؤتمر بأنه «احتفالية بالانتصار الصيني حضرها رجال أعمال صينيون إثنيون من أنحاء العالم» (19).

في العالم الصيني، كما في كل مكان آخر، تساعد العوامل الثقافية المشتركة على الارتباط الاقتصادي.

انخفاض التورط الاقتصادي الغربي في الصين بعد «تيانان من»، والذي جاء بعد عقد من النمو الاقتصادي الصيني السريع، هباً الفرصة والحافز للصينيين في الخارج أن يفيدوا من ثقافتهم المشتركة واتصالاتهم الشخصية وأن يستثمروا بكثافة في الصين، وكانت النتيجة نموًا هائلًا في كافة العلاقات الاقتصادية بين المجتمعات الصينية. في سنة 1992 كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين 80% (11,3 بليون دولار) جاءت كلها من الصينيين في الخارج، وبشكل رئيسي من هونج كونج (68.3%) وتايوان (9.3%) وسنغافورة وماكاو وغيرها.

وفي المقابل، قدمت اليابان 6.6% والولايات المتحدة 4.6% من الإجمالي. وبالنسبة لمجمل الاستثمارات الأجنبية البالغة خمسين بليون دولارًا جاء 76% منها من مصادر صينية. كما كان النمو التجاري على نفس الدرجة من الأهمية. ارتفعت صادرات تايوان إلى الصين من صفر تقريباً في سنة 1986

إلى 8% من مجمل صادراتها في سنة 1992 والتي اتسعت في ذلك العام بنسبة 35%، كما زادت صادرات سنغافورة إلى الصين بنسبة 22% في 1992 مقارنة بالزيادة الكلية في صادراتها التي كانت أقل من 2%، وكما لاحظ «موراي ويدن باوم» في 1993 «رغم السيادة اليابانية الحالية على المنطقة فإن اقتصاد آسيا الذي تعد الصين مركزه يبرز بسرعة كمركز جديد للصناعة والتجارة والمال. هذه المنطقة الاستراتيجية تحتوي على كميات هائلة من التكنولوجيا والإمكانات التصنيعية (تايوان) وفطنة بارزة في مجالات المقاولات والخدمات (هونغ كونج) وشبكة اتصالات ممتازة (سنغافورة) وتجمع هائل لرأس المال (الدول الثلاث) وهبات طبيعية من الأراضي والموارد والقوة البشرية (البر الرئيسي للصين)» (20).

هذا بالإضافة إلى أن البر الرئيسي للصين كان أكبر الأسواق من ناحية الإمكانات. وبمنتصف التسعينيات كانت الاستثمارات في الصين يتزايد توجهًا نحو البيع في تلك السوق إلى جانب التصدير منها.

الصينيون في جنوب شرق آسيا يمثلون السكان المحليين بدرجات مختلفة، بينما يُكنُّ الآخرون غالباً مشاعر معادية للصينيين قد تنفجر على شكل صراع عنيف مثل الشغب الذي حدث في «ميدان» في إندونيسيا في أبريل 1994، وينتقد بعض الماليزيين والاندونيسيين تدفق الاستثمار الصيني على البر الرئيسي ويصفونه بأنه «هروب رأس المال»، كما كان على القادة السياسيين بزعامة الرئيس «سوهارتو» أن يؤكدوا لشعوبهم أن ذلك لن يؤدي إلى دمار اقتصادهم. الصينيون في جنوب شرق آسيا كانوا يصرون بدورهم على أن ولاءهم للبلاد التي ولدوا بها وليس لبلاد الأسلاف. في أوائل التسعينيات تدفق رأس المال الصيني من جنوب شرق آسيا على الصين، وكان يقابله تدفق كثيف من الاستثمارات التايوانية على الفلبين وماليزيا وفيتنام.

إن الارتباط بين نمو القوة الاقتصادية والثقافة الصينية المشتركة أدى بـ:

هونغ كونج وتايوان وسنغافورة إلى أن يزدوا من تورطهم مع البر الرئيسي في الوطن الصيني الأصلي. ولكي يكيّفوا أنفسهم مع انتقال السلطة القادم، بدأ صينيو هونغ كونج يتواءمون مع الحكم من بين أكثر منه من لندن.

وأصبح رجال الأعمال وغيرهم من القادة يترددون في توجيه النقد للصين أو أن يفعلوا أشياء قد تغضبها. وعندما حدث ذلك لم تتردد الحكومة الصينية في أن تنتقم فوراً. وبحلول سنة 1994 كان المئات من رجال الأعمال يتعاونون مع بكين ويعملون كـ «مستشارين لهونغ كونج»، الأمر الذي كان في حقيقته بمثابة حكومة ظل. في أوائل التسعينيات اتسع النفوذ الصيني الاقتصادي في

هونج كونج بصورة كبيرة مع استثمار من البر الرئيسي كان قد وصل في سنة 1993، كما تقول التقارير، إلى أكثر من الاستثمارات القادمة من اليابان والولايات المتحدة معًا (21).

وبمنتصف التسعينيات كان التكامل الاقتصادي بين هونج كونج وصين البر الرئيسي كاملاً بالفعل إلى جانب التكامل السياسي الذي سيصل إلى نهايته في سنة 1997.

اتساع علاقات تايوان بالبر الرئيسي للصين كان أقل من اتساع علاقات هونج كونج بها، إلا أن تغيرات مهمة بدأت منذ أوائل الثمانينيات. على مدى ثلاثة عقود بعد سنة 1949 كانت الجمهوريتان الصينيتان رافضتين أن تعترف كل منهما بالآخرى.. سواء بوجودها أو بشرعيتها ولم تكن بينهما اتصالات، وكانتا في حالة حرب بالفعل تظهر من وقت لآخر على شكل تبادل للنيران في الجزر البعيدة عن الشاطئ.

بعد أن دعم «دنج زياو بنج» سلطته وبدأ عملية الإصلاح الاقتصادي، بدأت حكومة البر الرئيسي في نفس الوقت سلسلة من الخطوات التوفيقية، وفي سنة 1981 استجابت حكومة تايوان وبدأت تتحرك بسرعة بعيدًا عن سياسة لاءاتها الثلاث السابقة: «لا اتصال، لا تفاوض، لا تسوية مع البر الرئيسي». وفي مايو 1986 حدث أول تفاوض بين ممثلين للجانبين حول عودة طائرة جمهورية الصين المختطفة إلى البر الرئيسي، وفي العام التالي ألغت جمهورية الصين "ROC" حظرها السفر إلى البر الرئيسي. تبع ذلك اتساع سريع في العلاقات الاقتصادية بين تايوان والبر الرئيسي، ساعد عليه وسهل منه «صينيتهما المشتركة» والثقافة المتبادلة التي نتجت عنها. شعبا تايوان والصين كما لاحظ المفاوض التايواني، يتحليان: «بمشاعر الدم الذي لا يمكن أن يكون ماء»، وكلاهما فخور بإنجازات الآخر. وبنهاية عام 1993 كان هناك أكثر من 4.2 مليون زيارة قام بها مواطنو تايوان للبر الرئيسي، و40.000 زيارة من سكان البر الرئيسي إلى تايوان كما كان يتم تبادل حوالي 40.000 رسالة 130.000 اتصال تليفوني يوميًا. التجارة بين الدولتين الصينيتين كما تقول التقارير وصلت إلى ما قيمته 14.4 بليون دولارًا في سنة 1993، كما استثمر 20.000 تايواني من 15: 30 بليون دولارًا في البر الرئيسي.

وقد لاحظ مسئول تايواني في سنة 1993 أنه «قبل سنة 1980 كانت أمريكا هي أهم سوق بالنسبة لتايوان، أما في التسعينيات فنحن نرى أن أهم عوامل نجاح الاقتصاد التايواني هو البر الرئيسي». اليد العاملة الرخيصة في البر الرئيسي كانت أهم عوامل الجذب للمستثمرين التايوانيين الذين كانوا يواجهون نقصًا في اليد العاملة في بلدهم. وفي سنة 1994 بدأت عملية

عكسية لتصحيح عدم التوازن في «رأس المال - القوة البشرية» بين الدولتين، بأن وظفت شركات صيد الأسماك التايوانية عشرة آلاف من أبناء البر الرئيسي للعمل على سفنها (23). وأدى تطور العلاقات الاقتصادية إلى مفاوضات بين الحكومتين، وفي سنة 1991 أنشأت تايوان مؤسسة للتبادل في البوغاز وأنشأت الصين مؤسسة للعلاقات عبر بوغاز تايوان، وذلك للاتصال ببعضهما الآخر. وفي أبريل 1993 عقد أول لقاء بينهما في سنغافورة ثم تبعته لقاءات في كل من البر الرئيسي وتايوان. في أغسطس 1994 تم التوصل إلى اتفاقية «اختراق» تغطي عددًا من القضايا المهمة، وبدأت التكهّنات حول قمة محتملة بين القيادات العليا في الحكومتين.

في التسعينيات، مازالت هناك قضايا أساسية بين تايبيه وبكين تتضمن مسألة السيادة ومشاركة تايوان في المنظمات العالمية وإمكانية أن تعيد تايوان تعريف نفسها كدولة مستقلة. ولكن احتمال تحقق الأمر الأخير أصبح بعيدًا بصورة متزايدة على أية حال، حيث وجد الحزب الديمقراطي التقدمي وهو المؤيد الرئيسي للاستقلال، أن الناحيين التايوانيين لا يريدون أن يخربوا العلاقات القائمة مع البر الرئيسي، وأن استعجال القضية سوف يلحق الضرر بمستقبله الانتخابي.

ومن هنا أكد زعماء الحزب الديمقراطي التقدمي أنهم إذا وصلوا إلى السلطة فإن الاستقلال لن يكون موضوعًا عاجلاً على جدول أعمالهم.

الحكومتان كان بينهما أيضاً اهتمام مشترك لتأكيد سيادة الصين على «سبراتلي» والجزر الأخرى في بحر الصين الجنوبي والإجماع على أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر أفضلية في التجارة مع البر الرئيسي. في أوائل التسعينيات كانت الصينان تتحركان ببطء ولكن بإدراك وتبصّر ضروريين، نحو كل منهما الآخر لتطوير المصالح المشتركة، انطلاقاً من علاقاتهما الاقتصادية الواسعة وهويتهما الثقافية المشتركة. هذا التحرك نحو التكيف تم تعليقه فجأة عندما اندفعت حكومة تايوان بكل حدة لتطالب بالاعتراف الدبلوماسي بها والسماح لها بالانضمام إلى المنظمات الدولية، فقام الرئيس «لي تنج هيو» بزيارة «خاصة» للولايات المتحدة، كما أجرت تايوان انتخابات تشريعية في ديسمبر 1995 تبعها انتخابات رئاسية في مارس 1996، وردًا على ذلك قامت الحكومة الصينية بإجراء تجارب للصواريخ في المياه القريبة من الموانئ الرئيسية وبدأت تدريبات عسكرية بالقرب من الجزر التابعة لتايوان.

وقد أثارت هذه التطورات قضيتين رئيسيتين. بالنسبة للحاضر: هل يمكن أن تظل تايوان ديمقراطية دون أن تصبح مستقلة رسميًا؟ وفي المستقبل: هل

يمكن أن تصبح تايوان ديمقراطية دون أن تظل مستقلة بالفعل؟

والحقيقة أن علاقات تايوان بالبر الرئيسي قد مرت عبر مرحلتين وقد تدخل مرحلة ثالثة. على مدى عدة عقود كانت الحكومة الوطنية تزعم أنها حكومة كل الصين، وكان ذلك بوضوح معناه الصراع مع الحكومة التي كانت في الحقيقة حكومة كل الصين ما عدا تايوان. في الثمانينيات أسقطت حكومة تايوان هذا الادعاء، وحددت نفسها بأنها حكومة تايوان، الأمر الذي وضع أساساً للتكيف مع مفهوم البر الرئيسي: «بلد واحد.. نظامان». يؤكد كثيرون أفرادًا وجماعات على تزايد هوية تايوان الثقافية المستقلة، وعلى الفترة القصيرة نسبيًا تحت الحكم الصيني، ولغتها غير المفهومة للناطقين بالماندارين. لقد كانوا في الواقع يحاولون أن يعرفوا المجتمع التايواني بأنه مجتمع غير صيني، ومن هنا يكون مستقلاً - شرعًا - عن الصين، بالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة تايوان عندما أصبحت نشطة دوليًا، بدت هي الأخرى وكأنها تقول إنها دولة مستقلة وليست جزءًا من الصين. وباختصار يبدو أن تعريف حكومة تايوان لنفسها قد تدرج من: حكومة كل الصين، إلى حكومة جزء من الصين، إلى حكومة لا شيء من الصين.. والوضع الأخير الذي يعطي الشكل الرسمي لاستقلالها القائم بالفعل، لن يكون مقبولاً للمرة من حكومة بكين التي أكدت استعدادها مرارًا لاستخدام القوة لكي تحول دون تحقيق ذلك.

وكما قال قادة الحكومة الصينية أيضاً أنه بعد دمج هونغ كونج في جمهورية الصين الشعبية في سنة 1997، وماكاو في سنة 1999، فإنهم سوف يتحركون لإعادة ربط تايوان بالبر الرئيسي. أما كيف يحدث ذلك، فإن الأمر فيما يبدو يعتمد على درجة تزايد تأييد الاستقلال الرسمي في تايوان، وحل صراع الخلافة في بكين الذي يساعد القادة السياسيين والعسكريين على أن يكونوا قوميين متشددين، وتطوير القدرات العسكرية الصينية، التي يمكن أن تجعل غزو تايوان وارداً. ومن المرجح أن تصبح تايوان أكثر تكاملاً مع البر الرئيسي في وقت باكر من القرن الواحد والعشرين، سواء عن طريق القسر أو التكيف، والأكثر احتمالاً هو أن يكون ذلك عن طريق المزج بين الأسلوبين.

حتى أواخر السبعينيات كانت العلاقات بين سنغافورة الشديدة العداء للشيوعية والصين الشعبية باردة جدًا، وكان «لي كوان يو» وغيره من قادة سنغافورة ينظرون بازدراء إلى التخليف الصيني. وبعد انطلاق النمو الاقتصادي الصيني في الثمانينيات بدأت سنغافورة تعيد توجيه نفسها صوب البر الرئيسي بأسلوب كلاسيكي من أجل اللحاق به. وبحلول سنة 1992 كانت قد استثمرت 1.9 بليون دولار في الصين، وفي العام التالي أعلن عن مشروع لبناء مدينة صناعية «سنغافورة - 2» خارج شانغهاي باستثمارات



تصل إلى بلايين الدولارات، وأصبح «لي» نصيرًا متحمسًا لمستقبل الصين الاقتصادي وشديد الإعجاب بقوتها.

فني سنة 1993 قال إن الصين «توجد حيث يوجد الإنجاز» (24) وتحول الاستثمار السنغافوري الذي كان مُركَّزًا في ماليزيا بشدة إلى الصين. نصف المشروعات الخارجية التي كانت تدعمها حكومة سنغافورة في سنة 1994 كانت تتم في الصين. وفي أول زيارة له لبكين في السبعينيات، أصر «لي كوان يو» أن يتحدث مع القادة الصينيين بالإنجليزية بدلاً من الماندارين، ومن المرجح ألا يكون قد فعل ذلك بعد عقدين من الزمان.

## الإسلام: وعي دون تماسك:

بنية الولاء السياسي بين العرب وبين المسلمين كانت بشكل عام على العكس من تلك الموجودة في الغرب الحديث. بالنسبة للغرب، كانت الدولة القومية هي قمة الولاء السياسي، ثم تتبعها ولاءات أضيق تصنف حسب إخلاصها للدولة القومية. أما الجماعات التي تتجاوز الدولة القومية - المجتمعات اللغوية أو الدينية أو الحضارات - فيكون ولاؤها والتزامها أقل. وعلى امتداد سلسلة متصلة من الكيانات الأضيق إلى الكيانات الأوسع تصل الولاءات الغربية إلى ذروتها في المنتصف، ويكون منحني درجة الولاء على شكل "U" مقلوبة تماماً. بنية الولاء في العالم الإسلامي، على العكس من ذلك بالضبط، وفي تسلسل الولاءات كان هناك دائماً وسط أجوف. وكما لاحظ «إيرا لايدوس» فإن «البنيتان الأساسيتان والأصليتان والمستمرتان كانتا هيا «الأسرة والعشيرة والقبيلة» من جانب، و«وحدات الثقافة والدين والإمبراطورية على نطاق أوسع» من جانب آخر (25). نفس الشيء لاحظته باحث ليبي وهو أن «القبيلة والدين (الإسلامي) لعبا ومازالا يلعبان دوراً مهماً وحاسماً في التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات والأنظمة السياسية العربية. والحقيقة أنها كلها مضمفورة مع بعضها على نحو يجعلها تعتبر أهم العوامل والمتغيرات التي تشكل وتقرر الثقافة السياسية العربية والعقل السياسي العربي». القبائل شيء أساسي في السياسة العربية، وكثير منها كما يقول «تحسين بشير»: مجرد «قبائل لديها أعلام». جزء كبير من نجاح مؤسس العربية السعودية راجع إلى مهارته في إقامة تحالف قبلي عن طريق الزواج ووسائل أخرى، واستمرت السياسة السعودية قبلية إلى حد كبير بوضع قبائل «السديري» ضد قبائل «شمر» وغيرها.

كما لعبت 18 قبيلة على الأقل أدواراً مهمة في تطور ليبيا، كذلك يقال إن حوالي خمسمائة قبيلة تعيش في السودان، تمثل أكبرها 12% من تعداد الدولة (26).

تاريخياً، لم يكن في آسيا الوسطى وجود للهويات القومية: «كان الولاء للقبيلة، للعشيرة، وللعائلة الممتدة وليس للدولة»، على جانب آخر كان للناس «لغة ودين وثقافة وأساليب حياة» مشتركة، وكان «الإسلام هو السلطة المجمعّة والأقوى بين الناس، وربما أكبر من سلطة الأمير». كان هناك حوالي مائة عشيرة «في الجبال» وسبعين عشيرة «في السهول» بين الشيشان وشعوب شمال القوقاز، وكانوا يتحكمون في السياسة والاقتصاد إلى حد بعيد. وعلى عكس الاقتصاد السوفيتي المخطط، كان يقال إن الشيشان لديهم «اقتصاد عشائري» (27). عبر الإسلام كانت تؤثر الالتزام

والولاء هي الجماعة الصغيرة والإيمان الكبير والقبيلة و«الأمة»، أما الدول القومية فكانت أقل أهمية.

الدول القائمة في العالم العربي تواجه مشاكل «الشرعية» لأنها في معظمها نتاج اعتباطي إن لم يكن نزوة للاستعمار، وحدودها غالباً لا تتطابق مع حدود الجماعات الإثنية مثل البربر والأكراد. هذه الدول قسمت الأمة العربية، ولكن من ناحية أخرى، لم تقم دولة عربية واحدة تضم كل الأجزاء. هذا بالإضافة إلى أن فكرة سيادة الدولة القومية لا تتطابق مع فكرة السيادة (أو الحاكمية) لله وأولية مصالح الأمة. والأصولية الإسلامية - كحركة ثورية - ترفض الدولة القومية لحساب وحدة الإسلام، بالضبط كما رفضتها الماركسية لحساب وحدة البروليتاريا العالمية. إن ضعف الدولة القومية في الإسلام ينعكس أيضاً في حقيقة إنه: رغم حدوث صراعات عديدة بين جماعات إسلامية أثناء السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، إلا أنه نادراً ما وقعت حروب كبيرة بين الدول الإسلامية، ولعل أبرزها تلك المتعلقة بغزو العراق للكويت. في السبعينيات والثمانينيات نجد أن نفس العوامل التي أحدثت الصحو الإسلامية داخل الدول، هي التي قوّت من الانتماء والتوحد مع الأمة أو الحضارة الإسلامية ككل. وكما لاحظ أحد الباحثين في منتصف الثمانينيات: «الاهتمام العميق بالهوية الإسلامية وبالوحدة زاد منه الخروج من تحت الاحتلال والنمو السكاني والتصنيع والتمدين والنظام العالمي المتغير المصحوب بين أشياء أخرى بالثروة البترولية تحت الأراضي الإسلامية، كما قوّت وسائل الاتصال الحديثة من العلاقات بين الشعوب الإسلامية وساعدت على تطويرها، كما زادت بنسبة كبيرة أعداد الذين يذهبون إلى مكة لأداء فريضة الحج، مما خلق إحساساً أعمق بالهوية المشتركة بين المسلمين من بلاد بعيدة مثل الصين والسنغال واليمن وبنجلاديش. وهناك أعداد متزايدة من الطلاب من إندونيسيا وماليزيا وجنوب الفلبين وإفريقيا يدرسون في جامعات الشرق الأوسط، حيث ينشرون الأفكار ويقيمون العلاقات الشخصية عبر الحدود الوطنية. وهناك مؤتمرات منتظمة كثيرة ومشاورات تتم بين المثقفين والعلماء المسلمين تعقد في مراكز مثل طهران ومكة وكوالالمبور، وتنتشر أشرطة الكاسيت والفيديو والمواعظ والدروس الدينية عبر الحدود الدولية، لدرجة أن الدعاة والوعاظ المؤثرين أصبحوا يصلون الآن إلى جماهير بعيدة خارج مجتمعاتهم المحلية» (28). كما يتبدى الشعور بالوحدة الإسلامية في أعمال الدول والمنظمات الدولية التي تشجع عليه. في سنة 1969 نظم قادة السعودية وباكستان والمغرب وإيران وتايوان وتركيا أول قمة إسلامية في الرباط. وانبثقت عنها منظمة المؤتمر الإسلامي "OIC" التي تأسست رسمياً واتخذت لها مقرّاً رئيسياً في جدة في سنة 1972، والحقيقة أن جميع الدول ذات الكثافة

السكانية الإسلامية الكبيرة أعضاء في هذا المؤتمر، وهو المنظمة الوحيدة من نوعها بين دول. أما المجتمعات المسيحية والأرثوذكسية والبوذية والهندوسية فلا يوجد لديها منظمات دولية ذات عضوية قائمة على الدين.

بينما يوجد ذلك لدى الحكومات الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك فإن حكومات السعودية وباكستان وإيران وليبيا ترعى وتدعم المنظمات غير الحكومية مثل المؤتمر الإسلامي الدولي "WMC" (وهو فكرة باكستانية) ورابطة العالم الإسلامي "MWL" (وهي فكرة سعودية)، إلى جانب أنظمة وأحزاب وحركات وأهداف وقضايا عديدة، - وكثيراً ما تكون على مسافات بعيدة جداً - يعتقد أنها تشارك في توجههم الأيديولوجي و«تثري عملية تدفق المعلومات والمصادر بين المسلمين» (29).

إلا أن الانتقال من الوعي الإسلامي إلى التماسك الإسلامي ينطوي على تناقضين:

**أولاً:** الإسلام مقسم بين مراكز قوى متنافسة، يحاول كل منها أن يفيد من توحده الإسلامي بالأمة لكي يحقق بذلك تماسكاً إسلامياً تحت قيادته.

هذه المنافسة تدور بين الأنظمة المستقرة ومنظماتها من ناحية، والأنظمة الإسلامية ومنظماتها من ناحية أخرى. السعودية أخذت الخطوة الأولى بإنشاء «منظمة المؤتمر الإسلامي» وكان ذلك موجهاً إلى حد ما، ضد الجامعة العربية التي كان يسيطر عليها «عبد الناصر» آنذاك. وفي سنة 1991، أنشأ الزعيم السوداني «حسن الترابي» بعد حرب الخليج «المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي» PAIC، وفي سنة 1995 كان يشارك في دورته الثالثة في الخرطوم مئات من الوفود من المنظمات والحركات الإسلامية من 80 دولة (30). وإلى جانب هذه المنظمات الرسمية، أفرزت حرب أفغانستان شبكة واسعة من الأفراد والجماعات غير الرسمية الذين ظهروا يقاتلون من أجل قضايا إسلامية أو متأسلمة في الجزائر وشيشينيا ومصر وتونس والبوسنة وفلسطين والفلبين وغيرها. وبعد الحرب جددت تلك الجماعات صفوفها ودعمتها بالمقاتلين الذين تلقوا تدريبهم في جامعة الدعوة والجهاد خارج «بشاور» والمعسكرات المشمولة برعاية ودعم جماعات عديدة وحماتها في أفغانستان. كانت المصالح المشتركة بين الأنظمة والحركات الراديكالية تتغلب أحياناً على العداوات التقليدية، وبفضل الدعم الإيراني، عقدت الصلات بين الجماعات الأصولية السنية والشيعة.

وهناك تعاون عسكري وثيق بين السودان وإيران: القوات الجوية والبحرية الإيرانية استخدمت التسهيلات السودانية، وتعاونت الحكومتان لدعم

الجماعات الأصولية في الجزائر وغيرها، كما يقال إن «حسن الترابي» و«صدام حسين» كانا يقيمان علاقات قوية في 1994 وأن إيران والعراق تحركتا نحو تسوية.

**ثانياً:** يفترض مفهوم الأمة عدم شرعية الدولة القومية، وبالتالي فإن الأمة يمكن أن تتوحد فقط من خلال أعمال دولة مركز واحدة قوية، أو أكثر من دولة وهذا غير متوفر حالياً. ومفهوم الإسلام كمجتمع ديني - سياسي واحد، يعني أن دول المركز كانت توجد في الماضي فقط عندما كانت تتحد القيادتان الدينية والسياسية - الخلافة والسلطنة - في مؤسسة حاكمة واحدة.

الفتح العربي السريع لشمال إفريقيا والشرق الأوسط في القرن السابع بلغ أوجه في عهد الخلافة الأموية وعاصمتها دمشق، بعد ذلك استمر في القرن الثامن مع الخلافة العباسية في بغداد والتي كانت متأثرة بالفرس، ثم مع خلافتان ثانية ظهرت في القرن العاشر في القاهرة وقرطبة. بعد ذلك بأربعة قرون، اجتاح الأتراك العثمانيون الشرق الأوسط واستولوا على القسطنطينية في 1453م، وأسسوا خلافة جديدة في 1517م، وفي نفس الوقت تقريباً غزت شعوب تركية أخرى الهند وأسست إمبراطورية المغول.

صعود الغرب قلل من شأن الإمبراطوريتين العثمانية والمغولية، كما أن نهاية الإمبراطورية العثمانية تركت الإسلام دون دولة مركز. وتم تقسيم أراضيها بين قوى غربية، وعندما انسحبت تلك القوى خلفت وراءها دولاً مؤسسة على نموذج غربي، بعيد كل البعد عن تقاليد وتراث الإسلام. وهكذا فإنه على مدى معظم القرن العشرين، لم يكن لدى أية دولة إسلامية قوة كافية ولا ثقافة كافية ولا شرعية دينية للاضطلاع بهذا الدور لكي تصبح مقبولة من الدول الإسلامية والمجتمعات غير الإسلامية، كزعيم للحضارة الإسلامية.

إن غياب دولة مركز إسلامية عامل مساعد وأساسي على الصراعات الخارجية والداخلية المستمرة التي تميز الإسلام، وعلى الوعي دون تماسك، كما أنه مصدر ضعف بالنسبة للإسلام ومصدر تهديد للحضارات الأخرى.

فهل هناك احتمال أن تستمر الحال هكذا؟ إن دولة مركز إسلامية يجب أن يكون لديها موارد اقتصادية وقوة عسكرية وكفاءة تنظيمية وهوية إسلامية والتزام بأن تكون قيادة سياسية ودينية للأمة. وهناك ست دول يتردد ذكرها من وقت لآخر كزعامات ممكنة للحضارة الإسلامية، وفي الوقت الحالي لا تتوفر لأي منها الشروط اللازمة لكي تجعل منها دولة مركز ذات فعالية.

إندونيسيا هي أكبر دولة إسلامية، واقتصادها ينمو بسرعة، إلا أنها تقع على حدود الإسلام بعيداً عن مركزه العربي، كما أن إسلامها تشكيلة متنوعة من جنوب شرق آسيا، وشعبها وثقافتها خليط من مؤثرات وأصول إسلامية وهندوسية وصينية ومسيحية.

مصر بلد عربي. تعدادها السكاني كبير، موقعها المركزي والاستراتيجي والجغرافي مهم في الشرق الأوسط، ولديها الأزهر: المؤسسة القائدة في التعليم الديني... إلا أنها مع كل ذلك دولة فقيرة، تعتمد اقتصادياً على الولايات المتحدة وعلى المؤسسات الدولية التي يتحكم فيها الغرب والدول العربية النفطية.

إيران وباكستان والسعودية، ثلاثتهم يُعرّفون أنفسهم وبوضوح بأنهم دول إسلامية، وقد حاولوا بكل نشاط أن يمارسوا نفوذاً على الأمة وأن يتزعموها.

يتنافسون في ذلك بعضهم مع البعض على رعاية المنظمات وتمويل الجماعات الإسلامية ودعم المقاتلين والمجاهدين في أفغانستان والتودد للشعوب الإسلامية في آسيا الوسطى.

إيران لها الحجم والموقع المركزي وعدد السكان والتقاليد التاريخية والموارد النفطية والمستوى المتوسط من النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يؤهلها لكي تكون دولة مركز إسلامية. إلا أن إيران شيعية، بينما 90% من مسلمي العالم سُنة. الفارسية هي اللغة الثانية في الحضارة الإسلامية، وتجيء بعد العربية بمسافة بعيدة. كما أن العلاقات بين الفرس والمسلمين - تاريخياً - تتسم بالعداء.

باكستان لها الحجم وعدد السكان والقدرة العسكرية، كما أن زعماءها قاموا بدور مستمر للدعوة إلى التعاون بين الدول الإسلامية ويتحدثون للعالم باسم الإسلام. إلا أن باكستان فقيرة نسبياً وتعاني من انقسامات إثنية وإقليمية خطيرة في الداخل، ولها سجل من عدم الاستقرار السياسي، كما أن تركيزها على مشكلاتها الأمنية مع الهند يمكن أن يبرر إلى حد كبير حرصها على إقامة علاقات وثيقة مع الدول الإسلامية الأخرى وكذلك مع دول غير إسلامية مثل الصين والولايات المتحدة.

السعودية هي المهد الأصلي للإسلام، يوجد بها الحرمين الشريفان، لغتها العربية هي لغة الإسلام، لديها أعلى احتياطات النفط في العالم وما يستتبع ذلك من نفوذ مالي، حكومتها شكلت المجتمع السعودي على خطوط إسلامية متشددة. في السبعينيات والثمانينيات كانت السعودية أكبر قوة مؤثرة في العالم الإسلامي، انفقت بلايين الدولارات على دعم القضايا

الإسلامية في العالم: من بناء المساجد ونشر الكتب إلى مساعدة الأحزاب السياسية والمنظمات الإسلامية والحركات الإرهابية، وكانت لا تفرق بين أي شيء من ذلك. من جانب آخر فإن عدد سكانها الصغير نسبياً وعدم حصانتها جغرافياً يجعلانها تعتمد على الغرب من أجل أمنها.

وأخيراً تركيا. تركيا لديها التاريخ وعدد السكان والمستوى المتوسط من النمو الاقتصادي والتماسك الوطني والتقاليد العسكرية والكفاءة.. لكي تكون دولة مركز. ولكن «أتاتورك» حرم الجمهورية التركية من أن تخلف الإمبراطورية في هذا الدور، وذلك بسبب تحديدها بكل وضوح كمجتمع، علماني. إنها لم تتمكن حتى من أن تكون عضو ميثاق في منظمة المؤتمر الإسلامي بسبب التزامها بالعلمانية في دستورها، وطالما أن تركيا سوف تستمر في تعريف نفسها كدولة علمانية، فلن تكون لها زعامة الإسلام.

ولكن... ماذا لو أعادت تركيا تعريف نفسها؟ عند نقطة ما، يمكن أن تكون تركيا مستعدة للتخلي عن دورها المحيط والمهين كمتسول يستجدي عضوية نادي الغرب، واستئناف دورها التاريخي الأكثر تأثيراً ورقياً كمحاور رئيسي باسم الإسلام، وخصم للغرب. الأصولية في صعود في تركيا. في عهد «أوزال» بذلت الدولة جهوداً ضخمة لتوحيد نفسها بالعالم العربي وأفادت من العلاقات العرقية واللغوية لتلعب دوراً متواضعاً في آسيا الوسطى وقدمت الدعم والتأييد لمسلمي البوسنة. وتنفرد تركيا بين الدول الإسلامية بصلاتها التاريخية الواسعة بمسلمي البلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى. ومن المتصور فعلاً أن «تقلد تركيا جنوب إفريقيا»: كأن تتخلى عن العلمانية كشيء غريب عن وجودها كما تخلت جنوب إفريقيا عن الاضطهاد، وبالتالي تحول نفسها من دولة منبوذة في حضارتها، إلى دولة زعيمة لها. فجنوب أفريقيا، بعد أن خبرت الجيد والسيئ في الغرب سواء بالنسبة للمسيحية أو الاضطهاد أصبحت مؤهلة لزعامة إفريقيا. وتركيا - بنفس الدرجة - يمكن أن تكون مؤهلة لزعامة الإسلام بعد ن خبرت الجيد والسيئ في الغرب بالنسبة للعلمانية والديمقراطية.

ولكنها لكي تفعل ذلك، لابد لها من أن تتخلى عن تراث «أتاتورك» وعلى نحو أشمل مما تخلت به روسيا عن تراث «لينين»، كما عليها أيضاً أن تجد زعيماً بحجم «أتاتورك» يجمع بين الدين والشرعية السياسية ليعيد بناء تركيا وتحولها من دولة ممزقة إلى دولة مركز.

## (د) صدامات الحضارات



## الفصل الثامن الغرب والباقي: قضايا تداخل حضاري

# العالمية الغربية:

في العالم الناشئ، لن تكون العلاقات بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة علاقات وثيقة، بل غالباً ما ستكون عدائية، بيد أن هناك علاقات أكثر عرضة للصراع من غيرها. على المستوى الأصغر، فإن أشد خطوط التقسيم الحضاري عنقاً هي تلك الموجودة بين الإسلام وجيرانه الأرثوذكس والهندوس والأفارقة والمسيحيين الغربيين. وعلى المستوى الأكبر، فإن التقسيم السائد هو بين «الغرب والآخرين» مع أشد الصراعات القائمة بين المجتمعات الإسلامية وبعضها من جهة، والمجتمعات الإسلامية والغرب من جهة أخرى. ومن المرجح أن تنشأ أخطر الصراعات في المستقبل نتيجة تفاعل الغطرسة الغربية والتعصب الإسلامي والتوكيد الصيني.

من بين جميع الحضارات، فإن الحضارة الغربية هي الوحيدة التي كان لها تأثير رئيسي وأحياناً مدمر على كل الحضارات الأخرى. العلاقة بين قوة وثقافة الغرب، وقوة وثقافة الحضارات الأخرى هي - نتيجة لذلك - السمة الأكثر ظهوراً في عالم الحضارات. ومع زيادة القوة النسبية للحضارات الأخرى، يقل التوجه نحو الثقافة الغربية وتزداد ثقة الشعوب غير الغربية بثقافتها الأصلية والالتزام بها. المشكلة الرئيسية في العلاقات بين الغرب والباقي بالتالي، هي التنافر بين جهود الغرب - وبخاصة أمريكا - لنشر ثقافة غربية عالمية وانخفاض قدرته على تحقيق ذلك، وقد فاقم سقوط الشيوعية من هذا التنافر بأن قوى في الغرب النظرة إلى أن أيديولوجيته الليبرالية الديمقراطية قد انتصرت كونية وبالتالي أصبحت صالحة لتعميمها عالمياً.

الغرب - وبخاصة الولايات المتحدة - الذي كان دائماً أمة تبشيرية، يعتقد أن الشعوب غير الغربية لابد أن تلتزم بالقيم الغربية فيما يتعلق بالديمقراطية والأسواق الحرة والحكومة المحدودة وحقوق الإنسان والفردانية وحكم القانون، وأنها لابد أن تجسد تلك القيم في مؤسساتها. الأقليات في الحضارات الأخرى تتبنى هذه القيم وتنميها ولكن التوجهات السائدة نحوها تتراوح بين الشك فيها على نطاق واسع والمعارضة الشديدة لها. وما يعتبره الغرب عالمية يعتبره الباقي استعماراً.

الغرب يحاول وسوف يواصل محاولاته للحفاظ على وضعه المتفوق، والدفاع عن مصالحه بتعريفها على أنها مصالح «المجتمع العالمي»، وقد أصبحت هذه العبارة هي التسمية المهيمنة لما كان يطلق عليه «العالم الحر»، وذلك لإضفاء شرعية كونية على الأعمال التي تعبر عن مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى. فالغرب مثلاً يحاول أن يجمع اقتصاد المجتمعات غير الغربية في نظام اقتصادي عالمي يسيطر عليه. وعن طريق صندوق النقد الدولي "IMF" والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى ينمي الغرب مصالحه الاقتصادية ويفرض على الدول الأخرى السياسات الاقتصادية التي يراها ملائمة. وفي أي اقتراح لدى الشعوب غير الغربية، لاشك أن صندوق النقد الدولي سوف يلقي تأييداً من وزراء المالية ومن قلة أخرى، ولكنه يواجه بمعارضة عامة من كل الآخرين الذين قد يتفقون مع وصف «جيورجي أرباتوف» لمسئولي صندوق النقد بأنهم: «البشفيك الجدد، الذين يحلو لهم مصادرة أموال الآخرين وفرض قواعد من السلوك الاقتصادي والسياسي غير ديمقراطية وغريبة، وخنق الحرية الاقتصادية»<sup>(1)</sup>، كما لا يتردد غير الغربيين في الإشارة إلى الفجوات بين المبادئ والتصرفات الغربية. النفاق، ازدواجية المعايير، «ولكن ليس»... كل ذلك هو ثمن تلك العالمية المزعومة. الغرب مع الديمقراطية «ولكن ليس» عندما تأتي بالأصوليين الإسلاميين إلى السلطة، ومنع انتشار الأسلحة يُطلب من إيران ولكن ليس من إسرائيل، والتجارة الحرة هي أكسير النمو الاقتصادي ولكن ليس الزراعة، وحقوق الإنسان قضية مع الصين ولكن ليس مع السعودية، والعدوان على الكويت الغنية بالنفط مستهجن على أوسع نطاق ولكن ليس العدوان على البوسنيين الذين لا يوجد لديهم نفط. ازدواجية المعايير في الممارسة العملية هي الثمن الذي لا يمكن تجنبه في مستويات المبادئ العالمية.

وبعد حصولها على الاستقلال السياسي، فإن الدول غير الغربية تريد أن تحرر نفسها من السيطرة الغربية الاقتصادية والعسكرية والثقافية. مجتمعات شرق آسيا في طريقها لأن تتساوى اقتصادياً مع الغرب. الدول الآسيوية والإسلامية تبحث عن طرق مختصرة لكي تتوازن عسكرياً مع الغرب. الطموحات العالمية للحضارة الغربية، القوة النسبية الغربية المتدهورة، التوكيد الثقافي المتزايد للحضارات الأخرى، كل ذلك يؤكد العلاقات الصعبة بين الغرب والشرق بوجه عام. إلا أن طبيعة تلك العلاقات ومدى عدائيتها تختلف جداً وتنقسم إلى ثلاث مستويات:

**بالنسبة لحضارات التحدي:** من المرجح أن تكون علاقات الغرب بالإسلام والصين متوترة نحو ثابت، وعدائية جداً في معظم الأحوال، علاقات الغرب مع أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وهما حضارتان أضعف

ومعتمدتان إلى حد ما على الغرب، سوف تتضمن مستويات أقل من الصراع، وبخاصة بالنسبة لأمريكا اللاتينية. علاقات روسيا واليابان والهند بالغرب من المرجح أن تكون وسطاً بين العلاقات مع المجموعتين السابقتين، وتتضمن عوامل تعاون وصراع، حيث إن دول المركز الثلاث السابقة، تقف أحياناً إلى جانب حضارات التحدي وأحياناً إلى جانب الغرب. إنها حضارات «التأرجح» بين الغرب من جهة والحضارتين الإسلامية والصينية من جهة أخرى. الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية، كل منهما ينتظم تقاليد ثقافية عظيمة تختلف جداً عن التي لدى الغرب، وهي في نظرهما أرقى من تقاليد الغرب بمراحل لا محدودة. وقوة وتأکید كليهما إزاء الغرب تتزايدان، كما يتزايد الصراع ويشتد بين مصالحهما وقيمهما ومصالح وقیم الغرب. ولأن الحضارة الإسلامية تفتقر إلى دولة مركز، فإن علاقتها مع الغرب تتباين من دولة إلى أخرى، إلا أنه منذ السبعينيات يوجد اتجاه معاد للغرب، ثابت تقريباً: من علاماته صعود الأصولية وتحولات القوة داخل الدول الإسلامية من حكومات أكثر موالاة للغرب إلى حكومات أكثر عداء له، وظهور ما يشبه الحرب بين الجماعات الإسلامية والغرب، وضعف العلاقات الأمنية التي كانت قائمة بين بعض الدول الإسلامية والولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة.

وراء الخلافات حول القضايا المحددة يكمن السؤال الأساسي الذي يتعلق بالدور الذي ستلعبه تلك الحضارات بالنسبة للغرب في تشكيل مستقبل العالم. هل ستعكس المؤسسات الكونية وتوزع القوى واقتصاد وسياسات الدول في القرن الواحد والعشرين القيم والمصالح الغربية أساساً، أم أنها سوف تتشكل حسب قيم ومصالح الإسلام والصين؟

النظرية الواقعية في العلاقات الدولية تنبأ بأن دول المركز في الحضارات غير الغربية لابد لها من أن تتألف معاً لكي توازن قوة الغرب المسيطرة، وقد حدث ذلك بالفعل في بعض المجالات. إلا أن أثلاً شاملاً مضاداً للغرب يبدو غير وارد في المستقبل القريب. الحضارتان الإسلامية والصينية مختلفتان أساساً من ناحية الدين والثقافة والبنية الاجتماعية والتقاليد والسياسة والافتراضات الأساسية الجذرية في أساليب الحياة. وبطبيعتها، يوجد بين الحضارتين الإسلامية والصينية أمور مشتركة أقل مما بين كل منهما والحضارة الغربية. ولكن في السياسة، العدو المشترك يخلق مصلحة مشتركة.

المجتمعات الإسلامية والصينية ترى الغرب عدواً لها، ولذلك لديها سبب للتعاون ضده معاً، كما سبق أن فعل الحلفاء و«ستالين» ضد «هتلر». هذا التعاون يحدث حول عدة أمور تتضمن حقوق الإنسان والاقتصاد، والأهم من ذلك الجهود التي تبذلها المجتمعات في كل من الحضارتين لتطوير قدراتها

العسكرية، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل والصواريخ اللازمة لاستخدامها وذلك لكي تواجه التفوق العسكري التقليدي للغرب.

بأوائل التسعينيات، كان هناك «اتصال كونفوشي إسلامي» بين الصين وكوريا الشمالية من جهة، واتصال - بدرجات مختلفة - بين باكستان وإيران والعراق وسوريا وليبيا والجزائر من جهة أخرى لمواجهة الغرب بالنسبة لتلك المسائل.

القضايا التي تقسم الغرب وتلك المجتمعات الأخرى تتزايد أهميتها على الأجندة الدولية، ومن بينها ثلاث قضايا تتضمن مساعي الغرب من أجل:

1- الحفاظ على تفوقه العسكري من خلال سياسات منع الانتشار والانتشار المضاد للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل استخدامها.

2- تنمية القيم والمؤسسات السياسية الغربية بالضغط على المجتمعات الأخرى لاحترام حقوق الإنسان كما يفهمها الغرب وتبني الديمقراطية بالأسلوب الغربي.

3- حماية التماسك الثقافي والاجتماعي والإثني للمجتمعات الغربية بتقييد عدد المسموح بقبولهم من غير الغربيين كمهاجرين أو لاجئين.

وفي تلك المجالات الثلاثة واجه الغرب، ومن المرجح أن يظل يواجه صعوبات لحماية مصالحه ضد مصالح المجتمعات غير الغربية.

## نشر الأسلحة:

انتشار القدرات العسكرية جاء نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الكوني. عندما تصبح اليابان والصين والدول الآسيوية الأخرى أغنى اقتصادياً، فإنها تصبح أقوى عسكرياً.. وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمعات الإسلامية في النهاية. وهكذا روسيا أيضاً إذا نجحت في إصلاح اقتصادها.

وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين دولاً كثيرة غير غربية تحصل على أسلحة متطورة عن طريق نقل السلاح من المجتمعات الغربية: روسيا، إسرائيل، الصين، كما تنشئ تسهيلات محلية لإنتاج أسلحة متقدمة جداً.

هذه العمليات سوف تستمر وربما تتسارع خلال السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، إلا أن الغرب، وفي ذلك القرن أيضاً، (ونعني بالغرب الولايات المتحدة مع بعض الاستكمالات من بريطانيا وفرنسا)، سوف يكون هو الوحيد القادر على التدخل عسكرياً في أي جزء من العالم تقريباً.

الولايات المتحدة فقط هي التي سيكون لديها القوة الجوية القادرة فعلاً على قصف أي مكان في العالم. هذه هي العناصر الرئيسية للوضع العسكري للولايات المتحدة كقوة كونية وللغرب كحضارة مهيمنة في العالم. بالنسبة للمستقبل القريب فإن توازن القوى العسكرية التقليدية بين الغرب والباقي سيكون في صالح الغرب بمراحل. الوقت والجهد والتكلفة المطلوبة لتطوير قدرة عسكرية تقليدية من الدرجة الأولى، يجعل الدول غير الغربية تبحث عن وسائل أخرى لمواجهة القوة العسكرية التقليدية للغرب. أسرع الطرق التي يمكن تصورها لذلك هو الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل استخدامها. دول المركز في الحضارات والدول التي تعتبر قوى إقليمية مهيمنة أو تطمح لأن تكون كذلك، لديها دوافع خاصة للحصول على تلك الأسلحة وأسلحة كتلك، من شأنها أولاً أن تمكن تلك الدول من فرض سيطرتها على دول أخرى من نفس حضارتها وفي منطقتها، وثانياً فإنها سوف تزودها بوسائل لردع أي تدخل في حضارتها ومنطقتها من قبل الولايات المتحدة أو أي قوة خارجية أخرى. ولو كان «صدام حسين» قد أحرز غزوه للكويت عامين أو ثلاثة حتى يحصل العراق على أسلحة نووية، فمن المرجح أنه كان سيستولي على الكويت و- من الممكن جداً - على حقول النفط السعودي أيضاً. الدول غير الغربية تقوم باستخلاص الدروس الواضحة التي تمخضت عنها حرب الخليج. بالنسبة للعسكر في كوريا الشمالية كانت تلك الدروس:

«لا تدع الأمريكان يعززون قواتهم، لا تدعهم يستخدمون قوتهم الجوية، لا تدعهم يأخذون زمام المبادرة، لا تدعهم يخوضون حرباً بخسائر أمريكية قليلة». أما بالنسبة لمسئول عسكري هندي رفيع المستوى فكان الدرس الأكثر وضوحاً هي: «لا تحارب الولايات المتحدة إلا إذا كان لديك أسلحة نووية» (2). هذا الدرس حفظه القادة السياسيون والعسكريون في أنحاء العالم غير الغربي عن ظهر قلب، كما استوعبوا نتيجته الطبيعية التي تبدو مقبولة وهي أن: «الولايات المتحدة لن تحاربك إن كان لديك أسلحة نووية».

يقول «لورانس فريدمان»: «أكثر من تعزيزها لسياسة القوة، فإن الأسلحة النووية في الواقع تثبت ميلاً نحو تشظي النظام العالمي الذي تلعب فيه القوى الكبرى السابقة دوراً أصبح أقل أهمية»، وهكذا يصبح دور الأسلحة النووية بالنسبة للغرب في عالم ما بعد الحرب الباردة عكس ما كان عليه أثناءها. ثم إن الأسلحة النووية، كما يشير وزير الدفاع «لى اسين» قد عرضت شعور الغرب التقليدي بالنقص في مواجهة الاتحاد السوفيتي، بأن أصبحت هي «المعادل». إلا أنه في عالم ما بعد الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة «لم تجار القوة العسكرية التقليدية، وأعداؤنا المحتملون هم الذين قد يحصلون على الأسلحة النووية، وقد ينتهي بنا الأمر لنكون نحن المتعادلين» (3).

ولذلك ليس من المستغرب أن تؤكد روسيا على دور الأسلحة النووية في تخطيطها الدفاعي، وفي سنة 1995 استعدت لشراء صواريخ عابرة للقارات وقاذفات إضافية من أوكرانيا، كما علق أحد خبراء السلاح الأمريكان: «نحن نسمع الآن ما اعتدنا أن نقوله عن الروس في الخمسينيات. «الروس يقولون اليوم: نحن في حاجة إلى الأسلحة النووية لكي نعوض تفوقهم التقليدي». وعلى نحو عكسي ولأسباب تتعلق بالردع، رفضت الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة أن تتخلى عن حقها في البدء باستخدام الأسلحة النووية، واتباعاً لوظيفة الردع الجديدة للأسلحة النووية في عالم ما بعد الحرب الباردة، تخلت روسيا بالفعل في سنة 1993 عن الالتزام السوفيتي السابق ألا تكون البادئة باستخدامها. في نفس الوقت فإن الصين في تطويرها لاستراتيجيتها النووية للردع المحدود بعد الحرب الباردة، بدأت هي الأخرى تعيد النظر في التزامها في سنة 1964 ألا تكون هي البادئة باستخدامها، كما بدأت في إضعاف هذا الالتزام. وحيث إن دول المركز والقوى الإقليمية الأخرى لديها أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فمن المرجح أن تتبع تلك الأمثلة لكي تُعْظَم من أثر ردع أسلحتها على العمل العسكري التقليدي الغربي ضدها.

الأسلحة النووية يمكن أن تهدد الغرب أيضاً على نحو أكثر مباشرة. الصين وروسيا لديهما أسلحة باليستية ذات رؤوس نووية يمكن أن تصل إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. كوريا الشمالية وباكستان والهند يوسعون مدى صواريخهم ومن المحتمل أن تصبح قادرة على تهديد الغرب، بالإضافة إلى ذلك فإن الأسلحة النووية يمكن أن يتم توجيهها بوسائل أخرى. المحللون العسكريون وضعوا صورة متخيلة لدرجات العنف بدءاً من أعمال وأشكال الحرب المحدودة، إلى الحروب الأوسع التي تتضمن قوات تقليدية كبيرة، إلى الحرب النووية.

الإرهاب، تاريخياً، هو سلاح الضعيف، أي سلاح أولئك الذين لا يملكون قوة عسكرية تقليدية. منذ الحرب العالمية الثانية كانت الأسلحة النووية هي السلاح الذي يعوض به الضعيف نقصه في الأسلحة التقليدية. في الماضي كان الإرهابيون لا يستطيعون سوى القيام بأعمال محدودة مثل قتل بعض الأفراد هنا أو تدمير منشأة هناك. كان لابد من استخدام قوات عسكرية كبيرة للقيام بأعمال عنف على نطاق واسع، إلا أنه عند مدى معين ستكون قلة من الإرهابيين قادرة على إحداث عنف واسع وتدمير واسع أيضاً، وأعمال العنف والأسلحة النووية، كل منها على حدة هي أسلحة غير الغربيين الضعاف. وعندما يجتمعان، إذا اجتمعا، فإن غير الغربي الضعيف يصبح قوياً.

في عالم ما بعد الحرب الباردة تركزت جهود تطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل استخدامها في الدول الإسلامية والكونفوشية. باكستان، وربما كوريا الشمالية أيضاً، لديها كمية قليلة من الأسلحة النووية، أو على الأقل لديها القدرة على تجميعها بسرعة، كما أنها تقوم بتطوير صواريخ أبعد مدى لاستخدامها. العراق لديها إمكانيات حرب كيماوية كبيرة، وكانت تبذل جهوداً واسعة للحصول على أسلحة بيولوجية ونووية. إيران لديها برنامج واسع لتطوير الأسلحة النووية كما تقوم بتوسيع قدراتها على استخدامها. في سنة 1988 أعلن الرئيس «رفسنجاني»: «علينا نحن الإيرانيين أن نجهز أنفسنا لاستخدام الأسلحة الكيماوية والبيكتريولوجية والراديوولوجية»<sup>32</sup> الهجومية والدفاعية»، وبعد ذلك بثلاث سنوات أعلن نائبه أمام مؤتمر إسلامي «طالما أن إسرائيل مستمرة في امتلاك الأسلحة النووية، فلا بد أن نتعاون نحن المسلمين لإنتاج قنبلة ذرية، بصرف النظر عن محاولات الأمم المتحدة لحظر انتشار الأسلحة». وفي سنة 1992 و1993 قال كبار المسؤولين في الاستخبارات الأمريكية إنها كانت ماضية في طريقها لامتلاك أسلحة نووية، وفي سنة 1995 صرح وزير الخارجية «وارن كريستوفر» بكل وضوح: «إيران منهمكة اليوم في جهد كثيف لتطوير أسلحة نووية». كما تقول

التقارير إن الدول الإسلامية الأخرى المهتمة بتطوير أسلحة نووية تضم ليبيا والجزائر والسعودية.

وفي عبارة موجية لـ «علي المزروعى»: «الهلال فوق سحابة الفطر»، ويمكن أن يهدد آخرين بالإضافة إلى الغرب. وقد ينتهي الأمر بالإسلام «لأعباء» الروليت مع حضارتين آخرين: الهندوسية في جنوب آسيا، والصهيونية واليهودية المسييسة في الشرق الأوسط»(5).

نشر الأسلحة موجود حيث يوجد الاتصال الكونفوشي - الإسلامي الواسع والمحدد مع الصين، التي تلعب الدور الرئيسي في نقل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لكثير من الدول الإسلامية. هذه الانتقالات تشمل:

بناء مفاعل نووي حصين سرًا في الصحراء الجزائرية، ظاهرياً لأغراض البحث والتجارب، ولكنه قادر كما يعتقد كثير من الخبراء الغربيين على إنتاج البلوتونيوم، وبيع مواد أسلحة كيماوية إلى ليبيا وتزويد السعودية بصواريخ CSS متوسطة المدى، وتزويد كل من العراق وليبيا وسوريا وكوريا الشمالية بتكنولوجيا أو مواد نووية، ونقل كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية إلى العراق. إلى جانب كل ما نقلته الصين، فإن كوريا الشمالية زودت سوريا في التسعينيات بصواريخ «سكود» تم تسليمها لها عبر إيران، ثم زودتها بمنصات متحركة لإطلاقها(6).

الرابطة الرئيسية في علاقات التسليح الكونفوشية الإسلامية هي العلاقة بين الصين وكوريا الشمالية - بدرجة أقل - من جانب، وباكستان وإيران من جانب آخر. بين عامي 1980 و1991 كانت إيران وباكستان هما أكبر دولتين متلقيتين للسلاح الصيني، وكانت العراق هي الثانية في الترتيب.

مع بداية التسعينيات توثقت علاقات التسليح بين الصين وباكستان وفي 1989 وقع البلدان مذكرة تفاهم مدتها عشر سنوات «للتعاون العسكري في مجال الشراء والبحث والتطوير والإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى التصدير إلى طرف ثالث من خلال اتفاق متبادل»، وفي سنة 1993 وقعتا اتفاقاً تكميلياً يقدم ضمانات لمشتريات باكستان من الأسلحة، ونتيجة لذلك أصبحت الصين «أكبر ممول يُعتمد عليه بالنسبة لباكستان، والذي يزودها بالمعدات العسكرية والمواد اللازمة لها في جميع تخصصات القوات المسلحة».

كما قدمت إليها مساعدات لإنتاج الطائرات النفاثة والدبابات والمدفعية والصواريخ، والأهم من ذلك أنها قدمت إليها المساعدات اللازمة لتطوير



كفاءة أسلحتها النووية: اليورانيوم للتخصيب، والاستشارات الخاصة بالتصميم، وربما السماح لها بتفجير جهاز نووي في منطقة تجارب صينية.

وحينذاك زودت الصين باكستان بصواريخ M-11 الباليستية التي يبلغ مداها 300 كم والتي تستطيع حمل أسلحة نووية، وذلك في إطار خرق تعهداتها للولايات المتحدة. في مقابل ذلك حصلت الصين على تكنولوجيا إعادة التزويد بالوقود في الجو وصواريخ «ستنجر» من باكستان (7).

وبأوائل التسعينيات كانت علاقات التسليح بين الصين وإيران قد اتسع مداها. أثناء الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات زودت الصين إيران بـ 22% من أسلحتها، وفي 1989 كانت هي أكبر ممول لها بالسلاح. كما شاركت الصين بنشاط في جهود إيران المعلنة للحصول على أسلحة نووية.

وبعد توقيع «اتفاق صيني - إيراني مبدئي» وافق البلدان في يناير 1990 على مذكرة تفاهم بشأن التعاون العلمي ونقل التكنولوجيا العسكرية مدتها عشر سنوات. وفي سبتمبر 1992 قام الرئيس «رفسنجاني» بزيارة لباكستان بصحبة خبراء الأسلحة النووية، ثم توجه إلى الصين حيث وقع اتفاقاً آخر للتعاون النووي، وفي فبراير 1993 وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين MW-300 في إيران. ووفاء بهذه الاتفاقيات نقلت الصين التكنولوجيا والمعلومات النووية اللازمة إلى إيران ودربت العلماء والمهندسين الإيرانيين وزودتها بجهاز تخصيب الكاليوترون.

وفي سنة 1995، وبعد ضغط متواصل من الولايات المتحدة وافقت الصين على «إلغاء» - كما تقول الولايات المتحدة - أو «تعليق» - كما تقول الصين - بيع المفاعلين الـ MW-300 إلى إيران.

كانت الصين أيضاً ممولاً رئيسياً بالصواريخ والتكنولوجيا الخاصة بها إلى إيران والتي تضمنت في نهاية الثمانينيات صواريخ «دودة الحرير» التي تم تسليمها عن طريق كوريا الشمالية وكذلك «عشرات وربما المئات من أنظمة توجيه الصواريخ والمعدات التي تعمل بالكمبيوتر» وذلك في سنة 1994-1995.

**(جدول رقم 108)**  
**تحويلات أسلحة صينية مختارة (1991-1980)**  
 (جدول رقم ٨ - ١)  
 تحويلات أسلحة صينية مختارة (١٩٨٠ - ١٩٩١)

| المرق | باكستان | إيران  |                             |
|-------|---------|--------|-----------------------------|
| ١,٣٠٠ | ١,١٠٠   | ٤٥٠    | دبابات قتال رئيسية          |
| ٦٥٠   | —       | ٣٠٠    | ناقلات جند مدرعة            |
| —     | ١٠٠     | ٧,٥٠٠  | صواريخ موجهة مضادة للدبابات |
| ٧٢٠   | ٥٠      | *١,٢٠٠ | مدفعية/ قاذفات صواريخ       |
| —     | ٢١٢     | ١٤٠    | طائرات مقاتلة               |
| —     | ٣٢      | ٣٣٢    | صواريخ مضادة للسفن          |
| —     | *٢٢٢    | *٧٨٨   | صواريخ أرض/ جو              |

\* تسليم غير مؤكد

المصادر: Karl W. Eikenberry, Explaining and Influencing Chinese Arms Transfers (Washington: National Defense University, Institute for National Strategic Studies, McNair Paper No. 36, Feb. 1995), P. 12.

كما أعطت إيران حق إنتاج الصواريخ الصينية أرض - أرض. وأكملت كوريا الشمالية هذه المساعدة بشحن صواريخ «سكود» إلى إيران ومساعدتها على تطوير معدات إنتاجها، ثم الموافقة في 1993 على تزويدها بصواريخ «نودنج 1» التي يبلغ مداها 600 ميلاً. وعلى الضلع الثالث من المثلث قامت إيران وباكستان بتطوير تعاون واسع في المجال النووي بقيام باكستان بتدريب العلماء الإيرانيين، ثم بالاتفاق بين باكستان وإيران والصين في نوفمبر 1992 على القيام بمشروعات نووية مشتركة (8).

المساعدات الصينية الواسعة لكل من باكستان وإيران من أجل تطوير أسلحة الدمار الشامل، تقدم دليلاً على مستوى غير عادي من الالتزام والتعاون بين هذه الدول. ونتيجة لهذه التطورات وما تمثله من أخطار وتهديدات محتملة للمصالح الغربية، انتقلت قضية نشر أسلحة الدمار الشامل إلى رأس أجندة الأمن الغربي. في 1990 مثلاً، كان 59% من الشعب الأمريكي يرون منع انتشار الأسلحة النووية هدفاً مهماً من أهداف السياسة الخارجية. وفي 1992 كان 82% من الشعب و90% من قادة السياسة الخارجية يرون ذلك أيضاً. الرئيس «كلينتون» ركز على أولية منع الانتشار في سبتمبر 1993، وفي خريف 1994 أعلن «حالة طوارئ قومية» للتعامل مع «التهديد غير العادي وغير المألوف للأمن القومي والسياسة

الخارجية واقتصاد الولايات المتحدة»، بسبب «نشر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل استخدامها». في 1991 أنشأت وكالة الاستخبارات المركزية "CIA" مركزًا لمنع الانتشار مجهز بفريق عمل قوامه مائة شخص، وفي ديسمبر 1993 أعلن «آسبن» وزير الدفاع «مبادرة دفاع ضد الانتشار» جديدة، واستحدث منصبًا جديدًا لسكرتير مساعد للأمن النووي والتصدي للانتشار (9).

أثناء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد دخلتا في سباق تسلح تقليدي، لتطوير أسلحة نووية أكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية وكذلك وسائل استخدامها. كانت حالة من التعزيز والتعزيز المضاد. في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت المنافسة الرئيسية في مجال التسلح من نوع مختلف.

أعداء الغرب يحاولون الحصول على أسلحة الدمار الشامل، والغرب يحاول أن يمنعهم من ذلك. هذه ليست حالة تعزيز ضد تعزيز، بل لعلها حالة «تعزيز ضد إعاقة». حجم وإمكانات الترسانة النووية الغربية - ودون أدنى مبالغة - ليسا جزءًا من المنافسة. إن محصلة سباق تسلح «تعزيز ضد تعزيز»، تعتمد على الموارد والالتزام والكفاءة لدى كل من الجانبين، وهي ليست مسألة قضاء وقدر. ومحصلة سباق تسلح بين «تعزيز وإعاقة» أكثر قابلية للتنبؤ بها. جهود الغرب للإعاقة قد تعوق جهود المجتمعات الأخرى للتسلح، ولكنهم لن يتوقفوا. النمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات غير الغربية، الحوافز التجارية لكل من المجتمعات الغربية وغير الغربية لتحقيق ثروات من خلال بيع السلاح والتكنولوجيا والخبرة، الدوافع السياسية لدول المركز والقوى الإقليمية من أجل حماية سيطرتها المحلية.. كل ذلك معاً يهدم جهود الغرب التي يقوم بها لإعاقة الآخرين. الغرب يتبنى منع الانتشار كتعبير عن مصالح كل الدول في النظام والاستقرار العالمي.

إلا أن هناك دولاً أخرى تنظر إليه على أنه يخدم مصالح السيطرة الغربية. هذه الحالة تظهر في الفرق في الاهتمام بقضية الانتشار بين الغرب وبخاصة الولايات المتحدة - من جانب، والقوى الإقليمية التي سيتأثر أمنها بمنع الانتشار من جانب آخر، وكان ذلك ملحوظاً بالنسبة لكوريا. ففي عامي 1993، 1994 شغلت الولايات المتحدة تفكيرها لدرجة كبيرة بمستقبل الأسلحة النووية في كوريا الشمالية. وفي نوفمبر 1993 قال الرئيس «كلينتون» بكل وضوح: «لن نسمح لكوريا الشمالية بصنع قنبلة نووية، ولا بد أن نكون في منتهى الحزم بالنسبة لهذا الأمر». أعضاء مجلس الشيوخ والنواب والمسؤولون السابقون في إدارة «بوش» ناقشوا مدى الحاجة إلى القيام بهجوم وقائي على المنشآت النووية في كوريا الشمالية. قلق الولايات

المتحدة بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية له جذوره إلى حد كبير في اهتمامها بمنع الانتشار في العالم. القدرة الكورية لن تعوق أو تعقد أعمال الولايات المتحدة في شرق آسيا فقط، ولكن كوريا الشمالية إذا استطاعت أن تبني التكنولوجيا و/أو الأسلحة فيمكن أن تحقق آثارًا مثل أثر الولايات المتحدة في جنوب آسيا والشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، فإن كوريا الشمالية تنظر إلى القنبلة في ضوء علاقتها بمصالحها الإقليمية. كثير من أبناء كوريا الجنوبية ينظرون إلى قنبلة كوريا الشمالية كقنبلة كورية. قنبلة لن تستخدم أبدًا ضد كوريات أخرى، بل يمكن أن تستخدم ضد اليابان وغيرها من الأخطار المحتملة، دفاعاً عن الاستقلال والمصالح الكورية.

كوريا الشمالية سوف تتحمل التكلفة... والنقد العالمي الشديد لها لصناعة القنبلة. كوريا الجنوبية سترثها في النهاية. دمج الأسلحة النووية الشمالية ومع البراعة الصناعية الجنوبية سوف يمكن كوريا المتحدة من الاضطلاع بدورها المناسب كلاعب رئيسي على المسرح الشرق آسيوي، ونتيجة لذلك وجدت اختلافات بين مدى رؤية واشنطن لأزمة تقوم على شبه الجزيرة الكورية في سنة 1994 وغياب أي إحساس بوجود أزمة في سيئول، مما أحدث «فجوة زعر» بين العاصمتين. وكما لاحظ أحد الصحفيين في يونيو 1994 عندما كانت الأزمة في أوجها، إن أحد «الأشياء الغربية في التحفظ الكوري الشمالي النووي عما كان الأمر منذ عدة سنوات، هو أن الإحساس بالأزمة يتزايد كلما بعد المرء عن كوريا».

فجوة أخرى مشابهة بين مصالح أمريكا الأمنية ومصالح القوى الإقليمية حدثت في جنوب آسيا، وذلك عندما أصبحت الولايات المتحدة أكثر قلقًا واهتمامًا بمسألة الانتشار النووي هناك أكثر من سكان المنطقة. الهند وباكستان كلاهما كان يرى أن من الأسهل قبول التهديد النووي من قبل الآخر، عن قبول المقترحات الأمريكية بوقف أو تخفيض أو إزالة كلا الخطرين (10).

جهود الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لمنع انتشار الأسلحة «المعادلة» الخاصة بالدمار الشامل صادفت نجاحًا محدودًا والأرجح أنه سيظل هكذا.

وبعد شهر من تصريح الرئيس «كلينتون» بأنه لن يسمح لكوريا الشمالية بأن تمتلك سلاحا نوويًا، أبلغته وكالة الاستخبارات الأمريكية أن كوريا ربما كانت تمتلك بالفعل سلاحًا أو سلاحين (11). وبالتالي تحولت سياسة الولايات المتحدة نحو تقديم الجَزَر للكوريين الشماليين في محاولة لاستمالتهم لئلا

يوسعوا ترسانتهم النووية. لم تستطع الولايات المتحدة كذلك أن تعكس أو توقف تطوير الأسلحة النووية في الهند وباكستان، ولا هي استطاعت أن توقف تقدم إيران النووي. وفي مؤتمر أبريل 1995 بخصوص «اتفاقية منع الانتشار النووي»، كانت القضية الرئيسية تدور حول ما إذا كان يجب أن تجدد لفترة غير محدودة أو لخمس وعشرين سنة. تزعمت الولايات المتحدة الدعوة لتمديد دائم، واعترض عدد كبير من الدول الأخرى على تمديد بهذا الشكل، إلا إذا كان مصحوبًا بتخفيض أكبر في الأسلحة النووية لدى القوى الخمس الكبرى. مصر عارضت التحديد إلا إذا وقَّعت إسرائيل على الاتفاقية وقبلت بعملية التفتيش الوقائي، وفي النهاية فازت الولايات المتحدة بإجماع ساحق على التمديد اللامحدود من خلال استراتيجية ناجحة للوي الذراع والرشوة والتهديد. مصر والمكسيك كانتا ضد التمديد، لكن لا مصر ولا المكسيك استطاعت أن تصمد في موقفها المعارض أمام الاعتماد الاقتصادي على الولايات المتحدة.

وبينما مُدِّدَت الاتفاقية بالإجماع إلا أن ممثلي سبع دول إسلامية (سوريا - الأردن - إيران - العراق - ماليزيا - ليبيا - مصر) ودولة إفريقية واحدة (نيجيريا) عبروا عن آراء معارضة في الاجتماع الأخير(12).

في سنة 1993 تحولت الأهداف الأولية للغرب كما هي محددة في السياسة الأمريكية، من منع الانتشار إلى الانتشار المضاد. وكان هذا التحول اعترافًا واقعياً بعدم القدرة على تجنب بعض الانتشار. وفي الوقت المناسب سوف تتحول سياسة الولايات المتحدة من التصدي للانتشار إلى التكيف معه، وإلى كيفية خدمة مصالح الولايات المتحدة والغرب من خلال تبني الانتشار، هذا إذا استطاعت الحكومة أن تهرب من أفكار الحرب الباردة. واعتبارًا من سنة 1995 ظلت الولايات المتحدة والغرب ملتزمين بسياسة «التعويق» المقضي بفشلها في النهاية. هذا الانتشار للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، مظهر أساسي من مظاهر انتشار القوة البطيء، والذي لا مفر منه مع ذلك، في عالم متعدد الحضارات.

## حقوق الإنسان والديمقراطية:

في السبعينيات والثمانينيات، تحول أكثر من ثلاثين دولة من أنظمة سياسية سلطوية إلى أنظمة ديمقراطية. موجة التحول هذه وراءها أسباب كثيرة. النمو الاقتصادي كان بلا شك هو العامل الرئيسي وراء ظهور هذه التغيرات السياسية، بالإضافة إلى ذلك فإن سياسات وتصرفات الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الغربية والمؤسسات الدولية ساعدت على تحقق الديمقراطية في إسبانيا والبرتغال وكثير من دول أمريكا اللاتينية والفلبين وكوريا الشمالية وأوروبا الشرقية. كان التحول الديمقراطي ناجحًا حيث كانت المؤثرات المسيحية والغربية قوية. واتضح أن استقرار الأنظمة الديمقراطية الجديدة في دول أوروبا الغربية والوسطى والتي كانت معظمها كاثوليكية أو بروتستانتية. أكثر احتمالاً عنه في دول أمريكا اللاتينية. في شرق آسيا، عادت الفلبين الكاثوليكية والخاضعة لتأثير أمريكي شديد إلى الديمقراطية في الثمانينيات، بينما في كوريا الجنوبية وتايوان تبنى القادة المسيحيون حركة نحو الديمقراطية. وكما أشرنا من قبل، في الاتحاد السوفيتي السابق: في جمهوريات البلطيق يتم إرساء الديمقراطية بنجاح، في الجمهوريات الأرثوذكسية مستويات الديمقراطية ودرجات استقرارها مختلفة وغير مؤكدة، في الجمهوريات الإسلامية آفاق الديمقراطية غير واضحة. في التسعينيات، حدثت تحولات ديمقراطية في معظم دول العالم - خارج إفريقيا - باستثناء كوبا، حيث تعتنق الشعوب المسيحية الغربية أو حيث توجد مؤثرات مسيحية كثيرة. هذه التحولات، مع سقوط الاتحاد السوفيتي، ولدت اعتقادًا لدى الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، بأن هناك ثورة ديمقراطية كونية في الطريق، وأن المفاهيم الغربية عن حقوق الإنسان والأشكال الغربية للديمقراطية السياسية سوف تسود العالم بسرعة. وقد صدقت على ذلك إدارة «بوش» بإعلان «جيمس بيكر» وزير الخارجية في أبريل 1990 إن «وراء الكبح، توجد الديمقراطية» وأنه من أجل عالم ما بعد الحرب الباردة: «حدد الرئيس بوش مهمتنا الجديدة بأن تكون هي تبنى الديمقراطية وتدعيمها».

وفي حملته الانتخابية في 1992 كرر «كلينتون» «أكثر من مرة أن تبنى الديمقراطية سيكون على رأس أوليات إدارته وأن التحول الديمقراطي كان الموضوع الوحيد للسياسة الخارجية، والذي كرس له خطابًا كاملاً في حملته.

وبمجرد أن باشر مهامه كرئيس أوصى بزيادة بمقدار الثلثين في الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق القومي للديمقراطية. كما حدد مساعده لشئون الأمن القومي الموضوع الرئيسي في سياسته الخارجية بأنه «توسيع

الديمقراطية»، كما حدد وزير دفاعه تبني الديمقراطية كواحد من أربعة أهداف رئيسية، وحاول أن يستحدث وظيفة عليا في إدارته لمتابعة هذا الهدف.

وبدرجة أقل وطرق أقل وضوحاً، حظي تبني حقوق الإنسان والديمقراطية بدور مهم في السياسة الخارجية للدول الأوروبية، وكذلك في المعايير التي تتبعها المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية الخاضعة للسيطرة الغربية، في تقديمها للقروض والمنح للدول النامية. واعتباراً من 1995، فإن الجهود الأمريكية والأوروبية لتحقيق هذه الأهداف لم تحقق سوى القليل من النجاح. جميع الدول غير الغربية تقريباً كانت تقاوم ذلك الضغط الغربي، من بينها دول هندوسية وأرثوذكسية وإفريقية، وإلى حد ما من أمريكا اللاتينية. أكبر مقاومة لجهود التحول الديمقراطي الغربي جاءت من الإسلام ومن آسيا وكانت هذه المقاومة عميقة الجذور في الحركات العريضة للتوكيد الثقافي المتجسد في الصحة الإسلامية والإصرار الآسيوي.

فشل الولايات المتحدة بالنسبة لآسيا، نابع أساساً من الثروة الاقتصادية المتزايدة وثقة الحكومة الآسيوية بنفسها، كما أن الخبراء الآسيويين كانوا يُذكرون الغرب مراراً وتكراراً بأن عصر الاعتماد والتبعية القديم قد انقضى، وأن الغرب الذي كان يحقق نصف نتاج العالم الاقتصادي في الأربعينيات، وسيطر على الأمم المتحدة وكتب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قد أصبح في ذمة التاريخ.

يقول أحد المسؤولين في سنغافورة: «الجهود المبذولة لتبني حقوق الإنسان في آسيا، لابد أن تضع في الاعتبار إعادة توزيع القوى في عالم ما بعد الحرب الباردة... النفوذ الغربي على الشرق وجنوب شرق آسيا قد قل كثيراً» (13).

وهو محق. بينما الاتفاق بخصوص القضايا النووية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية يجب أن يطلق عليه مسمى «استسلام تفاوضي»، فإن إذعان الولايات المتحدة بخصوص قضايا حقوق الإنسان أمام الصين والقوى الآسيوية الأخرى كان استسلاماً غير مشروط. بعد تهديدها للصين بالتخلي عن معاملتها كدولة أولى بالرعاية أن لم تتعاون بخصوص حقوق الإنسان، وجدت الولايات المتحدة وزير خارجيتها:

**أولاً:** يعامل معامل مهينة في بكين ولا يحظى بأي بادرة لحفظ ماء الوجه، ثم ردت على هذا السلوك بالتخلي عن سياستها السابقة والفصل بين حالة الدولة الأولى بالرعاية وقضية حقوق الإنسان. وكرد فعل أمام هذا الضعف البادي واصلت الصين ووسعت من سلوكها الذي كانت إدارة «كلينتون» تعترض عليه.

كما قامت الإدارة بتراجعات مماثلة في تعاملها مع سنغافورة بخصوص احتجاز مواطن أمريكي، ومع إندونيسيا بخصوص أعمال العنف القمعي في «تيمور الشرقية». قدرة الأنظمة الآسيوية على مقاومة الضغوط الغربية بشأن حقوق الإنسان دعمتها عدة عوامل. رجال الأعمال الأمريكيون والأوروبيون كانوا متلهفين على توسيع تجارتهم مع تلك النُمور سريعة النمو، وعلى الاستثمار فيها، وعَرَّضُوا حكوماتهم لضغوط كثيرة حتى لا تخرب علاقتهم الاقتصادية معها. بالإضافة إلى ذلك فإن الدول الآسيوية كانت ترى أن ضغطاً من هذا النوع يعتبر انتهاكاً لسيادتها وهرع بعضها لدعم البعض عند إثارة تلك القضايا. رجال الأعمال الذين جاءوا من تايوان واليابان وهونج كونج للاستثمار في الصين، كانت لهم مصلحة أساسية في أن تظل الصين محتفظة بوضعية الدولة الأولى بالرعاية مع الولايات المتحدة. الحكومة اليابانية عموماً كانت تبعد نفسها عن سياسة أمريكا بخصوص حقوق الإنسان. بعد وقت قصير من أحداث ميدان «تيانان من» قال رئيس الوزراء «كيشي ميازاوا»: «إننا لن نسمح «لمفاهيم مجردة عن حقوق الإنسان» أن تؤثر على علاقاتنا بالصين.

دون الـ ASEAN لم يكن لديها استعداد لممارسة ضغط على «ميانمار» وبالفعل رحبوا بالعسكر في اجتماعهم في 1994، بينما كان على الاتحاد الأوروبي كما قال المتحدث الرسمي باسمه أن يعترف بأن سياسته «لم تكن ناجحة جداً»، وأنها كان عليها أن تسير مع الأسلوب الذي تعاملت به الـ ASEAN مع «ميانمار». بالإضافة إلى أن القوة الاقتصادية المتنامية مكنت دولاً مثل ماليزيا وإندونيسيا من أن تطبق شروطاً عكسية على الدول والشركات التي تنتقدها أو تشارك في أعمال يرونها غير مرغوب فيها(14).

وبشكل عام، فإن القوة الاقتصادية المتنامية للدول الآسيوية تجعلها في حصة متزايدة ضد الضغط الأوروبي فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية. وكما لاحظ «ريتشارد نيكسون» في 1994 «القوة الاقتصادية الصينية اليوم، تجعل محاضرات الولايات المتحدة لها عن حقوق الإنسان عملاً وقحاً، في خلال عقد من الزمان لن يكون لها لزوم، وبعد عقدين ستكون شيئاً مضحكاً»(15). ولكن النمو الصيني في ذلك الوقت كان قد استطاع أن يجعل المحاضرات الغربية «لا لزوم لها». النمو الاقتصادي يُقَوِّى موقف الحكومات الآسيوية في علاقتها بالحكومات الغربية، وعلى المدى الطويل سوف يقوي من المجتمعات الآسيوية في علاقاتها بحكوماتها، وإذا جاءت الديمقراطية إلى دول آسيوية أخرى فإنها ستأتي لأن البرجوازية الآسيوية المتزايدة والطبقات المتوسطة التي تنامي قوتها، تريدها أن تأتي.



وعلى العكس من الاتفاق على التمديد غير المحدود لاتفاقية منع الانتشار، فإن الجهود الغربية لتبني حقوق الإنسان والديمقراطية في منظمات الأمم المتحدة عموماً لم تصل إلى شيء. وباستثناءات قليلة مثل تلك التي أدانت العراق، فإن قرارات حقوق الإنسان كانت تقاوم غالباً عند التصويت عليها في الأمم المتحدة. وبصرف النظر عن بعض دول أمريكا اللاتينية، كانت الحكومات الأخرى مترددة في أن تشارك في جهود تبني ما يراه آخرون «استعمار حقوق الإنسان».

في سنة 1990 مثلاً، تقدمت السويد نيابة عن عشرين دولة غربية بمشروع قرار يدين النظام العسكري في «ميانمار»، ولكن المعارضة من جانب دول آسيوية ودول أخرى أسقطته. كما أسقطت أيضاً في التصويت مشروعات قرارات بإدانة إيران لانتهاكها حقوق الإنسان. وفي التسعينيات، استطاعت الصين على مدى خمس سنوات أن تحشد الدعم الآسيوي لهزيمة مشروعات قرارات تبنها الغرب للتعبير عن القلق إزاء انتهاكها لحقوق الإنسان. في سنة 1994 وضعت باكستان على جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مشروعاً لإدانة الهند بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان في كشمير.

اتحدت الدول الصديقة للهند ضد المشروع، كما تدخلت أيضاً دولتان صديقتان لباكستان وهما الصين وإيران - وكانا هدفاً لإجراءات مماثلة - واقنعتا باكستان بسحب المشروع. وبعد فشلها في إدانة وحشية الهند في كشمير لاحظت «الإيكونومست» أن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: «أقرته بالغياب، دول أخرى تهرب بجرائهما في القتل: تركيا، إندونيسيا، كولومبيا، الجزائر.. كلها نجت من اللوم، وهكذا تقدم اللجنة العون لحكومات تمارس التعذيب وسفك الدماء، وهذا تماماً عكس ما قصد إليه الذين أنشأوها» (16).

الاختلافات حول حقوق الإنسان بين الغرب والحضارات الأخرى، وقدرة الغرب المحدودة على تحقيق أهدافه، ظهرت جلياً في مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في يونيو 1993، كانت الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية في جانب، وفي الجانب الآخر كان هناك كتلة من حوالي خمسين دولة غير غربية. أنشط 15 عضواً فيها كانوا يمثلون حكومات دولة واحدة من أمريكا اللاتينية (كوبا) ودولة بوزية واحدة (ميانمار) وأربعة دول كونفوشية ذات أيديولوجيات سياسية وأنظمة اقتصادية ومستويات تنمية متباينة (سنغافورة، فيتنام، كوريا الشمالية، الصين) و9 دول إسلامية (ماليزيا، إندونيسيا، باكستان، إيران، العراق، سوريا، اليمن، السودان، ليبيا)، أما قيادة هذا التجمع الآسيوي - الإسلامي فكانت من الصين وسوريا وإيران.

وبين هذين التجمعين كانت هناك دول أمريكا اللاتينية - بصرف النظر عن كوبا - التي غالباً ما تؤيد الغرب، ودول إفريقية وأرثوذكسية، أحياناً كانت تؤيد المواقف الغربية وغالباً ما كانت تعارضها.

كانت القضايا التي انقسمت بشأنها الدول على طول خطوط التقسيم الحضاري تضم: العالمية في مواجهة النسبية الثقافية بخصوص حقوق الإنسان، الأولوية النسبية للحقوق الاقتصادية والسياسية بما في ذلك حق التنمية مقابل الحقوق السياسية والمدنية، الشرطية السياسية فيما يتعلق بالمعونات الاقتصادية، إنشاء لجنة لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة، المدى المسموح به للمنظمات غير الحكومية المجتمعة في نفس الوقت في فيينا للاشتراك في المؤتمر الحكومي، الحقوق الخاصة التي يجب أن يقرها المؤتمر، إلى جانب قضايا أخرى معينة مثل إمكانية السماح للدلاي لاما بالتحدث أمام المؤتمر أو إمكانية إدانة انتهاك حقوق الإنسان في البوسنة صراحة. كما كانت هناك خلافات جوهرية بين الدول الغربية والكتلة الآسيوية - الإسلامية بخصوص تلك القضايا. قبل شهرين من مؤتمر فيينا، اجتمعت الدول الآسيوية في بانكوك وأصدرت بياناً بأن حقوق الإنسان يجب النظر إليها «في إطار..... الخواص القومية والإقليمية والخلفيات التاريخية والدينية والثقافية المختلفة»، وأن مراقبة حقوق الإنسان اعتداء على سيادة الدولة، وأن ربط المعونات الاقتصادية بالأداء في قضية حقوق الإنسان يتعارض مع الحق في التنمية. كان الخلاف حول هذه القضايا وغيرها كبيراً، لدرجة أن الوثيقة الصادرة عن الاجتماع التحضيري الأخير السابق على مؤتمر «فيينا» كانت كلها تقريباً تشير بين الأقواس إلى اعتراضات من دولة أو أكثر. لم تكن الدول الغربية مستعدة جيداً لـ «فيينا»، وفي المؤتمر كانت قليلة العدد، وقدمت أثناء الجلسات تنازلات أكثر مما قدم خصومها. ونتيجة لذلك وبصرف النظر عن الإقرار القوي لحقوق المرأة، فإن البيان الذي وافق عليه المؤتمر كان بيان الحد الأدنى. وكما لاحظ أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، كان وثيقة «معيبة ومتناقضة» وتمثل انتصاراً للتحالف الآسيوي - الإسلامي وهزيمة للغرب(17). لم يتضمن بيان «فيينا» أي إقرار صريح لحقوق حرية التعبير والصحافة والاجتماع والعقيدة، وهكذا فإنه في جوانب كثيرة كان أضعف من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948.

هذا التحول، يعكس تدهور قوة الغرب. ويلاحظ أحد الأمريكيين المدافعين عن حقوق الإنسان أن «نظام حقوق الإنسان الدولي الذي كان قائماً في سنة 1945 لم يعد له وجود، وأن السيادة الأمريكية قد تأكلت وأن أوروبا حتى مع أحداث 1992 ليست أكثر من شبه جزيرة، وأن العالم اليوم عالم

عربي آسيوي إفريقي كما هو عالم غربي. واليوم أصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية أقل صلة بالنسبة لمعظم هذا الكوكب عما كانت عليه في الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة». ناقد آسيوي آخر لسياسة الغرب له نفس الرأي: «لأول مرة منذ تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سنة 1948، نجد أن الدول التي ليست مغموسة تماماً في التقاليد اليهودية - المسيحية والقانون الطبيعي تأتي في المرتبة الأولى. هذا الوضع غير المسبوق سوف يحدد السياسة العالمية الجديدة لحقوق الإنسان، كما سيضعف من فرص الصراع» (18). «الراجح الأكبر» في فيينا، كما علق مراقب آخر:

«كان الصين بلا جدال، على الأقل إذا كان النجاح يقاس بالقول للآخرين أن يبعدوا عن الطريق. وقد استمرت الصين في الحصول على مكاسب أثناء المؤتمر بإلقاء ثقلها هنا وهناك» (19).

ورغم أن الغرب لم يكن له التفوق لا في التصويت ولا في المناورة في فيينا، إلا أنه استطاع أن يحقق انتصاراً غير ضئيل على الصين بعد شهور قليلة. كان حصول الصين على الموافقة على تنظيم دورة الألعاب الأولمبية سنة 2000 في «بكين» هدفاً رئيسياً لها، وقد استثمرت موارد كثيرة من أجل تحقيق ذلك. كانت هناك في الداخل دعاية كبيرة للأولمبياد وكانت التوقعات الجماهيرية مرتفعة وشجنت الحكومة الصينية الحكومات الأخرى لكي تضغط على الاتحادات الأولمبية، وشارك في الحملة كل من تايوان وهونج كونج.

وعلى الجانب الآخر كان هناك الكونجرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان يعارضون بشدة اختيار «بكين» لذلك. ورغم أن التصويت في اللجنة الأولمبية يتم عن طريق الاقتراع السري، كان من الواضح أنه يتم حسب خطوط حضارية. في الاقتراع الأول وبواسطة دعم أفريقي، كانت «بكين» في المركز الأول و«سيدني» في المركز الثاني. في الاقتراعات التالية بعد أن تم استبعاد «اسطنبول»، أعطى التجمع الكونفوشي الإسلامي أصواته بالإجماع لـ «بكين»، وبعد استبعاد «برلين» و«مانشستر» ذهبت أصواتهما لـ «سيدني»، مما حقق لها الفوز وفرض هزيمة ساحقة مهينة على «بكين»، التي ألقت باللوم على الولايات المتحدة بشدة<sup>33</sup>. وعلق «لى كوان يو» قائلاً: «إن أمريكا وبريطانيا قد نجحتا في إضعاف فرصة الصين... السبب الظاهري كان «حقوق الإنسان»، بينما السبب الحقيقي سياسي وذلك لإظهار النفوذ السياسي الغربي» (20).

ومما لا شك فيه أن المهتمين بالرياضة في العالم أكثر من المهتمين بحقوق الإنسان، إلا أن هزيمة الغرب في فيينا وأماكن أخرى بخصوص حقوق الإنسان، هذا الاستعراض المعزول للنفوذ الغربي كان كذلك تذكرة بضعف الغرب.

النفوذ الغربي لم يتضاءل فقط، ولكن التباس الديمقراطية أيضاً بضعف الإرادة الغربية في تبنيها في عالم ما بعد الحرب الباردة. أثناء الحرب الباردة واجه الغرب والولايات المتحدة بخاصة مشكلة «الصديق الطاغية». ورطة التعاون مع جماعات العسكر والطغاة الذين كانوا معادين للشيوعية ومن هنا كانوا شركاء مفيدين أثناء الحرب الباردة. هذا التعاون كان يسبب قلقاً وأحياناً جرحاً، عندما كانت تلك الأنظمة تمارس انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، ورغم ذلك كان التعاون يبرر على أنه أهون الشرور: تلك الحكومات كانت عادة أقل قمعاً من الأنظمة الشيوعية، ويمكن أن نتوقع أن تكون أقل قوة وأكثر عرضة للمؤثرات الأمريكية والخارجية الأخرى. وما المانع من العمل مع طاغية صديق أقل وحشية إذا كان البديل طاغية آخر أكثر وحشية وليس صديقاً؟ في عالم ما بعد الحرب الباردة يمكن أن يكون الخيار أكثر صعوبة بين طاغية صديق وديمقراطية غير صديقة. الافتراض الغربي السهل بأن الحكومات المنتخبة ديمقراطياً سوف تكون متعاونة وموالية للغرب، لا يحتاج لأن نعتبره صحيحاً في المجتمعات غير الغربية، حيث يمكن أن تأتي الانتخابات إلى السلطة بقوميين وأصوليين معادين للغرب. لقد شعر الغرب بالارتياح عندما تدخل الجيش الجزائري في سنة 1992 وألغى الانتخابات التي كان من الواضح أن الجبهة الإسلامية "FIS" الأصولية ستفوز بها. كما اطمأنت، الحكومات الغربية أيضاً عندما طرد حزب الرفاة في تركيا وحزب BJP القومي في الهند من السلطة بعد تحقيقهما انتصارات انتخابية في 1995 و1996، من جانب آخر وفي إطار ثورتها، فإن إيران كان يوجد بها أحد أكثر الأنظمة ديمقراطية في العالم الإسلامي، والانتخابات التنافسية في دول عربية كثيرة بما في ذلك السعودية ومصر من المؤكد أنها ستفوز بحكومات أقل تعاطفاً بكثير مع المصالح الغربية عن الحكومات غير الديمقراطية السابقة عليها. إن حكومة صينية منتخبة شعبياً يمكن أن تكون حكومة وطنية إلى درجة كبيرة. وحيث إن قادة الغرب، يدركون أن العمليات الديمقراطية في المجتمعات غير الغربية غالباً ما تأتي بحكومات غير صديقة، فإنهم يحاولون التأثير على تلك الانتخابات، كما يفقدون حماسهم كذلك لتنمية الديمقراطية في تلك التجمعات.

## الهجرة:

إذا كانت الديموغرافيا قدرًا، فإن حركة السكان هي محرك التاريخ. في قرون مضت أدت معدلات النمو السكاني المتفاوتة والظروف الاقتصادية والسياسات الحكومية إلى هجرات واسعة، قام بها اليونانيون واليهود والقبائل الجرمانية والإسكندنافيون والأتراك والروس والصينيون وغيرهم. أحيانًا كانت تلك الهجرات سلمية نسبيًا وأحيانًا كانت شديدة العنف. أوروبيو القرن التاسع عشر كانوا هم الجنس الأول بالنسبة للغزو الديموغرافي، بين عامي 1821 و1924 هاجر حوالي 55 مليونًا من الأوروبيين عبر البحار، منهم 34 مليونًا إلى الولايات المتحدة. الغربيون غزوا شعوبًا أخرى وأحيانًا كانوا يبيدونها، كما استوطنوا الأراضي الأقل كثافة سكانية. ربما كان تصدير البشر هو البعد الوحيد الأكثر أهمية في نهوض الغرب بين القرنين السادس عشر والعشرين، وقد شهدت نهاية القرن العشرين تدفقًا مختلفًا وأكبر حجمًا في مسألة الهجرة. في سنة 1990 بلغ عدد المهاجرين بوسائل قانونية مائة مليون تقريبًا، كما بلغ عدد اللاجئين 19 مليونًا، وعدد المهاجرين بشكل غير قانوني عشرة ملايين أخرى على الأقل. هذه الموجة الجديدة من الهجرة كانت في جزء منها نتيجة لانهاء الاستعمار وقيام دول جديدة ولسياسات الدول التي كانت تشجع وتدفع الناس إلى الحركة. كما كانت كذلك نتيجة للتحديث والتطور التكنولوجي. التحسن الذي طرأ على وسائل الانتقال جعل الهجرة أكثر سهولة وسرعة وأقل تكلفة، التحسن في وسائل الاتصال حفز على البحث عن فرص اقتصادية وعلى تنمية العلاقات بين المهاجرين وأسرهم في بلادهم الأصلية. بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي في المجتمعات غير الغربية حفز على الهجرة في القرن العشرين مثلما كان النمو الاقتصادي للغرب حافزًا على الهجرة في القرن التاسع عشر. الهجرة أصبحت عملية تدعم نفسها، يقول «ميرون وينر»: «إذا كان هناك قانون واحد في الهجرة، فهو إنه بمجرد بدء سيل منها فإنه يستحث تدفقه ذاتيًا. المهاجرون يمكنون أصدقاءهم وأقاربهم في الوطن من الهجرة وذلك بتزويدهم بالمعلومات عن الطريقة ومصادر تسهيل حركتهم ومساعدتهم على إيجاد عمل ومسكن»، والنتيجة، على حد تعبيره، «أزمة هجرة كونية»(21).

الغربيون بشكل ثابت وبالإجماع، يعارضون الانتشار النووي ويدعمون الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن نظرتهم إلى الهجرة على العكس من ذلك غير واضحة ومتغيرة مع تغير الموازين بوضوح في العقدين الأخيرين من القرن العشرين حتى السبعينيات، كانت الدول الأوروبية بشكل عام تتخذ موقفًا وديًا من الهجرة وفي بعض الحالات - بالذات ألمانيا وسويسرا - كانت

تشجع عليها لعلاج النقص في الأيدي العاملة. في سنة 1965 ألغت الولايات المتحدة الحصص ذات التوجه الأوروبي والتي ترجع إلى العشرينيات وراجعت قوانينها بشدة لتسمح بزيادات هائلة ومصادر جديدة للمهاجرين في السبعينيات والثمانينيات. وبأواخر الثمانينيات فإن معدلات البطالة العالمية وأعداد المهاجرين المتزايدة وغلبة طبيعتهم اللاأوروبية، كل ذلك أحدث تغيرات حادة في التوجهات والسياسات الأوروبية وبعد سنوات قليلة أدت مشاكل مماثلة إلى تغير مشابه في الولايات المتحدة.

الأغلبية من مهاجري ولاجئي أواخر القرن العشرين كانوا يتنقلون من مجتمع غير غربي إلى آخر. تدفق المهاجرين على المجتمعات الغربية اقترب في أرقامه النهائية من أرقام هجرة القرن التاسع عشر، في سنة 1990 كان هناك ما يقدر بعشرين مليوناً من مهاجري الجيل الأول في الولايات المتحدة، و15.5 مليوناً في أوروبا، و8 ملايين في استراليا وكندا.

نسبة المهاجرين إلى التعداد الكلي وصلت حوالي 7:8% من السكان في سنة 1994 وهو ضعف ما كان عليه الرقم في سنة 1970، وكانوا يشكلون 25% من السكان في كاليفورنيا و16% من السكان في نيويورك.

في الثمانينيات دخل حوالي 3ر8 مليون شخص إلى الولايات المتحدة و4.5 مليون في السنوات الأربع الأولى من التسعينيات.

الأغلبية الساحقة من المهاجرين الجدد من مجتمعات غير أوروبية. في ألمانيا وصل عدد الأجانب الأتراك المقيمين إلى 1.675.000 ألفاً في 1990، واحتل القادمون من يوغوسلافيا وإيطاليا واليونان الجماعات الأكبر التالية. في إيطاليا كانت المصادر الرئيسية: المغرب والولايات المتحدة (أمريكيون إيطاليون عائدون) وتونس والفلبين. بمنتصف التسعينيات كان هناك حوالي 4 ملايين مسلم يعيشون في فرنسا، وحوالي 13 مليوناً في أوروبا الغربية إجمالاً. في الخمسينيات كان ثلثا المهاجرين إلى الولايات المتحدة من أوروبا وكندا، في الثمانينيات حوالي 35% من أكبر عدد من المهاجرين جاءوا من آسيا و45% من أمريكا اللاتينية وأقل من 15% من أوروبا وكندا. الزيادة الطبيعية في السكان في الولايات المتحدة منخفضة وفي أوروبا صفر.

معدلات الخصوبة بين المهاجرين عالية، وهي بالتالي وراء معظم الزيادة السكانية في المجتمعات الغربية في المستقبل. ولذلك تزداد خشية الغربيين:

«الآن يتم غزوهم لا بالجيوش والدبابات وإنما بواسطة مهاجرين يتكلمون لغات أخرى، يعبدون آلهة أخرى، ينتمون إلى ثقافات أخرى، ويخشون أنهم

سيأخذون وظائفهم ويحتلون أراضيهم ويستنفدون الخدمات الاجتماعية ويهددون أسلوبهم في الحياة» (22).

هذه الفوبيا ذات الجذور في التدهور الديموغرافي النسبي كما يلاحظ «ستانلي هوفمان»: «مبنية على صدمات حضارية حقيقية وقلق بشأن الهوية القومية» (23)، بمنتصف التسعينيات، كان ثلثا المهاجرين إلى أوروبا من المسلمين، والقلق الأوروبي من الهجرة هو **أولاً**: قلق الهجرة الإسلامية.

التحدي ديموغرافي - المهاجرون مسئولون عن 10% من المواليد في أوروبا، العرب حوالي 50% من المواليد في بروكسل - كما أن التحدي ثقافي أيضاً.

المجتمعات الإسلامية سواء التركية في ألمانيا أو الجزائرية في فرنسا، لم يتم اندماجها في الثقافات المضيفة، ومما يقلق الأوروبيين أن مؤشرات اندماجها ضعيفة. هناك «خوف يتنامى في أوروبا كلها» كما قالت «جين ماري دوميناك» في 1991 «من مجتمع إسلامي يتقاطع مع الخطوط الأوروبية يصبح نوعاً من دولة ثلاثة عشرة في الاتحاد الأوروبي».

كما يعلق صحفي أمريكي عن الهجرة بقوله: «العداء الأوروبي انتقائي بدرجة لافتة، قليلون في فرنسا قلقون بخصوص هجوم صار من الشرق.

البولنديون على أية حال أوروبيون وكاثوليك. وفي الغالب الأعم فإن المهاجرين الأفارقة غير العرب لا يخشى منهم ولا ينظر إليهم باحتقار. العداء في معظمه موجه للمسلمين. كلمة «مهاجر» مرادفة عملياً لكلمة «الإسلام» الذي هو الآن ثاني أكبر عقيدة في فرنسا ويعكس تعصباً إثنياً وثقافياً جذوره عميقة في التاريخ الفرنسي». إلا أن الفرنسيين مثقفون أكثر مما هم عنصريون.

فقد قبلوا الأفارقة السود الذين يتكلمون فرنسية سليمة في هيئتهم التشريعية، ولكنهم لا يقبلون تلميذات المدارس المسلمات اللاتي يرتدين غطاء الرأس (الحجاب). في 1990 كان 76% من الشعب الفرنسي يعتقد أن هناك عرباً أكثر من اللازم في فرنسا، وكان 46% يعتقدون أن هناك سوداً أكثر من اللازم، و40% يرون الآسيويين أكثر من اللازم، و24% يرون اليهود أكثر من اللازم.

في سنة 1994 قال 47% من الألمان إنهم يفضلون ألا يكون لهم جيران عرب، و39% لا يريدون جيراناً بولنديين، و36% لا يريدون الأتراك، و22% لا يريدون اليهود (25).

في أوروبا الغربية معاداة السامية الموجهة ضد العرب حلت بدرجة كبيرة محل معاداة السامية الموجهة ضد اليهود. المعارضة العامة للهجرة والعداء للمهاجرين ظهرا في أوضح صورهما في أعمال العنف ضد مجتمعات المهاجرين وضد الأفراد، الأمر الذي أصبح قضية مهمة في ألمانيا في بداية التسعينيات.

أما الأكثر دلالة فكانت الزيادة في الأصوات بالنسبة للأحزاب اليمينية والقومية المعادية للهجرة. إلا أن تلك الأصوات نادراً ما كانت كبيرة. الحزب الجمهوري الألماني حصل على أكثر من 7% من الأصوات في الانتخابات الأوروبية في عام 1989. ولكنه في سنة 1990 حصل على 12,1 % في الانتخابات القومية.

وفي فرنسا نجد أن أصوات الجبهة القومية التي كانت ضئيلة في 1981، ارتفعت إلى 9.6% في سنة 1989 ثم استقرت بين 12، 15% في الانتخابات الإقليمية والبرلمانية. في سنة 1995 حصل المرشحان القوميان للرئاسة على 19,9% من الأصوات، والجبهة القومية انتخبت العمدة في المدن الرئيسية بما فيها «تولون» و«نيس».

في إيطاليا ارتفعت نسبة الأصوات لصالح التحالف الوطني "MSI" بالمثل من حوالي 5% في الثمانينيات إلى ما بين 10، 15% في أوائل التسعينيات.

في بلجيكا ارتفعت أصوات الجبهة الفلمنكية - الجبهة القومية إلى 9% في انتخابات المحليات في 1994 وحصلت الجبهة على 28% من الأصوات في «أنتويرب».

في النمسا ارتفعت أصوات حزب الحرية في الانتخابات العامة من أقل من 10% في سنة 1986 إلى ما يزيد عن 15% في سنة 1990 وإلى قرابة 23% في 1994(26).

الأحزاب الأوروبية المعارضة للهجرة الإسلامية كانت إلى درجة كبيرة، هي المرأة التي تعكس صورة الأحزاب الإسلامية في الدول الإسلامية.

كلاهما كان ضئيل الحظ في الفوز في الانتخابات، كلاهما يستهجن المؤسسة الفاسدة ويستغل المظالم الاقتصادية وبخاصة البطالة، ويتوسل أساليب إثنية ودينية ويهاجم النفوذ الأجنبي في مجتمعه، وفي الحالتين كانت الجماعات المتطرفة تلجأ إلى أعمال الإرهاب والعنف. في معظم الحالات كانت الأحزاب الإسلامية والأحزاب الأوروبية القومية تحقق نتائج أفضل في الانتخابات الوطنية.



المؤسسات السياسية الأوروبية والإسلامية ردت على تلك التطورات بنفس الأسلوب. في الدول الإسلامية كما رأينا، أصبحت الحكومات أكثر تأسلاً في توجهاتها وسياساتها وممارساتها. في أوروبا، تبنت الأحزاب الرئيسية الخطاب والأساليب التي ينتهجها اليمين والأحزاب المعادية للهجرة.

وحيث كانت السياسة الديمقراطية تعمل بكفاءة ويوجد حزبان أو أكثر كبديلين للحزب الإسلامي أو الحزب القومي، كانت أصواتهم تصل إلى سقف من حوالي 20%.

كانت أحزاب المعارضة تخترق هذا السقف فقط عندما لا يوجد بديل آخر للحزب أو لائتلاف الموجود في السلطة، كما حدث في الجزائر والنمسا وإيطاليا إلى حد بعيد.

في أوائل التسعينيات كان الزعماء السياسيون الأوروبيون ينافسون بعضهم البعض في الاستجابة للشعور المعادي للهجرة. في فرنسا أعلن «جاك شيراك» في سنة 1990 أن «الهجرة يجب أن توقف تماماً»، وطالب وزير الداخلية «شارل باسكوا» في سنة 1993 «بنسبة هجرة صفر»، و«فرانسوا ميتران»، و«اديث كريسون»، و«فاليري جيسكار ديستان» وسياسيون كثيرون كانت لهم مواقف معادية للهجرة. في الانتخابات البرلمانية في 1993 كانت الهجرة قضية مهمة، وساعدت بجلاء على فوز أحزاب المحافظين. في أوائل التسعينيات تم تغيير سياسة الحكومة الفرنسية لتجعل من الصعب على أبناء الأجانب الحصول على الجنسية، وعلى عائلات الأجانب أن يهاجروا، وعلى الأجانب أن يحصلوا على حق اللجوء السياسي، وعلى الجزائريين أن يحصلوا على تأشيرات دخول إلى فرنسا، والمهاجرون بطرق غير قانونية تم ترحيلهم، كما تم تشديد صلاحيات الشرطة والسلطات الحكومية الخاصة بالهجرة.

في ألمانيا، عبر المستشار «هيلموت كول» وغيره من الزعماء السياسيين عن قلقهم بخصوص الهجرة، وفي أهم تحرك لها عدلت الحكومة المادة السادسة عشر من الدستور الألماني التي تتضمن حق اللجوء السياسي لـ «أناس مضطهدين لأسباب سياسية» وقطعت المزايا الممنوحة لطالبي اللجوء. في سنة 1992 كان عدد اللاجئين إلى ألمانيا 438.000 شخص. وانخفض العدد في 1994 إلى 127.000 فقط. في 1980 خفضت بريطانيا الهجرة إليها إلى حوالي 50.000 في السنة ومن هنا كانت القضية تثير قلقاً ومعارضة أقل منها في أي بلد آخر في القارة الأوروبية. بين عامي 1992 و1999 خفضت عدد طالبي اللجوء المسموح لهم بالبقاء من أكثر من 20.000 ألفاً إلى أقل من 10.000 آلاف. ومع تخفيض قيود الحركة داخل

الاتحاد الأوروبي أصبحت المخاوف البريطانية مركزة إلى حد كبير على هجرة غير الأوروبيين من القارة. وإجمالاً، فإن الدول الأوروبية الغربية في منتصف التسعينيات كانت تتحرك بلا هوادة نحو تخفيض الهجرة من المصادر غير الأوروبية إلى حدها الأدنى، إن لم يكن القضاء عليها تماماً.

قضية الهجرة برزت إلى الصدارة في الولايات المتحدة بعد - أوروبا بوقت ما، ولكنها لم تولد نفس ذلك التوتر العاطفي. فالولايات المتحدة كانت دائماً بلد مهاجرين أو هكذا ترى نفسها، وتاريخياً، كانت تمارس عمليات ناجحة في استيعاب القادمين الجدد.

بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة البطالة في أواخر الثمانينيات والتسعينيات كانت أقل كثيراً عنها في أوروبا، ولم يكن الخوف من فقدان الوظائف عاملاً حاسماً في تشكيل المواقف بالنسبة للهجرة. كما أن مصادر الهجرة إلى أمريكا كانت أكثر تنوعاً عنها بالنسبة لأوروبا، وهكذا فإن الخوف من الغرق وسط مجموعة أجنبية واحدة لم يكن منتشرًا على المستوى القومي، رغم أنه كان كذلك في مواقع محلية معينة.

المسافة الثقافية بين أكبر جماعتي هجرة والثقافة المضيفة كانت أقل مما هي عليه في أوروبا؛ فالمكسيكيون كاثوليك ويتحدثون الإسبانية، والفلبينيون كاثوليك ويتحدثون الإنجليزية، ورغم هذه العوامل تحول الرأي العام الأمريكي بحدّة في ربع القرن بعد صدور قانون 1965 الذي سمح بالزيادة الكبيرة في الهجرة من آسيا وأمريكا اللاتينية.

33% فقط من الشعب الأمريكي كانوا يريدون هجرة أقل في سنة 1995، وفي سنة 1977 كانت النسبة 42%، وفي 1986 كانت 49% وفي 1990، 1993 كانت 61%. وتظهر استطلاعات التسعينيات أن 60% أو أكثر من الشعب يحبذون هجرة أقل (27).

وبينما تؤثر الاهتمامات والظروف الاقتصادية على المواقف بالنسبة للهجرة، فإن المعارضة المتزايدة في الأوقات الجيدة والسيئة توحى بأن الثقافة والجريمة وأساليب الحياة كانت أكثر أهمية في هذا التغير في الرأي. ويعلق أحد المراقبين في سنة 1994: «كثير من الأمريكيين وربما معظمهم، مازال ينظر إلى بلده كمجتمع أوروبي مستقر، قوانينه موروثة عن إنجلترا، لغته هي الإنجليزية (ويجب أن تظل) مؤسساته ومنشآته العامة تستلهم النماذج الكلاسيكية الغربية، دينه له جذور يهودية مسيحية، وعظمته نابعة أساساً من قيم العمل البروتستانتية». تعبيراً عن هذه المخاوف، قال حوالي 55% من عينة من الشعب إنهم يعتقدون أن الهجرة تشكل تهديداً للثقافة الأمريكية، وبينما يرى الأوروبيون التهديد إسلامياً أو عربياً فإن الأمريكيين يرونه أمريكياً

لاتينيا وآسيويًا ومكسيكيًا في الأساس، وعند سؤالهم في سنة 1990 عن المصادر التي تسمح الولايات المتحدة بالهجرة منها أكثر من اللازم، حددت عينة من الأمريكيين «المكسيك» ضعف أي مكان آخر، تليها «كوبا» في الترتيب، ثم الشرق (نسبة غير محددة) وأمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية (غير محددة) واليابان وفيتنام والصين وكوريا. تنامي المعارضة العامة للهجرة في أوائل التسعينيات عجل برد فعل سياسي مثل ذلك الذي حدث في أوروبا. وطبقاً لطبيعة النظام السياسي الأمريكي، فإن الأحزاب اليمينية المعادية للهجرة لم تفز في الانتخابات، ولكن دعاة عدم الهجرة وجماعات المصالح أصبحت أكثر عددًا وأكثر نشاطًا وأعلى صوتًا. وكان معظم الاستياء يتركز على نحو 3.5: 4 ملايين مهاجر بطرق غير قانونية وقد استجاب السياسيون لذلك.

ومثل أوروبا، كان أقوى رد فعل يوجد على مستوى الولاية والمستويات المحلية التي تتحمل معظم نفقات المهاجرين.

والنتيجة أن «فلوريدا» في سنة 1994، - وبعد ذلك انضمت إليها ست ولايات أخرى - قاضت الحكومة الفيدرالية من أجل 884 مليون دولار سنويًا لتغطية نفقات التعليم والرعاية الاجتماعية وإعمال القانون والنفقات الأخرى الناجمة عن الهجرة بأساليب غير قانونية. في كاليفورنيا، حيث يوجد أكبر عدد من المهاجرين في الكم النهائي والنسبة، حصل العمدة «بيت ولسن» على التأييد العام بدعوته لحرمان أطفال المهاجرين غير القانونيين من التعليم ورفض منح جنسية الولايات المتحدة لمواليد المهاجرين غير القانونيين وإيقاف المدفوعات التي تتحملها الولاية من أجل الرعاية الطبية الطارئة للمهاجرين بطرق غير قانونية.

وفي نوفمبر 1994 وافق أهالي كاليفورنيا بالإجماع على مشروع القانون رقم 187 الذي يحرم المهاجرين بطرق غير قانونية وأطفالهم من المزايا الصحية والتعليمية والاجتماعية.

كما تحركت إدارة «كلينتون» في 1994، في خطوة عكس موقفها السابق، نحو تشديد الرقابة على الهجرة وتشديد القواعد التي تحكم اللجوء السياسي وتوسيع الإدارة المعنية بالهجرة والتطبيع وتقوية دوريات المراقبة على الحدود وإقامة حواجز على طول الحدود مع المكسيك.

في سنة 1995 أوصت لجنة «إصلاح شئون الهجرة» التي أقرها الكونجرس في سنة 1990 بتقليص حجم الهجرة السنوية من حوالي



(جدول رقم 8-2)

**سكان الولايات المتحدة حسب الجنس والعرق (%)**

| العرق | باكستان | إيران |                      |
|-------|---------|-------|----------------------|
| ٥٣٪   | ٦٤٪     | ٧٤٪   | بيض غير هسبانين      |
| ٢٥    | ١٦      | ١٠    | هسبانين              |
| ١٤    | ١٣      | ١٢    | سود                  |
| ٨     | ٦       | ٣     | سكان جزر أسيوية      |
|       |         |       | رياسيفية             |
| ١     | ▷       | ▷     | هنود أمريكيون/الأسكا |
| ٣٩٤   | ٣٢٣     | ٢٦٣   | الإجمالي بالملليون   |

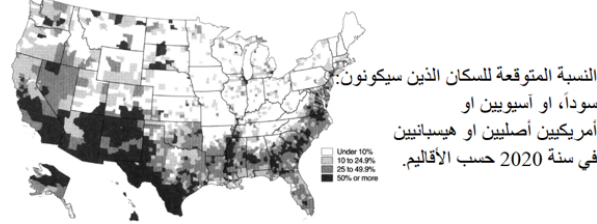
المصدر: U.S. Bureau of Census. Population Projections of the United States by Age, Sex, Race and Hispanic Origin: 1995 to 2050 (Washington: U.S. Government Printing office, 1996) pp. 12-13.

800.000 إلى 550.000 مع إعطاء الأفضلية للأطفال الصغار والزوجات ولكن ليس لأقارب آخرين للمواطنين الحاليين والمقيمين، وأدى هذا الإجراء إلى «إثارة مشاعر الغضب بين الأسر الآسيوية الأمريكية والأسر الهسبانية» (29)، وكانت التشريعات التي جسدت الكثير من توصيات اللجنة والإجراءات الأخرى المقيدة للهجرة في الطريق عبر الكونجرس في 1995 - 1996 وبمنتصف التسعينيات أصبحت الهجرة قضية سياسية رئيسية في الولايات المتحدة، وفي سنة 1996 كانت معارضة الهجرة بنداً رئيسياً في.

## (خريطة رقم 1-8)

### الولايات المتحدة: دولة صدع

النسبة المتوقعة للسكان الذين سيكونون: سوداً، أو آسيويين أو أمريكيين أصليين أو هيسبانيين في سنة 2020 حسب الأقاليم.



الحملة الانتخابية لـ «باتريك بوكانان». الولايات المتحدة تتبع خطى أوروبا في التحرك نحو تخفيض دخول غير الغربيين إلى مجتمعها تخفيضاً كبيراً. ولكن هل يستطيع أي من أوروبا أو الولايات المتحدة إيقاف مد الهجرة؟ فرنسا مرت بموجة مهمة من التشاؤم الديموغرافي بدءاً من الرواية القاسية لـ «جان راسيل» في السبعينيات إلى التحليل المثقف لـ «جان كلود شيسنيه» في التسعينيات وتلخصها تعليقات «بيتر ليلوش» في 1991: «التاريخ، القرابة، الفقر، يضمنون أن فرنسا وأوروبا مقدر لهما أن تغمرهما أناس من المجتمعات العاجزة في الجنوب. ماضي أوروبا كان أبيض ويهودياً مسيحياً أما المستقبل فلا»<sup>34</sup> (30).

إلا أن المستقبل لا يتقرر بشكل نهائي، كما أنه لا يوجد أي مستقبل دائم. القضية ليست ما إذا كانت أوروبا سوف تتحول إلى الإسلام أو الولايات المتحدة إلى الهيسبانية. القضية هي إذا ما كانت أوروبا وأمريكا ستصبحان مجتمعات مشقوقة أو مصدوعة تضم مجتمعين متميزين ومنفصلين من حضارتين مختلفتين إلى حد كبير. وهذا بدوره يتوقف على عدد المهاجرين ومدى استيعابهم في الثقافات الغربية السائدة في أوروبا وأمريكا.

والمجتمعات الأوروبية بشكل عام أما أنها لا تريد أن تستوعب المهاجرين، أو أن لديها صعوبة شديدة في عمل ذلك، كما أن درجة رغبة المهاجرين المسلمين وأطفالهم في أن يتم استيعابهم ليست واضحة. ومن هنا فإن الهجرة الكبيرة المتواصلة من المرجح أن تفرز أقطاراً منقسمة إلى مجتمعات مسيحية وإسلامية، هذه النتيجة يمكن تجنبها لدرجة أن الحكومات والشعوب الأوروبية مستعدة لتحمل تكاليف الحد من تلك الهجرة، بما في ذلك التكاليف المالية المباشرة للإجراءات المضادة للهجرة، والتكاليف الاجتماعية اللازمة للمجتمعات المهاجرة الموجودة بالفعل، والتكاليف

الاقتصادية المحتملة على المدى الطويل، نتيجة نقص الأيدي العاملة ونسبة الزيادة السكانية المنخفضة.

مشكلة الغزو الإسلامي الديموغرافي على أية حال من المرجح أن تضعف، حيث إن معدلات النمو السكاني في مجتمعات شمال إفريقيا والشرق الأوسط تصل إلى أعلى مستوياتها ثم تبدأ في الهبوط كما حدث في بعض الدول (31).

وطالما أن الضغط الديموغرافي يدفع إلى الهجرة، فإن الهجرة الإسلامية يمكن أن تقل بحلول عام 2025، وإن كان هذا لا ينطبق على دول شبه الصحراء الإفريقية.

إذا حدث نمو اقتصادي وأدى إلى تعبئة اجتماعية في غرب ووسط إفريقيا فإن الدوافع وإمكانات الهجرة ستزيد، وتهديد أوروبا بخطر «الأسلمة» سيحل محله خطر «الأفرقة». إمكانية تحقيق هذا الخطر سوف تتأثر بمدى نقص السكان في إفريقيا نتيجة الإيدز والأوبئة الأخرى، ودرجة اجتذاب جنوب إفريقيا لمهاجرين من أماكن أخرى من القارة.

وبينما يمثل المسلمون المشكلة العاجلة بالنسبة لأوروبا، يمثل المكسيكيون نفس المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة. وعلى فرض استمرار التوجهات والسياسات الحالية، فإن تعداد سكان أمريكا كما توضح الأرقام في الجدول رقم 8 - 2 سوف يتغير بشكل جوهري في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين، ليصبح حوالي 50% بيض و25% هيسبانيك، وكما هو الحال في أوروبا فإن التغيير في سياسة الهجرة وآثار الإجراءات المتخذة ضدها استطاعت أن تغير هذه الافتراضات.

وحتى مع ذلك، ستظل القضية المركزية هي درجة استيعاب الهيسبان في المجتمع الأمريكي كما حدث بالنسبة لجماعات الهجرة السابقة.

## (جدول رقم 8-2)

### سكان الولايات المتحدة حسب الجنس والعرق (%)

(جدول رقم 8-2)  
سكان الولايات المتحدة حسب الجنس والعرق (%)

| ٢٠٥٠ | ٢٠٢٠ | ١٩٩٥ |                            |
|------|------|------|----------------------------|
| ٥٣٪  | ٦٤٪  | ٧٤٪  | بيض غير هسبانيين           |
| ٢٥   | ١٦   | ١٠   | هسبانيون                   |
| ١٤   | ١٣   | ١٢   | سود                        |
| ٨    | ٦    | ٣    | سكان جزر آسيوية وباسيفيكية |
| ١    |      |      | هنود أمريكيون/ وألاسكا     |
| ٣٩٤  | ٣٢٣  | ٢٦٣  | الإجمالي (بالمليون)        |

المصادر: U.S Bureau of Census. Population Projections of the United States by Age, Sex, Race and Hispanic Origin: 1995 to 2050 (Washington: U.S. Government Printing office, 1996) PP. 12-13.

الجيل الثاني والجيل الثالث من الهسبان يواجهون مجموعة كبيرة من الدوافع والضغوط من أجل ذلك. من ناحية أخرى فإن الهجرة المكسيكية تختلف عن الهجرات الأخرى في جوانب قد تكون مهمة.

**أولاً:** المهاجرون من أوروبا أو آسيا يعبرون محيطات. المكسيكيون يمشون عبر حدود برية أو يخوضون عبر بحار. هذا إلى جانب السهولة المتزايدة في وسائل الانتقال والاتصال التي تمكنهم من الحفاظ على صلات وثيقة وصلات هوية مع مجتمعاتهم في بلدانهم الأصلية.

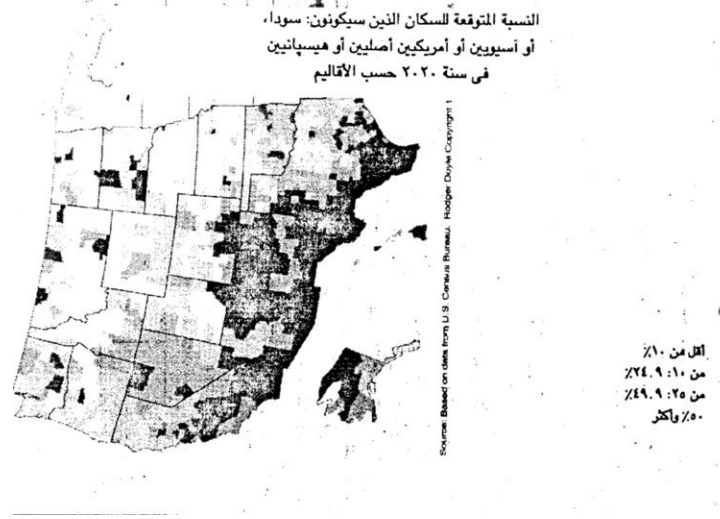
**ثانياً:** المهاجرون المكسيك متمركزون في الولايات المتحدة الجنوبية الغربية ويشكلون جزءاً من مجتمع مكسيكي متصل وممتد من «يوكاتان إلى كلورادو» (انظر الخريطة 8-1).

**ثالثاً:** توحى بعض الدلائل بأن مقاومة الاستيعاب أقوى بين المكسيكيين المهاجرين عما كانت بين الجماعات المهاجرة الأخرى، وأن المكسيكيين يميلون إلى الاحتفاظ بهويتهم المكسيكية، كما ظهر في النضال ضد مشروع القانون رقم 187 في كاليفورنيا سنة 1949.



**رابعًا:** المنطقة التي استقر بها المكسيكيون كانت الولايات المتحدة قد ضمتها بعد أن هزمت المكسيك في منتصف القرن التاسع عشر، ومن المؤكد أن التقدم الاقتصادي المكسيكي سوف يولد مشاعر مكسيكية انتقامية. وفي الوقت المناسب فإن نتائج التوسع العسكري الأمريكي في القرن التاسع عشر ستواجه تهديدات، ربما يعكسها التوسع الديموغرافي المكسيكي في القرن الواحد والعشرين.

## (خريطة رقم 1-8) الولايات المتحدة: دول صدع 2020



ميزان القوى المتغير بين الحضارات يجعل من الصعب على الغرب أكثر فأكثر أن يحقق أهدافه بالنسبة لانتشار الأسلحة وحقوق الإنسان والهجرة وغيرها من القضايا. ولكي يقلل خسائره في ذلك إلى حدها الأدنى، فإن الموقف يتطلب من الغرب أن يستخدم موارده الاقتصادية ببراعة بأسلوب الجزيرة والعصا في التعامل مع المجتمعات الأخرى لكي يدعم وحدته وينسق سياساته، ولكي يجعل من الصعب على المجتمعات الأخرى، أن تستخدم دولة غربية ضد دولة غربية أخرى وأن ينمي ويستغل الخلافات بين الدول غير الغربية. إن قدرة الغرب على متابعة هذه الاستراتيجيات سوف تتشكل حسب طبيعة ومدى صراعاته مع حضارات التحدي من جانب ومدى قدرته على التوحد مع حضارات الحركة وتطوير المصالح المشتركة معها من جانب آخر.

## دولة المركز وصراعات خط التقسيم الحضاري:

الحضارات هي القبائل الإنسانية النهائية، وصدام الحضارات هو صراع قبلي على نطاق كوني. في العالم الناشئ، قد تقيم الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارتين مختلفتين علاقات وتحالفات تكتيكية محدودة وخاصة بغرض تنمية مصالحها ضد كيانات تنتمي إلى حضارة ثالثة أو من أجل أهداف مشتركة أخرى. على أن العلاقات بين الجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة غالباً لن تكون وثيقة، بل عادة ما تكون باردة وعدائية في معظم الأحوال. العلاقات بين الدول التي تنتمي إلى حضارات مختلفة والموروثة عن الماضي مثل تحالفات الحرب الباردة العسكرية من المرجح أن تضعف أو تتبخر.

الآمال في «مشاركات» وثيقة ومتداخلة بين الحضارات كتلك التي كانت مُفَصَّلة بواسطة القيادات في روسيا وأمريكا لن تتحقق. العلاقات متداخلة الحضارات والتي تنشأ. سوف تتنوع بين التباعد والعنف مع تحلل كبير فيما بينهما وفي حالات كثيرة من المرجح أن تقترب من «السلام البارد»، الذي حذر «بوريس يلتسين» من أنه قد يكون مستقبل العلاقات بين روسيا والغرب.

العلاقات الأخرى بين الحضارات قد تقترب من حالة «الحرب الباردة».

اصطلاح «الحرب الباردة» صنعه أسبان القرن الثالث عشر لكي يصفوا به «تعايشهم القلق» مع المسلمين في البحر الأبيض المتوسط، وفي التسعينيات كان كثيرون يرون «حرباً حضارية باردة» تنمو مرة أخرى بين الإسلام والغرب(1).

وفي عالم مكون من حضارات، لن تكون تلك هي العلاقة الوحيدة التي توصف بهذا المصطلح. السلام البارد، الحرب الباردة، حرب التجارة، شبه الحرب، السلام القلق، العلاقات المضطربة، التنافس الحاد، التعايش التنافسي، سباق التسلح.. هذه العبارات كلها هي الوصف الأكثر احتمالاً للعلاقات بين الكيانات المنتمية لحضارات مختلفة. الثقة والصداقة ستكون عملة نادرة.

الصراعات بين الحضارات تأخذ شكلين: على المستوى المحلي أو الصغير، تحدث صراعات خطوط التقسيم بين دول الجوار المنتمية إلى حضارات مختلفة، وبين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة داخل دولة ما، وبين جماعات تحاول إقامة دول جديدة على أنقاض الدول القديمة كما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق ويوغوسلافيا السابقة. صراعات خطوط التقسيم متفشية خاصة بين المسلمين وغير المسلمين، وسوف نتحرى أسباب هذه الصراعات وطبيعتها والقوى المحركة لها في الفصلين العاشر والحادي عشر.

على المستوى الكوني أو الكبير، تحدث صراعات دول المركز بين الدول الرئيسية في الحضارات المختلفة، والقضايا في هذه الصراعات هي القضايا الكلاسيكية في الصراعات الدولية وتتضمن:

1- النفوذ النسبي في تشكيل التطورات الكونية وأداء المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2- القوة النسبية التي تتجلى في الخلاف حول سياسات عدم الانتشار والتحكم في التسليح وسباقات التسليح.

3- القوة الاقتصادية والرفاة، والتي تتبدى في النزاع على التجارة والاستثمار وقضايا أخرى.

4- أناس يستخدمون جهود دولة من إحدى الحضارات لحماية أقارب لهم في حضارة أخرى أو للتفرقة ضد أناس من حضارة أخرى، أو لطرد أناس ينتمون إلى حضارة مختلفة من أراضيها.

5- القيم والثقافة التي تنشأ حولهما الصراعات عندما تحاول دولة ما أن تبني أو أن تفرض قيمها على شعب حضارة أخرى.

6- وأحياناً أراضي تصبح فيها دول المركز مشاركة في صراعات خطوط التقسيم بها.

هذه القضايا بالطبع هي مصادر الصراع بين البشر عبر التاريخ، وعندما تتورط في الصراع دول من حضارات مختلفة، فإن الاختلافات الثقافية تجعل الصراع أكثر حدة.

في منافسات بعضها مع البعض، تحاول دول المركز أن تحشد جماعاتها الحضارية، وأن تحصل على دعم من دول حضارة ثالثة، وأن تبني الانقسامات في الحضارات المعارضة والخروج عنها، وأن تستخدم أقصى ما تستطيع من التحركات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والسرية

وإغراءات وقسر الدعاية لتحقيق أهدافها. إلا أنه من غير المرجح أن تستخدم دول المركز القوة العسكرية مباشرة ضد بعضها الآخر إلا في مواقف مثل تلك التي حدثت في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية، حيث يجاور بعضهم البعض على خط تقسيم حضاري. على أن حروب دول المركز يمكن أن تنشأ تحت ظرفين فقط:

**أولاً:** قد تتطور نتيجة تصعيد صراعات خطوط التقسيم بين الجماعات المحلية، حيث تحتشد جماعات القربى بما فيها دول المركز لدعم المقاتلين المحليين. هذه الإمكانية قد تخلق دافعاً أساسياً لدول المركز في الحضارات المعارضة لاحتواء صراع خط التقسيم أو حله.

**ثانياً:** حروب دول المركز قد تنتج عن تغير في ميزان القوى الكوني بين الحضارات. القوة المتزايدة لأثينا داخل الحضارة اليونانية - كما يقول «تشيد يدس» أدت إلى حرب «بيلوبونيسيان»، وتاريخ الحضارات الغربية بالمثل هو تاريخ «حروب سيطرة» بين قوى صاعدة وقوى منهارة.

يتوقف مدى تشجيع العوامل المماثلة للصراعات بين دول المركز الصاعدة والدول المنهارة في الحضارات المختلفة - إلى حد ما - على الطريقة التي تفضلها الدول للتكيف مع القوة الجديدة الناشئة، وهل هي التوازن معها أم الالتحاق بها. وبينما قد يبدو الالتحاق هو الأكثر تمييزاً للحضارات الآسيوية، إلا أن صعود القوة الصينية استطاع أن يؤلّد محاولات التوازن من دول في حضارات أخرى مثل الولايات المتحدة والهند وروسيا. حرب السيطرة المفقودة في التاريخ الغربي، هي تلك التي بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، ومن المفترض أن التحول من سلام بريطاني إلى سلام أمريكي كان يرجع في حد كبير إلى علاقة القربى الثقافية الوثيقة بين المجتمعين. غياب قربى من هذا النوع في ميزان القوى المتغير بين الغرب والصين لا يجعل الصراع المسلح مؤكداً، وإن كان يجعله ممكناً. القوى المحركة للإسلام هي المصدر المستمر لحروب كثيرة صغيرة نسبياً على حدود التقسيم، وصعود الصين هو المصدر المحتمل لحرب تداخل حضاري كبيرة بين دول المركز.

## الإسلام والغرب:

يقول بعض الغربيين بما فيهم الرئيس «كلينتون» إن الغرب ليس بينه وبين الإسلام أي مشكلة، وإنما المشكلات موجودة فقط مع بعض المتطرفين الإسلاميين. أربعة عشر قرناً من التاريخ تقول عكس ذلك. العلاقات بين الإسلام والمسيحية سواء الأرثوذكسية أو الغربية كانت عاصفة غالباً. كلاهما كان «الآخر» بالنسبة للآخر. صراع القرن العشرين بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية ليس سوى ظاهرة سطحية وزائلة، إذا ما قورن بعلاقة الصراع المستمر والعميق بين الإسلام والمسيحية. أحياناً، كان التعايش السلمي يسود، غالباً كانت العلاقة علاقة تنافس واسع مع درجات مختلفة من الحرب الباردة. «محركاتهما التاريخية» كما يعلق «جون اسبوسيتو»: «وجدت المجتمعين دائماً في حالة تنافس، وثبتت أحياناً في صراع مميت للقوى والأرض والأنفس»<sup>(2)</sup>. عبر القرون كانت خطوط العقيدتين تصعد وتهبط في تتابع من نوبات انبعاث مهمة، فوفقات، وانتكاسات. الاكتساح العربي الإسلامي في اتجاه الخارج من بداية القرن السابع إلى منتصف القرن الثامن أقام حكماً إسلامياً في شمال إفريقيا وأيبيريا والشرق الأوسط وفارس وشمال الهند، ولمدة قرنين تقريباً كانت خطوط التقسيم بين الإسلام والمسيحية مستقرة. بعد ذلك، في أواخر القرن الحادي عشر، أكد المسيحيون سيطرتهم على البحر الأبيض المتوسط الغربي، غزوا صقلية، واستولوا على طليطلة، وفي 1095 بدأت المسيحية الحملات الصليبية، ولمدة قرن ونصف القرن حاول الحكام المسيحيون - مع نجاح متناقص - أن يقيموا حكماً مسيحياً في الأرض المقدسة والمناطق المجاورة في الشرق الأدنى، وخسروا آخر موضع لقدم هناك في عام 1291، في نفس الوقت كان الأتراك العثمانيون قد ظهروا على المسرح. أضعفوا بيزنطة في البداية، ثم غزوا معظم البلقان بالإضافة إلى شمال إفريقيا، واستولوا على القسطنطينية في 1453 وحاصروا فيينا في 1529. ويلاحظ «برنارد لويس»: «لمدة ما يقرب من ألف سنة، منذ أول رسو موريسكي في إسبانيا وحتى الحصار التركي الثاني لـ «فيينا»، كانت أوروبا تحت تهديد مستمر من الإسلام»<sup>(3)</sup>. الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك، وقد فعل ذلك مرتين على الأقل.

وبحلول القرن الخامس عشر. بدأ المد ينقلب، المسيحيون - بالتدريج - استعادوا أيبيريا مكملين المهمة حتى غرناطة في 1492، في نفس الوقت مكنت الابتكارات الأوروبية في الملاحة البحرية للبرتغاليين ثم غيرهم من تطويق الأراضي الإسلامية، وشق طريقهم في المحيط الهندي وما وراءه، وفي نفس الوقت كان الروس قد أنهوا قرنين من حكم التتار. العثمانيون -

بالتالي

- قاموا باندفاعه أخيرة إلى الأمام ليحاصروا «فيينا» مرة ثانية في 1683.

فشلهم هناك كان بداية تراجع طويل، متضمناً كفاح الشعوب الأرثوذكسية في البلقان لتحرير أنفسهم من الحكم العثماني، وتوسع إمبراطورية هابسبورج والتقدم الدرامي للروس نحو البلقان والقوقاز. وفي ظرف قرن تقريباً كان «جلاد المسيحية» قد أصبح «رجل أوروبا المريض» (4).

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، أطلقت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا رصاصة الرحمة، وأقاموا حكمهم المباشر أو غير المباشر على الأراضي العثمانية الباقية ما عدا مساحة الجمهورية التركية. وبحلول سنة 1920 لم يكن هناك سوى أربعة دون مستقلة على نحو ما عن الحكم غير الإسلامي وهي، تركيا والسعودية وإيران وأفغانستان.

تراجع الكولونيالية الغربية بالتالي بدأ بطيئاً في العشرينيات والثلاثينيات، ثم تسارع بصورة كبيرة نتيجة للحرب العالمية الثانية، كما أن سقوط الاتحاد السوفيتي حقق الاستقلال لمجتمعات إسلامية إضافية. وطبقاً لأحد التقديرات، حدث ما يقرب من 92 حالة استيلاء على أراض إسلامية من قبل حكومات غير إسلامية عامي 1757 و1919، وبحلول عام 1995 كان 69 من تلك المساحات قد عاد مرة أخرى تحت الحكم الإسلامي، وفي حوالي 45 دولة مستقلة كانت الأغلبية الساحقة من السكان مسلمين.

الطبيعة العنيفة لهذه العلاقات المتغيرة تعكسها حقيقة أن 50% من الحروب التي تضمنت ثنائيات من دول ذات أديان مختلفة بين عامي 1820 و1929 كانت حروباً بين مسلمين ومسيحيين (5). أسباب هذا النمط من الصراع لا تكمن في ظاهرة انتقالية مثل العاطفة المسيحية في القرن الثاني عشر، أو الأصولية الإسلامية في القرن العشرين. إنها تتدفق من طبيعة الديانتين والحضارتين المؤسستين عليهما. الصراع كان من ناحية نتيجة الاختلاف، خاصة مفهوم المسلمين للإسلام كأسلوب حياة متجاوز ويربط بين الدين والسياسة، ضد المفهوم المسيحي الغربي الذي يفصل بين مملكة الرب ومملكة قيصر. كما كان الصراع نابغاً من أوجه التشابه بينهما. كلاهما دين توحيد ويختلف عن الديانات التي تقول بتعدد الآلهة ولا يستطيع أن يستوعب آلهة آخرين بسهولة. وكلاهما ينظر إلى العالم نظرة ثنائية: «نحن» و«هم».

كلاهما يدعي أنه العقيدة الصحيحة الوحيدة التي يجب أن يتبعها الجميع.

كلاهما دين تبشيري يعتقد أن متبعيه عليهم التزام بهداية غير المؤمنين وتحويلهم إلى ذلك الإيمان الصحيح.

الإسلام منذ البداية انتشر بالفتح، والمسيحية كانت تفعل نفس الشيء عند وجود الفرصة، مفهوما «الجهاد» و«الصلب» المتوازيان لا يشبهان بعضهما الآخر فقط وإنما يميزان العقيدتين عن الأديان العالمية الأخرى. الإسلام والمسيحية مع اليهودية لهم كذلك نظرات غائية **35** للتاريخ، على عكس النظرات الحلقية أو الساكنة السائدة في الحضارات الأخرى. مستوى الصراع العنيف بين الإسلام والمسيحية عبر الزمن كان يتأثر دائماً بالنمو الديموغرافي وهبوطه، وكذلك بالتطورات الاقتصادية والتحول التكنولوجي وشدة الالتزام الديني. انتشار الإسلام في القرن السابع كان مصحوباً بهجرات كثيفة من الشعوب العربية لم يسبق لها مثيل - من ناحية «الحجم والسرعة» - إلى أراضي الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية. بعد ذلك بقرون قليلة كان الصليبيون - إلى حد كبير - نتاجاً للنمو الاقتصادي والتوسع السكاني في أوروبا القرن الحادي عشر والتي جعلت من الممكن تعبئة أعداد كبيرة من الفرسان والفلاحين من أجل المسيرة نحو «الأرض المقدسة». عندما وصلت الحملة الصليبية الأولى إلى «إسطنبول» كتب أحد المراقبين البيزنطيين: يبدو الأمر وكأن «الغرب بأكمله بما فيه من قبائل البربر الذين يعيشون في ما وراء البحر الأدرياتيكي حتى أعمدة هرقل، قد بدأوا هجرة جماعية وحثوا الخطى متدفقين باتجاه آسيا في كتلة متراسة... وبكل أمتعتهم» (6) وفي القرن التاسع عشر أدى النمو السكاني الهائل إلى انفجار أوروبي مرة أخرى وأحدث أكبر عملية هجرة في التاريخ تدفقت في أراضي المسلمين وفي أراض أخرى.

مجموعة مشابهة من العوامل زادت من الصراع بين الإسلام والغرب في أواخر القرن العشرين.

**أولاً:** خَلَفَ النمو السكاني الإسلامي أعداداً كبيرة من الشبان العاطلين والساخطين الذين أصبحوا مجندين للقضايا الإسلامية ويشكلون ضغطاً على المجتمعات المجاورة وبهاجرون إلى الغرب.

**ثانياً:** أعطت الصحة الإسلامية ثقة متجددة للمسلمين في طبيعة وقدرة حضارتهم وقيمهم المتميزة مقارنة بتلك التي لدى الغرب.

**ثالثاً:** جهود الغرب المستمرة لتعميم قيمه ومؤسساته من أجل الحفاظ على تفوقه العسكري والاقتصادي، والتدخل في الصراعات في العالم الإسلامي تولد استياء شديداً بين المسلمين.



**رابعاً:** سقوط الشيوعية أزال عدوًا مشتركًا للغرب والإسلام وترك كلاً منهما لكي يصبح الخطر المتصور على الآخر.

**خامساً:** الاحتكاك والامتزاج المتزايد بين المسلمين والغربيين يشير في كل من الجانبين إحساسًا بهويته الخاصة وكيف أنها مختلفة عن هوية الآخر.

التداخل والامتزاج أيضاً يفاقمان من الخلافات حول حقوق أبناء حضارة ما في دولة يسيطر عليها أبناء حضارة أخرى، في الثمانينيات والتسعينيات انهار بشدة ذلك التسامح بالنسبة للآخر في كل من المجتمعات الإسلامية والمسيحية. وهكذا فإن أسباب الصراع المتجدد بين الإسلام والغرب توجد في الأسئلة الأساسية للقوة والثقافة «من الفاعل ومن المفعول به؟»، «من الذي يجب أن يحكم، ومن الذي يجب أن يكون محكوماً؟» القضية المركزية للسياسة كما حددها «لينين» هي جذر الخلاف بين الإسلام والغرب، إلا أن هنالك أيضاً الصراع الإضافي الذي كان يراه «لينين» بلا معنى بين صورتين مختلفتين لما هو صواب وما هو خطأ، ونتيجة لذلك: من هو المحق ومن هو المخطئ؟

طالما أن الإسلام يظل (وسيطل) كما هو الإسلام، والغرب يظل (وهذا غير مؤكد) كما هو الغرب، فإن الصراع الأساسي بين الحضارتين الكبيرتين وأساليب كل منهما في الحياة سوف يستمر في تحديد علاقتهما في المستقبل، كما حددها على مدى الأربعة عشر قرناً السابقة. هذه العلاقات يزيد من تعكيرها عدد من القضايا الجوهرية تختلف عليها مواقفهم أو تتصارع.

تاريخياً: كانت إحدى القضايا الرئيسية هي السيطرة على مساحة من الأرض، ولكن ذلك - نسبياً - لم يكن مهماً. في منتصف التسعينيات كان هناك 19 صراعاً بين المسلمين والمسيحيين من مجمل 28 صراعاً بين المسلمين وغير المسلمين عبر خطوط التقسيم الحضاري. كان من بينها 11 مع مسيحيين أرثوذكس و9 مع أتباع المسيحية الغربية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا. واحد فقط من هذه الصراعات العنيفة أو التي كان يمكن أن تكون عنيفة، هو ذلك الذي حدث مباشرة بين الكروات والبوسنيين على طول خط التقسيم بين الغرب والإسلام.

انتهاء الاستعمار الغربي للأراضي وغياب التوسع الإسلامي أحدثا نوعاً من العزلة الجغرافية لدرجة أن التجاور المباشر بين مجتمعات غربية وإسلامية لا يوجد إلا في مناطق قليلة في البلقان. وهكذا فإن تركيز الصراع بين الغرب والإسلام على الأراضي أقل مما هو على قضايا التداخل الحضاري الأوسع

مثل نشر الأسلحة وحقوق الإنسان والتحكم في النفط والهجرة وإرهاب الإسلاميين والتدخل الغربي. شدة هذا العداء التاريخي المتزايد كانت أمراً معترفاً به من قِبَل أبناء المجتمعين في أعقاب الحرب الباردة. في سنة 1991 مثلاً كان «بارن بوزان» يرى عدة أسباب لنشوب حرب مجتمعية باردة «بين الغرب والإسلام تقف فيها أوروبا على خط المواجهة».

هذا التطور له علاقة بالقيم العلمانية مقابل القيم الدينية، له علاقة بالخصومة التاريخية بين المسيحية والإسلام، وبالغيرة من القوة الغربية، وبالاستياء من السيطرة الغربية الناجمة عن بنية الشرق الأوسط السياسية بعد زوال الاستعمار، وبالشعور بالمرارة والامتهان نتيجة المقارنة البغيضة بين إنجازات الحضارتين الإسلامية والغربية في القرنين الأخيرين.

كما لاحظ، بالإضافة إلى ذلك، أن حرباً مجتمعية باردة مع الإسلام سوف تساعد على تقوية الهوية الأوروبية بشكل عام، في وقت حاسم بالنسبة للوحدة الأوروبية. ومن هنا «قد يكون هناك مجتمع في الغرب مستعد، ليس لدعم حرب مجتمعية باردة فقط مع الإسلام، بل ولتبني سياسات تشجع عليها». في سنة 1990 قام «برنارد لويس»، وهو مفكر غربي بارز مهتم بالإسلام. بتحليل «جذور الغضب الإسلامي» واستنتج قوله: «يجب أن يكون واضحاً الآن أننا نواجه حالة وحركة تتخطى بكثير مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تتابعها، وهذا ليس أقل من صدام حضارات والذي ربما كان غير منطقي، ولكنه بالتأكيد رد فعل تاريخي لتنافس قديم ضد تراثنا اليهودي المسيحي وحاضرنا العلماني وانتشار كل منهما على مستوى العالم، ومن المهم جداً أننا من جانبنا لا يجب أن نستثار إلى رد فعل تاريخي ولا منطقي معادل ضد ذلك المنافس» (7). وهناك ملاحظات مشابهة في الجانب الإسلامي. الكاتب الصحفي البارز «محمد سيد أحمد» كان يقول في عام 1994: «هناك علامات لا تخطئها العين على صدام يتنامى بين الفكر اليهودي المسيحي الغربي وحركة الإحياء الإسلامي، والذي يمتد الآن من الأطلنطي غرباً إلى الصين شرقاً». كما تنبأ هندي مسلم بارز في عام 1992 بأن «المواجهة القادمة للغرب ستأتي تحديداً من العالم الإسلامي، مع زحف الدول الإسلامية من المغرب إلى باكستان سيبدأ صراع من أجل نظام عالمي جديد». كما يرى محام تونسي كبير أن الصراع قائم بالفعل «الكولونيالية حاولت أن تشوه كل التقاليد الثقافية للإسلام. أنا لست متأسلاً ولا أعتقد أن هناك صراعاً بين الأديان. هناك صراع بين الحضارات» (8). في الثمانينيات والتسعينيات كان التوجه العام للإسلام مضاداً للغرب، وهذا في جزء منه نتيجة طبيعية للصحة الإسلامية ورد فعل ضد ما يعتقد أنه «تسميم غربي للمجتمعات الإسلامية». «تأكيد الإسلام مهما

كان شكله المذهبي يعني رفض المؤثرات الأوروبية والأمريكية على المجتمع المحلي وعلى السياسة والأخلاق»(9).

كان زعماء المسلمين في الماضي يقولون لشعوبهم أحياناً: «لابد أن نتغرب». ولو قال ذلك أي قائد مسلم في الربع الأخير من القرن العشرين لابد أن يكون حالة فردية. والحقيقة أننا من الصعب أن نجد عبارات مديح للقيم والمؤسسات الغربية على لسان أي مسلم سواء من السياسيين أو الرسميين أو الأكاديميين أو رجال الأعمال. إنهم بدلاً من ذلك يؤكدون على الاختلافات بين حضارتهم والحضارة الغربية وعلى تفوق ثقافتهم والحاجة إلى الحفاظ على ثبات تلك الثقافة ضد الهجوم الغربي. المسلمون يخشون ويمتعضون من القوة الغربية وما يمثله ذلك من خطر بالنسبة لمجتمعاتهم ومعتقداتهم.

وهم يرون الثقافة الغربية ثقافة مادية فاسدة متفسخة ولا أخلاقية، كما يرونها مغوية، ومن هنا يؤكدون أكثر فأكثر على الحاجة لمقاومة تأثيرها على أسلوب حياتهم. ويهاجم المسلمون الغربَ بدرجة متزايدة لا لأن الغرب يتبع ديناً غير كامل أو خاطئ رغم أنه دين كتاب، بل يهاجمونه لأنه لا يتبع أي دين بالمرة.

في نظر المسلمين: العلمانية اللا دينية وبالتالي اللاأخلاقية، شرور أشد سوءاً من المسيحية الغربية التي أنتجتها. في الحرب الباردة، كان الغرب يصف خصمه بـ «الشيوعية الكافرة»، في صراع حضارات ما بعد الحرب الباردة المسلمون يرون خصومهم: «الغرب الكافر». هذه الانطباعات عن الغرب كمتغطرس ومادي وقمعي ومتوحش ومتفسخ لا توجد عند أئمة الأصوليين فقط وإنما أيضاً عند أولئك الذين يعتبرهم كثيرون من الغرب حلفاءهم ومؤيديهم الطبيعيين. قليل من الكتب التي ألفها مسلمون والتي نشرت في الغرب في التسعينيات حظي بمثل ما حظي به كتاب «فاطمة المرنيسي»:

«الإسلام والديمقراطية» من مديح، والذي رحب به الغربيون بشكل عام ككلمة شجاعة من امرأة مسلمة تقدمية وليبرالية(10).

«الغرب» مادي و«إمبريالي» و«ألحق أذى» للأمم الأخرى من خلال «الرعب الكولونيالي» (ص 3، ص 9). الفردانية، السمة الدامغة للثقافة الغربية «هي مصدر كل المتاعب» (ص 8) القوة الغربية مخيفة. «الغرب منفرداً هو الذي يقرر إذا ما كانت الأقمار الصناعية سوف تستخدم لتعليم العرب أو لإلقاء القنابل عليهم. إنه يسحق إمكانياتنا ويغزو حياتنا بمنتجاته المستوردة وأفلامه المتلفزة التي تغرق موجات الأثير... الغرب قوة تسحقنا، تحاصر أسواقنا وتتحكم في أقل مواردنا ومبادراتنا وقدراتنا. هكذا كنا نتخيل

موقعنا، ثم جاءت حرب الخليج لتحول هذا التخيل إلى يقين» (ص 146 - 147).

الغرب «يصنع قوته من خلال البحث العسكري» ثم يبيع منتوجات هذا البحث إلى الدول المتخلفة، «المستهلك السلبي» لها. ولكي يحرر نفسه من هذا الخنوع لابد أن يقوم الإسلام بتخريج مهندسيه وعلمائه وصنع أسلحته (سواء نووية أو تقليدية... لم تحدد) وتحرير نفسه من الاعتماد العسكري على الغرب». (ص43-ص44). وأكرر، هذه ليست أوامر واحد من آيات الله المعممين الملتهين.

وأيًا كانت آراؤهم السياسية أو الدينية فإن المسلمين متفوقون على وجود اختلافات أساسية بين ثقافتهم وثقافة الغرب. وكما عبر عن ذلك الشيخ «الغنوشي» بقوله: «الخط الأساسي هو أن مجتمعاتنا مؤسسة على قيم غير تلك التي لدى الغرب»، ويقول مسئول حكومي مصري: «الأمريكيون يجيئون إلى هنا ويريدوننا أن نصبح مثلهم. إنهم لا يفهمون شيئًا عن قيمنا أو ثقافتنا». ويتفق صحفي مصري: «نحن مختلفون، لنا أرضية مختلفة، تاريخ مختلف، ونتيجة لذلك يصبح من حقنا أن يكون لنا مستقبل مختلف».

المطبوعات الإسلامية سواء الشعبية أو الفكرية، تصف على نحو متكرر ما يعتقد بأنه مؤامرات غربية ومخططات لإخضاع وإذلال المؤسسات الثقافية الإسلامية والتقليل من شأنها(11). ويمكن أن نرى رد الفعل تجاه الغرب ليس فقط في الاندفاع الفكري الرئيسي للصحة الإسلامية بل وفي التحول في مواقف حكومات الدول الإسلامية تجاه الغرب.

الحكومات التي جاءت بعد الاحتلال مباشرة كانت غربية عموماً في أيديولوجيتها وسياساتها وموالية للغرب في سياستها الخارجية مع استثناءات جذرية مثل الجزائر وإندونيسيا، حيث كان الاستقلال نتيجة ثورات وطنية. إلا أن الحكومات الموالية للغرب راحت واحدة تلو الأخرى تخلق الطريق لحكومات أقل توحداً مع الغرب أو معادية له: في العراق وليبيا واليمن

وسوريا وإيران والسودان وأفغانستان. كما حدثت تغيرات أقل درامية في نفس الاتجاه في توجهات وانحيازات دول أخرى من بينها تونس وإندونيسيا وماليزيا.

الحليفان العسكريان الرئيسيان للولايات المتحدة في سنوات الحرب الباردة هما تركيا وباكستان، واقعتان تحت ضغط سياسي إسلامي في الداخل وروابطهما مع الغرب عرضة لتوتر متزايد. في عام 1995 كانت الكويت هي

الدولة الإسلامية الوحيدة الأكثر موالاة للغرب بكل وضوح عما كانت عليه قبل عشر سنوات.

أصدقاء الغرب المقربون في العالم الإسلامي الآن إما أنهم مثل الكويت والسعودية ومشیخات الخليج المعتمدة على القوة العسكرية الغربية، أو مثل مصر والجزائر يعتمدون عليها اقتصادياً. في أواخر الثمانينيات انهارت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية عندما أصبح واضحاً أن الاتحاد السوفيتي لم يعد قادراً أو أن يكون قادراً على تقديم العون الاقتصادي والعسكري لهم. وإذا اتضح أن الغرب لن يكون قادراً على المحافظة على توابعه من الأنظمة الإسلامية، فالمرجح أنهم سيلقون نفس المصير.

العداء الإسلامي المتزايد للغرب، يمكن مقارنته بالقلق الغربي المتزايد من «الخطر الإسلامي» المتمثل في التطرف. إنهم ينظرون إلى الإسلام كمصدر للانتشار النووي والإرهاب، وإلى المسلمين كمهاجرين غير مرغوب فيهم في أوروبا.

وهذه المخاوف تشترك فيها الجماهير والقادة معاً. في نوفمبر 1994 عندما طرح سؤال إذا ما كان «الانبعاث الإسلامي» يعتبر خطراً على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مثلاً، كانت إجابة 61% من عينة قوامها 35.000 أمريكي من المهتمين بالسياسة الخارجية هي «نعم». قبل ذلك بعام واحد عندما طرِحَ سؤال: أي الدول يمثل أكبر خطر على الولايات المتحدة؟

حددت عينة عشوائية من الجمهور: إيران والصين والعراق كأعلى ثلاث دول. وفي سنة 1994 عندما طُلِبَ تحديد «أخطر التهديدات» على الولايات المتحدة، أجاب 72% من الجمهور و61% من قيادات السياسة الخارجية بأنه: الانتشار النووي، وقال 69% من الجمهور و33% من القيادات أنه: الإرهاب الدولي، وهما قضيتان مرتبطتان بالإسلام لدرجة كبيرة. بالإضافة إلى أن 33% من الجمهور و39% من القادة كانوا يرون تهديداً في الاتساع المحتمل للأصولية الإسلامية.

الأوروبيون لديهم نفس التوجهات. في ربيع 1991 مثلاً، قال 25% من الشعب الفرنسي إن الخطر الرئيسي على فرنسا يأتي من الجنوب، بينما قال 8% فقط إنه قد يأتي من الشرق. الدول الأربع التي يخشاها الشعب الفرنسي أكثر من غيرها كانت كلها إسلامية: العراق 52%، إيران 35%، ليبيا 26%، الجزائر 22% (12).

القادة السياسيون في الغرب بما فيهم المستشار الألماني ورئيس الوزراء الفرنسي، عبروا عن مخاوف مماثلة مع السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي - NATO - معلنين في عام 1995 أن الأصوليين الإسلاميين كانوا «خطرين مثال الشيوعيين على الأقل»، كما أشار عضو «رفيع المستوى» في إدارة «كليتتون» إلى الإسلام كمنافس كوني للغرب(13).

ومع الزوال الفعلي للتهديد العسكري من الشرق، يتجه تخطيط الـ «ناتو» بشكل متزايد نحو التهديدات المحتملة من الجنوب. في سنة 1992 لاحظ أحد المحللين العسكريين الأمريكيين أن: «الصف الجنوبي يحل محل الجبهة المركزية، كما أنه سيصبح خط الجبهة الجديد للـ «ناتو» بسرعة»، ولمواجهة هذه التهديدات الجنوبية فإن الأعضاء الجنوبيين في الـ «ناتو»: إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال قد بدأوا تخطيطاً عسكرياً وعمليات مشتركة، وفي نفس الوقت حثت حكومات الغرب من خلال مشاورات بينها على مواجهة المتطرفين الإسلاميين.

هذه التهديدات المفهومة قدمت كذلك تبريراً منطقيًا لتواجد عسكري أمريكي دائم في أوروبا. وكما يلاحظ مسئول أمريكي سابق: «بينما قوات الولايات المتحدة في أوروبا ليست علاجًا للمشكلات التي صنعها الإسلام الأصولي، إلا أن تلك القوات تلقى ظلاً قوياً على التخطيط العسكري في المنطقة بأكملها. هل تذكر الانتشار الناجح للقوات الأمريكية والفرنسية والبريطانية من أوروبا في حرب الخليج في 1990 - 1991؟ أبناء المنطقة يتذكرونه» (14).

وربما أضاف: يتذكرونه بخوف واستياء وكراهية. وبوجود هذه التصورات السائدة لدى المسلمين والمسيحيين عن كل منهما الآخر، بالإضافة إلى صور التطرف الإسلامي، لم يكن غريباً أن تتطور حالة شبه حرب حضارية بين الإسلام والغرب بعد الثورة الإيرانية في 1979، وهي شبه حرب لأسباب ثلاثة: **أولاً:** لم يكن كل الإسلام يحارب كل الغرب. دولتان أصوليتان (إيران والسودان) وثلاث دول غير أصولية (العراق وليبيا وسوريا) بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات الإسلامية بدعم من دول إسلامية أخرى مثل السعودية كانوا يحاربون الولايات المتحدة وأحياناً بريطانيا ودولاً وجماعات عربية أخرى إلى جانب إسرائيل واليهود بوجه عام.

**ثانياً:** هي شبه حرب لأنها - بصرف النظر عن حرب الخليج في 1990:1991. كانت تتم بوسائل محدودة: الإرهاب في جانب؛ والقوة الجوية والعمل السري والعقوبات الاقتصادية في الجانب الآخر.

**ثالثاً:** هي شبه حرب لأن العنف رغم تواصله إلا إنه لم يكن بشكل مستمر. كان يتضمن أعمالاً متقطعة من جانب، تثير ردوداً من الجانب الآخر. ومع ذلك تظل شبه الحرب حرباً، وحتى مع استبعاد عشرات الألوف من الجنود والمدنيين العراقيين الذين قتلوا من جراء القصف في يناير وفبراير 991 فإن الوفيات والخسائر الأخرى تصل إلى الألوف، وكانت تقع فعلاً في كل عام بعد 1979، وقد قُتِلَ غربيون كثيرون في شبه الحرب هذه أكثر من الذين قُتِلُوا في الحرب الحقيقية في الخليج.

هذا إلى جانب أن كلا الطرفين كان يعترف بأن هذا الصراع حرب، فقد صرح «الخميني» باكراً وبدقة شديدة إن: «إيران في حالة حرب فعلية مع أمريكا» (15)، و«القذافي» كان باستمرار يعلن الحرب المقدسة ضد الغرب، وكان القادة المسلمون في الجماعات المتطرفة والدول الأخرى يتكلمون بنفس الأسلوب.

على الجانب الغربي، حددت الولايات المتحدة سبع دول «كدول إرهابية»، بينها خمس دول إسلامية (إيران - العراق - سوريا - ليبيا - السودان) والدولتان الأخريان هما كوبا وكوريا الشمالية. هذا في الواقع يصنفها كأعداء لأنها تهاجم الولايات المتحدة وأصدقاءها بأكثر الأسلحة فاعلية في أيديها، وبالتالي فهم يعترفون بوجود حالة حرب معهم. المسؤولون الأمريكيون يشيرون إلى تلك الدول كدول «خارجة على القانون» و«عنيفة» و«شاذة»، وهكذا يضعونها خارج المجتمع الحضاري العالمي ويجعلون منها أهدافاً شرعية لإجراءات مضادة جماعية أو فردية. حكومة الولايات المتحدة اتهمت الذين فجروا «مركز التجارة العالمي» بقصد: «شن حرب إرهاب مدني ضد الولايات المتحدة» وقالت إن المتأمرين المتهمين بالتخطيط لأعمال مشابهة في «مانهاتن» «كانوا جنوداً» في صراع «يتضمن الحرب» ضد الولايات المتحدة. فإذا كان المسلمون يزعمون أن الغرب يحارب الإسلام، والغربيون يزعمون أن الإسلام يحارب الغرب، يصبح من المعقول أن نستنتج أن ما يدور شيء يشبه الحرب إلى حد كبير. في شبه الحرب هذه يعتمد كل طرف على جوانب قوته الخاصة وعلى جوانب الضعف لدى الآخر. من الناحية العسكرية هي حرب إرهاب ضد قوة جوية. المجندون الإسلاميون المخلصون لأفكارهم يستغلون المجتمعات المفتوحة في الغرب ويزرعون السيارات المفخخة في أهداف مختارة. العسكريون الغربيون المحترفون يستغلون السماوات المفتوحة في الدول الإسلامية ويلقون القنابل المدمرة على أهداف مختارة، المشاركون الإسلاميون يخططون لاغتيال شخصيات غربية مهمة، الولايات المتحدة تتآمر لقلب الأنظمة الإسلامية المتطرفة. خلال السنوات الخمسة عشرة بين 1980 و1995 وطبقاً لبيانات وزارة الدفاع

الأمريكية، شاركت الولايات المتحدة في 17 عملية في الشرق الأوسط كانت كلها موجهة ضد مسلمين، ولم تحدث أي عمليات أمريكية من هذا النمط ضد أي شعب من حضارة أخرى.

وإلى اليوم، باستثناء حرب الخليج، يحافظ كل طرف على درجة العنف عند مستوياتها الدنيا إلى حد ما، ويحجم عن وصف أعمال العنف بأنها أعمال حرب تتطلب ردًا كبيرًا. ولاحظت «الإيكو نومست»: «إذا أمرت ليبيا إحدى غواصاتها بأن تغرق سفينة أمريكية فسوف تتعامل الولايات المتحدة مع ذلك كعمل عسكري من قبل حكومة، ولن تطلب تسليمها قائد الغواصة.

ومن ناحية المبدأ فإن تفجير طائرة ركاب بواسطة المخابرات الليبية لا يختلف عن ذلك» (16). إلا أن المشاركين في هذه الحرب يستخدمون ضد بعضهم الآخر أساليب أكثر عنفًا مما استخدمته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ضد بعضهما مباشرة في الحرب الباردة. لم تقتل إحدى القوتين العظميين مدنيين عمداً أو تضرب منشآت عسكرية للطرف الآخر - مع استثناءات قليلة - ومع ذلك يحدث هذا مرارًا في شبه الحرب. يزعم القادة الأمريكيون أن المسلمين المتورطين في شبه الحرب قلة صغيرة ترفض أكثرية المسلمين المعتدلين سلوكها، وقد يكون ذلك صحيحًا ولكن لا يوجد دليل يؤيده. الاحتجاجات ضد العنف المعادي للغرب غائبة تمامًا في الدول الإسلامية. الحكومات الإسلامية، حتى الحكومات المحصنة الصديقة للغرب والمعتمدة عليه تصمت لدرجة مثيرة عندما يكون عليها أن تدين الأعمال الإرهابية ضد الغرب. من الناحية الأخرى نجد أن الحكومات والشعوب الأوروبية كثيرًا ما أيدت ونادرت ما انتقدت الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة ضد خصومها المسلمين، بشكل يتناقض مع المعارضة الشديدة التي كانوا يبذلونها بالنسبة للإجراءات الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي. أثناء الحرب الباردة. في الصراعات بين الحضارات، على خلاف الصراعات الأيديولوجية، الأقارب يقفون إلى جانب بعضهم البعض.

المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام:

فهد حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضالة قوته.

المشكلة المهمة بالنسبة للإسلام ليست المخابرات المركزية الأمريكية ولا وزارة الدفاع. المشكلة هي الغرب: حضارة مختلفة شعبها مقتنع بعالمية ثقافته ويعتقد أن قوته المتفوقة إذا كانت متدهورة، فإنها تفرض عليه التزامًا بنشر هذه الثقافة في العالم. هذه هي المكونات الأساسية التي تغذي الصراع بين الإسلام والغرب.





# آسيا والصين وأمريكا:

مِرْجَل الحضارات. التغيرات الاقتصادية في آسيا وبخاصة في شرقها واحدة من أهم التطورات في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

بحل التسعينيات كان هذا النمو الاقتصادي قد ولد انتعاشه اقتصادية بين كثير من المراقبين الذين رأوا شرق آسيا وكل الإطار الباسيفيكي مرتبطين معا في شبكة تجارية ممتدة يمكن أن تؤمن السلام والوئام بين الدول.

ان هذا التفاؤل كان مؤسسًا على افتراض شديد الالتباس، وهو أن التبادل التجاري قوة ثابتة من أجل السلام. إلا أن الحال ليست كذلك. النمو الاقتصادي يخلق عدم استقرار اقتصادياً داخل الدول وبينها وبين بعضها، ويغير ميزان القوى في الدول والمناطق. التبادل التجاري يجعل الناس يتصلون ويحتكون ببعضهم البعض ولكنه لا يوصلهم إلى اتفاق. وتاريخياً، غالباً ما كان ينتج وعياً أعمق بالاختلافات بين الشعوب ويشير المخاوف المتبادلة.

التجارة بين الدول تولد صراعات إلى جانب ما تحققه من فوائد. ولو صحت خبرة الماضي فإن آسيا سطوع الشمس الاقتصادية، ستولد آسيا الظلال السياسية وآسيا عدم الاستقرار والصراع. النمو الاقتصادي في آسيا والثقة المتزايدة بالنفس في المجتمعات الآسيوية تمزق السياسة العالمية بثلاثة أساليب:

**أولاً:** النمو الاقتصادي يُمَكِّنُ الدول الآسيوية من توسيع قدراتها العسكرية ويشير القلق بشأن العلاقات المستقبلية بين هذه الدول، ويدفع إلى الصدارة بقضايا ومنافسات كانت مكبوحة أثناء الحرب الباردة، وبالتالي يعجل باحتمالات الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة.

**ثانياً:** النمو الاقتصادي يزيد من حدة الصراعات بين المجتمعات الآسيوية والغرب، والولايات المتحدة أساساً، ويقوى من قدرة المجتمعات الآسيوية على أن تسود في تلك الصراعات.

**ثالثاً:** النمو الاقتصادي لأكبر قوة في آسيا يزيد من النفوذ الصيني في المنطقة كما يزيد من احتمال تأكيد الصين لسيطرتها التقليدية في شرق آسيا وبالتالي يضطر دولاً أخرى إما لأن «تنضم» وتكيف نفسها مع هذا التطور، أو لأن «تتوازن» وتحاول احتواء النفوذ الصيني.

خلال القرون الطويلة للسطوة الغربية، كانت العلاقات الدولية المهمة لعبة غربية بين القوى الكبرى في الغرب، تكملها بدرجة ما، **أولاً:** روسيا في

القرن الثامن عشر، ثم اليابان في القرن العشرين، وكانت أوروبا هي الساحة الرئيسية لصراع القوى الكبرى وللتعاون بينها. حتى أثناء الحرب الباردة، كان الخط الرئيسي للمواجهة بين القوى الكبرى يقع في قلب أوروبا.. وطالما أن العلاقات الدولية المهمة فيما بعد الحرب الباردة لها حلبة سباق رئيسية، فإن هذه الحلبة هي آسيا أو بالتحديد شرق آسيا.

آسيا هي أتون الحضارات، وشرق آسيا وحده يضم مجتمعات تنتمي إلى ست حضارات: اليابانية والصينية والأرثوذكسية والبوذية والإسلامية والغربية، وجنوب آسيا يضيف إليها الهندوسية. دول المركز في أربعة حضارات (اليابان والصين وروسيا والولايات المتحدة) لاعبون رئيسيون في شرق آسيا، وجنوب آسيا تضيف الهند، كما أن إندونيسيا قوة إسلامية صاعدة. بالإضافة إلى ذلك فإن شرق آسيا يضم قوى عديدة متوسطة المستوى ذات ثقل اقتصادي متزايد مثل كوريا الشمالية وتايوان وماليزيا، إلى جانب فيتنام كقوة محتملة. والنتيجة... أنماط من العلاقات في غاية التعقيد، تشبه في نواح كثيرة تلك التي كانت قائمة في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومفعمة بكل الميوعة والشكوك التي تميز المواقف متعددة الأقطاب.

هذه الطبيعة متعددة القوى والحضارات في شرق آسيا تميزها عن غرب أوروبا، كما تقوى الاختلافات الاقتصادية والسياسية من هذا التناقض. جميع دول أوروبا الغربية ديمقراطيات مستقرة، اقتصادها اقتصاد سوق وعلى مستوى عال من النمو. في منتصف التسعينيات كان شرق آسيا يضم دولة ديمقراطية واحدة مستقرة وعدة ديمقراطيات جديدة غير مستقرة وأربع أو خمس دكتاتوريات شيوعية باقية في العالم بالإضافة إلى حكومات عسكرية ودكتاتوريات شخصية وأنظمة سلطوية تتبع نظام الحزب الواحد. مستويات النمو الاقتصادي تختلف بين تلك في اليابان وسنغافورة. وتلك في فيتنام وكوريا الشمالية. هناك توجه عام نحو اقتصاد السوق والانفتاح، ولكن الأنظمة السياسية مازالت تتدرج بين السيطرة على الاقتصاد في كوريا الشمالية من خلال الجمع بين سيطرة الدولة والملكية الخاصة، إلى الاقتصاد الحر في هونغ كونج. وبصرف النظر عن مدي ما حققته الهيمنة الصينية أحياناً من نظام في المنطقة، فإن مجتمعاً دولياً (بالمعنى الإنجليزي للكلمة) يتحقق في شرق آسيا كما حدث في غرب أوروبا(17)..

في أواخر القرن العشرين ارتبطت دول أوروبا ببعضها بعدد غير عادي من المؤسسات الدولية: الاتحاد الأوروبي، إلى «ناتو»، الاتحاد الأوروبي الغربي، المجلس الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وغيرها. شرق آسيا لا يوجد به شيء شبيه باستثناء الـ "ASEAN" التي لا تضم أي قوى رئيسية، وتتحاشى المسائل الأمنية غالباً، ومازالت في بداية التحرك نحو أكثر الصيغ

بدائية في التكامل الاقتصادي. في التسعينيات، خرجت إلى حيز الوجود المنظمة الأوسع "APEC" التي تضم معظم دول الإطار الياسيفيكي ولكنها أضعف من الـ "ASEAN" حتى في كونها مجرد دكان للكلام. ولا توجد هناك مؤسسات مهمة متعددة الأطراف تضم القوى الآسيوية الرئيسية.

ثم إن بذور الصراع بين الدول كثيرة في شرق آسيا، على العكس من أوروبا الغربية. بقعتان واسعتان للخطر تضمان الكوريتين والصينين، وهذا على أية حال من بقايا الحرب الباردة. أهمية الاختلافات الأيديولوجية تتضاءل، وبحلول عام 1995 كانت العلاقات بين الصينين قد اتسعت بشكل كبير، كما بدأت علاقات الكوريتين تتطور. احتمال أن يحارب الكوريون الكوريين قائم ولكنه ضعيف. احتمالات أن يحارب الصينيون الصينيين أعلى من ذلك، ولكنها ما تزال محدودة إلا إذا تخطى التايوانيون عن هويتهم الصينية وأقاموا جمهورية تايوانية مستقلة. كما تستحسن وثيقة عسكرية صينية مقولة أحد الجنرالات وتقتبسها: «لأبد أن تكون هناك حدودًا للقتال بين أعضاء الأسرة الواحدة» (18). وبينما يظل العنف بين الكوريتين أو الصينين واردًا، فإن العوامل المشتركة من المرجح أن تزيل تلك الإمكانية بمرور الوقت.

في شرق آسيا، الصراعات الموروثة عن الحرب الباردة تضاف إليها وتحل محلها صراعات أخرى ممكنة تعكس المنافسات القديمة والعلاقات الاقتصادية الجديدة. تحليلات الأمن الشرق آسيوي في أوائل التسعينيات كانت تشير إلى آسيا بانتظام على أنها «جوار خطر»، «جاهزة للخصومة»، «منطقة حروب باردة كثيرة»، «منطلقة نحو المستقبل»، حيث يمكن أن تسود فيها الحرب وعدم الاستقرار (19). وعلى عكس أوروبا الغربية أيضاً، وُجِدَت في التسعينيات في شرق آسيا نزاعات إقليمية لم تحل، أهمها تلك التي بين روسيا واليابان على الجزر الشمالية، وبين الصين واليابان، وبين فيتنام والفلبين، وربما دول أخرى جنوب شرقي آسيا على بحر الصين الشمالي. خلافات الحدود بين الصين من جانب وروسيا والهند من جانب آخر، خمدت في منتصف التسعينيات ولكنها قد تعود إلى السطح مثلما قد يحدث للمطالبات الصينية في منغوليا.

حركات التمرد أو الانفصال المدعومة في معظم الأحوال من الخارج، موجودة في «مانداناو» و«تيمور الشرقية» و«التبت» و«تايلاند الجنوبية» و«ميانمار الشرقية». وبينما كان يوجد سلام بين الدول في آسيا في منتصف التسعينيات، إلا أن الخمسين سنة السابقة شهدت حروباً رئيسية في كوريا وفيتنام، بالإضافة إلى أن القوة الرئيسية في آسيا وهي الصين، قد حاربت الأمريكيين إلى جانب جميع جيرانها تقريباً بما فيهم الكوريون والفيتناميون والصينيون الوطنيون والهنود والتبت والروس. في سنة 1993 حدد تحليل

عسكري صيني ثمانية مناطق كنقاط ساخنة تهدد الأمن العسكري الصيني، واستنتجت اللجنة العسكرية المركزية الصينية أن المستقبل الأمني المتوقع في شرق آسيا كان يبدو «قاتماً جداً». بعد قرون من النزاع، تشعر أوروبا الغربية بالسلام، وأن الحرب غير واردة. ولكن الأمر ليس كذلك في شرق آسيا، وكما يقول «أرون فرايد بيرج»: «ماضي أوروبا قد يصبح مستقبل آسيا» (20).

القوة الاقتصادية المحركة ونزاعات الأراضي والخصومات الناشئة وعدم الاستقرار السياسي، كل ذلك يؤدي إلى زيادات ملحوظة في الميزانيات والإمكانات العسكرية في شرق آسيا في الثمانينيات والتسعينيات. مستغلة الثروة الجديدة، وفي حالات كثيرة القوى البشرية جيدة التعليم، تحركت الحكومات في شرق آسيا لإحلال قوات عسكرية أصغر حجماً وأكثر احترافاً وتجهيزاً بمعدات تكنولوجية متقدمة، محل جيوش «الفلاحين» الكبيرة رديئة التجهيز. ومع تزايد الشكوك بخصوص الالتزام الأمريكي في شرق آسيا، تسعى الدول لأن تكون معتمدة على نفسها عسكرياً. وبينما واصلت دول شرق آسيا استيراد كميات ضخمة من الأسلحة من أوروبا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، إلا أنها تعطي أفضلية لاستيراد التكنولوجيا التي تمكنهم من إنتاج طائرات متقدمة وصواريخ ومعدات إلكترونية في بلادهم.

اليابان والدول الصينية (الصين - تايوان - سنغافورة - كوريا الشمالية) لديها صناعة أسلحة متقدمة تتطور باستمرار، ومع وضع الجغرافيا الساحلية لشرق آسيا في الاعتبار، يصبح تركيزهم على إبراز القوة والإمكانات الجوية والبحرية. ونتيجة لذلك فإن الدول التي كانت في الماضي غير قادرة على قتال بعضها الآخر، أصبحت قادرة على ذلك وبشكل متزايد. هذه التعزيزات العسكرية تنطوي على قدر كبير من عدم الوضوح، وبالتالي فإنها خلقت المزيد من الشك والقلق (21).

وفي موقف تغير علاقات القوى، تتساءل كل حكومة بالضرورة وبشكل مشروع: من سيكون عدوى بعد عشر سنوات من الآن؟ ومن سيكون صديقي إن كان هناك أحد؟

## الحروب الآسيوية - الأمريكية الباردة:

في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الآسيوية، بصرف النظر عن فيتنام، قد أصبحت عدائية بشكل متزايد، وتدهورت قدرة الولايات المتحدة على الفوز في تلك الخلافات. هذه التوجهات كانت متأثرة على نحو ما بالقوى الرئيسية في شرق آسيا والعلاقات الأمريكية بالصين واليابان التي تدور على امتداد مسارات متوارية. كان الأمريكيون من جهة، والصينيون واليابانيون من جهة أخرى يتكلمون عن حروب باردة تدور بين بلادهم (22). هذه التوجهات المتزامنة بدأت في عهد إدارة «بوش» وتصادت في عهد إدارة «كلينتون». وفي منتصف التسعينيات كانت العلاقات الأمريكية بكل من القوتين الآسيويتين الرئيسيتين توصف على أحسن تقدير بأنها «متوترة»، وكان التوقع ضعيفاً بأن تكون أقل توتراً<sup>36</sup>.

في بداية التسعينيات، أصبحت العلاقات اليابانية الأمريكية ساخنة بدرجة متزايدة بسبب الخلاف حول عدد كبير من القضايا: بما فيها دور اليابان في حرب الخليج والوجود العسكري الأمريكي في اليابان ومواقف اليابان حول سياسات حقوق الإنسان في الصين وغيرها من الدول، ومساهمات اليابان في حفظ السلام.. والأهم من ذلك العلاقات الاقتصادية، والتجارة على نحو خاص.

الإشارات إلى حروب التجارة أصبحت شائعة (23). المسئولون الأمريكيون خاصة في إدارة «كلينتون» كانوا يطلبون من اليابان تنازلات أكثر وأكثر، وكان المسئولون اليابانيون يقاومون مطالبهم بقوة أكثر وأكثر. كل خلاف تجاري بين أمريكا واليابان كان أكثر عنفاً من سابقه وأصعب في حله. في مارس 1994 مثلاً وقع الرئيس «كلينتون» قراراً يمنحه سلطات توقيع عقوبات تجارية أشد على اليابان، الأمر الذي لقي معارضة، لا من اليابانيين فقط، وإنما من رئيس الـ "GATT". المنظمة التجارية العالمية الرئيسية. بعد وقت قصير ردت اليابان بـ «هجوم لاذع» على سياسات الولايات المتحدة، وبعد ذلك بوقت قصير أيضاً «اتهمت» الولايات المتحدة «اليابان رسمياً»، بالتمييز ضد الشركات الأمريكية في منح العقود الحكومية. وفي ربيع 1995 هددت إدارة «كلينتون» بفرض تعريف جمركية 100% على السيارات اليابانية الفاخرة، ثم تم التوصل إلى اتفاق حال دون اللجوء إلى ذلك قبل تنفيذ العقوبات. من الواضح أن شيئاً أشبه بحرب تجارية كان يدور بين الدولتين، ومنتصف التسعينيات كانت الحدة قد وصلت بينهما لدرجة أن القيادات السياسية اليابانية بدأت تناقش مسألة الوجود العسكري الأمريكي

في اليابان. خلال تلك السنوات كان الشعب في كلا البلدين قد أصبح أقل ميلاً نحو الآخر. في سنة 1985 كان 87% من الأمريكيين يقولون إنهم يشعرون باتجاه ودي نحو اليابان، وفي سنة 1990 هبطت تلك النسبة إلى 67%، وفي 1993 كان 50% فقط هم الذين يكونون مشاعر ودية لها، كما قال ما يقرب من الثلثين إنهم يحاولون تجنب شراء المنتجات اليابانية. في 1985 كان حوالي 73% من اليابانيين يصفون العلاقات مع الولايات المتحدة بأنها ودية، وفي 1993 قال 64% إنها غير ودية. عام 1991 كان نقطة التحول الحاسمة في خروج الرأي العام من قبر الحرب الباردة. في هذا العام كانت كل دولة تُسقط الاتحاد السوفيتي على صورتها عن الآخر. لأول مرة وضعت الولايات المتحدة اليابان في مرتبة متقدمة كخطر على الأمن الأمريكي، ولأول مرة كان اليابانيون يضعون الولايات المتحدة قبل الاتحاد السوفيتي كخطر على أمن اليابان. كانت التغيرات في التوجهات العامة متناسبة مع التغيرات في تصورات النخبة. في الولايات المتحدة ظهرت مجموعة كبيرة من المراجعين الأكاديميين والمثقفين والسياسيين لتؤكد على الاختلافات بين الدولتين، وعلى ضرورة أن تأخذ الولايات المتحدة خطأ أكثر تشددًا في التعامل مع اليابان في القضايا الاقتصادية. صورة اليابان في الإعلام والكتابات والروايات الشعبية أصبحت ازدرائية بدرجة كبيرة. وبشكل مواز، ظهر في اليابان جيل جديد من القيادات السياسية لم يكن قد خبر القوة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية ومساعداتها بعدها، جيل يزهو بالنجاح الاقتصادي الياباني، مستعد لمقاومة المطالب الأمريكية بأساليب لم يستخدمها الكبار. هؤلاء «القادمون» اليابانيون كانوا هم «نظراء» «المراجعين» الأمريكيين، وفي كلا البلدين كان المرشحون يجدون أن تبني خط متشدد في القضايا التي تؤثر على العلاقات اليابانية الأمريكية يحقق آثاراً جيدة مع الناهيين. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات أصبحت علاقات الولايات المتحدة مع الصين عدائية أيضاً. وكما قال «نج زياوينج» في سبتمبر 1991 إن الصراعات بينهما كانت بمثابة «حرب باردة جديدة»، وهي عبارة كانت تتردد كثيراً في الصحافة الصينية. في أغسطس 1995 أعلنت وكالة الصحافة الحكومية أن «العلاقات الصينية الأمريكية وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ أن أقام البلدان علاقات دبلوماسية في 1979».

المسؤولون الصينيون كانوا بانتظام يستنكرون التدخل المزعوم في الشؤون الصينية. تقول وثيقة صينية رسمية في سنة 1992: «منذ أن أصبحت هي القوة العظمى الوحيدة، تتطلع الولايات المتحدة بشدة نحو هيمنة جديدة وسياسة قوة، وإن قدرتها على ذلك تتدهور نسبياً ولذلك هناك حدود لما يمكنها أن تقوم به».

وفي أغسطس 1995 قال الرئيس «جيانج زيمن»: «إن القوى الغربية المعادية لم تتخل للحظة واحدة عن خطتها لتغريب و«تقسيم» وطننا. وفي سنة 1995 كان هناك إجماع عريض بين القادة والباحثين الصينيين على إن الولايات المتحدة كانت تحاول أن «تقسم الصين إقليمياً وتخربها سياسياً وتحتويها استراتيجياً وتحبطها اقتصادياً» (25) وكانت هناك دلائل على كل تلك الاتهامات. الولايات المتحدة سمحت للرئيس التايواني «لى» أن يأتي إلى الولايات المتحدة كما باعت 150 طائرة F-16 لـ «تايوان»، وأعلنت التبت «منطقة محتلة ذات سيادة» واتهمت الصين بانتهاك حقوق الإنسان، وحرمت الصين من تنظيم دورة الألعاب الأولمبية سنة 2000، وطبعت العلاقات مع فيتنام، واتهمت الصين بتصدير مكونات الأسلحة الكيماوية إلى إيران، وفرضت عقوبات تجارية عليها لبيعها معدات الصواريخ لباكستان، وهددتها بعقوبات اقتصادية إضافية، وفي نفس الوقت حالت دون دخولها إلى منظمة التجارة العالمية "WTO".

كلا الجانبين كان يتهم الآخر بسوء النية: الصين كما يقول الأمريكيون أخلت بالتفاهم حول تصدير الصواريخ وحقوق الملكية الفكرية والأعمال الشاقة في السجون، والولايات المتحدة كما يقول الصينيون أخلت بالاتفاق بسماحتها للرئيس «لى» بزيارة الولايات المتحدة وبيع طائرات مقاتلة متقدمة لـ «تايوان». العسكر في الصين كانوا أشد الجماعات عداء للولايات المتحدة ويبدو إنهم كانوا يضغطون على الحكومة باستمرار لكي تتخذ خطأ أكثر تشدداً معها. في يونيو 1993 وجه مائة جنرال صيني رسالة إلى «دنغ» يحتجون على السياسة السلبية للحكومة تجاه الولايات المتحدة وفشلها في التصدي لمحاولاتها ابتزاز الصين. وفي خريف نفس العام لخصت وثيقة حكومية صينية سرية أسباب صراع العسكر في الولايات المتحدة: «لأن الصين والولايات المتحدة بينهما صراعات طويلة حول أيديولوجياتهما وأنظمتيهما. الاجتماعية وسياساتهما الخارجية المختلفة، سيكون من المستحيل أن تتحسن العلاقات الصينية الأمريكية بشكل أساسي»، وطالما أن الأمريكيين يعتقدون أن شرق آسيا سيصبح «قلب الاقتصاد العالمي، فإن الولايات المتحدة لن تسمح بقوة مناوئة في شرق آسيا» (26).

وبمنتصف التسعينيات كان المسؤولون الصينيون الرسميون والسلطات يصورون الولايات المتحدة كقوة معادية بشكل روتيني. العداء المتزايد بين الصين والولايات المتحدة كان مدفوعاً في جزء منه بالسياسة الداخلية في كل من البلدين، وكان الرأي العام الأمريكي منقسماً تماماً كما كان الحال بالنسبة لليابان. كثير من رجال المؤسسة كانوا إلى جانب الاتصال البتاء



بالصين وتوسيع العلاقات الاقتصادية، وجر الصين إلى ما يسمى بمجتمع الدول.

بينما كان آخرون يؤكدون على التهديد الصيني المحتمل للمصالح الأمريكية ويقولون إن التحركات التنازلية نحو الصين جاءت بنتائج عكسية، ويحثون على سياسة احتواء حازمة. في سنة 1993 كان الشعب الأمريكي يضع الصين بعد إيران مباشرة كأكبر خطر على الولايات المتحدة. السياسة الأمريكية كانت تقوم دائماً بلمحات رمزية تغضب الصينيين مثل زيارة «لى» إلى «كورنل»، ولقاء «كليتتون» بـ «الدالاي لاما»، وفي نفس الوقت تجعل الإدارة تضحي باعتبارات حقوق الإنسان من أجل المصالح الاقتصادية مثل تمديد معاملة الصين كدولة أولى بالرعاية. على الجانب الصيني كانت الحكومة تحتاج إلى عدو جديد لكي تُصَلَّب ميولها نحو القومية الصينية وتعطي قوة لشرعيتها. وحيث إن الصراع استمر وطال أمده، ظهر النفوذ السياسي للعسكر بشكل واضح ولم يستطع الرئيس «جيانج» والمتنافسون الآخرون على السلطة بعد «دنج» أن يتقاعسوا عن متابعة المصالح الصينية.

وهكذا، على مدى عقد من الزمن، «تدهورت» العلاقات الأمريكية مع كل من اليابان والصين. التحول في العلاقات الآسيوية الأمريكية كان عريضاً، وشمل مجالات وقضايا كثيرة مختلفة، لدرجة يبدو من الصعب معها أن نجد أسبابه في صراعات مصالح مفردة حول قطع غيار السيارات أو بيع آلات التصوير أو القواعد العسكرية من جانب، أو سجن المنشقين ونقل الأسلحة والقرصنة الفكرية من جانب آخر.

بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أنه كان ضد مصالح أمريكا الوطنية أن تترك علاقاتها لتصبح أكثر صراعاً مع القوتين الآسيويتين الرئيسيتين في وقت واحد. القواعد الأولية للدبلوماسية وسياسة القوة تملى على الولايات المتحدة بأن تحاول أن تُوقِعَ إحداها ضد الأخرى لتحسين العلاقة مع إحداها إذا أصبحت متصارعين، إلا أن ذلك لم يحدث. كانت هناك عوامل أبعد لتوسع الصراع في العلاقات الآسيوية الأمريكية وتزيد من صعوبة حل المشاكل الفردية التي ظهرت في هذه العلاقة. هذه الظاهرة العامة لها أيضاً أسباب عامة:

**أولاً:** زيادة التفاعل بين المجتمعات الآسيوية والولايات المتحدة التي أخذت شكل اتصالات واسعة وتجارة واستثمار ومعرفة الآخر، ضاعفت من القضايا والموضوعات التي يمكن أن تتصادم فيها المصالح.. وقد حدث. هذا التفاعل المتزايد جعل تهديد ممارسات ومعتقدات كل من المجتمعين المتباعدين للآخر يبدو غريباً وغير ضار.

**ثانياً:** التهديد السوفيتي في الخمسينيات أدى إلى معاهدة للأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان. نمو القوة السوفيتية في السبعينيات أدى إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين في 1979، وإلى تعاون خاص بين الدولتين لتنمية مصالحهما المشتركة في تحييد ذلك التهديد.

انتهاء الحرب الباردة أزال هذا الصالح المشترك بين الولايات المتحدة والقوى الآسيوية ولم يترك شيئاً في مكانه، وبالتالي برزت إلى المواجهة قضايا أخرى يوجد فيها تعارض مصالح واضح.

**ثالثاً:** النمو الاقتصادي للدول الشرق آسيوية غَيَّرَ ميزان القوى الشامل بينها وبين الولايات المتحدة. والآسيويون كما رأينا راحوا يؤكدون بشكل متزايد صلاحية قيمهم ومؤسستاتهم وتفوق ثقافتهم على الثقافة الغربية. من الناحية الأخرى أصبح الأمريكيون خاصة بعد انتصارهم في الحرب الباردة، يميلون إلى افتراض أن قيمهم ومؤسستاتهم صالحة عالمياً، وأنهم مازالوا يمتلكون القوة لتشكيل السياسات الخارجية والداخلية للمجتمعات الآسيوية.

هذه البيئة العالمية المتغيرة دفعت إلى الواجهة بالفروق الثقافية الأساسية بين الحضارتين الآسيوية والأمريكية. وعلى المستوى الأوسع، فإن الروح الكونفوشية المتغلغلة في المجتمعات الآسيوية تؤكد على قيم السلطة، والتسلسل الهرمي وتابعة الحقوق والمصالح الفردية، وأهمية الإجماع، وتحاشي المواجهة، و«حفظ ماء الوجه»، وبشكل عام: سيادة الدولة على المجتمع، والمجتمع على الفرد. هذا بالإضافة إلى أن الآسيويين يميلون إلى التفكير في تطوير مجتمعاتهم بالقرون وبألوف السنين، ويعطون أولية لتعظيم المكاسب بعيدة المدى. هذه التوجهات تتعارض مع سيادة الحرية والمساواة والديمقراطية والفردانية في المعتقدات الأمريكية، ومع الميل الأمريكي لعدم الثقة بالحكومات ومعارضة السلطة وتنمية الشيكات والحسابات وتشجيع المنافسة وتقديس حقوق الإنسان ونسيان الماضي وتجاهل المستقبل والتركيز على المكاسب الآنية. مصادر الصراع هذه موجودة في الاختلافات الأساسية في المجتمع والثقافة وهذه الاختلافات لها نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الولايات المتحدة والمجتمعات الآسيوية الرئيسية. السياسيون بذلوا جهوداً فائقة لحل الصراعات الأمريكية مع اليابان حول القضايا الاقتصادية، خاصة الفائض التجاري الياباني ومقاومة اليابان للمنتجات والاستثمارات الأمريكية.

المفاوضات اليابانية الأمريكية بخصوص التجارة كانت تحمل كثيراً من سمات المفاوضات السوفيتية الأمريكية بخصوص السلاح أثناء الحرب الباردة. واعتباراً من 1995 حققت المفاوضات الأولى نتائج أقل من الأخيرة لأن

الصراعات تنبع من اختلافات أساسية في النظامين الاقتصاديين، وخاصة الطبيعة الفريدة للاقتصاد الياباني بين أنظمة الدول الصناعية الكبرى. واردات اليابان من السلع المصنعة وصلت إلى حوالي 31% من مجمل نتاجها القومي مقارنة بمتوسط 7.4% من GDP مقارنة بـ 28.6% لدى الولايات المتحدة و38.5% لدى أوروبا. وفي أوائل التسعينيات كانت اليابان هي الدولة الوحيدة بين الدول الصناعية الكبرى التي لديها فائض في الميزانية (27). وبشكل عام فإن الاقتصاد الياباني لم يعمل بالطريقة التي تمليها القوانين العالمية المفترضة للأنظمة الاقتصادية الأوروبية. الافتراض السهل لدى الاقتصاديين الغربيين في الثمانينيات بأن تخفيض قيمة الدولار سوف يؤدي إلى تخفيض الفائض التجاري قد ثبت خطؤه. وبينما عالج اتفاق «بلازا» في 1985 العجز التجاري الأمريكي مع أوروبا، إلا إن أثره كان ضعيفاً بالنسبة للعجز مع اليابان، فقد وصل الين إلى أقل من واحد على مائة من الدولار، بينما ظل الفائض التجاري الياباني عالياً، بل إنه زاد. وعليه كان اليابانيون قادرين على الاحتفاظ بعملة قوية وبفائض تجاري. التفكير الاقتصادي الغربي يتجه إلى وضع تناوب تجاري سلبي بين البطالة والتضخم، بمعدل بطالة يصل إلى أقل من 5% بغرض إطلاق العنان للضغوط التضخمية، إلا أن نسبة البطالة في اليابان ولعدة سنوات كانت تصل إلى أقل من 3%، ونسبة التضخم إلى حوالي 1.5% وبحلول التسعينيات كان كل من الاقتصاديين الأمريكيين واليابانيين قد أصبحوا يدركون ويفهمون الاختلافات الرئيسية بين هذين النظامين الاقتصاديين.

المستوى المنخفض بدرجة لا مثيل لها لواردات اليابان من السلع المصنعة كما استنتجت دراسة دقيقة: «لا يمكن تفسيره من خلال عوامل اقتصادية معيارية»، «الاقتصاد الياباني لا يتبع المنطق الغربي»، ويقول محلل آخر:

«مهماً قال المتنبئون الغربيون.. للسبب البسيط.. وهو أنه ليس اقتصاد سوق حرة غربي، اليابانيون اخترعوا نظاماً اقتصادياً يعمل بأساليب تترك قوى التنبؤ لدى المراقبين الغربيين» (28). ما الذي يفسر الطبيعة المائزة للاقتصاد الياباني؟

الاقتصاد الياباني فريد ولا مثيل له بين الدول الصناعية الرئيسية لأن المجتمع الياباني ليس غربياً. المجتمع الياباني والثقافة اليابانية مختلفان عن المجتمع والثقافة الأمريكيين. وهذه الاختلافات تبرز في كل تحليل مقارنة جاد لليابان وأمريكا (29). وحل القضايا الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة يعتمد على تغيرات أساسية في طبيعة اقتصاد أحدهما أو فيهما معاً، والذي يتوقف بالتالي على تغيرات أساسية في المجتمع والثقافة في كل دولة منهما أو فيهما معاً.

هذه التغيرات ليست مستحيلة، فالمجتمعات والثقافات تتغير بالفعل، وهذا قد ينتج عن حدث سياسي صادم:

الهزيمة السياحية في الحرب العالمية الثانية حولت دولتين من أكبر الدول العسكرية في العالم إلى دولتين من أكبر الدول سلامية، إلا أنه يبدو من غير المرجح أن تفرض الولايات المتحدة أو اليابان هيروشيما اقتصادية على الآخر.

النمو الاقتصادي أيضاً يمكن أن يغير البنية الاجتماعية في مجتمع ما ويغير ثقافته تغييراً عميقاً، كما حدث في إسبانيا بين أوائل الخمسينيات وأواخر السبعينيات. وربما تستطيع الثروة الاقتصادية أن تجعل من اليابان مجتمعاً أكثر شبهاً بأمريكا وذا توجه استهلاكي. في أواخر الثمانينيات كان الشعب في كل من اليابان وأمريكا يقول إن بلده لابد أن يصبح مثل الآخر. وبشكل محدد، كانت الاتفاقية اليابانية الأمريكية بخصوص «مبادرات معوقات البنية» بهدف تنمية هذا التلاقي. ولكن فشل ذلك وغيره من المساعي المشابهة يشهد على تجذر الاختلافات الاقتصادية في ثقافة المجتمعين. وبينما الصراعات بين الولايات المتحدة وآسيا لها مصادرها في الاختلافات الثقافية، إلا أن نتائج هذه الصراعات عكست علاقات القوة المتغيرة بين الولايات المتحدة وآسيا.

الولايات المتحدة سجلت بعض الانتصارات في هذه الصراعات، ولكن الاتجاه. كان آسيوياً، والتغير في القوة صَعَدَ الصراعات لدرجة أبعد. الولايات المتحدة كانت تتوقع أن تقبل الحكومات الآسيوية بها زعيماً «للمجتمع الدولي» وأن تنصاع لتطبيق المبادئ والقيم الغربية على مجتمعاتها. الآسيويون من الجانب الآخر - كما قال وزير الدولة المساعد «ونستون لورد» - كانوا «على وعي متزايد بإنجازاتهم وفخوريين بها»، «يتوقعون أن يعاملوا كأنداد ويميلون إلى اعتبار الولايات المتحدة «مِعْرَاة عالمية إن لم تكن بقرة». ومع ذلك تفرض الاحتياجات العميقة في داخل الثقافة الأمريكية على الولايات المتحدة أن تكون «مِعْرَاة» على الأقل في الشؤون الدولية إن لم تكن «بقرة».

ونتيجة لذلك كانت التوقعات الأمريكية مفارقة للتوقعات الآسيوية وبدرجة متزايدة.

القادة اليابانيون وغيرهم من الآسيويين تعلموا أن يقولوا «لا» لنظرائهم الأمريكيين في عدد كبير من القضايا. وكانت تقال أحياناً بالصيغة الآسيوية المهذبة «للانصراف». وربما كانت نقطة التحول الرمزية في العلاقات الأمريكية الآسيوية هي ما أسماه أحد كبار المسؤولين اليابانيين بـ «أول أكبر

تحطم لقطار» في العلاقات الأمريكية اليابانية، والذي حدث في فبراير 1994 عندما رفض رئيس الوزراء «موريهيرو هوزوجاوا» طلب الرئيس «كلينتون» تروسيًا رقمية الواردات اليابانية من السلع المصنعة. وعلق مسئول ياباني آخر: «لم نكن نتصور شيئًا كذلك يحدث حتى منذ عام مضى»، وبعد عام أكد وزير خارجية اليابان هذا التغيير قائلاً إنه في حقبة تنافس اقتصادي بين الدول والمناطق، مصلحة اليابان القومية أهم بكثير من «مجرد هوية» كعضو في الغرب» (30).

التكيف الأمريكي التدريجي مع ميزان القوى المتغير، انعكس في السياسة الأمريكية تجاه آسيا في التسعينيات.

**أولاً:** بعد أن سلمت بأنها فعلاً قد فقدت الرغبة و/أو القدرة على الضغط على المجتمعات الآسيوية، فصلت الولايات المتحدة المجالات التي يمكن أن تمارس ضغطاً فيها، عن المجالات التي تواجه فيها صراعاً. ورغم أن «كلينتون» وضع وأعلن حقوق الإنسان على رأس أوليات السياسة الخارجية بالنسبة للصين، إلا أنه رضح لضغوط رجال الأعمال الأمريكيين والتايوانيين وغيرهم للفصل بين حقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية، وتجنب استخدام تمديد حالة الدولة الأولى بالرعاية كوسيلة للتأثير على السلوك الصيني تجاه المنشقين السياسيين عليها.

وفي خطوة موازية، فصلت الإدارة بكل وضوح سياسة الأمن بالنسبة لليابان وهي المجال الذي كان من المفترض أن تمارس ضغطاً فيه، عن قضية التجارة وقضايا اقتصادية أخرى كانت علاقتها باليابان بخصوصها أكثر صراعاً. وهكذا سَلَمَت الولايات المتحدة الأسلحة التي كان يمكن أن تستخدمها من أجل متابعة حقوق الإنسان في الصين والحصول على تنازلات تجارية من اليابان.

**ثانياً:** انتهجت الولايات المتحدة وبشكل متكرر مسارًا لتبادلية امتيازات متوقعة مع الدول الآسيوية، فقدمت تنازلات مُتَوَقَّعةً أن ذلك سوف يؤدي بدوره إلى تنازلات من جانب الآسيويين. هذا المسار كان غالباً ما يتم تبريره بالإشارة إلى الحاجة إلى الحفاظ على «ارتباط بَنَاء» أو «حوار» مع الدولة الآسيوية. وأكثر من مرة كانت الدولة الآسيوية تفسر التنازلات على أنها علامة ضعف أمريكي، ومن هنا يمكنها أن تستمر في رفض المطالبات الأمريكية. هذا الأسلوب كان ملحوظاً على نحو خاص مع الصين التي استجابت لفصل أمريكا حالة الدولة الأولى بالرعاية، بجولة واسعة من انتهاك حقوق الإنسان.

وبسبب الولع الأمريكي للتوحيد بين العلاقات «الجيدة» والعلاقات «الودية» أصبحت الولايات المتحدة في وضع سيئ في المنافسة مع المجتمعات الآسيوية التي لا توحد بين العلاقات «الجيدة» وتلك التي تحقق لهم انتصارات. وبالنسبة للآسيويين، فإن التنازلات الأمريكية لا يجب أن يتم الرد عليها بمثلها.. بل يجب استغلالها.

**ثالثاً:** الأسلوب الذي تم اتباعه في الصراعات الأمريكية اليابانية المتواترة على القضايا التجارية، والذي يجعل الولايات المتحدة تقدم مطالب لليابان وتهدد بفرض عقوبات عليها إن هي لم تف بها. مفاوضات طويلة قد تبدأ، وفي آخر لحظة قبل البدء في تنفيذ العقوبات يعلن عن الوصول على اتفاق.

وكانت الاتفاقات بشكل عام تصاغ بعبارات غامضة بحيث تستطيع الولايات المتحدة أن تدعي انتصاراً من ناحية المبدأ، واليابانيون يمكنهم أن يستخدموا أو لا يستخدموا الاتفاق كما يحلو لهم ويسير كل شيء مثلما كان من قبل.

وبنفس الأسلوب، قد يوافق الصينيون، بتردد، على بعض عبارات حول مبادئ عريضة تتعلق بحقوق الإنسان والملكية الفكرية أو نشر الأسلحة..

لمجرد فهمها على نحو مختلف ومواصلة سياساتها السابقة. هذه الاختلافات في الثقافة وميزان القوى المتغير بين آسيا وأمريكا، شجعت المجتمعات الآسيوية أن يدعم بعضها البعض في صراعتها ضد الولايات المتحدة. في سنة 1994 مثلاً تجمعت كل الدول الآسيوية بالفعل (من استراليا إلى ماليزيا إلى كوريا الجنوبية) خف اليابان في رفضها للمطلب الأمريكي لتروس رقمية الواردات. وفي نفس الوقت حدث تجمع مماثل لصالح معاملة الصين كدولة أولى بالرعاية، كان في مقدمته رئيس وزراء اليابان «هوزوجاوا» وهو يقول إن المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان لا يمكن أن «تطبق بعماء» على آسيا، و«لي كوان يو» رئيس وزراء سنغافورة وهو يحذر بأن الولايات المتحدة إذا ضغطت على الصين «فسوف تجد نفسها وحيدة تماماً كما في الباسيفيك». وفي استعراض آخر للتضامن تجمع الآسيويون والأفارقة وراء اليابانيين لدعم إعادة انتخاب رئيس منظمة الصحة العالمية الياباني ضد معارضة الغرب.

كما دعمت اليابان مرشحاً من كوريا الجنوبية لرئاسة منظمة التجارة العالمية ضد المرشح الأمريكي «كارلوس ساليناس»، رئيس المكسيك السابق.

كما يوضح السجل بجلاء أنه بحلول التسعينيات كانت كل دولة في شرق آسيا تشعر أن بينها وبين دول شرق آسيا أخرى عوامل مشتركة كثيرة بالنسبة للقضايا الباسيفيكية، أكثر مما بينها وبين الولايات المتحدة.

انتهاء الحرب الباردة وزيادة التداخل بين آسيا وأمريكا، التدهور النسبي في القوة الأمريكية.. كل ذلك أبرز إلى السطح صدام الثقافات بين الولايات المتحدة واليابان والمجتمعات الآسيوية الأخرى، ومَكَّن الأخيرة من مقاومة الضغط الأمريكي. صعود الصين كان يمثل تحدياً أهم بالنسبة للولايات المتحدة. صراعات الولايات المتحدة مع الصين كانت تغطي قضايا في مجالات أوسع عنها مع اليابان بما فيها المسائل الاقتصادية وحقوق الإنسان والتبت وتايوان وبحر الصين الجنوبي ونشر الأسلحة. الولايات المتحدة والصين، لا يوجد بينهما أهداف مشتركة في أي قضية أساسية تقريباً.

الاختلافات تمتد عبر الحدود. وكما هو الأمر مع اليابان، فإن هذه الصراعات - في جزء كبير منها - متجذرة في الثقافتين المختلفتين للمجتمعين. الصراعات بين الولايات المتحدة والصين على أية حال، تضمنت كذلك قضايا أساسية تتعلق بالقوة. الصين غير مستعدة لقبول زعامة أو هيمنة أمريكية في العالم، والولايات المتحدة غير مستعدة لقبول زعامة أو هيمنة صينية في آسيا. على مدى أكثر من مائتي عام، حاولت الولايات المتحدة أن تمنع انبثاق قوة مهيمنة بالكامل في أوروبا، وعلى مدى مائة عام تقريباً وبدءاً من سياسة «الباب المفتوح» تجاه الصين، حاولت أن تفعل الشيء نفسه في شرق آسيا. ولتحقيق هذه الأهداف خاضت حربين عالميتين وحرباً باردة ضد ألمانيا الإمبراطورية، وألمانيا النازية، واليابان، والاتحاد السوفيتي، والصين الشيوعية. هذه المصلحة الأمريكية تظل كما هي، وقد أكدها الرئيسان «ريجان» و«بوش». إن انبثاق الصين كقوة مهيمنة في شرق آسيا لو استمر، فإنه يشكل تحدياً لهذه المصلحة الأمريكية الرئيسية. السبب الرئيسي للصراع بين أمريكا والصين هو اختلافهما الأساسي حول ما ينبغي أن يكون عليه مستقبل توازن القوى في شرق آسيا.

## الهيمنة الصينية: التوازن والالتحاق بالركب:

تستطيع آسيا بما فيها من ست حضارات، وثمانية عشر دولة وأنظمة اقتصادية سريعة النمو، واختلافات سياسية واقتصادية واجتماعية جوهريّة بين المجتمعات، أن تُطوّر أي شكل من الأشكال العديدة بين العلاقات الدولية في أوائل القرن الواحد والعشرين من المتصور أن تظهر مجموعة من العلاقات التعاونية والمتصارعة شديدة التعقيد، تضم معظم القوى الكبرى والقوى ذات المستوى المتوسط في المنطقة. أو قد تتشكل قوة رئيسية ونظام دول متعدد الأقطاب ليضم الصين واليابان والولايات المتحدة وروسيا وربما الهند الذين يتوازنون ويتنافسون مع بعضهم البعض. أو بشكل آخر يمكن أن تسود السياسة الشرق آسيوية منافسة مستمرة ثنائية القطب بين الصين واليابان، أو بين الصين والولايات المتحدة مع دول أخرى تنحاز إلى جانب أو آخر أو تختار سياسة عدم الانحياز. أو ربما عادت السياسة الشرق آسيوية إلى شكلها التقليدي ذي القطب الواحد مع تسلسل قوة حول «بكين». إذا حافظت الصين على مستوياتها العالية من النمو الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين، وعلى وحدتها في حقبة ما بعد «دنج»، وإذا لم تعوقها صراعات مستمرة، فمن المرجح أن تحاول تحقيق آخر هذه النتائج. ونجاحها يتوقف على ردود أفعال اللاعبين الآخرين في لعبة سياسة القوة في شرق آسيا.

تاريخ الصين، ثقافتها، تقاليدها، حجمها، قواها المحركة اقتصاديًا، صورتها عن نفسها.. كل ذلك يجبرها على اتخاذ وضع هيمنة في شرق آسيا، وهذا الهدف نتيجة طبيعية لنموها الاقتصادي السريع. كل القوى الرئيسية الأخرى: بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تورطت في توسع خارجي وتوكيد واستعمار، وقد تواكب ذلك مع السنوات التي مرت فيها بنمو اقتصادي وصناعي سريع، أو بعدها. ولا يوجد سبب يدعونا للاعتقاد أن امتلاك قوة اقتصادية وعسكرية لن تكون له آثار مماثلة بالنسبة للصين. على مدى ألفي عام، كانت الصين هي القوة المتفوقة في شرق آسيا. والصينيون يؤكدون الآن، وبشكل متزايد، نيتهم على استئناف ذلك الدور التاريخي وأن ينهوا قرنًا طويلًا من الخنوع والتبعية لليابان والغرب، والذي كان قد بدأ بفرض بريطانيا معاهدة «نانكينج» سنة 1842. في أواخر الثمانينيات، بدأت الصين في تحويل مواردها الاقتصادية النامية إلى قوة عسكرية ونفوذ سياسي. ولو تواصل نموها الاقتصادي فإن عملية التحويل هذه ستأخذ نسبيًا رئيسية. وطبقًا للأرقام الرسمية، فإن الانفاق العسكري قد انخفض أثناء معظم الثمانينيات، إلا إنه بين عامي 1988 و1993 قد تضاعف بكميات جارية وزاد فعلاً بنسبة 50%. في عام 1995



كان المخطط أن يزيد بنسبة 21%، وتقديرات الانفاق العسكري الصيني لسنة 1995 تتراوح بين 22 بليون دولار إلى 37 بليونًا بمعدلات سعر التحويل الرسمية، وإلى 90 بليونًا بسعر التعادل في القوة الشرائية. في أواخر الثمانينيات أعادت الصين رسم استراتيجيتها العسكرية، متحولة من الدفاع ضد الغزو في حروب كبيرة مع الاتحاد السوفيتي إلى استراتيجية إقليمية تؤكد على تقدير القوة. وطبقًا لهذا التحول، بدأت في تطوير قدراتها البحرية والحصول على طائرات مقاتلة حديثة بعيدة المدى، وتُطوّر إمكانات تزويد الطائرات بالوقود في الجو، كما قررت الحصول على ناقلة طائرات، ودخلت في علاقة شراء سلاح مفيدة للطرفين. الصين في طريقها الآن لأن تصبح قوة مهيمنة في شرق آسيا، والنمو الاقتصادي في شرق آسيا يزداد توجهه نحوها أكثر فأكثر، يغذيه النمو الاقتصادي على البر الرئيسي والصينيات الثلاث الأخرى، بالإضافة إلى الدور المركزي الذي لعبه الصينيون الإثنيون في تطوير اقتصاد - تايلاند. وماليزيا وإندونيسيا والفلبين. والأكثر خطورة أن الصين تزداد تصلبًا في مطالبتها ببحر الصين الجنوبي، وتطور قاعدتها على جزيرة باراسيل وتُحارب الفيتناميين على عدد من الجزر في 1988 وتقيم وجودًا عسكريًا على سلسلة صخور بالقرب من الفلبين وتطالب بحقوق للغاز مجاورة لجزيرة «ناتونا» الإندونيسية.

كم أنهت الصين تأييدها الخافت لوجود أمريكي مستمر في شرق آسيا وبدأت تعارض هذا الانتشار بنشاط.

وبنفس الأسلوب بدأت في سنوات ما بعد الحرب الباردة تعبر عن قلقها لتعزيز اليابان لقدراتها العسكرية، رغم أنها كانت تحثها على تقويتها أثناء الحرب الباردة. وبتصرفها بأسلوب كلاسيكي كمهيمن إقليمي، تحاول الصين أن تقلل من العقبات التي تعترض طريقها لتحقيق التفوق العسكري الإقليمي إلى أقصى حد. وباستثناءات نادرة مثل بحر الصين الجنوبي ربما، لا يحتمل أن تتضمن الهيمنة الصينية في شرق آسيا بسطًا لسيطرتها الإقليمية عن طريق الاستخدام المباشر للقوة العسكرية.

والمرجح أن تكون الصين متوقعة أن تقوم دول آسيوية أخرى - بدرجات مختلفه - ببعض أو كل ما يلي:

- تأييد التكامل الإقليمي الصيني والسيطرة الصينية على «التبت» و«جين جيانج» ودمج «هونج كونج» و«تاوان» في الصين.

- الإذعان وقبول سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي وربما على منغوليا أيضًا.

- تأييد الصين في صراعاتها مع الغرب بشكل عام بخصوص المسائل الاقتصادية وحقوق الإنسان ونشر الأسلحة وغيرها.
- قبول السيادة العسكرية الصينية في المنطقة والرجوع عن امتلاك أسلحة نووية أو قوات تقليدية تهدد هذه السيادة.
- تبني سياسات اقتصادية واستثمارية تتماشى مع المصالح الصينية وتؤدي إلى التقدم الاقتصادي الصيني.
- الإذعان للقيادة الصينية في تناولها للمشكلات الإقليمية.
- أن تكون مفتوحة بشكل عام للهجرة من الصين.
- أن تمنع وتكبح أي تحركات معادية للصين وللصينيين في مجتمعاتها.
- احترام حقوق الصينيين في مجتمعاتهم بما في ذلك حقهم في المحافظة على علاقاتهم بأقاربهم ومواطنهم الأصلية في الصين.
- الامتناع عن التحالفات العسكرية أو الائتلافات المعادية للصين مع قوى أخرى.
- تبني استخدام «الماندارين» كلغة إضافية إلى جانب الإنجليزية لكي تحل محلها في النهاية كلغة اتصال أشمل في شرق آسيا.
- ويشبه المراقبون صعود الصين بصعود ألمانيا «ولهلم» كقوة مهيمنة في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر.
- انبثاق قوى كبرى جديدة يؤدي إلى عدم الاستقرار بشكل كبير، وإذا حدث، فإن قيام الصين كقوة كبرى سوف يُقَرَّم أي ظاهرة مشابهة في النصف الأخير من الألف الثانية.
- وقد لاحظ «لى كوان يو» في 1994 أن «حجم الإزاحة الذي أحدثته الصين في العالم، يصل إلى درجة يكون على العالم معها أن يجد توازنًا جديدًا في خلال 30 أو 40 سنة. لا يمكن أن ندعي أنها مجرد لاعب كبير آخر، إنه أكبر لاعب في تاريخ الإنسانية»(32).
- وإذا استمر النمو الاقتصادي الصيني عقدًا آخر - وهذا يبدو ممكنًا - ولو حققت الصين وحدتها خلال الفترة التالية - وهذا يبدو محتملاً - سيكون على - دول شرق آسيا والعالم أن يستجيبوا لدور هذا اللاعب الأكبر في التاريخ الإنساني، والذي يزداد تأكيدًا.

وبشكل عام، فإن الدول يمكن أن تستجيب حيال انبثاق قوة جديدة بأحد أسلوبيين، أو بمزيج منهما معًا. قد تقوم الدول فرادى أو بتحالف مع دول أخرى، بمحاولة تأكيد أمنها بالتوازن ضد القوة المنبثقة واحتوائها، أو الدخول في حرب لهزيمتها عند الضرورة. وعلى نحو آخر، يمكن أن تحاول الدول الالتحاق بالقوة المنبثقة والتكيف معها والاضطلاع بوضع ثانوي أو تابع لها مع توقع أن تكون مصالحها الرئيسية محمية.

أو يمكن أن نتصور أن تحاول الدول مزجًا بين التوازن والالتحاق رغم أن ذلك ينطوي على مخاطرة معاداة القوة المنبثقة، وعدم وجود حماية ضدها في نفس الوقت. وبناء على نظرية العلاقات الدولية الغربية فإن التوازن هو الخيار المطلوب عادة، ويتم اللجوء إليه كثيرًا عن خيار الالتحاق. وكما يرى «ستيفن والت»:

«يجب أن تشجع حسابات النوايا الدول على التوازن بشكل عام. الالتحاق بمخاطرة لأنه يتطلب ثقة، فالمرء يساعد قوة مهيمنة على أمل أنها ستظل خيرة. التوازن هو الأكثر أمانًا، إذ ربما تحولت القوة المسيطرة إلى العدوان. والأكثر من ذلك أن الانحياز إلى الجانب الأضعف يعجل بنفوذ المرء داخل التحالف الناتج لأن الجانب الأضعف يحتاج إلى المساعدة أكثر».

تحليل «والت» عن تكوين التحالف في جنوب شرق آسيا أظهر أن الدول غالبًا ما تحاول دائمًا أن تتوازن ضد الأخطار الخارجية. وكذلك من المفترض بشكل عام أن أسلوب التوازن كان هو المبدأ عبر معظم التاريخ الأوروبي الحديث مع القوى التي كانت تغير تحالفاتها لكي توازن وتحتوي الأخطار التي كانوا يرونها من ناحية «فيليب الثاني»، و«لويس الرابع عشر»، و«فردريك الأكبر»، و«نابليون»، و«قيصر»، و«هتلر». إلا إن «والت» يوافق كذلك على أن الدول قد تختار الالتحاق بقوة منبثقة لأنهم غير راضين، ويأملون من الإفادة من التغيرات في الوضع القائم هذا إلى جانب أن الالتحاق يتطلب درجة من الثقة في النوايا الطيبة للدولة الأكثر قوة كما يقول «والت». وبتوازن القوى تستطيع الدول أن تقوم بأدوار ثانوية أو رئيسية.

**أولاً:** يمكن أن تحاول الدولة «أ» أن توازن القوة ضد الدولة «ب»، التي تنشر أنها منافس محتمل، وذلك بالتحالف مع الدولتين «ج» و«د»، وبتطوير قوتها العسكرية وغيرها (الأمر الذي قد يؤدي إلى سباق تسلح)، أو من خلال الجمع بين هذه الوسائل. في هذا الموقف تكون الدولتان «أ» و«ب» هما الموازن الرئيسي بالنسبة لكل منهما الآخر. ثانيًا: الدولة «أ» قد لا ترى أي دولة أخرى عدوًا ممكنًا، ولكن قد يكون لها مصلحة في تنمية توازن قوى بين الدولتين «ب» و«ج» اللتين إذا أصبحت إحداهما قوية أكثر من اللازم فقد

تصبح خطراً على الدولة «أ». في هذا الموقف تقوم الدولة «أ» بدور الموازن الثانوي بالنسبة للدولتين «ب» و«ج» اللتين قد تكونان موازين رئيسيين بالنسبة لكل منهما الآخر.

كيف سيكون تصرف الدول مع الصين إذا بدأت في الظهور كقوة مهيمنة في شرق آسيا؟ لاشك أن الاستجابات سوف تختلف بدرجة كبيرة. وحيث إن الصين قد حددت الولايات المتحدة كعدو رئيسي، فإن الميل الأمريكي المألوف سيكون في التصرف كموازن رئيسي لمنع الهيمنة الصينية. الاضطلاع بهذا الدور سيكون بالإبقاء على الاهتمام الأمريكي التقليدي لمنع السيطرة على أوروبا أو آسيا بواسطة قوة واحدة. هذا الهدف لم يعد متعلقاً بأوروبا ولكنه قد يكون كذلك بالنسبة لآسيا. إن اتحاداً فيدرالياً واسعاً في أوروبا الغربية، وثيق الارتباط بالولايات المتحدة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً لن يهدد الأمن الأمريكي. بينما صين متحدة قوية وغازمة يمكن أن تكون تهديداً. فهل من صالح أمريكا أن تدخل حرباً لمنع هيمنة الصين على شرق آسيا إذا استدعت الضرورة ذلك؟

إذا استمر النمو الاقتصادي الصيني فإن ذلك سيكون القضية الأمنية الوحيدة والأشد خطراً، التي يواجهها صانعو السياسة الأمريكيون في أوائل القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد أن توقف الهيمنة الصينية في شرق آسيا فستكون في حاجة إلى إعادة توجيه التحالف الياباني نحو هذا الغرض، وتطوير علاقات عسكرية وثيقة مع الدول الآسيوية الأخرى وتعزيز وجودها العسكري في آسيا، والقوة العسكرية التي يمكن أن تتحملها في آسيا. أما إذا كانت الولايات المتحدة غير راغبة في الحرب ضد الهيمنة الصينية، فستكون في حاجة إلى أن تتخلى عن عالميتها وتتعلم أن تعيش مع هذه الهيمنة وأن توطن نفسها على تخفيض كبير في قدرتها على تشكيل الأحداث على الجانب البعيد من الباسيفيكي. وكلا المسارين ينطوي على تكلفة ومخاطر كبيرة. الخطر الأكبر هو ألا تحسم الولايات المتحدة خياراً واضحاً وتنزلق إلى حرب مع الصين دون أن تحسب جيداً إذا ما كان ذلك في مصلحتها القومية، ودون أن تكون مستعدة لأن تشن حرباً كذلك بكفاءة عالية.

نظرياً، قد تحاول الولايات المتحدة أن تحتوي الصين بأن تلعب دور توازن ثانويًا، إذا لعبت دولة أخرى دور الموازن الرئيسي. الاحتمال الوحيد الذي يمكن تصوره هو اليابان، وهذا قد يتطلب تغيرات جوهرية في سياسة اليابان:

إعادة تسليح واسعة، امتلاك أسلحة نووية، منافسة نشطة مع الصين من أجل الحصول على دعم القوى الآسيوية الأخرى. وبينما قد تكون اليابان على استعداد للمشاركة في ائتلاف بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة الصين - رغم أن ذلك أيضاً ليس مؤكداً - فإنه من غير المرجح أن تصبح هي الموازن الرئيسي للصين، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تبد اهتماماً كبيراً أو قدرة على لعب دور توازن ثانوي.

وعندما كانت دولة جديدة وصغيرة حاولت أن تفعل ذلك أثناء الحقبة النابوليونية وانتهى بها الأمر لخوض حروب مع كل من بريطانيا وفرنسا. أثناء الجزء الأول من القرن العشرين لم تبذل الولايات المتحدة سوى الحد الأدنى من الجهد لتنمية التوازنات بين الدول الأوروبية والآسيوية، وتورطت نتيجة لذلك في حروب عالمية لاستعادة التوازنات التي خربت. وأثناء الحرب الباردة لم يكن أمام الولايات المتحدة بديل عن أن تكون الموازن الرئيسي للاتحاد السوفيتي. وهكذا لم تكن الولايات المتحدة كقوة كبرى موازناً ثانوياً أبداً، وإن أصبحت فسوف يعني ذلك أنها تلعب دوراً مأكراً، مرتناً، غامضاً، وربما غير برئ. وقد يعني تحويل الدعم من جانب إلى آخر، ورفض مساعدة أو ربما معارضة دولة قد تكون محقة أخلاقياً على أساس القيم الأمريكية، ودعم دولة مخطئة. وحتى لو ظهرت اليابان كموازن رئيسي للصين في آسيا، فإن قدرة الولايات المتحدة لدعم هذا التوازن تكون محل تساؤل. الولايات المتحدة أكثر مقدرة بكثير لأن تعبئ مباشرة ضد خطر واحد قائم، عن أن توازن بين خطرين محتملين. وأخيراً فإن الميل إلى الالتحاق من المرجح أن يوجد بين الدول الآسيوية، الأمر الذي يمكن أن يحول دون أي جهد أمريكي للتوازن الثانوي. وبقدر ما يعتمد الالتحاق على الثقة، تنتج ثلاثة افتراضات:

**أولاً:** الالتحاق من المرجح أن يحدث بين دول تنتمي لنفس الحضارة أو ذات عوامل ثقافية مشتركة، عنه بين دول لا يوجد بينها أي مشترك ثقافي.

**ثانياً:** مستويات الثقة من المرجح أن تختلف عن المضمون. طفل صغير سوف يلتحق بأخيه الأكبر عندما يواجهان أطفالاً آخرين، والاحتمال الأقل هو أن يثق بشقيقه الأكبر عندما يكونان بمفردهما في المنزل، ومن هنا فإن التداخلات المتبادلة بين الدول التي تنتمي إلى حضارات مختلفة سوف تشجع على الالتحاق في داخل الحضارات بشكل أكبر.

**ثالثاً:** الميل للالتحاق والتوازن قد تختلف بين الحضارات، لأن مستويات الثقة بين أفرادها مختلفة. شيوع التوازن في الشرق الأوسط مثلاً قد يعكس

مستوى الثقة الضعيف الذي يضرب به المثل في الثقافات العربية والشرق  
أوسطية.

إلى جانب هذه المؤثرات فإن الميل إلى الالتحاق أو التوازن سوف يتشكل  
على أساس التوقعات والأوليات بخصوص توزيع القوى. المجتمعات الأوروبية  
مرت بمرحلة من الاستبداد ولكنها تجنبنا الإمبراطوريات البيروقراطية  
الطويلة أو «الاستبداد الشرقي» التي كانت تميز آسيا على مدى معظم  
التاريخ. الإقطاع وضع أساساً للتعددية ولافتراض أن بعض انتشار القوة كان  
طبيعياً ومطلوباً في نفس الوقت. وعلى المستوى العالمي، كان توازن  
القوى يعتبر كذلك أمراً طبيعياً ومطلوباً وأن مسؤولية رجال الدولة هي أن  
تحميه وتصونه. ومن هنا، عندما تهددت المساواة كان لابد من السلوك  
المتوازن لاستعادتها. باختصار، النموذج الأوروبي للمجتمع العالمي كان  
يعكس النموذج الأوروبي للمجتمع المحلي. الإمبراطوريات الآسيوية  
البيروقراطية على العكس من ذلك لم يكن بها مساحة كافية للتعددية  
الاجتماعية أو السياسية أو التقسيم العمل. وفي داخل الالتحاق بالصين، يبدو  
أن ذلك كان أكثر أهمية مقارنة بالتوازن عما كان عليه الحال في أوروبا.  
يلاحظ «لوسيان باي»: في العشرينيات: «حاول القادة العسكريون أولاً أن  
يتعلموا أنهم يمكن أن يفوزوا عن طريق التوحد مع القوة، وحينئذ فقط  
سيكتشفون تكلفة التحالف مع الضعيف.. بالنسبة للقادة العسكريين  
الصينيين لم تكن السلطة هي القيمة النهائية كما كانت في الحسابات  
الأوروبية التوازن القوى، وبدلاً من ذلك أسسوا قرارهم على الارتباط  
بالقوة». وبنغمة مماثلة يقول «آفري جولد شتاين»: إن الالتحاق كان يميز  
السياسة في الصين الشيوعية عندما كانت بنية السلطة واضحة نسبياً من  
1949 إلى 1966، وعندما خلقت الثورة الثقافية ظروفًا لفوضى قريبة  
وعدم وضوح بالنسبة للسلطة وهددت وجود اللاحقين السياسيين، بدأ سلوك  
التوازن يسود(35).

ويحتمل أن تكون استعادة بنية سلطة أكثر تحديداً بعد سنة 1978، قد  
استعادت معها اللحاق كأسلوب سائد في السلوك السياسي، تاريخياً، لم  
يكن الصينيون يفصلون بحدّة بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية.  
«تصورهم للنظام العالمي لم يكن أكثر من نتيجة طبيعية للنظام الصيني  
الداخلي، وبالتالي انعكاس ممتد للهوية الحضارية الصينية»، والتي «كان من  
مفهوم أن تعيد إنتاج نفسها في دائرة أكبر قابلة للامتداد ذات مركز واحد  
مثل النظام الكوني الصحيح»، أو كما عبر «ماك فارتوهار»: النظرة الصينية  
التقليدية إلى العالم كانت انعكاساً للرؤية الكونفوشية لمجتمع هرمي مفصل  
جيداً. الممالك والدول الأجنبية يفترض أنها روافد للمملكة الوسطى: لا توجد

شمسان في السماء، لا يمكن أن يكون هناك إمبراطوران على الأرض». ونتيجة لذلك ليسوا مؤيدين لـ «مفاهيم الأمن المتعددة الأقطاب ولا المتعددة الأطراف». الآسيويون عموماً مستعدون لقبول «التسلسل الهرمي» في العلاقات الدولية، وحروب الهيمنة من النمط الأوروبي لا وجود لها في التاريخ الشرق آسيوي، وكذلك فإن توازن القوى بالشكل المعروف عند أوروبا تاريخياً، كان غريباً بالنسبة لآسيا. وحتى وصول القوى الغربية في منتصف القرن التاسع عشر، كانت علاقات شرق آسيا الدولية مع المجتمعات الأخرى متمركزة حول الصين، ومرتبطة بدرجات مختلفة من التبعية أو التعاون أو الاستقلال الذاتي بالنسبة لـ (36)

وبالطبع، لم يتحقق المثل الأعلى الكونفوشي للنظام العالمي في الواقع بالكامل أبداً، ورغم ذلك فإن النموذج الآسيوي لتسلسل القوة في السياسة الدولية يتعارض بشدة مع النموذج الأوروبي لتوازن القوى. ونتيجة لصورة النظام العالمي هذه، فإن الميل الصيني نحو الالتحاق في السياسة المحلية، موجود أيضاً في العلاقات الدولية. ودرجة تشكيله للسياسات الخارجية تميل للاختلاف حسب درجة اشتراكها في الثقافة الكونفوشية وعلاقاتها التاريخية مع الصين.

كوريا بينها وبين الصين عوامل ثقافية مشتركة كثيرة، وتاريخياً كانت دائماً تميل إلى الصين. بالنسبة لسنغافورة كانت الصين الشيوعية عدواً أثناء الحرب الباردة. ورغم ذلك بدأت سنغافورة في تحويل موقفها في الثمانينيات، وكان قادتها يدافعون بشدة عن حاجة الولايات المتحدة والدول الأخرى لأن تتوصل إلى تفاهم مع واقع القوة الصينية. ماليزيا أيضاً كانت تميل إلى الاتجاه الصيني بحجمها السكاني الصيني الكبير وميول قادتها المعادية للغرب. تايلاند حافظت على استقلالها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين بأن كلفت نفسها مع أوروبا والاستعمار الياباني وأبدت كل النوايا لكي تفعل الشيء نفسه مع الصين، وهو ميل يقوى منه التهديد الأمني المحتمل الذي تراه من ناحية فيتنام.

إندونيسيا وفيتنام هما الدولتان الأكثر ميلاً نحو التوازن واحتواء الصين في جنوب شرق آسيا. إندونيسيا كبيرة الحجم، إسلامية، وبعيدة عن الصين، ولكن دون مساعدة من الآخرين لا يمكنها أن تمنع التوكيد الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي. في خريف 1995 التقت إندونيسيا وأستراليا في اتفاقية أمنية تلزمهم بالتشاور معاً في حالة وجود «تحديات معادية» لأمن أي منهما. ورغم أن كليهما أنكر أن يكون ذلك ترتيباً معادياً للصين، إلا أنهما يحددان الصين كأكثر مصادر التحديات المعادية احتمالاً (37).

فيتنام ثقافتها كونفوشية لدرجة كبيرة، ولكنها تاريخياً كان لها علاقات شديدة العداء مع الصين. وفي سنة 1979 خاضت معها حرباً قصيرة. فيتنام والصين كلاهما كان يطالب بالسيادة على جزر «سبراتلي»، ودارت بين قواتهما البحرية اشتباكات في السبعينيات والثمانينيات. في أوائل التسعينيات انهارت القدرة القتالية لـ «فيتنام» مقارنة بقدرة الصين. وبالتالي، فإن فيتنام لديها الدافع أكثر من أي دولة أخرى في شرق آسيا للبحث عن شركاء لكي تتوازن مع الصين. قبولها في الـ ASEAN وتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة في سنة 1995 كانا خطوتين في هذا الاتجاه. الانقسامات في داخل الـ ASEAN وتردد تلك الهيئة في تحدي الصين يجعل من غير المرجح أن تكون تحالفاً معادياً للصين أو أن تقدم دعماً كبيراً لفيتنام في صراعها معها.

الولايات المتحدة يمكن أن تكون أكثر قدرة على احتواء الصين، ولكن في منتصف التسعينيات لم يكن واضحاً إلى أي مدى سوف تمضي في مواجهة التوكيد الصيني بخصوص بحر الصين الجنوبي.

وفي النهاية، كان «أقل البدائل سوءاً بالنسبة لفيتنام هو أن تتكيف مع الصين، وتقبل الأسلوب الفنلندي الذي «قد يجرح الكرامة الفيتنامية... ولكنه يضمن لها البقاء» (39).

في التسعينيات، عبرت جميع الدول الشرق آسيوية بالفعل، باستثناء الصين وكوريا الشمالية، عن تأييدها لتواجد عسكري أمريكي مستمر في المنطقة. ولكن عند الممارسة، كلهم باستثناء فيتنام، يميلون إلى التكيف مع الصين. الفلبين أنهت القواعد الجوية والبحرية بها، وفي «أوكيناوا» تصاعدت المقاومة للقوات الأمريكية الكبيرة على الجزيرة. وفي 1994 رفضت تايلاند وإندونيسيا وماليزيا طلبات الولايات المتحدة بإرساء ست سفن إمداد في مياهها لتعمل كقاعدة عائمة من أجل تسهيل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في جنوب شرق أو جنوب غرب آسيا. وفي تجل آخر للإذعان رضخ المنتدى الإقليمي للـ ASEAN في أول اجتماع له لمطالب الصين بعدم إدراج قضية جزر «سبراتلي» على جدول الأعمال، كما أن احتلال الصين لسلسلة صخور «مستشيف» بالقرب من الفلبين في 1995 لم يصادف أي احتجاج من أي دولة أخرى في الـ ASEAN، وعندما قامت الصين في سنة 1995 - 1996 بتهديد تايوان شفهياً وعسكرياً لم يكن هناك سوى الصمت المطبق من قبل الدول الآسيوية. ويخلص «مايكل أوكسينبرج» بدقة ميلهم للاتحاق بقوله:

«الزعماء الآسيويون يقلقهم تحول ميزان القوى لصالح الصين، ولكن في توقعهم القلق للمستقبل لا يريدون أن يواجهوا بكين الآن»، ولن ينضموا إلى



الولايات المتحدة في حملة صليبية ضد الصين»(39).

صعود الصين سوف يشكل تحدياً رئيسياً لليابان، وسينقسم اليابانيون بحدة حول الاستراتيجية التي ينبغي على بلادهم اتخاذها، هل تحاول احتواء الصين - وربما بأسلوب تجاري - بأن تعترف بسيادتها السياسية والعسكرية في مقابل الاعتراف بسيادة اليابان في النواحي الاقتصادية؟ هل تحاول أن تعطي معنى جديداً وقوة للتحالف الأمريكي - الياباني كمركز لائتلاف من أجل التوازن مع الصين واحتوائها؟ هل تحاول أن تطور من قوتها العسكرية الخاصة لتحمي مصالحها ضد أي غارات صينية؟ المرجح أن اليابان سوف تتجنب اجابة محددة عن هذه الأسئلة بقدر ما تستطيع. إن جوهر أي جهد معقول للموازنة مع الصين واحتوائها لا بد أن يكون التحالف العسكري الأمريكي الياباني. والمتصور أن تقبل اليابان ببطء إعادة توجيه التحالف نحو هذا الهدف، وقيامها بذلك يتوقف على ثقتها في:

1- القدرة الأمريكية الشاملة في أن تبقى على نفسها القوة العظمى الوحيدة في العالم وأن تواصل قيادتها النشطة في الشؤون الدولية.

2- الالتزام الأمريكي بأن تحافظ على وجودها في آسيا وأن تقاوم بعنف مساعي الصين لتوسيع نفوذها.

3- قدرة الولايات المتحدة واليابان على احتواء الصين دون تكلفة عالية بالنسبة للموارد، ودون مخاطر عالية بالنسبة للحرب.

في غياب عرض رئيسي للحل والالتزام من قبل الولايات المتحدة، يحتمل أن تستطيع اليابان التكيف مع الصين.

اليابان دائماً كانت تبحث عن الأمن بالتحالف مع من تتصوره القوة المسيطرة باستثناء ما حدث في الثلاثينيات والأربعينيات عندما اتبعت سياسة للغزو في شرق آسيا من طرف واحد وجاء ذلك بنتائج سببت كوارث. حتى عندما انضمت إلى المحور في الثلاثينيات كانت تنحاز إلى من ظهر على أنه أنشط قوة عسكرية - أيديولوجية في السياسة العالمية. وفي الخمسينيات كذلك، ربطت نفسها بالولايات المتحدة كأقوى دولة في العالم، والوحيدة التي يمكن أن تأمن لها. واليابانيون مثل الصينيين ينظرون إلى السياسة العالمية كتسلسل هرمي لأن سياستهم الداخلية هكذا. وكما يقول باحث ياباني بارز:

عندما يفكر اليابانيون ببلادهم في المجتمع الدولي، فإن النماذج الداخلية غالباً ما تقدم لهم التناظرات اللازمة. اليابانيون يميلون إلى رؤية نظام عالمي يعبر خارجياً عن الأنماط الثقافية المرعية داخلياً في المجتمع الياباني،

والتي تتميز بنيتها التنظيمية الرأسية. صورة النظام العالمي هذه متأثرة بتجربة اليابان الطويلة بالعلاقات الصينية اليابانية القديمة (نظام تابع).

ومن هنا فإن سلوك اليابان في التحالف كان «في الأساس التحاقًا وليس توازنًا» و«انحيازًا للقوة المسيطرة» ويوافق أحد الغربيين المقيمين هناك منذ وقت طويل على أن «اليابانيين أسرع من معظم الآخرين في الانحناء للقوة وللتعاون مع من يتصورونه أرقى أخلاقياً، وأسرع في الاستياء من الظلم من مسيطر ضعيف ومتراجع أخلاقياً».

وبضعف دور الولايات المتحدة في آسيا وسيادة دور الصين، فإن السياسة اليابانية سوف تتكيف طبقاً لذلك والحقيقة أنها قد بدأت بالفعل. وكما يقول: «**كيشوري محبوباني**» فإن السؤال الرئيسي في العلاقات الصينية - اليابانية هو: «من هو رقم واحد؟»، والإجابة تتضح شيئاً فشيئاً.

«لن تكون هناك بيانات واضحة أو تفاهات، ولكن كان من الواضح أن الإمبراطور الياباني قد اختار أن يزور الصين في 1992 في وقت كانت فيه بكين ما تزال معزولة عالمياً نسبياً».

من المتصور أن يفضل القادة والشعب في اليابان نمط العقود العديدة الماضية، وأن يظلوا تحت الدرع الواقية لولايات متحدة أمريكية قوية. ومع تراجع تورط الولايات المتحدة في آسيا، فإن العوامل التي تحت اليابان على «الأسينة» ستزداد قوة، وسوف يقبل اليابانيون بالسيادة الصينية على المشهد في شرق آسيا كأمر حتمي. في سنة 1994 مثلاً، عندما طرح سؤال: ما هي الدولة التي ستكون صاحبة أكبر نفوذ في آسيا في القرن الواحد والعشرين؟ أجاب 44% من الشعب الياباني بأنها «الصين»، بينما قال 30% أنها «الولايات المتحدة»، و16% فقط هم الذين قالوا «اليابان».

وكما تنبأ أحد كبار المسؤولين في اليابان في 1995، أنها سيكون لديها «الانضباط» لكي تتكيف مع صعود الصين، ثم تساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تفعل ذلك. افتراضه الأول معقول، أما إجابة سؤاله الثاني فليست أكيدة. الهيمنة الصينية سوف تقلل من عدم الاستقرار والصراع في شرق آسيا، كما ستقلل من النفوذ الأمريكي والغربي هناك وتجبر الولايات المتحدة على قبول ما كانت تحاول أن تمنعه على مر التاريخ: سيطرة قوة أخرى على منطقة مهمة من العالم. مدى تهديد هذه الهيمنة لمصالح الدول الآسيوية الأخرى أو الولايات المتحدة يتوقف في جزء منه على أية حال، على ما يحدث في الصين.

النمو الاقتصادي يُولّد قوة عسكرية ونفوذًا سياسيًا، ولكنه يمكن أيضاً أن يحفز على تقدم سياسي وتحرك نحو شكل من السياسة أكثر انفتاحاً وتعددية وربما ديمقراطية. هناك آراء تقول أن هذا التأثير قد حدث بالفعل في كوريا الشمالية وتايوان. وفي كلا الدولتين، كان القادة السياسيون الأكثر نشاطاً في الدفع نحو الديمقراطية مسيحيين.

تراث الصين الكونفوشي، وتوكيدها على السلطة والنظام والتسلسل الهرمي وسيادة الجماعة على الفرد كل ذلك يشكل عقبات أمام التحول الديمقراطي. إلا أن النمو الاقتصادي يخلق في جنوب الصين وبدرجة متزايدة معدلات عالية من الثروة وبرجوازية نشطة وتراكمات للقوة الاقتصادية خارج نطاق السيطرة الحكومية، وطبقة متوسطة تتسع بسرعة بالإضافة إلى أن الصينيين منهمكون بعمق في التجارة والاستثمار والتعليم في العالم الخارجي، وكل ذلك يخلق أساساً ثقافياً للتحرك نحو التعددية السياسية.

الشرط المسبق للانفتاح السياسي عادة، هو وصول عناصر الإصلاح في النظام السلطوي إلى السلطة. فهل يحدث ذلك في الصين؟ ربما ليس في الخلافة الأولى بعد «دنغ»، ولكن من الممكن أن يكون في الثانية. القرن الجديد قد يشهد ظهور جماعات في جنوب الصين تحمل جداول أعمال سياسية ستكون في الواقع - وليس اسماً - أحزاب سياسية جنينية. من المرجح أن تكون لها ارتباطات وثيقة مع الصينيين في تايوان وهونغ كونج وسنغافورة وتتلقى منهم دعمًا. لو ظهرت هذه الحركات في جنوب الصين، وإذا استولى فصيل إصلاحى على السلطة في «بكين»، يمكن أن يحدث شكل من التحول السياسي. التحول الديمقراطي يمكن أن يشجع النزعات القومية عند السياسيين ويزيد من احتمالات الحرب، رغم أن نظاماً تعددياً مستقرًا في الصين من الممكن أن ييسر علاقاتها مع القوى الأخرى على المدى الطويل. وربما يكون ماضي أوروبا هو مستقبل آسيا، كما يقول «فرايد بيرج». والأكثر احتمالاً أن يكون ماضي آسيا هو مستقبلها. الخيار أمام آسيا هو بين قوة متوازنة على حساب الصراع، أو سلام مضمون على حساب الهيمنة. المجتمعات الغربية قد تختار الصراع والتوازن، التاريخ والثقافة وحقائق القوة توحى بأن آسيا سوف تختار السلام والهيمنة. الحقبة التي بدأت بالافتحامات الغربية في الأربعينيات والخمسينيات انتهت، الصين تستأنف مكانها كمهيمن إقليمي، والشرف يعود إلى نفسه.

## الحضارات ودول المركز: الانحيازات الناشئة:

عالم ما بعد الحرب الباردة متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات، يفتقر إلى تقسيم واحد ومحدد كذلك الذي كان في أثناء الحرب الباردة. وطالما أن التدفق السكاني الإسلامي والانبعث الاقتصادي الآسيوي مستمران، فإن الصراعات بين الغرب وحضارات التحدي سوف تصبح أكثر مركزية في السياسة الكونية عن أي خطوط تقسيم أخرى. من المرجح أن تستمر حكومات الدول الإسلامية في أن تكون أقل مودة. والعنف المحدود المتقطع، وربما الشديد، سيحدث بين جماعات إسلامية والمجتمعات الغربية. العلاقات بين الولايات المتحدة من جانب والصين واليابان والدول الآسيوية الأخرى من جانب آخر سوف تكون أشد صراعًا، وقد تحدث حروب كبيرة إذا تحدت الولايات المتحدة صعود الصين كقوة مهيمنة في آسيا. في ظل هذه الظروف فإن الصلة الكونفوشية - الإسلامية سوف تستمر وربما تتسع وت تعمق، وفي المركز من هذه الصلة تعاون المجتمعات الإسلامية والصينية التي تعارض الغرب بخصوص انتشار الأسلحة وحقوق الإنسان وغيرهما من القضايا وفي القلب منها العلاقات بين باكستان وإيران والصين والتي تبلورت في أوائل التسعينيات مع زيارة الرئيس «يانج شانج كن» لإيران وباكستان، وزيارة الرئيس «رفسنجاني» لباكستان والصين. هذه الزيارات «أشارت إلى تحالف جنيني بين باكستان وإيران والصين». في طريقه إلى الصين، أعلن «رفسنجاني» في «إسلام آباد» عن قيام «تحالف استراتيجي» بين إيران وباكستان، وأن أي هجوم على باكستان يعتبر هجومًا على إيران. وتأكيدًا لهذا الأسلوب، قامت «بنظير بوتو» بزيارة لإيران والصين فور أن أصبحت رئيسة وزراء في أكتوبر 1993، التعاون بين الدول الثلاث تصمّن زيارات متبادلة منتظمة بين المسؤولين السياسيين والعسكريين والبيروقراطيين وجهودًا مشتركة في عدد من المجالات المدنية والعسكرية بما في ذلك الإنتاج الدفاعي إلى جانب نقل الأسلحة من الصين إلى الدول الأخرى. تطوير هذه العلاقة كان يلقي دعمًا شديدًا من أولئك في باكستان، المنتمين إلى الأفكار «الاستقلالية» و «الإسلامية» في السياسة الخارجية، والذين كانوا يتطلعون إلى «محور طهران: اسطنبول: بكين»، بينما كان يدور في طهران جدل حول أن «الطبيعة المائزة للعالم المعاصر» تتطلب «تعاونًا وثيقًا ومتينًا» بين إيران والصين وباكستان وكازاخستان. وبمنتصف التسعينيات خرج إلى حيز الوجود شيء أشبه بتحالف الأمر الواقع بين الدول الثلاث، جذوره معارضة الغرب والمخاوف الأمنية من الهند والرغبة في مواجهة النفوذ التركي والروسي في آسيا الوسطى. فهل تريد هذه الدول الثلاث أن تكون نواة لتجمع أوسع يضم دولاً إسلامية وآسيوية أخرى؟

يقول «جراهام فوللر»: «إن تحالفاً كونفوشيا إسلامياً غير رسمي قد يتحقق، لا لأن «محمد» و«كونفوشيوس» معاديان للغرب، وإنما لأن هذه الثقافات تقدم أداة للتعبير عن الظلم الذي يعتبر الغرب مسئولاً عنه إلى حد ما - الغرب الذي يعمل سيطرته السياسية والعسكرية والاقتصادية بشكل متزايد، في عالم تشعر فيه الدول بأنها «لم تعد تقبل ذلك». أشد الدعوات حماساً لمثل هذا التعاون صدرت عن «معمر القذافي» الذي أعلن في مارس 1994:

«النظام العالمي الجديد معناه أن يسيطر اليهود والمسيحيون على المسلمين، وإن تمكنوا فسوف يسيطرون بعد ذلك على الكونفوشية والديانات الأخرى في الهند والصين واليابان. ما يقوله اليهود والمسيحيون الآن: كنا مصرين على سحق الشيوعية والآن لابد من سحق الإسلام والكونفوشية. الآن نتمنى أن نشهد مواجهة بين الصين التي ترأس المعسكر الكونفوشي وأمريكا التي ترأس المعسكر المسيحي الصليبي، وليس لدينا أي مبررات سوى أن ننحاز ضد الصليبيين. نحن نقف مع الكونفوشية، وبانحيازنا إلى جوارها والقتال بجانبها في جبهة عالمية واحدة سوف نقضي على عدونا المشترك، وهكذا فإننا كمسلمين سوف ندعم الصين في كفاحها ضد عدونا المشترك... نتمنى النصر للصين...».

إلا أن الحماس لتحالف وثيق بين الدول الكونفوشية والإسلامية، ومعاد للغرب، قد خمد على الجانب الصيني بإعلان الرئيس «جيانج ريمن» في 1995 أن الصين لن تقيم أي تحالفات مع أي دولة أخرى.

هذا الموقف من المفترض أنه يعكس النظرة الصينية الكلاسيكية، حيث المملكة الوسطى، القوة المركزية، الصين التي لا تريد تحالفات رسمية، وحيث إن الدول الأخرى قد تجد من صالحها أن تتعاون مع الصين. صراعات الصين مع الغرب من ناحية أخرى تعني أنها تثمن المشاركة مع الدول الأخرى المعادية للغرب، والتي يعتبر الإسلام أكبر من فيها وأكثرها عدداً. بالإضافة إلى أن احتياجات الصين المتزايدة للنفط من المرجح أن تحملها على توسيع علاقاتها مع إيران والعراق والسعودية إلى جانب كازاخستان وأذربيجان. وكما يلاحظ أحد خبراء الطاقة في 1994 أن محوراً كهذا: «السلاح مقابل النفط - لن يكون عليه أن يتلقى أوامر من لندن أو باريس أو واشنطن بعد ذلك». علاقات الحضارات الأخرى ودول المركز بها مع الغرب وامتدحه سوف تتباين بشدة. الحضارات الجنوبية وأمريكا اللاتينية وإفريقيا تفتقر إلى دول مركز، كما أنها كانت دائماً معتمدة على الغرب وضعيفة نسبياً من الناحيتين العسكرية والاقتصادية (رغم أن ذلك يتغير بسرعة في أمريكا اللاتينية). في علاقاتها مع الغرب من المحتمل أن تتحرك تلك

الحضارات في اتجاهات عكسية. أمريكا اللاتينية قريبة من الغرب ثقافياً. في الثمانينيات والتسعينيات اقتربت أنظمتها السياسية والاقتصادية لتشبه تلك الموجودة في الغرب. الدولتان الأمريكيتان اللاتينيتان اللتان حاولتا امتلاك أسلحة نووية أقلعتا عن محاولتهما. مع أقل مستويات ممكنة من المجهود العسكري في أي حضارة، فإن الأمريكان اللاتين قد يستهجنون السيطرة العسكرية الأمريكية، ولكنهم لا يظهرون أي نية لتحديها.

النهوض السريع للبروتستانتية في مجتمعات كثيرة من أمريكا اللاتينية يجعلهم بدرجة أكبر، أشبه بالمجتمعات الكاثوليكية البروتستانتية المختلفة في الغرب، ويوسع من العلاقات الدينية بين أمريكا والغرب عن تلك التي تمر عبر روما. وعلى العكس، فإن تدفق المكسيكيين وأبناء أمريكا الوسطى والكاروبي إلى الولايات المتحدة، والأثر الهيسباني الناتج على المجتمع الأمريكي ينمي أيضاً من التقارب الثقافي. أشد القضايا صراعاً بين أمريكا اللاتينية والغرب (الذي يعنى في الممارسة الولايات المتحدة) هي: الهجرة والمخدرات والإرهاب المرتبط بهما، والتكامل الاقتصادي (بمعنى السماح بدخول دول أمريكا اللاتينية إلى اتفاقية الـ NAFTA في مواجهة توسع المجتمعات اللاتينية مثل الـ "Mercosur" والـ "Andean" وكما تشير المشكلات التي تطورت بخصوص انضمام المكسيك إلى الـ NAFTA، فإن زواج الحضارتين الأمريكية اللاتينية والغربية لن يكون سهلاً، وربما اتخذ شكلاً ما على نحو بطيء خلال معظم القرن الواحد والعشرين وقد لا يتحقق على الإطلاق. ومع ذلك تبقى الاختلافات بين الغرب وأمريكا اللاتينية صغيرة مقارنة بها بينه وبين الحضارات الأخرى.

علاقات الغرب بإفريقيا لابد أن تتضمن مستويات من الصراع أعلى قليلاً وذلك لأن إفريقيا أساساً ضعيفة جداً، ولكن هناك وجوداً لبعض القضايا. جنوب إفريقيا لم تفعل كما فعلت البرازيل والأرجنتين، لم تتخل عن برنامجها لتطوير الأسلحة النووية، قامت بتدمير أسلحتها النووية التي قد نفذتها بالفعل. كانت تلك الأسلحة قد تم إنتاجها بواسطة حكومة بيضاء تردع أي محاولة خارجية للهجوم على النظام العنصري، ولم ترغب تلك الحكومة في توريث الأسلحة لحكومة سوداء قد تستخدمها لأسباب أخرى. إمكانية إنتاج أسلحة نووية لا يمكن أن تدمر، ومن الممكن أن تقوم حكومة ما بعد عنصرية ببناء ترسانة نووية جديدة لتؤكد دورها كدولة مركز لإفريقيا، وردع تدخل الغرب في القارة. حقوق الإنسان والهجرة والقضايا الاقتصادية والإرهاب.. كلها قضايا على جدول الأعمال بين إفريقيا والغرب. ورغم مساعي فرنسا للحفاظ على علاقات وثيقة مع مستعمراتها السابقة إلا أن عملية واسعة تجري للتخلص من التغريب في إفريقيا، كما أن اهتمامات

ونفوذ القوى الغربية في انحسار، الثقافة المحلية تؤكد نفسها، وبمرور الوقت تضع جنوب إفريقيا العناصر الثقافية الإفريقية مكان العناصر الإنجليزية المتأفرقة. وبينما تصبح أمريكا اللاتينية أكثر تغرباً، تصبح إفريقيا أقل. كلاهما يظل مع ذلك معتمداً على الغرب على أنحاء مختلفة، وغير قادر على التأثير بحسم في التوازن بين الغرب ومنتحديه رغم أصوات الأمم المتحدة. وواضح أن تلك ليست الحال بالنسبة لحضارات المحور الثلاث.

دول المركز بينها لاعبون رئيسيون في الشؤون العالمية، والمرجح أن تكون لها علاقات مختلطة ومتضاربة ومتذبذبة مع الغرب ومنتحديه. كما ستكون لها علاقات متباينة بعضها مع الآخر. واليابان كما قلنا، بمرور الوقت وبغناء شديد وبحث عن الروح، من المرجح أن تتحول بعيداً عن الولايات المتحدة وتتجه نحو الصين. ومثل تحالفات الحرب الباردة العابرة للحضارات، فإن روابط اليابان الأمنية مع الولايات المتحدة سوف تضعف رغم عدم احتمال التخلي عنها رسمياً. علاقاتها مع روسيا ستظل عسيرة طالما أن روسيا ترفض أي تسوية بخصوص جزر «كورييل» التي احتلتها سنة 1945، واللحظة التي كان يجب أن تحل عندها هذه القضية مرت بسرعة عند انتهاء الحرب الباردة مع صعود القومية الروسية، ولم يعد هناك سبب يجعل الولايات المتحدة تؤيد المطلب الياباني في المستقبل كما كانت تفعل في الماضي. في العقود الأخيرة من الحرب الباردة لعبت الصين بمهارة «بورقة الصين» ضد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت مع روسيا «ورقة روسية» تلعب بها. روسيا والصين إذا اتحدت فسوف ترجحان التوازن الأوروبي - الآسيوي ضد الغرب، وذلك سوف يثير كل المخاوف التي كانت قائمة عن العلاقات الصينية السوفيتية في الخمسينيات. روسيا إذا عملت بتقارب مع الغرب، فسوف يضمن ذلك توازناً مضاداً إضافياً للصلة الكونفوشية - الإسلامية بخصوص القضايا الكونية، ويوقظ في الصين مخاوف الحرب الباردة بخصوص غزو من ناحية الشمال. روسيا أيضاً لها مشكلات مع كل من هاتين الحضارتين المجاورتين. هذه المشكلات تبدو قصيرة المدى بالنسبة للغرب على أثر انتهاء الحرب الباردة والحاجة إلى تعريف التوازن بين روسيا والغرب والاتفاق بين كل الجانبين على المساواة الأساسية ومجال نفوذ كل منهما. وفي الممارسة فإن ذلك قد يعني:

1- قبول روسيا لتوسع الاتحاد الأوروبي والـ «ناتو» لكي يضمها الدول المسيحية في وسط وشرق أوروبا، والالتزام الأوروبي بعدم توسيع الـ «ناتو» أكثر من ذلك، إلا إذا انقسمت أوكرانيا إلى دولتين.

2- معاهدة شراكة بين روسيا والـ «ناتو» تضمن عدم الاعتداء والتشاور المستمر حول القضايا الأمنية، وجهود تعاونية لتجنب المنافسة في التسلح وتفاوض للوصول إلى اتفاق حول التحكم في التسلح بما يتناسب مع احتياجاتهما الأمنية بعد الحرب الباردة.

3- اعتراف أوروبي بـ «روسيا» كمسئول رئيسي عن الحفاظ على الأمن بين الدول الأرثوذكسية، وفي المناطق التي تسود فيها الأرثوذكسية.

4- اعتراف من الغرب بالمشكلات الأمنية الفعلية والمحتملة التي تواجهها روسيا من الشعوب الإسلامية جنوبها والاستعداد لمراجعة معاهدة "CFE" وأن يكون لديها الاستعداد لاتخاذ خطوات أخرى قد تكون روسيا في حاجة إليها لكي تتعامل مع تلك الأخطار.

5- اتفاق بين روسيا والغرب على التعاون كأطراف متساوية في تناول قضايا - مثل البوسنة - تتضمن مصالح غربية وأرثوذكسية.

لو ظهر ترتيب ما على امتداد هذه الخطوط أو ما يشبهها، فلن تمثل روسيا ولا الغرب أي تحدٍ أمني طويل المدى بالنسبة للآخر. أوروبا وروسيا مجتمعات ناضجة ديموغرافيا وذات معدلات مواليد منخفضة وسكان طويلة العمر. مجتمعات كذلك ليس لها حماية الشباب لتكون ذات توجهات توسعية وعدوانية.

في الفترة التي تلت الحرب الباردة مباشرة أصبحت العلاقات الروسية الصينية أكثر تعاونًا. مشاكل الحدود تم حلها، القوات العسكرية على كلا جانبي الحدود تم تخفيضها، التجارة اتسعت، كل منهما توقف عن توجيه الصواريخ النووية صوب الآخر، وزيرا الخارجيتين راحا يستكشفان مصالحهما المشتركة في مقاومة الإسلام الأصولي بعنف. والأهم من ذلك أن روسيا قد وجدت في الصين عميلًا متحمسًا ومهماً للمعدات العسكرية والتكنولوجية بما فيها الدبابات والطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل طويلة المدى وصواريخ أرض جو. ومن وجهة نظر روسيا، يعتبر تسخين هذه العلاقة قرارًا داعمًا للعمل مع الصين «كعميل» آسيوي، بشرط بقاء البرودة الراكدة في علاقاتها مع اليابان، وفي نفس الوقت كرد فعل لصراعاتها مع الغرب حول توسيع الـ «ناتو» والإصلاح الاقتصادي والتحكم في الأسلحة والمعونة الاقتصادية والعضوية في المؤسسات الغربية الدولية.

ومن جانبها، فإن الصين كانت تستطيع أن تبين للغرب أنها ليست وحيدة في العالم، وأنها سوف تحصل على الإمكانيات العسكرية الضرورية لتمارس استراتيجيتها الإقليمية في استعراض القوة. وبالنسبة لكلا الدولتين فإن



الصلة الروسية الصينية، مثل الصلة الكونفوشية الإسلامية وسيلة لمواجهة القوة الغربية والعالمية. وبقاء هذه الصلات إلى مدى أطول يعتمد أساساً على:

**أولاً:** مدى استقرار العلاقات الروسية مع الغرب على أسس مُرضية للطرفين، **ثانياً:** مدى تهديد صعود الصين في الهيمنة على شرق آسيا اقتصاديًا وديموغرافيًا وعسكريًا.

الحياة الاقتصادية الصينية تدفقت في سيبيريا، ورجال الأعمال الصينيون مع الكوريين واليابانيين راحوا يستكشفون ويستغلون الفرص هناك. الروس في سيبيريا يرون - وبدرجة متزايدة - مستقبلهم الاقتصادي متصلًا بشرق آسيا أكثر منه بروسيا الأوروبية.

الهجرة الصينية إلى سيبيريا هي الخطر الأكبر الذي يواجه روسيا، عدد المهاجرين بشكل غير قانوني إلى هناك وصل إلى 5:3 ملايين في عام 1995 مقابل السكان الروس في سيبيريا الشرقية البالغ عددهم 7 ملايين. وكما حذر وزير الدفاع الروسي «بافل جراشيف»: الصينيون في طريقهم إلى غزو سلمي للشرق الأدنى الروسي»، وكصدي لذلك يقول أكبر المسؤولين عن الهجرة في روسيا: «لأبد من مقاومة التوجهات التوسعية الصينية»، بالإضافة إلى ذلك فإن تطوير الصين لعلاقاتها الاقتصادية مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى قد يفسد العلاقات مع روسيا.

التوسع الصيني قد يصبح عسكرياً أيضاً إذا قررت الصين أن تعيد المطالبة بمنغوليا التي انتزعها الروس منها بعد الحرب العالمية الأولى، والتي كانت تابعة سوفيتياً على مدى عدة عقود.

وعند مرحلة ما، فإن «قبائل الصفر» الذين كانوا يؤرقون الخيال الروسي منذ غزوات المغول قد تصبح حقيقة مرة أخرى.

علاقات روسيا بالإسلام يغلب عليها التراث التاريخي لقرون من التوسع عن طريق الحرب ضد الأتراك وشعوب شمال القوقاز وإمارات آسيا الوسطى. روسيا تتعاون الآن مع حلفائها الأرثوذكسي: الصرب واليونان، لكي تواجه النفوذ التركي في البلقان، ومع حليفها الأرثوذكس أرمنيا لتقييد ذلك النفوذ فيما وراء القوقاز. وقد حاولت بكل جد أن تحافظ على نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري في جمهوريات آسيا الوسطى، فأدخلتهم في كومنولث الدول المستقلة كما نشرت قواتها فيها جميعاً. أبرز اهتمامات

روسيا هي النفط واحتياطيات الغاز في بحر قزوين والمسارات التي سوف تسلكها هذه الموارد لكي تصل إلى الغرب وإلى شرق آسيا.

كذلك تخوض روسيا حرباً في شمال القوقاز ضد شعب شيشينيا المسلم، وحرباً ثانية في طاجيكستان داعمة للحكومة ضد صحوه تتضمن أصوليين إسلاميين. هذه المخاوف الأمنية تقدم حافزاً إضافياً للتعاون مع الصين من أجل احتواء «الخطر الإسلامي»، في آسيا الوسطى، وهي أيضاً دافع رئيسي للتقارب الروسي مع إيران. روسيا باعت لإيران غواصات وطائرات مقاتلة متقدمة وقاذفات وصواريخ أرض جو ومعدات إلكترونية للاستطلاع العكسري. إلى جانب ذلك وافقت روسيا على بناء مفاعل «ماء خفيف» نووي في إيران وعلى أن تزودها بمعدات تخصيب اليورانيوم، وفي المقابل فإن روسيا - بوضوح - تتوقع من إيران أن تكبح انتشار الأصولية في آسيا الوسطى، وضمنها، أن تتعاون في مواجهة انتشار النفوذ التركي هناك وفي القوقاز. وبالنسبة للعقود القادمة فإن علاقات روسيا بالإسلام سوف تتحدد بشكل قاطع اعتماداً على تصوراتها للأخطار التي يمثلها النمو السكاني الإسلامي الكبير على امتداد محيطها الجنوبي.

أثناء الحرب الباردة كانت الهند دولة المركز «المحورية» الثالثة، حليقاً للاتحاد السوفيتي، وخاضت حرباً مع الصين وحروباً عديدة مع باكستان وعلاقتها بالغرب وبخاصة الولايات المتحدة لم تكن ودية إن لم تكن معادية.

في عالم ما بعد الحرب الباردة من المرجح أن تظل علاقات الهند مع الباكستان متصارعة حول كشمير والأسلحة النووية والتوازن العسكري في شبه القارة بشكل عام.

وبمدى ما تستطيع باكستان أن تحظى بتأييد الدول الإسلامية الأخرى ستظل علاقات الهند بالإسلام صعبة عموماً. ولكي تواجه ذلك يحتمل أن تقوم الهند بمساع خاصة، كما فعلت في الماضي، لإقناع دول إسلامية فردية، بالابتعاد عن باكستان. مع انتهاء الحرب الباردة امتدت مساعي الصين لإقامة علاقات أكثر حميمية مع جيرانها حتى الهند، وقل التوتر بين الطرفين. إلا أن هذا التوجه من غير المرجح أن يستمر طويلاً. الصين ورطت نفسها بنشاط في السياسات الآسيوية الجنوبية ومن المتوقع أن تستمر في ذلك: الحفاظ على علاقات وثيقة مع باكستان، تقوية قدرات باكستان العسكرية النووية والتقليدية، مغازلة «ميانمار» بالمساعدات الاقتصادية والاستثمارات والمعونات العسكرية، مع احتمال أن تطور تسهيلاتهما العسكرية هناك. القوة الصينية تتسع في الوقت الحاضر وقوة الهند يمكن أن تنمو نموًا كبيرًا في أوائل القرن الواحد العشرين، والصراع بينهما يبدو شديد الاحتمال. ويلاحظ

أحد المراقبين أن «صراع القوى الرئيسي بين العملاقين الآسيويين وبين صورة كل منهما عن نفسه كقوة كبرى طبيعية ومركز للثقافة والحضارة، سيواصل دفعهما لدعم دول وقضايا مختلفة. الهند سوف تحاول أن تبرز بشدة ليس فقط كمركز قوة مستقل في عالم متعدد الأقطاب، بل وكثقل مضاد للقوة الصينية والنفوذ الصيني». وعندما تكون الهند في مواجهة حالة كونفوشية - إسلامية أعرض، فمن الواضح أنه سيكون من مصلحتها أن تحافظ على علاقاتها الوثيقة مع روسيا وأن تظل مشترياً رئيسياً للمعدات العسكرية الروسية.

في منتصف الثمانينيات كانت الهند تحصل من روسيا تقريباً على جميع أنواع الأسلحة، بما في ذلك ناقلة طائرات وتكنولوجيا الصاروخ «كرايوجينيك» (المناسب للأجواء الباردة) التي أدت إلى فرض عقوبات من الولايات المتحدة.

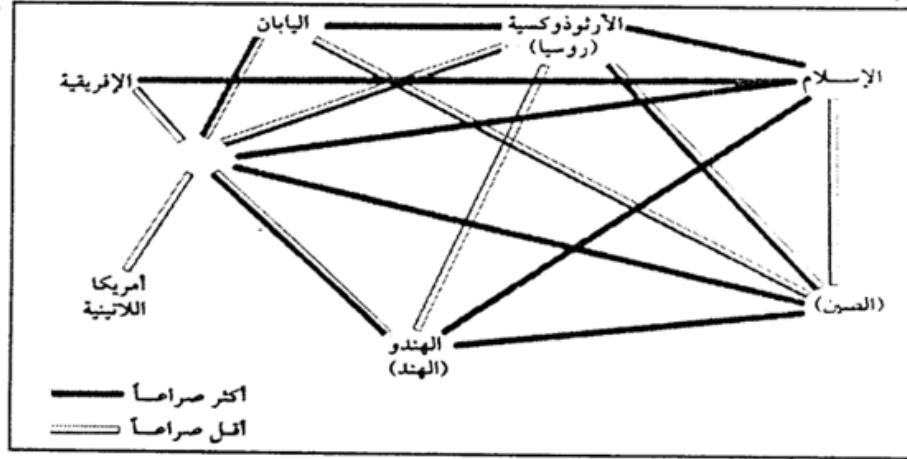
وبالإضافة إلى نشر الأسلحة هناك قضايا أخرى بين الهند والولايات المتحدة تتضمن حقوق الإنسان وكشمير وتحرير الاقتصاد. وبمرور الوقت فإن برود العلاقات الأمريكية الباكستانية، والمصلحة المشتركة في احتواء الصين، من المرجح أن تقرب بين الولايات المتحدة والهند. توسع القوة الهندية في جنوب آسيا لن يضير الولايات المتحدة، بل قد يخدمها.

العلاقات بين الحضارات ودول المركز فيها علاقات معقدة، وغالباً غامضة ومتغيرة. معظم الدول في نفس الحضارة سوف تتبع قيادة دولة المركز في تحديد علاقتها بدول من حضارات أخرى.

ولكن ذلك لن يكون الحال دائماً، وواضح أن جميع الدول في حضارة واحدة ليس لها علاقات متطابقة مع جميع الدول في حضارة أخرى. المصالح المشتركة، وعدو مشترك في حضارة ثالثة يمكن عادة أن تؤدي إلى تعاون بين دول من حضارتين مختلفتين.

### شكل رقم (9-1).

#### السياسة الكونية للحضارات: الانحيازات الناشئة



من الواضح أيضاً أن الصراعات تحدث في داخل الحضارات وبخاصة الإسلام، بالإضافة إلى أن العلاقات بين الجماعات على امتداد خطوط التقسيم قد تختلف جداً عن العلاقات بين دول المركز في نفس الحضارة. إلا أن هناك اتجاهات واضحة، ويمكن أن نخرج بتعميمات معقولة عما يبدو أنه الانحيازات والعداءات الناشئة بين الحضارات ودول المركز، وهذا يلخصه الشكل رقم «9-1». الثنائية القطبية للحرب الباردة والبسيطة نسبياً تفسح الطريق للعلاقات الأكثر تعقيداً في عالم متعدد الأقطاب.. متعدد الحضارات.

## الفصل العاشر

من حروب الانتقال إلى حروب خطوط التقسيم

# حروب الانتقال: أفغانستان والخليج:

وصف المفكر المغربي البارز «مهدي المنجرة» حرب الخليج بينما كانت دائرة بأنها «أول حرب حضارات»، والحقيقة أنها كانت الثانية. الأولى كانت الحرب السوفيتية الأفغانية في 1979 - 1989.

كلا الحربين بدأتا كغزو مباشر قامت به دولة لأراضي دولة أخرى، ولكنها تحولت إلى حروب حضارات وصارت تعرف بذلك. والحقيقة أيضاً أنها كانت حروب انتقال إلى حقبة يغلب عليها الصراع الإثني وحروب خطوط التقسيم بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة.

بدأت الحرب الأفغانية كسعي من الاتحاد السوفيتي للإبقاء على نظام تابع، وأصبحت حرباً باردة عندما ردت الولايات المتحدة بعنف ونظمت ومولت وسلحت المتمردين الأفغان الذين كانوا يقاومون القوات السوفيتية. بالنسبة للأمريكيين كانت هزيمة السوفيت إثباتاً لمبدأ «ريجان» في تشجيع المقاومة المسلحة للأنظمة الشيوعية وإذلالاً أكيداً للسوفيت كذلك الذي عاناه الأمريكيون في فيتنام. وكانت أيضاً هزيمة انتشرت تداعياتها في أنحاء المجتمع السوفيتي ومؤسساته السياسية، وساهمت بدرجة كبيرة في تفكك الإمبراطورية السوفيتية. وبالنسبة للأمريكيين والغربيين بشكل عام، كانت أفغانستان هي الانتصار الأخير والحاسم. كانت «ووترلو» الحرب الباردة.

أما بالنسبة للذين حاربوا السوفيت، فقد كانت الحرب شيئاً آخر. كانت «أول مقاومة ناجحة ضد قوة أجنبية»، كما يقول أحد الباحثين الغربيين، والتي لم تكن قائمة على مبادئ قومية أو اشتراكية وإنما شنت كجهاد وأعطت دفعة هائلة للثقة بالنفس وللثقة الإسلامية. وتأثيرها على العالم الإسلامي في الواقع يشبه تأثير هزيمة الروس أمام اليابانيين سنة 1905 على العالم الشرقي. ما يراه الغرب انتصاراً للعالم الحر، يراه المسلمون انتصاراً للإسلام. الدولارات والصواريخ الأمريكية كانت ضرورية من أجل هزيمة السوفيت، كما كان لازماً كذلك الجهد الجماعي للإسلام والذي حاول عدد كبير من الحكومات والجماعات التنافس في تقديمه من أجل هزيمة الروس وتحقيق انتصار قد يخدم مصالحهم.

الدعم المالي للحرب جاء من السعودية أساساً. بين عامي 1984 و1986 دفع السعوديون 525 مليون دولاراً للمقاومة، وفي سنة 1989 وافقوا على

تحمل 61% من إجمالي 715 مليون دولار، أي ما يقرب من 436 مليونًا، والباقي جاء من الولايات المتحدة. في 1993 قدموا للحكومة الأفغانية 193 مليون دولارًا. المبلغ الإجمالي الذي قدموه على مدار الحرب كان لا يقل عما أنفقته الولايات المتحدة وهو 3: 3,5 بليون دولارًا إن لم يكن أكثر. شارك في الحرب حوالي 25,000 متطوع من دول إسلامية أخرى، عربية أساسًا، كان يتم تجنيد معظمهم في الأردن وتقوم المخابرات الباكستانية بتدريبهم. كما قدمت باكستان القاعدة الخارجية الضرورية للمقاومة إلى جانب الدعم اللوجستي وغيره. باكستان كانت أيضًا هي الوكيل والموصل الذي يوزع الأموال الأمريكية، ووجهت 75% منها إلى الجماعات الإسلامية الأشد أصولية، كما كان نصيب الفصيل السني الأكثر تطرفًا بقيادة «قلب الدين حكمتيار» حوالي 50% من الإجمالي.

ورغم أن الأفغان كانوا يحاربون السوفييت، إلا أن المشاركين العرب كانوا معادين للغرب بوجه عام، وكانوا يستهجنون المساعدات الغربية الإنسانية ويعتبرونها لا أخلاقية بل ومدمرة للإسلام. وفي النهاية، هُزِمَ الروس بسبب ثلاثة عوامل لم يستطيعوا أن يكونوا ندًا لها أو أن يواجهوها وهي: التكنولوجيا الأمريكية، المال السعودي، العوامل السكانية والحماس الإسلامي.

خلقت الحرب، تحالفًا مقلقًا من منظمات إسلامية، عقد العزم على دفع الإسلام ضد كافة القوى غير الإسلامية. كما تركت الحرب إرثًا من المقاتلين المدربين ذوي الخبرة، والمعسكرات، وميادين التدريب، والتسهيلات اللوجستية. وشبكات معقدة من العلاقات الشخصية والتنظيمية ممتدة عبر الدول الإسلامية، وكمية ضخمة من العتاد العسكري تضم قرابة 300: 500 صاروخ «ستنجر» مجهولة، أما الأكثر أهمية فهو ذلك الإحساس المسكر بالقوة، والثقة بالنفس لما تم تحقيقه، ورغبة جامحة في التحرك نحو انتصارات أخرى. وفي سنة 1994 كان أحد المسؤولين الأمريكيين يقول: «الأوراق الثبوتية الخاصة بالمتطوعين الأفغان، سواء الدينية أو السياسية، نظيفة. لقد هزموا إحدى القوتين العظميين في العالم، ويعملون الآن على هزيمة الثانية».

الحرب الأفغانية تحولت إلى حرب حضارات لأن المسلمين في كل مكان كانوا يرونها هكذا، وتجمعوا ضد الاتحاد السوفيتي. حرب الخليج تحولت إلى حرب حضارات لأن الغرب تدخل عسكرياً في صراع إسلامي، الغربيون دعموا هذا التدخل بأغلبية ساحقة، والمسلمون في جميع أنحاء العالم فهموه على أنه حرب ضدهم، فتجمعوا ضد ما رأوه مرحلة أخرى من مراحل الاستعمار الغربي. الحكومات العربية والإسلامية بداية، انقسمت بشأن الحرب. «صدام حسين» انتهك حرمة الحدود، في أغسطس 1990 صوتت

الجامعة العربية بأغلبية كبيرة (14 مع، 2 ضد، 5 امتناع عن التصويت) لإدانة العمل الذي قام به.

مصر وسوريا وافقتا على المشاركة بقوات كبيرة، وباكستان وبنجلاديش بأعداد أقل، في التحالف المضاد للعراق والذي نظمته الولايات المتحدة. تركيا أغلقت خط الأنابيب الذي يمر عبر أراضيها من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط، كما سمحت للتحالف باستخدام قواعدها الجوية. في مقابل ذلك قوّت تركيا من طلبها للانضمام إلى أوروبا، وحصلت مصر على إسقاط لليونها، وسوريا أخذت لبنان. على العكس من ذلك: حكومات إيران والأردن وليبيا وموريتانيا واليمن والسودان وتونس، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وحماس والجهة الإسلامية - رغم الدعم الكبير الذي كان يحصل عليه الكثير منهم من السعودية - أيدوا العراق وأدانوا التدخل الغربي. الحكومات الإسلامية الأخرى مثل حكومة إندونيسيا اتخذت مواقف وسطى، أو حاولت تجنب اتخاذ أي موقف.

وبينما كانت الحكومات الإسلامية منقسمة بداية، كان الرأي العام العربي والإسلامي ضد الغرب بشكل واضح منذ البداية أيضاً. بعد زيارة لليمن وسوريا ومصر والأردن والسعودية بعد ثلاثة أسابيع من غزو الكويت، كتب أحد المراقبين الأمريكيين: «العالم العربي يغلي بالغضب ضد الولايات المتحدة، ولا أحد يستطيع أن يخفي فرحه بالأمل في ظهور قائد عربي جسور يتحدى أعظم قوة على الأرض». ملايين المسلمين من المغرب إلى الصين تجمعوا خلف «صدام»، و«نادوا به بطلاً عربياً». تناقض الديمقراطية كان أكبر التناقضات في هذا الصراع: «التأييد لـ «صدام حسين» كان «أعظم حرارة وانتشاراً» في تلك الدول العربية حيث السياسة أكثر انفتاحاً وحرية التعبير أقل تقييداً. في المغرب وباكستان والأردن وإندونيسيا وغيرها، خرجت مظاهرات حاشدة تشجب الغرب، وقادة سياسيون مثل الملك «حسين» و«بنظير بوتو» و«سوهارتو» كان ينظر إليهم كتابعين للغرب.

معارضة التحالف ظهرت حتى في سوريا، حيث كان «قطاع كبير من المواطنين يعارض وجود قوات أجنبية في الخليج». 75% من المائة مليون مسلم في الهند حملوا الولايات المتحدة مسؤولية الحرب، وال 171 مليون مسلم في إندونيسيا كانوا «كلهم تقريباً» ضد العمل العسكري في الخليج. المثقفون العرب تكتلوا بنفس الأسلوب واستنبطوا الأسباب المنطقية المعقدة للتغاضي عن العمل الوحشي الذي قام به «صدام»، وشجب التدخل الغربي. العرب والمسلمون الآخرون بشكل عام كانوا متفقين على أن «صدام» قد يكون طاغية وسفاكاً للدماء ولكنه «طاغية وسفاك دماء مثلاً فينا»، وفي رأيهم كان الغزو شأناً داخلياً يمكن تسويته داخل الأسرة، وأن

الذين تدخلوا باسم نظرية كبرى للعدالة الدولية، إنما فعلوا ذلك لحماية مصالحهم الأنانية الخاصة ولكي يبقوا على تبعية العرب للغرب. وتقول دراسة إن المثقفين العرب «يحتقرون النظام العراقي ويشجبون وحشيته وسلطويته، ولكنه في رأيهم يمثل مركز المقاومة للعدو الأكبر للعالم العربي... الغرب». وهم «يعرفون العالم العربي بمعارضة الغرب». يقول بروفيسور فلسطيني: «إن ما فعله «صدام» خطأ، ولكننا لا يمكن أن ندين العراق لتصديه للتدخل العسكري الغربي». المسلمون في الغرب وأماكن أخرى استنكروا تواجد قوات عسكرية غير إسلامية في السعودية وما ينتج عن ذلك من تدنيس «للأماكن الإسلامية المقدسة».

وباختصار، فإن النظرة السائدة كانت: «صدام» أخطأ لقيامه بالغزو، الغرب أخطأ بدرجة أكبر بتدخله، ومن هنا فإن «صدام» على حق في محاربة الغرب، ونحن على حق في تأييدنا له. «صدام حسين»، مثل المشاركين الأولين في حروب خطوط التقسيم الأخرى، يوحد بين نظامه العلماني السابق والقضية التي ستحظى بالتأييد الواسع: الإسلام.

وعلى افتراض أن الهويات في العالم الإسلامي موزعة على شكل حرف "U"، لم يكن أمام «صدام» من بديل آخر. يعلق مراقب مصري قائلاً: «خيار الإسلام بدلاً من القومية العربية أو معاداة الغرب الغامضة في العالم الثالث» شهادة بقيمة الإسلام كأيدولوجية سياسية من أجل حشد الدعم». ورغم أن السعودية أكثر تشددًا إسلاميًا في ممارساتها ومؤسساتها عن الدول الإسلامية الأخرى - ربما باستثناء إيران والسودان - ورغم أنها تمول الجماعات الإسلامية في العالم، إلا أن التحالف الغربي ضد العراق لم يحظ بتأييد أي حركة إسلامية في أي دولة، بل إن جميعهم قد عارضه بالفعل.

وبالنسبة للمسلمين، سرعان ما أصبحت الحرب حرباً بين حضارات، حرمة الإسلام مهددة فيها. الجماعات الإسلامية الأصولية في مصر وسوريا والأردن وباكستان وماليزيا وأفغانستان والسودان وغيرها شجبتها كحرب ضد الإسلام وحضارتها من قبل «الصليبيين والصهاينة»، وأعلنت دعمها للعراق في وجه «العدوان العسكري والاقتصادي ضد شعبه». وفي خريف 1980 أعلن «سفر الحوالي» عميد الكلية الإسلامية في مكة في شريط انتشر في السعودية أن الحرب «ليست حرباً ضد العراق، إنها الغرب ضد الإسلام»، وعلى نحو مشابه كان الملك «حسين» يقول إنها «حرب ضد كل العرب وكل المسلمين وليست ضد العراق فقط»، وبالإضافة إلى ذلك كما تقول «فاطمة المرينسي»: إن الرئيس «بوش» بذكره المتكرر لله والتضرع إليه باسم الولايات المتحدة، قوى من شعور العرب بأنها كانت «حرباً دينية». مع



إشارات «بوش» التي كانت تفوح «برائحة هجمات المرتزقة الماكرة لقبائل ما قبل الإسلام في القرن السابع والصليبيين المسيحيين فيما بعد».

الجدل بأن الحرب كانت صليبية ونتيجة مؤامرة غربية صهيونية، برر بالتالي، أو لعله استدعى حشد الجهاد للرد على ذلك. تحديد المسلمين للحرب بأنها «الغرب في مواجهة الإسلام» قلل من حدة العداءات في داخل العالم العربي لدرجة التلاشي. الخلافات القديمة بين المسلمين تقلصت أهميتها مقارنة بالخلافات بين الإسلام والغرب. وفي أثناء الحرب كانت الحكومات والجماعات الإسلامية تتحرك دائماً لتبعد نفسها عن الغرب. ومثل سلفها الحرب الأفغانية، قربت حرب الخليج بين المسلمين الذين كانوا قبل ذلك يمسك بعضهم بخناق البعض: قربت بين العلمانيين والقوميين والأصوليين، بين الحكومة الأردنية والفلسطينيين، بين منظمة التحرير الفلسطينية و«حماس»، بين إيران والعراق، وبين أحزاب المعارضة والحكومات بشكل عام. وكما عبر عن ذلك «سفر الحوالي»: «البعثيون العراقيون أعداؤنا لساعات قليلة، ولكن روما عدونا إلى يوم القيامة».

الحرب دشت أيضاً عمليات التسوية بين العراق وإيران، زعماء الشيعة في إيران شجبوا التدخل الغربي ونادوا بالجهاد ضد الغرب. الحكومة الإيرانية بعدت نفسها عن الإجراءات الموجهة ضد عدوها السابق، والحرب تبعها تحسن تدريجي في العلاقات بين النظامين. وجود عدو خارجي يقلل من حدة الصراع داخل الدولة. في يناير 1991 مثلاً، نُقل أن باكستان كانت «تموج بجدل عنيف معاد للغرب»، الأمر الذي وحد بين ذلك البلد ولو لفترة قصيرة: «باكستان لم تكن متحدة أبداً كما هي الآن، في ولاية السند الجنوبية، حيث كان السكان الأصليون والمهاجرون من الهند يتقاتلون على مدى خمس سنوات، يسير الناس من كلا الجانبين في مظاهرات ضد الأمريكيين في المناطق الجبلية شديدة المحافظة على التقاليد هناك عند الحدود الشمالية الغربية، حتى النساء خرجن إلى الشوارع يعلن الاحتجاج، وغالباً في أماكن لم يسبق أن اجتمع فيها الناس إلا لصلاة الجمعة». ومع تصلب الرأي العام ضد الحرب، تراجعت الحكومات التي كانت قد ربطت نفسها بالتحالف من البداية، أو انقسمت على نفسها، أو بدأت تمارس ترشيحاً مدروساً في تصرفاتها. قائد مثل «حافظ الأسد» الذي شارك بقوات، كان يقول إن ذلك كان ضرورياً من أجل موازنة القوات الغربية في السعودية، ولكي تحل محلها في النهاية، أصبح يقول إن قواته لن تستخدم تحت أي ظرف إلا من أجل أغراض دفاعية ولحماية الأماكن المقدسة. في تركيا وباكستان، استنكر كبار القادة العسكريين علناً انحياز حكوماتهم للتحالف.

الحكومتان المصرية والسورية اللتان شاركتا بمعظم القوات أحكمتا السيطرة على مجتمعهما لتستطيعا كبح وتجاهل الضغط المعادي للغرب. الحكومات في الدول الإسلامية الأكثر انفتاحاً نوعاً ما، اقتنعت بالنأي عن الغرب وتبني مواقف معادية له بشكل متزايد. في المغرب كان «انفجار التأييد العام للعراق إحدى المفاجآت الكبرى في الحرب». الرأي العام التونسي كان ضد الغرب بشدة، والرئيس «بن علي» سارع لإدانة التدخل من البداية شاركت الحكومة المغربية بـ 1500 جندي في التحالف، ولكن بعد تعبئة الجماعات المعادية للغرب، سمحت بإضراب عام ضد ما يحدث للعراق. في الجزائر خرجت مظاهرة قوامها 400,000 من المواطنين جعلت الرئيس «بن جديد»، الذي كان ميلاً للغرب في البداية، يغير موقفه ويدين الغرب ويعلن أن الجزائر سوف تقف إلى جوار العراق الشقيق».

في أغسطس 1990، صوتت الحكومات المغربية الثلاث في الجامعة العربية لإدانة العراق، في الخريف صوتت لصالح اقتراح بإدانة التدخل الأمريكي تحت ضغط مشاعر الغضب الشعبي.

الجهد العسكري الغربي لم يلق سوى تأييد قليل من شعوب الحضارات غير الغربية وغير الإسلامية. في يناير 1991، وفي اقتراع في اليابان كان 35% ضد الحرب، بينما أيدها 25%، الهندوس انقسموا بالتساوي في اتهامهم لـ «صدام» و «جورج بوش» وتحميلهما مسؤولية الحرب التي حذرت منها جريدة «تيمز أوف إنديا» قائلة إنها قد تؤدي إلى مواجهة أشمل بين عالم يهودي مسيحي قوي ومتغطرس، وعالم إسلامي ضعيف يواجهه الحماس الديني». وهكذا بدأت حرب الخليج كحرب بين العراق والكويت، ثم أصبحت حرباً بين العراق والغرب، ثم حرباً بين الإسلام والغرب، وفي النهاية أصبحت في نظر كثير من غير الغربيين حرباً بين الشرق والغرب... «حرب الرجل الأبيض.. قيامة جديدة للاستعمار القديم»، بصرف النظر عن الكويتيين، لم يكن هناك في الشعب الإسلامي من هو متحمس للحرب، والأغلبية الساحقة كانت تعارض التدخل الغربي، وعندما انتهت الحرب لم تتكرر استعراضات النصر التي ظهرت في لندن ونيويورك. ويلاحظ «سهيل هـ. هاشمي» أن: «انتهاء الحرب لم يقدم أي سبب للفرح» بين العرب. بالعكس، كان الجو السائد هو خيبة الأمل الواسعة، الفزع، الامتهان، الاستياء. مرة أخرى الغرب ينتصر. مرة أخرى يلقي «صلاح الدين» الأخير الذي رفع آمال العرب، هزيمة أمام قوة غربية كاسحة تم إقحامها عنوة داخل جماعة الإسلام. وتتساءل «فاطمة المرينسي»: «ماذا يمكن أن يحدث للعرب أسوأ مما خلفته الحرب؟ الغرب بكامله وبكل ما لديه من تكنولوجيا يضربنا بالقنابل. الرعب في أقصى صورته».

خارج الكويت أصبح الرأي العام العربي شديد الانتقاد للوجود العسكري للولايات المتحدة في الخليج، وبدرجة متزايدة. تحرير الكويت قضى على أي سبب منطقي لمعارضة «صدام حسين»، وترك أسباباً منطقية قليلة لوجود عسكري أمريكي مستمر في الخليج، ومن هنا أصبح الرأي العام أكثر وأكثر تعاطفاً مع العراق حتى في دول مثل مصر. الحكومات العربية التي انضمت إلى التحالف غيرت الأرضية. مصر وسوريا وغيرهما عارضوا الحظر الجوي في جنوب العراق في أغسطس 1992، الدول العربية بالإضافة إلى تركيا، عارضت الهجمات الجوية على العراق في يناير 1993، إذا كان من الممكن استخدام القوة الجوية ردًا على مهاجمة السنة للشيعية والأكراد، فلماذا لم تستخدم ردًا على هجوم الصرب الأرثوذكس على مسلمي البوسنة؟ في يوليو 1993 عندما أصدر «كلينتون» أوامره بقصف بغداد بالقنابل انتقاماً لمحاولة العراق اغتيال الرئيس السابق «بوش» ساد التوتر على امتداد الخطوط الحضارية. إسرائيل والحكومات الغربية أيدت الغارات بشدة، روسيا قبلتها دفاع - مبرر - عن النفس، الصين عبرت عن «قلق عميق»، السعودية ودول الخليج لاذوا بالصمت، الحكومات الإسلامية الأخرى بما فيها مصر استنكرت واعتبرتها مثلاً آخر على ازدواجية المعايير التي يستخدمها الغرب، إيران وصفتها بـ «العدوان الآثم» المدفوع بـ «النزعات التوسعية الجديدة والغرور» من قبل أمريكا. وتكرر السؤال: لماذا لا تتصرف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي (أي الغرب) بنفس الأسلوب إزاء سلوك إسرائيل الوحشي، وانتهاكاتها لقرارات الأمم المتحدة؟

حرب الخليج أول حرب موارد بين الحضارات بعد الحرب الباردة. الرهان كان على ما يأتي: هل يظل الجزء الرئيسي من احتياطي البترول في العالم تحت سيطرة حكومات السعودية والدول الخليجية المعتمدة أمنياً على القوة العسكرية الغربية، أم يقع تحت سيطرة أنظمة مستقلة معادية للغرب قادرة، وربما مستعدة لاستخدامه سلاحاً ضده؟

الغرب فشل في إزاحة «صدام حسين»، ولكنه سجل انتصاراً رديئاً بكشفه اعتماد دول الخليج أمنياً على الغرب، وفي تحقيق وجود عسكري ممتد في الخليج في وقت السلم. قبل الحرب كانت إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة يتصارعون من أجل السيطرة على الخليج، بعد الحرب أصبح الخليج الفارسي بحيرة أمريكية.

## خواص حروب خطوط التقسيم الحضاري:

الحروب بين العشائر والقبائل والجماعات الإثنية والتجمعات الدينية والدول، كانت سائدة في كل الحقب وفي كل الحضارات، لأنها ممتدة الجذور في هويات الشعوب. هذه الصراعات تتجه إلى أن تكون ذات طبيعة خاصة حيث لا تتضمن قضايا أيديولوجية أو سياسية عريضة تتعلق بمصالح مباشرة لغير المشاركين فيها، رغم أنها قد تثير اهتمامات إنسانية لدى الجماعات الخارجية. كما أنها تتجه لأن تكون ضارية ودموية عندما تصبح قضايا الهوية الأساسية مهددة. بالإضافة إلى ذلك، فإنها غالباً صراعات طويلة الأمد، قد تتخللها هدنات أو اتفاقيات، ولكن الهدنات والاتفاقيات معرضة دائماً للانهايار لكي يستأنف الصراع. ومن الناحية الأخرى فإن الانتصار الحاسم لأحد الأطراف في حرب هوية أهلية، يزيد من احتمال حدوث إبادة جماعية.

صراعات خطوط التقسيم الحضاري هي صراعات طائفية بين دول أو - جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة. حروب خطوط التقسيم الحضاري صراعات تحولت إلى عنف، وحروب كتلك قد تنشب بين دول، أو بين جماعات غير حكومية، أو بين دول وجماعات حكومية. صراعات خطوط التقسيم الحضاري داخل الدول قد تتضمن جماعات تتمركز بشكل عام في مناطق جغرافية محددة، حيث تحارب الجماعة التي لا تسيطر على الحكومة عادة من أجل الاستقلال، وربما تكون أو لا تكون مستعدة لقبول شيء أقل من ذلك. كما قد تتضمن أيضاً صراعات خطوط التقسيم الحضاري جماعات ممتزجة جغرافياً، تتطور فيها العلاقات المتوترة إلى عنف من وقت لآخر وعلى نحو مستمر، كما هي الحال بين الهندوس والمسلمين في الهند، والمسلمين والصينيين في ماليزيا، وربما يحدث قتال على نطاق واسع عند تحديد الدول ورسم حدودها ويؤدي ذلك إلى محاولات لتقسيم الشعوب أو فصلها بالقوة.

صراعات خطوط التقسيم الحضاري هي صراعات للسيطرة على الناس، وكثيراً ما تكون القضية قضية صراع للسيطرة على أراض. وقد يكون هدف أحد المشاركين فيها على الأقل هو انتزاع أرض وتحريرها من آخرين بطردهم أو قتلهم أو القيام بالعملين معاً وهو ما يسمى بـ «التطهير العرقي». هذه الصراعات غالباً ما تكون عنيفة وفظيعة حيث يشتبك الجانبان في مجازر وعمليات إرهاب واغتصاب وتعذيب. وغالباً ما تكون الأرض المتنازع عليها رمزاً لهوية وتاريخ طرف من طرفي الصراع أو لهما معاً، قد تكون أرضاً مقدسة لهما فيها حق لا يجوز المساس به مثل: الضفة الغربية أو كشمير أو ناجورنو كاراباخ أو وادي درينا أو كوسوفو.

حروب خطوط التقسيم الحضاري لها بعض سمات الحروب الطائفية وليس كلها، فهي صراعات ممتدة. عندما تدور في داخل الدول، تستمر على الأقل ست مرات أطول من تلك التي بين الدول وبعضها. وحيث إنها تتضمن قضايا أساسية تتعلق بهوية وقوة الجماعة، يكون من الصعب حلها عن طريق التفاوض والتسوية. وعند الوصول إلى اتفاقيات، لا تلتزم بها جميع الأطراف في كلا الجانبين، ولذلك لا تدوم طويلًا. حروب خطوط التقسيم الحضاري تقوم وتتوقف وتقوم وتتوقف حيث يمكن أن تنفجر في عنف شامل ثم تخمد إلى مستوى الأعمال القتالية أو العدائية المحدودة لكي تعاود الاشتعال مرة أخرى. نيران الهوية الاجتماعية وأحقادها نادرًا ما تنطفئ تمامًا، إلا عن طريق الإبادة الجماعية.

ونتيجة لطبيعتها الممتدة فإن حروب خطوط التقسيم شأنها شأن الحروب الطائفية الأخرى، تُخلف أعدادًا كبيرة من القتلى واللاجئين. تقدير هذه الخسائر يجب أن يتم بحذر، وإن كانت الأرقام المقبولة للوفيات في حروب خطوط التقسيم التي دارت في التسعينيات قد تضمنت: 50.000 في الفينيين، من 50.000 إلى 100.000 في سريلانكا، 20.000 في كشمير، 1,5 مليونًا في السودان، 100.000 في طاجيكستان، 50.000 في أوكرانيا، 50.000 إلى 200.000 في البوسنة، 30.000 - 50.000 في شيشينيا، 100.000 في التبت، 200.000 في تيمور الشرقية. وحدث أن خلفت تلك الصراعات أيضاً أعدادًا من اللاجئين أكثر من ذلك. ومعظم هذه الحروب المعاصرة ليس سوى الجولة الأخيرة في تاريخ طويل من الصراعات الدموية، وعنّف السنوات الأخيرة من القرن العشرين كان دائماً يفوق كل محاولات وضع نهاية له. الحرب في السودان مثلاً بدأت في 1956 واستمرت حتى 1972 عندما تم التوصل إلى اتفاق يمنح قدرًا من الحكم الذاتي لجنوب السودان، ثم استؤنف القتال في 1983، تمرد التاميل في سريلانكا بدأ في 1983، مفاوضات السلام اللانهائية انهارت في 1991. ثم استؤنفت في 1994 بالتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في يناير 1995، بعد أربعة شهور خرق متمردو «النمور» الهدنة وانسحبوا من مباحثات السلام واستؤنف القتال مرة أخرى وبضراوة شديدة.

تمرد «المورو» في الفلبين بدأ في أوائل السبعينيات، ثم هدأ في 1976، بعد التوصل إلى اتفاق منح حكمًا ذاتيًا لبعض المناطق في «ماندانو»، وفي 1993 تجددت أعمال العنف مرارًا وتكرارًا على مستوى متصاعد، وهبت جماعات انفصالية متمردة ترفض مساعي السلام. قادة الروس والشيشان توصلوا إلى اتفاق لوقف الأعمال العسكرية في يوليو 1995 بغرض إنهاء العنف الذي كان قد بدأ في ديسمبر السابق. هدأت الحرب لفترة قصيرة ثم

تجددت بهجوم الشيشان على القادة الروس أو الموالين لهم، ثم انتقام روسي، ثم إغارات للشيشان على داغستان في يناير 1996 ثم الهجوم الروسي الكبير في أوائل 1996.

وبينما تشترك حروب خطوط التقسيم الحضاري مع الحروب الطائفية الأخرى في طول استمرارها ومعدلات العنف العالية والغموض الأيديولوجي، إلا أنها تختلف عنها في ناحيتين:

**أولاً:** الحروب الطائفية قد تحدث بين جماعات إثنية أو دينية أو جنسية أو لغوية. وحيث إن الدين هو السمة الرئيسية المحددة للحضارات فإن حروب خطوط التقسيم غالباً، وفي معظم الأحوال، ما تكون بين شعوب لها أديان مختلفة. بعض المحليين يقلل من أهمية هذا العامل، فيشيرون مثلاً إلى الإثنية المشتركة واللغة الواحدة والتعايش السابق والزواج المتبادل على نطاق واسع بين الصرب والمسلمين في البوسنة، ويستبعدون العامل الديني بالإشارة إلى نرجسية الاختلافات الصغيرة» عند «فرويد»، إلا أن هذا الحكم متجذر في قصر نظر علماني. ألوف السنين من التاريخ الإنساني تثبت أن الدين ليس «اختلافاً صغيراً»، بل لعله أعمق اختلاف يمكن أن يوجد بين البشر. إن تكرار واتساع وعنف حروب خطوط التقسيم الحضاري يعززها إلى حد كبير الإيمان بآلهة مختلفة.

**ثانياً:** الحروب الطائفية الأخرى تبدو خاصة. ومن هنا فهي - نسيّاً - لا يحتمل أن تنتشر لكي تضم أطراف أخرى. حروب خطوط التقسيم على العكس من ذلك وحسب تعريفها، تقع بين جماعات تعد أجزاء من كيانات ثقافية أكبر.

في الصراع الطائفي العادي، الجماعة «أ» مثلاً تحارب الجماعة «ب». وليس هناك ما يدعو الجماعات «ج» و«د» و«هـ» للتورط إلا إذا هاجمت الجماعة «أ» أو الجماعة «ب» مصالح أي منهما.

في حروب خطوط التقسيم الأمر على العكس من ذلك: الجماعة «أ» تحارب الجماعة «ب1»، كل منهما سيحاول أن يوسع نطاق الحرب ويحشد الدعم من جماعات القربى الحضارية: أ2، أ3، أ4، ب2، ب3، ب4، كما أن هذه الجماعات سوف تتحد مع أقاربها المحاربة.

اتساع وسائل الاتصال والانتقال في العالم الحديث، سهّل إقامة هذه اتصالات، وبالتالي سهّل عملية «تدويل» صراعات خطوط التقسيم. الهجرة أيضاً أدت إلى وجود حالات الدياسبورا (الشتات) في حضارات ثالثة. وسائل الاتصال يَسَّرَت طلب المساعدة من جماعات القربى، كما يَسَّرَت أيضاً معرفة ما يحدث لتلك الأطراف المتحاربة. الانكماش العام للعالم، يُمكن

جماعات القربى من أن تقدم الدعم المعنوي والدبلوماسي والمالي والمادي للأطراف المتصارعة، والأكثر صعوبة هو ألا تفعل ذلك. الشبكات الدولية تتطور لكي تفي بهذا الدعم، والدعم بدوره يحافظ على المشاركين ويطيل من عمر الصراع.

وظاهرة «البلدان الأقرباء» هذه بعبارة «**ه. د. ي جرينواي**»، ملمح رئيسي في حروب خطوط التقسيم في أواخر القرن العشرين. وبشكل عام، حتى كميات العنف الصغيرة بين أفراد من حضارات مختلفة لها تشعبات ونتائج لا توجد في العنف داخل نفس الحضارة. عندما قتل مسلحون سُنة ثمانية عشر من المصلين الشيعة في أحد مساجد كراتشي في فبراير 1995، أدى ذلك إلى تكدير السلام العام في المدينة وخلق مشكلة باكستان. قبل ذلك بعام تحديداً، عندما قتل أحد المستوطنين اليهود 29 مسلماً وهم يصلون في الحرم الإبراهيمي في الخليل، تكررت عملية السلام في الشرق الأوسط وأصبحت مشكلة عالمية.

## تصادف: الحدود الدموية للإسلام:

الصراعات الطائفية وحروب خطوط التقسيم الحضاري هي مادة التاريخ، وبحسبة واحدة نجد أن 32 صراعاً إثنيّاً قد حدثت خلال الحرب الباردة تتضمن حروب خطوط تقسيم بين العرب والإسرائيليين، والهنود والباكستانيين، والسودانيين المسلمين والمسيحيين، والسريلانكيين البوذيين والتاميل، واللبنانيين الشيعة والمارون.

حروب الهوية كانت تمثل حوالي نصف عدد الحروب الأهلية التي وقعت في الأربعينيات والخمسينيات، ولكنها حوالي ثلاثة أرباع عدد الحروب الأهلية خلال الحقب التالية، كما أن اتساع نطاق حركات التمرد المتضمنة لجماعات إثنية، قد تضاعف ثلاث مرات بين أوائل الخمسينيات وأواخر الثمانينيات.

وفي وجود المنافسة الواسعة بين القوى الكبرى، لم تجذب هذه الصراعات سوى القليل من الاهتمام باستثناء بعض الحالات، وكان ينظر إليها بمنظور الحرب الباردة. وعندما خمدت الحرب الباردة، أصبحت الحروب الطائفية أكثر بروزاً وربما انتشاراً عما كانت عليه في السابق، وحدث ما يشبه الصحوّة في الصراع العرقي.

الصراعات الإثنية وحروب خطوط التقسيم الحضاري هذه ليست موزعة بدرجة متساوية بين الحضارات العالمية. أهم هذه الحروب حدثت بين الصرب والكروات في يوغوسلافيا السابقة، وبين البوذيين والهندوس في سريلانكا، بينما حدثت صراعات أقل حدة بين الجماعات غير الإسلامية في أماكن قليلة أخرى. على أن غالبية صراعات خطوط التقسيم قد حدثت على امتداد الحدود الملتفة عبر أوراسيا وإفريقيا والتي تفصل بين المسلمين وغير المسلمين. وعلى المستوى الأكبر أو الكوني للسياسة العالمية، نجد أن الصراع الرئيسي بين الحضارات هو ذلك القائم بين الغرب والباقي، بينما على المستوى الأصغر والمحلي نجد أن الصراع القائم هو صراع بين الإسلام والآخرين. العداوات الحادة والصراعات العنيفة متغلغلة بين الشعوب الإسلامية المحلية والشعوب غير الإسلامية. في البوسنة خاض المسلمون حرباً دموية ومدمرة مع الصرب الأرثوذكس واشتبكوا في عنف آخر مع الكروات الكاثوليك. في «كوسوفو» يعانون من الحكم الصربي ويقيمون حكومتهم السرية الموازية مع توقعات كبيرة لعنف محتمل بين الطرفين. الحكومتان الألبانية واليونانية في حالة خصام حول حقوق أقليات كل منهما لدى الأخرى. الأتراك واليونانيون - تاريخياً - يقف كلاهما في حلق الآخر، على جزيرة قبرص: الأتراك المسلمون واليونانيون الأرثوذكس يحتفظان



بدولتين معاديتين متجاورتين. في القوقاز: تركيا وأرمينيا عدوان تاريخيان، والأذريون والأرمن يتحاربون من أجل السيطرة على ناجورنو كاراباخ. في شمال القوقاز على مدى قرنين خاض الشيشان والإنجوش وشعوب إسلامية أخرى، حروباً متكررة للاستقلال عن روسيا، وهو الصراع الذي استؤنف بشكل دموي بين روسيا وشيشينيا في 1994. كما حدث قتال بين الإنجوش والأوسيشيان الأرثوذكس. وفي حوض الفولجا حارب التتار المسلمون ضد الروس في الماضي، وفي أوائل التسعينيات توصلوا إلى تسوية صعبة مع الروس تحقق لهم سيادة محدودة. خلال القرن التاسع عشر، بسطت روسيا سيطرتها بالقوة على الشعوب الإسلامية في آسيا الوسطى. في الثمانينيات خاض الأفغان والروس حرباً كبيرة، وبعد انسحاب الروس استمرت ذيولها في طاجيكستان بين القوات الروسية الداعمة للحكومة القائمة والأغلبية الإسلامية المتمردة. في «جنجيانج» يناضل «الأويغور» - Uighurs والجماعات الإسلامية الأخرى ضد عمليات «التصيين» ويطورون علاقاتهم بأقاربهم في العرق والدين في الجمهوريات السوفيتية السابقة. في شبه القارة الهندية: خاضت باكستان والهند ثلاثة حروب، وهناك صحة دينية تقاتل الحكم الهندي في كشمير، واللاجئون المسلمون يقاتلون القبائل في آسام، والمسلمون والهندوس مشتبكون في أعمال شغب وعنف متقطعة في أنحاء الهند، وصعود الحركات الأصولية في كل من المجتمعين الدينيين يغذي هذه الصراعات ويقويها.

في بنجلاديش يحتجون على التمييز الديني الذي تمارسه الأغلبية المسيحية ضدهم، بينما يحتج المسلمون في «ميانمار» ضد التمييز الديني الذي تمارسه الأغلبية البوذية.

في ماليزيا وإندونيسيا يثور المسلمون من وقت لآخر على الصينيين اعتراضاً على سيطرتهم الاقتصادية. في جنوب تايلاند الجماعات الإسلامية متورطة في أعمال عنف وتمرد متقطع ضد الحكومة البوذية، بينما في جنوب الفلبين يحارب الثوار المسلمون من أجل الاستقلال عن دولة وحكومة كاثوليكية. في إندونيسيا - من ناحية أخرى - يناضل كاثوليك تيمور الشرقية ضد قمع الحكومة المسلمة. في الشرق الأوسط: الصراع بين العرب واليهود في فلسطين يعود إلى أيام تأسيس الوطن اليهودي. وقعت أربع حروب بين إسرائيل والدول العربية، والفلسطينيون اشتبكوا ضد الحكم الإسرائيلي بالانتفاضة. في لبنان حارب المسيحيون المارون معركة خاسرة ضد الشيعة والمسلمين الآخرين. في أثيوبيا - تاريخياً - يكبح الأمهريون الأرثوذكس الجماعات العرقية المسلمة كما يواجهون انتفاضة المسلمين «الأرومو»، وعلى امتداد المساحة المترامية في أفريقيا دارت صراعات متنوعة بين

الجماعات العربية والإسلامية في الشمال والجماعات المسيحية الأرواحية السوداء في الجنوب أما أكثر الحروب الإسلامية - المسيحية دموية فحدثت في جنوب السودان استمرت عقوداً وخلفت مئات الألوف من الضحايا. السياسة النيجيرية يغلب عليها — بين مسلمي الهاوسا الفولانيين في الشمال والقبائل المسيحية في الجنوب مع أعمال تمرد وشغب عديدة وحرب كبيرة واحدة. في تشاد وكينيا حيث حدثت صراعات مشابهة بين الجماعات الإسلامية والمسيحية. في جميع هذه الأماكن كانت العلاقات دائماً عدائية بين المسلمين وشعوب الحضارات الأخرى - الكاثوليك، البروتستانت، الأرثوذكس، الهندوس، البوذيون، اليهود - وكان معظمها عنيفاً أحياناً في الماضي، وكثير — عنيفاً في التسعينيات. وحيثما ينظر المرء على امتداد حدود الإسلام، يرى أن المسلمين لهم مشكلات في العيش مع جيرانهم بسلام.

من الطبيعي أن يبرز سؤال عما إذا كان هذا النمط من الصراع في أواخر القرن العشرين بين الجماعات المسلمة وغير المسلمة، يماثل بنفس الدرجة نمط العلاقات بين الجماعات التي تنتمي إلى حضارات أخرى. الحقيقة أنه ليس كذلك. المسلمون يشكلون خمس سكان العالم، ولكنهم في التسعينيات كانوا أكثر تورطاً في العنف ما بين الجماعات عن أي شعب في حضارة أخرى. والدليل على ذلك شديد الوضوح:

1- شارك المسلمون في 26 صراعاً من إجمالي 50 صراع عرقي - سياسي في 1993 - 1994، قام بتحليلها بعمق «ت. روبرت جور» (جدول رقم 10-1). عشرون من هذه الصراعات كانت بين جماعات تنتمي لحضارات مختلفة، وعشرون بين مسلمين وغير مسلمين. باختصار، كانت هناك صراعات بين مسلمين وأطراف من حضارات أخرى، ثلاثة أمثال ما كان بين كل الحضارات غير الإسلامية. كما كانت الصراعات داخل الإسلام نفسه كثيرة. وأكثر مما كانت داخل أي حضارة أخرى، بما في ذلك الصراعات القبلية في إفريقيا.

الغرب، على العكس من الإسلام، لم يتورط إلا في صراعين بين حضارات مختلفة وصراعين داخل حضارات بعينها.

الصراعات التي كان المسلمون طرفاً فيها، كانت دائماً كثيرة الضحايا. الحروب الست التي يقدر فيها «جور» القتلى بـ 200.000 كان ثلاث منها بين مسلمين وغير مسلمين (الصومال - أكراد العراق) وواحدة فقط لم يكن بها مسلمون (أنجولا).

2- حددت نيويورك تايمز 48 موقعًا كان يدور بها 59 صراعًا عرقيًا في سنة 1993، في نصف عدد هذه المواقع كان المسلمون يتصارعون مع مسلمين آخرين أو مع غير مسلمين. في 31 من هذه الصراعات كانت الأطراف جماعات من حضارات مختلفة. وبالتوازي مع بيانات «جور» كان ثلثا هذه الصراعات (أي 21) داخل الحضارات بين مسلمين وآخرين (جدول: رقم 2-10).

3- إلا أن «روث ليجر سيفارد» يرصد في تحليل آخر 29 حرباً (صراعات نتج عنها 1000 قتيل أو أكثر في العام) في سنة 1992، 9 من الـ 12 صراعاً داخل الحضارات كانت بين مسلمين وغير مسلمين، ومرة أخرى كان المسلمون يخوضون حروباً أكثر من أي جماعة في أي حضارة أخرى.

**(جدول رقم 10-1).**

**الصراعات الإثنية / السياسية (1993-1994)**

| الإجمالي | داخل الحضارة | مع حضارات أخرى |             |
|----------|--------------|----------------|-------------|
| ٢٦       | ١٥           | ١١             | الإسلام     |
| ٢٤       | ٥            | ١٩             | حضارات أخرى |
| ٥٠       | ٢٠           | ٣٠             | الإجمالي    |

\* من بينها ١٠ صراعات قبلية في إفريقيا.

المصدر: Ted Robert Gurr, "Peoples Against States: Ethnopolitical Conflict and Changing World System", International Studies Quarterly, Vol. 38 (Sept. 1994) pp. 347-378.

وقد استخدمت تصنيف «جور» للصراعات باستثناء تغيير الصراع الصيني التبتى الذي يصنفه كصراع غير حضاري واعتباره من ضمن الصراعات داخل الحضارة الواحدة حيث من الواضح أنه صراع بين صينيين هان كونفوشيين وتبت لاما بوذيين.

(جدول رقم 10-2).

الصراعات الإثنية: 1993

| الإجمالي | داخل نفس الحضارة | مع حضارات أخرى |             |
|----------|------------------|----------------|-------------|
| ٢٨       | ٢١               | ٧              | الإسلام     |
| ٣١       | ١٠               | ٢١*            | حضارات أخرى |
| ٥٩       | ٣١               | ٢٨             | الإجمالي    |

\* من بينها ١٠ صراعات قبلية في إفريقيا.

المصدر: New York Times, Feb. 7, 1993 pp. 1, 14.

وهكذا تقدم ثلاث تصنيفات من البيانات نفس الاستنتاج: في بداية التسعينيات كان المسلمون مشتركين في أعمال عنف داخل جماعاتهم أكثر من غيرهم. ومن بين ثلثي إلى ثلاثة أرباع عدد الصراعات بين الحضارات كان بين مسلمين وغير مسلمين. حدود الإسلام دموية... وكذلك الأحشاء.

التوجه الإسلامي نحو الصراع العنيف يساعد عليه أيضاً درجة تسليح المجتمعات الإسلامية. في الثمانينيات كان لدى الدول الإسلامية معدلات قوة (نسبة عدد الأفراد العسكريين لكل ألف من السكان) ومؤشرات دالة على جهد عسكري (معدل القوة المتناسبة مع ثروة الدولة) أكبر بكثير مما لدى الدول الأخرى. وعلى العكس من ذلك، كانت معدلات القوة ومؤشرات الجهد العسكري لدى الدول الإسلامية أقل مما لدى الدول الأخرى. معدلات ومؤشرات القوة في الدول الإسلامية كانت تقريباً ضعف ما لدى الدول المسيحية (جدول رقم 10-3). ويستنتج «جيمس بايني»: «من الواضح جداً أن هناك صلة ما بين الإسلام وسياسة الاستعداد العسكري».

الدول الإسلامية أيضاً لديها ميل شديد للجوء إلى العنف في الأزمات الدولية، وقد استخدمت ذلك لحل 76 من مجمل 142 أزمة كانت طرقاً فيها بين عامي 1928، و1979، وفي 25 حالة كان العنف هو الوسيلة الرئيسية للتعامل مع الأزمة، وفي 51 حالة استخدمت العنف إلى جانب وسائل أخرى.

وعندما كانت تستخدم العنف، كانت الدول الإسلامية تستخدمه بأعلى درجاته، كما لجأت إلى حروب كاملة في 41% من الحالات التي استخدمته فيها، واشتركت في صدامات في 38% من الحالات. وبينما لجأت الدول

الإسلامية إلى العنف في 53.5% من أزماتها، لم تستخدم المملكة المتحدة العنف سوى في 11.5% والولايات المتحدة في 17.9% والاتحاد السوفيتي في 25.5% من الأزمات التي كانوا أطرافًا فيها.

(جدول رقم 10-3).

العسكرية في الدول المسيحية والإسلامية

| متوسط الجهد العسكري | متوسط نسبة القوة |                      |
|---------------------|------------------|----------------------|
| ١٧,٧                | ١١,٨             | الدول الإسلامية (٢٥) |
| ١٢,٣                | ٧,١              | الدول الأخرى (١١٢)   |
| ٨,٢                 | ٥,٨              | الدول المسيحية (٥٧)  |
| ١٦,٩                | ٩,٥              | الدول الأخرى (٨٠)    |

المصدر: James L. Payne, Why Nations Arm (Oxford, Basil Blackwell, 1989) pp. 125, 138-139.

المقصود بالدول الإسلامية والدول المسيحية تلك التي تلتزم فيها أكثر من ٨٠٪ من السكان بالدين المتبع فيها.

ومن بين القوى الرئيسية لم يتفوق على الدول الإسلامية في الميل إلى العنف سوى الصين التي استخدمته في 76.9% من أزماتها. الميل الإسلامي إلى القتال والعنف من حقائق أواخر القرن العشرين التي لا يستطيع أن ينكرها المسلمون أو غير المسلمين.

# الأسباب: التاريخ، الديموغرافيا، السياسة

ما المسئول عن عدد زيادة حروب خطوط التقسيم الحضاري وعن الدور المركزي للمسلمين في تلك الصراعات في أواخر القرن العشرين؟

**أولاً:** هذه الحروب لها جذورها العميقة في التاريخ. العنف المتقطع على خطوط التقسيم بين الجماعات الحضارية المختلفة حدث في الماضي، وموجود في الذكريات الحاضرة عنه، وبالتالي فإنه يُؤَلَد المخاوف وعدم الشعور بالأمان على كلا الجانبين المسلمون والهندوس في شبه القارة الهندية، الروس والقوقاز في شمال القوقاز، الأرمن والأتراك فيما وراء القوقاز، العرب واليهود في فلسطين، الكاثوليك والمسلمون الأرثوذكس في البلقان، الروس والأتراك من البلقان إلى آسيا الوسطى، السنهاليون والتاميل في سريلانكا، العرب والسود عبر إفريقيا: تلك كلها علاقات تضمنت على مدى قرون أعمالاً تناوبت بين التعايش المفتقر للثقة والعنف الوحشي. هناك ميراث تاريخي من الصراع يجري استغلاله واستخدامه عندما يرون سبباً لذلك. التاريخ في هذا النوع من العلاقات حي وغني ومرعب. إلا أن تاريخاً من المذابح المتقطعة لا يكفي في حد ذاته لتفسير عودة العنف مرة أخرى في نهاية القرن العشرين.

بشكل عام، وكما يوضح كثيرون: الصرب والكروات والمسلمون عاشوا معاً في يوغوسلافيا في سلام لعدة عقود. المسلمون والهندوس في الهند كذلك. الجماعات الإثنية والدينية المتعددة في الاتحاد السوفيتي تعايشت باستثناء حالات قليلة كان سببها الحكومة السوفيتية. التاميل والسنهاليون أيضاً عاشوا في هدوء على جزيرة كانت توصف دائماً بالجنة الاستوائية. التاريخ لم يمنع أن تسود تلك العلاقات المسالمة نسبياً لفترات طويلة من الزمن، ومن هنا فإن التاريخ بمفرده لا يمكن أن يفسر انهيار السلام، ولا بد أن هناك عوامل أخرى تدخلت في العقود الأخيرة من القرن العشرين. أحد هذه العوامل: التغيرات التي حدثت في التوازن الديموغرافي. الاتساع العددي لجماعات ما، يولد ضغوطاً سياسية واقتصادية واجتماعية على الجماعات الأخرى، ويؤدي إلى استجابات مساوية. والأهم، أنه ينتج ضغوطاً عسكرية على الجماعات الأقل حركة من الناحية الديموغرافية.

انهيار النظام الدستوري الذي كان عمره ثلاثون عاماً في لبنان في أوائل السبعينيات، كان في جزء كبير منه نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد الشيعة بالنسبة للمسيحيين المارون. في «سريلانكا»، يوضح «جاري فوللر» أن الانتعاش الشديدة في الصحوة القومية السنهالية في السبعينيات، وصحوة التاميل في أواخر الثمانينيات قد تزامنتا بالضبط مع السنوات التي بلغت فيها



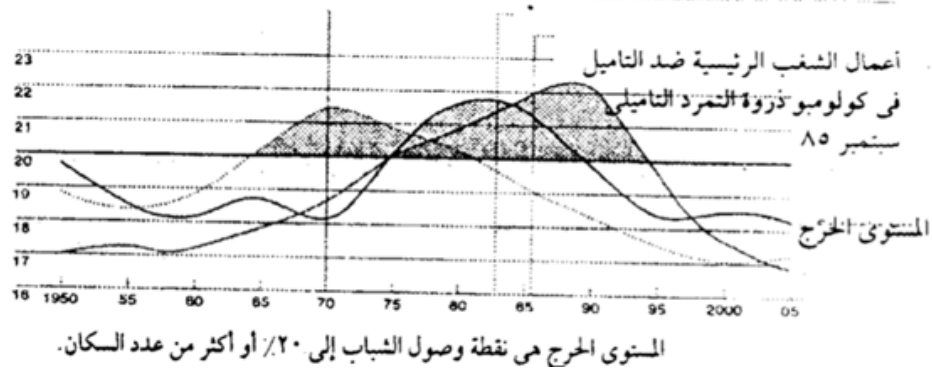
نسبة الشباب في المرحلة العمرية من 15: 24 سنة أكثر من 20% من  
التعداد الكلى للجماعة. (انظر الشكل رقم 10-1).

ويشير أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في سريلانكا إلى أن المتمردين  
السنهاليين كانوا في الواقع كل من هو تحت العشرين، كما تقول التقارير أن  
«النمور لم يكن لهم مثيل في اعتمادهم على ما يمكن أن يكون جيشاً من  
الأطفال» وذلك بتجنيد الأولاد والبنات من سن الحادية عشرة، وأن الذين  
كانوا يقتلون في الحرب «لم يصلوا بعد إلى الثالثة عشرة وكانت قلة قليلة  
فقط هم الذين فوق الثامنة عشرة». وكما لاحظت «الأوبزيرفر»: كان  
«النمور» يشنون «حرباً تحت السن القانونية».

وبنفس الأسلوب، فإن حروب خطوط التقسيم الحضاري بين روسيا  
والشعوب الإسلامية في الجنوب، كان الفرق الكبير في الزيادة السكانية هو  
الذي يدعمها.

## (شكل رقم 10-1)

### سريلانكا: تضخم نسبة الشباب السنهالي والتاميل



في أوائل التسعينيات كان معدل خصوبة النساء في الاتحاد الفيدرالي الروسي 1.5، بينما كان في الجمهوريات الإسلامية أساساً في الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى حوالي 4.4، ومعدل الزيادة السكانية الصافية (معدل المواليد ناقص الوفيات) في أواخر الثمانينيات كان أكثر مما هو في روسيا بخمس أو ست مرات.

الشيشان زادوا بنسبة 26% في الثمانينيات، رغم أن شيشينيا كانت واحدة من أكثر المناطق ازدهاراً بالسكان في روسيا، معدلات الزيادة العالية تنتج مهاجرين ومقاتلين.

بنفس الأسلوب، فإن معدلات المواليد المرتفعة بين المسلمين، والهجرة من باكستان إلى كشمير، أدت إلى مقاومة متجددة للحكم الهندي. العملية المعقدة التي أدت إلى حروب بين الحضارات في يوغوسلافيا السابقة كان لها عدة أسباب ونقاط ابتداء كثيرة. ربما يكون أهم عامل وحيد أدى إلى هذه الصراعات هو التحول الديموغرافي الذي حدث في «كوسوفو». كانت «كوسوفو» إقليمًا يتمتع بالحكم الذاتي داخل الجمهورية الصربية وله صلاحيات الأمر الواقع في اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية الست ما عدا حق الانسحاب. في سنة 1961 كان تعداد «كوسوفو» 67% من المسلمين الألبان و24% من الصرب الأرثوذكس. معدلات المواليد الألبانية كانت هي الأعلى في أوروبا على أية حال، وأصبحت «كوسوفو» هي المنطقة الأكثر ازدهاراً في يوغوسلافيا. وبحلول الثمانينيات كان حوالي 50% من الألبان في المرحلة العمرية الأقل من 20 سنة. في مواجهة هذه الأعداد، كان الصرب يهاجرون من «كوسوفو» بحثًا عن فرص للعمل في بلغراد وغيرها.

ونتيجة لذلك أصبحت النسب في كوسوفو في سنة 1991: 90% مسلمين و10% صرب، ولكن الصرب ينظرون إلى «كوسوفو» على أنها «أرضهم المقدسة» أو «أورشليم»، فهي - بين أشياء أخرى - مسرح المعركة الكبرى في 28 يونيو 1389، عندما هزموا أمام الأتراك العثمانيين، ونتيجة لذلك قاسوا تحت الحكم العثماني لمدة خمس قرون تقريباً. وبأوائل الثمانينيات أدى التوازن الديموغرافي المتغير بالألبان إلى المطالبة برفع «كوسوفو» إلى وضعية جمهورية يوغوسلافية.

الصرب والحكومة اليوغوسلافية عارضوا ذلك خشية أن تنسحب «كوسوفو» بمجرد أن حصل على هذا الحق، واحتمال أن تندمج في ألبانيا. في مارس 1981 هبت الاحتجاجات وأعمال الشغب في ألبانيا تأييداً لمطالباتهم بوضعية الجمهورية. وكما يقول الصرب: اتسعت التفرقة وأعمال الاضطهاد والعنف ضد الصرب نتيجة لذلك. يقول أحد المعارضين الكروات: «منذ أوائل السبعينيات وما بعدها وقعت في «كوسوفو» أحداث عنف كثيرة مع تدمير للممتلكات وفقدان للوظائف ومضايقات وعمليات اغتصاب وصراعات وقتل»، ونتيجة ذلك: «ادعى الصرب أن الخطر كان يأخذ شكل الإبادة الجماعية وأنهم لن يستطيعوا تحمله أكثر من ذلك». تردد صدى كرب «كوسوفو» في أنحاء صربيا وفي سنة 1986 تمخض عن إعلان صدر عن مائتين من كبار المثقفين والسياسيين ورجال الدين والعسكريين الصرب، من بينهم محررو الصحيفة الليبرالية المعارضة «براكسز»، يطالبون الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة لوضع حد لعمليات الإبادة الجماعية ضد الصرب في «كوسوفو». وبأي تعريف معقول للإبادة الجماعية، كانت تلك التهمة تعتبر مبالغاً شديدة، رغم قول أحد المراقبين الأجانب المتعاطفين مع الألبان: «في الثمانينيات، كان القوميون الألبان مسئولين عن عمليات الهجوم العنيفة على الصرب، وعن تدمير بعض ممتلكاتهم». كل ذلك أدى إلى إيقاظ القومية الصربية، ووجد «**سلوبودان ميلوسيفتش**» فرصته. في 1987 ألقى خطاباً مهماً في «كوسوفو» دعا فيه الصرب للمطالبة بأرضهم وتاريخهم». وعلى الفور، بدأ عدد من الصرب. شيوعيون وغير شيوعيين وربما معادون للشيوعية - في التجمع من حوله، مصممين ليس فقط على حماية الأقلية الصربية في «كوسوفو»، بل وعلى قمع الألبان وتحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية. وعلى الفور أصبح «**ميلوسيفتش**»، زعيماً قومياً.

بعد عامين، في 28 يونيو 1989 عاد «**ميلوسيفتش**» إلى «كوسوفو» مع مليون إلى 2 مليون صربي لإحياء الذكرى الستمئة للمعركة الكبرى، كرمز لحربهم المستمرة مع المسلمين.

التغيرات في التوازنات الديموغرافية، وزيادة نسبة الشباب (20% وربما أكثر) تفسر الكثير من الصراعات بين الحضارات في أواخر القرن العشرين، ولكنها لا تفسرها كلها بالطبع.

القتال بين الصرب والكروات مثلاً لا يمكن أن يُعزى للديموغرافيا، وبسبب ذلك الأمر. يعزى جزئياً للتاريخ، فهذان الشعبان كانا يعيشان معاً في سلام - نسبياً - إلى أن قام «الأوستاش» الكروات بذبح الصرب ذبح الماشية في الحرب العالمية الثانية. هنا، وفي أماكن أخرى، كانت السياسة أيضاً أحد أسباب النزاع. سقوط الإمبراطوريات النمساوية - الهنغارية، والعثمانية، والروسية، في نهاية الحرب العالمية الثانية حفز الصراعات الإثنية والحضارية بين الشعوب والدول التي خلفت تلك الإمبراطوريات.

انتهاء الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والألمانية أدى إلى نتائج مشابهة بعد الحرب العالمية الثانية. سقوط الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا أدى إلى نفس الشيء في نهاية الحرب الباردة. لم يعد الناس يُعرّفون بأنهم شيوعيون أو مواطنون سوفيت أو يوغوسلاف، بل أصبحوا في حاجة ملحة لإيجاد هويات جديدة، ووجدوها في البدائل الإثنية والدينية القديمة. النظام القمعي - ولكن السلمي - للدول التي لا تؤمن بوجود إله، حل محله عند الناس المؤمنين بآلهة مختلفين وساعد على تفاقم هذه العملية حاجة الكيانات السياسية الناشئة لتبني الديمقراطية. وعندما بدأ التفكك في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا، لم تقم النخب السياسية في السلطة بتنظيم انتخابات قومية. ولو أنهم فعلوا، لكان الزعماء السياسيون قد تنافسوا على السلطة في المركز، وحاولوا تنمية اتجاهات متعددة الإثنية ومتعددة الحضارات لدى الناخبين، ولوضعوا تحالفات أكثرية مماثلة في البرلمان على العكس من ذلك، تم تنظيم الانتخابات في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا على أساس عام، الأمر الذي خلق دافعاً لا يقاوم لدى الزعماء السياسيين ضد المركز، وللتوجه نحو القومية الإثنية، وأن ينمو استقلال جمهورياتهم. حتى في داخل البوسنة كانت الجماهير تدلي بأصواتها على أساس خطوط إثنية محددة في انتخابات 1990.

حزب الإصلاح المتعدد الإثنية، والحزب الشيوعي السابق، كلاهما حصل على 10% من الأصوات على الأقل. أصوات: حزب العمل الديمقراطي الإسلامي (34) والحزب الصربي الديمقراطي (30%) والاتحاد الكرواتي الديمقراطي (18%) اقترنت تقريباً من نسب المسلمين والصرب والكروات في عدد السكان. أول انتخابات حرة في كل الجمهوريات السوفيتية واليوغوسلافية السابقة فاز بها تقريباً زعماء ذوي ميول قومية وتوجهات نحو العمل العنيف لحماية قومياتهم ضد الجماعات الإثنية الأخرى. المنافسات الانتخابية تشجع

النزعات القومية، ومن ثم تزيد من اتساع صراعات خطوط التقسيم الحضاري وتحولها إلى حروب. وبعبارة «**بوجدان دينتش**»: «عندما يصبح الإثنيون هم العامة» تكون النتيجة الأولية هي الجدل العدواني أو الحرب.

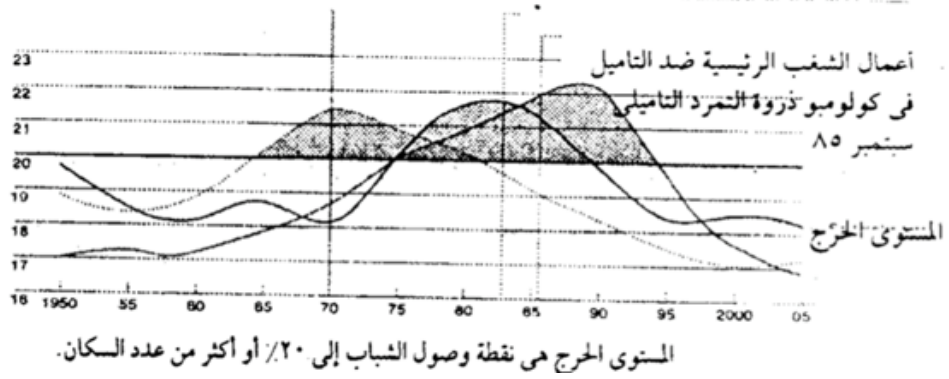
ويظل السؤال: لماذا والقرن العشرون يوشك على الانتهاء، نجد أن المسلمين هم الأكثر تورطاً في مزيد من العنف بين الجماعات، من شعوب الحضارات الأخرى... وهل كانت تلك هي الحال دائماً؟ في الماضي كان المسيحيون يقتلون إخوانهم المسيحيين وغيرهم من الناس بأعداد كبيرة. إن تحليل الميل إلى العنف في الحضارات عبر التاريخ قد يتطلب بحثاً مطولاً ليس هذا مجاله، ومع ذلك فإن ما يمكن أن نفعله هو أن نحدد أسباباً ممكنة لتيار العنف الجماعي الإسلامي سواء داخل الإسلام أو خارجه، وأن نميز بين الأسباب التي تفسر ميلاً كبيراً نحو العنف الجماعي في التاريخ إن وجد، وتلك التي تفسر ميلاً نحوه في نهاية القرن العشرين فقط. هناك ستة أسباب ممكنة تطرح نفسها، ثلاثة منها تفسر العنف بين المسلمين وغير المسلمين، وثلاثة تفسر كلاً من ذلك والعنف داخل الإسلام نفسه، ثلاثة أيضاً تفسر فقط الميل الإسلامي المعاصر نحو العنف، بينما تفسر ثلاثة أخرى ميلاً إسلامياً تاريخياً، إن وجد.

وإذا لم يكن هذا الميل التاريخي موجوداً، فإن أسبابه المفترضة التي لا يمكن أن تفسر عدم وجود ميل تاريخي، يفترض أيضاً أنها لا تفسر الميل الإسلامي المعاصر نحو العنف الجماعي. الأخير، إذن، يمكن تفسيره فقط بأسباب القرن العشرين التي لم تكن موجودة في القرون السابقة.

**أولاً:** هناك حاجة أن الإسلام كان ديناً للسيف منذ البداية، وأنه يمجّد فضائل القتالية. الإسلام نشأ بين «قبائل بدوية رحل متناحرة»، هذه «النشأة العنيفة مطبوعة في أساس الإسلام. يذكر عن «محمد» نفسه أنه كان مقاتلاً عنيقاً وقائداً عسكرياً ماهراً». (لا أحد يستطيع أن يقول ذلك عن المسيح أو عن بوذا). تعاليم الإسلام كما يقال تنادي بقتال غير المؤمنين به، وعندما تراجع التوسع الأول للإسلام كانت الجماعات الإسلامية، على عكس ما تقول به التعاليم، تحارب بعضها البعض.

(جدول رقم 10-4).

## أسباب محتملة للميل الإسلامي للصراع



نسبة «الفتنة» أو الصراعات الداخلية إلى «الجهاد» تحولت إلى حد كبير لصالح الأولى. «القرآن» وغيره من الإفادات في المعتقدات الإسلامية يحوي القليل مما يحض على تحريم العنف، كما أن مفهوم اللاعنف غائب عن الفكر والممارسة الإسلاميين.

ثانياً: منذ نشأته في الجزيرة العربية، فإن انتشار الإسلام عبر شمال إفريقيا ومعظم الشرق الأوسط، وفيما بعد إلى آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية والبلقان، وضع المسلمين في احتكاك مباشر مع شعوب مختلفة شتى، هُزمت وتحولت ويظل ميراث هذه العملية موجوداً بها. في أعقاب الفتوحات العثمانية في البلقان، تحول السلافيون الشماليون المدينيون غالباً إلى الإسلام، بينما لم يتحول فلاحو الريف. وهكذا ولد التمييز بين مسلمي البوسنة والصرب الأرثوذكسي. وبالعكس، فإن توسع الإمبراطورية الروسية إلى البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى، وضعها في صراع مستمر لعدة قرون مع شعوب إسلامية مختلفة. رعاية الغرب، في قمة قوته في مواجهة الإسلام، لوطن يهودي في الشرق الأوسط وضعت الأساس لعداء عربي إسرائيلي مستمر.

وهكذا فإن التوسع الإسلامي وغير الإسلامي عن طريق البر نتج عنه معيشة المسلمين وغير المسلمين في تقارب فيزيائي وثيق في أوراسيا. وعلى العكس من ذلك فإن توسع الغرب عن طريق البحر لم يؤد دائماً إلى معيشة الشعوب الغربية في تقارب مكاني مع شعوب غير غربية: فقد كانت تلك إما خاضعة لحكم أوروبا، أو - باستثناء جنوب آسيا - كان المستوطنون الغربيون يقومون بإبادة فعلًا. مصدر ثالث ممكن للصراع بين المسلمين وغير

المسلمين، يتضمن ما يقوله رجل دولة بالإشارة إلى بلاده ويسميه «عدم القابلية للهضم لدى المسلمين». عدم القابلية للهضم على أية حال عملية ذات وجهين: الدول الإسلامية لها مشكلات مع الأقليات غير الإسلامية تشبه تلك التي عند غير الإسلامية بالنسبة للأقليات المسلمة. الإسلام عقيدة أكثر استبدادية حتى من المسيحية. الإسلام يمزج بين الدين والسياسة ويضع فاصلاً حاداً بين أولئك في «دار الإسلام، وأولئك في «دار الحرب». ونتيجة لذلك فإن الكونفوشييين والبوذيين والهندوس والمسيحيين الغربيين والمسيحيين الأرثوذكس يجدون صعوبة أقل في التكيف والعيش معاً، عما يجده أي منهم في التكيف والعيش مع المسلمين. الصينيون الإثنيون مثلاً وهم أقلية اقتصادية مهيمنة في معظم دول جنوب شرق آسيا، تم استيعابهم بنجاح في مجتمعات تايلاند البوذية والفيليبين الكاثوليكية، ولا يوجد بالفعل أي دلائل عنف ضدهم من قبل الأكثرية في تلك المجتمعات. وبالعكس، فإن أعمال الشغب و/أو العنف قد وقعت في إندونيسيا المسلمة وماليزيا المسلمة، ويظل دور الصينيين في تلك المجتمعات حساساً، كما يظل قضية قابلة للانفجار وبشكل لا مثيل له في تايلاند والفيليبين.

النزعة القتالية، عدم القابلية للهضم ولفكرة القرب من جماعات غير إسلامية... كل ذلك ملامح مستمرة للإسلام ويمكن أن تفسر الميل الإسلامي للصراع عبر التاريخ إذا كان الأمر كذلك. هناك ثلاثة أسباب أخرى محدودة وزائلة، قد تساهم في تفسير هذا الميل في أواخر القرن العشرين. أحد التفسيرات وهو التفسير الذي يقدمه المسلمون: أن الاستعمار الغربي وإخضاع المجتمعات الإسلامية في القرن التاسع عشر والعشرين، قد صنعا صورة عن الضعف العسكري والاقتصادي للمسلمين، ومن هنا شجع الجماعات غير الإسلامية أن تنظر إلى المسلمين كهدف مغرٍ. المسلمون، طبقاً لهذه الحاجة، ضحايا تعصب واسع معاد للمسلمين يشبه معاداة السامية التي سادت المجتمعات الغربية تاريخياً. الجماعات الإسلامية مثل الفلسطينيين والبوسنيين وأهالي كشمير والشيخان - كما يزعم «أكبر أحمد» - يشبهون: «الهنود الحمر، جماعات منبوذة، مجزوة الكرامة، معتقلة فوق بقايا من أرض الأجداد».

محاكاة «المسلم كضحية» على أية حال، لا تفسر الصراعات بين الأغليات المسلمة والأقليات غير المسلمة في دول مثل السودان ومصر وإيران وإندونيسيا. وهناك عامل آخر يبدو أكثر إقناعاً، ويمكن أن يفسر كلا من الصراعات داخل وخارج الإسلام، وهو غياب دولة مركز أو أكثر في الإسلام.

المدافعون عن الإسلام يزعمون دائماً أن نقاده الغربيين يعتقدون أن هناك قوة مركزية تأمرية موجهة، تعبىء الإسلام وتنسق بين أعماله ضد الغرب

والآخرين. إذا كان النقاد يعتقدون ذلك فهم مخطئون. الإسلام مصدر عدم استقرار لأنه ينقصه وجود مركز مسيطر. الدول الطامحة لزعامة الإسلام مثل السعودية وإيران وباكستان، وربما إندونيسيا، تتنافس على النفوذ في العالم الإسلامي. لا أحد منها في موقف قوى ليتوسط في الصراعات داخل الإسلام، ولا أحد منها يستطيع أن يعمل بسلطة نيابة عن الإسلام في تناول الصراعات بين الجماعات الإسلامية وغير الإسلامية. وأخيرًا، وهو الأكثر أهمية، ذلك الانفجار الديموغرافي في المجتمعات الإسلامية، ووجود أعداد كبيرة من الشباب الذكور بين 15 و30 سنة والعاطلين غالبًا عن العمل. هذه البطالة مصدر طبيعي لعدم الاستقرار والعنف سواء داخل الإسلام أو ضد غير المسلمين. ومهما كان من أسباب أخرى هناك، فإن هذا العامل وحده قد يصمد طويلًا لتفسير العنف الإسلامي في الثمانينيات والتسعينيات. إن تقدم هذا الجيل البائس في العمر بحلول العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين، والنمو الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية إذا حدث، وعندما يحدث، قد يؤدي في النهاية إلى تخفيض هائل في الميول الإسلامية للعنف، وبالتالي إلى انخفاض عام في عدد حروب خطوط التقسيم الحضاري ودرجة حدتها.



الفصل الحادي عشر  
القوى المحركة لحروب خطوط  
التقسيم الحضاري

## الهوية: صعود الوعي الحضاري:

تمر حروب خطوط التقسيم الحضاري بعمليات حدة واتساع واحتواء وتوقف ونادراً ما تصل إلى حل. وتبدأ هذه العمليات عادة متوالية ولكنها غالباً ما تتراكم، وقد تتكرر. وبمجرد أن تبدأ حروب خطوط التقسيم فإنها مثل غيرها من الصراعات الطائفية يصبح لها شكلها الخاص وتتطور بأسلوب الفعل ورد الفعل. الهويات التي كانت في الماضي متعددة وعرضية تصبح مركزة ومتصلبة، فالصراعات الطائفية تسمى «حروب هوية»، وهي تسمية ملائمة.

ومع ازدياد العنف فإن القضايا المتنازع عليها تجنح إلى أن يعاد تحديدها على وجه الحصر بـ «نحن» و«هم» حيث يتعزز تماسك الجماعة والتزامها. القادة السياسيون يوسعون ويعمقون توسلهم بالولاءات الإثنية والدينية، كما يقوى الوعي بالحضارة في علاقتها بالهويات الأخرى، ويظهر «محرك ضغينة»، يشبه «مأزق الأمن» في العلاقات الدولية، حيث تتغذى المخاوف المتبادلة وعدم الثقة والضغائن بعضها على البعض. كل جانب يعبر عن الاختلافات بين قوى الخير وقوى الشر ويعظمها، وفي النهاية يحاول أن يحول هذه الاختلافات إلى تمييز نهائي بين السريع والميت. ومع تطور الثورات، يخلي المعتدلون والجירوندين والمنشقين الساحة للرايكياليين واليعاقبة والبلشفيك. في حروب خطوط التقسيم تحدث غالباً عمليات مشابهة. المعتدلون ذوو الأهداف المحدودة مثل الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال، لا يحققون هذه الأهداف عن طريق التفاوض الذي غالباً ودائماً ما يفشل من البداية، ثم ينضم إليهم أو يحل محلهم راديكاليون ملتزمون بتحقيق أهداف أكثر تطرفاً عن طريق العنف. في الصراع المورو - الفيلبيني. اندمجت الجماعة المتطرفة الرئيسة «جبهة التحرير الوطنية للمورو»، في البداية مع جبهة التحرير الإسلامية للمورو، التي كان لها موقف أكثر تطرفاً، ثم بجماعة «أبو سياف» التي كانت أكثر تطرفاً، ورفضت نداءات وقف إطلاق النار التي كانت الجماعات الأخرى تتفاوض بشأنها مع حكومة الفيلبين.

في الثمانينيات، كانت الحكومة في السودان تتبنى، وبشكل متزايد، مواقف إسلامية متطرفة، وفي أوائل التسعينيات انقسم التمرد المسيحي وظهرت جماعة جديدة في حركة استقلال جنوب السودان لتنادي بالاستقلال وليس مجرد الحكم الذاتي. في الصراع الدائم بين الإسرائيليين والعرب، وعندما

تحركت منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الاتجاه السائد نحو التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية، أعلنت «حماس» التابعة للإخوان المسلمين تحديها للمنظمة وفاء للفلسطينيين، وفي نفس الوقت فإن دخول الحكومة الإسرائيلية في مفاوضات ولد احتجاجات وأعمال عنف من قبل الجماعات الدينية المتطرفة في إسرائيل. وعندما اتسع نطاق صراع الشيشان مع الروس في 1992 - 1993، وقعت حكومة «دودايف» «تحت سيطرة أكثر الفصائل راديكالية من بين القوميين الشيشان المعارضين لأي تكيف مع موسكو، بينما دُفعت القوى الأكثر اعتدالاً دفعًا لتصبح هي المعارضة». وفي طاجيكستان حدث تحول مماثل.

«مع تصاعد الصراع في عام 1992 تنازلت الجماعات الطاجيكية الوطنية الديمقراطية بالتدرج، عن نفوذها للجماعات الإسلامية التي كانت أكثر نجاحاً في تعبئة فقراء المناطق الزراعية والشباب المدني الساخط. الرسالة الإسلامية أيضاً أصبحت بالتدرج أكثر راديكالية مع ظهور قيادات أصغر سناً تتحدث القيادات الدينية التقليدية والأكثر برجماتية».

يقول أحد الزعماء الطاجيكيين: «لقد أغلقت قاموس الدبلوماسية»

«وسوف أتكلم بلغة القتال حيث هي اللغة الوحيدة التي يفرضها الموقف الذي خلفه الروس في وطني». في البوسنة، وفي داخل حزب العمل الديمقراطي الإسلامي "SDA" أصبح الفصيل الوطني الأكثر تطرفاً بقيادة «علي عزت بيجوفتش» أكثر نفوذاً من الفصيل الأكثر تسامحاً ذي التوجه متعدد الثقافات بقيادة «حارس سيلادجيك» المتطرفون لا ينتصرون بالضرورة.

والعنف المتطرف ليس أكثر ترجيحاً من التسوية المعتدلة لإنهاء حرب من حروب خطوط التقسيم الحضاري. ومع تصاعد الخسائر موتاً وتدميرًا، ومع قلة الإمكانيات لاستعراضها، فمن المرجح أن يعاود الظهور معتدلون في كل جانب يشيرون مرة أخرى إلى «لا جدوى»، ذلك كله، ويحثون الطرف الآخر على محاولة وضع نهاية له من خلال التفاوض.

في الحروب، تذوي الهويات متعددة العناصر، وتصبح الهوية الأكثر معنى بالنسبة للصراع هي السائدة. وغالباً ما تتحد هذه الهوية دائماً بالدين. فمن الناحية النفسية يقدم الدين التبرير الأكثر توكيداً ودعماً للصراع ضد القوى «الكافرة» التي ينظر إليها كخطر. ومن الناحية العملية فإن جماعتها الدينية أو الحضارية هي المجتمع الأوسع الذي يمكن أن تلجأ إليه الجماعة المحلية المشتبكة في صراع، من أجل الحصول على الدعم.

مثلاً: لو عرفت إحدى القبائل في حرب محلية بين قبيلتين نفسها بأنها قبيلة مسلمة والثانية بأنها مسيحية، فإن القبيلة الأولى يمكن أن تأمل في دعمها بالمال السعودي والمجاهدين الأفغان والأسلحة والمستشارين العسكريين من إيران، بينما يمكن أن تتطلع القبيلة الثانية للعون الاقتصادي والإنساني من الغرب والدعم السياسي والدبلوماسي من الحكومات الغربية. وإذا لم تتمكن جماعة من أن تفعل ذلك كما فعل مسلمو البوسنة، وتصور نفسها بطريقة مقنعة كضحية للإبادة وبالتالي تثير عطف الغرب، فإنها يمكن أن تتوقع مساعدة مهمة من أقاربها من نفس الحضارة فقط. وبصرف النظر عن مسلمي البوسنة فقد كان ذلك هو الحال.

حروب خطوط التقسيم الحضاري هي بتعريفها حروب محلية بين جماعات محلية ذات اتصالات أوسع، ومن هنا فهي تنمي الهويات الحضارية للمشاركين فيها. تقوية الهويات الحضارية حدث بين المشاركين في حروب خطوط التقسيم في حضارات أخرى، ولكنه كان سائداً بين المسلمين على نحو خاص. حروب خطوط التقسيم قد تكون أصولها في صراعات أسرية أو عشائرية أو قبلية، ولكن لأن الهويات في العالم الإسلامي أقرب إلى شكل "U"، فإن الصراع كلما استمر، يلجا المشاركون المسلمون لتوسيع هويتهم إلى «كل الإسلام»، كما حدث مع علماني معاد للأصولية مثل «صدام حسين». ويلاحظ أحد المراقبين الغربيين أن حكومة «أذربيجان» بنفس الطريقة تلعب بالورقة «الإسلامية» في طاجيكستان وفي حرب بدأت كصراع ديني داخلي، راح المتمردون يعرفون قضيتهم وبشكل متزايد على أنها قضية الإسلام. في حروب القرن التاسع عشر بين شعوب شمال القوقاز والروس، كان القائد الإسلامي «شامل» يسمى نفسه بـ «الإسلامي»، كما وُحِّدَ عشرات الجماعات الإثنية واللغوية «على أساس الإسلام ومقاومة الغزو الروسي». في التسعينيات، أفاد «دودايف» من الصخرة الإسلامية التي حدثت في القوقاز في الثمانينيات لمواصلة قضية مشابهة. أيده رجال الدين المسلمون والأحزاب السياسية، وأقسم اليمين على القرآن (مثلما بارك البطريرك الأرثوذكسي يلتسين)، وفي سنة 1994 اقترح أن تصبح شيشينيا دولة إسلامية تحكمها الشريعة. القوات الشيشانية كانت ترتدي أغطية رأس مزينة بكلمة «جافازات» أو «الحرب المقدسة» بالشيشانية، وكانوا يصيحون «الله أكبر»، وهم في طريقهم للحرب. بنفس الأسلوب، تحول تعريف مسلمي كشمير لأنفسهم إما من هوية إقليمية تضم المسلمين والهندوس والبوذيين أو التوحد مع العلمانية الهندية: إلى هوية ثالثة انعكست في «صعود القومية الإسلامية في كشمير وانتشار القيم الإسلامية الأصولية عابرة القوميات، والتي جعلت مسلمي كشمير يشعرون بأنهم جزء من باكستان الإسلامية والعالم الإسلامي».

انتفاضة 1989 ضد الهند كانت في الأصل بقيادة منظمة «علمانية نسبياً» مدفوعة من حكومة باكستان. بعد ذلك تحول الدعم الباكستاني إلى الجماعات الإسلامية الأصولية التي أصبحت لها السيطرة. هذه الجماعات كانت تضم «منبوذين متمردين» يبدون «ملتزمين بالاستمرار في «جهادهم» كهدف في حد ذاته مهما كان الأمل ومهما كانت النتيجة». ويقول مراقب آخر: «الخلافت الدينية أشعلت المشاعر القومية، النهوض العالمي للعسكرية الإسلامية شجع متمردي كشمير وأدى إلى تآكل تقاليد التسامح الهندوسية الإسلامية». في البوسنة حدث صعود درامي للهويات الحضارية وبخاصة بين مجتمع المسلمين. تاريخياً، لم تكن الهويات الطائفية في البوسنة قوية، الصرب والكروات والمسلمون عاشوا كجيران في سلام، كانت الزيجات المتبادلة منتشرة، وكانت الانتماءات الدينية ضعيفة. وكان يقال إن المسلمين بوسنيون لا يذهبون إلى الكنيسة. والكروات كانوا بوسنيين لا يذهبون إلى الكاتدرائية، والصرب بوسنيون لا يذهبون إلى الكنيسة الأرثوذكسية. بمجرد أن انهارت الهوية اليوغوسلافية العريضة، استعادت تلك الهويات الدينية أهميتها، وبمجرد أن بدأ القتال.. زادت قوتها. الولاء الاجتماعي المتسم بالتعددية تبخر، وكل جماعة أصبحت تعرف نفسها، بشكل متزايد، بمجتمعها الثقافي الأوسع. وتحدد نفسها على أساس ديني. صرب البوسنة أصبحوا صرباً قوميين متشددين يربطون أنفسهم بالصرب الكبرى والكنيسة الصربية الأرثوذكسية وبالمجتمع الأرثوذكسي الأوسع. كروات البوسنة كانوا أشد القوميين الكروات حماساً واعتبروا أنفسهم مواطنين في كرواتيا وأكدوا كاثوليكيته، ومع كروات كرواتيا أكدوا هويتهم مع الغرب الكاثوليكي. تحول الإسلام نحو الوعي الحضاري كان أكثر وضوحاً. حتى قيام الحرب، كان مسلمو البوسنة علمانيين في نظرهم بدرجة كبيرة، وكانوا يعتبرون أنفسهم أوروبيين، وكانوا أشد المؤيدين لمجتمع ولدولة بوسنية متعددة الثقافات. إلا أن ذلك بدأ في التغير مع تفكك يوغوسلافيا. ومثل الكروات والصرب في انتخابات 1990، رفض المسلمون الأحزاب ذات التعددية المجتمعية وصوتوا بأغلبية ساحقة لصالح حزب العمل الديمقراطي الإسلامي "SDA" بزعامة «علي عزت بيجوفيتش»، وهو مسلم مخلص، كانت الحكومة الشيوعية قد سجنته لنشاطه الإسلامي. وفي كتاب بعنوان «البيان الإسلامي» صادر في سنة 1970 يقول «بيجوفيتش» بـ عدم إمكانية تمازج الإسلام مع الأنظمة غير الإسلامية، لا يمكن أن يوجد سلام أو تعايش بين الدين الإسلامي والمؤسسات الاجتماعية والسياسية غير الإسلامية».

عندما تصبح الحركة الإسلامية قوية بدرجة كافية، فلا بد أن تستولي على السلطة وتقيم جمهورية إسلامية. في هذه الدولة الجديدة من المهم - على

نحو خاص - أن يكون التعليم والإعلام في أيدي أفراد لا خلاف على سلطتهم الأخلاقية والفكرية الإسلامية». وباستقلال البوسنة، تبنى «بيجوفتش» دولة متعددة الإثنية، المسلمون هم الجماعة المسيطرة فيها رغم أنهم ليسوا الأغلبية. ولم يكن شخصاً بمقدوره أن يقاوم أسلمة بلاده التي أفرزتها الحرب. تردده في التبرؤ علناً وبوضوح من كتاب «البيان الإسلامي» أثار الخوف بين غير المسلمين. ومع استمرار الحرب، انتقل البوسنيون والصرب والكروات من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة البوسنية، أما من بقي منهم فوجد نفسه بالتدريج مستبعداً من الوظائف المرموقة ومن المشاركة في المؤسسات الاجتماعية. «اكتسب الإسلام أهمية أكبر في المجتمع القومي المسلم، وأصبحت الهوية القومية الإسلامية القوة جزءاً من السياسية والدين». وكان يعبر عن القومية الإسلامية في مواجهة القومية البوسنية متعددة الثقافات في الإعلام على نحو متزايد. التعليم الديني اتسع في المدارس، وظهرت كتب دراسية جديدة تؤكد مزايا الحكم العثماني. اللغة البوسنية رقيت وميزت عن الصربية - الكرواتية وشيئا فشيئا بدأ يضاف إليها كلمات عربية وتركية. المسؤولون الحكوميون هاجموا الزواج المختلط وإذاعة موسيقى «المعتدين» أو الموسيقى الصربية. الحكومة شجعت الدين الإسلامي وأعطت المسلمين أفضلية في التوظيف والترقي. الأهم من ذلك كله أن الجيش البوسني «تأسلم»، وفي سنة 1995 كان أكثر من 90% من أفراد مسلمون. وحدات الجيش أصبحت تعرف نفسها بالإسلام أكثر فأكثر، وتمارس الشعائر الإسلامية وتستفيد بالرموز الإسلامية. كما أن وحدات النخبة هي الأكثر «أسلمة» وعددها يزيد. هذا التدوجه أدى إلى احتجاج خمسة أعضاء (بينهم 2 كروات و2 صرب) من الرئاسة البوسنية ولكن «بيجوفتش» رفض اعتراضهم، كما أدى إلى استقالة رئيس الوزراء «حارس سيلاجديك» صاحب التوجه متعدد الثقافات في سنة 1995، حزب «بيجوفتش» الإسلامي "SDA" بسط سيطرته السياسية على الدولة والمجتمع في البوسنة. في سنة 1995 كان يسيطر على «الجيش والخدمة المدنية والمؤسسات العامة»، ويقال إن «المسلمين غير المنتمين للحزب، ناهيك عن غير المسلمين، من الصعب أن يحصلوا على وظائف جيدة»، كما يقول منتقدو الحزب إنه «أصبح وسيلة للسلطوية الإسلامية لها نفس أساليب الحكومة الشيوعية»، وإجمالاً، يقول مراقب آخر: «القومية الإسلامية تزداد تطرفاً، وهي الآن لا تقيم أي اعتبار لأي مشاعر قومية أخرى. هي الملكية والميزة والأداة السياسية للدولة الإسلامية الجديدة المسيطرة، والنتيجة الأساسية لهذه القومية الإسلامية الجديدة حركة نحو عملية تجنيس قومي بشكل متزايد، الأصولية الدينية الإسلامية تحقق المزيد من السيطرة في تقرير مصالح المسلمين».

اتساع الهوية الدينية الذي أفرزته الحرب والتطهير العرقي، اختيارات قادتها، الدعم والضغط من الدول الإسلامية الأخرى، كل ذلك كان يحول البوسنة ببطء، ولكن بوضوح، من سويسرا البلقان إلى إيران البلقان.

في حروب خطوط التقسيم الحضاري، هناك حوافز لدى كل جانب. لا لكي يؤكد هويته الحضارية الخاصة فحسب، وإنما هوية الجانب الآخر أيضاً. و في حربها المحلية، لا تنظر الجماعة إلى نفسها على أنها تحارب مجرد جماعة إثنية أخرى، بل على أنها تحارب حضارة أخرى. وهكذا يتم تعظيم الخطر واستعجاله بواسطة مصادر الحضارات الرئيسية. والهزيمة لها نتائج، ليس على الجماعة فقط وإنما على كل الحضارة التي تنتمي إليها. ومن هنا تكون حاجتها إلى حضارتها الخاصة لتكون وراءها في الصراع. الحرب المحلية أصبح يعاد تعريفها كحرب أديان وصراع حضارات، ولها نتائج تؤثر على قطاعات عريضة من البشر.

في أوائل التسعينيات، وعندما أصبحت العقيدة الأرثوذكسية والكنيسة الأرثوذكسية مرة أخرى عوامل مركزية في الهوية القومية الروسية، «والتي ضغطت بدورها العقائد الروسية الأخرى إلى الخارج وأهمها الإسلام»، وجد الروس أن من صالحهم تعريف الحرب بين القبائل والمناطق في طاجيكستان، والحرب مع الشيشان على أنها فصول من صراع أوسع وممتد منذ قرون بين الأرثوذكسية والإسلام، بخصومه المحليين الملتزمين الآن بالأصولية الإسلامية والجهاد ووكلاء إسلام آباد وطهران والرياض وأنقرة.

في يوغوسلافيا السابقة، كان الكروات يعتبرون أنفسهم حراس حدود الغرب الأشداء ضد هجوم الأرثوذكسية والإسلام. وكان الصرب يحددون أعداءهم، لا بمجرد تسميتهم بكروات البوسنة والمسلمين، وإنما بـ «الفاتيكان» و«الأصوليين المسلمين» و«الأتراك سيئي السمعة» الذين كانوا يهددون المسيحية على مر القرون.

يقول أحد الدبلوماسيين عن «كاراجيك» زعيم صرب البوسنة أنه «يري تلك حرباً ضد الاستعمار في أوروبا، ويتحدث عن أنه يحمل مهمة إزالة الآثار الباقية للإمبراطورية التركية العثمانية في أوروبا». ومسلمو البوسنة بدورهم يعرفون أنفسهم بأنهم ضحايا الإبادة الجماعية، الغرب يتجاهلهم بسبب دينهم، ومن هنا فهم يستحقون دعم العالم الإسلامي لهم. جميع الأطراف ومعظم المراقبين الخارجيين أصبحوا ينظرون إلى الحروب اليوغوسلافية على أنها حروب دينية أو عرقية دينية. ويشير «ميشا جليني» إلى أن الصراع «أكتسب مواصفات الصراع الديني بشكل متزايد، حيث أنه محدد بثلاث عقائد أوروبية كبيرة - الكاثوليكية الرومانية، الأرثوذكسية الشرقية والإسلام،

حطام عقائد الإمبراطوريات التي انهارت حدودها في البوسنة». إن اعتبار حروب خطوط التقسيم صدمات حضارية، أعطى كذلك حياة جديدة لنظرية الدومينو التي كانت موجودة أثناء الحرب الباردة، إلا أن الدول الرئيسية في الحضارات هي التي ترى الآن حاجة لتجنب الهزيمة في صراع محلي، الأمر الذي قد يطلق العنان لسلسلة من الخسائر المتصاعدة تؤدي في النهاية إلى كارثة. وقفة الحكومة الهندية العنيفة بالنسبة لقضية كشمير، مستمدة إلى حد كبير من الخوف من أن فقدانها يمكن أن يكون حافزاً لأقليات عرقية ودينية أخرى لكي تضغط في اتجاه الاستقلال، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى تحطيم الهند. لو لم تضع روسيا نهاية للعنف السياسي في طاجيكستان كما حذر وزير الخارجية «كوزيريف»، لكان من الممكن أن يمتد إلى قيرغيزستان وأوزبكستان. وكما قيل، كان يمكن أن يؤدي ذلك إلى تنمية الحركات الانفصالية في الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد الروسي، والنتيجة النهائية كما يقول البعض: قد تكون ظهور الأصولية الإسلامية في الميدان الأحمر.

ومن هنا فإن الحدود الأفغانية الطاجيكية كما قال «يلتسين»: هي في الواقع «حدود روسيا». الأوروبيون بدورهم عبروا عن قلقهم من أن قيام دولة إسلامية في يوغوسلافيا السابقة من شأنه أن يخلق قاعدة لانتشار المهاجرين والأصوليين المسلمين لتقوية ما أشار إليه «جاك شيراك» بـ «تلك الرائحة في أوروبا». حدود كرواتيا، في الواقع، هي حدود أوروبا. وبتسارع حروب خطوط التقسيم، فإن كل جانب يحول خصومه إلى شياطين وغالباً ما يصورهم على أنهم دون البشر وبالتالي يجوز له قتلهم. يقول «يلتسين» بالإشارة إلى مقاتلي الشيشان: «الكلاب المسعورة لا بد من قتلها»، ويقول الجنرال الإندونيسي «تراي سوتريسنو» مشيراً إلى مذبحة مواطني «تيمور الشرقية» في 1991: «هؤلاء الناس سيئو التربية لا بد من قتلهم رمياً بالرصاص... وسوف نقتلهم». شياطين الماضي بُعِثَت في الحاضر: الكروات يصبحون «الأوستاش» والمسلمون والصرب والأثراك يصبحون «الشتنكس». ويتم تبرير القتل الجماعي والتعذيب والاعتصاب والطرد الوحشي للمدنيين، حيث يتغذى الكره المجتمعي على الكره المجتمعي. الرموز الرئيسية وإبداعات الثقافة المعارضة تصبح أهدافاً للتصويب عليها. الصرب، بشكل منتظم يدمرون المساجد وأديرة الفرنسيسكان، بينما يفجر الكروات أديرة الأرثوذكس. وبصفتها مستودعات للثقافة، تصبح المتاحف والمكتبات عرضة للخطر، فتحرق قوات الأمن السنهالية مكتبة «جافنا» العامة وتدمر «وثائق أدبية وتاريخية لا تعوض تتعلق كلها بالثقافة التاميلية، ويقصف مسلحو الصرب ويدمرون المتحف الوطني في سراييفو، ويظهر الصرب مدينة «زفورنيك» اليوسنية من أهلها المسلمين البالغ عددهم أربعمئة ألف، ويزرعون صليباً في مكان البرج

العثماني بعد تفجيرہ، والذي كان قد حل هو أيضاً محل الكنيسة الأرثوذكسية التي دمرها الأتراك في سنة 1463.



## سباق الحضارات: دول القربى والشتات

على مدى الأربعين سنة من الحرب الباردة، نفذ الصراع إلى العمق حيث كانت القوى الكبرى تحاول تجنيد حلفاء وشركاء وأن تقلب أو تُحوّل أو تُحَيّد حلفاء وشركاء القوة الكبرى الأخرى. المنافسة كانت بلا شك أشد ضراوة في العالم الثالث حيث توجد دول حديثة ضعيفة، مضغوطة من القوى الكبرى لكي تنضم إلى الصراع الكوني الكبير. في عالم ما بعد الحرب الباردة حلت صراعات طائفية كثيرة محل صراع القوة الكبرى الواحدة، وعندما تضم هذه الصراعات الطائفية جماعات من حضارات مختلفة فإنها تميل إلى الاتساع والتوسع. وعندما يصبح الصراع أكثر حدة، يحاول كل جانب أن يحشد الدعم من الجماعات والدول التي تنتمي لنفس حضارته. الدعم على نحو أو آخر. رسمي أو غير رسمي، معلن أو سري، مادي، إنساني، دبلوماسي، عسكري.. دائماً يأتي من دولة أو أكثر من دول أو جماعات القربى، وكلما طال أمد خط التقسيم، زاد احتمال تورط دول القربى في أدوار الدعم والكبح والوساطة. ونتيجة لظاهرة «مجموعات دول القربى»، فإن إمكانية تصعيد صراعات خطوط التقسيم بين الحضارات أكبر من إمكانية تصعيدها داخل الحضارات، وتحتاج دائماً إلى تعاون بين الحضارات لاحتوائها ووضع نهاية لها. وعلى العكس من الحرب الباردة فإن الصراع لا ينساب من أعلى إلى أسفل وإنما يفور ويبقى من العمق. وهناك مستويات مختلفة لتورط الدول والجماعات في حروب خطوط التقسيم الحضاري. على المستوى الرئيسي هناك تلك الأطراف المتحاربة بالفعل والتي تقتل بعضها الآخر، وهذه قد تكون دولاً كما هي الحال بين الهند وباكستان وبين إسرائيل وجيرانها. ولكنها قد تكون أيضاً جماعات محلية وليست دولاً، أو دولاً أجنبية على أحسن تقدير كما كانت الحال في البوسنة وأرمن ناجورنو كاراباخ. هذه الصراعات أيضاً قد يدخل فيها مشاركون من المستوى الثاني، وعادة ما تكون دولة مرتبطة مباشرة بالأطراف الرئيسية مثل حكومات الصرب وكرواتيا في يوغوسلافيا السابقة، وحكومات أرمينيا وأذربيجان في القوقاز.

على صلة بالصراع أيضاً، هناك دول الدرجة الثالثة البعيدة عن القتال الفعلي، ولكن لها روابط حضارية بالمشاركين فيها، مثل ألمانيا وروسيا والدول الإسلامية بالنسبة ليوغوسلافيا السابقة، وروسيا وإيران بالنسبة للصراع الأرمني الأذربيجاني. هؤلاء المشاركون من الدرجة الثالثة غالباً ما تكون دول المركز في الحضارات. كذلك يلعب الشتات إن وجد في دول المستوى الرئيسي دوراً في حروب التقسيم، ويفرض اشتراك أعداد قليلة من الأفراد

والأسلحة على المستوى الرئيسي، فإن كميات متواضعة من المساعدات الخارجية على شكل أموال أو سلاح أو متطوعين يمكن أن تكون ذات أثر كبير على نتيجة الحرب.

حصى الأطراف الأخرى في الصراع ليست متطابقة مع مثيلتها لدى المشاركين من المستوى الرئيسي. الدعم الأكثر إخلاصاً وحماساً لأطراف المستوى الرئيسي يأتي عادة من مجتمعات الشتات (الدياسبورا) الذين يتوحدون بشدة مع قضية أهلهم ويصبحون «أكثر كاثوليكية من البابا». مصالح حكومات المستويين الثاني والثالث تصبح أكثر تعقيداً، فهم عادة ما يقدمون دعماً لمشاركي المستوى الأول، وحتى إن لم يفعلوا ذلك فهم متهمون بذلك من الجماعات المعارضة، الأمر الذي يبرر مساعدة الآخرين لأقاربهم. بالإضافة إلى أن حكومات المستويين الثاني والثالث لها مصلحة في احتواء القتال، وألا يكونوا هم أنفسهم متورطين مباشرة. ومن هنا فإنهم في الوقت الذي يدعمون فيه مشاركي المستوى الرئيسي، يحاولون إقناعهم بالاعتدال في أهدافهم. كما يحاولون أن يتفاوضوا مع نظرائهم في المستويين الثاني والثالث على الجانب الآخر من خط التقسيم، وبالتالي يمنعون حرباً أهلية من التصاعد والتحول إلى حرب أوسع تضم دول المركز. ويوضح الشكل رقم (1-11) العلاقات بين هذه الأطراف المحتملة في حروب خطوط التقسيم. هذا العدد الكبير من المشاركين لا يوجد بالضرورة في جميع الحروب من هذا النوع ولكن في الكثير منها فقط بما فيها تلك في يوغوسلافيا السابقة وما وراء القوقاز، كما أن أي حرب من حروب خطوط التقسيم تقريباً يمكن أن تتسع لتشمل جميع المستويات من المشاركين. على نحو أو آخر فإن تجمعات الشتات ودول القربى كانوا متورطين دائماً في جميع حروب خطوط التقسيم في التسعينيات. ومع الدور الأساسي الواسع للجماعات الإسلامية في مثل تلك الحروب، فإن الحكومات والجماعات الإسلامية هي الأكثر تكراراً كمشاركين ثانويين ومشاركين من الدرجة الثالثة.

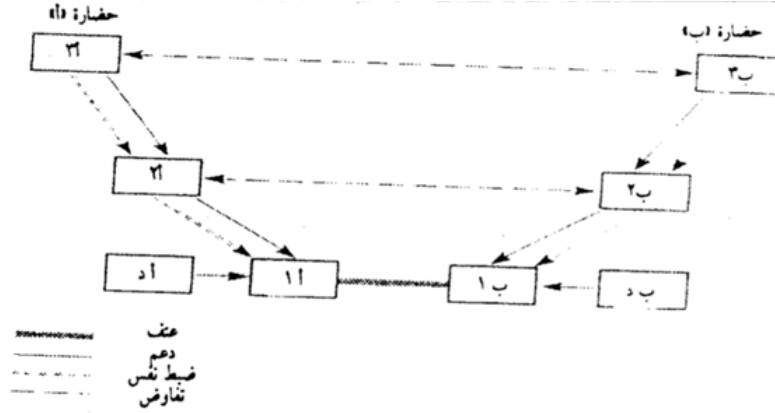
حكومات السعودية وباكستان وإيران وتركيا وليبيا كانت الأكثر نشاطاً في تقديم الدعم بدرجات مختلفة. وأحياناً مع دول إسلامية أخرى - للمسلمين الذين يقاتلون غير المسلمين في فلسطين ولبنان والبوسنة وشيشينيا ووراء القوقاز وطاجيكستان وكشمير والسودان والفيليبين. وإلى جانب الدعم الحكومي، فإن جماعات إسلامية كثيرة من المستوى الأول تم تدعيمها بواسطة الدولية الإسلامية من المحاربين في أفغانستان والذين شاركوا في صراعات امتدت من الحرب الأهلية في الجزائر إلى شيشينيا إلى الفيليبين. هذه الدولية الإسلامية كما يقول أحد المحللين، تورطت في «توزيع

المتطوعين بغرض إقامة حكم إسلامي في أفغانستان وكشمير والبوسنة، وحرب الدعاية المشتركة ضد الحكومات التي تعارض الإسلاميين في بلد أو آخر، وإنشاء مراكز إسلامية في دول الشتات تقوم بالعمل كمراكز سياسية لكل تلك الأحزاب». الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي كذلك قدمتا دعماً، وحاولتا التنسيق بين جهود أعضائهما في تقوية الجماعات الإسلامية في الصراعات الدولية. الاتحاد السوفيتي كان مشاركاً رئيسياً في الحرب الأفغانية، وفي السنوات التالية للحرب الباردة كانت روسيا مشاركاً رئيسياً في حرب الشيشان، ومشاركاً ثانوياً في القتال في طاجيكستان، ومشاركاً من الدرجة الثالثة في حروب يوغوسلافيا السابقة.

الهند كان لها تورط رئيسي في كشمير، وآخر ثانوي في سريلانكا. الدول الغربية الرئيسية كانت مشاركاً من الدرجة الثالثة في الصراعات اليوغوسلافية.

## (شكل رقم 1-11).

### بنية حرب معقدة من حروب خطوط التقسيم



كذلك فإن تجمعات الشتات لعبت دورًا رئيسيًا على كلا الجانبين في الصراعات الممتدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفي دعم الأرمن والكروات والشيشان في صراعاتهم. ومن خلال التلفزيون والفاكس والبريد الإلكتروني «التزامات الشتات يتم تقويتها وأحيانًا استقطابها من خلال الاتصال المستمر بأوطانهم السابقة، ولم تعد كلمة السابقة تعني الماضي»، في حرب كشمير قدمت باكستان دعمًا دبلوماسيًا وسياسيًا صريحًا للمتمردين، إلى جانب كميات معتبرة من المال والسلاح والتدريب والمساعدات اللوجستية والمأوى... طبقاً لمصادر عسكرية باكستانية. كما كانت تتصل بالحكومات الإسلامية نيابة عنهم. وبحلول عام 1995 كان المتمردون قد ازدادوا قوة بما لا يقل عن 1200 من «المجاهدين» من «أفغانستان» وطاجيكستان والسودان، مسلحين بصواريخ «ستنجر» وأسلحة أخرى كان الأمريكيون قد زودوهم بها في حربهم ضد الاتحاد السوفيتي.

تمرد «المورو» في الفلبين أفاد في وقت ما من الإعانات والمعدات الماليزية كما قدمت الحكومات الإسلامية مساعدات إضافية، تم تدريب الألوف في ليبيا، كما قامت أفغانستان والأصوليون الأفغان بتنظيم جماعة المتمردين المتطرفة المعروفة بـ «أبو سيف».

في أفريقيا، كان السودان يساعد متمردي أريتريا المسلمين في حربهم ضد إثيوبيا، وانتقاماً لذلك قدمت إثيوبيا «دعمًا لوجستيًا ومأوى» للمتمردين المسيحيين الذين يحاربون السودان. كما تلقى المتمردون المسيحيون مساعدات مماثلة من أوغندا، مما يعكس إلى حد ما «روابطها الدينية والجنسية والإثنية القوية بالثوار السودانيين». ومن جانب آخر، حصلت الحكومة السودانية على أسلحة تقدر قيمتها بثلاثمائة مليون دولار من إيران،

بالإضافة إلى التدريب والمستشارين، الأمر الذي مكن السودان من شن هجوم كاسح ضد المتمردين في سنة 1992.

كما قدمت مجموعة من المنظمات المسيحية الغربية، الغذاء والدواء والمؤن للمتمردين المسيحيين، والأسلحة أيضاً كما تقول الحكومة السودانية.

في الحرب بين متمردي التاميل والهندوس والحكومة السنهالية البوذية في سريلانكا، قدمت الحكومة الهندية دعماً للمتمردين، حيث دربتهم في جنوب الهند وزودتهم بالمال والسلاح. في سنة 1987 كانت الحكومة السريلانكية على وشك أن توقع الهزيمة بنمو التاميل، فثار الرأي العام الهندي ضد هذه «الإبادة الجماعية»، ونقلت الحكومة الهندية المعونات الغذائية جواً للتاميل، «في إشارة فعلية» للرئيس «جاي وارن» أن الهند تنوي منعه من القضاء على النمرور بالقوة».

الحكومتان الهندية والسريلانكية توصلتا إلى اتفاق، تمنح بموجبه سريلانكا قدرًا من الحكم الذاتي للمناطق التاميل على أن يسلم التاميل أسلحتهم للجيش الهندي وقامت الهند بإنزال 50.000 جندياً على الجزيرة لتدعيم الاتفاق، ولكن «النمرور» رفضوا تسليم أسلحتهم، وسرعان ما وجدت القوات الهندية نفسها مشتبكة مع قوات العصابات التي كانوا يدعمونها قبل ذلك. ومع بداية سنة 1988 تم سحب القوات الهندية.

في سنة 1991 قُتل رئيس وزراء الهند «دراجيف غاندي»، بيد أحد مؤيدي متمردي التاميل حسب رواية الهنود، وأصبح اتجاه الحكومة الهندية عدائياً نحو متمردي التاميل بشكل متزايد. إلا أن الحكومة لم تستطع أن توقف التعاطف والدعم للمتمردين بين الخمسين مليون تاميلي في جنوب الهند.

وانعكاساً لهذا الرأي، فإن المسؤولين في حكومة تاميل نادو، تحدياً لنيرودلهي، سمحوا لنمرور التاميل بالعمل من ولايتهم بـ «حرية حركة حقيقية» على الساحل الممتد خمسمائة ميل، وبأن يرسلوا المؤن والأسلحة عبر مضيق «بالك» إلى المتمردين في سريلانكا.

في بداية 1979، كان السوفيت، وبعد ذلك الروس، قد اشتركوا في ثلاث حروب رئيسية على خطوط التقسيم مع جيرانهم المسلمين في الجنوب: الحرب الأفغانية 1979 - 1989، وذيها حرب طاجيكستان التي بدأت في 1992، وحرب الشيشان التي بدأت في 1994، وبسقوط الاتحاد السوفيتي جاءت حكومة شرعية إلى السلطة في طاجيكستان. هذه الحكومة كانت قد واجهت تحدياً في ربيع 1992 من قبل معارضة مكونة من جماعات محلية وعرقية تضم كلاً من العلمانيين والإسلاميين. وهذه المعارضة التي تقوياً

أسلحة من أفغانستان قامت بطرد الحكومة الموالية لروسيا من العاصمة «دوشانبي» في سبتمبر 1992، وكان رد الحكومتين الروسية والأوزبكية عنيفاً، وحذرتا من انتشار الأصول الإسلامية.

فرقة البنادق الروسية الميكانيكية رقم «20» التي بقيت في طاجيكستان سلمت أسلحتها للقوات الموالية للحكومة، كما أرسلت روسيا قوات إضافية لحماية الحدود مع أفغانستان، في نوفمبر 1992 وافقت روسيا وأوزبكستان وكازاخستان وقرغيزستان على التدخل الروسي الأوزبستاني العسكري بزعم حفظ السلام، والحقيقة أنه كان بغرض المشاركة في الحرب.

بهذا الدعم، إلى جانب السلاح والمال الروسيين، تمكنت قوات الحكومة السابقة من استعادة «دوشانبي» وفرض السيطرة على معظم البلاد. وتبع ذلك عملية تطهير عرقي، وانسحب لاجئو وقوات المعارضة إلى داخل أفغانستان.

الحكومات الإسلامية الشرق أوسطية أحتجت على التدخل الروسي. إيران وباكستان وأفغانستان ساعدوا المعارضة الإسلامية المتزايدة بالمال والسلاح والتدريب، وفي 1993 - كما تقول التقارير - كان المجاهدون الأفغان يقومون بتدريب ألوف كثيرة من المحاربين، وفي ربيع صيف 1993 شن المتمردون الطاجيك هجمات عديدة عبر الحدود مع أفغانستان، وقتلوا عدداً من حرس الحدود الروس. وردت روسيا بنشر عدد أكبر من القوات في طاجيكستان، وتوجيه ضربات مكثفة «بالمدفعية والهاونات» والطائرات على أهداف أفغانية. الحكومات العربية قدمت للمتمردين الموارد المالية لشراء صواريخ «ستنجر» للرد على الطائرات. في 1995 كانت روسيا قد نشرت 25000 جندي في طاجيكستان، كما كانت تقدم نصف الموارد المالية اللازمة لدعم الحكومة. من الناحية الأخرى، كان المتمردون يتلقون الدعم النشط من الحكومة الأفغانية ومن الدول الإسلامية الأخرى. وكما يشير «بارنيت روبن»، فإن فشل الهيئات الدولية أو الغرب في تقديم عون مهم سواء لطاجيكستان أو أفغانستان، جعل الأولى تعتمد تماماً على الروس، والثانية تعتمد على أقاربها في الحضارة الإسلامية. «أي قائد أفغاني يأمل في مساعدة خارجية اليوم، لابد أن يليه رغبات الممولين العرب أو الباكستانيين الذين يريدون نشر الجهاد في آسيا الوسطى، أو أن يشارك في تجارة المخدرات».

الحرب الروسية الثالثة ضد المسلمين في شمال القوقاز مع الشيشان، كان لها مقدمات في القتال في 1992 - 1993 بين الجارين «الأوسيشيان» الأرثوذكس و«الإنجوش» المسلمين. أثناء الحرب العالمية الثانية كان قد تم

ترحيل «الإنجوش» و«الشيشان» والشعوب الإسلامية الأخرى إلى آسيا الوسطى. «الأوسيشيان» بقوا واستولوا على ممتلكات «الإنجوش». وفي سنة 1956 - 1957 سُمِحَ للشعوب المهجرة بالعودة وبدأ النزاع على الممتلكات والسيطرة على الأراضي. في نوفمبر 1992 شن «الإنجوش» هجمات من جمهوريتهم لاستعادة منطقة «بيروجورادني» التي كانت الحكومة السوفيتية قد منحتها للأوسيشيان. ورد الروس بتدخل كثيف يضم وحدات من القوقاز لمساعدة «الأوسيشيان» الأرثوذكس. وكما يصف مراقب خارجي: «في نوفمبر 1992 حاصرت القوات الروسية قرى «الإنجوش» في «أوسيشيا» وقصفتها بالدبابات ومن نجا من القصف مات بغيره أو أسر.. والمجزرة تم تنفيذها بواسطة فرق خاصة من الشرطة الأوسيشية "OMON"، ولكن القوات الروسية التي أرسلت إلى المنطقة «لحفظ السلام» كانت غطاء للفرق الخاصة». وفي تقرير للإيكونوميست: «كان من الصعب تصديق أن يكون كل هذا الدمار قد حدث في أقل من أسبوع». وكانت تلك «أول عملية تطهير عرقي في الاتحاد الفيدرالي الروسي». حينئذ استخدم الروس هذا الصراع لتهديد الشيشان «حلفاء «الإنجوش» والذي أدى بدوره إلى «التعبئة الفورية في «شيشينيا» وكونفيدرالية شعوب القوقاز "KNK"، (ذات الأغلبية المسلمة)، وهددت الـ "KNK" بإرسال خمسمائة ألف متطوع ضد القوات الروسية إذا لم ينسحبوا من الأراضي الشيشانية. بعد وقفة متصلبة، تراجع الروس ليتجنبوا تصعيد الصراع «الأوسيشياني الشمالي - الإنجوشي» وتطوره إلى حريق هائل يلتهم المنطقة بأسرها».

حريق هائل آخر وأكثر اتساعاً شب في ديسمبر 1994 عندما قامت روسيا بهجوم عسكري على أوسع نطاق على شيشينيا. قادة الجمهوريات الأرثوذكسية جورجيا وأرمينيا أيدوا روسيا، بينما كان الرئيس الأوكراني «معتدلاً، دبلوماسياً، ودعا فقط إلى تسوية سلمية للأزمة». هذا الإجراء الروسي كان بتأييد من الحكومة الأوسيشية الشمالية الأرثوذكسية، ومن 55:60% من الشعب الأوسيشي الشمالي. على العكس من ذلك، فإن المسلمين داخل وخارج الاتحاد الفيدرالي الروسي وقفوا إلى جانب الشيشان تماماً. وفي الحال، قدمت الدولية الإسلامية المقاتلين الذين تدفقوا من أذربيجان وأفغانستان وباكستان والسودان وغيرها. الدول الإسلامية أبدت القضية الشيشانية. تركيا وإيران قدمتا مساعدات مادية، وبذلك أعطوا روسيا حوافز إضافية لمحاولة استمالة إيران. تدفق مستمر من الأسلحة للشيشان بدأ يدخل الاتحاد الروسي من أذربيجان، مما جعل روسيا تغلق حدودها مع الدولة، وبالتالي تمنع الدواء والمؤن الأخرى عن شيشينيا. المسلمون في الاتحاد الروسي تجمعوا خلف الشيشان. وبينما لم

تؤد الدعوة لحرب مقدسة ضد روسيا في القوقاز ذات الكثافة السكانية العريضة إلى تلك النتيجة، فإن قادة جمهوريات الفولجا - الأورال الست طلبوا من روسيا وقف العمليات العسكرية، كما دعا ممثلو جمهوريات القوقاز الإسلامية إلى العصيان المدني ضد الحكم الروسي. رئيس جمهورية «الشوفاش» أعفى الشوفاش المطلوبين للتجنيد من الخدمة العسكرية ضد إخوانهم المسلمين، «أعنف احتجاج ضد الحرب» حدث في الجمهوريتين المجاورتين لشيشينيا: جمهورية «إنجوشيتيا» وجمهورية «داغستان». «الإنجوش» هاجموا القوات الروسية وهي في طريقها إلى شيشينيا، ودفعوا وزير الدفاع الروسي إلى أن يعلن أن حكومة «إنجوشيتيا» قد أعلنت الحرب على روسيا بالفعل»، كما حدث هجوم على القوات الروسية في داغستان أيضاً. وكان رد الروس هو قصف قرى الإنجوش وداغستان. وأدى تدمير الروس لقريه «بيرفاميسكو» بعد دخول الشيشان إلى مدينة «كيزليار» في يناير 1996، إلى تعميق عداء الداغستانيين للروس. «شيشان» الشتات ساعدوا القضية أيضاً، وكان ذلك في جزء كبير منه بسبب العدوان الروسي على شعوب جبال القوقاز في القرن التاسع عشر. في الشتات، جمعوا التبرعات وحصلوا على السلاح وأرسلوا المتطوعين. حدث ذلك بشكل كبير في الأردن وتركيا، مما دفع الأردن لأن تتخذ موقفاً قوياً ضد الروس، كما قوى من استعداد تركيا لمساعدة الشيشان.

في يناير 1996، عندما امتدت الحرب إلى تركيا، تعاطف الرأي العام التركي مع الاستيلاء على عبّارة ورهائن روس بواسطة أفراد من شيشان الشتات. وبمساعدة قادة الشيشان تفاوضت الحكومة التركية لحل الأزمة، وبشكل زاد من سوء العلاقات المتوترة أصلاً بين روسيا وتركيا. إغارة الشيشان على داغستان، الرد الروسي، الاستيلاء على العبّارة في بداية 1996، كل ذلك زاد من احتمال اتساع الصراع وتحوله إلى صراع شامل بين الروس وشعوب الجبال على امتداد خطوطه، وهو الذي كان قد استمر لمدة عقود في القرن التاسع عشر. وفي سنة 1995 كان تحذير «فيونا هيل» أن «القوقاز الجنوبي مثل علبة الكبريت، أي صراع في إحدى الجمهوريات يمكن أن يشعل حريقاً إقليمياً ينتشر عبر الحدود إلى أنحاء الاتحاد الروسي، وسوف يفتح الباب لتورط جورجيا وأذربيجان وإيران وشتات شمال القوقاز. وكما توضح الحرب في شيشينيا فإن الصراع في المنطقة قد انتقل إلى الجمهوريات والأراضي المتاخمة لشيشينيا». ويوافق على ذلك محلل روسي ويضيف: «الائتلافات غير الرسمية» كانت دائماً موجودة على طول الخطوط بين الحضارات. «جورجيا وأرمينيا وناجورنو كاراباخ وأوسيشيا الشمالية المسيحية كانوا يتجمعون ضد أذربيجان وأبخازيا وشيشينيا وإنجوشيتيا



المسلمة». أما روسيا التي كانت تخوض بالفعل حرباً في طاجيكستان، فكانت «تخاطر بالانزلاق نحو مواجهة طويلة مع العالم الإسلامي».

في حرب أخرى من حروب خطوط التقسيم الأرثوذكسية - الإسلامية، كان المشاركون الرئيسيون هم: أرمن إقليم ناجورنو كاراباخ، وحكومة وشعب أذربيجان. المجموعة الأولى تحارب من أجل الاستقلال عن الثانية. حكومة أرمينيا كانت مشاركاً ثانوياً، وروسيا وتركيا وإيران كانوا متورطين من الدرجة الثالثة. بالإضافة إلى ذلك فإن الشتات الأرمني كان يلعب دوراً مهماً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. بدأ القتال في سنة 1988 قبل نهاية الاتحاد السوفيتي، اتسع خلال 1992 - 1993، وهدأ بعد التفاوض على وقف إطلاق النار في يناير 1994.

الأتراك والمسلمون الآخرون أيدوا أذربيجان بينما كانت روسيا تساعد الأرمن، ولكنها استخدمت نفوذها معهم حينذاك لكي تواجه الوجود التركي في أذربيجان. كانت تلك الحرب هي الفصل الأخير في كل من الصراعين الدائرين منذ قرون بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية للسيطرة على منطقة البحر الأسود والقوقاز والعداء الشديد بين الأرمن والأتراك الذي يعود إلى مذبحة أوائل القرن العشرين: مذبحة الأرمن بأيدي الأتراك. في هذه الحرب، كانت تركيا مؤيداً مستمراً لأذربيجان وخصماً للأرمن. أول اعتراف من أي دولة باستقلال جمهورية سوفيتية غير بلطيقية، كان اعتراف تركيا بأذربيجان.

على طول الصراع، كانت تركيا تقدم الدعم المالي والمادي لأذربيجان، كما قامت بتدريب قواتها. وعندما اتسع نطاق العنف في 1991 - 1992 وتوغل الأرمن في الأراضي الأذربيجانية، أصبح الرأي العام التركي مستثاراً وخضعت الحكومة التركية للضغط لكي تساعد شعب القرى الدينية / الإثنية. كما خشيت أيضاً أن يعمق ذلك الانقسام الإسلامي / المسيحي، وينتج عنه دعماً غربياً لإرمينيا وتعادي حلفاءها في الـ «ناتو». وهكذا كانت تركيا تواجه ضغطاً من الاتجاهين مثل أي مشارك ثانوي في حروب خطوط التقسيم. إلا أن الحكومة التركية وجدت أن من صالحها أن تؤيد أذربيجان وتواجه أرمينيا. قال مسئول تركي «من المستحيل ألا تتأثر عندما ترى أقاربك يقتلون»، وأضاف آخر: «نحن واقعون تحت ضغط، صحفنا مليئة بصور الفظائع.. ربما يكون علينا أن نجعل أرمينيا ترى أن هناك تركيا كبيرة في هذه المنطقة».

الرئيس «تورجوت أوزال» وافق قائلاً إن تركيا «لا بد أن تخيف الأرمن بعض الشيء»، ثم قامت تركيا وإيران بتحذير الأرمن وأعلنتا أنهما لن تقرا أي تعديل في الحدود. «أوزال» منع دخول الغذاء والمؤن لأرمينيا عبر تركيا،

ونتيجة لذلك كان سكان أرمينيا على شفا مجاعة حقيقية في شتاء 1992 - 1993، وكنتيجة لذلك أيضاً فقد حذر الماريشال الروسي «يفجينى شابوشينكوف» من أنه «إذا تدخل طرف آخر (أي تركيا)»، في الحرب، «فسنكون على حافة حرب عالمية ثالثة». بعد عام آخر كان «أوزال» مازال مشاركاً في الحرب، وكان يسخر قائلاً: «وماذا يمكن أن يفعل الأرمن إذا أطلقت عليهم النيران... هل يزحفون نحو تركيا؟» «تركيا سوف تكشر عن أنيابها». في صيف وخريف 1993 أفرز الهجوم الأرمني الذي كان يقترب من الحدود الإيرانية ردود فعل من قبل كل من تركيا وإيران اللتين كانتا تتنافسان على النفوذ في داخل أذربيجان ودول آسيا الوسطى الإسلامية. تركيا أعلنت أن الهجوم كان يهدد أمنها وطلبت أن تنسحب القوات الأرمينية «فوراً ودون شروط» من أراضي أذربيجان، كما أرسلت تعزيزات إلى حدودها مع أرمينيا. كما دُكر أن القوات الروسية والقوات التركية تبادلتا إطلاق النار عبر الحدود. رئيسة وزراء تركيا «تانسو شيلر» صرحت بأنها ستطلب إعلان الحرب لو دخلت القوات الأرمينية إقليم «ناخيشيفان» الأذربيجاني القريب من تركيا. إيران أيضاً حركت القوات إلى الأمام وداخل أذربيجان بزعم إقامة معسكرات لإيواء اللاجئين الفارين من الهجوم الأرمني. هذا الإجراء الإيراني كما يقول المراقبون، جعل الأتراك يعتقدون أن بإمكانهم اتخاذ تدابير إضافية دون استشارة خطوات روسية مضادة، كما أعطاهم حافزاً أبعد لمنافسة إيران في تقديم الحماية لأذربيجان. وفي النهاية انفجرت الأزمة عن طريق التفاوض في موسكو بين قادة تركيا وأرمينيا وأذربيجان، وتحت ضغط أمريكي على الحكومة الأرمينية، وضغط من الحكومة الأرمينية على أرمن ناجورنو كاراباخ. وحيث أنهم يسكنون بلدًا صغيرًا محوطًا بالأرض وبموارد هزيلة ويطل على شعوب تركية معادية، كان الأرمن تاريخياً يتطلعون إلى حماية أقاربهم الأرثوذكس: جورجيا وروسيا. روسيا، تحديداً، كانت تعتبر الشقيق الأكبر إلا أنه أثناء عملية انهيار الاتحاد السوفيتي وعندما بدأ توجه أرمن ناجورنو كاراباخ نحو الاستقلال، رفض نظام «جورباتشوف» مطالبهم وأرسل قواته إلى المنطقة لدعم ما كان يعتبر حكومة شيوعية موالية في «باكو». وبعد نهاية الاتحاد السوفيتي أفسحت هذه الاعتبارات الطريق لاعتبارات أخرى تاريخية وقديمة، فراح أذربيجان تتهم «الحكومة السوفيتية بالتحول 180 درجة»، وأخذت تساعد أرمينيا المسيحية بكل همة. المساعدة الروسية للأرمن كانت قد بدأت قبل ذلك بالفعل في الجيش السوفيتي، حيث كان الأرمن يرقون إلى أعلى الرتب ويعينون في الوحدات المقاتلة بنسبة أكبر من المسلمين. وبعد أن بدأت الحرب لعب فوج البنادق الميكانيكي رقم 366 في الجيش الروسي المتمركز في «ناجورنو كاراباخ»، دوراً مهماً في الهجوم الأرمني على مدينة «خودجالي» التي قتل فيها قرابة الألف من «الأذريين». بعد ذلك شاركت قوات «الإسبتزنار» الروسية أيضاً

في القتال. وفي شتاء 1992 - 1993، عندما كانت أرمينيا تعاني من الحصار التركي، «تم انقاذها من الانهيار الاقتصادي الشامل بضخ بلايين الروبلات على هيئة قروض من روسيا»، وفي ذلك الربيع انضمت قوات روسية إلى القوات الأرمينية النظامية، لفتح طريق يصل بين أرمينيا و«ناجورنو كاراباخ»، ويقال إن قوة روسية مسلحة قوامها 40 دبابة شاركت آنذاك في هجوم «كاراباخ» في صيف 1993، وبالتالي فإن أرمينيا كما يقول «هيل» و«جيوت»: «لم يكن أمامها من خيار سوى أن تتحالف مع روسيا... وبشكل أوثق»، وهي معتمدة على روسيا في المواد الخام والطاقة وإمدادات الغذاء والدفاع ضد الأعداء التاريخيين على حدودها مثل أذربيجان وتركيا. أرمينيا وقعت على كل الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية الخاصة بدول الكومنولث المستقلة "CIS" وسمحت للقوات الروسية بالتواجد على أراضيها وتنازلت عن كل مطالباتها بنصيبها في الأصول السوفيتية السابقة لصالح روسيا».

مساعدة الروس للأرمن عززت النفوذ الروسي بالنسبة لأذربيجان. في يونيو 1993، أطيح بالزعيم القومي الأذربيجاني «أبو الفيض الشيبلي» في انقلاب، وحل محله الشيوعي «جايدر آلييف» المفترض أنه موال للروس. «آلييف» استشعر الحاجة لاسترضاء روسيا بهدف كبح أرمينيا، نقض رفض أذربيجان الانضمام لاتحاد دول الكومنولث "CIS" وسمح للقوات الروسية بالتواجد على أراضيها. كما فتح الباب أمام المشاركة الروسية في كونسورتيوم دولي لتطوير نفط أذربيجان. في المقابل، بدأت روسيا في تدريب القوات الأذربيجانية وضغطت على أرمينيا لتوقف مساعداتها لقوات «كاراباخ» وتقنعها بالانسحاب من أراضي أذربيجان. وبتحويل ثقلها من جانب إلى آخر، استطاعت روسيا أن تحصل على نتائج من أذربيجان وتواجه النفوذ الإيراني والتركي في ذلك البلد.

وهكذا فإن دعم روسيا لأرمينيا لم يقو من أقرب حلفائها في القوقاز، بل أضعف أيضاً من منافسيها الرئيسيين المسلمين في تلك المنطقة. وبصرف النظر عن روسيا، فإن المصدر الرئيسي لدعم أرمينيا كان هو الشتات الأرمني الغني والمؤثر في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والذي يضم حوالي مليون أرمني في الولايات المتحدة و450.000 في فرنسا. أرمن الشتات قدموا الأموال والمؤن لمساعدة أرمينيا لكي تصمد أمام الحصار التركي ولإغاثة موظفي الحكومة الأرمينية والمتطوعين في القوات المسلحة. مساهمات الإغاثة من المجتمع الأمريكي لأرمينيا وصلت إلى 50:75 مليون دولارًا في السنة في منتصف التسعينيات. كذلك مارس أرمن الشتات نفوذًا سياسيًا كبيرًا لدى حكومات البلاد التي يعيشون بها. أكبر التجمعات الأرمينية في الولايات المتحدة توجد في ولايات رئيسية مثل

كاليفورنيا وماساشوستس ونيوجيرسي. ونتيجة لذلك حظر الكونجرس أي مساعدة لأذربيجان وجعل أرمينيا ثالث أكبر دولة متلقية للمساعدات الأمريكية بالنسبة لعدد سكانها. هذا الدعم الخارجي كان مهماً لبقاء أرمينيا، وجعل منها بالفعل «إسرائيل القوقاز». ومثلما خلقت هجمات الروس في القرن التاسع عشر على شمال القوقاز الشتات الذي ساعد الشيشان على مقاومة الروس، فإن المجازر التركية للأرمن في أوائل القرن العشرين خلقت «شتاتاً» مَكَّنَ الأرمن من مقاومة تركيا وإلحاق الهزيمة بأذربيجان.

يوغوسلافيا كانت مسرحاً لمجموعة من حروب خطوط التقسيم الحضاري، هي الأكثر تعقيداً وإرباكاً. على المستوى الرئيسي في كرواتيا: كانت الحكومة الكرواتية والكروات يحاربون صرب الكروات. وفي البوسنة - ميرزيجوفينا: كانت الحكومة البوسنية تحارب صرب البوسنة وكروات البوسنة الذين كانوا يحاربون بعضهم البعض أيضاً. على المستوى الثانوي: تبنت الكردية الصربية فكرة «الصرب الكبرى» بمساعدة صرب البوسنة وصرب الكروات. بينما كانت الحكومة الكرواتية تتطلع إلى «كرواتيا الكبرى»، وتساعد كروات البوسنة. على المستوى الثالث: كان هناك تجمع حضاري واسع يضم ألمانيا والنمسا والفاتيكان، ودولاً أوروبية وجماعات كاثوليكية وجماعات أخرى، وفيما بعد: الولايات المتحدة نيابة عن كرواتيا وروسيا واليونان ودولاً وجماعات أرثوذكسية أخرى تقف وراء الصرب، وإيران والسعودية وتركيا وليبيا والدولية الإسلامية والدول الإسلامية عموماً نيابة عن مسلمي البوسنة. مسلمو البوسنة أيضاً كانوا يتلقون مساعدات من الولايات المتحدة - حالة شاذة عن نمط مساعدات الأقارب - الشتات الكرواتي في ألمانيا والشتات البوسني في تركيا كل منهما كان يساعد وطنه الأصلي. على الجبهات الثلاث، كانت الكنائس والجماعات الدينية نشطة أيضاً.

مواقف الحكومات الألمانية والتركية والروسية والأمريكية كانت على الأقل متأثرة بجماعات الضغط والرأي العام في مجتمعاتها. الدعم الذي قدمه المستويان الثاني والثالث كان ضرورياً لإدارة الحرب كما كانت القيود التي فرضوها ضرورية لإيقافها. الحكومتان الصربية والكرواتية قدمتا السلاح والمؤن والدعم المالي والملتجأ، وأحياناً قوات عسكرية، لشعوبها التي كانت تحارب في جمهوريات أخرى. الصرب والكروات والمسلمون.. كلهم تلقوا مساعدات مهمة من قربي حضارية خارج يوغوسلافيا السابقة، على شكل أدوات وأسلحة ومؤن ومتطوعين وتدريب ودعم سياسي ودبلوماسي.

صرب وكروات المستوى الأول غير الحكوميين كانوا أكثر تطرفاً في قوميتهم، متشددين في مطالبهم ومقاتلين من أجل تحقيق أهدافهم.

حكومات الكروات والصرب من المستوى الثاني بداية أيدوا أقاربهم من المستوى الأول بشدة، ولكن اختلاف مصالحهم جعلهم يقومون بدور الوساطة والاحتواء فيما بعد. وعلى التوازي، كانت حكومات المستوى الثالث: روسيا وألمانيا وأمريكا، تدفع حكومات المستوى الثاني التي كانوا يدعمونها، نحو ضبط النفس والتسوية. بدأ تفكك يوغوسلافيا في 1991 عندما تحركت كل من «سلوفينيا» و«كرواتيا» نحو الاستقلال واللجوء إلى القوة الغربية بحثاً عن التأييد. استجابة الغرب حددتها ألمانيا، واستجابة ألمانيا في جزء كبير منها حددتها الصلة الكاثوليكية. حكومة «بون» كانت واقعة تحت ضغط من القيادة الألمانية الكاثوليكية وشريكها في الائتلاف حزب الاتحاد الاشتراكي المسيحي في «بافاريا» و«فرانكفورتر الليجمن زيتونج» ووسائل الإعلام الأخرى. الإعلام البافاري، على نحو خاص، لعب دوراً حاسماً في دفع مشاعر الجماهير الألمانية للاعتراف. وتلاحظ «فلورا لويس» أن «التلفزيون البافاري الذي تعتمد عليه حكومة «بافاريا» المحافظة جداً والكنيسة البافارية الكاثوليكية المتشددة ذات الصلة الوثيقة بـ «كرواتيا»، كان يقدم التقارير التلفزيونية لكل ألمانيا عندما بدأت الحرب (مع الصرب) بشكل جدي. كانت التغطية من جانب واحد تماماً». الحكومة الألمانية كانت مترددة بخصوص الاعتراف، ولكن أمام الضغوط من المجتمع الألماني لم يكن أمامها خيار كبير. «التأييد للاعتراف بكرواتيا كان مدفوعاً بالرأي العام في ألمانيا وليس منتزعاً بواسطة الحكومة». ألمانيا ضغطت على الاتحاد الأوروبي ليعترف باستقلال «سلوفينيا» و«كرواتيا»، وبعد ضمان ذلك اندفعت هي معتمدة على نفسها للاعتراف بها قبل أن يعلن الاتحاد ذلك في ديسمبر 1991، ويلاحظ باحث ألماني في 1995 أن «بون» أثناء الصراع، كانت تعتبر «كرواتيا» وزعيمها «فرانجو تدمان» وكأنهما تحت حماية السياسة الخارجية الألمانية، صحيح أن سلوكهما الشاذ قد يبعث على الضيق، إلا أنهما مع ذلك يمكن أن يعتمدا على التأييد الألماني الثابت».

النسما وإيطاليا تحركتا دون إبطاء للاعتراف بالدولتين الجديدتين، وسرعان ما تبعتهما الدول الغربية الأخرى بما فيها الولايات المتحدة. كما لعب الفاتيكان دوراً رئيسياً، فأعلن البابا أن «كرواتيا» هي «متراس المسيحية الغربية» وسارع من أجل توسيع الاعتراف الدبلوماسي بالدولتين، وقبل أن يفعل الاتحاد الأوروبي ذلك. وهكذا أصبح الفاتيكان شريكاً في الصراع، الأمر الذي كان له نتائجه في 1994 عندما خطط البابا لزيارة الجمهوريات الثلاث. معارضة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية منعت زيارته إلى «بلغراد»، كما أدى عدم استعداد الصرب لضمان أمنه إلى إلغاء زيارته إلى «سراييفو»، إلا أنه ذهب إلى «زغرب»، حيث كرم الكاردينال «الوجيجي سيبتيناك» الذي كان على صلة بالنظام الكرواتي الفاشستي في الحرب العالمية الثانية، التي

اضطهدت وذبحت الصرب والفجر واليهود. وبعد أن ضمنت «كرواتيا» اعتراف الغرب باستقلالها، بدأت في تطوير قواتها العسكرية بالرغم من حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على كل جمهوريات يوغوسلافيا السابقة في سبتمبر 1991، وتدفق السلاح على كرواتيا من الدول الأوروبية الكاثوليكية مثل ألمانيا وبولندا والمجر، وكذلك من دول أمريكا اللاتينية مثل بنما وشيلي وبوليفيا. وعندما تصاعدت الحرب في سنة 1991، زادت صادرات السلاح الأسبانية «التي يتحكم فيها «أوبوس دي» إلى حد كبير» (كما يقال) بمقدار ست مرات في فترة زمنية قصيرة، كان المفترض أن يجد معظمها طريقه إلى «لجوبليانا» و«زغرب». كما يقال إن «كرواتيا» حصلت على عدد من طائرات «ميج 21» من ألمانيا وبولندا بمعرفة حكومتيهما في سنة 1993، مئات وربما ألوف من المتطوعين انضموا إلى القوات الكرواتية، قادمين من «أوروبا الغربية والشتات الكرواتي والدول الكاثوليكية في أوروبا الشرقية»، وكانوا متلهفين على الحرب «في حملة صليبية ضد كل من الشيوعية الصربية والأصولية الإسلامية». كما قدم العسكريون المحترفون من الدول الغربية المساعدات الفنية. وبفضل هذا الدعم من ذوي القربى إلى حد ما، استطاع الكروات تقوية قواتهم المسلحة وأن يوجدوا المقابل للجيش اليوغوسلافي الذي يسيطر عليه الصرب. كان الدعم الغربي لكرواتيا يتضمن أيضاً التغاضي عن عمليات التطهير العرقي وانتهاك حقوق الإنسان وقوانين الحرب، التي كان الصرب يدانون من أجلها باستمرار. في سنة 1995 لاذ الغرب بالصمت عندما قام الجيش الكرواتي، بعد إعادة بنائه، بهجوم على الصرب في «كراجينا»، والذين كانوا يعيشون هناك منذ قرون ودفع مئات الألوف منهم إلى المنافي في البوسنة وصربيا. كذلك أفادت كرواتيا من شتاتها ذي الحجم الكبير. الكروات الأغنياء في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية قدموا المعونات لشراء الأسلحة والمعدات. اتحادات الكروات في الولايات المتحدة كانت تمارس تأثيراً على الكونجرس وعلى الرئيس نيابة عن وطنهم الأصلي. الستمائة ألف كرواتي في ألمانيا كانوا من أهم العوامل وأكثرها تأثيراً. «تجمعات الكروات في كندا والولايات المتحدة وأستراليا وألمانيا قامت بالتعبئة للدفاع عن وطنهم المستقل حديثاً»، وذلك بتقديم مئات المتطوعين للجيش الكرواتي. في سنة 1994 انضمت الولايات المتحدة لدعم البناء العسكري الكرواتي، وتجاهلت الانتهاكات الكرواتية الهائلة لقرارات الأمم المتحدة وحظر السلاح، فقدمت التدريب العسكري للكروات وسمحت لكبار القادة العسكريين الأمريكيين المتقاعدين بالعمل كمستشارين لديهم. الحكومتان الأمريكية والألمانية أعطتا الضوء الأخضر بالهجوم الكرواتي على «كراجينا» في 1995، المستشارون العسكريون الأمريكيون شاركوا في التخطيط لهذا الهجوم بالأسلوب الأمريكي، والذي - كما يقول الكروات - أفاد كذلك من المعلومات

الاستخبارية التي زودتهم بها أقمار التجسس الأمريكية. وكما يقول أحد كبار المسؤولين، «أصبحت كرواتيا حليفنا الاستراتيجي الحقيقي». كما يقال أن هذا التطور عكس «حسابًا طويل المدى، وهو أن قوتين محليتين سوف تسيطران في النهاية على ذلك الجزء من العالم - إحداهما في «زغرب»، والثانية في «بلغراد»، إحداهما مرتبطة بواشنطن والثانية مثبتة في كتلة سلافية تمتد إلى موسكو».

الحروب اليوغسلافية أفرزت أيضاً تجمّعاً كبيراً للعالم الأرثوذكسي وراء صربيا. القوميون الروس، ضباط القوات المسلحة، رجال البرلمان، رؤساء الكنيسة الأرثوذكسية، كل أولئك كانوا واضحين في دعمهم لـ «صربيا» والخط من شأن «الأتراك» البوسنيين، وانتقاداتهم للاستعمار الغربي وللـ «ناتو».

القوميون الروس والصرب معاً كانوا يثيرون المعارضة في كلا البلدين بخصوص «النظام العالمي الجديد»، وإلى حد كبير جداً كان يشارك في هذه العواطف: الجماهير الروسية وبأكثر من 60% من أهالي موسكو مثلاً عارضت الضربات الجوية للـ «ناتو» في صيف 1995، كما نجحت جماعات القوميون الروس في تجنيد الشباب الروسي في كثير من المدن الرئيسية للانضمام إلى قضية الأخوة السلافية»، ويقال أن ألفاً من الروس أو يزيد، مع متطوعين من رومانيا واليونان، سجلوا أسماءهم في القوات الصربية لمحاربة من كانوا يصفونهم بـ: «الفاشيست الكاثوليك»، و«المقاتلين الإسلاميين»، في سنة 1992 كان هناك، طبقاً للتقارير، وحدة روسية «في الزي الرسمي للقوزاق» تعمل في البوسنة. وفي سنة 1995 كان الروس يخدمون في وحدات النخبة العسكرية الصربية، وطبقاً لتقرير من الأمم المتحدة فإن المقاتلين الروس واليونانيين شاركوا في الهجوم الصربي على منطقة «زيبا» الأمنية التابعة للأمم المتحدة. ورغم حظر الأسلحة إلا أن أصدقاء صربيا الأرثوذكس كانوا يزودنها بالسلح والعتاد الذي كانت في حاجة إليه. وفي أوائل 1993 يبدو أن المؤسسات العسكرية والاستخبارية الروسية باعت للصرب بما قيمته ثلاثمائة مليون دولاراً دبابات من طراز T-55 وصواريخ مضادة للصواريخ وصواريخ مضادة للطائرات. الفنيون العسكريون الروس، ذهبوا إلى الصرب. كما يقال - لتشغيل تلك المعدات وتدريب الصربيين عليها. كذلك حصلت الصرب على أسلحة من دول أرثوذكسية أخرى، وكانت رومانيا وبلغاريا أنشط المصادر، كما كانت أوكرانيا إحداهما. بالإضافة إلى ذلك فإن قوات حفظ السلام الروسية في «سلوفينيا الشرقية» كانت تحول مساعدات الأمم المتحدة إلى الصرب، وتسهل تحركاتها العسكرية وتساعد قواتها في الحصول على السلاح. ورغم

العقوبات العسكرية، إلا أن الصرب كانت قادرة على أن تظل في وضع جيد إلى حد ما نتيجة تهريب الوقود والسلع الأخرى بكميات كبيرة من «تيميسورا»، والذي كان يتم عن طريق مسئولين حكوميين من رومانيا وألبانيا ونظمته شركات إيطالية في البداية، ثم شركات يونانية بالتواطؤ مع الحكومة اليونانية. وكانت شحنات السلع والكيماويات وأجهزة الكمبيوتر وغيرها تصل من اليونان إلى «صربيا» عن طريق «مقدونيا»، كما كانت تخرج منها كميات مماثلة من الصادرات الصربية.

الجمع بين إغراء الدولار وتعاطف ذوي القربي الثقافية، جعل من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة ضد الصرب أمراً مضحكاً، كما حدث أيضاً بالنسبة لحظر السلاح الذي فرضته على كل الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة. أثناء الحروب اليوغوسلافية، كانت الحكومة اليونانية تبعد نفسها عن الإجراءات التي يقرها الأعضاء الغربيون في الـ «ناتو»، كما عارضت تدخلاته العسكرية في البوسنة وأيدت الصرب في الأمم المتحدة وواقفت مع حكومة الولايات المتحدة على رفع العقوبات الاقتصادية عن «صربيا». في سنة 1994 أكد رئيس الوزراء اليوناني «أندرياس باباندريو» على أهمية الصلة الأرثوذكسية مع «صربيا» وهاجم الفاتيكان والاتحاد الأوروبي علناً لتسرعهم في مد الاعتراف الدبلوماسي لسلافينيا وكرواتيا في نهاية عام 1991. وكقائد لشريك من المستوى الثالث، كان «بوريس يلتسين» مضغوطاً من ناحيتين، الأولى هي الرغبة في الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الغرب وتوسيعها والإفادة منها، والثانية مساعدة الصرب ونزع السلاح من يد معارضية السياسيين الذين كانوا يتهمونهم دائماً بالاستسلام للغرب. ولكن الاهتمام الثاني هو الذي انتصر بشكل عام، وكان الدعم الروسي للصرب متكرراً ومتواصلاً. في عامي 1993، 1995 عارضت الحكومة الروسية بشدة فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية الأكثر تشدداً مع صربيا، كما صوت البرلمان الروسي بالإجماع تقريباً لصالح رفع العقوبات القائمة. كذلك دفعت روسيا في اتجاه تشديد حظر السلاح ضد المسلمين وتطبيق عقوبات اقتصادية ضد «كرواتيا». وفي ديسمبر 1993 حثت روسيا على تخفيض العقوبات الاقتصادية لكي يسمح لها بتزويد «صربيا» بالغاز الطبيعي في فصل الشتاء، وهو المشروع الذي أحبطته الولايات المتحدة وبريطانيا. وفي سنة 1994 ثم في 1995 عارضت روسيا بشدة ضربات الـ «ناتو» الجوية ضد صرب البوسنة. وفي السنة الأخيرة (1995) استنكر «الدوما» الروسي القصف بتصويت جماعي وطالب باستقالة وزير الخارجية «أندريه كوزيريف» لدفاعه غير الفعال عن مصالح روسيا القومية في البلقان. كما اتهمت روسيا الـ «ناتو» في سنة 1995 بتنفيذ مذبحة جماعية ضد الصرب، وحذر الرئيس «يلتسين» من أن القصف المستمر سوف يؤثر بشدة على تعاون روسيا مع



الغرب من أجل السلام، بما في ذلك مشاركتها في الـ «ناتو». وكان يتساءل: «كيف يمكن أن تصل إلى اتفاق مع الـ «ناتو» بينما هو يقصف الصرب؟». بوضوح شديد، الغرب يطبق ازدواجية المعايير أو الكيل بمكيالين. كيف يمكن ألا تتخذ أي إجراءات ضد المسلمين عندما يقومون بالهجوم؟ أو عندما يقوم الكروات بالهجوم؟». كما عارض الروس الجهود المبذولة لتعليق حظر السلاح ضد الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة، والذي كان له أثره الرئيسي على مسلمي البوسنة، وكانوا يحاولون تشديده باستمرار. كذلك استخدمت روسيا موقعها في الأمم المتحدة وغيرها للدفاع عن مصالح الصرب بوسائل أخرى كثيرة. في ديسمبر 1994 استخدمت حق «الفيتو» ضد مشروع قرار في مجلس الأمن تقدمت به الدول الإسلامية لحظر نقل الوقود من صربيا إلى صرب البوسنة والكروات. وفي أبريل 1994 احتبطت روسيا قرارًا للأمم المتحدة يدين الصرب بالتطهير العرقي، كما أعاقت تعيين أي شخص من أي دولة من دول الـ «ناتو» كمدع عام لمحكمة جرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة بسبب احتمال الانحياز ضد الصرب، كما اعترضت على اتهام المحكمة لـ «راتكو مالديك» القائد العسكري لصرب البوسنة ومنحته لجوءًا سياسيًا إلى روسيا. في سبتمبر 1993 عطلت روسيا تجديد تصريح الأمم المتحدة لعدد 22 ألفاً من قوات حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة. في صيف 1995 عارضت روسيا - ولكنها لم تستخدم حق «الفيتو». قرارًا لمجلس الأمن يسمح لعدد 120.000 أخرى من قوات الأمم المتحدة وهاجمت كلاً من اعتداءات الكروات ضد صرب «كراجينا»، وفشل الحكومات الغربية في اتخاذ أي إجراء ضدها. أوسع التجمعات الحضارية وأكثرها كفاءة كان بواسطة العالم الإسلامي لصالح مسلمي البوسنة. القضية كانت معروفة في كل أنحاء، المساعدات جاءت من مصادر مختلفة عامة وخاصة. الحكومات الإسلامية - وبخاصة في إيران والسعودية. كانت تتنافس في تقديم الدعم، ومحاولة كسب النفوذ الذي يتحقق من وراء ذلك.

تجمعات سنية وشيعية، أصولية وعلمانية، عرب وغير عرب من المغرب إلى ماليزيا كلهم احتشدوا. تجليات الدعم الإسلامي للبوسنيين تنوعت بين المساعدات الإنسانية (بما فيها 90 مليون دولارًا جمعت في السعودية وحدها في سنة 1995) عن طريق الدعم الدبلوماسي والمساعدات العسكرية الواسعة، وبين أعمال العنف مثل قتل «12» من الكروات في الجزائر في سنة 1994 على يد متطرفين إسلاميين «ردًا على مجزرة المسلمين، إخواننا في الدين الذين ذبحوا في البوسنة». هذا التجمع كان له أثره الكبير على سير الحرب، وكان ضروريًا من أجل بقاء الدولة البوسنية ونجاحها في استعادة الأرض بعد الانتصارات الصربية الأولى الساحقة. وقد حفز ذلك على أسلمة مجتمع البوسني وتوحد مسلمي البوسنة مع المجتمع الإسلامي

العالمي. كما قدم ذلك أيضاً دافعاً للولايات المتحدة لكي تتعاطف مع مطالب البوسنة. الحكومات الإسلامية، سواء بشكل فردي أو جماعي، كانوا يعبرون عن تضامنهم كثيرًا مع البوسنيين شركائهم في الدين. إيران كانت في الطليعة في سنة 1992 عندما وصفت الحرب بأنها صراع ديني مع الصرب المسيحيين الذين اشتركوا في المذابح الجماعية ضد مسلمي البوسنة. وباتخاذها هذا السبق، يلاحظ «فؤاد عجمي» أن إيران دفعت «مقدمة حساب لكي تدين لها الدولة البوسنية بالعرفان»، وقدمت النموذج والحافز للقوى الإسلامية الأخرى مثل تركيا والسعودية لكي يحذوا حذوها.

ونتيجة حث إيران، تبنّت منظمة المؤتمر الإسلامي "OIC" القضية وشكلت مجموعة ضغط من أجلها في الأمم المتحدة. في أغسطس 1992 أدان ممثلو الدول الإسلامية الإبادة الجماعية المزعومة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقدمت تركيا نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي باقتراح يدعو إلى التدخل العسكري عملاً بالمادة رقم 7 من ميثاق المنظمة الدولية. حددت الدول الإسلامية موعدًا نهائيًا للغرب في سنة 1993 لاتخاذ إجراء لحماية البوسنيين، بعده يكون من حقهم أن يزودوا البوسنة بالسلاح. وفي مايو 1993 شجبت منظمة المؤتمر الإسلامي الخطة التي وضعتها دول الغرب وروسيا لتقديم ملاجئ آمنة للمسلمين، ومراقبة الحدود مع صربيا، دون الوعد بأي تدخل عسكري، وطلبت المنظمة رفع الحظر على السلاح واستخدام القوة ضد الأسلحة الثقيلة للصرب والرقابة المشدودة على الحدود الصربية واشتراك وحدات من دول إسلامية في قوات حفظ السلام.

وفي الشهر التالي، استطاعت منظمة المؤتمر الإسلامي برغم اعتراضات الغرب وروسيا، أن تحصل على موافقة مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على اتخاذ قرار بإدانة العدوان الصربي الكرواتي وتدعو إلى إنهاء الحظر على السلاح. وفي يوليو 1993، وعلى غير رضا الغرب، اقترحت منظمة المؤتمر الإسلامي أن تقدم 18000 جندي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وكان الجنود من إيران وتركيا وماليزيا وتونس وباكستان وبنجلاديش.

استخدمت الولايات المتحدة «الفيديو» ضد إيران، كما اعترض الصرب بشدة على إشراك قوات تركية، إلا أن الأخيرة وصلت إلى البوسنة في صيف 1994، وبحلول عام 1995 كانت قوة الحماية المكونة من 25000 جندي، والتابعة للأمم المتحدة تضم بين صفوفها 7000 من تركيا وباكستان وماليزيا وإندونيسيا وبنجلاديش. وفي أغسطس 1993 استطاعت لجنة من منظمة المؤتمر الإسلامي برئاسة وزير خارجية تركيا أن تضغط على «بطرس غالي» و«وارن كريستوفر» لتأييد ضربات جوية يقوم بها الـ «ناتو» لحماية

البوسنيين ضد هجمات الصرب. وقد أدى فشل الغرب في اتخاذ هذا الإجراء كما قيل، إلى توترات خطيرة بين تركيا وحلفائها في حلف شمال الأطلسي. وفيما بعد قام رئيسا وزراء تركيا وباكستان بزيارة إلى «سرايفو» أحيطت بإعلام جيد، للتعبير عن الاهتمام الإسلامي، وكررت منظمة المؤتمر الإسلامي مطالبتها مرة أخرى بالمساعدة العسكرية للبوسنيين، وفي صيف 1995 فشل الغرب في الدفاع عن المناطق الآمنة ضد هجمات الصرب، الأمر الذي أدى إلى أن توافق تركيا على المساعدة العسكرية للبوسنة وتدريب قوات بوسنية، وإلى أن تلزم ماليزيا نفسها ببيع أسلحة لهم خرقاً لحظر الأمم المتحدة، وأدى بدولة الإمارات العربية أن توافق على تقديم الأموال اللازمة للأغراض العسكرية والإنسانية. في أغسطس 1995، أعلن وزراء خارجية 9 دول من دول منظمة المؤتمر الإسلامي أن حظر الأمم المتحدة على السلاح غير سار، وفي سبتمبر وافق الأعضاء الإثنان والخمسون في منظمة المؤتمر الإسلامي على مساعدات عسكرية واقتصادية للبوسنيين.

وبينما لم تحصل أي قضية أخرى على مثل هذا الدعم الجماعي في كل الدول الإسلامية، كان لمأزق مسلمي البوسنة صداه الخاص في تركيا. البوسنة كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية بالفعل حتى سنة 1878، ونظرياً حتى سنة 1908، ويمثل اللاجئين والمهاجرون البوسنيون 50% تقريباً من سكان تركيا. التعاطف مع قضية البوسنة والغضب لفشل الغرب في حماية البوسنيين كانا متغلغلين بين الشعب التركي، وقد استغل حزب الرفاة الإسلامي المعارض هذه القضية ضد الحكومة. مسئولو الحكومة بدورهم أكدوا على التزامات تركيا الخاصة بالنسبة لجميع مسلمي البلقان، وكانت الحكومة تدفع باستمرار في اتجاه تدخل الأمم المتحدة عسكرياً لحماية البوسنة.

والمساعدة المهمة التي قدمتها «الأمة» لمسلمي البوسنة كانت إلى حد كبير مساعدة عسكرية: أسلحة، أموال لشراء السلاح، تدريب عسكري، متطوعون. وبعد أن بدأت الحرب مباشرة استنفرت الحكومة البوسنية «المجاهدين» ووصل الرقم الإجمالي للمتطوعين كما تقول التقارير إلى أربعة آلاف وهو أكثر من عدد الأجانب الذين كانوا يحاربون إلى جانب الصرب أو الكروات. كانت هناك وحدات من الحرس الجمهوري الإيراني وكثيرين ممن سبق أن حاربوا في أفغانستان. كان هناك مقاتلون من باكستان وتركيا وإيران والجزائر والسعودية ومصر والسودان، إلى جانب العمال الألبان والأتراك الذي جاءوا من ألمانيا والنمسا وسويسرا. المنظمات الدينية السعودية كفلت الكثير من المتطوعين، في الشهور الأولى من

1992 قُتِلَ 24 سعوديًّا، المجلس العالمي للشباب المسلم كان يعيد المقاتلين الجرحى إلى «جدة» لتلقى العناية الطبية، وفي خريف 1992 وصلت مجموعات متخصصة في حرب العصابات من حزب الله الشيعي اللبناني لتدريب جيش البوسنة، وهو التدريب الذي تولاه رسميًا بعد ذلك الحرس الجمهوري الإيراني. يقول تقرير للمخابرات الغربية في ربيع 1994، أن وحدة من الحرس الجمهوري الإيراني قوامها 4000 فردا كانت تقوم بتنظيم وتدريب عصابات متطرفة وجماعات إرهابية. ويقول مسئول أمريكي: «الإيرانيون كانوا يرون أن تلك هي وسيلة الوصول إلى المنطقة الطرية في بطن أوروبا»..

وحسب تقارير الأمم المتحدة، قام المجاهدون بتدريب 3000: 5000 من أبناء البوسنة لتشكيل ألوية إسلامية خاصة. واستخدمت الحكومة البوسنية المجاهدين في «أنشطة إرهابية وغير قانونية وأعمال صدامية مختلفة»، رغم أن تلك الوحدات كانت تزعج السكان المحليين غالباً وتثير المشاكل للحكومة.

اتفاق «دايتون» طلب من جميع المقاتلين الأجانب مغادرة البوسنة، ولكن حكومة البوسنة ساعدت بعضهم على البقاء بمنحهم الجنسية البوسنية وتعيين أفراد الحرس الجمهوري الإيراني كعمال إغاثة: «الحكومة البوسنية مدينة لتلك القوات بالكثير، وبخاصة للإيرانيين».. هكذا كان يقول أحد المسؤولين الأمريكيين في أوائل 1996، ويضيف: «لقد أثبتت الحكومة أنها عاجزة عن مواجهتهم. في خلال 12 شهرًا سنكون قد رحلنا، ولكن المجاهدين ينوون البقاء هنا».

دول «الأمة» الغنية بزعماء السعودية وإيران، ساهمت بمبالغ كبيرة من المال لتطوير قوة البوسنة العسكرية. في الشهور الأولى للحرب في سنة 1992 قدمت السعودية ومصادر خاصة أخرى 150 مليون دولارًا على هيئة مساعدات للبوسنيين، زعمًا أنها كانت من أجل أغراض إنسانية، ولكن المعروف على نطاق واسع أن جزءًا كبيرًا منها كان لأغراض عسكرية. كما تقول التقارير أن البوسنيين تلقوا أسلحة بما يقدر بـ 160 مليون دولار في العامين الأولين من الحرب.

وبين عامي 1993 و1995، حصل البوسنيون على أسلحة إضافية بما قيمته 300 مليون دولار من السعوديين، بالإضافة إلى 500 مليون أخرى على شكل مساعدات إنسانية. إيران أيضاً كانت مصدرًا رئيسياً للمساعدات العسكرية، وكما يقول المسؤولون الأمريكيون فإنها كانت تنفق مئات الملايين من الدولارات سنوياً على السلاح لصالح البوسنيين. وطبقًا لتقرير

آخر فإن المسلمين دفعوا حوالي 80:90% من نفقات السلاح الذي تدفق على البوسنة خلال سنوات القتال الأولى، والتي بلغ في مجملها 2 بليون دولار. والنتيجة أن البوسنيين كانوا قادرين على شراء ألوف الأطنان من السلاح. ومن الشحنات التي تم حصرها كانت واحدة تحتوي على 4.000 بندقية ومليون طلقة ذخيرة، والثانية تحتوي 11.000 بندقية و30 مدفع هاون و750.000 طلقة، والثالثة على صواريخ أرض أرض وذخيرة وعربات جيب ومسدسات.

كل هذه الشحنات جاءت من إيران التي كانت المصدر الرئيسي للسلاح. ولكن تركيا وماليزيا كانتا أيضاً من الممولين الرئيسيين. بعض الأسلحة كان ينقل جواً إلى البوسنة مباشرة ولكن معظمها كان يجيء عبر «كرواتيا»، إما جواً إلى «زغرب» ثم يكمل عن طريق البر، أو بالبحر حتى «سبليت» أو المواني الكرواتية الأخرى ثم يكمل براً. في مقابل السماح بذلك كان الكروات يأخذون جزءاً من الأسلحة يقال إنه الثلث. ولأنهم كانوا متنبهين إلى احتمال محاربة البوسنة في المستقبل، كانوا لا يسمحون بانتقال الدبابات أو المدفعية الثقيلة عبر أراضيهم. الحصول على المال والرجال والتدريب من إيران والسعودية وتركيا والدول الإسلامية الأخرى، مكن البوسنيين من تحويل ما كان يصفه أي شخص بأنه «جيش رث»، إلى قوة عسكرية جيدة التجهيز والكفاءة إلى حد ما. وفي شتاء 1994 كان المراقبون الخارجيون يتكلمون عن ارتفاع كبير في مستوى الانضباط التنظيمي والكفاءة القتالية. واعتماداً على هذه القوة العسكرية الجديدة، قام البوسنيون بخرق وقف إطلاق النار وشن هجمات ناجحة في البداية على الميليشيات الكرواتية، ثم على الصرب في الربيع التالي. وفي خريف 1994 تحرك الفيلق البوسني الخامس من المنطقة الآمنة التابع للأمم المتحدة في «بيهايتشي»، وقام بطرد الصرب محققاً أكبر انتصار بوسني حتى ذلك الوقت، واستعادة أراضي مهمة من الصرب الذين كانوا معوقين بسبب الحظر الذي فرضه الرئيس «ميلوسيفتش» على المساعدات التي تقدم لهم. وفي مارس 1995 خرق الجيش البوسني وقف إطلاق النار مرة أخرى وتقدم موعلاً نحو «توزلا» ثم تبع ذلك بهجوم آخر في يونيو على «سرايفو». كانت مساعدات ذوي القربي المسلمين عاملاً حاسماً وضرورياً، حيث مكنت الحكومة البوسنية من إحداث هذه التغيرات في الميزان العسكري في البوسنة.

حرب البوسنة كانت حرب حضارات. المشاركون الرئيسيون الثلاثة كانوا ينتمون إلى حضارات مختلفة ويتبعون ديانات مختلفة، ومع استثناء جزئي واحد، فإن المشاركين الثانويين ومشاركي الدرجة الثالثة كانوا يتبعون النموذج الحضاري. الدول والمنظمات الإسلامية تجمعت وراء مسلمي

البوسنة بشكل عام وعارضت الكروات والصرب، والدول والمنظمات الأرثوذكسية أيدت الصرب وعارضت الكروات والمسلمين، الحكومات والنخب الغربية أيدت الكروات وعاقبت الصرب، وكانت غير مبالية بالمسلمين أو خائفة منهم بشكل عام.

ومع استمرار الحرب تعمقت الأحقاد والتشعبات بين الفرقاء واتسعت هوياتهم الدينية والحضارية وبخاصة بين المسلمين.

## من الدروس المستفادة من حرب البوسنة:

**أولاً:** المشاركون الرئيسيون في حروب خطوط التقسيم الحضاري يمكن أن يعتمدوا على مساعدات ذوي القربى في نفس الحضارة ويمكن أن تكون هذه المساعدات أساسية بالنسبة لهم.

**ثانياً:** مساعدات كتلك يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على مسار الحرب.

**ثالثاً:** حكومات وشعوب حضارة ما، لا يبذلون الدم أو المال لمساعدة شعب من حضارة أخرى يخوض حرباً من حروب خطوط التقسيم. الاستثناء الجزئي الوحيد في هذا النمط الحضاري كان هو الولايات المتحدة التي كان قادتها يتكلمون لصالح المسلمين. إلا أن الدعم الأمريكي كان محدوداً من الناحية العملية. إدارة «كليتون» وافقت على استخدام القوة الجوية الأمريكية - وليس البرية - لحماية المناطق الآمنة التابعة للأمم المتحدة وكانت مع إنهاء حظر السلاح. ولم تضغط بجدية على حلفائها لتأييد رفع الحظر، ولكنها تغاضت عن كل شحنات الأسلحة الإيرانية للبوسنيين وعن التمويل السعودي لمشتريات السلاح لهم، وفي أبريل 1994 توقفت عن التأكيد على الحظر.

بهذه التصرفات عادت الولايات المتحدة حلفاءها وأعطت فرصة لقيام ما كان ينظر إليه على أنه أزمة خطيرة في الـ «ناتو». وبعد توقيع اتفاق «دايتون»، وافقت الولايات المتحدة على التعاون مع السعودية ودول إسلامية أخرى في تدريب وتجهيز القوات البوسنية. وبصبح السؤال هو:

لماذا كانت الولايات المتحدة أثناء الحرب وبعدها هي الدولة الوحيدة التي كسرت القلب الحضاري، وأصبحت الدولة الوحيدة غير الإسلامية التي تتبنى مصالح مسلمي البوسنة وتتصرف بين الدول الإسلامية نيابة عنهم؟ ما الذي يفسر هذا الشذوذ الأمريكي؟

أحد الاحتمالات هو أنه كان بالفعل شذوذاً أو خروجاً عن القياس، ولكنه سياسة حضارية مبنية على عوامل عملية ومادية محسوبة جيداً.

وبالوقوف إلى جانب البوسنيين، واقتراح إنهاء الحظر، - دون نجاح - كانت الولايات المتحدة تحاول أن تقلل من تأثير الدول الإسلامية الأصولية مثل إيران والسعودية على البوسنيين العلمانيين سابقاً وذوي التوجه الأوروبي. ولكن إذا كان هذا هو الدافع، فلماذا رضخت الولايات المتحدة للمساعدات الإيرانية والسعودية ولم تدفع بقوة في اتجاه إنهاء الحظر الذي كان من الممكن أن يقنن المساعدة الغربية؟ لماذا لم يحذر المسؤولون الأمريكيون من أخطار الأصولية الإسلامية في البلقان؟ هناك تفسير آخر للسلوك الأمريكي وهو أن الولايات المتحدة كانت واقعة تحت ضغط أصدقائها في العالم الإسلامي وبالذات تركيا والسعودية، ورضخت لرغباتهما لكي تحافظ على علاقتها الطيبة معهما. هذه العلاقات على أية حال لها جذورها في تشعب مصالح لا علاقة لها بالبوسنة، ولم يكن من المحتمل أن تضار بسبب الفشل الأمريكي في مساعدة البوسنة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التفسير لا يوضح سبب موافقة الولايات المتحدة ضمناً على انتقال كميات ضخمة من الأسلحة الإيرانية إلى البوسنة، في نفس الوقت الذي كانت تتحدى فيه إيران على جبهات أخرى، وكانت السعودية تتنافس فيه مع إيران لبسط نفوذها في البوسنة. وبينما قد تكون السياسة الحضارية المبنية على عوامل عملية ومادية قد لعبت دوراً ما في تشكيل التوجهات الأمريكية، تبدو هناك عوامل أخرى ربما كانت أكثر تأثيراً. أمريكا تريد أن تحدد عوامل الخير وعوامل الشر في أي صراع خارجي وتنحاز إلى الأولى. فظائع الصرب في بداية الحرب وضعتهم في صورة «الأشرار» الذين يقتلون الأبرياء ويشاركون في مذابح جماعية، بينما كان البوسنيون قادرين على تصوير أنفسهم كضحايا لا حول لهم ولا قوة. أثناء الحرب، لم تعط الصحافة الأمريكية سوى اهتمام قليل لعمليات التطهير العرقي الكرواتي والإسلامي وجرائم الحرب وانتهاكات المناطق الآمنة التابعة للأمم المتحدة أو خرق وقف إطلاق النار من جانب القوات البوسنية. بالنسبة للأمريكيين أصبح البوسنيون بعبارة «**ريببكا وست**»: «الشعب البلقاني المدلل الذي سكن القلوب علي أنهم أبرياء وضحايا للمذابح دائماً وليسوا صانعيها». النخب الأمريكية أيضاً كانت موافقة ودية لصالح البوسنيين، لأنهم كانوا يحبذون فكرة الدولة متعددة الثقافات، وفي المراحل الأولى من الحرب استطاعت الحكومة البوسنية أن تبرز هذه الصورة. وأثناء الحرب ظلت السياسة الأميركية ملتزمة بشدة ببوسنة متعددة الإثنية، رغم حقيقة أن صرب وكروات البوسنة كانوا يرفضونها بصورة إجماعية تقريباً.

ورغم أن إقامة دولة متعددة الإثنية كان أمراً مستحيلاً لو أن جماعة إثنية ارتكبت مذبحه جماعية ضد الأخرى كما يعتقدون، إلا أن النخب الأمريكية

جمعت بين كل هذه الصور المتناقضة في عقولها لإحداث تعاطف واسع مع القضية البوسنية.

المثالية الأمريكية والأخلاقية والغرائز الإنسانية والسذاجة والجهل بخصوص البلقان.. كل ذلك أدى بالأمريكيين إلى أن يكونوا مع البوسنة ضد الصرب. في نفس الوقت فإن غياب المصالح الأمنية الأمريكية البارزة في البوسنة، وكذلك غياب أي روابط ثقافية، لم يعط للحكومة الأمريكية أي مبرر لعمل الكثير من أجل مساعدة البوسنيين سوى السماح للإيرانيين والسعوديين بتسليحهم. وبرفضهم الاعتراف بالحرب كما كانت بالفعل، فإن الحكومة الأمريكية أبعدت حلفاءها ومدت في أمد القتال وساعدت على قيام دولة إسلامية في البلقان شديدة التأثير بإيران. وفي النهاية شعر البوسنيون بمرارة شديدة تجاه الولايات المتحدة التي كانت تتكلم كثيرًا ولا تفعل سوى القليل، كما شعروا بالعرفان العميق لقرباهم المسلمين الذين جاؤوا بالمال والسلاح اللازمين لهم ليظلوا على قيد الحياة، ويحققوا انتصارات عسكرية. وكما لاحظ «**برنارد هنري ليفي**»: «البوسنة هي إسبانيا الخاصة بنا»، ويوافق صحفي سعودي: «الحرب في البوسنة وهيرزيجوفينا أصبحت هي المعادل العاطفي للحرب ضد الفاشية في الحرب الأهلية الإسبانية، ومن ماتوا هناك في عداد الشهداء الذين حاولوا أن ينقذوا إخوانهم المسلمين». المقارنة مناسبة. ففي عصر الحضارات تكون البوسنة هي إسبانيا الجميع. الحرب الأهلية الإسبانية كانت حرباً بين أنظمة سياسية وأيديولوجية، الحرب البوسنية كانت حرباً بين حضارات وأديان. الديمقراطيون والشيوعيون الفاشيست ذهبوا إلى إسبانيا ليقاتلوا إلى جوار إخوانهم في الأيديولوجية والديمقراطية والشيوعية، وكانت الحكومات الفاشيستية تقدم الدعم بنشاط وافر. الحروب اليوغوسلافية شهدت تعبئة واسعة من الدعم الخارجي بواسطة المسيحيين الغربيين والمسيحيين الأرثوذكس والمسلمين نيابة عن ذوي القربي الحضارية. القوى الرئيسية للأرثوذكسية والمسيحية والغرب كلهم كانوا متورطين وبعمق. بعد أربع سنوات وصلت الحرب الأهلية الإسبانية إلى نهاية محددة بانتصار قوات «**فرانكو**». الحروب بين التجمعات الدينية في البلقان قد تخدم وربما تتوقف مؤقتًا، ولكن ليس من المحتمل أن يسجل فيها أحد انتصارًا سياسيًا. وعدم وجود انتصار معناه عدم وجود نهاية لها. الحروب الأهلية الإسبانية كانت مقدمة للحرب العالمية الثانية. الحرب البوسنية مرحلة دموية أخرى في صدام دائم بين الحضارات.



## إيقاف حروب التقسيم الحضاري

تقول الحكمة القديمة: «كل حرب لابد لها من نهاية»، ولكن هل يَصْدُق ذلك على حروب خطوط التقسيم الحضاري؟ نعم ولا. عنف خطوط التقسيم قد يتوقف تماماً لفترة من الزمن ولكنه نادراً ما ينتهي تماماً. حروب خطوط التقسيم تميزها توقفات متعددة، وقف لإطلاق النار، هدنات، ولكنها لا تتميز باتفاقيات سلام شاملة تحل المشكلات السياسية الرئيسية. حروب خطوط التقسيم لها خاصية التوقف والاشتعال أكثر من مرة لأنها متجذرة في صراعات انقسام حضاري عميق، وتتضمن علاقات عدائية مستمرة بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة. الصراعات بدورها تنبع من تقارب جغرافي وأديان وثقافات مختلفة وبنى اجتماعية منفصلة وذاكرات تاريخية لكلا المجتمعين. وقد يتطور ذلك على مدى القرون ويتبخر الصراع الرئيسي. وربما أختفى الصراع سريعاً وبقسوة إذا قامت جماعة بإبادة جماعة أخرى. وإذا لم يحدث أي من النموذجين السابقين فسوف يستمر الصراع كما يستمر تكرار مراحل العنف. حروب خطوط التقسيم متقطعة وصراعات خطوط التقسيم ليس لها نهاية.

حتى الوصول إلى توقف في حرب من حروب خطوط التقسيم يعتمد عادة على تطورين مهمين: الأول هو إنهاك المشاركين الرئيسيين. فعندما تصل الخسائر أحياناً إلى عشرات أو مئات الألوف ويصل عدد اللاجئين إلى مئات الألوف وتتحول مدن مثل «بيروت» و«جروزني» و«فاكوفار» إلى أنقاض، يبدأ الناس في الصراخ «... جنون.. جنون.. كفى.. كفى!!». يصبح الراديكاليون على كلا الجانبين غير قادرين على تعبئة الغضب العام، وتعود المفاوضات التي تكون قد تنأثرت على مدى السنوات بلا طائل إلى الحياة مرة أخرى، ويؤكد الوسطاء أنفسهم ويصلون إلى نوع من الاتفاق على وقف المذبحة. بحلول عام 1994، كانت حروب السنوات الست على «ناجورنو كاراباخ» قد «أنهكت» كلاً من الأرمن والأذريين، ومن هنا وافق على الهدنة.

في خريف 1995 تناقلت التقارير أن «جميع الأطراف قد أنهكت تماماً» في البوسنة، ثم حدث اتفاق «دايتون». توقفات من هذا النوع محدودة ذاتياً. فهي تمكن كلا الجانبين من التقاط أنفاسه واستكمال مصادره. وعندما يجد جانب من الجانبين فرصة مواتية للانتصار فإنه يستأنف القتال. الوصول إلى إيقاف مؤقت يتطلب عاملاً آخر أيضاً: وجود مصلحة مشتركة لدى أطراف المستوى الثاني في التقريب بين المتحاربين. حروب خطوط التقسيم لا تتوقف أبداً - تقريباً - عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف الرئيسية وحدها، ونادراً ما تتوقف عن طريق وساطة أطراف لا مصلحة لها.

المسافة الثقافية، الأحقاد الشديدة، العنف المتبادل بين الأطراف، كل ذلك يجعل من الصعب جدًا على الأطراف الرئيسية أن تجلسوا معاً وأن يدخلوا في حوارات مثمرة متطلعين إلى الوصول لصيغة لوقف إطلاق النار.

القضايا السياسية الرئيسية، مثل من الذي يسيطر على أي منطقة أو على أي شعب وتحت أي شروط، تظل طافية على السطح وتغوق الاتفاق على المسائل الأكثر تحديداً...

الصراعات بين الدول أو الجماعات ذات الثقافة المشتركة يمكن أن تحل أحياناً عن طريق وساطة طرف ثالث لا مصلحة له، يكون مشتركاً في نفس الثقافة، له شرعية معترف بها داخل تلك الثقافة، ومن هنا يتمتع بثقة الطرفين لإيجاد حل له جذور في تلك القيم الثقافية، فقد استطاع «البابان» مثلاً أن يتوسط بنجاح في صراع الحدود الأرجنتيني الشيلي.

في الصراعات بين جماعات تنتمي لحضارات مختلفة لا يوجد أطراف لا مصلحة لها، ومن الصعب جداً أن تجد فرداً أو مؤسسة أو دولة يعتقد الطرفان أنها جديرة بالثقة، أي وسيط محتمل ينتمي إلى إحدى الحضارتين المتصارعتين أو إلى حضارة ثالثة ذات ثقافة أخرى ومصالح أخرى لا توحى بالثقة في أي من طرفي الصراع «البابا» لن يُستدعى من قبل الشيشان أو الروس أو التاميل أو السنهاليين. المنظمات الدولية كذلك عادة ما تفشل لأنها ليس لديها المقدرة على فرض تكاليف مهمة أو أن تقدم مزايا مهمة للأطراف المتصارعة. حروب خطوط التقسيم لا تنتهي عن طريق أفراد أو جماعات أو منظمات لا مصالح لها، وإنما عن طريق أطراف ثانوية، ومن الدرجة الثالثة ذات مصلحة، تكون قد تجمعت وراء أقاربها ولديها القدرة على التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقيات مع نظرائهم من ناحية، وإقناع أقاربهم بقبول تلك الاتفاقيات من الناحية الأخرى.

وبينما يوسع التجمع من الحرب ويطيل أمدها، إلا أنه كذلك شرط ضروري وإن كان غير كاف لتحديد الحرب وإيقافها. المتجمعون من الدرجة الثانية والثالثة عادة لا يريدون أن يتحولوا إلى مقاتلين من المستوى الأول، ومن هنا يحاولون إبقاء الحرب تحت السيطرة. كما أن لهم أيضاً مصالح مختلفة أكثر من المشاركين الرئيسيين الذين يكون كل تركيزهم على الحرب، كما أنهم مهتمون بقضايا أخرى في علاقاتهم ببعضهم.

ومن هنا، فإنهم في مرحلة ما، من المحتمل أن يجدوا أن في مصلحتهم إيقاف الحرب. ولأنهم إذا تجمعوا خلف أقاربهم يكون لهم نفوذ عليهم. وهكذا يصبح المتجمعون عوامل كبح وإيقاف.

الحروب التي ليس فيها أطراف ثانوية أو ثالثة، احتمال اتساعها أقل من غيرها، ولكن توقفها يكون أكثر صعوبة عن تلك التي تدور بين جماعات تنتمي إلى حضارات ليس بها دول مركز. حروب خطوط التقسيم التي تتضمن تمردًا أو انتفاضة داخل دولة قائمة، والتي ينقصها وجود تجمع وراءها تمثل صعوبات أيضاً. إذا استمرت الحرب لفترة زمنية ما، فإن مطالب المتمردين تتجه إلى التصاعد من شكل للحكم الذاتي إلى الاستقلال الكامل، الأمر الذي ترفضه الحكومة. أول شيء تطلبه الحكومة من المتمردين هو أن يسلموا أسلحتهم كخطوة أولى نحو وقف القتال وهذا ما يرفضه المتمردون. ومن الطبيعي أن تقاوم الحكومة تدخل الأجانب في شأن تعتبره مشكلة داخلية تضم «عناصر إجرامية». ووصف ذلك بأنه شأن داخلي يعطي الدول الأخرى أيضاً العذر لكي لا تتورط كما كان الحال بالنسبة للقوى الغربية وشيشينيا. هذه المشاكل تصبح مركبة عندما تكون الحضارات المتورطة ينقصها دول مركز الحرب في السودان مثلاً. والتي بدأت في 1956 لم تتوقف إلا في سنة 1972 عندما أنهكت الأطراف، وعندما نجح مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس كل إفريقيا في التفاوض والوصول إلى اتفاق أديس أبابا الذي منح جنوب السودان حكمًا ذاتيًا، وكان ذلك إنجازًا فريدًا بالفعل للمنظمات الدولية غير الحكومية. بعد عقد واحد، ألغيت الحكومة الاتفاق واستؤنفت الحرب وتصاعدت مطالب المتمردين وتصلب موقف الحكومة وفشلت جهود الوساطة في التوصل إلى وقف جديد. لا العالم العربي ولا إفريقيا كان يوجد بهما دول مركز ذات مصلحة أو نفوذ للضغط على أطراف الحرب. لم تنجح جهود الوساطة التي قام بها «جيمي كارتر» وزعماء إفريقيا المختلفين، ولم تنجح كذلك مساعي لجنة دول شرق إفريقيا المكونة من كينيا وإريتريا وأوغندا وإثيوبيا، لم تستطع الولايات المتحدة التي لها علاقات عدائية شديدة مع السودان أن تعمل مباشرة، ولا هي استطاعت أن تطلب من إيران والعراق وليبيا الذين لهم علاقات وثيقة بالسودان القيام بدور مفيد، ومن هنا حُفِضَت الجهود إلى استخدام السعودية، ولكن النفوذ السعودي على السودان كان محدودًا كذلك.

وبوجه عام، فإن مفاوضات وقف إطلاق النار تتسع، حتى يكون هناك تدخل مواز ومعادل نسبيا من قبل الأطراف الثانوية أو الثالثة من كلا الجانبين. إلا أنه في بعض الظروف، قد تكون هناك دولة مركز واحدة قوية بما يكفي لإيقاف حرب ما. في 1992 حاول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي "CSEC" التوسط في الحرب الأرمنية الأذربيجانية. تم تشكيل لجنة «مجموعة منسك» وكانت تضم الأطراف الرئيسية والثانوية والثالثة في الصراع (ناجورنو كاراباخ - الأرمن - الأذريين - الروس - الأتراك) إلى جانب ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والسويد وجمهورية التشيك وروسيا البيضاء (بيلاروسيا)

والولايات المتحدة. وباستثناء الولايات المتحدة وفرنسا اللتين يوجد فيهما شتات أرمني كبير، كانت هذه الدول الأخيرة لها مصلحة محدودة في التوصل إلى إنهاء للحرب، وقدرة قليلة أو معدومة على القيام بذلك. وعندما اتفق الطرفان من الدرجة الثالثة: روسيا وتركيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة على خطة، رفضها أرمن ناجورنو كاراباخ. إلا أن روسيا قامت منفردة برعاية سلسلة طويلة من المفاوضات في موسكو بين أرمينيا وأذربيجان، الأمر الذي «خلق بديلاً لمجموعة «منسك»... وبالتالي بددت مساعي المجتمع الدولي. وفي النهاية، نجحت المساعي الروسية في الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بعد أن كانت أطراف الصراع الرئيسية قد أنهكت وضمن الروس تأييد الإيرانيين للمفاوضات. روسيا وإيران كأطراف ثانوية، تعاونتا أيضاً في المحاولات المتقطعة الناجحة لترتيب وقف آخر للقتال في طاجيكستان. روسيا ستظل حضوراً مستمراً في منطقة ما وراء القوقاز وسيكون لها القدرة على تدعيم وقف إطلاق النار الذي تم برعايتها طالما أن لها مصلحة في ذلك، وهذا يتناقض مع موقف الولايات المتحدة في البوسنة. اتفاق «دايتون» بنى على اقتراحات طورته لجنة الاتصال لدول المركز ذات المصلحة (ألمانيا - بريطانيا - فرنسا - روسيا - الولايات المتحدة)، ولكن لا أحد من أطراف الدرجة الثالثة الآخرين كان مشاركاً بجدية في الوصول إلى الاتفاق النهائي، واثنان من الأطراف الثلاثة الرئيسية كانا على هامش المفاوضات. وضع الاتفاق موضع التنفيذ يعتمد على قوة من الـ «ناتو» تسيطر عليها أمريكا. لو قامت الولايات المتحدة بسحب قواتها من البوسنة، فلن تكون لدى القوى الأوروبية ولا روسيا حوافز للاستمرار في تنفيذ الاتفاق، وسيكون للحكومة البوسنية وللصرب وللكروات كل الحوافز لتجديد القتال بعد أن يكونوا قد استراحوا، وسيكون لدى الحكومتين الصربية والكرواتية كل المغريات لانتهاز الفرصة لتحقيق أحلامهما في «صرب كبرى» و«كرواتيا كبرى».

وقد ألقى «روبرت بتنام» الضوء على فكرة كيف أن المفاوضات بين الدول بمثابة «ألعاب على مستويين»، يتفاوض فيها الدبلوماسيون في نفس الوقت مع دوائر داخل دولتهم ومع نظرائهم من دولة أخرى. وفي تحليل مواز، يوضح «هنتنجتون»، كيف أن المصلحين في حكومة سلطوية والذين يتفاوضون على التحول نحو الديمقراطية مع معتدلين في المعارضة، لابد لهم أيضاً أن يتفاوضوا مع أو ضد المتشددين في الحكومة، بينما ينبغي على المعتدلين أن يفعلوا نفس الشيء مع الراديكاليين في المعارضة. هذه الألعاب على مستويين تتضمن على الأقل أربعة أطراف، وعلى الأقل ثلاث أو أربع علاقات بينهم.

حروب خطوط التقسيم المعقدة، هي على أية حال لعبة من ثلاثة مستويات وست أطراف بينها سبع علاقات على الأقل (انظر الشكل رقم 11-1).

العلاقات الأفقية عبر خطوط التقسيم توجد بين ثنائيات من أطراف رئيسية وثنائية وثالثة. العلاقات الرأسية توجد بين أطراف على مستويات مختلفة داخل كل حضارة. التوصل إلى وقف للقتال في حرب من «النموذج الكامل» قد يتطلب:

- اشتراكاً نشطاً من الأطراف الثانوية وأطراف المستوى الثالث.
- تفاوضاً من أطراف المستوى الثالث على الشروط العريضة لوقف القتال.
- استخدام المستوى الثالث لسياسة العصا والجزرة لحمل الأطراف الثانوية على قبول هذه الشروط والضغط على الأطراف الرئيسية لكي تقبلها.
- سحب الدعم، والحقيقة خيانة الأطراف الثانوية للأطراف الرئيسية.
- قبول الأطراف الرئيسية، نتيجة هذا الضغط، للشروط التي سوف يهدمونها بالطبع عندما يجدون أن ذلك في مصلحتهم.

عملية السلام في البوسنة كانت تتضمن كل هذه العوامل. المساعي التي بذلها لاعبون بصفاتهم الفردية (الولايات المتحدة - روسيا - الاتحاد الأوروبي) من أجل التوصل إلى اتفاق لم تكن ناجحة. الدول الأوروبية كانت مترددة في إشراك روسيا كشريك كامل في العملية والروس اعترضوا بشدة على استبعادهم، بحجة أن لهم علاقات تاريخية مع الصرب ومصالح مباشرة أيضاً في البلقان أكثر مما لأي قوة رئيسية أخرى. روسيا أصرت على ألا تكون لاعباً رئيسياً في مساعي حل الصراع واستتكرت بشدة «ميل الولايات المتحدة لإملاء شروطها». وفي فبراير 1994 اتضحت الحاجة إلى إشراك الروس. وبدون التشاور مع روسيا، وجه الـ «ناتو» إنذاراً إلى صرب البوسنة لكي يحركوا أسلحتهم الثقيلة من حول «سرايفو» وإلا تعرضوا لهجمات جوية من قواته. قاوم الصرب هذا المطلب وبدأت مواجهة وشيكة مع الـ «ناتو» في الأفق. حذر «يلتسين» قائلاً إن «البعض يحاول حل المسألة البوسنية من وراء ظهر روسيا» و«نحن لن نسمح بذلك». واستغلت الحكومة الروسية المبادرة حينذاك واقنعت الصرب بسحب أسلحتهم إذا نشرت روسيا قوات لحفظ السلام في «سرايفو». هذا الانقلاب الدبلوماسي منع تصاعد العنف وأظهر للغرب نفوذ الروس مع الصرب وجاء بالقوات الروسية إلى قلب المنطقة المتنازع عليها بين مسلمي البوسنة والصرب. ومن خلال هذه المناورة أسست روسيا بجدارة دعواها «لمشاركة متساوية» مع الغرب في التعامل مع البوسنة. إلا أن الـ «ناتو» سمح مرة

أخرى في أبريل بقصف مواقع صربية دون التشاور مع روسيا، وأدى ذلك إلى رد فعل سلبي واسع عبر المنظور السياسي الروسي كما قوى المعارضة القومية ضد «يلتسين» و«كرزيريف». بعد ذلك مباشرة شكلت الدول من المستوى الثالث في العلاقة (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة) مجموعة اتصال لوضع تسوية. وفي يونيو 1994 قدمت المجموعة مشروعًا يضع 51% من البوسنة في اتحاد فيدرالي من المسلمين والكروات و49% لصرب البوسنة وهو المشروع الذي أصبح أساساً لاتفاق «دايتون» فيما بعد. وفي العام التالي كان لابد من وضع ترتيبات لمشاركة قوات روسية لتثبيت اتفاق «دايتون» ووضعه موضع التنفيذ. الاتفاقات بين أطراف الدرجة الثالثة لابد أن تباع للاعبين الرئيسيين والثانويين. وكما قال الدبلوماسي الروسي «فيتالي شوركين»: الأمريكيون لابد أن يضغطوا على البوسنيين، والألمان على الكروات، والروس على الصرب. في المراحل الأولى من الحروب اليوغوسلافية قدمت روسيا تنازلاً مهماً جداً بموافقتها على فرض عقوبات اقتصادية ضد الصرب، وفي بعض الأحيان كانت قادرة كذلك على فرض قيود عليهم، بل والضغط لكي يقبلوا بتسويات ما كان لهم أن يقبلوها. ففي عام 1995 مثلاً توسطت روسيا واليونان لدى الصرب لضمان الإفراج عن أفراد قوة حفظ السلام الألمان الذين كانوا رهائن لديهم. وأحياناً كان صرب البوسنة ينكثون بالتعهدات التي يوقعونها تحت ضغط من الروس، وبالتالي يخرجون روسيا لعدم قدرتها على تحرير أقاربها. في أبريل 1994 حصلت روسيا على تعهد من صرب البوسنة بإنهاء هجومهم على «جورازدي» ولكن الصرب أخلوا به فغضب الروس، وصرح أحد دبلوماسيهم قائلاً أن الصرب قد «أصبحوا مجانين حرب»، كما أصر «يلتسين» على أن «القيادة الصربية لابد أن تفي بالالتزام الذي قدمته لروسيا»، كما سحبت روسيا اعتراضها على ضربات الـ «ناتو» الجوية.

ورغم أن ألمانيا ودولا غربية أخرى كانت تساعد وتدعم «كرواتيا»، إلا أنهم كانوا قادرين على كبح السلوك الكرواتي. كان الرئيس «تدجمان»، شغوقاً بأن يتم قبول بلده الكاثوليكي كدولة أوروبية وأن يسمح له بدخول المنظمات الأوروبية. القوى الغربية استغلت كلاً من الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري الذي منحوه لكرواتيا، ورغبة كرواتيا في عضوية «النادي» من أجل إغراء «تدجمان» بحل وسط في قضايا عدة. في مارس 1995 كان الوضع أمام «تدجمان» هو: إذا كان يريد أن يصبح جزءاً من الغرب، عليه أن يسمح بقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بالبقاء في «كراجينا». ويقول أحد الدبلوماسيين الغربيين: «الانضمام إلى الغرب مهم جداً بالنسبة لـ «تدجمان». إنه لا يريد أن يبقى وحيداً مع الصرب والروس». كما حذروه أيضاً لكي يقيد عمليات التطهير العرقي عندما احتلت قواته

أراض في «كراجينا» وغيرها من المناطق التي يسكنها الصرب، وأن يتوقف عن توسيع هجومه في «سلوفينيا الشرقية». وفي قضية أخرى، تم إبلاغ الكروات بأنهم إذا لم ينضموا إلى الاتحاد الفيدرالي مع المسلمين «فإن باب الغرب سيبقي موصداً دونهم إلى الأبد»، كما قال أحد المسؤولين الأمريكيين. وبصفتها المصدر الخارجي الرئيسي للدعم المالي لكرواتيا، كانت ألمانيا في موقف يسمح لها بالتأثير على السلوك الكرواتي. كما أن العلاقة الوثيقة التي طورتها الولايات المتحدة مع كرواتيا ساعدت كذلك على منع «تدجمان» - على الأقل في سنة 1995 - من تحقيق رغبته التي طالما عبر عنها، وهي تقسيم البوسنة - هيرزيجوفينا بين كرواتيا وصربيا. وعلى خلاف روسيا وألمانيا، فإن الولايات المتحدة كان ينقصها وجود عوامل ثقافية مشتركة مع تابعها البوسني، ومن هنا كانت في موقف ضعيف لم يمكنها من الضغط على المسلمين من أجل التسوية. بالإضافة إلى ذلك، وبصرف النظر عن الكلام، فإن الولايات المتحدة لم تساعد البوسنة سوى بغض الطرف عن خرق حظر السلاح بواسطة إيران والدول الإسلامية الأخرى. مسلمو البوسنة بالتالي كانوا يشعرون بالامتنان بشكل متزايد للمجتمع الإسلامي الأعرض وبالتوحد معه. وفي نفس الوقت كانوا يشجبون الولايات المتحدة لممارستها أسلوب «ازدواجية المعايير»، وعدم رد العدوان الواقع عليهم كما فعلت بالنسبة للعدوان على الكويت. كما أن ظهورهم بمظر الضحية جعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة لتضغط عليهم لكي يتكيفوا. وهكذا كانوا قادرين على رفض مقترحات السلام وبناء قوتهم العسكرية بمساعدة من أصدقائهم المسلمين، ثم امتلاك المبادرة وأخيراً استعادة مساحات لا بأس بها من الأراضي التي كانوا قد فقدوها. مقاومة الأطراف الرئيسية للتسوية شديدة دائماً. في حرب ما وراء القوقاز كان الاتحاد الأرمني الثوري (Dashnak) المغرق في القومية والذي كان قوياً جداً في الشتات الأرمني، يسيطر على كيان «ناجورنو كاراباخ»، ورَفَضَ مقترحات السلام التركية الروسية الأمريكية في مايو 1993 والتي كانت حكومتا أرمينيا وأذربيجان قد قبلتا بها، كما قام بهجمات عسكرية أدت إلى اتهامه بالتطهير العرقي وزادت من احتمالات قيام حرب واسعة، وأفسدت علاقته بالحكومة الأرمنية الأكثر اعتدالاً. نجاح هجوم «ناجورنو كاراباخ» سبب مشكلات لأرمينيا التي كانت تريد أن تحسن علاقاتها مع تركيا وإيران بهدف التخفيف من نقص الغذاء والطاقة نتيجة الحرب والحصار التركي.

ويلق أحد الدبلوماسيين الأمريكيين: «كلما تحسنت الأمور في كاراباخ، أصبحت أكثر صعوبة لـ «يريفان» «كان على الرئيس الأرمني «ليفون تير بتروسيان»، مثل الرئيس «يلتسين»، أن يوازن بين ضغوط القوميين في الهيئة التشريعية ضد مصالح السياسة الخارجية العريضة في التكيف مع

الدول الأخرى، وفي أواخر 1994 حظرت حكومته حزب الاتحاد الأرمني الثوري (Dashnak) في أرمينيا.

ومثل أرمن «ناجورنو كاراباخ»، كان صرب البوسنة والكروات يتبنون مواقف متشددة. والنتيجة أن الحكومتين الكرواتية والصربية عندما أصبحتا تحت ضغط للمشاركة في عملية السلام، تطورت المشاكل في علاقاتهما بذوي القربى البوسنيين، الأمر الذي كان أقل خطورة بالنسبة للكروات، حيث وافق كروات البوسنة شكلاً، إن لم يكن عملياً، على الانضمام إلى المسلمين في الاتحاد الفيدرالي. الصراع بين الرئيس «ميلوسيفتش» وقائد حزب البوسنة «رادوفان كاراديتش» أصبح على العكس معلناً وواسعاً وساعدت الخصومة الشخصية على ذلك. في أغسطس 1994 رفض «كاراديتش» مشروع السلام الذي كان «ميلوسيفتش» قد وافق عليه. أما الحكومة الصربية التي كانت متلهفة لإنهاء العقوبات المفروضة عليها، فأعلنت أنها أوقفت التجارة مع صرب البوسنة باستثناء تجارة الأغذية والدواء في العام التالي سمح «ميلوسيفتش» للجيش الكرواتي بطرد الصرب من «كراجينا»، كما سمح للقوات الكرواتية والإسلامية أن تطردهم إلى شمال غرب البوسنة. كما اتفق أيضاً مع «تدجمان» على السماح لـ «سلوفينيا الشرقية» التي يحتلها الصرب، بالعودة التدريجية إلى السيطرة الكرواتية. وبموافقة القوى الكبرى، قام فعلاً «بتسليم» صرب البوسنة إلى مفاوضات «دايتون» بأن ضمهم إلى لجنته.

أعمال «ميلوسيفتش» وضعت نهاية لعقوبات الأمم المتحدة على صربيا، كما لقيت استحساناً حذراً من المجتمع الدولي الذي فوجئ بها. وهكذا أصبح ذلك القومي المتعصب، العدوانى، مجرم التطهير العرقي، مشعل الحرب الصربية الكبرى في سنة 1994، هو صانع السلام في 1995، إلا أن الكثيرين من الصرب اعتبروه خائناً وفي «بلغراد»، أدانه القوميون الصرب وقادة الكنيسة الأرثوذكسية. كما اتهمه صرب «كراجينا»، والبوسنة بالخيانة. وفي ذلك كانوا بالطبع يرددون نفس الاتهامات التي كان مستوطنو الضفة الغربية يكيلونها للحكومة الإسرائيلية بسبب اتفاقيتها مع منظمة التحرير الفلسطينية. إن خيانة ذوي القربى هي ثمن السلام في حروب خطوط التقسيم الحضاري.

الإنهاء في الحرب ودوافع وضغوط الأطراف من المستوى الثالث، تفرض تغيرات في صفوف الأطراف الرئيسية والثانوية. إما أن يحل المعتدلون محل المتطرفين في السلطة، أو أن يجد المتطرفون - مثل «ميلوسيفتش» - أن من صالحهم أن يصبحوا معتدلين. وهم على أية حال، يفعلون ذلك بشكل فيه بعض المخاطرة. أما الذين يُنظر إليهم على أنهم خونة، فيثيرون



كراهية ضدهم أكثر مما يثير الأعداء. قادة مسلمي كشمير والشيشان والسنهاليين في سريلانكا لقوا مصير «السادات» و«رابين» بسبب خيانة القضية، ولمحاولتهم التوصل إلى حلول وسط مع عدو رئيسي.

في سنة 1914 قتل أحد الصربيين القوميين أرشيدوقاً<sup>37</sup> نمسويًا. وعلى أثر «دايتون» فإن الهدف الأكثر احتمالاً سيكون هو «سلوبودان ميلوسيفتش».

الاتفاق على وقف الحرب على خط تقسيم حضاري سوف ينجح ولو مؤقتًا، ولكن بقدر ما يعكسه توازن القوى المحلي بين الأطراف الرئيسية ومصالح الأطراف الثانوية وأطراف الدرجة الثالثة.

تقسيم الـ 50%، 49% في البوسنة، لم يكن قابلاً للتطبيق في سنة 1994 عندما كان الصرب يتحكمون في 49% من البلاد، ولكنه أصبح ممكناً عندما خَفَّض الهجوم الكرواتي والإسلامي سيطرة الصرب إلى النصف تقريباً. التطهير العرقي الذي حدث ساعد أيضاً عملية السلام، فقد أصبح الصرب أقل من 3% من سكان كرواتيا، وتم بعثرة أعضاء الجماعات الثلاث وتفرقتهم في البوسنة بالعنف أو بالاختيار.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأطراف الثانوية والثالثة - والأخيرة هي غالباً دول المركز في الحضارات - في حاجة إلى أمن حقيقي أو مصالح طائفية في الحرب لكي ترعى حلاً يمكن تطبيقه.

المشاركون الرئيسيون في حرب خطوط التقسيم لا يمكنهم وحدهم أن يوقفوها. وقف الحروب ومنع تصعيدها إلى حروب كونية يعتمد أساساً على مصالح وأفعال دول المركز في حضارات العالم الرئيسية. حروب خطوط التقسيم الحضاري تفور من أسفل، أما سلام خطوط التقسيم فيقطر من أعلى.

## (هـ) مستقبل الحضارات

## تجديد الغرب؟

ينتهي التاريخ مرة على الأقل في تاريخ كل حضارة، وأحياناً أكثر من مرة. وعندما تنشأ دولة الحضارة العالمية يغشي بصر شعبها ما يطلق عليه «توينبي» «سراب الخلود»، ويصبح مقتنعاً بأن ما لديه هو الشكل النهائي للمجتمع الإنساني. هكذا كان الأمر بالنسبة للإمبراطورية الرومانية والخلافة العباسية والإمبراطورية المغولية والإمبراطورية العثمانية. مواطنو مثل هذه الدول العالمية في «تحد للحقائق المجردة الواضحة، يميلون إلى اعتبارها أرض الميعاد وهدفاً للسعي الإنساني، وليس مجرد مأوى ليلي في البرية». هكذا كان الأمر في أوج «السلم البريطاني» بالنسبة للطبقة المتوسطة الإنجليزية في سنة 1897 حيث «كانوا يرون أن التاريخ بالنسبة لهم قد انتهى، وكان لديهم - من الأسباب ما يكفي لجعلهم يهتئون بعضهم على الحالة الدائمة من السعادة العظيمة التي خلفتها عليهم نهاية التاريخ» (1).

المجتمعات التي تعترض أن تاريخها قد أنتهي، هي دائماً مجتمعات يكون تاريخها على حافة الانهيار. فهل الغرب استثناء من هذا النمط؟ السؤالان الرئيسيان صاغهما «ميلكو» على نحو جيد:

**أولاً:** هل الحضارة الغربية صنف جديد، في مرتبة وحدها.. مختلفة.. لدرجة ألا يمكن مقارنتها بكل الحضارات الأخرى التي كانت قائمة؟

**ثانياً:** هل اتساعها العالمي يهدد (أو يعد) بإنهاء إمكانية تقدم كل الحضارات الأخرى؟ (2)

يميل معظم الغربيين، وهذا طبيعي، إلى الإجابة عن السؤالين بالإيجاب، وربما كانوا على حق. في الماضي على أية حال، كانت شعوب الحضارات الأخرى تفكر على نفس النحو وكانوا مخطئين. من الواضح أن الغرب يختلف عن جميع الحضارات التي كانت قائمة في أن تأثيره طاع على كافة الحضارات الأخرى التي وجدت منذ سنة 1500، كما أنه هو الذي دشّن عملية التحديث التي أصبحت عالمية. وكنتيجة لذلك كانت المجتمعات في الحضارات الأخرى كلها تحاول اللحاق به في الثروة والحدثة.

فهل تعني سمات الغرب هذه أن تطوره وقواه المحركة كحضارة، مختلفة تماماً عن النمط الذي كان سائداً في الحضارات الأخرى؟ الدليل التاريخي

وأحكام الباحثين في التاريخ المقارن تقول بالعكس. تقدم الغرب حتى الآن لم ينحرف بشكل كبير عن أنماط التطور التي كانت معروفة في الحضارات عبر التاريخ. الصحة الإسلامية والقوى الاقتصادية المحركة في آسيا تدل على أن الحضارات الأخرى حية وبحالة جيدة وأنها - على الأقل - يمكن أن تهدد الغرب. إن حرباً رئيسية تضم الغرب ودول المركز في حضارات أخرى ليست أمراً حتمياً، ولكنها قد تقع. من ناحية أخرى فإن انهيار الغرب التدريجي وغير المنتظم والذي بدأ في بداية القرن العشرين قد يستمر لعدة عقود وربما لقرون قادمة. أو قد يمر الغرب بفترة يقظة ويقلب نفوذه المتدهور في الشؤون العالمية ويعيد تأكيد وضعه كقائد تتبعه وتقلده الحضارات الأخرى.

«كارول كويجلي» أكد أن هناك نمطاً عاماً من سبعة مراحل في تطور الحضارات التاريخية<sup>(3)</sup>. يقول في محاضراته، إن الحضارة الغربية بدأت تأخذ شكلها بالتدرج بين عامي 370، 750 م من خلال مزج عناصر الثقافات الكلاسيكية والسامية والعربية والبربرية. استمرت فترة الحمل من منتصف القرن الثامن إلى نهاية القرن العاشر، تبعها حركة غير مألوفة بين الحضارات، إلى الأمام وإلى الخلف بين مراحل تمديد ومراحل صراع. وحسب تعبيره وتعبير الباحثين في الحضارات الأخرى فإن الغرب يبدو الآن وكأنه يتحرك خارجاً من مرحلة الصراع. الحضارة الغربية أصبحت منطقة أمنية: وبصرف النظر عن حرب باردة عارضة، فمن غير الوارد أن تقوم حروب داخل الغرب. الغرب - كما بينا في الفصل الثاني - يقوم بتطوير معادله لإمبراطورية كونية على شكل نظام معقد من الكونفيدراليات والفيدراليات وغيرها من أنماط المؤسسات التعاونية التي تجسد التزامه بالسياسة الديمقراطية والتعددية على المستوى الحضاري. الغرب، باختصار، أصبح مجتمعاً ناضجاً، يدخل في ما سوف تسميه الأجيال القادمة بـ «العصر الذهبي» في نظام الحضارات المتكرر، و«فترة سلام» ناتجة، كما يقول «كويجلي»، عن «غيبية أي وحدات متنافسة داخل مساحة الحضارة ذاتها، وعن بعد وربما عدم وجود صراعات مع مجتمعات خارجية أخرى». وهي أيضاً فترة رخاء نابعة من «انتهاء التدمير القتالي الداخلي وتخفيض معوقات التجارة الداخلية وإقامة نظام عام للموازين والمقاييس والعمل، ونظام واسع للإنفاق الحكومي المرتبط بإقامة إمبراطورية عالمية».

في الحضارات السابقة، مرحلة العصر الذهبي السعيد هذه بتصوراتها عن الخلود، إما أنها انتهت بشكل درامي وبسرعة بانتصار مجتمع خارجي، أو انتهت ببطء وبشكل مؤلم نتيجة للتفسيخ الداخلي. ما يحدث داخل حضارة

ما، مهم جدًا بالنسبة لقدرتها على مقاومة الدمار الذي تسببه مصادر خارجية، كما هو مهم بالنسبة لوقف التآكل من الداخل.

في سنة 1961 كان «كويجلي» يقول إن الحضارات تنمو لأن لديها «آلية التوسع»، أو التنظيم العسكري أو الديني أو السياسي أو الاقتصادي الذي يراكم الفائض ويستثمره في ابتكارات منتجة. الحضارات تنهار عندما تتوقف عن «تطبيق الفائض على أساليب جديدة لعمل الأشياء، وهو ما نعبر عنه بمصطلحات حديثة عندما نقول إن معدل الاستثمار يقل». وهذا يحدث لأن المجموعات الاجتماعية المتحكمة في الفائض، لها مصالح راسخة في استخدامه في «أغراض غير إنتاجية وإن كانت مشبعة للذات، توزع الفائض من أجل الاستهلاك ولكنها لا تقدم مزيدًا من طرق الإنتاج الفاعلة». الناس يستنفدون رأسمالهم، وتتحرك الحضارة من على مسرح الدولة العالمية إلى مسرح الانهيار. وهي فترة:

كساد اقتصادي حاد، مستويات معيشية متدهورة، حروب أهلية بين المصالح المختلفة الراسخة، زيادة في نسبة الأمية. المجتمع يزداد ضعفًا. جهود ضائعة تبذل لإيقاف الفقد عن طريق التشريع، ولكن الانهيار يستمر. المستويات الدينية والثقافية والاجتماعية في المجتمع تبدأ في فقدان ولاء الجماهير على نطاق واسع، حركات دينية جديدة تبدأ في الانتشار في المجتمع. شعور بالتردد يتنامى بالنسبة للكفاح من أجل المجتمع أو حتى مساعدته بدفع الضرائب.

حينئذ يؤدي التدهور إلى مرحلة الغزو «عندما تصبح الحضارة غير «قادرة» على الدفاع عن نفسها لأنها لم تعد لديها «الإرادة» للدفاع عن نفسها، فتصبح مفتوحة أمام «الغزاة البرابرة» الذين يجيئون غالبًا من «حضارة أخرى أكثر شبابًا وأكثر قوة» (4)، إلا أن الدرس المهيمن في تاريخ الحضارات هو أن هناك أشياء كثيرة ولكن لا شيء حتمي. الحضارات تستطيع أن تتجدد وأن تصلح من شأنها، وقد حدث ذلك بالفعل. القضية الرئيسية بالنسبة للغرب هي إذا ما كان قادرًا على إيقاف وقلب عمليات التآكل الداخلي، بصرف النظر عن أي تحد خارجي. هل يستطيع الغرب أن يجدد نفسه، أم ترى يتفاقم العفن الداخلي ويعجل بنهايته أو تبعيته لحضارات أخرى أكثر حيوية، اقتصاديًا وديموغرافيا<sup>38</sup>؟

في منتصف التسعينيات كانت لدى الغرب سمات عرفها «كويجلي» بأنها سمات الحضارة الناضجة الموشكة على الانهيار.

من الناحية الاقتصادية كان الغرب أغنى بكثير من أي حضارة أخرى، ولكن معدلات نموه الاقتصادي ومعدلات الادخار والاستثمار كانت منخفضة، وبخاصة إذا ما قورنت بمعدلات مجتمعات شرق آسيا. الاستهلاك الفردي والجماعي كانت له الأولوية على خلق قدرات لقوة اقتصادية وعسكرية في المستقبل. النمو السكاني الطبيعي كان منخفضًا وبخاصة إذا ما قورن به في الدول الإسلامية. لا شيء من هذه المشكلات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تصل إلى الكارثة. الاقتصادات الغربية كانت في حالة نمو الشعوب الغربية كانت أوضاعها المعيشية تتحسن، الغرب كان ما يزال في الصدارة بالنسبة للبحث العلمي والإبداع التكنولوجي. معدلات المواليد المنخفضة لم يكن من المرجح أن تعالج عن طريق الحكومات (وجهودها لذلك أقل نجاحًا من جهودها لتخفيض الزيادة السكانية).

الهجرة أيضاً كانت مصدرًا محتملاً لقوة جديدة ورأسمال بشري بشرطين:

**أولاً:** إذا أعطيت الأولوية للمؤهلين والقادرين والنشطاء والموهوبين والخبرات اللازمة لبلد الهجرة. **ثانياً:** إذا تم استيعاب المهاجرين الجدد وأبنائهم في ثقافة الدولة والغرب. كان من المرجح أن تواجه الولايات المتحدة مشكلات بالنسبة للشرط الأول، إلا أن خبرة وكفاءة الحكومات الغربية تمكنها من وضع سياسات تضبط مستويات ومصادر ومواصفات وأساليب استيعاب المهاجرين.

هناك ما هو أهم من النواحي الاقتصادية والسكانية، وهو مشكلات الانهيار الأخلاقي والانتحار الثقافي والتفكك السياسي في الغرب. تجليات الانهيار الأخلاقي التي يشار إليها غالباً تتضمن:

- 1- زيادة في السلوك غير الاجتماعي مثل الجريمة وتعاطي المخدرات وأعمال العنف بشكل عام.
- 2- التفكك الأسري ويشمل ارتفاع نسب الطلاق والأطفال غير الشرعيين وحمل الفتيات الصغيرات وزيادة عدد الأسر المكونة من والد واحد.
- 3- التدهور في الرأسمال الاجتماعي - على الأقل في الولايات المتحدة - أي عضوية المؤسسات التطوعية، والثقة المتبادلة المرتبطة بتلك العضوية.
- 4- الضعف العام في «أخلاقيات العمل» وصعود توجهات الانغماس الذاتي.
- 5- تناقص الالتزام بالتعلم والنشاط الفكري، ويظهر ذلك في المستويات المتدنية للتحصيل الدراسي في الولايات المتحدة.

حالة الغرب الصحية في المستقبل وتأثيرها على المجتمعات الأخرى تعتمد إلى حد كبير على نجاحه في التغلب على هذه التوجهات، التي تؤدي بالطبع إلى تأكيد التفوق الأخلاقي للمسلمين والآسيويين.

الثقافة الغربية تواجه تحديات من جماعات داخل المجتمعات الغربية. أحد هذه التحديات يجيء من المهاجرين الذين قدموا من حضارات أخرى ورفضوا الاندماج ويواصلون الالتزام بقيم وعادات وثقافات مجتمعاتهم الأصلية والترويج لها. هذه الظاهرة أكثر ما نلاحظها بين المسلمين في أوروبا وهم أقلية صغيرة على أية حال، كما أنها واضحة بين الهسبانيين في الولايات المتحدة وهم أقلية كبيرة.

عندما يفشل الاستيعاب أو الاندماج في مثل هذه الحالة ستصبح الولايات المتحدة دولة متشققة أو مصدوعة، مع كل ما يستتبع ذلك من احتمالات الصراع والتفكك الداخلي.

أما في أوروبا، فإن ضعف المسيحية التي هي المكون الرئيسي للحضارة الغربية قد يقلل من شأن تلك الحضارة. تدهور نسبة الأوروبيين الذين يظهرون إيمانهم بالدين أو يحافظون على الممارسات ويشاركون في الأنشطة الدينية(5).

هذه التوجهات لا تعكس عداء للدين بقدر ما تعكس عدم اكتراث به، ورغم ذلك فإن المفاهيم والقيم والممارسات المسيحية متغلغلة في الحضارة الأوروبية. يقول أحد السويديين «ربما كان السويديون أكثر الناس تدينًا في أوروبا، ولكنك لن تفهم هذا البلد أبدًا إلا إذا أدركت أن مؤسساتنا وممارساتنا الاجتماعية وأسرننا وسياساتنا وأساليب حياتنا كلها متأثرة بتراثنا اللوثيري».

الأمريكيون، على عكس الأوروبيين، أكثرهم يؤمنون بالله ويعتقدون أنهم شعب متدين، كما يترددون على الكنائس بأعداد كبيرة. وبينما لا يوجد دليل على يقظة دينية في أمريكا منذ منتصف الثمانينيات، إلا أن العقد التالي بدا وكأنه يشهد نشاطًا دينيًا واسعًا. تآكل المسيحية بين الأوروبيين من المرجح أن يكون، على أسوأ افتراض، هو الخطر البعيد المدى على صحة الحضارة الغربية. ولكن هناك تحديًا آخر أكثر مباشرة وأكثر خطرًا في الولايات المتحدة. تاريخياً، كانت الهوية القومية الأمريكية تعرف ثقافياً بتراث الحضارة الغربية، وسياسياً بمبادئ «القانون الأمريكي» الذي يتفق عليه الأمريكيون بشكل إجماعي: الحرية، الديمقراطية، الفردانية، المساواة أمام القانون، الدستورية، الملكية الخاصة.

في أواخر القرن العشرين كانت كل مكونات الهوية الأمريكية تحت هجوم مُركّز ومتواصل من عدد قليل، وإن كان مؤثراً، من المثقفين وخبراء الشؤون العامة. وباسم التعددية الثقافية كانوا يهاجمون توحيد الولايات المتحدة بالحضارة الغربية، وينكرون وجود ثقافة أمريكية مشتركة ويتبنون تجمعات عرقية وجنسية وهويات ثقافية فرعية أخرى. ويستنكرون، كما جاء في أحد تقاريرهم: «الانحياز المستمر للثقافة الأوروبية ومشتقاتها» في التربية، و«سيادة المنظور الأوروبي الأمريكي الأحادي الثقافة». وكما يقول «آرثر م. شليزجر الأصغر»: «دعاة التعددية الثقافية في الغالب انفصاليون متمركزون حول العرق، لا يرون في التراث الغربي أكثر من الجرائم»، «حالتهم هي حالة تعرية للأمريكيين من الموروث الأوروبي الخاطئ، والبحث عن غرس تعويض من الثقافات غير الغربية»<sup>(7)</sup>. توجه التعددية الثقافية ظهر كذلك في تشريعات كثيرة تلت قوانين الحقوق المدنية في الستينيات. وفي التسعينيات جعلت إدارة «كلينتون» تشجيع التنوع كأحد أهدافها الرئيسية. التناقض مع الماضي لافت للنظر. الآباء المؤسسون كانوا يرون التنوع حقيقة ومشكلة: ومن هنا الشعار القوي "e pluribus unum" الذي اختارته لجنة من الكونجرس القاري مكونة من «بنيامين فرانكلين» و«توماس جيفرسون» و«جون آدمز». القادة السياسيون الذين جاءوا فيما بعد، والذين كانوا يخشون التنوع الجنسي والإقليمي والإثني والاقتصادي والثقافي (الذي أدى بالفعل إلى أكبر حرب في القرن بين عامي 1815 و1914)، استجابوا لنداء «قربوا بيننا»، وجعلوا الوحدة القومية مسئوليتهم الرئيسية. وكما حذر «تيودور روزفلت»: «الطريقة الوحيدة المؤكدة التي تؤدي بهذه الأمة إلى الدمار ومنع كل إمكانية لاستمرارها كأمة، هي السماح لها بأن تصبح كتلة متشابكة من قوميات متنازعة»<sup>(8)</sup>.

إلا أن قادة الولايات المتحدة في التسعينيات لم يكتفوا بالسماح بذلك، بل تبنا التنوع بشكل جاد أكثر من تبنيهم للوحدة بين الشعب الذي يحكمونه.

وكما رأينا، فإن قادة الدول الأخرى حاولوا (أحياناً) أن يتصلوا من موروّثهم الثقافي وتحويل هوية بلدهم من حضارة إلى أخرى، وحتى الآن لم ينجحوا، ولكن الذي حدث هو أنهم خلقوا بلاداً ممزقة مصابة بحالة من الانفصام. ومثلهم، يرفض دعاة التعددية الثقافية الأمريكيون تراث بلدهم الثقافي. وبدلاً من محاولة توحيد الولايات المتحدة بثقافة أخرى، يرغبون في خلق بلد ذي حضارات متعددة، أي بلد لا ينتمي لأي حضارة، ويفتقر إلى قلب ثقافي. ويرينا التاريخ أن دولة بهذا الشكل لا يمكن أن تستمر طويلاً كمجتمع متماسك. ولايات متحدة متعددة الحضارات لن تكون الولايات المتحدة، بل ستكون الأمم المتحدة. كذلك يتحدى دعاة التعددية الثقافية عنصراً رئيسياً



في القانون الأمريكي، بوضعهم حقوق الجماعات مكان حقوق الأفراد وتحديدًا إلى درجة كبيرة بالجنس والعرق والنوع والأفضلية الجنسية. في الأربعينيات كان «جونار ميردال» يقول مدعماً لتعليقات المراقبين الخارجيين منذ «هيكتر سان جون دي كريفكر» و«أليكس دي توكفيل»: أن القانون كان هو دائماً: «الأسمنت اللازم لبناء هذه الأمة العظيمة المتنوعة».

ويوافق «ريتشارد هوفستارد»: «قدرنا كأمة ألا يكون لدينا أيديولوجيات، بل أن نكون نحن أيديولوجية» (9).

ماذا يحدث إذن للولايات المتحدة إذا تخلت نسبة كبيرة من مواطنيها عن هذه الأيديولوجية؟ إن مصير الاتحاد السوفيتي، الدولة الرئيسية الأخرى، والتي كانت وحدتها أكثر تحديداً من الولايات المتحدة، مثال جيد أمام الأمريكيين.

يقول الفيلسوف الياباني «تاكيشي أومي هارا»: الإخفاق التام الماركسية.. والتفكك الدرامي للاتحاد السوفيتي ليسا سوى نُذُر بسقوط الليبرالية الغربية التي هي تيار التحديث الرئيسي. وبعيداً عن كونها بديلاً للماركسية والأيديولوجية الحاكمة في نهاية التاريخ، ستكون الليبرالية هي حجر الدومينو الذي عليه الدور في السقوط (10). وفي حقبة تعرف فيها الشعوب نفسها في كل مكان بالأسلوب الثقافي.. أين مكان مجتمع ليس له قلب ثقافي، ويعرف نفسه فقط بقانون سياسي؟

المبادئ السياسية أساس غير مكين لبناء مجتمع يدوم. وفي عالم متعدد الحضارات، للثقافة أهمية كبيرة فيه، ستكون الولايات المتحدة - ببساطة هي آخر البقايا الشاذة لعالم غربي أفل كانت للأيديولوجية فيه أهمية كبيرة.

رفض قانون الحضارة الغربية يعني نهاية الولايات المتحدة التي نعرفها، ويعني كذلك بالفعل نهاية الحضارة الغربية. لو تخلصت الولايات المتحدة من أثر الغرب، فإن الغرب سيتم اختزاله إلى أوروبا وقليل من دول الاستيطان الأوروبي الصغيرة فيما وراء البحار، وبدون الولايات المتحدة يصبح الغرب جزءاً صغيراً جداً، ومنهائياً، من سكان العالم على شبه جزيرة صغيرة، وغير متساوق مع عظم مساحة أوراسيا. الصدام بين دعاة التعددية الثقافية والمدافعين عن الحضارة الغربية والقانون الأمريكي، هو «الصدام الحقيقي» داخل الفلقة الأمريكية من الحضارة الغربية. كما يقول جيمس كورت (11).

الأمريكيون لا يمكنهم أن يتجنبوا قضية: هل نحن شعب غربي أم نحن شيء آخر؟ ومستقبل الولايات المتحدة والغرب يتوقف على تأكيد الأمريكيين لالتزامهم بالحضارة الغربية. داخلياً، يعني ذلك رفض دعاوى التعددية الثقافية

المسببة للشقاق. وعالمياً، يعني رفض الدعوات المراوغة والمضللة لتعريف الولايات المتحدة بآسيا. مهما كانت العلاقات الاقتصادية بينهما إلا أن الهوية الثقافية الأساسية بين المجتمعين الآسيوي والأمريكي تعوق تلاقيهما معاً في بيت مشترك.

ثقافياً، الأمريكيون جزء من الأسرة الأوروبية، وقد يضر دعاة التعددية الثقافية بهذه العلاقة، وربما دمرها، ولكنهم لا يستطيعون استبدالها. وعندما ينظر الأمريكيون إلى جذورهم الثقافية يجدونها في أوروبا.

في منتصف التسعينيات كانت هناك مناقشات جديدة حول طبيعة ومستقبل الغرب، وظهر اعتراف جديد بوجود تلك الحقيقة بالفعل كما زاد الاهتمام بما يؤكد وجودها المستمر. وكان ذلك في جزء منه نابع من الحاجة الملحوظة لتوسيع المؤسسة الغربية الرئيسية: حلف شمال الأطلسي (ناتو)، لكي تضم الدول الغربية الموجودة في الشرق، ونتيجة للانقسامات الخطيرة التي حدثت داخل الغرب حول كيفية التصرف بخصوص تشقق يوغوسلافيا.

كما كانت تعكس أيضاً مدى القلق بخصوص الوحدة المستقبلية للغرب بعد زوال الخطر السوفيتي، وما يعنيه ذلك على وجه الخصوص بالنسبة للالتزام الولايات المتحدة بأوروبا.

وحيث إن المجتمعات الغربية تتعامل وتتفاعل بشكل متزايد مع مجتمعا غير غربية تتزايد قوتها، تصبح المجتمعات الغربية أكثر وعياً بالجذور الثقافية الغربية المشتركة التي تربطهم معاً.

القيادات على جانبي الأطلسي يؤكدون الحاجة إلى تجديد التجمع الأطلسي. في أوخر سنة 1994 وفي سنة 1995 تبنى وزيراً الدفاع الألماني والبريطاني، ووزيراً الخارجية الفرنسي والأمريكي، و«هنري كيسنجر»، وشخصيات قيادية أخرى كثيرة، هذه القضية. وقد لخصها وزير الدفاع البريطاني «مالكوم ريفكند» الذي كان يقول في نوفمبر 1994: من أجل «تجمع أطلنطي»، يقوم على أربعة أعمدة: «الدفاع والأمن مجسدان في الـ «ناتو» و«إيمان مشترك بحكم القانون والديمقراطية البرلمانية» و«رأسمالية ليبرالية وتجارة حرة» و«التراث الثقافي الأوروبي المشترك الذي جاء من اليونان وروما، عبر النهضة إلى القيم المشتركة والمعتقدات وحضارة القرن الذي نعيش فيه» (12).

وفي سنة 1995 طرحت اللجنة الأوروبية مشروعاً «لتجديد» العلاقة عبر الأطلسي، والذي أدى إلى توقيع ميثاق شامل بين الاتحاد والولايات المتحدة.

وفي نفس الوقت، صادق عدد كبير من القيادات السياسية ورجال الأعمال على إقامة منطقة حرة عبر الأطلنطي.

ورغم أن الـ "CIO- AFL" عارض الـ "NAFTA" وغيرها من الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة، إلا أن رئيسه كان يؤيد بشدة هذا الاتفاق الخاص بحرية التجارة الذي لن يهدد الوظائف الأمريكية بمنافسة من دول الأجور فيها منخفضة. كما أيده كذلك المحافظون الأوروبيون (مارجريت تاتشر) والأمريكيون (نيوت جنجرتش) إلى جانب قيادات كندية وبريطانية أخرى.

الغرب، كما قلنا في الفصل الثاني مر بمرحلة أولى، أوروبية، من التطور والتوسع استمرت عدة قرون، ثم بمرحلة ثانية، أمريكية، في القرن العشرين.

إذا جددت أمريكا الشمالية وأوروبا حياتهما الأخلاقية وبنيا على العوامل الثقافية المشتركة بينهما، وطورا أشكالاً وثيقة من التكامل الاقتصادي والسياسي لاستكمال تعاونهما الأمني في الـ «ناتو»، سيكون بمقدورهما استيلاد مرحلة ثالثة، أوروبية أمريكية، من الثراء الاقتصادي والنفوذ السياسي الغربي. إن تكاملاً سياسياً ذا مغزى، يمكن أن يواجه - إلى حد ما - التدهور النسبي في نصيب الغرب من سكان العالم والناتج الاقتصادي والقدرات العسكرية ويحيي قوة الغرب في عيون قادة الحضارات الأخرى. رئيس الوزراء «ماهاير» كان يحذر الآسيويين: «بفضل قوتها التجارية يمكن أن تملأ كونيڤدرالية الـ EU NAFTA -شروطها على العالم». إلا أن تقارب الغرب سياسياً واقتصادياً يتوقف تماماً على ما إذا كانت الولايات المتحدة تؤكد هويتها كدولة غربية، وتحدد دورها الكوني كقائد للحضارة الغربية.

## الغرب في العالم:

إن عالمًا تكون فيه الهويات الثقافية - العرقية والقومية والدينية والحضارية. هي المركز الرئيسي، وتتشكل فيه العداوات والتحالفات وسياسات الدول طبقاً لعوامل التقارب أو الاختلاف الثقافي، لابد أن يتضمن ثلاثة معان عريضة بالنسبة للغرب عموماً وللولايات المتحدة بخاصة.

**أولاً:** رجال الدولة لا يمكنهم تغيير الواقع إلا في حالة إدراكه وفهمه. السياسات الناشئة عن الثقافة والقوة الصاعدة للحضارات غير الغربية، الملحوظة لتوسيع المؤسسة الغربية الرئيسية: حلف شمال الأطلسي (ناتو)، لكي تضم الدول الغربية الموجودة في الشرق، ونتيجة للانقسامات الخطيرة التي حدثت داخل الغرب حول كيفية التصرف بخصوص تشقق يوغوسلافيا.

كما كانت تعكس أيضاً مدى القلق بخصوص الوحدة المستقبلية للغرب بعد زوال الخطر السوفيتي، وما يعنيه ذلك على وجه الخصوص بالنسبة للالتزام الولايات المتحدة بأوروبا.

وحيث إن المجتمعات الغربية تتعامل وتتفاعل بشكل متزايد مع مجتمعا غير غربية تتزايد قوتها، تصبح المجتمعات الغربية أكثر وعياً بالجذور الثقافية الغربية المشتركة التي تربطهم معاً.

القيادات على جانبي الأطلسي يؤكدون الحاجة إلى تجديد التجمع الأطلسي. في أوخر سنة 1994 وفي سنة 1995 تبنى وزيراً الدفاع الألماني والبريطاني، ووزيراً الخارجية الفرنسي والأمريكي، و«هنري كيسنجر»، وشخصيات قيادية أخرى كثيرة، هذه القضية. وقد لخصها وزير الدفاع البريطاني «مالكوم ريفكند» الذي كان يقول في نوفمبر 1994: من أجل «تجمع أطلنطي» يقوم على أربعة أعمدة: «الدفاع والأمن مجسدان في الـ «ناتو» و«إيمان مشترك بحكم القانون والديمقراطية البرلمانية»، و«رأسمالية ليبرالية وتجارة حرة» و«التراث الثقافي الأوروبي المشترك الذي جاء من اليونان وروما»، عبر النهضة إلى القيم المشتركة والمعتقدات وحضارة القرن الذي نعيش فيه»(13).

وفي سنة 1995 طرحت اللجنة الأوروبية مشروعاً «لتجديد» العلاقة عبر الأطلسي، والذي أدى إلى توقيع ميثاق شامل بين الاتحاد والولايات المتحدة. وفي نفس الوقت، صادق عدد كبير من القيادات السياسية ورجال الأعمال على إقامة منطقة حرة عبر الأطلسي.

ورغم أن الـ "CIO AFL" - عارض الـ "NAFTA" وغيرها من الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة، إلا أن رئيسه كان يؤيد بشدة هذا الاتفاق الخاص والتوكيد الثقافي المتزايد لتلك المجتمعات.. كل ذلك قد تم إدراكه في العالم غير الغربي، والقادة الغربيون يشيرون إلى القوى الثقافية التي تقرب بين الناس أو تباعد بينهم. على العكس من ذلك فإن النخب الأمريكية كانت بطيئة في قبول تلك الحقائق القائمة والتمسك بها. إدارتنا «بوش» و«كلينتون» كانتا تؤيدان وحدة الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا والبوسنة وروسيا المتعددة الحضارات، في مساع بلا جدوى لإيقاف القوى الإثنية والثقافية التي كانت تدفع بقوة نحو التفسخ، وتبنتا مشروعات تكامل اقتصادي متعددة الحضارات، إما بلا معنى مثل الـ "APEC"، أو تنطوي على تكاليف اقتصادية وسياسية باهظة وغير متوقعة كما حدث بالنسبة للـ "NAFTA" والمكسيك. كما حاولت الإدارتان تطوير علاقات وثيقة مع دول المركز في الحضارات الأخرى على هيئة «مشاركات عالمية» مع روسيا أو «مشاركة بناء» مع الصين في مواجهة الصراعات الطبيعية بين الولايات المتحدة وتلك الدول. في نفس الوقت فشلت إدارة «كلينتون» في أن تجعل روسيا تشارك بإخلاص في البحث عن السلام في البوسنة، رغم مصلحة روسيا الرئيسية في الحرب كدولة مركز للأرثوذكسية.

وسيرًا وراء وهم الدولة متعددة الحضارات، أنكرت الولايات المتحدة على الأقليات الصربية والكرواتية حق تقرير المصير وساعدت على أن يخرج إلى حيز الوجود شريك إسلامي بلقاني لإيران، قائم على نظام الحزب الواحد. وبنفس الأسلوب أيدت الحكومة الأمريكية خضوع المسلمين للحكم الأرثوذكسي، مستمرة في اعتبار «شيشينيا جزءًا من الاتحاد الفيدرالي الروسي دون نقاش»، ورغم أن الأوروبيين يعترفون بشكل عام بالأهمية الأساسية للخط الفاصل بين المسيحية الغربية من جهة، والأرثوذكسية والإسلام من جهة أخرى، إلا أن الولايات المتحدة كما قال وزير خارجيتها: «لن تعترف بأي فصل رئيسي بين الأجزاء الكاثوليكية والأرثوذكسية في أوروبا». ولكن الذين لا يعترفون بالتقسيمات الأساسية سيصابون بالإحباط في النهاية، بسببها. في البداية كانت إدارة «كلينتون» تبدو غافلة عن ميزان القوى المتغير بين الولايات المتحدة ومجتمعات شرق آسيا، ومن هنا كانت تنادي كثيرًا بأهداف تتعلق بالتجارة وحقوق الإنسان والانتشار النووي وقضايا أخرى لم تكن قادرة على تحقيقها. وكانت الولايات المتحدة، بشكل عام، تجد صعوبة غير عادية في التكيف مع منطقة تتشكل فيها السياسة الكونية طبقاً لحركة المد والجزر الثقافية والحضارية.

**ثانياً:** كان التفكير الأمريكي بالنسبة للسياسة الخارجية يعاني أيضاً من التردد في تجنب أو تغيير أو حتى إعادة النظر أحياناً في السياسات المتبعة لمواجهة متطلبات الحرب الباردة. عند البعض كان ذلك يأخذ شكل الاستمرار في تصور عودة الاتحاد السوفيتي كخطر محتمل. وبشكل عام، كان الناس يميلون إلى تكريس تحالفات الحرب الباردة واتفاقيات السيطرة على السلاح. الـ "NATO" لابد أن يبقى كما كان أثناء الحرب الباردة. معاهدة الأمن اليابانية الأمريكية مسألة رئيسية بالنسبة لأمن شرق آسيا. معاهدة "ABM" يجب أن تحترم وتنفذ. معاهدة "CFE" لابد من تنفيذها. والواضح أن لا شيء من موروثة الحرب الباردة هذه يمكن أن ينحى جانباً ببساطة، كما أنه ليس من صالح الولايات المتحدة أو الغرب بالضرورة أن تبقى هذه الموروثة بنفس شكلها الذي كانت عليه في الحرب الباردة.

حقائق العالم المتعدد الحضارات توحى بأن الـ "NATO" لابد أن يتسع ليضم مجتمعات غربية أخرى تسعى إلى ذلك، ولابد من الاعتراف بأنه ليس هناك معنى لوجود دولتين كلتاهما عدو لدود للأخرى، وكلتاهما لا توجد بينها وبين بقية الأعضاء قرابة ثقافية.

معاهدة مثل "ABM" المصممة لمواجهة متطلبات الحرب الباردة وتأمين التعرض المتبادل للمجتمعات السوفيتية والأمريكية، وبالتالي تردع الحرب النووية بين الدولتين، قد تعوق قدرة الولايات المتحدة والمجتمعات الأخرى على حماية نفسها ضد أي تهديدات نووية غير متوقعة، أو أي أعمال هجومية من قبل حركات إرهابية أو مستبدين حمقى.

معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية ساعدت على ردع العدوان السوفيتي ضد اليابان، فما الهدف المقصود أن تخدمه هذه المعاهدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة؟ هل هو احتواء وردع الصين؟ أم إبطاء عملية التكيف الياباني مع الصين الصاعدة؟ أم وقف التوجهات العسكرية اليابانية؟

في اليابان تتصاعد شكوك متزايدة عن التواجد العسكري الأمريكي هناك، كما تتصاعد شكوك متزايدة كذلك في الولايات المتحدة حول الحاجة إلى التزام من طرف واحد بالدفاع عن اليابان. اتفاق القوات التقليدية في أوروبا "CFE" كان يهدف إلى تهدئة المواجهة بين حلفي الـ «ناتو» و«وارسو» في أوروبا الوسطى، وهي المواجهة التي زالت. الأثر الرئيسي للاتفاق الآن هو خلق صعوبات لروسيا في التعامل مع ما تتصور أنه تهديدات أمنية من قبل الشعوب الإسلامية في جنوبها.

ثالثًا: يمثل التنوع أو الاختلاف الحضاري تحديًا للاعتقاد الغربي والأمريكي خاصة في عالمية الثقافة الغربية. هذا الاعتقاد يتم التعبير عنه على نحو وصفي وعلى نحو معياري في نفس الوقت. وصفيًا، يرى أن كل المجتمعات تريد أن تتبنى القيم والمؤسسات والممارسات الغربية. وإذا ظهر أنه لا توجد لديها هذه الرغبة وأنهم يريدون أن يكونوا ملتزمين بثقافتهم التقليدية فلا بد أن يكونوا ضحايا «وعي زائف» يشبه ذلك الذي أوجده الماركسيون بين البروليتاريا التي كانت تؤيد الرأسمالية.

معياريًا، فإن المعتقدات الغربية العالمية تفترض أن شعوب العالم بأسره لابد لها أن تعتنق القيم والمؤسسات والثقافة الغربية، لأنها تجسد أرقى فكر ولأنها أكثرها استنارة وليبرالية وعقلانية وحادثة وتحضرًا.

في عالم الصدام الحضاري والإثني الناشئ، يعاني اعتقاد الغرب في عالمية ثقافته من ثلاث مشكلات: فهو اعتقاد زائف، ولا أخلاقي، وخطر. أما عن كونه زائفًا فتلك هي الفرضية المركزية لهذا الكتاب، وهي فرضية يلخصها جيدًا «مايكل هووارد»:

«الافتراض الغربي العام بأن التنوع الثقافي عبارة عن فضول تاريخي تأكل بسرعة بسبب نمو ثقافة أنجلوفونية عالمية مشتركة ذات توجه غربي تشكل قيمنا الأساسية.. وهذا بكل بساطة أمر غير صحيح»<sup>(15)</sup>. والقارئ الذي لم يقتنع حتى الآن بحكمة «سير مايكل» هذه، إنما يعيش في عالم بعيد جدًا عن العالم الذي نصفه في هذا الكتاب.

الاعتقاد بأن الشعوب غير الغربية لابد لها من أن تتبنى القيم والمؤسسات والثقافة الغربية، اعتقاد لا أخلاقي بسبب ما يجب عمله لكي يتحقق ذلك. إن وصول القوة الغربية إلى العالمية تقريباً في أواخر القرن التاسع عشر، والسيطرة الكونية للولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين قد نشرا قدرًا كبيرًا من الحضارة الغربية في أرجاء العالم. العالمية الأوروبية لم تعد موجودة على أي حال، والهيمنة الأمريكية تنحسر حتى ولو كان ذلك فقط لأنها لم تعد مطلوبة لحماية الولايات المتحدة ضد خطر عسكري سوفيتي بأسلوب الحرب الباردة.

الثقافة، كما ناقشنا، تتبع القوة. وإذا كانت المجتمعات غير الغربية سوف تتشكل مرة أخرى بواسطة الثقافة الغربية، فإن ذلك سيكون نتيجة لتوسع وانتشار وتأثير القوة الغربية. الاستعمار هو النتيجة المنطقية الضرورية للعالمية. بالإضافة إلى أن الغرب كحضارة في حالة نضج، لم تعد لديه الدينامية الاقتصادية أو الديموغرافية المطلوبة لفرض إرادته على المجتمعات

الأخرى، كما أن أي محاولة لعمل ذلك ستكون ضد القيم الغربية الخاصة بتقرير المصير والديمقراطية. وكلما مضت الحضارتان الآسيوية والإسلامية أكثر وأكثر في توكيد الصلة العالمية بحضارتيهما، فإن الغربيين سيتقبلون الصلة بين العالمية والاستعمار أكثر وأكثر.

عالمية الغرب خطر على العالم لأنها قد تؤدي إلى حرب بين دول المركز في حضارات مختلفة، وهي خطر على الغرب لأنها قد تؤدي إلى هزيمته. بسقوط الاتحاد السوفيتي، يرى الغربيون حضارتهم في وضع سيادة لا نظير له. بينما تبدأ المجتمعات الآسيوية والإسلامية وغيرها في اكتساب القوة في نفس الوقت، ومن هنا قد يؤدي بهم الأمر إلى تطبيق منطق «بروتس» المعروف والقوي:

«فيالقنا مملوءة حتى الحافة، قضيتنا ناضجة،

العدو يتزايد كل يوم

نحن على المرتفعات جاهزون للنزول

إذا سارت مع المد ستؤدي إلى الحظ السعيد

وإذا أهملت، فكل رحلة حياتها

سيكون مصيرها إلى المياه الضحلة والشقاء

لا بد لنا أن نأخذ اتجاه التيار عندما يكون موائياً

أو نخسر مغامرتنا».

على أن هذا المنطق أدى إلى هزيمة «بروتس» في «فيلبي»، والمسار الحصيف للغرب هو ألا يحاول أن يوقف تحول القوة، وإنما أن يعرف كيف يبحر في المياه الضحلة ويتحمل الشقاء ويخفف من مغامرته ويحمي ثقافته.

جميع الحضارات تمر بعمليات مشابهة من البزوغ والنهوض والانهيال، والغرب يختلف عن الحضارات الأخرى، ليس في طريقة تطوره وإنما في الطبيعة المميزة لقيمه ومؤسساته، وهذه تضم على نحو خاص: مسيحيته، تعدديته، فردانيته، وحكم القانون، وهي الأمور التي مكنت الغرب من اختراع الحداثة والتوسع في أرجاء العالم ومن أن يصبح محل حسد المجتمعات الأخرى. وفي مجموعها، فإن هذه الخواص غريبة بالنسبة للغرب. وكما يقول «آرثر شليزنجر الأصغر»: «أوروبا هي المصدر... المصدر الفريد لأفكار الحرية الفردية والديمقراطية السياسية وحكم القانون وحقوق الإنسان والحرية



الثقافية... هذه كلها أفكار «أوروبية» وليست آسيوية ولا إفريقية ولا شرق أوسطية، إلا بالتبني»، وهي التي تجعل الحضارة الغربية فريدة، كما أن الحضارة الغربية ذات قيمة لا لأنها عالمية وإنما لأنها فريدة. وبالتالي فإن المسؤولية الرئيسية على قادة الغرب ليست هي محاولة إعادة تشكيل الحضارات الأخرى على صورة الغرب وهذا ليس في مستطاع قدراتهم المتدهورة، وإنما في الحفاظ على الصفات الفريدة للثقافة الغربية وتجديدها. ولأن الولايات المتحدة هي أقوى دولة غربية، فإن هذه المسؤولية بكاملها تقع على عاتقها.

وللحفاظ على الحضارة الغربية في وجه القوة الغربية المتدهورة يصبح من صالح الولايات المتحدة والدول الأوروبية أن:

- تحقق تكاملاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً أكبر وتنسق بين سياساتها حتى تحول دون استغلال دول الحضارات الأخرى للاختلافات القائمة بينها.
- تدمج دول أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى في الاتحاد الأوروبي وال«ناتو»؛ وهي دول الفيزيغارد وجمهوريات البلطيق وسلوفينيا وكرواتيا.
- تشجع تغريب أمريكا اللاتينية وانحيازها إلى الغرب بقدر المستطاع.
- تكبح القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية.
- تبطل من عملية ابتعاد اليابان عن الغرب وتوجهها نحو التكامل مع الصين.
- تقبل أن تكون روسيا مركزاً للأرثوذكسية وقوة إقليمية رئيسية ذات مصالح مشروعة في أمن حدودها الجنوبية.
- تحافظ على تفوقها التكنولوجي والعسكري على الحضارات الأخرى، ثم الأهم من ذلك كله أن تعترف بأن التدخل الغربي في شئون الحضارات الأخرى يمكن أن يكون المصدر الوحيد والأشد خطراً بالنسبة لعدم الاستقرار والصراع الكوني المحتمل في عالم متعدد الحضارات.

في أعقاب الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة مُستهلَكة في جدل كبير حول المسار الملائم للسياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة في هذه الحقبة لا يمكنها أن تسيطر على العالم ولا أن تهرب منه. فلا العالمية ولا الانعزالية ولا التعددية ولا الأحادية يمكن أن تكون الأفضل لخدمة مصالحها. إن مصالحها يمكن أن تتقدم بتجنب كل هذه الإجراءات المتطرفة والمتعارضة، وبأن تتبنى بدلاً من ذلك سياسة أطنلطية للتعاون الوثيق مع شركائها الأوروبيين من أجل حماية وترقية مصالح وقيم الحضارة الفريدة التي يشتركون فيها.



## حرب الحضارات والنظام:

إن حرباً كونية تشارك فيها دول المركز في حضارات العالم الرئيسية أمر بعيد الاحتمال، ولكنه ليس مستحيلاً. وحرب كهذه كما أوضحنا، قد تنشأ نتيجة تصعيد حرب من حروب خطوط التقسيم بين جماعات من حضارات مختلفة، وتضم على الأرجح دولاً إسلامية في جانب، ودولا غير إسلامية في جانب آخر. كما أن التصعيد يصبح أكثر احتمالاً إذا كانت دول المركز الإسلامية الطامحة تتنافس لتقديم المساعدة لشركائها في الدين. وتصبح أقل احتمالاً بسبب المصالح التي قد تكون لدول القرابة من الدرجة الثانية أو الثالثة في عدم التورط في الحرب.

ميزان القوى المتغير بين الحضارات وبين دول المركز بها، هو أيضاً أحد المصادر الخطرة لحرب كونية بين الحضارات. إن صعود الصين، والتأكيد المتزايد «لأكبر لاعب في تاريخ الإنسانية» إذا استمر، سوف يخلق توترًا شديدًا في الاستقرار العالمي في أوائل القرن الحادي والعشرين. وبزوغ الصين كقوة مهيمنة في شرق وجنوب شرق آسيا سيكون ضد المصالح الأمريكية كما تُفسّر تاريخياً. ويفرض وجود هذه المصالح: كيف يمكن أن تتطور الحرب بين الولايات المتحدة والصين

نفترض أننا في عام 2010، القوات الأمريكية خرجت من كوريا بعد أن اتحدت، الوجود العسكري الأمريكي في اليابان انخفض، تايوان وصين البر الرئيسي توصلتا إلى تكيف تحتفظ فيه تايوان بمعظم استقلالها الحالي ولكنها تقر بكل وضوح بسيادة «بكين»، وبفضل رعاية الصين استطاعت أن تدخل الأمم المتحدة بنفس الأسلوب الذي تم مع أوكرانيا وروسيا البيضاء (بيلاروسيا) في سنة 1946، تنمية الموارد البترولية في بحر الصين الجنوبي تتقدم بسرعة ومعظمها برعاية الصين، وبعض المناطق الخاضعة للسيطرة الفيتنامية تقوم شركات أمريكية بتطويرها.

وبسبب كل إمكانيات القوة هذه، تتعاظم ثقة الصين بنفسها فتعلن أنها سوف تفرض سيطرتها على البحر بكامله وعلى كل ما كانت تطالب بالسيادة عليه. الفيتناميون يقاومون، وينشب القتال بين السفن الحربية الصينية والفيتنامية. الصينيون المتهلفون للانتقام بسبب الإذلال الذي لحق بهم في سنة 1979، يقومون باحتلال فيتنام. الفيتناميون يطلبون المساعدة من أمريكا. الصينيون يحذرون الولايات المتحدة لكي تظل بعيدة. اليابان ودول آسيا الأخرى يرتعدون خوفاً. الولايات المتحدة تعلن أنها لن تقبل أن تتهرب الصين فيتنام وتطالب بفرض عقوبات اقتصادية على الصين، وتدفع

بقواتها المحمولة الباقية إلى بحر الصين الشمالي. الصينيون يستنكرون ذلك ويعتبرونه انتهاكاً لمياههم الإقليمية ويوجهون ضربات جوية للقوة الأمريكية. جهود السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس وزراء اليابان لوقف إطلاق النار تفشل، وينتشر القتال ليعم مناطق أخرى في آسيا، اليابان تحظر استخدام القواعد الأمريكية الموجودة على أراضيها في العمل ضد الصين ولكن الولايات المتحدة تتجاهل هذا الحظر. اليابان تعلن حيادها وتقوم بعزل القواعد. الغواصات والطائرات التي تعمل من قواعد في تايوان والبر الرئيسي تنزل خسائر فادحة بالسفن الأمريكية وتسهيلات في شرق آسيا. في نفس الوقت تدخل القوات البرية الصينية هانوي وتحتل أجزاء كبيرة من فيتنام. وحيث إن كلا من الصين والولايات المتحدة لديه صواريخ قادرة على توجيه الأسلحة النووية إلى أراضي الآخر، يحدث تحفظ ضمني ولا تستخدم هذه الأسلحة في المراحل الأولى من الحرب، إلا أن الخوف من مثل هذه الهجمات موجود في كلا المجتمعين وهو أقوى في الولايات المتحدة. لذا يبدأ الكثير من الأمريكيين في التساؤل: لماذا يتعرضون لهذا الخطر؟ وما الفرق إذا سيطرت الصين على بحر الصين الجنوبي وفيتنام أو حتى على جنوب شرق آسيا بالكامل؟

معارضة الحرب قوية وبخاصة في الولايات التي تسيطر عليها الهيسبانية في جنوب غرب الولايات المتحدة والتي تقول شعوبها وحكوماتها: «هذه ليست حربنا»، ويحاولون أن يكون خيارهم على نمط نيو إنجلند في حرب سنة 1812، وبعد أن يعزز الصينيون انتصاراتهم الأولية في شرق آسيا يبدأ الرأي العام الأمريكي في التحرك في الاتجاه الذي كانت تتمناه اليابان في سنة 1942: إن تكلفة إلحاق هزيمة بهذا التوكيد الجديد للقوة المهيمنة باهظة جدًا، دعنا نهدأ من أجل التوصل إلى إنهاء لذلك القتال المتقطع أو تلك «الحرب الزائفة» الدائرة في جنوب الباسيفيك. إلا أن هذه الحرب لها تأثير في نفس الوقت على الدول الرئيسية في حضارات أخرى. فالهند تنتهز الفرصة التي تتيحها لها الصين بتقيدها بشرق آسيا لكي تشن هجومًا ساحقًا على باكستان، وفي ذهنها تجريد تلك الدولة من قدراتها العسكرية النووية والتقليدية.

الهند تنجح في البداية، ولكن التحالف العسكري بين باكستان وإيران والصين ينشط، وتهرع إيران لمساعدة باكستان بقوات عسكرية حديثة ومتقدمة. الهند تغوص في مستنقع الحرب مع قوات إيرانية وعصابات باكستانية من جماعات إثنية كثيرة مختلفة. كل من الهند وباكستان يلجأ إلى الدول الإسلامية طلبًا للمساعدة - الهند تحذر من خطر السيطرة الإيرانية على جنوب شرق آسيا - ولكن النجاح الأولي للصين ضد الولايات المتحدة يحفز

على تحركات رئيسية معادية للغرب في المجتمعات الإسلامية. الحكومات الموالية للغرب في الدول العربية وتركيا تسقط الواحدة بعد الأخرى بفعل الحركات الإسلامية التي تقويها الكتائب الأخيرة من الوفرة الشبابية. انبعاث التوجهات المعادية للتغريب والتي يثيرها الضعف الغربي يؤدي إلى هجوم عربي شامل على إسرائيل التي تعتبر الصورة المصغرة للولايات المتحدة.

الأسطول السادس لا يستطيع أن يتوقف. الصين والولايات المتحدة تحاولان حشد الدعم من دول رئيسية أخرى، وحيث إن الصين تسجل انتصارات عسكرية، تبدأ اليابان في الانضمام إليها بكل عصبية محولة موقفها من الحياد التقليدي إلى حياد تقليدي موال للصين، ثم ترسخ لمطالبها بعد ذلك وتصبح دولة مشاركة في الحرب ضد عدو مشترك.

القوات اليابانية تقوم باحتلال القواعد الأمريكية المتبقية في اليابان، كما تقوم القوات الأمريكية بإجلاء قواتها على عجل. تعلن الولايات المتحدة حصارًا على اليابان وتشترك السفن الأمريكية واليابانية في قتال متقطع غربي الباسيفيك. في بداية الحرب اقترحت الصين معاهدة أمن متبادل مع روسيا (تذكرنا بمعاهدة هتلر - ستالين على نحو ما)، إلا أن النجاحات الصينية يكون لها أثر عكسي على روسيا أكثر مما هو على اليابان.

توقعات الانتصار الصيني والسيطرة الصينية الكاملة على شرق آسيا تخيف موسكو. وحيث تتحرك روسيا في اتجاه معاد للصين وتبدأ في تعزيز قواتها في سيبيريا، يتدخل المستوطنون الصينيون في سيبيريا - وهم كثيرون - في هذه التحركات. حينئذ تتدخل الصين عسكرياً لحماية أبنائها فتحتل «فيلاديفستوك» و«وادي أمور» وأجزاء مهمة أخرى من شرق سيبيريا. وعندما يتسع نطاق القتال بين روسيا والقوات الصينية في سيبيريا الوسطى تظهر تمردات في منغوليا التي كانت الصين قد وضعتها تحت «الحماية».

التحكم في النفط والوصول إليه أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجميع الأطراف المتحاربة. فالإيابان بالرغم من استثمارها الواسع في الطاقة النووية، مازالت تعتمد على واردات النفط وهذا يقوي من ميلها إلى التكيف مع الصين وتأمين تدفق النفط إليها من الخليج الفارسي واندونيسيا وبحر الصين الجنوبي. أثناء سير الحرب، وحيث تصبح الدول العربية تحت سيطرة المسلحين الإسلاميين، تتناقص إمدادات النفط من الخليج الفارسي إلى حد هزيل، ويصبح الغرب بالتالي معتمداً بدرجة متزايدة على الوارد من روسيا والقوقاز وآسيا الوسطى، الأمر الذي يجعله يكثف جهوده لاستمالة روسيا إلى جانبه وتأييدها في بسط نفوذها على الدول الإسلامية الغنية بالنفط والموجودة إلى الجنوب منها.

في نفس الوقت تحاول الولايات المتحدة جاهدة حشد الدعم الكامل لها من حلفائها الأوروبيين، الذين يمدون لها يد المساعدة الاقتصادية والسياسية ويترددون في التورط العسكري. الصين وإيران خائفتان من تجمع الدول الغربية في النهاية خلف الولايات المتحدة، حتى كما ساعدت الولايات المتحدة كلاً من إنجلترا وفرنسا في النهاية في حربين عالميتين.

ولكي يمنعوا ذلك، يقومون سرّاً بنشر صواريخ ذات قدرة متوسطة المدى في البوسنة والجزائر ويحذرون القوى الأوروبية لكي تبقى بعيدة عن الحرب. وكما كانت الحال دائماً في جهود الصين لكي ترعب دولاً أخرى غير اليابان، فإن هذا العمل تكون له نتائج على عكس ما تريد الصين. الاستخبارات الأمريكية تكتشف أمر الصواريخ وتبلغ عنها، ويعلن مجلس الـ «ناتو» أن لابد من إزالتها فوراً. وقبل أن ينصرف الـ «ناتو»، تقوم صربيا التي ترغب في استعادة دورها التاريخي كمُدافع عن المسيحية ضد الأتراك، بغزو البوسنة. وتنضم إليها كرواتيا وتحتل الدولتان البوسنة وتقتسمانها وتستوليان على الصواريخ وتقومان بجهود لاستكمال التطهير العرقي الذي كانتا قد أجبرتا على التوقف عنه في التسعينيات. ألبانيا وتركيا تحاولان مساعدة البوسنيين، اليونان وبلغاريا تقومان بغزو تركيا الأوروبية وينتشر الفزع في أسطنبول ويفر الأتراك عبر البوسفور، في نفس الوقت ينفجر صاروخ حامل لرأس نووية بالقرب من مرسيليا كان قد أطلق من الجزائر، ويقوم الـ «ناتو» بالانتقام بهجمات جوية ضد أهداف في شمال إفريقيا. وهكذا أصبحت الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والهند مشتركة في صراع كوني حقيقي، ضد الصين واليابان ومعظم الدول الإسلامية.

كيف يمكن أن تنتهي حرب كهذه؟

الجانبان لديهما قدرات نووية. ومن الواضح أن هذه القدرات لو استخدمت في أكثر من اللعب في الحد الأدنى، فإن الدول الرئيسية في كلا الجانبين يمكن أن تدمر تماماً. ولو نجح الردع المتبادل، فإن الإنهاك المتبادل يمكن أن يؤدي إلى تفاوض وهدنة، ولكن ذلك لن يحل القضية الرئيسية، قضية الهيمنة الصينية على شرق آسيا.

من ناحية أخرى، قد يحاول الغرب أن يلحق الهزيمة بالصين عن طريق استخدام القوة العسكرية التقليدية. انحياز اليابان إلى جانب الصين يحقق للأخيرة الوقاية عن طريق شريط عازل يمنع الولايات المتحدة من استخدام قواتها البحرية ضد مراكز الكثافة السكانية والصناعية الصينية على امتداد ساحلها. البديل، هو الاقتراب من الصين من الجهة الغربية. القتال بين روسيا والصين يجعل الـ «ناتو» يرحب بـ «روسيا»، كعضو في المنظمة والتعاون

معها للوقوف ضد الإغارات الصينية في سيبيريا، والحفاظ على سيطرة روسيا على الدول الإسلامية الغنية بالنفط والغاز في آسيا الوسطى، وتبني انتفاضات أهالي التبت ضد الصينيين وكذلك انتفاضات «الأويغور» و«المنغولين»، وبالتدريج تعبئه ونشر قوات غربية وروسية ناحية الشرق في سيبيريا من أجل الهجوم الأخير عبر السور العظيم نحو بكين ومنشوريا وقلب أراضي الـ «هان».

وأيا كانت النتيجة المباشرة لهذه الحرب الحضارية الكونية (تدمير نوري متبادل أو توقف بعد تفاوض نتيجة الإنهاك المتبادل أو المسيرة النهائية للقوات الروسية والغربية في ميدان تيانان من)، فإن النتيجة الأشمل على المدى البعيد ستكون حتماً هي الانهيار الكبير في القوة الاقتصادية والديموغرافية لكل المشاركين الرئيسيين في الحرب. ونتيجة لذلك، فإن القوة الكونية التي كانت قد تحولت عبر القرون من الشرق إلى الغرب، ثم بدأت حينئذ في التحول عائدة من الغرب إلى الشرق، سوف تتحول الآن من الشمال إلى الجنوب. أكثر المستفيدين من حرب الحضارات هي الحضارات التي امتنعت عن الاشتراك فيها فيه. وبخروج الغرب وروسيا والصين واليابان مدمرين بدرجات مختلفة، يصبح الطريق مشرعاً أمام الهند - إذا نجت من هذا الدمار حتى وإن كانت مشاركة. لكي تحاول إعادة تشكيل العالم على امتداد خطوط هندوسية.

قطاعات كبيرة من الشعب الأمريكي تعزو ضعف الولايات المتحدة الشديد إلى التوجه الغربي الضيق لنخب الـ WASP<sup>39</sup>، والقادة الهيسبانيون يصلون إلى السلطة مدعومين بالوعد بمساعدة واسعة على نمط مشروع مارشال من دول أمريكا اللاتينية المزدهرة التي لم تشارك في الحرب. من جانب آخر، فإن إفريقيا لا تملك إلا القليل الذي يمكن أن تقدمه لإعادة بناء أوروبا، وبدلاً من ذلك تلفظ حشوداً من البشر المعبئين اجتماعياً للانقضاض على البقايا.

في آسيا، إذا كانت الصين واليابان وكوريا قد دمرت في الحرب، فإن القوة ستتحوّل في اتجاه الجنوب أيضاً. إندونيسيا التي ظلت محايدة تصبح هي الدولة المسيطرة. وتوجيه من مستشاريها الاستراتيجيين تعمل على تشكيل الأحداث من نيوزيلندا في الشرق إلى ميانمار وسريلانكا في الغرب وفيتنام في الشمال. كل ذلك ينذر بصراع مستقبلي مع الهند والصين العائدة إلى الحياة. مركز السياسة العالمية يتحرك جنوباً على أي حال.

وإذا كان هذا السيناريو يبدو محض خيال وغير قابل للتصديق، فهذا أمر جيد، ودعنا نأمل ألا تكون هناك سيناريوهات أخرى لحرب حضارية كونية أكثر

قابلية للتصديق.

أما ما هو أكثر قابلية للتصديق وبالتالي الأكثر إزعاجاً في هذا السيناريو فهو سبب الحرب: تَدْخُل دولة مركز في إحدى الحضارات (الولايات المتحدة) في نزاع بين دولة مركز في حضارة أخرى (الصين) ودولة عضو في تلك الحضارة (فيتنام).

هذا التدخل كان ضرورياً بالنسبة للولايات المتحدة، لدعم القانون الدولي، وصد العدوان، وحماية حرية البحار، والحفاظ على طريقها إلى نفط بحر الصين الجنوبي، ومنع سيطرة قوة منفردة على شرق آسيا. بالنسبة للصين، هذا التدخل لم يكن مسموحاً به، وإنما هي محاولة متعجرفة من الدولة الغربية القائدة لإذلال وإرهاب الصين وإثارة المعارضة ضدها داخل مجال نفوذها المشروع وإنكار دورها الملائم في الشؤون العالمية.

وباختصار، فإن تجنب حروب رئيسية بين الحضارات في الحقبة القادمة يتطلب أن تحجم دول المركز عن التدخل في صراعات الحضارات الأخرى. وسوف تجد بعض الدول بلا شك صعوبة في قبول هذه الحقيقة، وبخاصة الولايات المتحدة.

«قانون الامتناع» هذا، أي أن تمتنع دول المركز عن التدخل في صراعات داخل الحضارات الأخرى، هو أول متطلبات السلام في عالم متعدد الحضارات، متعدد الأقطاب.

المتطلب الثاني هو «قانون الوساطة المشتركة»، أي أن تتفاوض دول المركز مع بعضها الآخر لاحتواء أو إيقاف حروب خطوط التقسيم الحضاري بين دول أو جماعات داخل حضاراتها.

قبول هذه القوانين في عالم تسود فيه مساواة أكبر بين الحضارات، لن يكن من السهل على الغرب أو على تلك الحضارات التي تسعى إلى أن تكمل دور الغرب، أو أن تحل محله في السيطرة.

على سبيل المثال، في عالم كهذا قد نرى دول المركز أن من حقها (حق الامتياز) أن تمتلك أسلحة نووية بينما تنكر ذلك الحق على أعضاء آخرين في نفس الحضارة.

عندما كان «**ذو الفقار علي بوتو**» يتجه بفكره نحو السعي لتطوير «قدرة نووية كاملة» لباكستان كان يبرر ذلك بقوله: «نحن نعلم أن إسرائيل وجنوب إفريقيا لديهما قدرة نووية كاملة. والحضارات المسيحية واليهودية



والهندوسية لديها تلك القدرة أيضاً، الحضارة الإسلامية فقط هي التي لا تملكها، ولكن هذا الوضع كان على وشك أن يتغير»(18).

المنافسة على الزعامة داخل الحضارات التي لا يوجد بها دولة مركز، قد تشير أيضاً المنافسة على الأسلحة النووية. رغم أن إيران لها علاقات وثيقة مع باكستان، إلا أنها تشعر جيداً أنها في حاجة إلى أسلحة نووية بقدر حاجة باكستان إليها. من جانب آخر فإن البرازيل والأرجنتين قد تخلتا عن برامجهما في هذا الاتجاه، كما قامت جنوب إفريقيا بتدمير أسلحتها النووية رغم أنها قد تكون راعبة في الحصول عليها، إذا بدأت نيجيريا تطوير قدراتها في هذا المجال. ورغم أن الانتشار النووي ينطوي على بعض المخاطر كما أشار «سكوت سيجان» وآخرون، إلا أن عالماً توجد فيه دولة مركز واحدة أو دولتان في كل من الحضارات الرئيسية تملكان وحدهما أسلحة نووية، قد يكون عالماً مستقرًا إلى حد ما.

معظم المؤسسات أو المنظمات الدولية الرئيسية نشأت بعد الحرب العالمية بفترة قصيرة، وتم تشكيلها وفقاً للمصالح والقيم والممارسات الغربية. وحيث إن الحضارة الغربية في حالة انهيار مقارنة بالحضارات الأخرى، فإن الضغوط سوف تستمر لإعادة تشكيل هذه المؤسسات لكي تتكيف مع مصالح تلك الحضارات. القضية الأكثر وضوحاً والأكثر أهمية، وربما الأكثر إثارة للجدل، تتعلق بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. هذه العضوية مكونة من قوى رئيسية خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة، وتحمل علاقة متناقصة بحقيقة القوة في العالم. وعبر المسار بعيد المدى، فإما أن تحدث تغييرات في عضوية المجلس أو أن تُستحدث أساليب أخرى أقل رسمية من أجل التعامل مع القضايا الأمنية، ولو مثل اجتماعات السبعة الكبار التي تتناول القضايا الاقتصادية العالمية.

في عالم متعدد الحضارات، الوضع المثالي هو أن يكون لكل حضارة من الحضارات الرئيسية مقعد واحد دائم على الأقل في مجلس الأمن. في الوقت الحاضر، ثلاث حضارات فقط لها مقاعد دائمة. الولايات المتحدة وافقت على عضوية اليابان وألمانيا، ولكن الواضح أنهما لن تكونا عضوين دائمين إلا إذا تحقق ذلك بالنسبة للدول الأخرى.

البرازيل اقترحت خمسة أعضاء دائمين جدد بدون حق «الفيتو» وهي: ألمانيا، واليابان، والهند، ونيجيريا، والبرازيل. ومعنى ذلك أن يظل بليون مسلم في العالم بدون تمثيل، إلا إذا حملت نيجيريا هذه المسؤولية.

ومن وجهة نظر حضارية، واضح أن اليابان والهند لابد أن تكونا عضوين دائمين، كما أن إفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم الإسلامي لابد أن يكون لهم مقاعد دائمة يمكن شغلها بشكل دوري بواسطة الدول الرئيسية في تلك الحضارات، ويكون الاختيار عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية (بدون الولايات المتحدة)، كما سيكون من الملائم كذلك دمج المقعدين البريطانيين والفرنسي في مقعد واحد للاتحاد الأوروبي، يقوم الاتحاد باختيار من يشغله. سيع حضارات سيكون لكل منها مقعد واحد وللغرب اثنان، وهي حصص تمثل توزيع البشر والثروة والقوة في العالم بشكل عام.

# العوامل المشتركة في الحضارة

يتبنى بعض الأمريكيين التعددية الثقافية في الداخل، وبعضهم يتبنى العالمية في الخارج، والبعض يفعل الشئين معاً. التعددية الثقافية في الداخل تهدد الولايات المتحدة والغرب. العالمية في الخارج تهدد الغرب كما تهدد العالم. وكلاهما ينكر فريدة الثقافة الغربية.

دعاة الواحدة الثقافية يريدون أن يجعلوا العالم مثل أمريكا. دعاة التعددية الثقافية في الداخل يريدون أن يجعلوا أمريكا مثل العالم. أمريكا متعددة الثقافة مستحيلة، لأن أمريكا غير غربية لن تكون أمريكية.

عالم متعدد الثقافة، لا يمكن تجنبه لأن الإمبراطورية الكونية أمر مستحيل. الإبقاء على الولايات المتحدة والغرب يتطلب تجديد الهوية الغربية. أمن العالم يتطلب قبول التعددية الكونية. هل فراغ العالمية الغربية وواقع التنوع الثقافي الغربي يؤديان حتماً وبشكل نهائي إلى النسبية الأخلاقية والثقافية؟ إذا كانت العالمية تجعل الاستعمار شرعياً، فهل تجعل النسبية القمع شرعياً؟ مرة أخرى نجد أن الإجابة عن هذه الأسئلة هي: «نعم» و«لا». الثقافات نسبية والأخلاق مطلقة. الثقافات كما يقول «مايكل والزر»: «سميكة»، إنها تصف المؤسسات وأنماط السلوك من أجل إرشاد الناس إلى الطرق الصحيحة في مجتمع ما. فوق ووراء ومن قلب هذه الأخلاق القصوى توجد أخلاق «رقيقة» تجسد في حدها الأدنى «الملاحم المتكررة لأخلاق معينة قصوى أو سميكة»، المفاهيم الأخلاقية الدنيا للحقيقة والعدل موجود في كل الأخلاق «السميكة» ولا يمكن أن تنفصل عنها. هناك أيضاً وصايا أخلاقية دنيا مثل «القوانين ضد القتل والخداع والتعذيب والاضطهاد والظلم». والمشارك بين الناس هو «الإحساس بعدو (أو شر) مشترك أكثر مما هو الالتزام بثقافة مشتركة».

المجتمع الإنساني «عالمي لأنه إنساني، وخاص لأنه مجتمع». نحن نسير مع الآخرين أحياناً، ولكننا نسير بمفردنا معظم الوقت، إلا أن الأخلاق «الرقيقة». الدنيا، جزء من الشرط الإنساني العام، كما أن النزعات العامة موجودة في كل الثقافات. وبدلاً من تبني الملاحم العامة المفترضة في حضارة ما، فإن ضروريات التعايش الثقافي تتطلب البحث عما هو مشترك بالنسبة لمعظم الحضارات. وفي عالم متعدد الحضارات فإن المسار البئاء هو التخلي عن العالمية وقبول التنوع والبحث عن العوامل المشتركة.

في سنغافورة، جرت محاولة نسبية لتحديد هذه العوامل المشتركة في مكان صغير جداً في أوائل التسعينيات. سكان سنغافورة تقريباً عبارة عن

76% صينيون، 15% ملاي ومسلمين و6% هنود «هندوس» و«سيخ». في الماضي كانت الحكومة قد حاولت أن تتبنى «القيم الكونفوشية» بين الشعب ولكنها صممت أيضاً على أن يتعلم الجميع الإنجليزية وأن يتقنوها. في يناير 1989 أشار الرئيس «وي كيم وي» في خطاب افتتاح البرلمان إلى تعرض 2.7 مليون سنغافوري للمؤثرات الثقافية الغربية التي «وضعتهم في احتكاك مباشر مع الأفكار الجديدة والتكنولوجيا القادمة من الخارج»، ولكنها قد «عرضتهم» أيضاً لـ «أساليب حياة وقيم غريبة»، وحذر من أن «الأفكار الآسيوية التقليدية المتعلقة بالأخلاق والواجب والمجتمع، والتي أبقت علينا في الماضي، تفسح الطريق لنظرة للحياة أكثر تغرباً وفردانية وتمركزاً حول الذات». وقال إن من الضروري تحديد القيم الجوهرية «التي تمسك بجوهر أن تكون سنغافورياً». واقترح الرئيس «وي» أربع قيم: «وضع المجتمع قبل الذات، ودعم الأسرة بصفتها كتلة البنية الأساسية في المجتمع، وحل القضايا الرئيسية عن طريق الإجماع بدلاً من الخلاف، والتأكيد على التسامح والتآلف الجنسي والديني». وقد أدى حديثه إلى مناقشات واسعة للقيم السنغافورية، وبعد عامين صدرت «ورقة بيضاء» تحدد موقف الحكومة. هذه الورقة البيضاء أقرت القيم الأربعة المقترحة من قبل الرئيس ولكنها أضافت قيمة خامسة لدعم الفرد، وكان ذلك إلى حد كبير بسبب الحاجة إلى تأكيد أولية الجدارة الفردية في المجتمع السنغافوري، في مواجهة القيم الكونفوشية في التسلسل الهرمي والأسرة والتي قد تؤدي إلى محاباة الأقارب، وحددت الورقة البيضاء القيم المشتركة بين السنغافوريين كما يلي:

- الأمة قبل التجمع (الإثني) والمجتمع قبل النفس.

- الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع.

- الاحترام والدعم المجتمعي للفرد.

- الإجماع بدلاً من الخلاف.

- التآلف الجنسي والديني.

وعند ذكر التزام سنغافورة بالديمقراطية البرلمانية والتفوق الحكومي، أستبعد بيان «القيم المشتركة»، القيم الأساسية من المجال. الحكومة أكدت أن سنغافورة كانت «مجتمعاً آسيوياً في جوانب مهمة» ولا بد أن تبقى كذلك. «السنغافوريون ليسوا أمريكيين ولا أنجلو ساكسون رغم أننا نتكلم الإنجليزية ونرتدي الملابس الغربية.. ولو أصبح من الصعب على المدى الطويل تمييز السنغافوريين عن الأمريكيين أو الإنجليز أو الاستراليين، أو أصبحوا - على

أسوأ افتراض - تقليدًا بئسًا لهم (أي دولة ممزقة) فسوف نخسر أفضليتنا على تلك المجتمعات، تلك الأفضلية التي تمكننا من الحفاظ على مجتمعنا عالميًا.

المشروع السنغافوري كان جهدًا طموحاً ومستنيراً لتحديد هوية ثقافية سنغافورية مشتركة بين جماعاتها العرقية والدينية، تميزها عن الغرب. من المؤكد أن بيانًا عن القيم الغربية، خاصة الأمريكية، سوف يعطي أهمية أكبر لحقوق الفرد إزاء حقوق المجموع، ولحرية التعبير والصدق الناتجة عن صراع الأفكار، وللمشاركة السياسية والمنافسة، ولحكم القانون في مقابل أحكام الخبراء والحكماء والمسؤولين. على المستوى الأخلاقي «الراقي» هناك على الأقل بعض العوامل المشتركة بين آسيا والغرب. بالإضافة إلى أن الأديان الرئيسية في العالم: المسيحية الغربية والأرثوذكسية والهندوسية والبوذية والإسلام والكونفوشية والطاوية واليهودية، تشترك كلها في بعض القيم الأساسية، كما أشار كثيرون، ومهما كانت الدرجة التي قسموا بها البشرية. ولو قيض للبشر أن يتبنوا حضارة عالمية، فإنها سوف تنبثق تدريجياً من خلال استكشاف وتوسيع هذه العوامل المشتركة.

وهكذا، بالإضافة إلى «قانون الامتناع»، و«قانون الوساطة المشتركة»، فإن القانون الثالث للسلام في عالم متعدد الحضارات، هو «قانون العوامل المشتركة»: لا بد أن تبحث شعوب جميع الحضارات عن تلك القيم والمؤسسات والممارسات المشتركة بينهم وبين شعوب الحضارات الأخرى وأن يقوموا بتوسيعها.

هذا الجهد يمكن أن يسهم، ليس فقط في وضع حد لصدام الحضارات، وإنما أيضاً في تقوية «الحضارة» بمفهومها المفرد (الكلمة موضوعة بين علامتي تنصيص للتوضيح). «الحضارة» بمفهوم المفرد تشير إلى مزيج معقد من الأخلاق والدين والتعليم والفن والفلسفة والتكنولوجيا والرخاء المادي و- ربما - أشياء أخرى. هذه الأشياء كلها لا تختلف بالضرورة عن بعضها البعض، إلا أن الدراسين يمكنهم بسهولة أن يحددوا نقاطاً عليا ونقاطاً دنيا في مستوى الحضارة عبر تاريخ الحضارات.

السؤال إذن هو: كيف يمكن أن يحدد المرء المرتفعات والمنخفضات في تطوير البشرية للحضارة؟ إذا كان هناك اتجاه هكذا، فهل هو نتاج عمليات التحديث التي تزيد من سيطرة البشر على بيئتهم، ومن هنا تولد مستويات أعلى وأعلى من التعقيد التكنولوجي والرخاء المادي؟ وفي الحقبة المعاصرة، هل المستوى العالي من التحديث مطلب ضروري لمستوى أعلى

من الحضارة؟ أم أن مستوى الحضارة يختلف بداية داخل تاريخ الحضارات الفردية؟

هذه القضية، هي أحد التجليات الأخرى للجدل حول الطبيعة الخطية أو الدائرية للتاريخ. من المتصور أن التحديث والتطور الأخلاقي الإنساني، اللذين ينتجان عن طريق التعليم الأرقى والوعي والفهم للمجتمع الإنساني وبنيته الطبيعية، يفرزان حركة مستمرة نحو مستويات من الحضارة أعلى فأعلى. من الناحية الأخرى، فإن مستويات الحضارة - وببساطة - قد تعكس مراحل في تطور الحضارات. عندما تبرز الحضارات أولاً، فإن شعوبها عادة ما يكونون نشطاء وحركيين ودقيقين وتوسعيين، ونسبياً يكونون غير متحضرين. وعندما تتطور الحضارة، تصبح أكثر استقراراً وتطوّر الأساليب والمهارات التي تجعلها أكثر تحضراً. وحيث إن المنافسة بين عناصرها المكونة تتناقص تدريجياً وتنشأ حالة عالمية، تصل الحضارة إلى مستوى حضاري.. إلى «عصرها الذهبي» مع ازدهار للأخلاق والفن والأدب والفلسفة والتكنولوجيا والكفاءة العسكرية والاقتصادية والسياسية. وعندما تدخل في الانهيار كحضارة، فإن مستواها الحضاري ينهار أيضاً حتى تختفي تحت أنقاض حضارة أخرى منتفضة، ذات مستوى حضاري أقل. التحديث عموماً، يعزز المستوى المادي للحضارة في كل العالم. ولكن هل عزز الأبعاد الأخلاقية والثقافية للحضارة؟

في بعض الجوانب تبدو الحال هكذا. العبودية والتعذيب وسوء معاملة الأفراد أصبحت أقل قبولاً، فأقل، في العالم المعاصر. ولكن هل ذلك مجرد نتيجة لأثر الحضارة الغربية على الثقافات الأخرى، وبالتالي يمكن أن يحدث انهيار أخلاقي عندما تنهار الحضارة الغربية؟ هناك في التسعينيات أدلة كثيرة على علاقة نموذج «الفوضى المطلقة» في العلاقات الدولية:

هنالك انهيار كوني في القانون والنظام، ومافيا عابرة للقوميات، وكارتلات للمخدرات، وإدمان متزايد لها في كثير من المجتمعات، وضعف عام في الأسرة، وانهيار في الثقة والتضامن في كثير من الدول، وعنف إثني وديني وحضاري، وحكم بقوة السلاح يسود أنحاء كثيرة من العالم. وفي مدينة بعد أخرى. موسكو، ريودي جانيرو، بانجكوك، شانغهاي، لندن، روما، وارسو، طوكيو، جوهانسبرج، دلهي كراتشي، القاهرة، بوجوتا، واشنطن - تبدو معدلات الجريمة في صعود كبير وتخبو عناصر الحضارة الرئيسية. الناس يتكلمون عن أزمة كونية في الحكم. صعود المؤسسات العابرة للقوميات المنتجة للسلع الاقتصادية يتناسب بدرجة متزايدة مع صعود المافيا الإجرامية العابرة للقوميات وكارتلات المخدرات وعصابات الرعب التي تهاجم الحضارة بعنف.

القانون والنظام هما المتطلب الأول للحضارة، وفي أنحاء كثيرة من العالم - إفريقيا، أمريكا اللاتينية، الاتحاد السوفيتي السابق، جنوب آسيا، الشرق الأوسط. يبدو أن القانون والنظام يتلاشيان، بينما يتعرضان أيضاً لهجوم خطير في الصين واليابان والغرب. وعلى مستوى عالمي، تبدو الحضارات وكأنها تستسلم للبربرية في جوانب كثيرة، مخلفة صورة لظاهرة غير مسبقة. وربما تنزل على الإنسانية عصور كونية مظلمة.

في الخمسينيات كان «ليستر بيرسون» ينبه إلى أن البشر يتحركون نحو عصر «سيكون على الحضارات المختلفة أن تتعلم فيه كيف تعيش جنباً إلى جنب في علاقات سلمية متبادلة، ويتعلمون من بعضهم، ويدرسون تاريخ ومثل وفنون وثقافات بعضهم، وتثري حياة كل منهم حياة الآخر، البديل في عالم شديد الازدحام كهذا، هو سوء الفهم والتوتر والصدام والكارثة». مستقبل كل من السلام والحضارة يعتمد على الفهم والتعاون بين القادة السياسيين والروحانيين والمفكرين في حضارات العالم الرئيسية.

في صدام الحضارات، سوف تتساند أوروبا وأمريكا معاً، أو تتساند كل منهما على حدة. في الصدام الأكبر، الصدام الكوني «الحقيقي» بين الحضارة والبربرية، حضارات العالم الكبرى بكل إنجازاتها في الدين والأدب والفن والفلسفة والعلم والتكنولوجيا والأخلاق والتراحم... سوف تتساند أيضاً معاً، أو تتساند فرادى.

في الحقبة الناشئة، صدام الحضارات هو الخطر الأكثر تهديداً للسلام العالمي، والضمان الأكيد ضد حرب عالمية هو نظام عالمي يقوم على الحضارات.

## **الفهرس**

### مكتبة Telegram Network

#### مقدمة الكتاب

من أجل تأمل فاحص - وحوار خصيب

#### مقدمة المؤلف

(أ) عالم حضارات

الفصل الأول الحقبة الجديدة في السياسة العالمية

مقدمة: الأعلام والهوية الثقافية:

عالم متعدد الأقطاب - متعدد الحضارات:

عواالم أخرى؟

الفصل الثاني الحضارات في التاريخ - واليوم

طبيعة الحضارات:

العلاقات بين الحضارات: مواجهات: الحضارات قبل سنة 1500 ق.م

الفصل الثالث حضارة عالمية؟ التحديث والتغريب

الحضارة العالمية: المعاني

الحضارة العالمية: المصادر

الغرب والتحديث:

الاستجابة للغرب والتحديث:

(ب) الميزان المتغير للحضارات

الفصل الرابع اضمحلال الغرب: القوة والثقافة والعودة إلى المحلية

القوة الغربية: السيطرة والاضمحلال:

التأصيل: صحوة الثقافات غير الغربية

تأر الله:

الفصل الخامس الاقتصاد والديموغرافيا وحضارات التحدي

التوكيد الآسيوي:



الصحوة الإسلامية:

تحديات متغيرة:

(ج) نظام الحضارات الناشئ

الفصل السادس - إعادة التشكيل الثقافي للسياسة الكونية

تلمس الطريق نحو التجمع: سياسة الهوية

الثقافة والتعاون الاقتصادي:

بنية الحضارات:

الدول الممزقة: فشل التحول الحضاري:

الفصل السابع - دول المركز والدوائر المتحدة المركز - والنظام الحضاري

الحضارات والنظام:

تعيين حدود الغرب:

روسيا وخارجها القريب:

الصين العظمى - ومجال الرخاء الاقتصادي المشترك التابع لها:

الإسلام: وعي دون تماسك:

(د) صدامات الحضارات

الفصل الثامن - الغرب والباقي: قضايا تداخل حضاري

العالمية الغربية:

نشر الأسلحة:

حقوق الإنسان والديمقراطية:

الهجرة:

الفصل التاسع - السياسة الكونية للحضارات

دولة المركز وصراعات خط التقسيم الحضاري:

الإسلام والغرب:

آسيا والصين وأمريكا:

الحروب الآسيوية - الأمريكية الباردة:

الهيمنة الصينية: التوازن والالتحاق بالركب:

الفصل العاشر - حروب الانتقال إلى حروب خطوط التقسيم

حروب الانتقال: أفغانستان والخليج:

خواص حروب خطوط التقسيم الحضاري:  
تصادف: الحدود الدموية للإسلام:  
الأسباب: التاريخ، الديموغرافيا، السياسة  
الفصل الحادي عشر القوى المحركة لحروب خطوط التقسيم الحضاري  
الهوية: صعود الوعي الحضاري:  
سياق الحضارات: دول القريى والشتات  
إيقاف حروب التقسيم الحضاري:  
(هـ) مستقبل الحضارات  
الفصل الثاني عشر الغرب.. الحضارات.. الحضارة  
تجديد الغرب؟  
الغرب في العالم:  
حرب الحضارات والنظام:  
العوامل المشتركة في الحضارة:  
الفهرس

## Заметки

[←1]

في الفصل الثالث خط مواز للنقاش لا يقوم على نهاية الحرب الباردة وإنما على اتجاهات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى تؤدي الى حضارة كونية العالم.

[←2]

التي تؤثر أعضائها بمعاملة خاصة تنكرها على أعضاء الجماعة الأخرى.

[←3]

استخدام «الشرق»، و«الغرب»، لتحديد مساحات جغرافية، عملية مربكة ومتمركزة حول الجنس. «الشمال» و«الجنوب» اكتسبا نقاطا إشارية محددة في القطبين. «الشرق» و«الغرب»، لا يوجد لهما نقاط إشارية محددة. السؤال هو: شرق وغرب ماذا؟ الأمر كله يتوقف على أين تقف؟ «الغرب» و«الشرق»، يفترض أساساً أنهما يشيران إلى أجزاء الغربية والشرقية من «أوراسيا». ومن وجهة نظر أمريكية فإن الشرق الأقصى هو بالفعل الشرق الأقصى، وفي معظم فترات التاريخ الصيني كان «الغرب»، يعني الهند، بينما في اليابان كان يعني دائماً «الصين». «وليم إي ناف»: «أفكار حول مسألة الشرق والغرب من وجهة نظر اليابان»: «مجلة الحضارات المقارنة»، 13 - 14 (خريف 85 - ربيع 86) - 228.

[4←]

وماذا عن حضارة يهودية؟ معظم الباحثين في الحضارات نادراً ما يذكرونها، فمن ناحية عدد الناس، من الواضح أن اليهودية ليست حضارة رئيسية. يصفها «تويني» بأنها حضارة معتقلة، نشأت من الحضارة السريانية الباكورة. وهي تاريخياً ذات نسب بكل من المسيحية والإسلام، وعلى مدى عدة قرون كان اليهود يحافظون على هويتهم الثقافية داخل الحضارات الغربية والأرثوذكسية والإسلامية. وبقيام إسرائيل أصبح لديهم كل ما تحتاج إليه الحضارة: الدين - اللغة - العادات - المؤسسات، ووطن جغرافي وسياسي. ولكن ماذا عن التحقق الذاتي؟ اليهود الذين يعيشون في ثقافات أخرى وزعوا أنفسهم على مدى سلسلة متصلة تمتد من التماهي الكلي مع اليهودية واسرائيل. إلى اليهودية الإسمية والتماهي الكامل مع الحضارة التي يعيشون فيها، والحالة الأخيرة توجد أساساً بين اليهود الذين يعيشون في الغرب (انظر: مردخاي ام. كابلان: اليهودية كحضارة - فيلادلفيا) صادر عن Reconstructionist Press "في 1981، وكانت الطبعة الأولى في سنة 1934). ص ص 173 - 208.

[←5]

أشار «هايوارد آلكر» بدقة إلى أنني في مقالي في Foreign Affairs قد استبعدت عن طريق التعريف، فكرة «حضارة عالمية» عندما عرفت الحضارة على أنها «أعلى تجمع ثقافي من البشر واوسع مستوى من الهوية الثقافية لدى الناس والذي يميز البشر عن الأجناس الأخرى» وهذا بالطبع هو المصطلح كما استخدمه معظم الباحثين في الحضارة. في هذا الفصل على أية حال نستكمل هذا التعريف حتى يمكن لشعوب العالم كله أن تتوحد مع ثقافة كونية متميزة، أو أن تحل محل الحضارات بالمفهوم الغربي أو الإسلامي أو الصيني.

[←6]

الساندوتش الكبير في محلات ماكدونالد. (المترجم).



[←7]

الأكدية، لغة سامية قديمة استخدمت في العراق من حوالي القرن الثامن والعشرين إلى القرن الأول ق.م (المترجم).

[←8]

الطانة الإنجليزية المستخدمة في الأغراض التجارية في الموانئ. (المترجم).

[←9]

اللغة الصينية الرئيسية المنطوق بها في حوالي أربعة أخماس الصين. (المترجم).

[←10]

نسبة إلى الأبجدية السلافية القديمة ويقال أن مخترعها هو القديس سيريل. (المترجم).

[←11]

نسبة إلى أسرة Valois الملكية لتي حكمت فرنسا من 1328 إلى 1589م. (المترجم).

[←12]

الفردانية individualism: مذهب يضع مصالح الفرد فوق كل اعتبار. (المترجم).

[←13]

نسبة الى كمال أتاتورك. (المترجم).

[←14]

يتم تجاهل الصلة بين القوة والثقافة بشكل عام من قبل الذين يقولون إن هناك حضارة عالمية وأنها لا بد أن تقوم، وكذلك من قبل الذين يعتقدون أن التغريب مطلب أساسي من أجل التحديث، وهم يرفضون الاعتراف بأن منطق الحاجة يتطلب منهم أن يؤيدوا بسط وتقوية السيطرة الغربية على العالم، وأن المجتمعات الأخرى إذا تركت حرة لتشكل مصيرها، فإنها سوف تقوي من قيمها وعاداتها وممارساتها القديمة وهو أمر يشبه التقدم. الذين يدافعون عن فضائل الحضارة العالمية، لا يدافعون عادة عن فضائل الإمبراطورية العالمية.



[←15]

نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك (المترجم).

[←16]

تبشیر بالإنجيل والعودة إليه (المترجم).

[←17]

دين بدائي من أديان شمالي آسيا يتميز بالاعتقاد بوجود عالم محجوب هو عالم الالهة والشياطين وارواح السلف (المترجم).

[←18]

احدى الطوائف الاجتماعية الوراثة عند الهندوس. (المترجم).

[←19]

هنا يوضح المؤلف أنه بدأ كلمتي «الصحوة» و«الإسلامية» بحرفين كبيرين Islamic Resurgence لأن العبارة تشير إلى حدث تاريخي بالغ الأهمية يؤثر على خمس البشرية أو يزيد. وأنه لا يقل أهمية عن الثورة الأمريكية أو الثورة الفرنسية أو الثورة الروسية، وهو حدث يشبه أو يماثل الإصلاح البروتستانتي في المجتمع الأوروبي، وهي مسميات تبدأ كلها بحروف كبيرة عند كتابتها... مثل Russian Revolution و American Revolution ... إلخ (المترجم)

[←20]

## **Association of Southeast Asian Nations**

[←21]

caribbean community

[←22]

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية .north American free trade agreement



[←23]

Post Ministerial Conference

[←24]

اتحاد للتجارة في الدول الأجنبية. كانت الكتلة في البداية تضم تجاراً من عدة مدن ألمانية حرة تتاجر في الخارج في العصور الوسطى. وأصبحت فيما بعد تكون من المدن نفسها وتم تنظيم التكتل لضمان المزيد من الأمن وتحقيق أهداف أوسع ومزايا في التجارة والدفاع المشترك ضد العدوان الخارجي سواء عن طريق القانون أو استخدام السلاح. (مترجم).

[←25]

Central European Free Trade Area

[←26]

أتباع مذهب الأرواحية Animism أو مذهب حيوية المادة والذي يعتقد أن لكل ما في الكون - وحتى للكون ذاته - روحاً أو نفساً وأن الروح أو النفس هي المبدأ الحيوي المنظم للكون، (المترجم).

[←27]

نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك (المترجم) ..

[←28]

الأبجدية السلافية القديمة ويقال أن مخترعها هو القديس «سيريل» (المترجم).

[←29]

كلمة روسية معناها الوضوح أو الشفافية وأصبحت من المصطلحات المرتبطة بسياسة جورباتشوف في الإصلاح والانفتاح الاقتصادي (المترجم)..

[←30]

الدولانية Statism: تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة. (المترجم).



[←31]

أساليب أو أعمال الدهماء ومهيجى الجماهير (المترجم).

[←32]

التي تعمل بطاقة الإشعاع النووي. (المترجم).

[←33]

Image

[←34]

صدرت رواية راسبيل La Camp des Saints سنة 1973 (Paris , Editions Robert Laffront) ثم صدرت طبعة جديدة في 1985 مع زيادة القلق بشأن الهجرة في فرنسا. استرعت الرواية اهتمام الأمريكيين مع انتشار القلق في الولايات المتحدة في 1994، 95 على يد ماثيو كونوللي وبول كينيدي «هل سيكون الباقي ضد الغرب؟»، كما نشرت مقدمة راسبيل لطبعة 1985 الفرنسية باللغة الإنجليزية في "Social Contract" الجزء الرابع، شتاء 1993-1994 ص115-117.

[←35]

الغائية Teleology: الاعتقاد بأن كل شيء في الطبيعة مقصود به تحقيق غاية معينة. (المورد)  
- (المترجم).

لا بد من ملاحظة أن هناك ارتباكاً في المصطلح بالنسبة للعلاقة بين الدول على الأقل في الولايات المتحدة:

العلاقات (الجيدة)، يعتقد أنها علاقات الصداقة والتعاون (السيئة)، هي العلاقات العدائية. هذا الاستخدام يدمج بعدين مختلفين تماماً: الود في مقابل العداء والمرغوبة في مقابل عدم المرغوبة. وهذا يعكس الافتراض الأمريكي الغريب وهو أن الانسجام في العلاقات الدولية «جيد» دائماً وأن الصراع دائماً «سيئ». التوحيد بين العلاقات الجيدة وعلاقات الصداقة يصبح صحيحاً فقط إذا لم يكن الصراع مرغوباً فيه بالمرّة. معظم الأمريكيين يعتقدون أنه كان من الجيد أن تجعل إدارة «بوش» العلاقات «سيئة» مع العراق بالحرب من أجل الكويت. ولتجنب الارتباك في المصطلح سوف استخدم مصطلحي (جيد) و(سيئ)، فقط لأعني بهما (مرغوب فيه)، أو (غير مرغوب فيه). ومن الغريب والمثير أن الأمريكيين يقرون المنافسة في المجتمع الأمريكي بين الآراء والجماعات والأحزاب والحكومات الفرعية والعمل. لماذا يعتقدون أن الصراع (جيد)، داخل مجتمعاتهم و(سيئ) بين المجتمعات؟ سؤال مهم لم يحاول أحد أن يبحثه على حد علمي (المؤلف).

[←37]

الأرشيدوق هو أحد الافراد في الاسرة الإمبراطورية النمساوية- سابقا- (المترجم)

[←38]

في تنبؤ قد يكون صحيحا وإن لم يكن هناك ما يدعمه من تحليل نظري أو أمبيرقي، يصل «كيجلي، إلى أن «الحضارة الغربية لم توجد حوالي سنة 500م، وإنما كانت موجودة ومزدهرة حوالي سنة 1000 وأنها من المؤكد أن تختفي من الوجود قبل سنة 2500» الحضارات الجديدة في الصين والهند والتي حلت محل الحضارات التي دمرها الغرب. كما يقول - سوف تتحرك إلى مراحل توسعها وتهدد كلا من الحضارتين الغربية والأرثوذكسية. كارول كويجلي: «تطور الحضارات: مقدمة للتحليل التاريخي، (إنديانا بولس: ليبرتي برس: 1997، صدرت الطبعة الأولى عن «ماكميلان» في 1961) ص 127، و164 - 166.



[←39]

البروتستانت البيض من الانجلو ساكسونيين (المترجم)